الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

كتـــاب

المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين

٢٣ ـ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩

الموارد البشرية والبطالة

تحـريـــر

دكـتور

محمد سلطان أبو على

القاهرة ١٩٩١

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

(معاد شهرها برقم ٥٩٢ فى ٢٩ يناير ١٩٦٧)

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والأبحاث العلميـــة فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع ·· وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » فى أربعة أعداد سنويا كما تنظم اجتماعات عامة ومحاضرات تعالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الأهميـــة البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية · وتيسر الجمعية سبل الاطلاع على أحـــدث المؤلفات والدوريات العربية والأجنبية فى مكتبتها الحافلة بها ·

مجلس الادارة

الرئيـــس : **الدكتور عاطف صـدقى** ـ رئيس مجلس الوزراء

نائبا الرئيس
- **الدكتور فـــؤاد هاشـــــم** ـ رئيس مجلس ادارة بنـــك الاستثمار العربى ووزير الاقتصاد الأسبق
- **الدكتور أحمـــد فتحى سرور** ـ وزير التعليم

السكرتير العام : **المستشار محمود حافظ غانم** ـ مدير عام المصرف العربى الدولى

أمين الصندوق : **الدكتور أحمد عبدالوهاب الغندور** ـ عميد كلية الاقتصاد

الأعضـاء

دكتـــور ابراهـــيم صـــــقر ـ أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

دكتور اسماعيل صبرى عبد الله ـ وزير تخطيط ســابق

دكتـــور حـــازم الببـــلاوى ـ رئيس مجلس ادارة البنك المصرى لتنمية الصادرات

دكتور خلاف عبـــد الجابر خلاف ـ عميد كلية حقوق بنى سويف

دكتـــور عبـد البديع عســـران ـ مستشار بمجلس الدولة

دكتـــور عـــــلى لطـــفى ـ رئيس مجلس وزراء سابق

دكتـــــور فتحـــــى والـــــى ـ نائب رئيس جامعة القاهرة

دكتـــور محمـــد حلمى مـراد ـ وزير سابق وأستاذ اقتصاد

دكتـور محمـد سـلطان أبو على ـ وزير اقتصاد سابق

دكتـــور محمود عاطف البنـــا ـ أستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة

دكتـــور مصـــطفى الســعيد ـ وزير اقتصاد سابق

تقـــــديم المحـــرر

أ٠د٠ سـلطان أبو على

أصبح من المسلم به أن العنصر البشرى هو العامل المحدد لدرجة تقدم المجتمعات المختلفة ٠ وأن أغلى ما تمتلكه مصر هو ثروتها البشرية ، وقـد بدأ اعداد هذه الثروة فى الوقت الحديث منذ أوائل القـــرن التاسع عشر بالاهتمام بالتعليم وارسال البعثات الى الخارج ٠

ولا شك أن عدم توظيف القوى العاملة توظيفا كاملا فى أى مجتمع يعتبر هدرا لموارده فضلا عما قد يتعرض له من اضرار اجتماعية وسياسية ٠

ويتوقف معدل توظيف الأيدى العاملة فى أى دولة على ثلاث مجموعات رئيسية من العوامل هى :

أولا : حجم السكان وهيكل أعمارهم ومعدل نموهم السنوى ٠

ثانيا : خصائص القوة العاملة وهيكلها بحسب المهن والحرف وتوزيعها بين القطاعات المختلفة وامكانيات التنقلية الاقتصادية والاجتماعية ٠

ثالثا : منهج التنمية الاقتصادية ومعدلاتها ٠

واذا حدث خلل فى هذه العناصر ، كأن يتخلف معدل النمو الاقتصادى عن معدل زيادة السكان ، أو لا يتوافق النظام التعليمى مع هيكل الطلب على العمالة أو غيرها ، فسوف نجد ظواهر متناقضة تتعايش جنبا الى جنب وعلى وجه الخصوص نقص فى المعروض من الأيدى العاملة فى بعض التخصصات وبطالة مرتفعة فى أنواع أخرى من الأيدى العاملة ٠ كما قد يترتب على هذا الخلل ظهور البطالة بأنواعها سافرة ومقنعة ـ هيكلية وموسـمية ودورية وتكنولوجية ٠

وفى مصر حاليا ، قد يكون هناك اختلاف على تقدير نسبة البطالة من

الأيدى العاملة ، غير أنه يوجد اجماع على أن نسبة البطالة آخذه فى التزايد خلال ربع القرن الماضى · وربما كانت الهجرة الخارجية قد خففت من حدة هذه الظاهرة خلال السبعينات · ولكن مع انحسار الفوره العمرانية فى دول الخليج لا ينتظر أن تتاح فرص كبيرة لهجرة أعداد متزايدة من المصريين فى المستقبل ·

ومع الركود التضخمى الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى فان ظاهرة البطالة وعدم الاستغلال الكامل للطاقات البشرية المصرية يكون له مستتبعات ضارة ربما كان أقلها هدر الموارد المتاحة ، ومن هنا أصبح علاج مشـــكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ضرورة ملحة · ولهذا تم اختيـــارها لتكون موضوع مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع عشر ·

ولا جدال فى أن علاج مشكلة الموارد البشرية والتوظيف فى مصر يحتاج الى اطار متكامل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية · ولكى يتم وضع هذا الاطار بطريقة سليمة يلزم تحليل ظاهرة البطالة وتطورها التاريخى مع بيان أسبابها ومدى قابليتها للاستجابة الى المتغيرات الاقتصادية · ولا ينفصم هذا عن نمط التنمية التى حدثت فى الماضى ومعدلاتها ·

وقد اختار مجلس ادارة الجمعية عنوانا لمؤتمر هذا العام « الموارد البشرية والبطالة فى مصر » وقد تسلمت أمانة المؤتمر أكثر من ٢٥ بحثا تم عرض ثلاثة عشر منها فى جلسات المؤتمر · ويضم هذا المجلد هذه الاوراق والتعقيبات عليها ·

ولا شك أن الأوراق الواردة هنا وما حوته من بيانات وتحليلات تمثل ثروة ضرورية للتعامل مع ظاهرة الموارد البشرية والبطالة · وتحتاج العناية بهذه القضية لمزيد من التحليل والمتابعة ، ونرجو أن يكون اسهام الجمعية فى تحليل هذه الظاهرة واقتراح الحلول مفيدا · والله ولى التوفيق ·

كلمة الافتتـــاح

للأستاذ الدكتور عاطف صـــــدقى
رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس ادارة الجمعية

الزملاء الأفاضل أعضاء الجمعية
حضرات الضيوف الكرام
سـيداتى ســادتى

ان أغلى ما تملكه الدول ـ كما تعلمون ـ هو ثروتها البشرية ، ان عليها يتوقف تقدم المجتمع وتطوره · فالعنصر البشرى هو القادر على تطوير العلوم والتكنولوجيا ، وهو الذى به يتحقق وفرة الانتـــاج والتغلب على المشكلات والعقبات · والجمعية المصرية للاقتصـــاد الســـياسى والتشريع والاحصاء ـ كاحدى مؤسســـات المجتمع ـ دأبت على الاهتمام بمشكلاته وتسعى نحو تقديم المقترحات البناءة لعلاجها · وهى بذلك تضع المبدأ الذى يقضى بوضع العلم فى خدمة المجتمع موضع التنفيذ ·

ولا جدال فى أن للبطالة آثار ضارة على مختلف جوانب الحياة · ففى الناحية الاقتصادية تعنى البطالة هـــــدر الطاقات الانتاجية واضاعة منتجات كان من الممكن أن تسهم فى رفع مستويات المعيشة · وهذا النقص فى المعروض من السلع يتطلب لتكملته مزيدا من الاستيراد مما يؤدى الى تفاقم عجز ميزان المدفوعات · وكذلك فان البطالة تسهم فى استمرار عجز الموازنة العامة للدولة بما تضعه من ضغوط على الحكومة من أجل تقديم مزيد من فرص العمالة والاعانات الاجتماعية كى تخفف العبء عن كاهل المتعطلين وأسرهم ·

ومن الناحية الاجتماعية فان اكثر ما يمكن أن يصيب المجتمع وأفراده بالاحباط وعدم الرضا هو تعطل نسبة ملموسة من ابنائه ، ويتصاحب هذا عادة مع ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف · كما أن الاضرار الأخرى

للبطالة لا تخفى على حضراتكم سواء كانت سياسية أو ثقافية أو حضارية ٠

وعلى صعيد أخر ، فانه من نافلة القول أن البطالة ظاهرة مركبة وليست بسيطة ٠ وأحد مظاهر ذلك تزامن العجز فى بعض المهن والحرف مع ارتفاع معدل البطالة عما كان عليه فى الماضى وكذلك تغير طبيعة العجز والفائض ٠ فقد كان الفائض فى الماضى فى الأيدى العاملة غير الماهرة ولكنه أصبح الآن فى الادارة العليا بصفة أساسية مع وجود عجز فى الأيدى العاملة غير الماهرة والحرفيين ٠

أيها الحفل الكريم ،

لا شك أن تزايد معدل البطالة المشاهد حاليا وتغيير هيكلها يرجع الى أسباب عدة يمكن تقسيمها الى مجموعتين رئيسيتين ٠ **الأولى** تعود الى عوامل داخلية ، **والثانية** ترجع الى عوامل خارجية عن الاقتصاد المصرى ٠

والعوامل الداخلية التى أسهمت فى تزايد معدل البطالة عديدة نذكر منها : -

— ارتفاع معدل النمو السكانى - الذى اقترب من ٣٪ سنويا - وما يسببه من اضافات متزايدة فى طالبى فرص العمل سنة بعد أخرى ٠

— عدم تزايد الاستثمار بدرجة تتكافأ مع الزيادة السكانية الكبيرة٠

— تضخم الجهاز الحكومى عبر السنوات الماضية مما أفقده القدرة على استيعاب أعداد جديدة ، بل ان المصلحة العامة تقتضى عدم اضافة المزيد ٠

— عدم توسع الرقعة الزراعية ٠

— تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى عما كانت عليه خلال السبعينات٠

— عدم مواكبة هيكل التعليم لنمط الطلب على العمالة ٠

— وأخيرا وليس بآخر احلال الآلة محل الانسان فى مختلف الأنشطة الانتاجية مما يؤدى الى اقلال عدد فرص العمل الجديدة ٠

أما العوامل الخارجية التى اسهمت فى تفاقم مشكلة البطالة فلعل

أهمها : انخفاض موارد البلاد من العملة الأجنبية بسبب انهيار أسعار البترول ، والركود الاقتصادى العالمى ، وانخفاض معدلات الطلب الخارجى على الأيدى العاملة المصرية ناهيك عن عودة اعداد ليست بالقليلة من المصريين العاملين بالخارج ٠

ولا شك أن مشكلة البطالة تعتبر جزءا من المشكلة الاقتصادية التى تواجه مصر فى الوقت الراهن ٠ وعلاجها يرتبط بالبرنامج الشامل للاصلاح الاقتصادى ٠ وتعمل الحكومة على اصلاح تراكمات الماضى ، وتعديل مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية مما يؤدى الى حل مشكلة الاقتصاد المصرى وتمكنه من استئناف معدلات النمو المعقولة مع تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب المختلفة من ناحية وبين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة من ناحية أخرى ٠

ان علاج مشكلة البطالة من جذورها يتطلب تضافر الجهود الخلاقة من الجميع : حكومة وشعب ، أفراد وجماعات ، قطاع عام وقطاع خاص ٠

والحكومة من جانبها لا تألوا جهدا فى السعى جاهدة نحو الاصلاح الاقتصادى ٠ ولن تثمر هذه الجهود فى ازالة المشكلة ما لم يتواكب هذا مع جهود أفراد الشعب وهيئاته من أجل احداث التغيرات الاجتماعية التى تساعد على القضاء على البطالة ٠ ولا شك أن التغير الاجتماعى ليس سريع الحدوث أو سهل المنال ولكنه ضرورى للقضاء على مشاكل عديدة من بينها مشكلة البطالة ٠ ومن أمثلة هذه التغيرات : اقلال الاقبال على التعليم الجامعى ، وعدم التمسك بضرورة التوظيف فى المكاتب مع تقبل العمل اليدوى والمهنى ، وتحقيق مزيد من التنقلية الاجتماعية والمكانية بحيث نعمر المناطق النائية فى جنوب وشمال مصر وشرقها وغربها ٠

وانا على قناعة أن بمصر امكانات وطاقات قادرة على أن تعبر بها هذه المشكلة الاقتصادية وتسبح بها فى أفاق التقدم والتنمية ٠

من كل هذا ، يصبح الموضوع الذى أختير للمؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين وهو « الموارد البشرية والبطالة » أحد موضوعات الساعة التى تشغل بالنا جميعا ٠ وقد عقدت العديد من المؤتمرات

والندوات التى تبحث فى هذه المشكلة ، غير أن هذا الموضوع جدير بمزيد من البحث · والدراسة حتى نتمكن من القضاء على هذه المشكلة المدمرة ·

وانى لعلى يقين أن هذا الجمع المتميز من الخبرات الاقتصادية النادرة قادر على تقديم حلول ومقترحات بناءة سوف تسـهم ولاشـك فى رسم السياسات الملائمة التى سـوف تحقق مزيدا من الازدهار والنمو لمصرنا الحبيبة · وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ·

البحث الأول

التعليم العالى والبطالة فى مصر

دكتور / محمد محروس اسماعيل
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

تقـــــديم :

تواجه مصر فى الوقت الحاضر مشكلة كبيرة تتعلق بضخامة عـــدد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ، تفوق بكثير احتياجات الاقتصاد القومى · وقد كان الفائض فى أعداد الخريجين بارزا فيما مضى فى قطاع الدراسات النظرية وبعض خريجى الكليات العملية ، ولكن الآن أصبح الفائض من الخريجين يشمل كلا من خريجى الكليات النظرية والعملية فيما عدا بعض التخصصات القليلة هنا وهناك ·

ومن الجدير بالذكر فان الحكومة قد ألتزمت منذ منتصف الستينيات بتوظيف خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا عن طريق وزارة القوى العاملة · وفى بداية هذا الالتزام لم تكن هناك مشكلة فى توظيف الخريجين · فقد كان عدد السكان أقل من ٣٢ مليون نسمة فى عام١٩٦٨ ارتفع الى أكثر من ٤٨ مليون طبقا لتعداد السكان فى عام ١٩٨٦ ، وأصبح العدد فى نهاية ١٩٨٩ حوالى ٥٢ مليون نسمة · ومع الأزدياد السريع فى عدد السكان فان الزيادة فى عرض القوى العاملة تصبح كبيرة هى الأخرى · وفى عام ١٩٦٨ أيضا كان عدد الناجحين فى الثانوية العامة ٧٥ ألف طالب ، وقد أصبح العدد ٦ر١٨٧ ألف طالب فى عام ١٩٨٦ · أما عن خريجى الجامعات ـ والتى زاد عددها فأصبحت الآن ١٢ جامعة ـ فقد زاد عددهم من ٧ر٢٠ ألف فى عام ١٩٦٨ الى ٢ر١١٩ ألف فى عام ١٩٨٦ · أما عن حملة دلبوم التجارة المتوسطة فقد زاد عددهم من ٦ر١١ ألف طالب فى عام ١٩٦٨ الى حوالى ١٢٠

الف طالب عام ١٩٨٦ ، أما حملة دبلوم الصنايع (أو الثانوى الصناعى) فقد زاد العدد من حوالى ١٠ آلاف الى ٦ر٦٦ ألف طالب خلال الفتـــرة المذكورة (١) ٠

ويتضح من هذه الأرقام الزيادة الهائلة فى أعداد الخريجين خلال فترة العشرين سنة الماضية ٠ ومع كثرة عدد الجامعات والمعاهد العليـــا والمتوسطة وانتشارها فى المحافظات المختلفة فقد سهل ذلك على الطلاب الالتحاق بها وذلك بأقل تكاليف ممكنة من ناحية الاعاشة والانتقال ٠ يضاف الى ذلك استمرار العمل بمجانية التعليم فى مراحله المختلفة من مرحلة التعليم الابتدائى حتى مرحلة الماجستير والدكتوراه ٠ كذلك فان الدولة على الرغم من أنها المستخدم employer الأساسى فضلا عن أنها الممول لعملية التعليم لم تحاول أن توجه سياسة التعليم بالشكل الذى يحدد أعداد الخريجين من التخصصات المختلفة وفقا لحاجة الاقتصاد القومى ٠ بل تركت الافـــراد يختارون التخصصات التى يرغبونها ، وأصبح الواجب الأســـاسى لوزراء التعليم هو توفير أماكن فى الجامعات والمعاهد العليا لاســـتيعاب جميع الناجحين فى الثانوية العامة ٠

ومن ثم فان السياسات التعليمية الخاطئة للحكومات المتعاقبة قـد أدت بنا الى مانحن فيه الآن ، من وجود بطالة فى حملة الشهادات العليـا والمتوسطة ، فى الوقت الذى توجد فيه ندرة فى العمالة الفنية وغير الفنية ٠ وطبقا لقانون العرض والطلب فقد ارتفعت الأجور السوقية بصورة فلكيـــة للفئة المذكورة ، فى حين تدنى الى القاع الراتب الذى يحصل عليه خريجوا الجامعات ٠ يضاف الى ذلك أن هؤلاء الخريجين عليهم الانتظار سنوات طويلة حتى يتم توظيفهم بواسطة القوى العاملة ٠ وسنة بعد أخرى فقد زاد عـدد سنوات الانتظار حتى وصلت الآن الى سبع ســـنوات بالنســـبة لخريجى الجامعات (يتم الآن توظيف بعض خريجى دفعة عام ١٩٨٣) وثمان سنوات بالنسبة لخريجى المعاهد المتوسطة (يتم الآن توظيف خريجى عام ١٩٨٢)٠

وقد أدت مشكلة البطالة المتفاقمة بين ابنائنا من خريجى الجامعات

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٨ ٠

والمعاهد الى دفع الاقتصاديين الى التركيز على دراسة هذه المشكلة وعن علاقة ذلك بالتعليم نفسه ٠

وهل التعليم يؤدى الى البطالة ؟

وسوف نعرض لمشكلة « البطالة والتعليم العالى فى مصر » على النحو التـــالى :

١ ـ حجم مشكلة البطالة بين المتعلمين ٠
٢ ـ هل التعليم يؤدى الى البطالة ؟
٣ ـ ارتفاع تكلفة التعليم العالى بالمقارنة بالتعليم الابتدائى ٠
٤ ـ التكلفة والعائد الخاص بالمستويات المختلفة من التعليم ٠
٥ ـ الفوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق على التعـــليم ٠
٦ ـ وسائل الحد من الطلب على التعليم العالى والمتوسط لكى يتمشى مع احتياجات الاقتصاد القومى ٠
٧ ـ الخاتمة والتوصيات ٠

١ ـ حجم مشكلة البطالة بين المتعلمين فى مصر :

يتضح من جدول (١) أن عـدد خريجى الجامعات قـــد تضاعف خلال احدى عشر عاما ، من ٤٨٩٦٣ خريج فى عام ١٩٧٧ الى ١٠١ر٣١٣ فى عام ١٩٨٧ أى بمعدل سنوى حوالى ١٠٪ سنويا ٠ كذلك تضاعف عدد خريجى المعاهد العليا والمتوسطة خلال الفترة المذكورة فقد زاد عددهم من ١٢٧ر١٩٦ فى عام ١٩٧٧ الى ٢٥٩ر٣٢٩ خريج فى عام ١٩٨٧ ، أى بمعدل قدره حوالى ١٠٪ سنويا ٠

ويتضح من جدول (١) أيضا الأرقام الخاصة بعدد الخريجين الذين يتم توظيفهم بواسطة وزارة القوى العاملة ٠ فقـــد تم توظيف ٣ر٤٢٪ من خريجى الجامعات عن طريق القوى العاملة عام ١٩٧٧ وقد ارتفعت النسبة الى ٢ر٥٤٪ عام ١٩٨٢ (وهى اخر سنة تم فيها تعيين الخريجين عن طريق

القوى العاملة · ومازالت اجراءات تعيين الخريجين دفعة عام ١٩٨٣ لم تتم بعد) · أما فيما يتعلق بخريجى المعاهد العليا والمتوسطة فقد تم تعيين نسبة ٢ر٦٤٪ فى عام ١٩٧٧ ، وقد ارتفعت النسبة الى ٦٧٪ فى عام ١٩٨١ (وهى اخر سنة تم فيها توزيع الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة) ·

ولما كانت الجهات المختلفة الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص تقوم بالاعلان عن احتياجاتها من العاملين فى الصحف ويتم توظيف الأفراد المناسبين منهم بشكل مباشر بواسطة الجهات المذكورة ، فانه يخيل الى بدون خطأ كبير ، أن من يتبقى من الخريجين فى الساحة بدون عمل هم الذين ينتظرون دورهم للتعيين فى الحكومة والقطاع العام بواسطة القوى العاملة · وبمعنى اخر فان المعينين عن طريق القوى العاملة هم فى غالبيتهم العناصر الفائضة عن احتياج سوق العمل فى مصر ·

وعلى ذلك فانه يمكن تقدير الفائض من جملة المؤهلات العليا تقريبا بمقدار ٣ر٤٢٪ فى عام ١٩٧٧ و ٢ر٥٤٪ فى عام ١٩٨٢ · أما عن الفائض من خريجى المعاهد العليا والمعاهد المتوسطة فيقدر بنحو ٢ر٦٤٪ فى عام ١٩٧٧ و ٦٧٪ فى عام ١٩٨١ · هذا مع العلم أن نسبة الفائض من الخريجين أخذة فى الزيادة بصورة مضطردة حتى وصل الحال الى أن الاحتياجات من بعض التخصصات مثل دبلوم التجارة أصبحت ضئيلة جدا ويتم تعيين الباقى كعمال لمن يرغب منهم ·

ومن الجدير بالذكر فانه بينما أخذ عدد الخريجين فى الزيادة بصورة سريعة بمعدل حوالى ١٠٪ سنويا فان فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى فى الداخـــل والخـــارج لا يمكن أن تزيد بنفس النســـبة وذلك للاسباب الآتية :

(١) بطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى قطاع الزراعة والذى كان فى حدود ٢ـ٣٪ فى المتوسط سنويا · هذا فضلا عن التزايد الملحوظ فى استخدام الآلات فى الزراعة فى الكثير من الأعمال التى كانت تعتمد على الأيدى العاملة فى فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن · مما قلل بصورة ملحوظة من الاحتياجات الى الأيدى العاملة فى العمليات الزراعية

المختلفة وكذلك عملية استصلاح الأراضى واستزراعها التى يغلب عليها الآن استخدام الآلات بشكل مكثف ٠

(٢) التوسع فى الصناعات كثيفة رأس المال Capital intensive industries مثل الحديد والصلب والالمونيوم والبتروكيماويات وغيرها ٠ وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعات المختلفة والتى تتميز بقلة احتياجها الى الأيدى العاملة والتوسع فى استخدام الحاسبات الالكترونية وغيرها ٠ وقد شجع على ذلك تشـــدد وجمود قوانين العمـــل والتأمينات واتحادات العمال مما اثار مخاوف المستثمر وجعله يفضل الاعتماد الاكبر على الالة والتقليل بقدر الامكان من استخدام اليد العاملة ٠

(٣) ضيق فرص العمل الخارجى وخاصة فى منطقة الخليج وذلك بسبب أنهيار أسعار البترول ابتداء من عام ١٩٨٣ ، وقد ترتب على انخفاض معدل النشاط الاقتصادى فى الدول البترولية عـــودة الكثير من المصريين العاملين فى الخارج ٠

ومن الجدير بالذكر فانه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجى الجامعات وبصورة أكبر بين خريجى المعاهد العليا والمتوسطة ، فان ٥٠٪ من القوى العاملة فى مصر لا تعرف القراءة والكتابة (أمى) جدول (٢) ٠ أما الذين يعرفون القراءة والكتابة فقط (بدون شهادات) فتصل نسبتهم الى ٥ر٢٠٪ من الاجمالى ٠ أى أن حوالى ٧٠٪ من اجمالى القوى العاملة فى مصر هم أميون فى غالبيتهم وأن نسبة منهم تعرف مجرد القراءة والكتابة ٠ وهذا الوضع يؤدى دون شك الى انخفاض معدل الأداء الاقتصادى وتدنى قدرات العاملين وعدم استطاعتهم استيعاب فنون الانتاج الحديث أو الاستفادة من برامج التدريب التى تنظم لهم ٠

جـــدول (١)

اجمالى عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧

السنة	مؤهلات عليـــا		مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة		الجمـــلة	
	عـــدد الناجحين	عـــدد المعينين عن طريق الوزارة	عـــدد الناجحين	عـــدد المعينين عن طريق الوزارة	عـــدد الناجحين	عـــدد المعينين عن طريق الوزارة
١٩٧٧	٤٨٩٦٣	٢٠٧٠٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١٠٢٣٦١
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥٠٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢٠	١٨٥٢١٣	١١٠٢١١
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢٠١١	٢٠٤٣٦٩	١١٠٩٠٤
١٩٨٠	٦٠٢٠٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١٠	٢١٤٧١٠	١١٩٤٢١
١٩٨١	٦٧٠٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢٠٨٦	١٢٢٠٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥
١٩٨٢	٧٣٠٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧٠٨٩١	٤١٨٧٥
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤٠٧٩	٢٢٩٥	٣٠١٨٩٦	١٦٢٢١
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٣٠٦٥	٣٣٢٢٩٠	١٧٧٠٩
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦٠	١٥٣٠٧
١٩٨٧	١٠١٣١٣	٠٠	٢٥٩٣٢٩	٠٠	٣٦٠٧٢٢	٠٠
الجمـلة	٨١٨٢٢٣	٢٣٣٣١٧	٢١٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧٠٩٩٣٢

المصدر : د٠ نحيب حسن غيته ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية، كتاب العمل ، العدد ٣٠٤ ، اغسطس ١٩٨٩ صفحة ٢٧ ، نقلا عن الادارة العامة للخريجين وزارة القوى العاملة والتدريب ٠

جـــدول (٢)

التوزيع النسبى للقوى العاملة حسب الحالة التعليمية والنوع لعام ١٩٨٤

(نسب مئوية)

الحالة التعليمية	النـوع		الجمـلة
	ذكـور	أناث	
أمى	٤٩ر٢	٥٣ر٤	٤٩ر٩
يقرأ ويكتب	٢٤ر٣	٣ر٩	٢٠ر٥
شهادة أقل من المتوسط	٥ر٢	٢ر٦	٤ر٧
شـهادة متوسطة	١٢ر٠	٢٣ر٤	١٤ر٢
شـــهادة فوق المتوســط وأقل من الشهادة الجامعية	٢ر٠	٥ر٧	٢ر٧
حملة شهادة البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا	٧ر٢	١٠ر٧	٧ر٩
غيـــر مبـــين	١ر٠	٣ر٠	١ر٠
الاجمـــالى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : د٠ نجيب حسن غيته ، المرجع السابق ، نقلا عن بحث القـــوى العاملة بالعينة ٠

ويرجع ارتفاع معدل الامية الى أسباب مختلفة لعل من أهمها الخلل فى توزيع الاستثمارات فى مراحل التعليم المختلفة والتمييز الواضح نحو التعليم المتوسط والعالى (كما سنرى فيما بعد) مع تقليل الاستثمارات الموجهة الى التعليم الابتدائى والأساسى ٠ هذا فضلا عن الزيادة السريعة فى عدد السكان وعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية ٠ والمحصلة أن نصف عدد العاملين أمى وأن حوالى ٢٠٪ يعرفون مجرد القراءة والكتابة ٠ وبذا لا نعجب اذا كانت انتاجية الاقتصاد المصرى ضعيفة بالمقارنة بكثير من الدول النامية فى جنوب شرق أسيا وغيرها من الدول ٠

ويقول ارثر لويس(١) أنه مما لاشك فيه أن الشعب المتعلم اكثر انتاجية من الشعب غير المتعلم Illiterate واذا كان الفلاح فى افريقيا قد انهى دراسته الابتدائية لكان قد حصل على زيادة تصل الى ضعف أو حتى ثلاثة أمثال انتاجية الأرض التى يزرعها · ونقصد بتعليم الفلاح ليس فقط القراءة والكتابة والحساب ولكن يجب أيضا المامه ببعض أساسيات العلوم الطبيعية والعلوم الزراعية والارشاد الزراعى · اذا تحقق ذلك فان الفلاح يصبح لديه وعى بأهمية استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والبذور الجيدة ، والحفاظ على الثروة الحيوانية والعناية بمحصوله بعد جنيه وأثناء نقله وتخزينه · وكذلك تجنب الأمراض التى تصيب الفلاح نفسه مثل البلهارسيا وغيرها ·

٢ ـ هل التعليم يؤدى الى البطالة ؟ (٢)

ان المقصود بذلك هو أن التعليم يجعل من الصعب توظيف الخريجين Unemployable لمـــاذا ؟

أولا : لأنه يزيد من أمال الخريجين الى درجة أنه يصعب تلبيـــة طلباتهم ·

ثانيا : أن التعليم قد يعلم الخريجين المهارات الخطأ Wrong Skills أو المهارات غير المطلوبة ، وكذلك قد يغرس فى نفوسهم المواقف أو السلوك الخـطأ Wrong attitudes ونلاحظ فى مصر مثلا أنه بمجرد أن يتعلم الشاب (أو الفتاة) ويحصل على مؤهل متوسط فانه يرفض الكثير من الأعمال التى كان يقوم بها بمفرده أو مساعدة لأفراد أسرته · ناهيك عن خريجى الجامعات الذين يرفضون الكثير من الوظائف وذلك لأنها من الناحية

---

(1) A. Lewis, Some Aspects of Economic Development, London, Allen & Unwin, 1969.

(2) Mark Blaug, Education and Employment, in John Simmons (editor), The Education Dilemma, Policy Issues for Developing Countries in the 1980s, The World Bank, New York, Pergamon Press, 1980, Chapter 8.

الاجتماعية غير مقبولة ويتخوفون من أن يسخر منهم الناس ، ويخشون من عدم وجود فتيات تتزوجهم · ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الفتاة التى تعلمت · ومن ثم فانه يترتب على ذلك بقاء الشاب (أو الفتاة) الذى تعلم فى حالة بطالة فى انتظار الوظيفة الحكومية والتى أصبحت لا تأتى قبل سنوات طويلة (لم يتم بعد توظيف حملة الدبلومات دفعة ١٩٨٢ ولا خريجى الجامعات دفعة ١٩٨٣) · فى حين أن هناك ندرة فى اليد العاملة غير المتعلمة أو غير المدربة ·

كذلك فان التعليم قد يركز على تخصصات معينة وينزل الخريج الى سوق العمل بمهارات لا تتناسب مع احتياجات هذا السوق · مثل الكثير من خريجى الكليات النظرية وبعض خريجى الكليات العملية · فقد تلقوا تعليما أو تدريبا خاطئا بمعنى أنه لا يتمشى مع احتياجات السوق أو الاقتصاد القومى · ومن ثم فانهم الآن فى بطالة ·

هل التعليم يحول البطالة المقنعة الى بطالة سافرة ؟

فى المجتمعات الزراعية التقليدية مثل الريف المصرى فى الخمسينات والستينات يقوم أفراد الأسرة الواحدة بالعمل سويا ، وكثيرا ما يكون حجم العمل الذى يقوم به كل فرد هو أقل من الحجم الذى يمكن أن يقوم به كل فرد فى العائلة · ولكن الكل يعيشون سويا فى عيشة واحدة ، الجد والابن والاحفاد وهكذا وهو مايسمى بالأسرة الممتدة · ولكن مع التعليم فان الأفراد المتعلمين داخل الأسرة يصبح لديهم الحافز على ترك العمل العائلى وكذلك القرية كلها سعيا وراء وظيفة فى قطاع الصناعة أو قطاع الأعمال الحديث Modern Urban Sector وفى هذا القطاع الحديث يتم توظيف الأفراد الذين يحتاجهم العمل بالفعل ، أى لا يوجد مكان لبطالة مقنعة كما هو الحال فى القطاع الزراعى التقليدى على نحو ما تقدم · والأفراد الذين يتم توظيفهم فى القطاع الحديث يكون عددهم قليل نسبيا أما بقية الأفراد الذين تركوا قراهم بعد حصولهم على قدر من التعليم وذهبوا الى المدينة بحثا عن عمل بشهاداتهم فانهم سوف يصبحون عاطلين عن العمل · وبهذا المعنى فانه كلما انتشر التعليم فى المجتمعات الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية ، كلما ترتب على ذلك ازدياد حدة البطالة السافرة فى هذه المجتمعات ·

كذلك فان التعليم يفتح عيون المتعلمين فى الريف على الدخول الأعلى التى يمكن الحصول عليها فى المدينة ، وكذلك تعريفهم بفرص العمل المؤقتة المتاحة وذلك حتى يمكن الحصول على العمل الدائم ٠

٣ - ارتفاع تكلفة التعليم العالى بالمقارنة بمراحل التعليم الأخرى :

من الملاحظ أن تكلفة الطالب فى التعليم العالى فى الكثير من البلاد النامية تفوق بكثير تكلفة التعليم للطالب فى مرحلة التعليم الثانوى وتصل الى ارقام فلكية اذا ما قورنت بما يتكلفه التلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى (جدول ٣) ٠

ويوضح الجدول المذكور أن التلميذ فى مرحلة التعليم الجامعى فى دول فقيرة مثل الدول الأفريقية شرقا وغربا يتكلف حوالى ١٠ أضعاف متوسط نصيب الفرد من الدخل ٠ هذا فى الوقت الذى تنخفض فيه نسبة الطلاب المسجلين فى الجامعات الى أقل من ١٪ من عدد الأفراد فى فئة العمر الخاص بطلاب الجامعات ٠ وتبلغ تكلفة طالب الجامعة حوالى ٤٨ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى ٠ أما بالنسبة للتعليم الثانوى فان التكلفة تبلغ أقل من ٤ مرات تكلفة تلميذ الابتدائى (فى دول شرق افريقيا) ٠ واذا أخذنا مجموعة الدول النامية ككل فاننا نجد أن طلاب الجامعات يكلفون أكثر من ٢٦ مرة ما يتكلفة تلميذ الابتدائى ، وان تلميذ الثانوى يكلف حوالى ٣ مرات ما يتكلفه تلميذ الابتدائى (١) ٠

أما اذا نظرنا الى الدول الصناعية (وهى مجموعة دول [OECD فاننا نجد أن طالب الجامعة يكلف حوالى ٢ر٥ مرة ما يكلفه تلميذ الابتدائى، وأن تلميذ الثانوى يكلف تقريبا ما يكلفه تلميذ الابتدائى ٠

---

(١) يقدر أن تكلفة طالب الجامعة فى مصر فى المتوسط تصل الى ١٥٠٠ جنيه مصرى ، وهو ما يعادل حوالى ضعف متوسط دخل الفرد فى السنة فى مصر ٠

جـــدول (٣)

متوسط التكلفة التعليمية للفرد الواحد فى مراحل التعليم المختلفة
كنسبة مئوية من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى
وكذلك نسبة الطلاب المسجلين فى مناطق العالم المختلفة
(فى الفترة ٧٦ ــ ١٩٧٩)

المنطقة الجغرافية	الابتـدائى		الثـــانوى		العـــالى	
	التكلفة	نسبة الطلاب	التكلفة	نسبة الطلاب	التكلفة	نسبة الطلاب
أفريقيـــا :						
شـــرق أفريقيـــا	١٩	٧٣	٦٨	١٣ر٦	٩٠٧	٠ر٦٧
غـــرب أفريقيـــا	٢٥	٤٣	١٠٢	٩	٨٣٨	٠ر٧٣
أســـيا :						
شرق أسـيا والباسفيك	١١	٩٢	١٩	٣٩	١١٨	٦ر٠
جنـــوب أســـيا	٨	٦٧	١٦	١٧	١١٩	٢ر٥٨
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩ر٣	٩٣	١٥	٣٨	٨٨	٦ر٠
متوسط البلدان الناميـــة	١٤	٧٥	٤١	٢٥	٣٧٠	٣ر٣٠
متوسـط الدول الصـناعية	٢٢	١٠٠	٢٤	٨٠	٤٩	٢١ر٠

المصـدر : G. Pascharopoulos & Maureen Woodhall, Education for Development, The World Bank, 1985, Table 7-4, p. 186.

نقلا عن : Manual Zumelman, Educational Expenditures in the 1970s. Washington D.C., World Bank, Education Department, 1982, p. 49.

ونخلص من ذلك الى أن الموارد المخصصة للتعليم فى البلدان النامية يوجه غالبيتها الى طلاب التعليم العالى رغم انخفاض نسبتهم الى مجموع الطلاب · أما التعليم الابتدائى وهو مايعرف بمرحلة التعليم الأساسى فانها لا تحظى الا بالقليل جدا من الأموال المخصصة للتعليم مع أن العكس يجب أن يكون كما هو الحال فى البلدان الصناعية ·

وترجع أسباب ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم العالى فى البلدان النامية الى الآتى :

١ ـ ارتفاع تكاليف الجامعات وخاصة الكليات العملية وانخفاض نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس وذلك لمحاولة الارتفاع الى المستوى الموجود فى البلدان المتقدمة ·

٢ ـ قلة عدد الطلاب المسجلين فى الجامعات (باستثناء مصر وعدد قليل من الدول الأخرى) ·

٣ ـ اهتمام الكثير من الدول النامية بانشاء وتجهيز الجامعات ، ويعتبرونه مظهرا حضاريا وعلامة من علامات التقدم ·

٤ ـ النظر الى التعليم العالى على أنه ضرورة اجتماعية ونوع من أنواع المفاخرة Prestige وهذا واضح فى مصر ، وذلك على عكس الحال فى كثير من الدول الصناعية الغربية والشرقية على حد سواء ·

٥ ـ انتشار المجانية فى التعليم العالى رغم ارتفاع تكاليفه على نحو ما تقدم · والمثال واضح فى مصر حيث أن هناك مجانية التعليم فى كل المراحل ولكن طالب التعليم الجامعى يكلف الكثير (وخاصة فى الكليات العملية) بالمقارنة بتلاميذ المدارس الابتدائية وحتى الثانوية ·

٤ ـ التكلفة والعائد الخاص بالمستويات المختلفة من التعليم :

أولا : التكلفة النسبية لمراحل التعليم المختلفة :

تم توجيه الكثير من الانتقاد فى السنوات الأخيرة للمفارقات الكبيرة

بين تكاليف تعليم التلميذ فى مراحل التعليم المختلفة فى البلدان النامية ٠ ويتضح ذلك بصفة خاصة عند مقارنة تكاليف التعليم الخاصة بمرحلة التعليم الثانوى أو الجامعى ، بمرحلة التعليم الابتدائى ٠

وتبين دراسة مقارنة قام بها أحد خبراء البنك الدولى فى السبعينات (جدول ٤) الفوارق بين ما يتكلفه طالب الجامعة أو التعليم الثانوى فى سنة واحدة ، وما يتكلفه تلميذ الابتدائى فى السنة الواحدة فى كل من البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ٠ ويتضح من الجدول أنه فى البلدان الصناعية الثلاثة (وهى الولايات المتحدة ، انجلترا ونيوزيلنده) كانت التكاليف النسبية لتعليم التلميذ فى الثانوى لسنة واحدة تساوى تكاليف تعليم ٦ر٦ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة الواحدة ٠ أما بالنسبة لمرحلة التعليم العالى فان التلميذ الواحد فى السنة يكلف مايعادل تكاليف ٦ر١٧ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى ٠ هذا عن الدول الصناعية المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية كما يتضح من الجدول فان الفوارق فى التكاليف تصبح ضخمة ٠ اذ يتضح أن ما يتكلفه تلميذ واحد فى الثانوى فى السنة فى هذه الدول يعادل ما يتكلفه ٩ر١١ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى ٠ ويصبح الفارق أكثر ضخامة فى حالة المقارنة الخاصة بالتكاليف النسبية فى مرحلة الجامعة ، حيث أن كل طالب فى الجامعة فى السنة يكلف ما يعادل تكاليف تعليم ٩ر٨٧ تلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة ٠ وفى الكثير من الدول الأفريقية (مثل سيراليون مالاوى ، كينيا ، تنزانيا) فان كل طالب فى الجامعة يكلف ما يعادل تكاليف تعليم ٢٨٣ تلميـــذ فى مرحلة التعليم الابتدائى فى السنة ٠

ولما كان عدد التلاميذ المسجلين فى الجامعات فى أكثر من نصف عدد البلدان النامية ، هى اعداد قليلة بالمقارنة بعدد التلاميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى « أكثر من ١٠٠ (ابتدائى) ١ (جامعى) » فاننا نخلص من ذلك الى أن الدول النامية قد انفقت الجانب الأكبر من ميزانياتها التعليمية على

---

(١) بينما تصل هذه النسبة الى أقل من ١٠ (ابتدائى) : (جامعى) فى البلدان الصناعية المتقدمة ٠

جـــدول (٤)

تكاليف التعليم النسبية للطالب فى السنة

فى مراحل التعليم المختلفة فى مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية

مجموعات الدول	التكاليف النسبية ثانوى/ابتدائى	التكاليف النسبية عالى/ابتدائى
الولايات المتحدة ، انجلترا ، نيوزيلندا	٦ر٦	١٧ر٦
الملايو ، غانا ، كوريا الجنوبية ، كينيا ، أوغندا ، نيجيريا ، الهند	١١ر٩	٨٧ر٩

المصـــدر :

Michael P. Todaro, Economic Development in the Third World, Longman, New York, 1982, p. 294.

نقلان عن :

G. Psacharopoulos, The Returns to Education : An International Comparison (Amsterdam : Elsevier, 1972), Table, 8.2.

عدد قليل من الطلاب المسجلين فى الجامعات والمعاهد العليا · ويمكـــن الاستدلال على ذلك بسهولة فى مصر اذا نظرنا الى ارتفاع كثافة التلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) ، والاضطرار الى تشغيل معظم المدارس الابتدائية الحكومية ثلاث مراحل فى اليوم الواحد · بينما تقل الحاجة الى ذلك فى مرحلة التعليم الثانوى حيث يتم تشغيل المدارس مرحلتين فقط ومع انخفاض نسبى فى كثافة الفصول · ويتحسن الوضع كثيرا فى مرحلة الجامعة بالنسبة للكليات العملية · حيث يقل عدد الطلاب بصورة ملحوظة ويزداد عدد أعضاء هيئة التدريس بشكل كبير ·

ومن الجدير بالذكر فانه خلال الثلاثين عاما الماضية أخذت الحكومات المصرية المتعاقبة تعطى أهمية أكبر للتعليم الجامعى والمعاهد العليـا وفى التعليم مابعد مرحلة الشهادة الجامعية الأولى (الماجستير والدكتوراه فى

الداخل والخارج) بينما تقتر كثيرا فى الأموال المخصصة للتوسع فى مرحلة التعليم الأساسى · والنتيجة واضحة تماما حيث يوجد فائض كبير فى الخريجين من حملة الشهادات الجامعية كما سبق أن بينا ، بينما توجد ندرة فى اليد العاملة من حملة الشهادات الابتدائية (الذين يعرفون القراءة والكتابة) ·

ثانيا : العائد النسبى لمراحل التعليم المختلفة :

ونأتى الآن لمقارنة الفرق فى العائد النسبى الذى يحصل عليه الحاصل على مؤهل ثانوى بالمقارنة بالحاصل على مؤهل الابتدائى فقط · وكذلك الحاصل على مؤهل عالى بالمقارنة بزميله الحاصل على مؤهل ابتدائى فى السنة فى كل من البلاد الصناعية والبلدان النامية ، فنجد أنه بالنسبة للدول الصناعية (جدول ٥) انها تصبح ١ر٤ فى الحالة الأولى ، ٢ر٤ فى الحالة الثانية ، أى أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ١ر٤ دخل زميله الحاصل على التعليم الابتدائى فقط · وأن الحاصل على مؤهل عالى يحصل على دخل يساوى ٢ر٤ مرة دخل الحاصل على الشهادة الابتدائية ·

أما بالنسبة للبلدان النامية المذكورة فى الجدول (وهى تمثل حالة تنطبق على معظم البلدان النامية ومنها مصر) فاننا نجد أن الفوارق تصبح أكبر بالمقارنة بالبلاد الصناعية المذكورة · اذ أننا نجد أن دخل الحاصل على التعليم الثانوى فى السنة يساوى ٢ر٤ مرة دخل الحاصل على التعليم الابتدائى فقط · أما الحاصل على مؤهل عالى فان دخله فى السنة يساوى ٦ر٤ مرة دخل الحاصل على شهادة التعليم الابتدائى فقط ·

جـــدول (٥)

معدلات العائد المتوسط النسبى

للفرد فى السنة عند مستويات التعليم المختلفة فى مجموعة من الدول

مجموع الدول	الدخول النسبية ثانوى/ابتدائى	الدخول النسبية عالى/ابتدائى
الولايات المتحدة ، كندا ، انجلترا الملايو ، غانا ، كوريا الجنوبية	١ر٤	٢ر٤
كينيا ، أوغندا ، نيجيريا ، الهند	٢ر٤	٦ر٤

المصدر : المرجع السابق ٠

والملاحظة الأولى ـ ونحن نقارن بين الأوضاع فى البلاد الصناعية المتقدمة والبلاد النامية ـ أن الفوارق فى الدخول بين مستويات التعليم ليست كبيرة ٠ وأكثر من هذا فان المرتب الأساسى فى البلاد الصناعية للحاصل على التعليم الابتدائى يعتبر معقولا بحيث يضمن للشخص عيشا كريما ٠ ونظرا لعدم وجود فارق كبير بين دخل الشخص الذى يحصل على مؤهل بسيط (التعليم الأساسى مثلا والذى يحصل عليه عند سن ١٥ سنة) والحاصل على مؤهل عالى (والذى يحصل عليه عند سن ٢٢ سنة) ، أضف الى ذلك تحمل الطالب بالقدر الأكبر من مصروفات التعليم العالى الباهظة ، وكذلك عدم وجود أى تمييز اجتماعى أو قيود فى الترقى تواجه الحاصلين على مؤهلات بسيطة أو متوسطة ، فان كثيرا من الطلاب يتجهون الى العمل فور انتهاء مرحلة التعليم الاساسى (أى عند سن ١٥ سنة) ٠

أما فى الدول النامية ومن بينها مصر فانه يوجد فارق كبير بين دخل الحاصل على مؤهل بسيط والحاصل على مؤهل جامعى ، هذا فضلا عن الدعم الكبير للتعليم العالى (أو المجانية الكاملة كما هو الحال فى مصر)، كذلك القيود الموضوعة أمام ترقى الحاصلين على مؤهـــــلات بسيطة الى المستويات الوظيفية العليا ، هذا بالاضافة الى التمييز الاجتماعى المتحيز ضدهم ٠ لكل هذه الاعتبارات فان الغالبية العظمى من الطـــلاب يفضلون

الاستمرار فى الدراسة حتى الحصول على الشهادة الجامعية · ومن هنا بدأت المشاكل فى الظهور وهى تتعلق بالفائض الكبير من حملة الشهادات الجامعية من التخصصات المختلفة ، واضطرار الكثيرين منهم الى قبول أعمال لا تحتاج الى المؤهل الجامعى · مما يمثل ضياعا واسرافا فى الموارد الاقتصادية النادرة فى المجتمع ·

٥ ـ العوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق على التعليم : (١)

أولا : تعريفـــات :

نعرف أولا المقصود بالعوائد والتكاليف الخاصة والاجتماعية المتعلقة بالانفاق على التعليم · ونبدأ أولا بموضوع التكاليف ·

تكاليف التعـليم :

ونتكلم أولا عن التكاليف الخاصة Private Cost وهى التى يتحملها الطالب أو أسرته أو الاثنين معا نتيجة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية · وعناصر هذه التكاليف هى :

(أ) رسوم التعليم فى المدارس والجامعات ·

(ب) قيمة الكتب والأدوات الأخرى ·

(جـ) الدخل الذى يضحى به الفرد الذى فضل الاستمرار فى التعليم وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة الضائعة Opportunity Cost ، وعـــدم قبول عمل يعطيه دخلا وفى سن صغير (١٣ ـ ١٥ سنة مثلا) وانتظاره حتى التخرج من الجامعة مثلا وحصوله على المؤهل العالى وذلك عند سن ٢٢ ـ ٢٣ سنة ·

---

(١) د· المرسى السيد حجازى ، « الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ـ مع دراسة تطبيقية » رسالة ماجستير فى الاقتصاد ، كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، وكذلك « مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة » لنفس المؤلف ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، الباب الرابع عن اقتصاديات التعليم ·

ويخصم من تكاليف التعليم أى مساعدات مالية أو منح أو دعم يحصل عليه الطالب خلال سنوات تعليمه ٠

التكاليف العامة للتعليم Social Costs ٠ ولما كانت نفقات التعليم باهظة فان الرسوم التى يدفعها التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة لا تغطى الا جزءا يسيرا من التكاليف الكلية للتعليم ، واذا كانت الدول تتبع سياسة مجانية التعليم ـ كما هو الحال فى مصر ـ فان تكاليف التعليم تقع كلها بالكامل على عاتق الدولة (أو على عاتق دافعى الضرائب بمعنى أدق) ٠ ومدى مساهمة الدولة فى نفقات التعليم يختلف من دولة الى أخرى على حسب مدى الأخذ بنظام مجانية التعليم ، وهل المجانية قاصرة على مرحلة التعليم الأساسى مثلا ، أم أنها تشتمل على مستويات التعليم التى تلى ذلك ٠ كذلك فاننا نجد أنه فى البلدان الصناعية تحصل الجامعات على تبرعات سخية من جانب الشركات الصناعية والأثرياء ٠ كذلك فان الطلبة يتحملون بجزء هام من تكاليف تعليمهم ، وتتحمل الدولة نصيبا ملحوظا من تكاليف العملية التعليمية ٠

الفوائد من التعليم : Benefits from Education

(أ) الفوائد الخاصة : Private Benefits

وتسمى أيضا بالمنافع الخاصة وهى الفوائد التى يحصل عليها الفرد نتيجة تعلمه ٠ وذلك بسبب الزيادة فى مقدرته على الكسب فى المستقبل ٠ وذلك نتيجة لزيادة انتاجية الفرد المتعلم ، أو نتيجة لقدرته على انتاج سلع جديدة أو نتيجة للعاملين معا ٠ وعند الحديث على العوائد الخاصة بالاستثمار فى التعليم فانه يجب أن ننوه أن هناك استثناءات ، بمعنى أن بعض الأفراد ممن حصلوا على مستوى تعليمى متواضع أمكنهم تحقيق ثروات ضخمة ٠ كذلك فان هناك من فشلوا فى اكمال مراحلها التعليمية ، وانخرطوا فى الأعمال الحرة المختلفة وحققوا نجاحا كبيرا يحسده عليهم حملة الشهادات العليا ٠

ولكنه يجب النظر الى هذه الحالات على أنها استثناءات وتبقى القاعدة العامة سليمة ، وهى أن الأفراد من حملة المؤهلات البسيطة يحققون دخلا

أقل من حملة المؤهلات المتوسطة ، وهؤلاء يحققون دخلا أقل من الدخل الذى يحققه الحاصلون على مؤهلات جامعية وهكذا ٠

(ب) الفوائد العامة : Social Benefits

أما الفوائد العامة للتعليم فانها تتمثل فى الفوائد التى تعـود على المجتمع من تعلم أفراده ٠ وبدون الخوض فى تفاصيل كثيرة فان المجتمعات المتقدمة فى العالم سواء المجمعات الصناعية الرأسمالية أو الصـــناعية الاشتراكية ، أو المجتمعات الحديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا أو غيرها من دول أمريكا اللاتينية ، فان هناك اجماعا على أن تقدم هذه الدول يرجع الى حد بعيد الى الاهتمام الكبير بالتعليم من جانب حكومات هذه الدول ٠ وبالطبع فان هناك عوامل أخرى كثيرة لتقدم هذه البلاد الا أن التعليم يصقل المزايا الأخرى التى يتمتع بها أفراد المجتمع ٠ ومن الفوائد العامة للتعليم النضج السياسى لدى الجماهير ، وشعورهم بالانتماء الوطنى ، والسلوك الحضارى الراقى ، والتصرفات الاستهلاكية الواعية ، والحد من الانجاب وارتفاع المستوى الصحى ، والى غير ذلك من الصفات الراقية ٠ وهذه الفوائد العامة تفوق بكثير الفوائد الخاصة من التعليم التى تتمثل فى المكسب الخاص الذى يعود على الشخص المتعلم ٠

ثانيا : مسار التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة :

من الملاحظ أنه فى الدول النامية تزداد التكلفـــة الاجتماعية للتعليم The Social Cost of Education بسرعة كلما ارتقى التلميذ فى الســـلم التعليمى ٠ هذا فى الوقت الذى تزداد فيه التكاليف الخاصة Private Costs وهى التكاليف التى يتحملها الطالب بنفسه ـ ببطء أو حتى قد تتعرض للانخفاض ٠

ومن الجدير بالذكر فان اتساع الفجوة بين التكاليف الاجتماعيـــة والتكاليف الخاصة يشجع على ازدياد الطلب على التعليم العالى ٠ وأوضح مثال على ذلك هو الوضع فى مصر حيث الاقبال الكبير جدا على الجامعات والذى يرجع جزئيا الى مجانية التعليم ٠ وحتى الطلاب الذين لا يحصلون على مجموع كاف لدخولهم الجامعة أو كان مجموعهم لا يؤهلهم للدخول

الى احدى كليات القمة (الطب ، الصيدلة ، الهندسة) كما يسميها الطلاب عادة ، فان أولياء الأمور يذهبون الى اخر الدنيا لألحاق ابنائهم فى احدى الجامعات الأجنبية لعام واحد ، ثم يقومون بتحويل أبنائهم فى العام التالى الى الكلية التى يرغبونها فى الجامعات المصرية ٠

ويلاحظ أن انخفاض التكلفة التى يتحملها الطالب فى المستويات العليا من التعليم (أو فى حالة وجود مجانية كاملة كما هو الحال فى الجامعات المصرية) فان الطلب على التعليم الجامعى يصبح طلبا مفرطا Excessive demand ويصبح لدينا اعدادا متزايدة من الخريجين تفوق بكثير عدد الوظائف المتاحة ٠ ويرجع ذلك الى أن قدرا كبيرا من الموارد أصبح يوجه للتعليم العالى ، هذا فى الوقت الذى تقل فيه الأموال العامة أو الموارد الاقتصادية المطلوبة لخلق عدد كاف من الوظائف لتشغيل الخريجين٠

ويوضح الشكل (رقم ١) الفوارق بين التكلفة الخاصة والعامة (أو الاجتماعية) ، وكذلك العائد الخاص والعام (أو الاجتماعى) من التعليم عند مراحله المختلفة (الابتدائى ، والثانوى ، والعالى) ٠ ويوضح هذا الشكل كيف أن الفارق الكبير بين التكلفة الخاصة والعامة (أو الاجتماعية) يمكن أن يؤدى الى سوء توزيع الموارد الاقتصادية عندما تصبح العوائد الخاصة للافراد أعلى بكثير من العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع من استثمار أمواله فى التعليم ٠

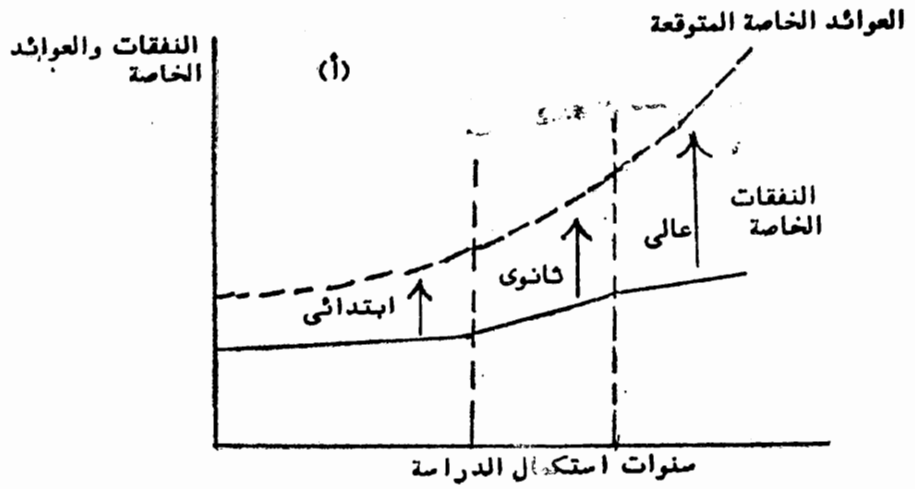

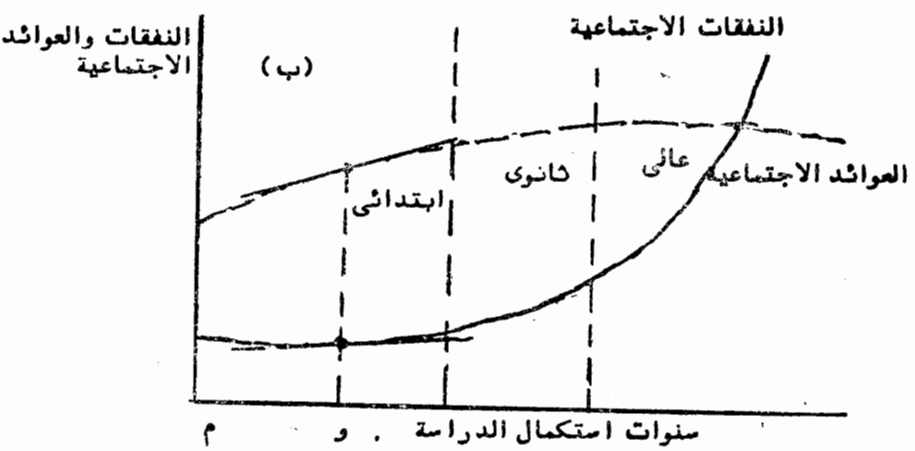

شـــكل (١)

العوائد والنفقات الخاصة والاجتماعية

من الاستثمار فى التعليم بمراحله المختلفة

ويبين الشكل (١ ـ أ) العائد الخاص المنتظر الحصول عليه عند مراحل التعليم المختلفة بالمقارنة بالتكاليف الخاصة التى يتحملها الطالب · ويلاحظ من الشكل أن التلميذ كلما أنهى مرحلة جديدة من مراحل تعليمه فان العائد المنتظر الحصول عليه يرتفع بمعدل أسرع من المعدل الذى تزداد به تكاليف التعليم الخاصة التى يتحملها · ويرجع ذلك الى مجانية التعليم أو دعم التعليم من كل الحكومات كما هو الوضع الشائع فى معظم البلدان النامية · ويحصل الطالب على أقصى عائد ممكن Maximum Return عند المستوى من التعليم الذى يصل فيه الفرق بين العائد المنتظر والتكلفة الخاصة التى يتحملها الطالب أقصى ما يمكن · ويكون ذلك (كما يتضح من شكل ١ ـ أ) فى مرحلة التعليم الجامعى ثم الدراسات العليا (فى حالة توفرها بالمجان كما هو الحال فى مصر) · وهذا يفسر لنا الاقبال الشديد فى مصر على التعليم الجامعى والدراسات العليا ·

أما الشكل (١ ـ ب) فانه يوضح العائد الاجتماعى الذى يحصل عليه المجتمع وكذلك التكلفة الاجتماعية التى يتحملها عند كل مستوى من مستويات التعليم · ويلاحظ من الرسم أن منحنى العائد الاجتماعى يرتفع بسرعة فى البداية ، وهذا يرجع الى تحسن انتاجية الأفراد عند حصولها على الشهادة الابتدائية واشتغالهم فى الزراعة وغيرها من الحرف والنشاطات التقليدية · وبالطبع فان هذا القسط من التعليم الأساسى يجعل الأفراد أفضل كثيرا من الافراد الأميين كما سبق أن ذكرنا ·

أما بعد تخطى هذه المرحلة فان العائد الاجتماعى الحدى Marginal Social Benefit الذى يتحقق من الحصول على مزيد من التعليم يزداد ولكن بمعدل متناقص at a decreasing rate وهذا يفسر تناقص ميل منحنى العائد الاجتماعى · وهذا يتضح من تناقص ميول المماسات لمنحنى العائد الاجتماعى كلما اتجهنا من اليسار الى اليمين · ويعبر ميل المماس عن العائد الاجتماعى الحدى ·

ومن ناحية أخرى فان منحنى التكلفة الاجتماعية يرتفع ببطء فى السنوات الأولى من التعليم (وهى سنوات التعليم الأساسى أو الابتدائى) . ولكنه يأخذ فى الارتفاع بشكل أسرع عند المستويات الأعلى من التعليم ·

ويتضح ذلك بجلاء من تزايد ميول المماسات لمنحنى التكلفة الاجتماعية كلما اتجهنا الى أعلى المنحنى · ويعبر ميل المماس عن التكلفة الاجتماعيـــة الحدية ويرجع هذا الارتفـــاع السريع فى التكلفـــة الاجتماعية الحـــدية Marginal Social Cost عند مستويات التعليم الثانوى والعالى ، الى ارتفاع التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل اللازمة (من معدات وأجهزة ومواد ومدرسين ومساعدين وغير ذلك) · ويضاف الى ذلك أن الدول النامية تدعم بصورة ملحوظة التعليم الثانوى والعالى أى أن المجتمع (أو دافع الضرائب) هو الذى يتحمل معظم أو كل التكاليف وليس الأفراد · ويظهر ذلك بوضوح عند النظر الى منحنى التكاليف الاجتماعية شكل (أ ــ ب) فى المرحلة الخاصة بالتعليم الثانوى وبصورة أكبر فى المرحلة الخاصة بالتعليم العالى حيث يأخذ المنحنى فى الصعود الى أعلى بشكل حاد ·

ويتضح من الشكل المذكور أن الاستراتيجية المثلى من وجهة نظـــر المجتمع (أى التى تحقق الحصول على أقصى عائد اجتماعى maximum social rate of return من الاستثمار فى التعليم) ، هى التى تركز على اعطاء كل التلاميذ الحد الأدنى من سنوات التعليم وهى (م و) فى الرسم · وهى مرحلة التعليم الابتدائى حيث تصل التكلفة الاجتماعية الحدية الى أدنى حد ممكن ويصل العائد الحدى الاجتماعى الى أقصى حد ممكن (انظر ميل المماسات على الرسم) · وبعد انتهاء سنوات التعليم الابتدائى (م و) تأخذ التكاليف الاجتماعية الحدية marginal social cost فى الارتفاع بصورة سريعة بينما يأخذ العائد الاجتماعى الحدى فى الانخفاض · وعلى ذلك فان أى استثمارات جديدة (أو اضافية) سوف تعطى عائدا اجتماعيا ســـلبيا Negative social rate of return.

وخلاصة القول فانه قد اتضح لنا من الشكل (١ ــ أ ب) التعارض الكبير بين استراتيجية الاستمار فى التعليم من وجهة نظر الأفراد (أو الاستثمار الخاص) ومن وجهة نظر المجتمع (أو الدولة) · ويزداد هذا التعارض كلما تقدم التلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة · وكذلك كلما قامت الحكومة بتقديم دعم كبير لتكاليف التعليم الثانوى والعالى ، أى جعل تكلفته منخفضة بالنسبة للطلاب · ومن ثم فان الطالب سوف يجد من مصلحته أن يحصل على شهاد الثانوى العام ، ثم الالتحاق بالجامعة حيث يصل الدعم

الذى تقدمه الدولة (أو المجتمع) الى تكاليف التعليم الى أقصاه ، وخاصة بالنسبة للكليات العملية حيث ترتفع بصورة كبيرة التكلفة الحقيقية للتعليم· ويساعد استمرار الطلاب فى طلب التعليم العالى تسعير الشهادات العليا تسعيرا مرتفعا ، وكذلك التزام الدولة بتعيين الخريجين كما هو الحال فى مصر(١) · وعلى ذلك فان الطالب الذى يستمر فى التعليم للحصول على الشهادة الجامعية لا يتخوف كثيرا من عدم وجود فرصة عمل فى المستقبل طالما بقى التزام الدولة بتوظيف الخريجين · هذا فضلا عن أنه لم يتحمل الا تكاليف قليلة فى مقابل حصوله على الشهادة الجامعية ·

ونخلص مما تقدم بأن التوسع فى التعليم العالى وتحمل الدولة للجانب الأكبر من نفقات التعليم ، هذا فضلا عن تميز الخريج بوظيفة جيدة ومرتب مرتفع ، وفرص أفضل للترقى وشغل وظائف قيادية فى المجتمع ، هذا بجانب ضمان الحكومة لتوظيف الخريجين ، يترتب على كل ذلك سوء توزيع الموارد البشرية وذلك بتخـريج أعـــداد كبيرة من خريجى الجامعات تفوق بكثير احتياجات الاقتصاد القومى · واضطرار الكثير من الخريجين الى الاشتغال فى وظائف تقل بكثير عن مستوى تعليمهم · أو بمعنى آخر يصبح الخريج أكثر تعليما Overeducated بالنسبة لطبيعة العمل · فمثلا نجد أن كثيرا من المهندسين الذين يعملون الأن فى شركات القطاع العام والمصـــالح الحكومية يقومون باعمال روتينية لا تحتاج الى مؤهلاتهم العالية ويمكن القيام بها بواسطة خريجى المدارس الصناعية ويمكن أن نقول نفس الشىء عن الكثير من خريجى الكليات العملية والنظرية ·

والأخطر من ذلك أن الكثير من الخريجين بعد أن يذوقوا مرارة البطالة لفترة طويلةمن الزمن فانهميقومون بأعمالحرة أو لحسابهم Self Employed وأن هذه الأعمال لا تحتاج لكل سنوات التعليم العالى التى قضوها فى الجامعات ·

---

(١) أخذت الحكومة المصرية فى السنوات الاخيرة تتحلل تدريجيا وبهدوء من توظيف الخريجين وذلك تنفيذا لتوجيهات صندوق النقد الدولى · وينحصر التزام وزارة القوى العاملة فى توظيف الخريجين الذين تحتاجهم فعلا الجهات الحكومية المختلفة ، أما الفائض من الخريجين فقد تحللت الدولة من توظيفهم ·

ولتصحيح ذلك فانه يجب أن تعيد الدولة - وهى المستثمر الأساسى - توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الأساسى حيث ترتفع بصورة كبيرة العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع · ويصل الفرق بين التكلفة الحدية الاجتماعية والعائد الحدى الاجتماعى (شكل (أ - ب) الى أقصاه · وتقلل من الاستثمارات الموجهة الى التعليم العالى · كذلك فانها يجب أن تتوسع فى التعليم المتوسط الفنى وتقلل من الاستثمارات فى التعليم المتوسط العام (الثانوى العام) ·

كذلك فانه يجب على الدولة أن تحمل المواطنين بنسبة من تكاليف تعليمهم · ويجب أن تأخذ هذه النسبة فى الارتفاع كلما تقدم التلميذ فى مراحل التعليم الثانوى والعالى · وذلك حتى تعكس الرسوم المدرسية والجامعية جانبا من التكاليف التى يتحملها المجتمع · كذلك فانه يجب على الدولة أن تتحلل تدريجيا من التزامها نحو تعيين الخريجيين حتى يشعر طلاب الجامعات بعبء قضية البطالة التى سوف يواجهونها · وهنا يبدأ سوق العمل فى أن يلعب دوره فى تقليل حماس الافراد للالتحاق بالجامعات· (راجع الهامش السابق) ·

٦ - ارتفاع نسبة المقيدين بالتعليم العالى والثانوى فى مصر :

يتضح من جدول (٦) أن مصر من أعلى الدول فى العالم فى ارتفاع نسبة الطلبة المقيدين فى التعليم الثانوى والعالى ، اذ تصل بالنسبة للتعليم الثانوى ٥٨٪ من مجموعة العمر والى ٢١٪ بالنسبة للتعليم العالى ، بينما نجد أن نسبة الطلبة المقيدين فى التعليم الابتدائى هى نسبة منخفضة اذ تصل الى ٨٤٪ من مجموعة العمر · وتدل هذه النسبة المنخفضة على أن هناك مجموعة ليست بالقليلة من الأطفال لا تجد أماكن فى المدارس الابتدائية · بينما نجد أن مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تقع مصر فى داخلها قد وصلت نسبة التلاميذ المقيدين فى مرحلة التعليم الابتدائى حدود الـ ١٠٠٪· وحتى بالنسبة للدول التى ترتفع فيها نسبة الطلاب المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى نجد أن الكثير منهم مقيد بالتعليم الفنى ·

ناهيك عن قضية الأمية التى أختفت فى البلدان الصناعية والبلدان الاشتراكية وكذلك الكثير من البلدان النامية ، وخاصة الدول الكبرى منها·

أما فى مصر فان النسبة مازالت عالية وتقدر بنحو ٤٩ر٤٪ من السكان طبقا لتعداد السكان لعام ١٩٨٦ (١) (جدول ٧) ٠

جـــدول (٦)
الطلاب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة
كنسبة مئوية من مجموعات الأعمار فى مصر
وفى بعض البلدان الأخرى فى عام ١٩٨٤ (نسب مئوية)

الـــــدولة	عام ١٩٨٤ (نسب مئوية) الابتدائى	الثانوى	العالى
مصـــــر	٨٤	٥٨	٢١
الصـــين	١١٨	٣٧	١
الهنـــــد	٩٠	٣٤	٩
مجموعة الدول متوسطة الدخل :	١٠٤	٤٧	١٣
تركيـــا	١١٣	٣٨	٩
تـــونس	١١٦	٣٢	٦
البـــرازيل	١٠٣	٣٥	١١
مجموعة الدول الصناعية :	١٠٢	٩٠	٣٨
المملكة المتحـــدة	١٠١	٨٣	٢٠
الولايات المتحـــدة	١٠١	٩٥	٥٧
الدول الاشـــتراكيا :	١٠٥	٩٣	٢١
الاتحـــاد الســـوفيتى	١٠٣	١٠٠	٢١

المصـــدر : The World Bank, World Development Report, 1987, ableTable 31, pp. 262-263.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ، ١٩٨٦ ، النتائج الاولية ، أبريل ١٩٨٧ ، جدول رقم ٨ صفحة ١٦ ٠

ملحوظة : العمر فى المرحلة الابتدائية يتراوح بين ٦ ـ ١١ سنة وفى المرحلة الثانوية بين ١٢ ـ ١٧ سنة وللاختلاف بين سياسات الدول النامية فيما يتعلق بالعمر فقد تتجاوز نسبة الالتحاق الاجمالية ١٠٠٪ لأن بعض التلاميذ عمرهم أعلى أو أدنى من العمر المتفق عليه لكل مرحلة ٠

جـــدول (٧)

التوزيع النسبى للسكان (الأفراد ١٠ سنوات فأكثر)
حسب الحالة التعليمية طبقا لتعداد السكان فى مصر
فى أعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ (نسب مئوية)

سنة التعداد	أمى	يقـرأ ويكتب	مؤهل متوسط	مؤهل جامعى	الجملة
١٩٦٠	٧٠ر٥	٢٢ر٥	٦ر٢	٠ر٨	١٠٠
١٩٧٦	٥٧ر٢	٢١ر٠	١٩ر٦	٢ر٢	١٠٠
١٩٨٦	٤٩ر٤	٢٤ر٤	٢١ر٨	٤ر٤	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، ابريل ١٩٨٧ ، جدول رقم (٨) صفحة ١٦ ٠

وطبقا لهذا التعداد (جدول ٧) فقد كانت نسبة الأمية لدى السكان ٧٠ر٥٪ عام ١٩٦٠ ، وأن الذين لديهم تعليما أوليا أو ابتدائيا حوالى ٢٢ر٥٪ من السكان ٠ أما نسبة الحاصلين على تعليم متوسط فقد كانت فى حدود ٦ر٢٪ فقط من السكان ، أما عن الحاصلين على مؤهل جامعى فان النسبة كانت ٨ر٠٪ من السكان ٠ بعد ذلك ونظرا للتوسع الكبير فى انشاء المدارس بأنواعها المختلفة فان نسبة الأمية انخفضت عام ١٩٧٦ الى ٥٧ر٢٪ ٠ أما الحاصلون على شهادة الابتدائية وما فى حكمها فقد أصبحت نسبتهم ٢١٪ (من ٢٢ر٥٪ عام ١٩٦٠) ، أما الحاصلون على مؤهل متوسط فقد ارتفعت نسبتهم الى ١٩ر٦٪ (من ٦ر٢٪ عام ١٩٦٠) ٠

(الموارد البشرية)

ويتضح من المقارنة بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية والحاصلين على المؤهل المتوسط أن الدولة قد توسعت كثيرا فى فتح المدارس الاعدادية والثانوية والمعاهد المتوسطة ، بحيث أن معظم الذين أنهوا مرحلة التعليم الابتدائى قد وجدوا أماكن فى المرحلة التالية · ويمكن أن نستنتج من هذه الأرقام أن مقدار الاستثمار فى التعليم الابتدائى كان متواضـــعا بالمقارنة بالاستثمارا ت الكبيرة التى وجهت الى التعليم الثانوى والمعاهد المتوسطة وكذلك الجامعات · والنتيجة الطبيعية لذلك كانت ازدياد عدد الأفراد الأميين والزيادة الكبيرة فى عدد الأفراد الذين يحملون مؤهلات متوسطة ·

أما عن الأفراد الذين يحملون مؤهلات جامعية فقد ارتفعت النسبة من ٨ر٪ عام ١٩٦٠ الى ٢ر٢٪ من اجمالى السكان عام ١٩٧٦ ، ثم تضاعفت خلال عشر سنوات لتصبح ٤ر٤٪ عام ١٩٨٦(١) · هذا فى الوقت الذى بقى فيه عدد الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة (أو الذين يحملون الشهادة الابتدائية) عند ٤ر٢٤٪ من السكان بالمقارنة بنسبة ٢١٪ عام ١٩٧٦ ·

وتبين هذه الأرقام بجلاء الكيفية التى وزعت بها الموارد الاقتصادية بين مراحل التعليم الابتدائى والمتوســـط والعالى · والتى يتضح منها أن التعليم الابتدائى قد ظلم تماما ، وأن التعليم المتوسط والعالى قد حصلا على معظم الاستثمارات المخصصة للتعليم ·

ومن الجدير بالذكر فان سوء توزيع الاستثمارات على مراحل التعليم المختلفة بالشكل السابق ذكره ، قد أدى الى حدوث خلل كبير فى سوق العمل · حيث قلت أعداد العاملين (من العمال المهرة) الذين يفترض أنهم يحملون الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ، ولذلك ارتفعت أجورهم السوقية بصورة كبيرة جدا خلال فترة السبعينات والثمانينات · أما الأفراد الذين

---

(١) يقدر أن ثلث ميزانية التعليم تذهب الى التعليم العالى بينما يبلغ عدد الطلاب المسجلين فى هذه المرحلة ٦٨٠ر٠٠٠ طالب ، بينما يبلغ اجمالى عدد الطلاب فى كل المراحل حوالى ١١ مليون طالب ، وعدد تلاميذ المرحلة الابتدائية حوالى ٦ مليون تلميذ ، والاعدادى العام حوالى ٢ر٣ مليون تلميذ راجع (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ ـ ١٩٨٧ ، القـــاهرة ١٩٨٨ (جدول رقم ٨) ·

يحملون المؤهلات المتوسطة والجامعية من معظم التخصصات تقريبا فانهم يعانون من البطالة · وأن الذين يملون منهم بشهاداتهم يحصلون على أجور متواضعة · وهذا شيء طبيعي حيث أن الأجر يتحدد حسب العرض والطلب·

اذا يمكننا القول أن سوء توزيع الاستثمارات الخاصة بالتعليم بالشكل الذى أعطى الأولوية للتعليم المتوسط والعالى ، قد ساعد على ما يأتى : أولا : انتشار الأمية ، ثانيا : وجود بطالة كبيرة جدا بين الأفراد الحاصلين على مؤهلات متوسطة وجامعية كما سبق أن بيننا ، ثالثا : وجود ندرة فى الأفراد الذين نسميهم بالعمال المهرة وغير المهرة والذين يعرفون القراءة والكتابة وأن الكثير منهم يفترض أنه حاصل على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ·

٧ ـ وسائل الحد من الطلب على التعليم المتوسط النظرى والعالى لكى يتمشى عدد الخريجين مع احتياجات الاقتصاد القومى :

ويكون ذلك باتخاذ مجموعة من السياسات تؤدى الى الحد من الطلب على التعليم المتوسط والعالى من جهة ، ومن جهة أخرى التوسع فى ايجاد فرص للعمل فى الريف والحضر لحملة الشهادة الابتدائية والاعدادية (نهاية مرحلة التعليم الأساسى) · ويمكن تحقيق الجانب الأول من المعادلة الصعبة عن طريق تقليل الفوارق بين التكاليف والعوائد الخاصة والتكاليف والعوائد الاجتماعية ويكون ذلك على النحو التالى :

أولا : تحميل الطالب المستفيد من التعليم بنصيب أكبر ـ وبصورة تدريجية ـ من تكاليف التعليم الفعلية · فى مراحل التعليم التى تلى مرحلة التعليم الأساسى مع ازدياد نسبة ما يتحمله الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى ، ويمكن أعطاء منح مناسبة أو دعم مناسب للطلاب غير القادرين بشرط تفوقهم فى دراستهم ، ويحقق هذا الاجراء ما يلى :

١ ـ تقليل الطلب على التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى ·

٢ ـ أن الدعم الموجه للتعليم يجب أن يتناقص كلما تقدم الطالب فى مراحل التعليم المختلفة · وهذا من شأنه أن يقلل من طلب الافراد على التعليم العالى · وكما ذكرنا من قبل فانه عند هذه المستويات العليا من التعليم

تصبح التكلفة الاجتماعية أشد ارتفاعا · كذلك فانه فى هذه المرحلة يقع « الافراط فى التعليم » Overeducation بالشكل الذى يفوق بكثيـــر الاحتياجات التعليمية المطلوبة للوظائف المختلفة · وتحقق سياسة تناقص الدعم الحكومى ـ كلما تقدم الطالب فى مراحل التعليم ـ موا جهة الانتقاد الذى يثار حول سلبيات سياسة الدعم من ناحية عدم العدالة · اذ أن دعم التعليم العالى الذى يمنح لكل الطلاب ـ كما هو الحال فى مصر ـ يعنى فى الواقع قيام الفقراء بدعم التعليم الجامعى لابناء الأثرياء · وأحد الانتقادات الرئيسية لذلك هو أن نسبة لا بأس بها من الطلاب الذين ينتمون الى الطبقات المتوسطة والثرية فى مصر فى الوقـــت الحاضر يذهبون الى الجامعة فى سياراتهم الخاصة ويتمتعون بدعم كامل لنفقات تعليمهم فى الجامعة · وفى نفس الوقت فان الكثيرين من أبناء الفقراء يصعب عليهم مواصلة التعليم الجامعى ·

ثانيا : تقليل الفوارق فى الدخول بين حملة الشهادات المختلفة · وذلك بالعمل على رفع الدخل الذى يحصل عليه حملة شهادة التعليم الاســاسى بصورة كبيرة ، وذلك بالشكل الذى يضمن عيشا كريما لحملة هذه الشهادة· ومما يقلل من الحافز لدى الكثير من الطلاب عن الاستمرار فى التعليم · وذلك مع التركيز على دعم طلاب المدارس الاعدادية بالدراسات التطبيقية والعملية لجعلهم أكثر ملاءمة للعمل فى الصناعة · فهؤلاء سوف يكونون عماد قوة العمل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ·

ثالثا : تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الانتاجية الحديثة (وهى الصناعات عالية الانتاجية وبالتالى فانها عالية الأجر) والقطاعات التقليدية (مثل الزراعة والأنشطة المرتبطة بها حيث تنخفض الانتاجية ومن ثم الأجور) · وكذلك تقليل الفوارق فى الدخول فى داخل القطاعات الحديثة ذاتها · وبمعنى أخر فان خريج الجامعة الذى يستمر فى التعليم حتى نهاية السلم التعليمى يفعل ذلك لأنه يرى أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لكى يجد عملا مناسبا اجتماعيا واقتصاديا ·

ولما كانت القطاعات الانتاجية الحديثة والتى تتركز عادة فى المـــدن الكبرى لا توظف الا اعدادا صغيرا من العاملين (وهذا يتضح بجلاء فى مصر فى خلال العشرين سنة الماضية) ، فانه لا مناص من تحسين فرص

العدل فى الريف،وذلك عن طريق تشجيع النشاط الانتاجى وخاصة الصناعات الصغيرة فى الريف وكذلك تعديل برامج التعليم فى مراحله المختلفة لكى تلبى الاحتياجات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية المختلفـــة وذلك بالتركيز على التعليم الصناعى والمهنى · ويؤدى الاهتمام بالقطاعات التقليدية وخاصة فى الريف الى ارتفاع انتاجية العاملين ومن ثم ارتفاع دخولهم ، مما يقلل الفجوة فى الدخول بين الصناعات الحديثة (فى المدن) والصناعات التقليدية (فى الريف) ويساعد فى ايقاف تيار الهجرة المستمر من الريف الى الحضر·

رابعا:عدم المبالغةفى المتطلبات التعليمية Educational Requirements المطلوبة للوظائف المختلفة · ويلاحظ أن نسبة كبيرة من الخريجين الذين يعملون فى الحكومة والقطاع العام فى العشرين سنة الأخيرة يعملون فى وظائف اشترطت عليهم ضرورة الحصول على المؤهل الجامعى وكثيرا ما يفضـل الحاصلون على تقدير جيد على الأقل · وعلى ذلك فان هذا النوع من الوظائف ـ وهى كثيرة ـ يحرم منها أصحاب المؤهلات المتوسطة مع أن طبيعة العمل الفعلى لا تتطلب أكثر من ذلك ·

خامسا : الربط بين مستويات الأجور وطبيعة الوظائف ، أى فصل العلاقة القائمة بين مستوى الأجر المدفوع والمستوى التعليمى · ويؤدى تحقيق ذلك ـ وبافتراض النجاح فى تحقيق السياسات الأربع الأخرى ـ الى عدم حاجة الأفراد الى الاسراف فى الحصول على المؤهلات التعليمية العالية ، طالما أن الأمر المدفوع للوظيفة غير مرتبط بالحصول على هذه المؤهـلات العاليـــة ·

٧ ـ الخاتمة والتوصـــيات :

١ ـ أن حجم مشكلة البطالة بين حملة الشهادات المتوسطة (التجارة بصفة خاصة) والعالية أصبح يشكل مشكلة خطيرة بالنسبة لمصر وتزداد مشكلة البطالة تعقيدا بمرور الوقت وذلك بسبب : (أ) الزيادة السريعة فى عدد السكان (ب) بطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى القطاع الزراعى (جـ) التوسع الكبير فى انشاء الصناعات كثيفة استخدام رأس المال وقليلة استخدام اليد العاملة ·

٢ ـ وعلى الرغم من وجود فائض كبير فى الأيدى العاملة من حملة

المؤهلات المتوسطة والعالية فان ٥٠٪ من القوى العاملة فى مصر لا تعرف القراءة والكتابة ، وأن ٥ر٢٠٪ من القوى العاملة تعرف مجرد القـــراءة والكتابة · وهذا الوضع الشاذ ـ ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين ـ يؤدى ولا شك الى انخفاض معدل الاداء الاقتصادى فى المجتمع والى تدهور الوضع الاقتصادى النسبى لمصر بين الكثير من الدول النامية · وكان من المفروض أن يتم توظيف اعداد كبيرة من حملة المؤهلات المتوسطة لكى يشكلوا نسبة هامة من القاعدة العمالية فى الحكومة والقطاع العام · وذلك بعـــد تحسين مرتباتهم واعطائهم التدريب التحويلى وخاصة بالنسبة لحملة دبلوم التجارة المتوسطة · هذا مع القيام بحملة كبيرة وجدية للقضاء على الأمية فى مصر فى السنوات الباقية من القرن العشرين ·

٣ ـ أن من العوامل الهامة لارتفاع نسبة الأمية فى مصر ، هو الخلل فى توزيع الاستثمارات بين مراحل التعليم المختلفة · وذلك بالتركيز الواضح على التعليم المتوسط والعالى وتقليل الاستثمارات الموجهة الى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) · ومع الزيادة السريعة فى عدد السكان ، ومع قلة الأماكن فى مدارس مرحلة التعليم الأساسى فقد تعذر على اعداد كبيرة من الاطفال الصغار أن يجدوا أماكن فى المدارس الابتدائية وأصبح الالزام فى التعليم كلاما شكليا · ولقلة الاستثمارات على نحو ما تقدم فقد انتشر نظام المرحلتين والثلاث مراحل فى المدارس الحكومية فى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والاعدادى) · ومن ثم فاننا نجد حتى التلاميذ الذين حصلوا على الشهادة الابتدائية فانهم لم يتعلموا شيئا يذكر · ولذا فانه ينبغى ـ وبسرعة ـ التوسع فى انشاء المدارس الابتدائية والاعدادية (مرحلة التعليم الأساسى) مع الاهتمام الكبير باعطاء التلاميذ فى مرحلة الاعدادى جرعة قوية من التعليم الفنى (الزراعى والصناعى) · فهؤلاء الطلاب سوف يكونون عصب القوة العاملة فى المستقبل القريب فى مصر ·

٤ ـ أن من النتائج الخطيرة للتعليم فى البلاد النامية أنه يؤدى الى البطالة بين الخريجين ، وذلك لأنه أولا يزيد من أمال الخريجين الى درجة يصعب معها تلبية هذه الآمال · وثانيا ، لأن التعـــليم قد يعلم الخريجين المهارات الخطأ أو المهارات غير المطلوبة ، وكذلك قد يغرس فى نفوســـهم المواقف الخطأ أو السلوك الخطأ ، وخلاصة القول فان التعليم وخاصـــة المتوسط والعالى كثيرا ما يجعل الشباب يرفضون بعض الأعمال التى تعانى

من ندرة فى الأيدى العاملة ، وذلك بحجة أنهم قد أصبحوا من حملة الشهادات فى حين أنه كان من الممكن قبول هذه الوظائف لو لم يحصلوا على الشهادات التى حصلوا عليها ٠

٥ ـ كذلك فان التعليم يحول البطالة المقنعة الى بطالة سافرة وذلك لأن الذين ينتمون الى المجتمع الزراعى أو الريفى ويعيشون مع أسرهم فى عيشة واحدة ، سوف يتركون قراهم الى المدينة بمجرد حصولهم على الشهادة المتوسطة أو العالية ، وذلك بحثا عن عمل يتمشى مع مؤهلاتهم ٠ ولما كانت المدينة ترتفع فيها نسبة البطالة السافرة ، فان هجرة مزيد من الشباب من القرية الى المدينة ، سوف يزيد مشكلة البطالة تعقيدا ٠ وهنا يكون الشاب الذى كان فى حالة بطالة مقنعة فى الريف قد أصبح فى حالة بطالة سافرة عند هجرته الى المدينة فور حصوله على مؤهل دراسى متوسط أو عالى ٠ لذا فانه ينبغى على الدولة أن تعطى اهتماما كبيرا بالقـــرية المصرية حتى تجعلها مقبولة للعيش فيها بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى ٠ وتعمل على خلق فرص عمل جديدة وذلك بتشجيع المشروعات الصغيرة التى تمتص الكثير من الأيدى العاملة ٠

٦ ـ من الملاحظ أن تكلفة الطالب فى مرحلة التعليم العالى فى الكثير من البلاد النامية تفوق بكثير تكلفة التعليم للطالب فى مرحلة التعليم الثانوى، وتصل الى أرقام فلكية اذا ما قورنت بما يتكلفه التلميذ فى مرحلة التعليم الابتدائى اما اذا نظرنا الى الدول الصناعية المتقدمة فاننا نجد أن الفروق تضيق كثيرا بين تكلفة الطالب فى مراحل التعليم المختلفة ٠ ويؤدى الارتفاع الكبير فى تكلفة الطالب فى مرحلة التعليم الجامعى الى الضغط بصورة كبيرة ومخلة على ميزانية تعليم التلميذ فى مرحـــــلة التعليم الابتـــــدائى والاساسى ٠ مع أن هذه المرحلة هى التى يجب أن تنال نصيبا معقولا من ميزانية التعليم ، أى بمعنى آخر يجب زيادة الموارد التى تخصص لتلميذ الابتدائى والاعدادى (مرحلة التعليم الأساسى) مع تقليل تكلفة الموارد التى تخصص للطالب فى مرحلة التعليم الجامعى وذلك عن طريق حسن استغلال الموا رد الموجودة فى الجامعات المصرية وخاصة فى الكليات العملية ٠

٧ ـ فى البلاد النامية يلاحظ أن الفوارق كبيرة بين دخل الفرد الحاصل على الشهادة الابتدائية وزميله الحاصل على الشهادة المتوسطة ، ويصبح

الفرق أكثر اتساعا فى حالة الشخص الحاصل على مؤهل جامعى · ولذلك يفضل الأفراد الاستمرار فى مراحل التعليم حتى مرحلة التعليم الجامعى وخاصة اذا كانت الدولة تدعم التعليم العالى كما هو الحال فى كثير من هذه الدول · أما فى البلاد الصناعية المتقدمة فان الفوارق فى الدخول تضيق بين حملة الشهادات المختلفة · ولذلك فان الحماس يقل لدى الأفراد للحصول على مؤهلات جامعية · ومما يساعد على هذا الاتجاه أيضا الارتفاع الكبير فى تكاليف التعليم العالى ·

٨ ـ من الملاحظ أنه فى البلاد النامية تزداد التكلفة الاجتماعية للتعليم (أى ما يتحمله المجتمع من تكلفة) بسرعة كلما ارتقى التلميذ فى السلم التعليمى · هذا فى الوقت الذى تزداد فيه التكاليف الخاصة (أى ما يتحمله التلميذ وأسرته من تكاليف التعليم) ببطء أو حتى قد تتعرض للانخفاض · ويؤدى اتساع الفجوة بين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة الى ازدياد الطلب على التعليم العالى · وهذا يفسر لنا الاقبال الكبير جدا على الجامعات فى مصر ·

٩ ـ وبمقارنة التكاليف التى يتحملها الفرد أو المجتمع بالعوائد التى يحصل عليها الفرد (العائد الخاص) أو المجتمع (العائد الاجتماعى) ، فانه يتضح لنا أن الطالب كلما أنهى مرحلة جديدة من مراحل تعليمه فان العائد المنتظر الحصول عليه يرتفع بمعدل أسرع من المعدل الذى تزداد به تكاليف التعليم الخاصة التى يتحملها ، وهذا يرجع الى مجانية التعليم · ويحصل الطالب على أقصى عائد خاص ممكن عند المستوى من التعليم الذى يصل فيه الفرق بين العائد المنتظر والتكلفة الخاصة التى يتحملها الطالب أقصى ما يمكن ، ويكون ذلك عادة فى مرحلة التعليم الجامعى · وهذا يفسر لنا الاقبال الشديد فى مصر على التعليم الجامعى والدراسات العليا ·

١٠ ـ أما بالنسبة للمجتمع فان العائد الاجتماعى الحدى من الانفاق على التعليم يصل الى أقصاه فى نهاية مرحلة التعليم الابتدائى (أو الاساسى) بينما تصل التكلفة الاجتماعية الحدية الى أدنى حد ممكن · وبعد انتهاء مرحلة التعليم الاساسى تأخذ التكاليف الاجتماعية الحدية فى الارتفاع بصورة سريعة بينما يأخذ العائد الاجتماعى الحدى فى الانخفاض · ولتفادى النتائج السلبية لزيادة الاستثمار فى التعليم العالى والمتوسط على حساب التعليم

الأساسى فى مصر ، فانه ينبغى على الدولة أن تعيـــد توزيع الاستثمارات فى التعليم بحيث تتوسع فى التعليم الاساسى حيث ترتفع بصـــورة كبيرة العوائد الاجتماعية التى يحصل عليها المجتمع · ويصل الفرق بين التكلفة الاجتماعية الحدية والعائد الاجتماعى الحدالى أقصاه·وتقلل منالاستثمارات الموجهة الى التعليم العالى وذلك باعادة النظر فى هياكل الجامعات والكليات وذلك بضم الكليات والأقسام المتشابهة ، وترشيد الانفاق ، ورفع الكفاءة ، وتشجيع الفائض من أعضاء هيئة التدريس على التقاعد المبكر والسعى للعمل فى الصناعة أو الجامعات العربية والأجنبية وذلك على نحو ما فعلت الحكومة البريطانية فى السنوات القليلة الماضية ·

١١ ـ أنه ينبغى على الدولة أن تحد من التعليم المتوسط النظـــرى والتعليم العالى لكى يتمشى عدد الخريجين مع احتياجات الاقتصاد القومى والتخلص من الفائض من خريجى المعاهد العليا وخاصة النظرية منها · ويكون ذلك باتباع الوسائل الاتية :

أولا : تحميل الطالب المستفيد من التعليم بنصيب أكبر ـ وبصورة تدريجية ـ من تكاليف التعليم الفعلية فى مراحل التعليم المختلفة التى تلى مرحلة التعليم الأساسى ، مع ازدياد نسبة ما يتحمله الطالب فى مرحـــلة التعليم الجامعى ·

ثانيا : تقليل الفوارق فى الدخول بين حملة الشهادات المختلفة وذلك بالعمل على رفع الدخل الذى يحصل عليه حملة شهادة التعليم الاساسى بصورة كبيرة · فهؤلاء سوف يكونون عماد قوة العمـــل فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ·

ثالثا : تقليل الفوارق بين الدخول فيما بين القطاعات الانتاجيـــة الحديثة والقطاعات التقليدية · مع تشجيع وتحسين فرص العمل فى الريف مما يساعد فى ايقاف ديار الهجرة المستمر من الريف الى الحضر ·

رابعا : عدم المبالغة فى المتطلبات التعليمية المطلوبة للوظائف المختلفة·

خامسا : الربط بين مستويات الاجور وطبيعة الوظائف ، أى فصـــل العلاقة القائمة بين مستوى الأجر المدفوع والمستوى التعليمى ·

مراجـع البحث

أولا : المراجع العربيـة :

١ - د٠ المرسى السيد حجازى ، « الاستثمار فى التعليم العالى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية - مع دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير فى الاقتصاد ، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، وكذلك « مذكرات فى اقتصاديات الخدمات العامة » لنفس المؤلف ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، الباب الرابع عن اقتصاديات التعليم ٠

٢ - د٠ رمزى سلامة « الاثار المتبادلة بين التعليم والتنمية فى البلدان المتخلفة - دراسة تحليلية » بحث تحت النشر ٠

٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ، ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، ابريل ١٩٨٧ ، جدول رقم ٨ صفحة ١٦ ٠

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، ١٩٧٤ ، ١٩٨٨ ٠

٥ - د٠ نجيب حسن غيتة ، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية ٠ كتاب العمل ، العدد ٣٠٤ ، اغسطس ، ١٩٨٩ ٠

ثانيا - المراجع باللغة الانجليزية :

(1) The World Bank, World Development Report 1987, Table 31, pp. 262-263.

(2) M. Blaug, Education & Employment, in John Simmons, (editor), The Education Dilemma, The World Bank, New York, Pergmon Press, 1980.

(3) A. Lewis, Some Aspects of Economic Development, London, Allen & Unwin, 1969.

(4) George Psacharopulous and Maureen Woodhall, Education for Development, An Analysis of Investment Choices. A World Bank Publication, Oxford University Press, New York, 1985, pp. 15-20.

(5) G. Psacharapoulos, "The Contribution of Education to Economic Growth : International Comaprisons. In International Productivity Comparisons and the Causes of the Slowdown, ed. J. Kendrick. Cambridge, Mass. : Ballinger, 1984, p. 337.

(6) Michael P. Todaro, Economic Development in the Third World, London, New York, 1982, p. 294.

(7) Manual Zumelman, Educational Expendidures in the 1970's Washington D.C., World Bank, Education Department, 1982, p. 49.

تعقيب على بحث

« التعليم العالى والبطالة فى مصر »

أ٠د٠ صـــقر أحمـد صـقر

أستاذ الاقتصاد ـ نائب رئيس جامعة المنوفية

١ ـ اسمحوا لى فى البداية أن اهنىء الدكتور / محروس اسماعيل على بحثه القيم عن التعليم العالى والبطالة فى مصر ، والبحث يتعـــرض لمشكلة تزايد أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد العليـــا والمتوسطة ولتزايد مشاكل التوظيف لهؤلاء الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة ، ولمشكلة ارتفاع الأمية المترتبة جزئيا على الخلل فى توزيع الاستثمارات بين مراحل التعليم المختلفة ٠ كما يوضح البحث أن التعليم قد يجعل من الصعب توظيف الخريجين أو قد يحول البطالة المقنعة الى سافرة ، ويتعرض البحث أيضا الى أن تكلفة تعليم الطالب فى التعليم الجامعى فى الدول الناميـة ـ والذى تتحمل الدولة بجانب كبير منه ـ يكلف أكثر من ٢٦ مرة لتكلفة تعليم تلميذ الابتدائى ، وفى نفس الوقت فان دخل الحاصل على مؤهل عالى يصل الى ٦ر٤ مرة دخل الحاصل على شهادة التعليم الابتدائى (هذا الرقم يصل فى البلاد المتقدمة الى ٢ر٤ فقط) ٠ واستنادا الى ذلك يخلص الباحث الى أن على الدولة أن تعيد توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الأساسى وتقلل من استثمارات التعليم العالى وذلك باعادة هيكلة الجامعات والكليات ، وترشيد الانفاق ، وتشجيع التقاعد المبكر والسعى لعمل أعضاء هيئة التدريس بالصناعة والجامعات الأجنبية ٠ كما يخلص الباحث الى أن على الدولة أن تعمل على الحد من الطلب على التعليم الثانوى والعالى وذلك بتحصيل الطالب بجانب متزايد من تكلفة التعليم ، وبتقليل الفوارق بين دخول حملة الشهادات المختلفة ، والوظائف المختلفة ، وبين الدخـول فى القطاعات الحديثة والتقليدية ، وبعدم المبالغة فى المتطلبات التعليمية ٠

٢ ـ ولا ترجع أهمية البحث الذى تتم مناقشته اليوم فقط لأن قضـية التعليم العالى تزايد الاهتمام بها مؤخرا ، ولا لأن البطالة أصبحت شبحا يهدد مختلف الأسر المصرية فى الاونة الاخيرة فقط ، ولكن أيضا لأن التعليم العالى والبطالة لهما تأثير مباشر على كفاءة استخدام العمل ، وهو عنصر

الانتاج الوفير فى الاقتصاد المصرى · ولا تتميز مصر بوفرة عنصر العمل فقط ، ولكنها أيضا تتميز بتوافر قاعدة عريضـــة من المؤهلين فى مختلف التخصصات ، وبتوافر قاعدة عريضة من المؤسسات التعليمية فى مختلف المراحل والتى اذا أحسن استخدامها يمكن أن تساعد فى اعداد الانسان القادر على مواجهة المتغيرات وتقبلها والاستفادة منها ، كما يمكن أن تقدم للفرد والمجتمع الدواء الشافى للكثير من الأمراض التى يتعرضان لها ·

٣ ـ يشير الباحث الى أن فرص العمل المتاحة لا يمكن أن تزيد بنفس نسبة تزايد الخريجين وذلك لبطء معدل النمو الاقتصادى خاصة فى الزراعة، وللتوسع فى الصناعات كثيفة رأس المال ، ولضيق فرص العمل الخارجى · ومع ذلك فتجدر الاشارة من ناحية الى أنه مع التقدم الاقتصـــادى وتزايد الاعتماد على الميكنة الزراعية فانه من المتوقع أن تتجه احتياجات الزراعة من القوة العاملة الى الانخفاض بصورة مطلقة وليست بصورة نسبية فقط ·

ومن الناحية الأخرى فانه بالرغم من التوسع الذى تشـــاهده مصر مؤخرا فى الصناعات كثيفة رأس المال الا أن الرواج السياحى الذى تشهده مصر فى الآونة الراهنة سيؤدى الى تزايد الطلب على العمل نظرا لمـا تتمتع به هذه الأنشطة من كثافة الاعتماد على العمل ·

كما تجدر الاشارة أيضا الى أن قدرة المجتمع على استيعاب الخريجين سوف تتجه نحو التزايد فى الأجل الطويل مع النمو الاقتصادى ، ويرجع ذلك الى أنه مع تزايد اعداد الخريجين سوف تتجه الفروق الدخلية بين حملة الشهادات المختلفة ـ والتى أشار الباحث الى ضخامتها فى البلاد النامية بالمقارنة بالبلاد المتقدمة ـ نحو الانخفاض ، وهو ماسيترتب عليه فتح مجالات جديدة واسعة أمام حملة المؤهلات العليا · ويمكن أن نلاحظ هذه الاتجاهات حاليا خاصة بالنسبة للتعليم الأساسى والتمريض ·

٤ ـ يتعرض الباحث لما يترتب على انتشار التعليم فى المجتمعات الفقيرة كثيفة السكان من تزايد فى حدة البطالة السافرة نتيجة لتحول جانب من البطالة المقنعة الى بطالة سافرة · وبالرغم من أن الباحث قد تحاشى الاشارة الى مصر صراحة فى هذا الصدد ، لما أثاره موضوع وجود البطالة المقنعة

فيها من جدل فى فترة الستينات ، الا أن المشكلة جديرة بالبحث فى ضوء الظروف الجديدة التى يمر بها الاقتصاد المصرى فى أواخر الثمانينات · فمن ناحية يمكن أن نشير الى أن تزايد مستوى دخل الفرد وكهربة الريف وماترتب عليهما من دخول العديد من الصناعات الصـــغيرة الى المناطق الريفية ، ومشكلة توافر الاسكان بالمدن قد خففا من حدة بزوح الباحثين عن العمل الى المناطق الحضرية · ومن الناحية الأخرى نجد أن التزايد المستمر والسريع فى السكان ، وتزايد مساهمة المرأة فى قوة العمل نتيجة للهجرة الخارجية بالاضافة الى الاعتماد المتزايد على الميكنة فى الزراعة سيترتب عليهما امكان سحب جانب من قوة العمل من المناطق الريفية دون أن يتجه الناتج الكلى فى الزراعة نحو الانخفاض ·

٥ ـ فى اطار مناقشة العوائد والتكاليف الخاصة المتعلقة بالانفـاق على التعليم يشير الباحث الى التعارض الكبير بين استراتيجية الاستثمار فى التعليم من وجهة نظر الأفراد (أو الاستثمار الخاص) ومن وجهة نظر المجتمع (أو الدولة) ولتصحيح ذلك يقترح الباحث اعادة توزيع الاستثمارات بحيث يتم التوسع فى التعليم الأساسى والفنى المتوسط والتقليل من الاستثمارات فى الثانوى العام والتعليم العالى ، فضلا عن تحميل الطالب بنســـبة من تكاليف تعليمه تتزايد مع التقدم فى مراحل التعليم · وحتى اذا تغاضينا عن قضية تحميل الطالب بنسبة من تكاليف تعليمه فى مؤسسات التعليم الحكومية لما يتضمنه ذلك من تعارض مع الدستور ، الا أن القضية هامة لما تثيره من أشكالات تتعلق بالاختيار فى تخصيص الموارد · وهنا يمكن أن نشير الى بديلين ينبغى التوفيق بينهما البديل الأول هو الذى ينظر للتعليم على أنه حق للمواطن ، « كالماء والهواء » وينبغى على الحكومة أن توفره للمواطنين فى أقصر وقت · أما البديل الآخر فيركز على الجوانب الاقتصادية حيث يتم التركيز على أن الاستثمار فى التعليم هو شكل من أشكال الاستثمار · وحتى بالنسبة لهذا البديل فالمسألة هى هل يركز الاهتمام بالاستثمار فى الانسان على أنه غاية فى حد ذاتها وبالتالى فالفرصة المتاحة للاختيار الرشيد هى فرصة محدودة ، أم أن الاهتمام بالانسان يتم باعتباره جزءا من التنظيم الاقتصادى للانتاج والاستهلاك · وبدون شك فان هذه النظرة الأخيرة ستكون فى غاية الأهمية لتحديد كمية التعليم المناسبة لاغراض التنمية الاقتصادية والتوزيع الأمثل لاستثمارات التعليم بين الأنواع والمراحل المختلفة ·

٦ ـ فى اطار مناقشة الباحث للعلاقة بين التعليم العالى والبطالة ، تعرض لجانبين رئيسيين من جوانب سياسة التعليم العالى وهما اعداد الخريجين (والتى تعتمد على نظم القبول) والتمويل ويتعلق الجانب الأول بتحديد أعداد المستفيدين من التعليم العالى ، وبأية معايير · كما يهتم الجانب الثانى بتحديد تكلفة التعليم العالى وماذا ينبغى أن تدفعه الحكومة ، وماهى المصادر الأخرى للتمويل · وبالرغم من أهمية هذين الجانبين ، الا أن هناك جانبين رئيسيين آخرين لابد من التعرض لهما فى اطار مناقشة سياسة التعليم العالى وهذان الجانبان هما الرقابة على مؤسسات التعليم العالى ـ أى الكيفية التى يمكن أن يتم من خلالها تنظيم التعليم العالى ، ومن الذى يقوم بذلك ؟ ، وأهداف التعليم العالى وجودته ـ أى كيف يتم تفسير طبيعة وأهداف التعليم العالى ؟ وماهى المعايير التى ينبغى عليه أن يحققها ؟ وترجع أهمية مناقشة هذه الجوانب الأربعة مع بعضها البعض الى أن هناك قدرا كبيرا من التداخل فيما بينها ·

فنظام القبول والرقابة لهما تأثير على تنوع التعليم العالى ودرجة استجابته للتغيرات المختلفة · كما أن نظام القبول والتمويل لهما تأثير على العدالة · وبالمثل فان التمويل وأهداف التعليم وجودته لهما تأثير على درجة الكفاءة فى استخدام الموارد · كما أن الرقابة والجودة لهما تأثير على درجة النضج لمؤسسى مؤسسات التعليم العالى · وبالمثل ، فان الاتجاه نحو تركيز مؤسسات التعليم العالى فى عدد أقل من المؤسسات الكبيرة له صلة بجوانب القوبل والتمويل والجودة · أخيرا ، فان الحرية الأكاديمية والفعالية الادارية فى ادارة مؤسسات التعليم العالى لهما صلة بجوانب التمويل والجودة والرقـــابة ·

٧ ـ يشير البحث الى اتجاه اعداد خريجى الجامعات والمعاهد العليا الى التزايد بمعدل ٥ر٧٪ فى المتوسط سنويا فى الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٧ · ومع ذلك فقد اتجه المجلس الأعلى للجامعات مؤخرا الى الحد من اعداد المقبولين فى الجامعات ، مع ماسيترتب على ذلك من تزايد الضغط على المعاهد العليا وحتى يمكن تحقيق التوافق بين نظام القبول والجودة فلابد من العمل على تنمية الروابط بين الجامعات والمعاهد العليا حتى يمكن النظر الى كافة أشكال التعليم بعد الثانوى على أنها تعليم عالى · كما

ينبغى الاتجاه تدريجيا نحو دمج المجلس الأعلى للجامعات مع المجلس الأعلى للمعاهد ، على أن يتبع ذلك انشاء هيكل فعال لتمويل التعليم العالى والرقابة على مؤسساته على مستوى المحافظات المختلفة فى الجمهورية · كما ينبغى الاهتمام أيضا بأجهزة التدريب المهنى ، واتباع نظام فصول الشركات ـ المتبع فى الولايات المتحدة ـ والتى يتم فيها تقديم خدمات التعليم العالى داخل الشركة وتحت رقابة صاحب العمل · كما يجدر أيضا تشجيع ودمج هـذه الأجهزة مع أجهزة التعليم العالى ·

٨ ـ يتعرض البحث فى اطار مناقشة تمويل التعليم الى ارتفاع تكلفة الطالب فى التعليم العالى بالمقارنة بمراحل التعليم الاخرى وتزايد الدعم الذى توفره الدولة للتعليم الثانوى والعالى · وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نستعرض الجدول التالى الذى يوضح تطور موازنة وزارة التربية والتعليم فى السنوات الاخيرة ·

مخصصات وزارة التعليم فى الموازنة العامة للدولة

(الارقام بالمليون جنيه مصرى)

السنة / الجهة	١٩٨٢/٨١	١٩٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
وزارة التربية والتعليم	٩٥	٢٠٥	٢١٢
الجهاز المركزى للكتب الجامعية	٢٤	٨٥	١٢٣
مديريات التربية والتعليم	٤٦٨	١٤٠٩	١٥٨٣
وزارة التعليم العـالى	٤٢	٧٥	٨٣
الجامعـات	٢٤٢	٨١٨	٩٤٨
ـ الاجمـالى	٨٧١	٢٥٩٢	٢٩٤٩
ـ نسـبة الأجـور	٨٧٪	٧٣٪	٧٣٪
ـ النسـبة الى الموازنة العامة للدولة	٨ر٩٪	٩٪	١٠ر٩٪

(الموارد البشرية)

وهذه الأرقام توضح بجلاء تزايد ما تخصصه الدولة للانشطة التعليمية المختلفة وبصورة خاصة للتعليم الجامعى ، حيث اتجهت مخصصات الجامعات فى الموازنة العامة للدولة الى التزايد الى مايقرب من أربع مرات فى فترة لا تتعدى ثمانى سنوات · ومع اتجاه اعداد هيئة التدريس بالجامعات للتزايد من ناحية ، والحد من اعداد المقبولين فى الجامعات من ناحية أخرى اتجهت التكلفة التى تتحملها الحكومة لتعليم الطالب الجامعى فى بعض الكليـــات العملية ـ مثل كلية الطب ـ الى مايزيد على عشرة آلاف جنيه فى السنة · ومن المتوقع أن تستمر هذه التكاليف فى التزايد مالم تبذل الجهود لترشيد الانفاق على التعليم الجامعى واعادة هيكلته ·

٩ ـ فيما يتعلق بالرقابة على مؤسسات التعليم العالى نجد أن الدولة تترك هذه الرقابة للمجالس الجامعية المختلفـــة بدءا من المجلس الأعلى للجامعات ، فمجلس الجامعة فمجلس الكلية ، ومجلس القسم ، وذلك استنادا الى مبدأ استقلال الجامعات · وتستند هذه الطريقة بالطبع الى أن الاعتماد على القيم والتقاليد الجامعية سيترتب عليه تحقق الكفاءة وتخفيض نفقات التعاملات بين الأفراد · وتجدر الاشارة الى أنه نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر منذ أواخر الستينات فقد اتجهت كفاءة هذا الشكل من أشكال الرقابة الى التدهور بشكل واضح مؤخرا ·

ومع ذلك فهناك شكلان بديلان للرقابة ولهما تحقيق الرقابة بالاعتماد على قوى السوق ـ أى ترك الجامعات حرة فى تحديد اعـــداد المقبولين والمصاريف التى يتحملها كل منهم واعداد أعضاء هيئة التدريس ومرتباتهم مع دعم الجامعات بشكل محدود من جانب الدولة · ومن الواضح أن هذا الشكل من أشكال الرقابة لا يمكن تطبيقه فى مصر على الأقل فى المؤسسات التعليمية التابعة للدولة وفقا لنص الدستور · أما الشكل الآخر فيتمثل فى الادارة الحكومية من خلال وزارة التعليم العالى والتى تتسم بالكفاءة فى الحالات التى تكون هناك حاجة فيها الى هيكل قانونى للسلطة حتى يمكن تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة ·

وأيا كان الأمر فى استمرار الاعتماد على المجالس الجامعية أو تزايد الاتجاه نحو الادارة الحكومية لمؤسسات التعليم العالى ، فالأمر الواضح هو

أن أوضاع هيئة التدريس فى الجامعات فى المجتمع ، والافتراضات الأساسية لهؤلاء الأعضاء وتعريفهم للاحتياجات التعليمية وكيفية توفيرها لم تعد مقبولة بدون نقاش من المجتمع · كما أن هناك قناعة متزايدة بأن أعضاء هيئة التدريس - شأنهم شأن الجماعات المهنية الأخرى - اذا تركوا وشأنهم سوف يديرون أمورهم بما يتفق مع مصالحهم الخاصة وراحتهم · وهذا يعنى أن الشكل القائم من أشكال الرقابة من المتوقع له أن يتجه نحو التغير بالشكل الذى يجعل مؤسسات التعليم العالى مسئولة أمام بعض الجهات الأخرى ، وبالشكل الذى يجعلها تخدم الأهداف التى توضع لها من خارج هذه المؤسسات خاصة من الدولة ·

١٠ - أما - بالنسبة للجانب الأخير من جوانب سياسة التعليم العالى ، وهو أهداف التعليم العالى وجودته ، فتجدر الاشارة الى أن الرؤية التقليدية للمجتمع الأكاديمى تركز على ضرورة الاهتمام بنمو الأفراد وتطويرهم · كما تركز هذه الرؤية أيضا على ضرورة الاهتمام بالتقدم الثقافى والاتساق المعرفى · ومع ذلك فهناك دعوة متزايدة نحو التركيز على التعليم المفيد والتى تنادى بالانتقال من التركيز على اعتماد التعليم والتقييم على تراكم المعرفة المتخصصة الى الاهتمام بالتعلم المستقل ، واكتساب المهارات العامة ، والتركيز على الاعداد للتوظف · ويرجع ذلك الى أن الدراسات المتخصصة جدا لن تتميز بالمرونة خاصة فى أوقات التغير الاقتصادى والتكنولوجى السريع ·

ونتيجة لذلك سيكون من الضرورى العمل على تطوير قيم المجتمع الاكاديمى بالشكل الذى يجعله يتوافق مع هذه التغيرات المتوقعة وذلك بتخفيض درجة التصنيف بين المناهج - أى تخفيض درجة الاحتفاظ بالحدود الفاصلة بين محتويات المناهج ، وأيضا تخفيض الحدود الفاصلة بين مايتم تدريسه ومالا يتم تدريسه (أى تخفيض درجة الهيكلة) وذلك بالاتجاه نحو زيادة حرية الاستاذ والطالب فيما يتعلق باختيار وتنظيم وسرعة ارسال وتلقى المعلومات فى العملية التعليمية ·

وهذا التغير المنتظر سيترتب عليه الاتجاه نحو زيادة الاهتمام بالهيكل المعرفى لموضوعات الدراسة ، والتركيز على طرق التعلم بدلا من الاوضاع المعرفية ، وتعلم وتبنى المهارات الشخصية القابلة للانتقال ، والاعداد المهنى ·

والخلاصـــة :

هى أن المشكلات التى يعانى منها التعليم العالى فى مصر حاليـــا ، وتزايد الاهتمام من جانب الحكومة بمواجهة هذه المشكلات بشكل فعال فى الآونة الراهنة سيؤديان بالتدريج الى عدد من التغيرات والتى يرجى أن تساعد على زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالى ٠

هذه مجموعة من الملاحظات رأيت أن أضيفها الى البحث القيم الذى تفضل بالقائه الزميل الدكتور / محروس اسماعيل ، وأرجو ألا أكون قد أطلت عليكم وأشكر لكم حسن الاستماع ٠

تعقيب على بحث

التعليم العالى والبطالة فى مصر

أ٠ د٠ عبـــد المنعم راضـــى
أستاذ الاقتصـــاد
ونائب رئيس ـ جامعة عين شمس

تدور أحداث هذه الورقة حول ظاهرة ضخامة عـــدد الخريجين من الجامعة والمعاهد العليا والمتوسطة وبالتالى انتشار البطالة بينهم لعدم حاجة سوق العمل المصرى اليهم ٠ وتشير احصاءات الباحث الى أن عدد هؤلاء الخريجين كان فى حدود ٢٠ ألف خريج عام ١٩٦٨ واصبح حوالى ١٢٠ ألف خريج فى عام ١٩٨٦ ٠ وأسباب الزيادة هى انتشار مجانية التعليم وترك الأفراد يختارون ما يشاؤون من تخصصات حتى ولو كانت غير مطلوبة ٠

وبأسلوب احصائى استقرائى يدعم الباحث فكرة أن حجم مشكلة البطالة بين المتعلمين قد تزايدت بشدة حتى وان قانون القوى العاملة لم يعد يطبق سنويا بتعيين الخريجين فورا ، بل ان دفع عام ١٩٨٢ لم يعين سوى جزء منها فى عام ١٩٨٩ بعد سبع سنوات من تخرجهم ٠

لقد أتت البطالة بفعل الكساد الاقتصادى القومى وانتشار الصناعات كثيفة رأس المال وضيق فرص العمل فى الخليج بانخفاض أسعار البترول وانتهاء حرب الخليج ٠

وفوق انتشار البطالة بين المتعلمين فان الأمية المنتشرة بنسبة ٥٠٪ فى المجتمع المصرى فانها تسبب انخفاض الانتاجية لدى القوى العاملة المصرية ٠

ويؤدى التعليم الى البطالة لأنه يزيد من الآمال التى يصعب تلبيتها ، كما أنه قد يعلم الخريج المهارات الخطأ ، وفى كثير من الأحيان يحول البطالة المقنعة الى بطالة سافرة ٠

والمساهمة الأكيدة لهذا البحث هو بيان أن تكلفة التعليم فى الجامعات

والمعاهد العليا تكون على حساب التعليم الأساسى فى الابتدائى والاعدادى · فالبيات المعروضة بالبحث تشير الى أن فى الدول الصناعية المتقدمة يكون الفرق بين تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى فى المتوسط قريبة من التكلفة المتوسطة للطالب فى الثانوى والابتدائى · ولكن فى الدول النامية تكون التكلفة فى المتوسط متفاوتة بدرجة كبيرة جدا · ففى الدول النامية فى أفريقيا نجد أنه فى المتوسط يتكلف الطالب الجامعى حوالى ١٠ أضعاف متوسط دخل المواطن ، ان تكلفة طالب الجامعة تبلغ ٤٨ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى · وتكلفة تعليم طالب الثانوى تبلغ ٤ مرات تكلفة تلميذ الابتدائى · وفى المتوسط فان تكلفة طالب الجامعة فى الدول النامية تعادل ٢٦ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى وحوالى ٣ مرات تلميذ الابتدائى ·

اما فى الدول الصناعية فان طالب الجامعة يتكلف ٥ر٢ مـــرة طالب الثانوى ، كما أن طالب الثانوى يتكلف تقريبا مثل طالب الابتدائى ·

وفى حديث التكلفة نجد ان هناك دول فى افريقيا مثل سيراليون وكينيا يتكلف طالب الجامعة ٢٨٣ مرة تكلفة تلميذ الابتدائى فى السنة ، وهو فارق صارخ فى التكلفة ·

ان هذه المقارنات فى التكلفة توضح حقيقـــة ســـــوء توجيه موارد التعليم فى المجتمع حيث يتمتع حفنة قليلة من أبناء المجتمع الحاصلون على التعليم الجامعى بقدر ضخم من الانفاق على التعليم ، بينما نجد أن كثرة أبناء المجتمع فى الابتدائى والثانوى يتمتعون بنسبة ضئيلة جدا من الانفاق على التعليم · وتلك هى مظاهر عدم عدالة تخصيص الموارد وزيادة فى فجوة عدم العدالة خاصة فى الدول النامية · ومما يزيد الأمر سوءا انتشار مجانية التعليم الجامعى فى دولة مثل مصر حيث تكون كل نفقات التعليم تقريبا على حساب الخزانة العامة · ان التكلفة الاجتماعية التى يتحملها المجتمع تكون هكذا أكبر من التكلفة الخاصة ·

ومن حيث العائد فان العائد الخاص الذى يحصل عليه المتعلم نتيجة ارتفاع أجرة ودخله عن غير المتعلم يجعله أكبر بكثير من العائد الاجتماعى القومى حيث أن المتعلمين ينضمون الى جيش البطالة فى الدول النامية ذات التعليم الجامعى المجانى · ان الكثير من مهندسى القطاع العام يقومون بعمل روتينى يستطيع أن يقوم به صاحب مؤهل متوسط ·

ان خلاصة هذا البحث هو تدعيم الفكر الذى يطالب به الباحث وهو اعادة توزيع الاستثمارات بحيث تتوسع فى التعليم الأساسى حيث ترتفع العوائد الاجتماعية · كذلك لابد من اعادة النظر فى مجانية التعليم الجامعى حتى يتحمل الحاصلون عليه جزءا من التكلفة ·

ويطالب البحث بضرورة الحد من التعليم الجامعى وقيمته لدى الأفراد ويساعد على ذلك خفض مجانية تعليمه وتقوية الوعى الاجتماعى نحو التعليم الفنى بأنواعه لارتفاع عائده ·

والورقة تثير احدى المشاكل الكبرى وهى مشكلة مجانية التعليم وعائد التعليم عموما فى الدول النامية · كما تثير أيضا مشكلة التكلفة الاجتماعية والخاصة والعائد الاجتماعى والخاص من التعليم ·

ونود أن نضيف هنا ان الباحث كان يمكن أن يضيف الى التكلفة المباشرة والتكلفة الخاصة بالفرص البديلة يمكن أن نسميه التكلفة الضمنية ونعنى بالتكلفة الضمنية مقدار ما يتحمله الأب والأم من مصاريف السكن والطعام والملابس والعناية والرعاية والمواصلات طوال سنوات الدراسة الجامعية ، ويمكن أن تقارن بمثيلها لو كانت تنفق فى مدرسة داخلية وحسابتها واضحة ·

كما ان البحث لم يتعرض لقضية هامة وهى الفصل بين التعليم كهدف فى حد ذاته ، وبين التعليم والعمالة والبطالة وهى أخذت مرتبطة بقضية التنمية والطلب الفعال والاستثمار أو هى أجور اقتصادية أكثر منها تعليمية· وفى هذا المجال يمكننا القول أن البطالة والعمالة يتمعلاجها بالسياسة النقدية والمالية والاستثمار أكثر مما يتم ذلك بنقص الانفاق على التعليم الجامعى مثلا · كما ان البطالة قضية قصيرة الأجل من المنظور القومى · أما التعليم فهو قضية طويلة الأجل ترى ماذا يكون موقف وحجم المتعلمين جامعيا بعد ٤٠ سنة من اليوم بل وبعد مائة عام من اليوم اذا أعيد استثمار موارد التعليم لصالح التعليم الأساسى أكثر من صالح التعليم الجامعى · ففى مصر فى ظل سياسة الانفتاح وفى نهاية السبعينات كانت البطالة أقل ما يكون · ولعلها اليوم لأسباب قد تزول مع زوال اثار انخفاض أسعار الطاقة ونقص

حجم التحويلات ولعل اصلاح المسار الاقتصادى واختفاء البطالة يعيد نظرتنا الى الاستثمار فى التعليم الجامعى ٠

وعموما فان هذا البحث يلقى ضوءا كبيرا على ظاهرة نادرا ما تعرض لها الباحثون فى مجتمعنا وهى ظاهرة اقتصاديات التعليم ولقد عرضـــها الباحث بكل وضوح واتقان ٠

البحث الثـــانى

المفاضلة بين البطالة والتضخم
دراسة نظرية تحليلية

د٠ ســـهير محمود معتوق
الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد ـ كلية التجارة جامعة حلوان

مقـــدمة :

قام فيليبس A.W. Phillips فى عام ١٩٥٨ بدراسة احصائية تستهدف بحث تأثير معدل البطالة(مأخوذا كمقياس لدرجة فائض الطلب فى سوق العمل) على معدل تغير الأجور النقدية(١) وقد توصل الى وجود علاقة عكسية ، مستقرة وطويلة الأجل بين معدل ارتفاع الأجور النقدية ومعـــدل البطالة فى المملكة المتحدة خلال الفترة ١٨٦١ ـ ١٩٥٧(٢) ٠ وقد أصبحت هذه العلاقة ـ الاحصائية ـ تعرف بعد ذلك فى الأدب الاقتصادى بالمنحنى « فيليبس » ٠

وعلى الرغم من أن العلاقة الأصلية لفيليبس كانت بين معدلات البطالة ومعدلات نمو الأجور النقدية ، الا أن الاقتصاديين قد اعتادوا بعد ذلك على احلال معدل ارتفاع الأجور النقدية بمعدل التضخم فى دراساتهم التطبيقية التى قاموا بها لاختبار مدى صحة منحنى فيليبس والعلاقة التى يقوم عليها فى العديد من البلاد الصناعية بحيث أصبح هذا المنحنى يفيد وجود علاقة عكسية ـ غير خطية ـ بين معدل البطالة ومعدل التضخم حيث ترتبط المعدلات المرتفعة من التضخم بمعدلات منخفضة من البطالة والعكس صحيح(٣) ٠

وقد أصبح منحنى فيليبس ـ بوضعه هذا ـ يفيد وجود مجموعة من التوليفات المختلفة البديلة بين التضخم والبطالة والمتاحة أمام الســـلطات

القائمة على أمر تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتى يمكنها الاختيار بينها وفقا للاوزان التى تعطيها لمساوىء كل منها(٤) ٠

وقد لقى منحنى فيليبس بعد ذلك قبولا سريعا بين الاقتصاديين كما استندت اليه السياسة الاقتصادية للبلاد الغربية الكبرى حيث ساد الاعتقاد فى أنه يوجد بالنسبة لكل بلد منحنى لفيليبس والذى يمكن التقليل من آثاره عن طريق اتخاذ الاجراءات المناسبة التى تستهدف تحريكه جهة اليسار ٠

وهكذا ، حقق التحليل الخاص بمنحنى فيليبس نجاحا كبيرا والذى يرجع الى بساطة فكرته واستخدامها فى المناقشات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ٠ غير أن وجهة نظر الاقتصاديين عن هذا المنحنى قد أخذت فى التغير فى السنوات الحديثة ٠

فمع نهايات السنوات الستينية بدأت الشكوك تثور حول مدى صحة وجدوى المفاضلة بين البطالة والتضخم التى يعبر عنها منحنى فيليبس ، وذلك على المستويين العملى والنظرى ٠

فعلى المستوى العملى ، ذهبت الأحداث والوقائع فى دول أوربا الغربية على عكس هذه المفاضلة حيث أظهر الواقع الخاص بالفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ أنه رغم أن التضخم قد زادت حدته فان معدل البطالة ظل دون تغير يذكر ، أى أن هذا التضخم المسرع عجز عن « مقايضة » معدل منخفض للبطالة وانما كان متطلبا فقط للاحتفاظ بمعدل ثابت لها ٠

ثم ما لبث الوضع أن ازداد سوءا مع مقدم السبعينات حيث تصاعد كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ـ وهى الظاهرة التى أطلق عليها « التضخم الركودى » أو « الكساد التضخمى » Stagflation وهو أمر يتناقض مع المنطق الذى استند اليه منحنى فيليبس وسارت على هديه السياسة الاقتصادية فى هذه الدول لسنوات عديدة ٠

وعلى المستوى النظرى ، حدثت تطورات عديدة فى تحليل منحنى فيليبس أدت أيضا الى التشكيك فى مدى صحته ٠

فقد أكد البعض من الاقتصاديين - مستندين الى ما يسمى بـ « فرضية المعدل الطبيعى للبطـــالة » The natural rate of unemployment hypothesis أن العلاقة بين التضخم والبطالة والتى يوضحها منحنى فيليبس - ان وجدت - لن تكون سوى علاقة قصيرة المدى وأنه لا توجد فى المدى الطويل أية علاقة من هذا النوع ٠

بل ذهب البعض الآخر - مستندا الى « فرضية التوقعات الرشيدة » Rational expectations hypothesis الى حد انكار وجود مثل هـذه العلاقة المذكورة - حتى فى المدة القصيرة - ومعنى هذا أنه لا توجد مفاضلة أمام صانعى السياسة لكى يستغلونها ، وبالتالى فان السياسة الاقتصادية التى تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى لن تكون قادرة على التأثير فى الانتج والتشغيل - حتى فى المدة القصيرة ٠

وتستهدف هذه الدراسة تحليل مفهوم منحنى فيليبس وعلاقة المفاضلة التى يقوم عليها بالاضافة الى المطولات النظرية التى اتجهت الى انكار امكانية قيام مثل هذه العلاقة والمنطق الذى استندت اليه فى هذا الشأن لنرى كيف أنها غيرت من تقبل الاقتصاديين لهذا المنحنى وساهمت فى هدم وتقويض الفكرة التى قام عليها أو على الأقل التشكيك فى مدى صحتها(٥) ٠

وسوف نبدأ - لهذا الغرض - باشارة سريعة الى انعدام المفاضلة بين البطالة والتضخم فى التحليلين الكلاسيكى والكينزى ، ثم نتلو ذلك بتحليل نظرى لمنحنى فيليبس حيثنبين العلاقة العكسية التى يقوم عليها والتى تربط بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور الاسمية وكيف أمكن تحويلها الى علاقة بين البطالة والتضخم ٠

ثم نتعرض بعد ذلك لتطورين نظريين أساسيين من التطورات التى ساعدت على تغيير النظرة الى منحنى فيليبس وعلى التشكيك فى مدى صحته ونقصد بهما « فرضية المعدل الطبيعى للبطالة و « فرضية التوقعات الرشيدة» ومدلولات كل منها بالنسبة للسياسة الاقتصادية ولمدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم ، وننتهى الى خاتمة نبين فيها مدى واقعية هذه المفاضلة٠

١ - انعدام المفاضلة بين البطالة والتضخم فى الفكر الكلاسيكى والكينزى :

افترضت **المدرسة الكلاسيكية** أن الوضع التوازنى للاقتصاد يقترن بالتشغيل الكامل لكافة عناصر الانتاج بما فيها العمل ٠

ويقصد بالتشغيل الكامل للقوة العاملة أنه عند الأجر السائد لا يوجد عامل يبحث عن عمل ولا يجده ، فكل من يرغب من العمال فى العمل عند هذا الأجر سيجد طلبا كافيا لامتصاص عمله ، ومن ثم فحين يتحقق التوازن فان البطالة التى يحتمل وجودها حينئذ لا يمكن أن تكون بطالة اجبارية وانما هى بطالة اختيارية (ترجع الى رغبة بعض العمال فى عدم العمل)(٦) ومؤقتة ٠

ومن هنا استبعد الكلاسيك أمكان وجود العمال (أو الموارد الاقتصادية بصفة عامة) فى حالة بطالة حيث أن انتشار البطالة بين العمال يؤدى الى انخفاض الأجور الحقيقية مما يدفع المنظمين الى زيادة الطلب على العمال فزيادة الانتاج وعودة الاقتصاد الى حالة التوازن من جديد (٧) ٠

أما فيما يتعلق بالتضخم ، فهو يتحدد - وفقا للكلاسيك - بعرض النقود ٠ فمن المعروف أنه وفقا للنظرية الكمية ، يتحدد المستوى العام للاسعار بحجم المبادلات (أو الحجم الحقيقى للانتاج) والذى يتحدد بعوامل موضوعية ويفترض ثباته (نظرا لوجود الاقتصاد دائما عند التشغيل الكامل) وبسرعة دوران النقود والتى تعتمد على عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات والمفترض عدم تغيرها - على الأقل فى المدة القصيرة - ثم بكمية النقود والتى يؤدى تغيرها الى تغيره ٠

ومعنى هذا أننا اذا رسمنا محورين أحدهما (الأفقى) يعبر عن مستوى البطالة (u) والآخر (الرأسى) يعبر عن معدل التضخم (P) فان الاقتصاد - فى حالة التوازن - يعبر عنه اذن بنقطة كائنة على المحور (P) حيث (u=o) (تضخم بدون بطالة)

وهذا يعنى بالطبع عدم وجود مفاضلة بين البطالة والتضخم · فاذا كانت الدولة يمكنها التحكم فى عرض النقود ، فيمكنها حينئـذ اختيار معدل للتضخم مساو للصفر (P=O) ومن ثم وضع الاقتصاد فى حالة يعبر عنها بنقطة الأصل (O)

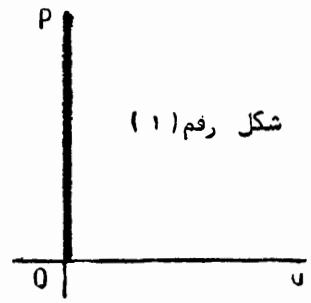

شكل رقم(١)

ومع حدوث الأزمة العالمية الكبرى ، اتضح أنه يمكن أن توجد بطالة مرتفعة وأن تستمر سنوات عديدة ، وأصبح من غير المفيد وصف هذه الحالة بأنها حالة توازن مؤقت ·

وهنا كتب كينز نظريته العامة واعترض فيهـــا على نظرية التوظف الكلاسيكية والتى فشلت فى تشخيص أسباب الكساد الكبير ، وبين أن الحالة العادية والأقرب للحدوث ـ للاقتصاد الرأسمالى هى التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل ، وأن هذا الاخير يمثل حالة خاصة ـ عارضـة ـ وليست عامة وأنه لا يوجد أى نظام آلى يستند الى اليد الخفية يتكفل بابقاء الطلب بصفة مستمرة عند مســـتوى التشـــغيل الكامل للموارد الانتاجية للمجتمع ، ويعيد التوازن اذا ما تعرض لأى اختلال ·

وقد افترض كينز جمود الأجور (وبالذاتفى اتجاه الانخفاض)وليسمرونتها وأرجع ذلك الى نمو نقابات العمال وتأثيرها الهام فى تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات · كذلك أقر كينز بواقعية البطالة الاجبارية ـ والتى أرجعها الى نقص الطلب الفعال ـ ومن ثم أكد على خطأ افتراض التشغيل الكامل كأساس للتحليل ووضح أن البطالة سوف تظل مشكلة قائمة فى المدى الطويل اذا لم تتدخل الدولة وتقوم بدور كبير فى علاج ما يواجه الاقتصاد ـ المعنى ـ من أزمات ، وقام بتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التى ينبغى اتباعها حتى يتحقق التشغيل الكامل واقترح بهذا الصدد بعض السياسات المالية والنقدية ·

أما فيما يتعلق بالأسعار ، فعلى حين تتمتع بالمرونة والقابلية للتغير فى تحليل الكلاسيك ، فقد افترض كينز أنها تخضع لجمود كبير ـ ومعنى هذا أن معدل التضخم يساوى اذن الصفر ·

ومن هنا فان النقاط الممكنة والممثلة لوضع الاقتصاد - الكينزى - هى

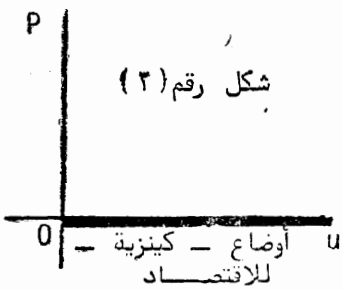

اذن تلك الكائنة على المحـــور المعبر عن البطالة (u) حيث (P=O) (٨) (بطالة بدون تضخم) وهذه الحالة مخالفة تماما لتلك الخاصة بالنموذج الكلاسيكى - ولكنها تعنى أيضا عدم وجود « مفاضـلة » بين البطالة والتضخم ٠

٢ - منحنى فيليبس : تحليل نظرى :

ان التجديد الأساسى فى منحنى فيليبس تمثل فى توضيحه ان البطالة يمكن أن توجد وتتعاصر مع التضـــخم - على عكس التحليلين الكلاسيكى والكينزى وهذا له مدلولات هامة ٠ فقد نظر الى مهمة صانعى السياسة فى الأربعينات والخمسينات على أساس أنها تتمثل فى تحقيق التشغيل الكامل دون تضخم حيث اعتقد أن استقرار الأسعار والتشغيل الكامل يمكن التوصل اليهما على أساس أنهما هدفان غير متعارضان بحيث يمكن القضـــاء على البطالة دون احداث التضخم ٠

ولكن وفقا لمنحنى فيليبس ، على ما سوف نرى ، يعد استقرار الاسعار والتشغيل الكامل بمثابة أهداف غير متسقة ومتعارضة بحيث أن تحقيق قدر أكبر من أحد هذه الأهداف يتم فقط على حساب قدر أقل من الآخر وهـــو ما يعطى مجالا للمفاضلة بينهما ٠

٢ - ١ الصورة المبدئية لمنحنى فيليبس : العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير فى الأجور :

صاغ فيليبس نتائج دراسته التى قام بها عام ١٩٥٨ والسابق الاشارة اليها فى صورة علاقة تربط بين معدلات الأجور وبين مستويات البطالة ومؤداها أن انخفاض حجم البطالة يرفع معدلات الأجور أعلى(٩) ٠

ويوضح الشكل التالى منحنى فيليبس - فى صورته المبدئية - حيث

يشير المحور الأفقى الى معدل البطالة (u) ويشير المحور الرأسى لمعدل ارتفاع الأجور $\frac{dw}{w}$

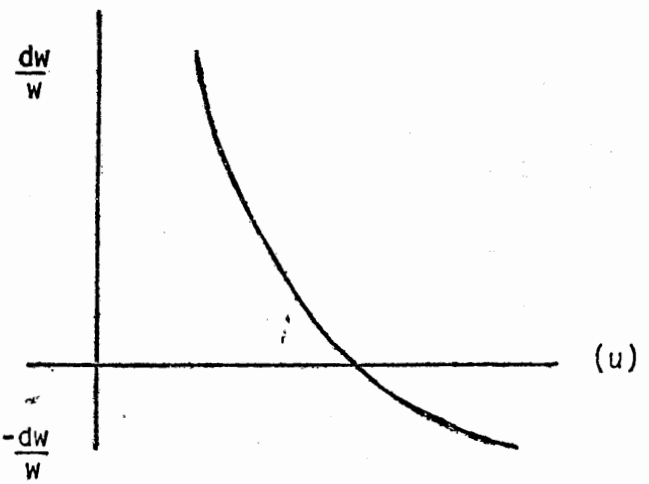

شكل رقم (٣)
منحنى فيليبس للاقتصاد البريطانى

٢ ـ ٢ تحويل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الاجور الى علاقة بين البطالة والتضخم :

قام العديد من الاقتصاديين فى دراساتهم التطبيقية التى تستهدف اختبار منحنى فيليبس ومدى انطباقه على العديد من البلاد الصناعية الغربية(١٠)، باحلال معدل ارتفاع الأجور بمعدل التضخم ومن ثم تحويل العلاقة بين الأجور والبطالة الى علاقة بين التضخم والبطالة(١١)٠

وقد تم هذا التحويل عن طريق افتراض أن معدل التغير فى الأسعار (P) يساوى الفرق بين معدل التغير فى الأجور الاسمية (w) ومعدل تغير انتاجية العمل (q) :

$$P = w - q$$

ويعبر عن هذا الوضع - بيانيا - باجراء تتحرك رأسى الى أسفل فى منحنى فيليبس بحيث يستقر المنحنى الجديد الذى يربط الأسعار بالبطالة على مسافة (q) نقطة مئوية أسفل المنحنى الأصلى والذى يربط بين الأجور والبطالة (١٢) ٠

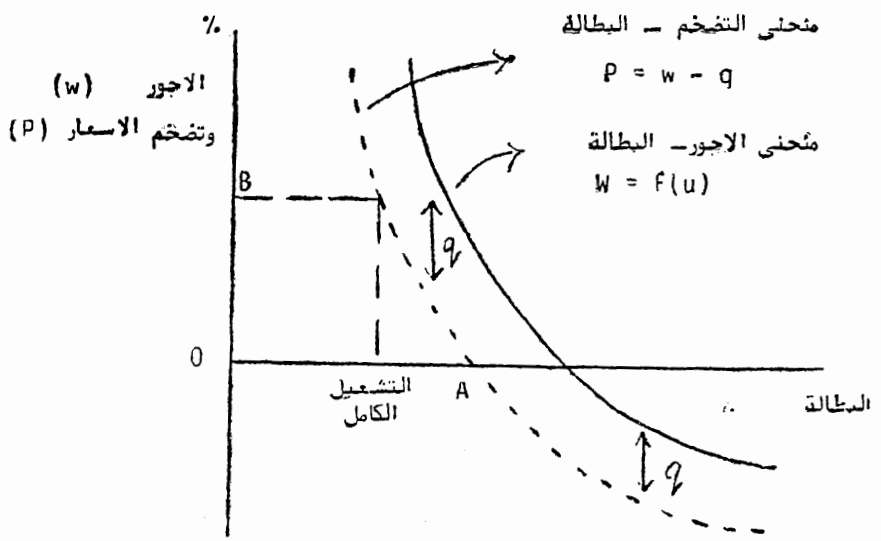

شكل رقم (٤)
اشتقاق المفاضلة بين البطالة والتضخم
من العلاقة بين البطالة والأجور

ويلاحظ من الشكل رقم (٤) أن المنحنى الجديد الذى يعبر عن العلاقة بين البطالة والتضخم(١٣) يمكن أن يساعد السلطات على تحديد معدل البطالة الذى سوف يرتبط بأى معدل هدفى معطى للتضخم والعكس صحيح٠ فعلى سبيل المثال ، سوف يسمح هذا المنحنى لصانعى السياسة بحساب كل من معدل البطالة المطلوب تحمله لتحقيق الاستقرار السعرى الكامل (نقطة A) ومعدل التضخم الذى ينبغى تحمله كثمن للابقاء على هدف محدد للتشغيل الكامل (نقطة (B) .

٣ - فرضية المعـــدل الطبيعى للبطالة ، وانكار العلاقة بين البطالة والتضخم فى المدة الطويلة :

٣ - ١ المعدل الطبيعى للبطالة ومنحنى فيليبس الرأسى :

انتقد النقديون - وعلى رأسهم ميلتون فريدمان - فكرة منحنى فيليبس السابق الاشارة اليه(١٤) على أساس أن تحليل فيليبس يعانى من قصور معين يتمثل فى أنه قد تم بالاستناد الى الأجور الاسمية ٠

بمعنى آخر ، يرى فريدمان أن فيليبس قد اقترف خطأ أساسيا يتمثل فى عدم تمييزه بين الأجور الاسمية والاجور الحقيقية واعتماده فى التحليل على الأجور الاسمية(١٥) فى حين أن الوضع فى سوق العمل يختلف عن ذلك ، حيث يعتمد الطلب على العمل من جانب المشروعات بصفة جوهرية على التطور والنمو المقارن للاجور والاسعار الى أعلى العلاقة بين الأجور النقدية (w) والأسعار (P) وليس على (w) وحدها) ٠

كما أن عرض العمل يعتمد أيضا على القوة الشرائية للاجور ، أى على الأجور الحقيقية كذلك ٠

وقد وضح « فريدمان » أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم تعد **علاقة قصيرة المدى** وأنه يوجد فى المـدة الطويلة - لكل اقتصاد - **معدلا طبيعيا للبطالة** (يشبه المعدل الطبيعى للفـــائدة الخاص بفيكســـل (Wicksell) والذى لا يمكن تخفيضه أو الاستمرار عند مســـتوى أدنى منه بصفة دائمة(١٦) ٠

ومن ثم فانه لا يمكن القول بوجود علاقة بين التضخم والبطالة فى المدة الطويلة بل تنعدم الصلة تماما بينهما (١٧) ٠

بمعنى آخر ، يرى « فريدمان » أن منحنى فيليبس لا يوجد الا اذا كان معدل التضخم لم يتوقع تماما من جانب العناصر الاقتصادية ، ومن ثم فهو لا يعدو كونه **ظاهرة قصيرة المدى** ، « **عابرة** » أو « **وقتيـة**»(١٨) ، أما فى المدى الطويل فان العناصر الاقتصادية تدرك وجود التضخم وتأخذه فى (الموارد البشرية)

اعتبارها ، وهى بصدد اجراء حساباتها وعقودها ، ونتيجة لذلك فان معدل البطالة فى المدى الطويل يعد مستقلا عن معدل التضخم(١٩) كما أن منحنى فيليبس سوف يصبح خطا رأسيا عند المعدل الطبيعى للبطالة (أى معدل البطالة الذى عنده يكون معدل التغير فى الأسعار مستقرا وتكون الأجور الحقيقية فى حالة توازن ، حيث تكون الاجور النقدية قد تعدلت تماما بحيث تأخذ فى اعتبارها التضخم المتوقع بطريقة صحيحة) ٠

ولتوضيح هذا الأمر ، نستعين بالشكل التالى رقم(٥) والذى يظهر عليه:

ـــ منحنى فيليبس طويل الأجل (المسمى (L) والذى يمر بالمعدل الطبيعى للبطالة ٠

ـــ أربع من منحنيات فيليبس قصيرة المدى ، ذات الانحدار السالب ، S_3 S_2, S_1, S_0 والمقابلة لمعدلات التضخم المتوقعة والمساوية لـ : صفر، ١ ، ٢ ، ٣ على الترتيب (أى أن كل منحنى من هذه المنحنيات تسيطر عليه توقعات تضخمية معينة) ٠

ويلاحظ أن وضع كل منحنى من المنحنيات قصيرة الأجل يعتمد على المعدل المتوقع للتضخم حيث كلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان منحنى فيليبس قصير الأجل مرتفعا ٠

كذلك يلاحظ أنه عند النقطة التى يقطع عندها كل منحنى من منحنيات فيليبس قصيرة الأجل المنحنى الرأسى ـ طويل الأجل ـ تتساوى معـــدلات التضخم الحالية والمتوقعة(٢٠) ٠ (أى أن نقط تقاطع المنحنيات قصيرة الأجل مع منحنى فيليبس طويل الأجل تبين معدل البطالة الذى عنده يتعادل معدل التضخم المتوقع مع المعدل الفعلى له) ٠

والآن ، لنبدأ من وضع للتوازن حيث نفترض أن الاقتصاد يوجد مبدئيا عند نقطة (A) حيث يكون هناك استقرار تام فى الأسعار (معدل التضخم = صفر) ويكون معدل البطالة عند مستواه الطبيعى (U*)

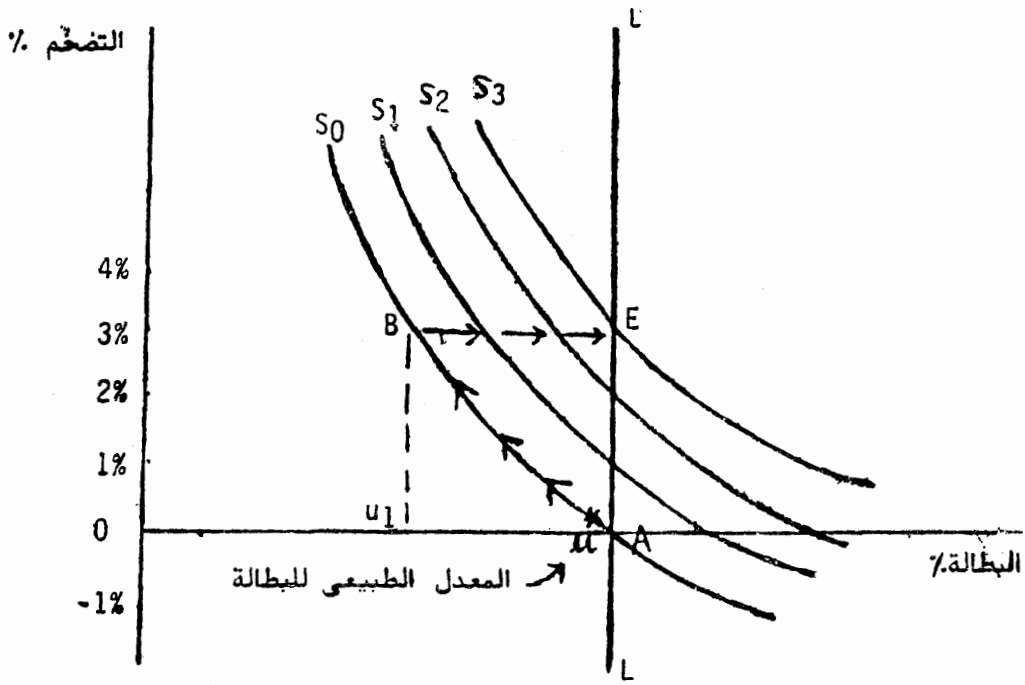

شـكل رقم (٥)
فرضية المعدل الطبيعى للبطالة ، منحنى فيليبس
الرأسى طـويل الأجل

ولنفترض أن السلطات ـ رغبة منها فى تخفيض البطالة عن معدلها الطبيعى الى المستوى (ul) تقوم بتطبيق سياسة نقدية توسعية ٠

ان الزيادة فى القوة الشرائية الناتجة عن هذه السياسة سوف تؤدى الى زيادة مبيعات المشروعات وسوف يدفع الضغط على المخزون كل منظم الى زيادة انتاجه وفى نفس الوقت زيادة أسعار البيع الخاصة به ، وهذه الزيادة بدورها سوف تشجعه على تشغيل المزيد من العمال (طالما أنه ـ عند أجور نقدية معطاه ـ سوف تتناقص أعبائه الأجرية مقيمة بالنسـبة لثمن البيع) ٠ وبالاضافة الى ذلك سوف يكون كل منظم مستعدا لمنح زيادات أجرية معينة ـ بشرط أن تكون أقل فى نسبتها من تلك الخاصة بأسعاره ـ وذلك بهدف جذب عمال جدد لمقابلة الطلب المتزايد على منتجاته ٠

أما فيما يتعلق بالعمال ، فهم يتخذون قرارهم برفض أو قبول العمل ـ بين أشياء أخرى ـ وفقا للقوة الشرائية للاجر المقترح علما بأن هذه الاخيرة

يتم تقييمها ليس كدالة فى ثمن المبيعات من المنتجات التى يســـاهمون فى انتاجها ولكن كدالة فى المستوى العام للاسعار (نظرا لأن هذا الأخير يمثل النفقة المتوسطة « للسلة » الخاصة باستهلاكهم من السلع المختلفة) ٠

وهكذا ، طالما أن العمال مستمرون فى الاعتقاد أن المستوى العام للاسعار ثابت (أو يزيد عند معدل متوقع تماما) فانه رغم ما يحدث من زيادة فى أسعار السلع المصنعة من جانب مشروعهم ، سوف يظلون مقتنعين أن الارتفاع فى أجورهم النقدية يقابله تحسن فى القوة الشرائية لها ٠

بمعنى آخر ، أن هؤلاء العمال ـ والذين يؤسسون توقعاتهم فيما يتعلق بالأسعار على أساس الأسعار الماضية ، أى على أساس الأسعار السائدة وقت تطبيق السياسة النقدية التوسعية ـ سوف ينخدعون فى البداية ويتوقعون حدوث زيادة فى أجورهم الحقيقية نتيجة للارتفاع فى الأجور الاسمية ظنا منهم أن الزيادة فى الأسعار التى لاحظوها انما هى خاصة بمنتج مشروعهم (أو صناعتهم) فقط ، ومن ثم نجدهم يعملون ساعات اضافية كما يدخل أشخاص جدد سوق العمل ٠

وتحت التأثير المزدوج لتصرف المنظمين والعمال على النحو المذكور سوف يرتفع مستوى التشغيل أى ينخفض معدل البطالة ـ بصفة وقتية ـ حيث يتحدد عند (UI)

ومعنى هذا أن التضخم هنا قد حفز الاقتصاد وقتيا محركا أياه من نقطـــة (A) الى نقطة (B) على منحنى فيليبس قصير الأجل (S_0) .

بمعنى آخر ، فى هذه الحالة سوف تكون هناك « مفاضلة » واضحة حيث أمكن للاقتصاد أن يخفض من معدل البطالة من (u*) الى (ul) ولكن على حساب تضخم أعلى (٣٪) بالقياس الى الوضع المبدئى (تضخم مساو للصفر) ٠

غير أن هذا الوضع لا يستمر طويلا ، وسوف يبدأ هـــذا « الحافز التضخمى » فى الاضمحلال بمجرد أن تتعدل التوقعات التضخمية فى ضوء التجربة التضخمية الحالية ٠ فحيث أن الزيادة فى الطلب تكون مشتركة

وشائعة بالنسبة لمجموع الأسواق ، فان المستوى العام للاسعار سوف يرتفع والقوة الشرائية للاجور سوف تصبح اذن أقل من تلك التى تم توقعها ٠

وهنا ، سرعان ما يدرك العمال الانخفاض المحقق فى القوة الشرائية لأجورهم ، أى سرعان ما يدركون الفرق القائم بين الأجور الحقيقية المخططة exante (والمتوقعة من جانبهم) والأجور الحقيقية المحققة expost (والتى تناقصت فى واقع الأمر) ٠

وحين يتحققون من هذا الخداع الذى وقعوا فيه(٢١) ، فان من يشغل منهم وظيفة سوف يقلل من عمله ، كما أن عدد الداخلين الجدد الى سوق العمل والذين يقبلون العمل عند الأجور السائدة سوف يتجه حينئذ للانخفاض ـ ومن المحتمل أيضا أن شاغلى الوظائف يطالبون بارتفاع فى أجورهم الاسمية بغية أن يعود أجرهم الحقيقى الى مستواه المبدئى ٠ وهنا سوف يرتفع عبء الأجور بالنسبة للمشروعات والتى تعمل من جانبها على استبعاد بعض العمال وسوف يترتب على هذا الوضع انخفاض فى الانتاج والتشغيل وعودتهم الى مستوى مماثل لهذا الذى كان ملاحظا قبل فترة الانتعاش ، كما أن معدل البطالة الذى تناقص بصفة مؤقته سوف يعود الى مستواه المبدئى ٠

ومعنى هذا أن الاقتصاد سوف يتحرك وفقا للمسار B ——> E متجها الى التوازن طويل الأجل عند نقطة (E) على المنحنى الرأسى (LL) ويلاحظ أنه عند هذا الوضع التوازنى الجديد والممثل بالنقطة (E) تظل البطالة كما كانت فى البداية غير أن التضخم يكون أعلى مما كان عليه فى الأصل ٠

٢ ـ ٢ نتائج فرضية معدل البطالة الطبيعي بالنسبة للسياسة الاقتصادية:

ينتج عن التحليل السابق لفرضية معدل البطالة الطبيعى نتائج هامة تتمثل أهمها فيما يلى :

٣ ـ ٢ ـ ١ اختفاء « المفاضلة » بين البطالة والتضخم فى المدة الطويلة:

حيث يأخذ منحنى فيليبس الشكل الرأسى (LL) وهو ما يعنى عدم

وجود علاقة بين البطالة والتضخم فى المدة الطويلة وبالتالى عدم وجـــود اختيار بينهما(٢٢) ٠

بمعنى آخر : أن التضخم لا يمارس أى أثر على البطالة فى المـدة الطويلة والتى تستقر عند معدلها « الطبيعى » أو « العادى » وهو المعدل الذى يتجه اليه الاقتصاد فى المدة الطويلة حينما يكون الارتفاع فى الأسعار قـد تم توقعه تماما ٠

وهذا المعدل « الطبيعى » أو « العادى » للبطالة والذى يتطور مستقلا عن معدل ارتفاع الاسعار يتحدد بعوامل هيكلية مثل قدرة العمال على التحرك والانتقال ، وهو لا يمكنه التغير الا اذا تغيرت هذه العناصر « الهيكيلية »(٢٣) ولذلك يرى « فريدمان » أن السياسة النقدية ينبغى ألا تنشـــغل بالبطالة وألا تسعى للتقليل من حدتها بل عليها فقط أن تســـتهدف « عـــدم خلق التضخم »(٢٤) ــ وبالذات ينبغى عليها ألا تحاول تعديل وتصحيح الدورات الاقتصادية لأن مثل هذا التصرف لن يفعل سوى أن يزيد من حدتها ٠

ان هذه النتيجة ــ كما يشير فريدمان ــ تعد تطبيقا لنفس المبدأ : « أن السلطات النقدية يمكنها التحكم فى المكميات الاسمية بصفة مباشرة (مثل كمية النقود ، مستوى الاسعار ٠٠) ولكنها لا تستطيع التحكم بصفة دائمة فى المتغيرات الحقيقية (مثل سعر الفـــائدة الحقيقى ، معـــدل البطالة الطبيعى ٠٠٠)(٢٥) ٠

٣ ــ ٢ ــ ٢ ضرورة الاسراع « الدائم » بمعـــدل التضخم لتحقيق تخفيض « دائم » فى البطالة :

ويطلق على هذه النتيجة « فرضية التعجيل » The accelerationist hypothesis والتى أشير اليها من جانب فريدمان وتم توضيحها ــ على نحو دقيق ــ للمرة الأولى بواسطة « فلبس E.S. Phelps » (٢٦)٠

ووفقا لهذه الفرضية ، فانه اذا كان رفع معدل التضخم لمرة واحدة يخفض من معدل البطالة بصفة وقتية ، فسوف تكون الوسيلة الوحيـــدة

للاحتفاظ بمعدل البطالة - بصفة دائمة - تحت معدله الطبيعى هى العمل على أحداث زيادة مستمرة فى معدل التضخم ، أى الاسراع بالاسعار بصفة مستمرة(٢٧) ٠

ويمكن توضيح « فرضية التعجيل » بالاستعانة بالشكل التالى رقم (٦)٠

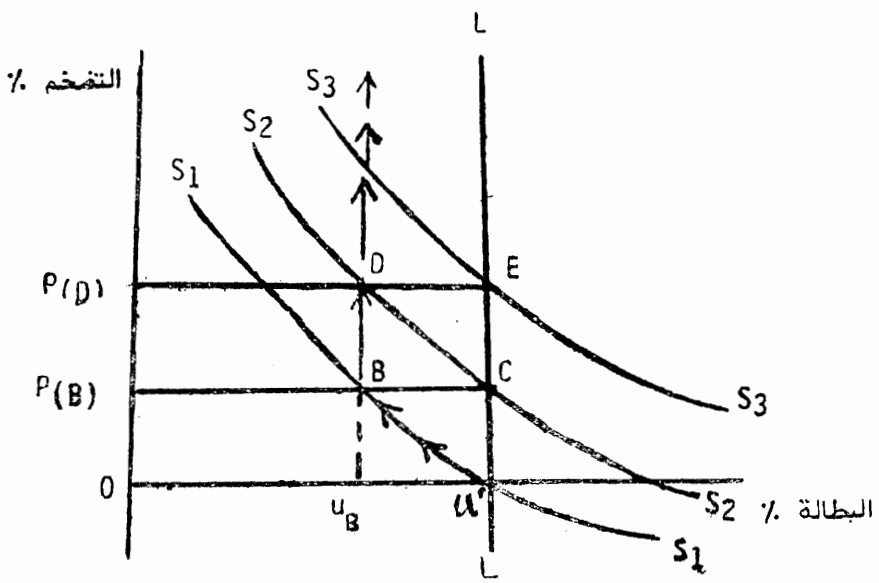

شكل رقم (٦)

فرضية « التعجيل »

أن السلطات النقدية اذا لاحظت أن منحنى فيليبس قد تحرك وأن (uB) عن طريق رفع معدل التضخم الى (PB) ٠ غير أنه - كما سبق توضيحه - سوف ينتهى الأمر بالاقتصاد الى الاستقرار عند نقطة (C) مع بطالة مساوية لـ (u_*).

أن السلطات النقدية اذا لاحظت أن منحنى فيليبس قد تحرك وأن سياستها قد فشلت ، فسوف تحاول مرة أخرى أن تصل الى (uB) عن طريق رفع معدل التضخم الى (PD) - وهذه السياسة ستفشل بدورها نظرا لأن التوقعات سوف تتعدل مرة ثانية ومنحنى فيليبس سوف ينتقل الى (S)

والاقتصاد سوف يتحرك متجها الى نقطة (E) على منحنى فيليبس طويل المدى LL ٠

ومعنى هذا أنه فى كل مرة تلجأ السلطات النقدية الى رفع معدل التضخم فكأنها « تشترى » انخفاضا » مؤقتا » فى البطالة ٠

ولكى تجعل هذا الانخفاض « دائما » ، فان هذه السلطات ينبغى عليها اذن أن تزيد - بصفة مستمرة - من معدل التضخم من P(B) الى P(D) ٠٠٠ وهكذا(٢٨) ٠

وينتج من التحليل السابق لفرضية التعجيل **نتائج هامة** فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، ومن أهمها ما يلى :

★ ان اتباع سياسة للتوسع التضخمى بغرض خفض البطالة تحت مستوى توازنى معين u^* سوف تتم فى النهاية على حساب التضخم المتزايد وعدم التوازن المستمر(٢٩) ٠

★ نظرا لأن أى معدل ثابت أو مستقر للتضخم سوف يتوقع فى النهاية - تماما - فان التضخم يمكن ألا يكون له تأثير دائم على البطالة(٣٠)٠

★ نظرا لأن المعدل الطبيعى للبطالة متفق مع أى معدل ثابت للتضخم ، فان أفضل ما يمكن لصانعى السياسة عمله هو اختيار معدل التضخم الذى يساوى صفرا(٣١) ٠

٣ - ٤ اختبار فرضية المعدل الطبيعى للبطالة :

ينتهى التحليل النظرى السابق الى أن « المفاضلة » بين البطالة والتضخم تختفى فى المدة الطويلة وأن منحنيات لفيليبس يمكن أن توجد فى المدة القصيرة والتى تنتج عن نقص المعلومات والتعديل غير الأمثل - وفقا للحقائق الاقتصادية(٣٢) ٠

بمعنى أخر ، أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة

لا يمكن أن توجد - من حيث المبدأ - الا فى المدة القصيرة والتى تتميز بوجود فارق بين معدل التضخم المتوقع ومعدل التضخم الفعلى - أى تتميز بوجود توقعات تضخمية غير صحيحة ٠

أن قبول هذه النتائج - النظرية - سوف يمثل تخفيضا حادا للاختيارات المتاحة أمام صانعى السياسة ، ومن ثم فان هذا القبول ينبغى أن يستند على اختبارات تجريبية للبناء النظرى السابق تحليله ٠

وعلى هذا فقد اتجهت العديد من الدراسات القياسية الى اختبار ما يسمى بـ « معادلة فيليبس المزادة بالتوقعات » (أى التى تأخذ فى اعتبارها التوقعات)

The expectations — augmented Phillips curve equation

بغرض الاجابة على سؤال جوهرى :

هل تختفى فعلا - فى المدة الطويلة - العلاقة بين البطالة والتضخم ؟؟

٣ - ٤ - ١ حساب قيمة « معامل التوقعات السعرية »

The price expectations coefficient

يتم عادة التعبير عن معادلة فيليبس المزادة بالتوقعات على النحوالتالى:

$$P = a \times + pe$$

حيث يشير P الى معدل تضخم الاسعار

X الى فائض الطلب فى سوق العمل والذى يعبر عنه بمقلوب معدل البطالة ٠

وحيث "a" معامل يعبر عن القيمة الرقمية للمفاضلة بين التضخم وفائض الطلب ,pe يمثل المتغير المتعلق بالتوقعات السعرية معبرا عن المعدل المتوقع للتضخم ٠

ويلاحظ أن هذا المتغير المتعلق بالتوقعات يدخل المعـــادلة بمعامـــل coefficient مساو للوحدة عاكسا الفرض الذى وفقا له تعد التوقعات السعرية مدمجة تماما فى التغيرات السعرية الحالية ٠

ويعنى هذا المعامل المساو للوحدة غياب الخداع النقدى لدى المساهمين فى سوق العمل (حيث يهتم العمال بالقوة الشرائية الحقيقية المتوقعة للاجور التى يحصلون عليها ومن ثم يأخذون فى اعتبارهم التضخم المتوقع) ـ كما يعنى الغياب الكامل للمفاضلة بين البطالة والتضخم فى الفترة الطويلة حيث تتحقق التوقعات تماما(٣٤) ٠

وقد اهتمت الاختبارات القياسية أساسا بحساب قيمة « معامل التوقعات السعرية » فى معادلة منحنى فيليبس المزادة بالتوقعات بحيث أنه :

ـــ اذا كان هذا المعامل مساو للوحدة ، فسوف يكون معنى هذا أن فرضية المعدل الطبيعى للبطالة صحيحة وسوف تختفى فى هذه الحالة المفاضلة طويلة المدى بين التضخم والبطالة ٠

ـــ أما اذا كان هذا المعامل أقل من الوحدة ، فسوف يتم رفض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة ـ وسوف تظل المفاضلة بين البطالة والتضخم قائمة فى المدة الطويلة (٣٥) ٠

وجدير بالذكر أن العديد من الدراسات التطبيقية التى قامت بحساب هذا المعامل قد توصلت الى أنه أقل من الوحدة واستخلصت من ذلك ان فرضية المعدل الطبيعى للبطالة تعد غير صالحة(٣٦) ٠

غير أن هذه النتيجة اعترض عليها بشـــدة من جانب العـــديد من الاقتصاديين والذين استندوا الى الاعتبارات التالية :

أولا : أن تلك الدراسات الاحصائية لا يمكن الارتكان اليها لرفض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة نظرا لانها كانت متحيزة biased فى صالح ايجاد قيم لمعامل التوقعات أقل من الوحدة وبهذا فهى تعد متحيزة ضد هذه الفرضية٠ بالاضافة الى ذلك فان هذه الدراسات تعانى أيضا من العديد من المشاكل

القياسية (٣٧) والتى تشكك بالطبع فى مدى صحة وصلاحية ما توصلت اليه من نتائج ٠

ثانيا : أن هناك دراسات أخرى عديدة حصلت على « معامل للتوقعات» مساو للوحدة وقبلت بالتالى فرضية المعدل الطبيعى للبطالة (أو على الأقل كانت غير قادرة على رفضه تماما)(٣٨) ٠

على أية حال ، أيا ما كان من أمر هذه الدراسات ومدى صحتها ودقتها فان ما يهمنا الاشارة اليه فى هذا المجال هو أنها أدت الى انتقاد أسلوب « التوقعات التلاؤمية » والذى اعتمدت عليه هذه الدراسات ومهدت الطريق لادخال الفكرة البديلة والخاصة بـ « التوقعات الرشيدة » فى تحليل منحنى فيليبس ٠

ويحتاج الأمر بعضا من التفصيل :

٣ ـ ٤ ـ ٢ أسلوب التوقعات التلاؤمية Adaptive Expectations وانتقاده :

أعتمدت الدراسات السابق الاشارة اليها ـ والتى توصلت الى رفض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة وأقرت وجود « مفاضلة » طويلة المدى بين البطالة والتضخم » على أسلوب « التوقعات التلاؤمية » ، أو « التعلم عن طريق الخطأ error learning)

وفقا لهذا النوع من التوقع تتنبأ العناصر الاقتصادية بالتضخم المستقبل من خلال استقرائها للاتجاهات التضخمية الماضية ، على أساس أن التضخم الحادث فى الماضى يمثل المعلومة الوحيدة المتوافرة للعناصر الاقتصادية والتى يمكن أن يستخدموها فى تشكيل توقعاتهم عن التضخم فى المستقبل ٠

ووفقا لهذا الأسلوب « التوقعى » فان العناصر الاقتصادية تتعلم من أخطائها المحتملة الخاصة بالتوقع ، تلك الاخطاء التى اقترفت فى الماضى وتأخذها فى حسابها عند توقعها للتضخم ـ وذلك بأن تقوم بتعديل « قيمة التوقع » بموجب « كسر » من الخطأ الأخير الملاحظ فى التوقع $(\pi t_{-1} - \pi^* t_{-1})$ (٣٩) ٠

وبناء على ذلك يمكن التعبير عن المعدل المتوقع للتضخم فى الحاضر (πt^*) (أى معدل التضخم المتوقع فى الفترة (t) أنه سيسود فى الفترة التالية (t + 1) على النحو التالى:(٤٠)

$$\pi t^* = \pi^* t_{-1} + b\ (\pi t_{-1} - \pi^* t_{-1})$$
$$= b\ \pi t_{-1} + (1-b)\ \pi^* t_{-1}$$

حيث : $0 < b < 1$ (٤١)

ويوجه النقد عادة الى أسلوب « التوقعات التلاؤمية » على أساس أنه يعطى تصويرا اجماليا غير دقيق للكيفية التى وفقا لها يقوم الافراد بتكوين توقعاتهم السعرية كما يفترض أن عملية التوقع تتم بطريقة ساذجة وبسيطة للغاية نظرا لأنها تتم بناء على متوسط مرجح من المعدلات الماضية للتضخم مستخدمة أوزان ثابتة ومستقلة عن مختلف الظروف الاقتصادية وبغض النظر عن أفعال وتصرفات السياسة Policy actions بمعنى آخر ، يتقيدهذا الأسلوب ـ التوقعى ـ علىأساسأنالأفرادينظرون ـ وهمبصدداجراء توقعاتهم ـ الى التغيرات السعرية الماضية ويهملون كافة المعلومات الأخرى وثيقة الصلة بالموضوع مثل : التغيرات فى معدل النمو النقدى ، تحركات أسعار الصرف ، النوايا المعلنة للسياسة وغير ذلك من المعلومات والتى يمكن استخدامها فى تخفيض الاخطاء التوقعية ٠

ومن ثم ، طالما أنه توجد معلومات أخرى ـ الى جانب التغيرات الماضية فى الأسعار ـ يمكن أن تحسن من التوقعات ، فان أهمالها يعنى عدم الرشادة فى التوقع ٠

خلاصة القول ، أن الانتقادات التى وجهت الى الدراسات السابق الاشارة اليها (والتى انتهت الى أن معامل التوقعات السعرية أقل من الوحدة) ترى أنها قد استخدمت التوقعات التلاؤمية كبدائل احلالية للمتغير المتعلق بتوقعات الأسعار ، وأنه اذا كانت هذه البدائل تعد بمثابة مقاييس غير مناسبة للتوقعات ـ على النحو السابق الاشارة اليه ـ فأن حسابات معامل التوقعات يمكن أن تكون متحيزة الى أسفل(٤٢) واذا حدث هذا فان المعاملاتالمحسوبة على أساس أنها تساوى أقل من الوحدة سوف لا تمثل حينئذ سببا منطقيا لدحض فرضية المعدل الطبيعى للبطالة ٠

٤ ـ فرضية التوقعات الرشيدة Rational expectations hypothesis

وانكار العلاقة بين البطالة والتضخم فى كل من المدى القصير والمدى الطـــويل :

رأينا أن « التوقعات التلاؤمية » تفترض أن الأفراد يتنبأون بالتضخم فى المستقبل من خلال استقراء الاتجاهات التضخمية الماضية وأن هذا يتعارض مع السلوك الاقتصادى الرشيد لأنه يعنى أن العناصر الاقتصادية تتمسك بأراء تنتج أخطاء مكلفة ، تلك الأخطاء التى يمكن تحاشيها بالالتجاء الى جمع معلومات لتصحيحها ٠

وقد أدت هذه الاعتبارات الى ظهور ما يسمى بـ « نظـــرية التوقعات الرشيدة أو المتسقة » والتى ظهرت بداية لدى J.F. Muth (٤٣) ثم أخذها بعد ذلك Walters (٤٤) وتم تعميقها من جـــانب روبـــرت لـوكاس R. L. Lucas (٤٥) وتوماس سارجنت Th. Sargent (٤٦) ونيل، والاس N. Wallace (٤٧) ٠

وسوف نقوم فيما يلى بتوضيح لمفهوم هذه التوقعات قبـــل أن نرى مدلولاتها بالنسبة للسياسة الاقتصادية وبالنسبة للعـــلاقة بين البطـــالة والتضخم ثم ما يوجه اليها من انتقادات ٠

٤ ـ ١ مفهوم « التوقعات الرشيدة » :

تتميز التوقعات الرشيدة عن التوقعات المقتبسة من الماضى بأنها لا تأخذ فى اعتبارها التطور السابق للتضخم فقط ، ولكن أيضـــا كافة المعلومات الاضافية والتى تعد ضرورية لتفسير ظاهرة التضخم ٠

ووفقا لفرضية التوقعات الرشيدة ، يعدل الأفراد على استغلال كافة المعلومات المتاحة وثيقة الصلة بعملية التضخم ـ متضمنة تصرفات صانعى السياسة ـ حين يقومون باجراء توقعاتهم وتنبؤاتهم الخاصة بالأسعار(٤٨)٠ وهذا يعنى أن الاخطاء التوقعية يمكن أن تنتج فقط من الصدمات العشوائية (الجزافية) التى تحدث للاقتصاد ٠

ففى البداية يمكن بالطبع أن تحدث أخطاء فى التنبؤ نظرا لأن الأفراد يحوزون معلومات محدودة أو غير مكتملة عن الميكانيزم التضخمى ، ولكن من المستبعد أن يستمر هذا الوضع نظرا لأنه اذا كان هؤلاء الافراد رشداء حقا فسوف يتعلمون بسرعة من « المفاجآت » أو « المباغتات » التضخمية وسوف يقومون بتضمين المعلومات الجديدة فى تنبؤاتهم »(٤٩) ٠

بمعنى آخر ، وفقا لأسلوب التوقعات الرشيدة ، فان مصادر الخطأ فى التنبؤ سوف يتم ادراكها وملاحظتها بسرعة ، كما سيتم محوها وازالتها بطريقة نظامية ٠ وبمجرد أن تتحسن المعرفة الخاصة بالعملية التضخمية فان النماذج الخاصة بالتنبؤ Forcasting Models سوف يتم تعديلها بصفة مستمرة بحيث تعطى توقعات أكثر دقة ٠

وفى نهاية الأمر سوف تصبح كافة العناصر النظاميـــة (أى القابلة للتوقع) المؤثرة فى معدل التضخم معروفة ومفهومة تماما وسوف تمثل توقعات الأفراد عن الاثمان أكثر التوقعات دقة ٠

٤ ـ ٢ نتائج فرضية التوقعات الرشيدة وأهميتها بالنسبة للسياسة الاقتصادية ولمدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم :

أن فرضية التوقعات الرشيدة فى حد ذاتها لا تمثل أهمية كبيرة ولكنها حين تدمج وتضمن فى بعض النماذج الاقتصادية يكون لها مدلولات قوية ، وهذه المدلولات تعد أكثر وضوحا فى حالة « منحنى فيليبس المزاد بالتوقعات The expectations augmented Phillips curve حيث اذا ما تم تضمين هذه الفرضية فى تحليل هذا المنحنى فسوف تعنى أنه : ـ

باستثناء المباغتات والمفاجآت المحتومة ـ التى لا سـبيل لاجتنابها ـ والتى ترجع الى الصدمات العشوائية البحتة (أى الغير قابلة للتنبؤ) ، فان التوقعات السعرية تكون دائما سليمة والاقتصاد سوف يكون عند مستواه التوازنى المستقر طويل الأجل ، وهذا له مدلولات هامة بالنسبة للسياســـة الاقتصادية ولمدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم ومن هذه المدلولات :

★ أن السياسات النظامية لا يمكنها التأثير فى المتغيرات الحقيقية

حتى فى المدة القصيرة ، نظرا لأن الأفراد سوف يكونون قد سبق لهم توقع ما سوف تكون عليه هذه السياسات وسوف يتصرفون مستندين الى هذه التوقعات(٥٠) ٠

ومن ثم اذا كانت التوقعات الرشيدة تسود عملية تكوين التوقعات التضخمية واذا كانت السياسة الاقتصادية ترغب فى رفع معدل التضخم لكى تخفض من الطبالة ، فان العناصر الاقتصادية سوف تعارض وتعوق هذا الأثر المرغوب فيه من جانب هذه السياسة نظرا لانها تتوقع معدل التضخم الذى يسود فعليا (٥١) ٠

وفى هذه الحالة ، فان التوقعات الرشيدة سوف تكون عقبة جوهريةأمام السياسة النشطة ومساهمة جذرية فى نظرية البطالة ـ التضخم(٥٢) ٠

★ ان الطريقة الوحيدة المتصورة والتى يمكن من خلالها أن تؤثر السياسة على المتغيرات الحقيقية ـ وان كان تأثيرا قصير المدى ـ هى أن تكون غير متوقعة بمعنى أن يلجأ صانعى السياسة الى التصرف بطريقة عشوائية غير متوقعة (لاثارة وتحفيز أخطاء توقعية فى حسابات العناصر الاقتصادية)(٥٣) ٠

بمعنى آخر ٠ ان تصرفات السياسة « المفاجئة » أو « المباغتة » هى التى يمكنها أن تثير وتولد التضخم غير المتوقع ومن ثم تحدث تخفيضا فى البطالة٠

وباستثناء هذا الأسلوب ـ والذى يعد متعارضا مع معظم مفاهيم التصرف الحقيقى للسياسة العامة (٥٤) ـ فسوف لا تكون هناك طريقة يمكن للسلطات أن تؤثر عن طريقها فى المتغيرات الحقيقية ٠

خلاصة القول أنه ، وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة ، فان السياسة النظامية ـ النقدية والمالية ـ نظرا لقابليتها التامة للتنبؤ لا يمكنها تحفيز وحث الأخطاء التوقعية التى تنتج منحنيات فيليبس قصيرة المدى ونتيجة لذلك لن تكون هناك منحنيات لفيليبس حتى فى المدى القصير ٠ وسوف لا توجد مفاضلة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم ، يمكن لصانعى السياسة أن يستغلوها(٥٥) ٠

وهذا يعنى أن السلطات ينبغى عليها أن تتجنب الالتجاء الى سياسات تحقيق الاستقرار قصيرة الأجل « السياسات النشطة » لأنها سوف ينتج عنها صدمات مفقدة للاستقرار · أن الشىء الوحيد الذى تستطيع هذه السياسات أن تؤثر فيه هو معدل التضخم والذى يتعدل فورا وفقا للتغيرات المتوقعة فى النمو النقدى ·

ان الأثر الأول لتصرفات السياسة المتوقعة سوف يكون على معدل التضخم وسوف يتبع ذلك أن السلطات ينبغى عليها أن تركز مجهوداتها فى التحكم فى هذا المتغير ـ اذا كان من المرغوب فيه أن تفعل ذلك ·

٤ ـ ٣ نقـد فرضية التوقعات الرشيدة :

تلقت فرضية التوقعات الرشيدة العديد من الانتقادات ، على الرغم من منطقيتها الظاهرية · وقد وجه معظم هذه الانتقادات الى الفروض الضمنية لها والى عدم سريان نتائجها فى المدة القصيرة · وفيما يلى سوف نستعرض ـ بصورة سريعة ـ هذه الانتقادات ·

٤ ـ ٣ ـ ١ انتقاد فرضية التوقعات الرشيدة على أساس فروضها الضـمنية :

وجه النقد بصفة أساسية الى ثلاث فروض « ضمنية » فى فرضية التوقعات الرشيدة هى على النحو التالى :

★ افتراض أن المعلومات غير مكلفة ، أى أن المعلومات المستخدمة فى تكوين التوقعات الرشيدة يمكن الحصول عليها واستخدامها مجانا ·

★ افتراض أن صانعى السياسة لا يملكون معلومات مميزة أو ذات افضلية بمعنى أن العناصر الاقتصادية ـ الخاصة ـ التى تقوم بالتنبؤ والتوقع تملك بالضبط نفس المعلومات التى تملكها السـلطات فيما يختص بالعملية التضخمية ·

★ افتراض مرونة الأسعار ، أى افتراض أن الأسعار تتجاوب تماما وبصفة فورية مع التغيرات المتوقعة فى النمو النقدى ·

ويرى الناقدون أن هذه الفروض بعيدة الاحتمال ، وأنه اذا سلب أى منها فان نتائج فرضية التوقعات الرشيدة والسابق الاشارة اليها لن تصح ٠

وبصفة خاصة ، يرون أنه اذا ما سلبت هذه الافتراضات (أو أى منها) فان السياسات النشطة يمكن أن يكون لها تأثيرات نظامية على المتغيرات الحقيقية ، كما يمكن للمفاضلة بين البطالة والتضخم أن تقوم ٠

★ ففيما يتعلق بالفرض الأول ، والخاص بالنفقات ، اذا ما أخذنا فى اعتبارنا الفرض الاكثر احتمالا والخاص بـ « وجود نفقات للحصول على المعلومات متضمنة فى عملية تكوين التوقعات الرشـــيد »(٥٦) فان العناصر الاقتصادية فى هذه الحالة سوف لا تتطلع الى مستوى « أقصى » من المعلومات (وهو ما يحدث فى حالة عدم وجود نفقات للحصول على المعلومات) ولكن الى مستوى « أمثل » لتلك المعلومات والذى يتم التوصل اليه حين تتساوى النفقات الحدية للمعلومات مع العائد الحدى لها(٥٧) ٠

ومن الطبيعى أن البعض من المعلومات يعد الحصول عليه أكثر تكلفة من غيره ، فجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بتطور الكمية النقدية أو الخاصة بالتجارة الخارجية أو بالسياسة المالية ٠٠٠ الخ يمكن بالطبع أن يرتب نفقات أكثر أهمية من مجرد ملاحظة التطور الماضى للتضخم ٠ ومن هنا ، وأخذا فى الاعتبار لمستوى نفقات الحصول على المعلومات ، فقد يكون من « الرشد » تماما بالنسبة لبعض العناصر الاقتصادية أن تختار « التوقعات المعممة » السابق الاشارة اليها أو « التوقعات التلاؤمية » كتوقعات « رشيدة اقتصاديا» نظرا لأنها تتطلب نفقات أقل ــ حتى اذا كان المتغير المتوقع الذى ينتج عنها يشتمل على درجة أكبر من عـــدم التأكد بالقياس الى بحث عن المعلومات أكثر تكلفة ٠

ومن ثم فبالنسبة للعناصر الاقتصادية « العادية » قد يكون من الأفضل اذن التخلى عن نماذج أكثر تعقيـــدا لتكوين التوقعات والتى تعد تكلفتها مرتفعة والتى قد تعانى بالاضافة الى ذلك من نقص المعرفة الكافية بالعلاقات الاقتصادية المختلفة ٠ وفى هذه الحالة ، يمكن للسياسات النشطة أن يكون لها تأثيرات نظامية على المتغيرات الحقيقية ٠

(الموارد البشرية)

★ وفيما يتعلق بالفرض الثانى ، اذا ما افترضنا أن السلطات لديها معلومات عن حالة الاقتصاد أفضل مما لدى العامة منها ، فان هذه السلطات يمكنها ـ فى هذه الحالة ـ أن تحقق الاستقرار للاقتصاد باستخدام السياسات النشـطة(٥٨) ٠

وقد يرد على ذلك بالقول بأن هذا الاستقرار نفسه يمكن التوصل اليه ببساطة عن طريق اعطاء العامة أفضل المعلومات ـ فى غياب نفقة هـذه الأخيرة ٠ ومن ثم فان تبرير السياسة النشطة بالاستناد الى حجة المعلومات يتطلب من ناحية قدرة أفضل للسلطات العامة على جمع المعلومات ومن ناحية أخرى أن يكون نشر واستيعاب هذه المعلومات مكلفا(٥٩) ٠

★ وأخيرا اذا كانت الأسعار لا تتسم بالمرونة ، فان هذا أيضا سوف يدع مجالا للسياسات النشطة ٠

وقد أثار « روبرت جوردون R. Gordon هذه القضية ، حيث وضح أن الأسعار تعد بطيئة فى التعديل بما يحقق لها التوازن ، نظرا لوجود نفقات تتعلق بهذا التعديل ـ حتى فى ظل وجود المعـلومات الكاملة والتوقعات الرشيدة (٦٠) ٠

كذلك قام كل من فيشر Fischer (٦١) ، فلبس وتايلور (٦٢) Phelps and Taylor بانشاء نماذج تم فيها تحديد الأجور والاسعار (على الترتيب) فى بداية الفترة وبحيث لا يمكنها الاستجابة للصدمات الجارية (مما يفيد جمودها) وقد وجدوا أنه فى مثل هذه الظروف تختفى النتائج الخاصة بالتوقعات الرشيدة ويمكن للسياسات النقدية النشطة ـ حتى اذا ما تم فهمها وادراكها تماما ـ أن تكون فعالة فى اعادة التشغيل الكامل(٦٣) ٠

خلاصة القول ، يرى منتقدو فرضية التوقعات الرشيدة أنه حينما يتم تضمين قيود معينة constraints (مثل : وجود نفقات متعلقة بالحصول على المعلومات ، تعديل الاسعار يتصف بالركود والجمود ٠٠) فى نماذج التوقعات الرشيدة فسوف يوجد ذلك مجالا للسياسات النشطة وللمفاضلة بين البطالة والتضخم ٠

٤ - ٣ - ٢ انتقاد فرضية التوقعات الرشيدة على أساس عدم سريان نتائجها فى المدة القصيرة :

يرى البعض أن النتائج الخاصة بفرضية التوقعات الرشيدة ومدلولاتها لا تحدث الا فى المدة الطويلة فقط ، أما فى الفترة القصيرة ، اذا قامت الحكومة بتغيير بعض مؤثرات السياسة Policy Parameters فسوف يأخذ العامة وقتا حتى يتعلموا من هذه التغيرات ، وخلال هذه الفترة من التعلم يكون « للسياسة » تأثيرا على المتغيرات الحقيقية ومن ثم يكون لها قدرة وفعالية ٠

وبالاضافة الى ذلك ، اذا كان معدل التفضيل الزمنى The rate of time preference موجب ، فسوف يكون من المرغوب فيه استغلال هذه الفعالية(٦٤) ٠

على سبيل المثال ، اذا افترضنا وجود اقتصاد ما فى حالة توازن تام عند المعدل الطبيعى للبطالة ومعدل للتضخم يساوى الصفر ، فى هذه الحالة اذا رفعت السلطات النقدية معدل النمو النقدى فسوف يكون هناك فى البداية حافزا للاقتصاد ، نظرا لأن العامة سوف يكونون غير مدركين للتغير الذى حدث فى السياسة وهنا سوف يرتفع الناتج وتنخفض البطالة (أى تكون هناك مفاضلة بين التضخم والبطالة حيث أمكن تخفيض الأخير على حساب زيادة الأول) ٠

وفى نهاية الأمر ، ، سوف يتعلم العامة من التغير الذى حدث فى السياسة وهنا تفقد هذه الاخيرة فعاليتها - وفقا لمنطق « التوقعات الرشيدة» ويعود كل من الناتج والتشغيل الى مستواهم الطبيعى وسوف يكون هناك فى هذه الحالة معدل مطرد للتضخم ومتوقع تماما ٠

ومعنى هذا أن السياسة النقدية النشطة قد أدت الى « مكسب قصير المدى » فى صورة زيادة فى الناتج وانخفاض فى البطالة وخسارة فى المدة الطويلة فى صورة تضخم مستمر ٠

ويلاحظ أنه كلما كان معدل التفضيل الزمنى أعلى كلما كانت هذه السياسة - على ما يبدو - مرغوبة (٦٥) ٠

خـــــاتمة

أظهرت لنا الدراسة الحالية كيف تغيرت وجهة نظر الاقتصاديين الى منحنى فيليبس والمفاضلة التى يقوم عليها فى العشرين سنة الأخيرة وكيف ساعد على هذا التغير ادخال كل من فرضية المعدل الطبيعى للبطالة وفرضية التوقعات الرشيدة فى تحليل منحنى فيليبس ٠

فوفقا لفرضية المعدل الطبيعى للبطالة ، تعد المفاضـــلة بين البطالة والتضخم ظاهرة قصيرة المدى ، عابرة أو وقتية تنشأ نتيجة لعدم توقع التضخم توقعا تاما وتختفى حين يسمح الوقت بهذا التعديل ٠ ومن ثم لا يمكن القول بوجود علاقة فى المدة الطويلة بين البطالة والتضخم حيث تنعدم الصـــلة تماما بينهما ٠

ووفقا لفرضية التوقعات الرشيدة ، تنعـــدم المفاضلة بين البطالة والتضخم حتى فى المدى القصير ، ذلك أن السياسات النظامية نظرا لقابليتها للتنبؤ لا يمكنها اثارة الاخطاء التوقعية التى تنتج منحنيات فيليبس قصيرة المدى ونتيجة لذلك تختفى منحنيات فيليبس فى المدى القصير وتختفى المفاضلة ـ قصيرة المدى ـ بين البطالة والتضخم ٠ ومعنى هذا أن هذه المفاضلة أن وجدت فسوف تعد ظاهرة عرضية وطارئة ترجع الى الصدمات العشوائية البحتة ٠

والسؤال الآن ، هل يمكن الارتكان الى هاتين الفرضيتين للقول بعـدم وجود مفاضلة بين البطالة والتضخم ؟

وضحنا فيما سبق كيف أن الدراسات التطبيقية التى اتجهت الى اختبار فرضية المعدل الطبيعى للبطالة لم تكن قاطعة فيما توصـــلت اليه من نتائج فالبعض منها رفض هذه الفرضية والبعض الآخر أقرها ٠

يضاف الى ذلك أن مبدأ التوقعات الرشيدة بما يرد عليه من قيود وانتقادات يجعل من الصعوبة بمكان الاستناد الى صحة وسلامة نتائجه(٦٦) والتى تقضى بانكار أى علاقة بين البطالة والتضخم سواء فى المدة الطويلة أو فى المدة القصيرة ٠

ولكن أيا ما كان من أمر هاتين الفرضيتين ومدى صحتهما وما يرد عليهما من انتقادات ، الا أن المرء لا يسعه فى النهاية الا أن يوافق على أنهما قد أثارتا الشكوك حول مدى صحة المفاضلة بين البطالة والتضخم وهو ما يقلل من فعالية منحنيات فيليبس ، ويدعو للاعتقاد بأن تلك المنحنيات انما تعد بمثابة **أساس ضعيف** لما يمكن أن تستند اليه قرارات السياسة الاقتصادية. وعلى أى حال ، فان أقوى اعتراض يمكن أن يقابل هذه المفاضلة ـ والتى ظلت مسيطرة على أفكار صانعى السياسة فى أوروبا حقبة طويلة من الزمن انما يتمثل فى الوجود المتزامن لظاهرتى التضخم والبطالة والذى أصبح مشكلة العصر الذى نعيشه .

الهـــوامش

(١) -- A.W. Phillips, "The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the U.K. 1861-1957", **Economica,** Vol. 5, Nov. 1958, pp. 283-299.

(٢) حيث اظهرت الاحصاءات التى استند اليها أنه فى السنوات التى كان فيها سوق العمل نشط والبطالة منخفضة اتجهت الاجور النقـدية الى الارتفاع بخطى سريعة ، أما حينما كان سوق العمل راكدا والبطالة مرتفعة فقد كانت التغيرات فى الأجور ضعيفة ٠

(٣) نظرا لأن المجهودات التى تبذل لزيادة الانتاج والتشغيل ٠ عن طريق زيادتها للطلب الكلى ينتج عنها فى المعتاد زيادة معدل التضخم ، فى حين أن الاجراءات التى تستهدف تحقيق ارتفاع الاسعار والاجور تؤدى الى معدلات للبطالة أكثر ارتفاعا ٠

(٤) — A. Rees : "The Phillips curve as a menu for policy choice", **Economica,** Vol. 37, No. 147, August, 1970, p. 227.

(٥) أما فيما يتعلق بالاختبار العملى لمدى صحة هذه العلاقة ــ على ضوء التجربة الواقعية ــ فقد تم فى دراسة أخرى لنا بعنوان « التضـــخم الركودى بين التأصيل النظرى والواقع العملى مع اشارة خاصة الى جمهورية مصر العربية » مجلة مصر المعاصرة ، السنة التاسعة والسبعون ، العددان ٤١٣ ، ٤١٤ ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٨ ٠

(٦) نظرا لأنهم لو قبلوا حدوث انخفاض فى أجورهم النقدية فسـوف يترتب على ذلك حدوث انخفاض فى معدل الاجور الحقيقية مع بقاء الاشياء الأخرى على حالها وهذا من شأنه السماح بزيادة حجم التشغيل ٠

(٧) ومعنى هذا أن افتراض مرونة الأجور ، وقابليتها للتغير يضمن دائما القضاء على البطالة ــ فى نظر الكلاسيك ٠

(٨) على نحو أكثر تحديدا ، نظرا لأن معدل البطالة لا يمكن أن يكون سالبا ـ وفقا للمقاييس الطبيعية للتشغيل ـ فان وضع الاقتصاد سوف يتمثل فى الجزء الموجب من المحور U ، حيث يمكن للدولة ـ مستخدمة سياستها المالية والنقدية ـ أن تحدد أى من النقاط ـ الكائنة عليه ـ تتحقق ٠

(٩) يلاحظ أن العلاقة العكسية بين معدل نمو الاجور الاسمية ومعدل البطالة كانت قد عرفت من قبل بعض الاقتصاديين أمثال « رويف Rueff و « فيشر Fisher" ولكن ما يعد جديدا بالنسبة لفيليبس هو أن العلاقة الخاصة به تعد « ثابتة » و « مستقرة » انظر :

— J. Rueff, "Les variations du chômage en Angleterre", Revue Politique et Parlementaire, Décembre 1925, pp. 425-437.

— I. Fisher : — "Banking policy and unemployment", **American Labour Legislation Review,** March, 1926, pp. 24-29.

— "A statistical relation between unemployment and price changes", **International Labour Review,** Vol. 13, No. (6), reprinted in J. Polit. Econ. March-April, Part 1, 1973, pp. 486-502.

(١٠) بالنسبة لهذه الدراسات التطبيقية انظر :

— A.M. Santomero and J.J. Seater, "The inflation-unemployment trade off : A critique of the literature", **Journal of Economic Literature,** Vol. 16, No. (2), June 1978, pp. 499-544.

(١١) يلاحظ أن بعض الاقتصاديين قد انتقد هذا الوضع ومنهم « كولم S. Ch. Kolm حيث أشار الى انه اذا افترضنا أنه توجد علاقة بين البطالة والتضخم مطابقة للعلاقة بين ارتفاع الأجور والبطالة ، فمعنى هذا أن تقبل ـ ضمنيا أو علنيا ـ وجود ارتباط بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور ٠ وهذا الافتراض يحد من نطاق نظرية التضخم حيث يعنى أن هذا الاخير يحدث نتيجة لارتفاع الأجور ٠ انظر فى هذا الشأن :

— S. Ch. Kolm, "L'avenir du capitalisme americain", **Revue d'Economie Politique,** Nov.-Déc. 1970.

(١٢) — Th. M. Humphrey : "Changing views of the Phillips curve' in **Current Issues in Monetary Theory and Policy,** Ed. by Th. M. Harvilesky and J.J. Boorman, Second Ed., 1980, p. 154.

(١٣) لاحظ أن جزءا من هذا المنحنى قد تم رسمه فى الجزء «السالب» من الشكل وذلك للتعبير عن الانخفاضات المحتملة فى الاسعار • انظر :

— E. Alphandéry, "Cours d'analyse macroéconomique" Economica, Paris, 1976, p. 156.

(١٤) انظر بصفة خاصة :

— M. Friedman, "The role of monetary policy", **Amer. Econ. Rev.** Vol. 58, March 1968, pp. 1-17.

— E.S. Phelps, "Phillips curves, expectations of inflation and optimal unemployment over time", **Economica,** Vol. 34, August, 1967.

— L.C. Anderson, "Qu'en est le débat monétariste ?" **Federal Reserve Bank of St. Luis Review,** Vol. 55, No. (9), Sept. 1973, Reprint No. (80) (Trad. Franç., Banque de France).

(١٥) ويرى فريدمان أن تحليل فيليبس كان ينبغى أن يتم فى ضـــوء التغيرات المتوقعة للاجور الحقيقية وأنه اذا كان هذا التحليل يمكن قبوله حينما تكون التغيرات فى الأسعار مهملة ، فسوف يفقد كل مضمون له حينما يكون التضخم شديدا •

(١٦) بحيث أن الاقتصاد لو ابتعد عن هذا المعدل ـ الطبيعى ـ فسوف يجبر على العودة اليه مرة أخرى •

(١٧) انظر :

— S.A. Ross and M.L. Wachter : "Wage determination, inflation and the industrial structure", **Amer. Econ. Rev.,** Vol. 63, No. (4), Sept. 1973.

(١٨) ومعنى هذا أن فريدمان لا ينكر وجود « مفاضلات » قصـــيرة الأجل بين البطالة والتضخم ولكنه يعتقد أن هذه المفاضلات تعد بمثابة ظاهرة وقتية أو عابرة والتى تنشأ نتيجة لعدم توقع التضخم وتختفى بمجرد أن تتلاءم التوقعات مع التجربة التضخمية ٠

كما يرى فريدمان أن هذا الظهور « العابر » أو « المؤقت » رنحنى فيليبس يعد نتيجة لسياسة حكومية للتدخل فيما يتعلق بمســـتوى البطالة والمرتبطة بحدوث «انحرافات» فى التنبؤات المتعلقة بمستوى التضخم المتوقع٠

(١٩) أى أن معدل البطالة فى المدى الطويل لا يتعلق سوى بالبطالة الاحتكاكية » المعطاة » والتى تعد مستقلة عن معدل التضخم ٠

(٢٠) فعلى سبيل المثال S_3 المنحنى قصير الاجل والمتعلق بمعدل متوقع للتضخم = ٣٪ سوف يقطع المنحنى الرأسى عند معدل تضـــخم ـ حالى ـ مساو لـ ٣٪ ٠

(٢١) يلاحظ أن هذا الخداع لا يستمر مدة طويلة ، فبمرور الوقت سوف يتعلم العمال أن يعدلوا من توقعاتهم وفقا للمعدل الحالى للتضـــخم وأن يضمنوا هذه التوقعات السعرية فى مطالباتهم الاجرية (أى أنهم ســـوف يدرجون « عنصرا تعويضـــيا » أعلى فى مطالباتهم ومقترحاتهم المتعلقة بالأجور) ٠

(٢٢) ومعنى هذا أن منحنيات فيليبس الملاحظة تعد بمثابة الترجمة أو التعبير عن ظواهر انتقالية أو مؤقتة ، والتى لا تحدث الا حينما تكون التوقعات ليس لديها الوقت الكافى للتلاؤم والتكيف ٠

(٢٣) يلاحظ أن هذا التحليل المقدم من جانب فريدمان له صلة بتحليل النقديين لسعر الفائدة ، نظرا لأن هذا الاخير له أيضا قيمة حقيقية تعتمد على قوى حقيقية ـ ومن ثم يرى النقديون أنه حينما تزيد كمية النقود فسوف ينتج عن ذلك انخفاض ـ بصفة مؤقتة ـ فى سعر الفائدة الاسمى ولكنه لكى يمكن تخفيضه تحت مستواه الحقيقى ينبغى الاسراع بزيادة كمية النقود٠

(٢٤) — S. Ch. Kolm, "La théorie de la courbe d'inflation chômage", **Revue Economique,** Vol. XXI, No. (2), Mars 1970, pp. 295-309.

(٢٥) — M. Friedman, "The role of monetary Policy", **Op. cit.,** p. 11.

(٢٦) — E.S. Phelps, "Phillips curves, expectations of inflation and optimal unemployment over time", **Op. cit.**

(٢٧) يلاحظ أن محبذى هذه الوجهة للنظر ومؤيديها يطلق عليهم « المعجلون » The accelerationists ويتزعمهم ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو وادموند فلبس من جامعة بنسلفانيا ٠

(٢٨) بل ويمكن أن يقودنا نفس هذا المنطق الى ما هو أبعد من هذا ٠ ذلك أنه بمجرد أن تبدأ السلطات النقدية فى الاسراع بمعدل التضخم ، فان العناصر الاقتصادية سوف تتوصل الى أن تتوقع هذا « الاسراع » فى حد ذاته وهذا يجعل هذا الاخير بالتالى غير فعال فى تخفيض البطالة ومن ثم فان « معدل اسراع التضخم » ينبغى بالضرورة أن يتغير ٠ ولكن حينئذ سوف تبدأ العناصر الاقتصادية فى توقعه وهكذا ٠٠٠

(٢٩) — E.S. Phelps, **Op. cit.**

(٣٠) ويلاحظ أن هذه النتيجة تتعارض تماما مع وجهة نظر « المفاضلة» الخاصة بمنحنى فيليبس والمتمثلة فى أنه يمكن التوصل الى معدل منخفض ودائم للبطالة على حساب معدل ما ـ ثابت ـ للتضخم ٠

(٣١) أى أن السياسة المثلى سوف تتمثل اذن فى المحافظة على ثبات واستقرار الأسعار ٠

(٣٢) أى أن منحنيات فيليبس قصيرة لمدى تترجم تقلبات مؤقتة فى مستوى البطالة الناتجة عن الاسراع غير المتوقع فى معدل التضخم ٠

(٣٣) وهذه المعادلة هى عبارة عن معادلة فيليبس الاصلية $P = a \times$ مضافا اليها التوقعات السعرية ٠

(٣٤) لاحظ أنه اذا وجد خداع نقدى معين فى المدة الطويلة فان معامل Pe سوف يكون أقل من الوحدة وسوف نحصل فى هذه الحالة على منحنى فيليبس بدلا من الخط الرأسى الذى يوجد فى حالة غياب هذا الخداع٠

(٣٥) ولتوضيح هذا الأمر يمكن كتابة معادلة منحنى فيليبس المزادة بالتوقعات على النحو التالى : $P = a \times + \phi Pe$

حيث ϕ هو المعامل المرتبط بالمتغير الخاص بوتقعات الاسعار ٠
وحيث أنه فى حالة التوازن طويل المدى سوف يتساوى التضخم المتوقع مع التضخم الحالى فان : $Pe = P$

وباحلال P. محـــل Pe فى المعادلة السابقة نحصل على :

$$P (1 - \phi) = a \times$$

وهذا معناه أن المفاضلة طويلة الأجل توجد فقط اذا كان معامل التوقعات ϕ أقل من الوحدة ، أما اذا ساوى الوحدة فسوف تختفى هذه المفاضلة٠
انظر فى تفصيل هذا الأمر :

— Th. M. Humphrey, "Some recent developments in Phillips curve analysis", in **Current Issues in Monetary Theory and Policy, Op. cit.**

(٣٦) من هذه الدراسات نذكر :

— S.J. Turnovsky and M.L. Wacher : "A test of the expectations hypothesis using directly observed wage and price expectations". **Rev. Econ. Statist.,** Vol. 54, No. (1), Feb. 1972, pp. 47-54.

— A Cukierman, "A test of the trade off in the long run hypothesis", **Econometrica,** Vol. 42, No. (6), Nov. 1974, pp. 1969-80.

(٣٧) فعلى سبيل المثال ، معظم النماذج التى تم اختبارها تعد ذات معادلة واحدة والبعض منها يعد غير محدد حيث يشتمل على كل من معدل البطالة ـ كمتغير احلالى لفائض الطلب على العمل ـ ومتغيرات أخرى والتى تؤثر فى الطلب على العمل وعرض العمل ٠

(٣٨) ومن هذه الدراسات نذكر على سبيل المثال :

— S.J. Turnovsky, "The expectations hypothesis and the aggregate wage equation : some empirical evidence for Canada", **Economica,** Feb. 1972, Vol. 39, pp. 1-17.

— J. Vanderkamp : "Wage adjustment, productivity and price change expectations". **Rev. Econ. Stud.** Vol. 39, No. (1), Jan. 1972, pp. 61-72.

— M.L. Wachter, "Some problems in wage stabilization", **Amer. Econ. Rev.,** Vol. 66, No. (2), May, 1976, pp. 65-71.

— M. Parkin, M. Summer and R. Ward, "The efects of excess demand, generalized expectations and wage price controls on inflation in the U.K. 1956-71", in **The Economics of Price and Wage Controls,** Ed. by K. Brunner and A.H. Meltzer, Amesterdam, North-Holland, 1976, pp. 193-221.

(٣٩) وعلى هذا فان هذا النوع من التوقعات يتفادى نقدا هاما موجها الى ما يسمى بأسلوب « التوقعات المعممة » Extrapolative Expectations (وهو أكثر أنواع تكوين التوقعات بساطة) ٠ ويتمثل هذا النقد فى « غياب عملية التعلم من الخطأ » ٠

فوفقا لهذا الأسلوب يتم تعميم التطور الماضى للتضخم على التطور المستقبل له ٠ ومن ثم فان معدل التضخم المتوقع فى الفترة الحالية (πt^*) يتوقف بهذا المعنى على معدلات التضخم الخاصة بالفترة الأخيرة والفترة قبل الاخيرة (πt_{-2}) .

$$\pi t^* = \pi t_{-1} + a \quad (\pi t_{-2})$$

وبالتالى فان المعدل المتوقع للتضخم سوف يساوى معدل التضخم الملاحظ فى الفترة السابقة مصححا بالفرق بين معدلى التضخم فى الفترة الأخيرة والفترة قبل الاخيرة ـ وفقا للمعامل a

فاذا أخذنا فى الاعتبار الحالة الخاصة والتى يكون فيها a مساويا للصفر نحصل على أكثر أنواع التوقعات التضخمية المعممة بساطة وليكن :

$$\pi t^* = \pi t_{-1} .$$

وفى هذه الحالة لا تأخذ العناصر الاقتصادية فى اعتبارها نمو وتطور التضخم لأنها تتوقع أن ترى فى المستقبل نفس معدل التضخم الذى عرفته قبل ذلك ٠

خلاصة القول أن « التوقعات التلاؤمية » تبدو أكثر احتمالا وواقعية من تلك الخاصة بالتوقعات المعممة نظرا لأن العناصر الاقتصادية تأخذ فى اعتبارها ليس فقط التطور الماضى للتضخم وانما أيضا أخطائها المقترفة والمتعلقة بالتوقع فى الماضى ٠ انظر فى هذا الشأن :

— E. Claassen, "Macroéconomie", Dunod, Paris, 1981.

(٤٠) ترجع هذه الصيغة الى « كاجان "P. Cagan

— The monetary of dynamics of hyperinflation" in M. Friedman, **"Studies in the Quantity Theory of Money"**, University of Chicago Press, Chicago, 1956.

(٤١) ويلاحظ انه بالنسبة لهها النوع من التوقعات ـ التلاؤمية ـ ينبغى استبعاد حالتين قصوتين :

أولا : الحالة التى لا يتم فيها أى تعديل للتوقع (b = o) بحيث أن

$$\pi t^* = \pi t^*_{-1}$$

ثانيا : الحالة التى يكون فيها الخطأ المتعلق بالتوقع مصححا تماما (b = 1) بحيث أن

$$\pi t^* = {}^*t_{-1}$$

(والتى تمثل أكثر حالات التوقعات المعممة بساطة) ٠

(٤٢) انظر فى هذا الشأن :

-- Th. M. Humphrey, "Some recent developments...", **op. cit.**

(٤٣) - J.F. Muth, "Rational expectations and the theory of price mouvements", **Economica,** Vol. 29, Jully 1961, pp. 315-335.

(٤٤) - A.A. Walters, "Consistent expectations, distributed lags and the quantity Theory" **Economic Journal,** June 1971, pp. 273-281.

(٤٥) — R.E. Lucas, "Expectations and the neutrality of money", **J. Econ. Theory,** Vol. 4, No. (2), April 1972, pp. 103-24.

(٤٦) — Th. J. Sargent, "A classical macro-economic model for the United States", **J. Polit. Econ.** Vol. 84, No. (2), April, 1976, pp. 207-37.

(٤٧) — Th. J. Sargent and N. Wallace, "Rational expectations, the optimal monetary instruments and the optimal money supply rule", **J. Polit. Econ.** Vol. 83, April, 1975, pp. 241-57.

(٤٨) — F. Modigliani, "The monetarist controversy or, should we forsake stabilization policies ?", **Amer. Econ. Rev.** Vol. 67, No. (2), March 1977, p. 5.

— Th. M. Humphrey, "Some recent developments", **Op. cit.**

(٤٩) يلاحظ أن الغرض الذى وفقا له تكـــون العناصر الاقتصادية توقعاتها بطريقة رشيدة يمثل جوهر المدرسة الكلاسيكية الحديثة ٠

(٥٠) أى أن تصرفات السياسة Policy actions وأفعالها ، فى الحدود التى تكون فيها نظامية ، تعد متوقعة ٠

(٥١) ذلك أن العناصر الرشيدة يمكنها استخدام الملاحظات المتعلقة بتصرف السياسة لكى تتوقع تحركات السياسة المستقبلة · ومن ثم فانه يمكنهم بناء على هذه التوقعات ، تصحيح أثر السياسات المتوقعة مقدما عن طريق أجراء تعديلات مناسبة فى الأجور الاسمية والأسعار · وبالتالى حينما تحدث التصرفات المتعلقة بالتثبيت أو الاستقرار فسوف لا يكون لها أى تأثير على المتغيرات الحقيقية لأنها تكون قد أدخلت فى الحساب وتم تحييدها مقدما · انظر : M. Modigliani, **Op. cit.**, p. 5.

(٥٢) — R.G. Gordon, "Recent developments in the theory of inflation and unemployment", **Journal of Monet. Econ.**, Vol. 2, No. (2), April, 1976, p. 201.

(٥٣) أى أن الاخطاء التوقعية تعد المصدر الوحيد للابتعاد عن حالة التوازن المستقر الثابت ـ وان مثل هذه الاخطاء لا تعيش طويلا ، وعشوائية· انظـر :

— Th. M. Humphrey, "Some recent developments...", **Op. cit.**

(٥٤) نظرا لأن العشوائية يصعب اعتبارها كأساس سليم للسياسة العـــامة ·

(٥٥) لاحظ أن فرضية التوقعات الرشيدة تقضى أيضا على فرضية « التعجيل » السابق الاشارة اليها والخاصة بوجود مفاضـــلة ثابتة بين البطالة ومعدل اسراع التضخم ، فاذا كانت التوقعات قد تكونت بطريقة متفقة مع الطريقة التى تم وفقا لها تولد التضخم حاليا ، فان الســـلطات سوف لا تكون قادرة على خداع الافراد عن طريق زيادة حدة الاسراع بالتضخم أن أى سياسة « نظامية » سوف لا يمكنها العمل اذا كانت التوقعات قد تم تكوينها بهذه الكيفية ·

(٥٦) — E.L. Feige and D.K. Pearce, "Economically rational expectations : are innovations in the rate of inflation independent of innovations in measures of monetary and fiscal policy ?", **J.P.E.** June, 1976, pp. 499-522.

(٥٧) من المعروف أن الجهل بالمستقبل وبالذات الجهل بالتطور المستقبل للتضخم يمكن أن يقل كلما كانت المعلومات المتعلقة بالماضى أكثر دقة وتحديدا، غير أن تكوين هذه التوقعات يعد مكلفا ، نظرا لأن تحسين نوعية التوقعات التضخمية بفضل الالتجاء الى معلومات اضافية من شأنه أن يولد « نفقات حدية متزايدة » ـ ومن ناحية أخرى ، فان الحصول على « نوعية محسنة » من التوقعات التضخمية يخضع أيضا لمبدأ « المنفعة الحدية المتناقضة » أو « العائد الحدى المتناقص » · ومن هنا فان العناصر الاقتصادية سوف تبحث عن « النوعية المثلى » » لتوقعاتها التضخمية والتى تتساوى بالنسبة لها المنفعة الحدية للبحث عن المعلومات مع النفقة الحدية له ·

(٥٨) — R.J. Barro, "Rational expectations and the role of monetary policy", **J. Monet. Econ.** Vol. 2, No. (1), Jan. 1976, pp. 1-32.

(٥٩) ويلاحظ أن المعارضين للسياسة النشطة عادة ما يفترضون عدم توفر مثل هذه الشروط ·

(٦٠) — R.J. Gordon, "Recent developments in the theory of inflation and unemployment", **Op. cit.**, pp. 185-219.

(٦١) — S. Fischer, "Long-term contracts, rational expectations and the optimal money supply rule", **J. Polit. Econ.** Vol. 85, No. (1), Feb., 1977, pp. 191-205.

(٦٢) — E.S. Phelps and J.B. Taylor, "Stabilizing powers of monetary policy under rational expectations", **J. Polit. Econ.** Feb. 1977.

(٦٣) وقد وضح Mc. Callum أن جمود الأجور والاسعار يجعل من المستحيل بالنسبة للمشروعات أن تتصرف فى مواجهة المعلومات الجديدة · وهذا الجمود يهب السلطات النقدية ميزة أو أفضلية من حيث المعلومات نظرا لأنها يمكنها التصرف بناء على المعلومات الجديدة · وكما ذكرنا فان السلطات النقدية حينما يكون لديها ميزة فيما يتعلق بالمعلومات فان السياسة النقدية يمكن استخدامها بفعالية ·

انظـر :

— B.T. Mc. Callum, "Price-level stickiness and the feasibility of monetary stabilization policy with rational expectations". **J. Polit. Econ.** Vol. 85, No. (3), June 1977, pp. 627-34.

— A.M. Santamero and J.J. Seater, **Op. cit.**, p. 530. (٦٤)

(٦٥) يلاحظ أن « جون تايلور » قد استخدم هذه الحجة ليبرر استخدام السياسات النشطة ٠

انظـر :

— J.B. Taylor, "Monetary policy during a transition to rational expectations". **J. Polit. Econ.** Vol. 83, No. (5), Oct. 1975, pp. 1009-21.

(٦٦) فكما رأينا أظهرت تلك الانتقادات أن تراخى افتراضات هذا المبدأ المتشددة تعيد القدرة ـ قصيرة المدى ـ الى السياسات التثبيتية النشطة ٠

تعقيب على بحث

« المفاضلة بين البطالة والتضخم دراسة نظرية تحليلية »

أ٠ د٠ رفيـــق سـولـيم
وكيل أول وزارة الاقتصاد

منحنى فيليبس يسجل أساسا علاقة احصائية بين متغيرين هما مستوى البطالة ومعدل ارتفاع الأجور النقدية - وذلك فى اطار الظروف التى كانت سائدة فى دولة أو فى الدول الصناعية خلال فترة زمنية معينة ٠ وهذه العلاقة أو الظاهرة الاحصائية وجدت تاريخيا ولا يمكن انكارها خلال الفترة الزمنية وفى الدول محل الدراسة ٠

وكما تعلمون حضراتكم هناك فارق كبير بين وجود علاقة احصائية أو ظاهرة احصائية ووجود علاقة سببية بين المتغيرين محل الدراسة ٠ فلابد لاثبات العلاقة السببية من توضيح للاسلوب أو الميكانيزم الذى يربط بين المتغيرين ، وهذا بطبيعة الحال هو دور النظرية ٠ فمن الممكن أن تكون الظاهرة أو العلاقة الاحصائية سببها متغيرات أخرى لم تؤخذ فى الاعتبار ٠ وأن انتقاء العلاقة الاحصائية فى فترة زمنية لاحقة قد يرجع لمتغيرات طرأت على هذه المتغيرات الأخرى ٠

والتساؤل الذى يدور بذهنى والذى ربما كان مقيدا طرحه للمناقشة هو يخص الأساس النظرى لامكانية قيام علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل زيادة الأجور ، وبالتحديد ما هو دور التنظيمات العمالية فى مثل هـــذه العلاقة ٠ وهل لاختلاف قوة النقابات العمالية أثر فى اختلاف العلاقة بين هذين المتغيرين من دولة الى أخرى أو عبر التاريخ ٠

ولكى أوضح ما يدور فى ذهنى من تساؤل أضع سؤالى بطريقة أخرى - هل يهدف العاملين بأجر الى مجرد المحافظة على مستوى أجورهم الحقيقية أم الى زيادة نصيب الأجور فى الدخل القومى ؟

وهل لطبيعة التنظيمات العمالية واختلافها من دولة لأخرى دور فى هذا الشأن وبالتالى دور فى ابراز علاقة سببية ؟ ٠

وسؤال آخر - هل كان لاختفاء الظاهرة المشار اليها وظهور ما سمى بالركود التضخمى علاقة بتغير دور التنظيمات العمالية ومعارضتها بشكل أكثر فعالية لأى اتجاه نحو تخفيض الاجور أو حتى محاولتها لزيادة نصيب الأجور فى الدخل القومى فى ظروف غير مواتية - أى بالرغم من ارتفاع معدل البطالة ؟٠

وأرجو أن انتقل هنا الى نقطة أخرى - والى مفهوم المعدل الطبيعى أو المستوى الطبيعى للبطالة ، فما هو الفرق بينه وبين مستوى التشـــغيل الكامل ؟ ٠ فاذا كان مفهوم المستوى الطبيعى للبطالة مرتبط بالبطالة الهيكلية فلا فرق اذن بين التشغيل الكامل والمستوى الطبيعى للبطالة ٠ أم أن هناك مفهوم آخر وهو أن المستوى الطبيعى للبطالة يمثل ذلك المستوى الذى يصعب عنده على العاملين بأجر محاولة زيادة نصيبهم من الدخل القـــومى وبما يحقق درجة أعلى من استقرار الاسعار ومعدل للتضخم يقارب الصفر ٠

وننتقل الآن الى الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية - وبداية فلا شك أننا نتفق جميعا أن الحياة الاقتصادية هى فى طبيعتها سلسلة من التوازنات فى الأمد القصير - وأن نقط التوازن فى الامد الطويل من الصعب أعطائها وزنا كبيرا فى تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة - باعتبار أنه كما قال كينز كلنا أموات فى الأمد الطويل ٠ فالقول اذن أنه من الصعب على الحكومة تخفيض البطالة فى الأمد الطويل وأنه من الافضل قبول ما يسمى بالمعدل الطبيعى للبطالة تفاديا للتضخم - قول لا يمكن قبوله بسهولة خاصة فى بلادنا النامية ٠ فما هو معدل البطالة الطبيعى فى مصر مثلا ؟ وأليس فى الامكان تغييره عن طريق عدد كبير من السياسات المتكاملة ؟٠

ويقودنا هذا فى النهاية الى التساؤل عن مدى انطباق ما قدمته الورقة من استعراض واف وواضح للفكر الاقتصادى بالنسبة للظواهر السائدة فى الدول الصناعية من البطالة والتضخم وما طرأ عليها من تغيرات على الظروف القائمة فى بلادنا النامية ، وما يترتب على ذلك من سياسات ٠

ولا شك أننا نفتقد جميعا وجود محاولات لقياس الكثير من الظواهر الاقتصادية فى بلادنا ومحاولة لتحديد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية وتفسيرها بما يساعد على اختيار السياسات المناسبة للعلاج ٠

تعقيب على بحث

« المفاضلة بين البطالة والتضخم دراسة نظرية تحليلية »

أ٠د جوده عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد ـ بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة

شكرا السيد الرئيس كان من دواعى سرورى أن أعلم حين جلوسى على المنصبة أن الاستاذة الباحثة تلميذة سابقة لى ومبعث السعادة أمور متعددة أولها التواصل بين الاجيال فى معترف علمى كهذا ثانيا أثبت أن مؤتمر الاقتصاديين رغم ما اعتراه من تطور عبر الزمن لازال مظله يستظل بهـا الاقتصاديون على اختلاف مواقع عملهم وأرجو أن يتسع صدر الباحثة بحكم العلاقة الخاصة التى تربطنا معا والتى اكتشـــفتها لتلقى مجمـــوعة من الانتقادات التى يقصد بها فقط الجدل العلمى المخلص فى محاولة للتطوير ما أعتبره أنا نتاجا طيبا للباحثة فاعتقد أن هذه هى الدراسة النظرية الوحيدة أمام مؤتمرنا لمناقشته أنه أصبح من الامور الملحة جدا فى الترتب مستويات المؤتمر العلمى للاقتصاديين المصريين افساح رقعة كحد أدنى من الدراسات النظرية لأن الاغراق خلال الفترة الماضية فى الدراسات التطبيقية أدى الى تشعب الجدل دون طائل الى تسطيح المناقشة وأدى ثالثـــا الى الانهماك فى جدل ظاهرة اقتصادى وباطنه سياسى فى حقيقة الأمر أعتقد أنه من تابع بعمق الجدل الذى ثار فى النصف الاول من هذه الجلسة يشهد دليل على هذا كان نصفه الآخر فى الاقتصاد ونصفه الاخر خارج مجال الاقتصاد من هذا تكون سعادتى بهذه الورقة التى أسمتها الباحثة دراسة نظرية تحليليـــة وأسمحوا لى أن ألخص الورقة فى عجالة شديدة جدا٠الورقة تنقسم الى أربعة أقسام بخلاف المقدمة والخاتمة فى الجزء الأول تتحدث عن المفاضلة فى الفكر الكلاسيكى والفكر الكينزى بين التضخم والبطالة تتحدث فى الجزء الثانى عن منحنى فيليبس تحليل نظرى فى الجزء الثالث تتحدث عن فردية المعدل الطبيعى للبطالة والتفريعات المختلفة أما فى الجزء الرابع تتحدث عن فردية التوقعات الرشيدة٠ سوف يحتوى جزء من تعليقى على لغة البحثوأؤكد أن اللغة جاءت رصينة وسلسة فى معظم الاحيان الا فى بعض المناطق يشعر فيها قارىء البحث أن هناك محاولة لترجمة أفكار عن لغة أجنبية غير سلسة بالاضافة الى نقطة هامة وهى محاولة لمناقشة بعض الترجمات التى وردت

فى بعض المصطلحات الاقتصادية وفى تقديرى أن هذا هام لأنه أحد منجزات المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين هو تدريب شباب الباحثين على ضبط استخدام مفردات اللغة المختلفة ايمانا بأن اللغة هى وعاء الفكر أولا فيما يتعلق بعلاقة فيليبس القارىء لهذا البحث سـواء الى الاشارة فى الاماكن المحددة حرصا على الوقت يخرج من طباع أن الباحثة تسلم ضمنا بأننا ازاء علاقة سببية وكما أشار د٠ رفيق منذ لحظات هل هى علاقة احصائية وهى مستمدة من تجربة مجتمع معين خلال فترة معينة فلها من الخصوصية مايجعل تناولها بحذر شديد ونحن نعلم أنه منذ حوالى ٤٠ أو ٥٠ سنة مضت دار فى ساحة الجدل بين علماء الاقتصاد السياسى مشكلة القياس بدون نظرية أو ما سمى الارتباط الوهمى بين الظواهر الاقتصادية المختلفة أخش أن يكون منحنى فيليبس مثالا اخر بما يسمى بالقياس بدون نظرية أو للارتباط الوهمى بين الظواهر أو على أحسن الفروض هو ما عبر عن شىء فى الواقع انما يعبر عن شىء مخصوص بالبيئة الانجليزية وببعض البيئات لفترة معينة وهذه فى الواقع مسألة تقودنا الى عملية القياس وكنت أتوقع أن تولى الباحثة جهدا فى متابعة الدراسات التى تمت لقياس علاقة فيليبس وأنا ذكرت ان علاقة فيليبس تمثل نموذج حى للقياس بدون نظرية وسأقابلها بعلاقة أخرى احصائية ولكن أساسها النظرى أكثر متانة الا وهى منحنى انجيل الذى نعرفه جميعا ويربط بين نسبة الانفاق على الطعام والشراب ذا متوسط الدخل طبقا المنطق الاقتصادى خلف علاقة انجيل أقوى كثيرا من المنطق الاقتصادى خلف علاقة فيليبس وربما فى الجزء الذى تسعى فيه الباحثة الى استعراض الدراسات القياسية التى حاولت اثبات مدى انطباق علاقة فيليبس من عدمه هذا الجزء يوضح كثيرا أن هناك عدة مشاكل تكمن خلف هـذا القلق فى النتائج التى تم التوصل اليها بعض الباحثين أثبتوا وجود علاقة أو لم ينفوا على الأقل وجود علاقة والبعض الاخر لم يثبت وجودها فى تقديرى أن هناك عدة أمور من الناحية القياسية البحتة يجب الالتفات اليها وكنت أرجو لو أن الباحثة قد تناولتها بشىء من التفصيل هناك أولا مشكلة التحديد للعلاقة موضع الاختبار التجريبى أو العملى بمعنى ماهى المتغيرات التى تدخل وهل نعتمد نموذجا وحيدا المعادلة أو نعتمد عدة نماذج متعدد المعادلات أعتقد أنه ربما جزء من المشكلة يعود بالتحديد الى الاصرار على وجود نمذوج وحيد المعادلة بصرف النظر عما هو موجود فى الطرف الايمن وما هو موجود فى الطرف الايسر وأعتقد أن هناك مشكلة تحديد تكمن فى هذه النقطة

المشكلة الثالثة هى مشكلة قياس المتغيرات الداخلة فى العلاقة وتفاوت دقة قياس المتغيرات من مجتمع الى آخر ومن فترة الى أخرى ٠ المشكلة الثالثة فى تقديرى أنها هامة جدا أنه العلاقة الاساسية التى ولدت هذا الجانب وهى علاقة فيليبس ثم استنباطها احصائيا بالاستناد الى بيانات لفترة تمتد لحوالى قرن من الزمان سنة ١٨٦١ حتى سنة ١٩٥٧ اذا تأملنا سنجد هذه الفترة شهدت أقصى فترات المد من الاقتصاد البريطانى وأقصى فترات الجزر الى الاقتصاد البريطانى ويتصور أن التغير الجوهرى فى البيئة الاقتصـــادية البريطانية فى المراحل المختلفة لهذه الفتـــرة يمكن أن لا تتعامل بالمعنى الاحصائى نعم مجتمع واحد وانما هذا المجتمع الذى نأخذ منه عينة قد تغير خلال الفترة وبالتالى ينعكس هذا على توظيف البيانات المشاهدة فى ماحولة استخلاص علاقات احصائية أقول هذا لأنه استوقفنى ان الباحثة تســـلم ليس ضمنا وانما أحيانا بشكل صريح ان هذه العلاقة علاقة سببية ولا أعتقد أنها علاقة سببية على الاطلاق لأنه لم يفلح أحد فى الكشف عن الخلفيـــة النظرية التى تكمن خلفها بالنسبة ان هناك بعض التعميمات الواردة فى الداسة وسأجتذب هنا تعميما واحدا فى الصفحة رقم ٢١ الباحثـــة تقول فى الفقرة الاخيرة ان أقوى اعتراض يمكن أن يقال فى هذه المفاضلة التى ظلت مسيطرة على أفكار صانعى السياسة فى أوربا حقبة طويلة من الزمن انما يتمثل فى الوجود المتزامن بظاهرتى التضـــخم والبطالة التى أصبح مشكلة العصر الذى نعيشه أنا أعتقد ان هذا تعميم فى غير محله لأن هنا أنماط من الارتباط ان شئنا بين هذه المتغيرين نمط فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة وليس فى كلها ونمط فى الدول النامية ونمط فى الدول الاشتراكية وبالتالى هو ليس ظاهرة عامة ليس بالقدر الذى استفاد من هذه الدراسة وهنا انتقل الى نقطة أخرى فى العرض د٠ سهير ذكرت انه كان لها اسهام فى العام الماضى فى دراسة تطبيقية حول مدى انطابق علاقة فيليبس على الواقع المصرى وان كان هذا أحد الأسئلة الذى سأسقطه لأنه ذكر للاسف لم اضطلع على الدراسة ولكن فى الواقع سأطرح سؤال اخر اشار اليه د٠ رفيق فى تعليقه وهو الاتى : ـ كيف توظف هذه الاستنتاجات التى وصلت اليها الباحثة فى دراستها فى فهم الجدل الحاد الدائر الآن بين المدارس الاقتصـــادية المختلفة خلال السنوات الـ ١٥ أو ٢٠ الماضية هناك جدل بين الكينزى من الجدد وبين الكلاسيكى فى المحدثين وبين النقديين والسؤال هو أى فريق يستفيد من المقولات التى تطرحها علاقة فيليبس المستفاد أن النقديين هم

الفريق الذى رفع هذه الراية حتى يرفع شعارا على صعيد السياسة وهو فلتكف الحكومة عن التدخل فى مجريات الامور الاقتصادية لكن من منظور الكلاسيكية المحدثين ومن منظور الكنزيين المحدثين واذا أضفنا اليهم الفئات الراديكالية فى مجال الاقتصاد هل هذا يظل هو الوضع أم ماذا ، سأنتقل الى جزء آخر من تعقيبى وهو خاص بلغة البحث وطبعا لن آخذ كل الأمثلة التى وردت سأعطى الكثير منها للباحثة لكن أود فقط أن أشير الى بعض الأمثلة هناك حديث عن ما يسمى الخداع النقدى وكلمة خداع تفيد أن طرفين طرف خادع واخر مخدوع أنا أتصور ان ترجمة الوهم النقدى قد تكون أكثر تعبيرا عن المعنى وهذا ليس من قبيل التعنت من ناحية التعبير وانما من ناحية الدقة فى الألفاظ نظرا مما للالفاظ من دلالة ايحائية فى الذهن وبالتالى من حمل المعنى فى أكثر من مكان تتحدث الباحثة عن ما يسمى بتصرفات السياسة الذى ينكر فى التعبير الموجود فى الادبيات يسمع Policy Action وهى ترجمتها الى العربية ونظيرها بالفرنسية الى تصرفات السياسة يعطى شعور بعدم الراحة لأن يخلع عليها أهمية وايحـــاء ليس لها أعتقـــد انه لو استخدمنا تعبير مثل اجراءات السياسة الاقتصادية يعتبر هذا أكثر ايحاءا بالمعنى المطلوب أريد أن آخذ مثال اخر أو مثالين هناك أعتقد خطأ ص ٤ فى الفقرة الأولى الحديث فى هذا الجزء عن انعـــدام المفاضـــلة بين البطالة والتضخم فى الفكر الكلاسيكى والكينزى والجملة تقول ومع حدوث الازمة العالمية الكبرى اتضح أنه يمكن أن توجد البطالة مرتفعة وتستمر لسنوات عديدة وأصبح من غير المفيد وصف هذه الحالة بأنها حالة توازن مؤقت أعتقد المقصود هو حالة اختلال مؤقت ويمكن هذا على سبيل السهو ليس الا انا لست مسرورا بتعبير التوقعات المستمدة من الماضى واريد اقتراح تعبير آخـر نفكر فيه هو التوقعات التلائمية أو التوأمية بأعتبار أنها تتم توائما مع ماحدث فى الماضى الجزء الذى تتحدثين فيه عن ضرورة الاسراع الدائم لمعدل التضخم أعتقد أن التعبيرات تحتاج الى ضبط شديد وخصوصا فى استخدام كلمة فردية المعجل فى دراسة الاقتصاد الكلى كلمة المعجل تنسحب الى مبدأ الـ Acceleration ونحن لسنا ازاء علاقة هذا المبدأ وانما علاقة رفع معدل تغير المستوى العام للاسعار باستمرار وبالتالى يمكن استخدام الفردية التسريع بدلا من فردية المعجل يسهم فى فض الاشتباك الذى لابد سيحدث فى هذا المجال فى نهاية تعقيبى أود أن أشكر الباحثة على الجهد القيم والمخلص الذى بذلته فى اعداد هذه الدراسة وأود أن أنوه على كثرة عدد هوامش

الدراسة أو عدد المراجع التى أعتمدت عليها ولكنه فى حقيقة الأمر أجد أن هناك نزعة الاعتماد على المصادر الثانوية وليس المراجع الاولية المثـــال الكلاسيكى لهذا هو أنه فى الجزء الذى تحدثت عنه عن كينز والكلاسيكيين ليس هناك الاشارة الى مؤلف كينز الاساسى وهو النظرية العامة وأنا أقول هذا السبب لأنه بعد الثقة بهذا المؤلف الهام تجعل الاجيال الجـــديدة من الباحثين ينسون هذا الاسهام الضخم فى الفكر الاقتصادى الكينزى هـــذا من الناحية الموضوعية من الناحية الشكلية لابد من الاعتماد على المراجع الاساسية أو الاولية فى النهاية وفى نهاية تعقيبى أود لو أن الباحثة خاطبت تساؤلى الأول وهو الطريقة المقتصرة لتناولها للدراسات القياسية التى أجريت اختبار علاقة فيليبس فى ظروف تاريخية متباينة وما اذا كان المشاكلة التى أشارت اليها يمكن أن تسهم فى اماطة اللثام من بعض الغموض الذى يكتنف النتائج الواردة فى هذا الجزء وشكرا جزيلا ..

البحث الثـالث

نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر

دكتـور

عبد المطلب عبد الحميـد

أكاديمية السادات للعلوم الادارية

بعد اعلان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٨٦ أن نسبة البطالة السافرة بلغت ٧ر١٤٪ بعد أن كانت ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ أى تضاعف خلال عشر سنوات تقريبا ، بينما كانت عام ١٩٦٠ ٢ر٢٪ من اجمالى قوة العمل المتاح ٠

يمكن القـول ، أن الاقتصـاد المصرى يعـانى من مشـكلة بطالة(١) تفاقمت فى حجمها وطبيعتها بشكل أثار قلق صانعى السياسة الاقتصادية من ناحية ، ومن ناحية أخرى دعى العديد من الاقتصاديين والمهتمين والباحثين الى التحاور والنقاش حول الاسباب ووسائل العلاج وكيفيـة التعامل مع تلك المشـكلة ٠

ومن الملفت للنظر أن الاقتصاد المصرى مع بداية عام ١٩٦٠ ، دخل عملية التنمية الاقتصادية وهو يتضمن أو يحمل « فائض عمالة » يعبر عن عدم التوافق بين الطلب والعرض فى سوق العمل من جهة ، ويشير الى وجود نقص فى التشغيل أو التوظف على مستوى الاقتصـاد القـومى ككل من جهة أخـرى ٠

وبالنظر للمشكلة من منظور ادارة الطلب ، فسنجد أن المتغير الأساسى فى زيادة الطلب على قوة العمل أو خلق فرص عمل جديدة حقيقية ، هو زيادة الاستثمار القومى ٠

وفى ظروف وأوضاع الاقتصاد المصرى الذى يعانى منذ ذلك التاريخ من الازدواجية التى تعبر عن وجود قطاع متخلف وقطاع حديث ٠

فقد كانت من الشروط اللازمة لعلاج ذلك ، أن تكون زيادة الاستثمارات القومية فى النمط الذى يؤدى الى علاج الاختلال فى هيكل العمالة من جهة ، وبالصورة التى تؤدى الى زيادة الطلب على العمالة ككل ، حيث من المفترض أنه يؤدى الى زيادة قدرة القطاعات على النمو ومن ثم قدرتها على استيعاب المزيد من العمالة وفى اطار أن البطالة التى يعانى منها هذا الاقتصاد هى فى جانب كبير منها بطالة هيكلية أو بنيوية(٢) ٠

وفى هذا الاطار كان هدف القائمين على السياسة الاقتصادية السعى الى زيادة الاستثمار كلما كان ذلك ممكنا مع الاخذ فى الاعتبار الظروف التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠ وبالرجوع الى الاحصاءات نجد أن نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى (٣) كانت فى ازدياد مستمر (باستثناء الفترة من ٦٧/٦٦ ـ ١٩٧٣) حيث بلغت حوالى ١٦ر٤٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦/٦٥ ، ١١ر٥٪ خلال الفترة من ١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧٣ وتضاعفت الى ٢٣ر٩٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١/٨٠ ، ووصلت الى أعلى نسبة لها خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦(٤) (رغم انخفاضها فى السنتين الاخيرتين من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) ٠

ورغم ذلك فقد لوحظ أنه مع زيادة نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى ، ازدادت نسبة البطالة ، ولعل ذلك يظهر بوضوح خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ التى وصلت نسبة الاستثمار فيها الى الناتج ١ على نسبة فى المتوسط ، وفى نفس الوقت كانت نسبة البطالة قد وصلت فيها عام ١٩٨٦ الى ١٤ر٧٪ وهى أعلى نسبة بطالة سافرة محققة خلال فترة الدراسة كلها (١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/١٩٨٦) ٠

ولعل ذلك يشير على ما يبدو ، أن نمط الاستثمار القومى ، كان يتم بالصورة التى لا تعالج وتواجه معدلات الزيادة فى العمالة من جهة ، ومن جهة أخرى لا يعالج الخلل فى هيكل العمالة الموجود كسمة يتسم بها سوق العمل فى مصر ، **وهذا هو الغرض الاساسى** الذى تقوم عليه هذه الدراسة ٠

واذا كان من المعروف أن نمط الاستثمار يمكن تناوله من عدة جوانب مثل نمط توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصـــادية ، ونمط استخـدام ا لاستثمار من منظور الفن الانتاجى المستخدم ونمط توزيعه الاقليمى ، ونمط استخدامه فى تنمية الموارد البشرية ونمط توزيعه بين القطاع العام والخاص ٠

فنظرا لمحدودية نطاق البحث ، وأخذا فى الاعتبار أن البحوث الاخرى فى هذا المؤتمر سنتناول عددا من تلك الجوانب ٠

فان هدف وموضوع البحث ، سيتركز فى محـــاولة تتبع نمط توزيع الاستثمارات القومية على القطاعات الاقتصادية ، ومدى تأثيره على اتجاهات وتغيرات هيكل العمالة ومن ثم البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠

يهدف التعرف على دور وتأثير نمط الاستثمار فى هذا المجال ، وعما اذا كان متوافقا أو متعارأما مع أوضاع العمالة ومسببا للبطالة فى الاقتصاد المصرى أم لا ، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا : نمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٣ ٠

ثانيا : نمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠

ثالثا : اتجاهات سياسة التوظف (العمالة المصاحبة لنمط الاستثمار المنفـــذ ٠

رابعا : مدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٠

خامسا : بعض الملاحظات الاساسية المتعلقة بمدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة وأخيرا النتائج والتوصيات ٠

أولا : نمط يوزتع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خـلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٣ :

يلاحظ أن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قامت فى تلك الفترة على أساس أن يكون هناك قطاع قائد لعملية التنمية هو قطاع الصناعة ، ومن ثم ضرورة العمل على زيادة الاستثمارات الموجهة • مع استفادته من الاستثمارات المنفذة فى القطاعات الأخرى كقطاع الكهرباء مثلا ،(٥) •

وذلك فى محاولة لتحقيق عدد من الاهداف كان من أهمها ، محاولة خلق قطاع حديث يتحقق فيه معدلات مرتفعة من انتاجية العمل والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ويكون قادرا على توفير أكبر قدر يمكن من فرص العمل وأمتصاص فائض العمالة من القطاع الزراعى المتخلف والذى تنخفض فيه انتاجية العمل والانتاجية الكلية ، وفى محاولة لعلاج ظاهرة « ازدواجية » الاقتصاد القومى(٦) •

وبالفعل فقد تأثر القائمين على السياسة الاقتصادية بهذا الاتجاه والذى كان سائدا فى كتابات التنمية على يد لويس واخرون المتعلقة بنظرية « عرض العمل غير المحدود » والخاصة بفائض العمالة فى قطاع الزراعة المنخفض الانتاجية الذى يمكن تحويله دون ضرر الى قطاع الصناعة المرتفع الانتاجية، على أساس أن الانتاجية الكلية ستزيد(٧) •

ومن ثم قام المخطط باعداد الخطة الخمسية ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ على أساس وجود بطالة مقنعة فى قطاع الزراعة بنسبة ٢٥٪ من اجمالى قوة العمل فى هذا القطاع(٨) •

وكان على قطاع الزراعة أن يوفر المواد الخام للصناعة ، وامداد العمالة الصناعية بالسلعة الغذائية المنخفضة السعر المتزايدة الكمية فى اطار سياسة الدعم العينى ، التى نفذت خلال تلك الفترة ، والمشاركة فى تمويل الاستثمارات الصناعية سواء محليا من خلال تحقيق فائض محول فى صورة ضمنية أو معلنة أو خارجيا من خلال توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج والسلع الرأسمالية للصناعة •

وتجدر الاشارة هنا الى أن الفائض المحول ضمنا قدرته احد الدراسات(٩) بحوالى ٩٩ر٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ بنسبة ٧ر٥٤٪ من الدخل الزراعى و ٣ر٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ وبنسبة ٤ر٣٦٪ من الدخل الزراعى أما الفائض المعلن ، والمتمثل فى زيادة الايرادات فى الموازنة العامة للدولة فقد بلغ طبقا لنفس الدراسة ٨ر١٦ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ وبنسبة ٨ر٣٪ من الدخل الزراعى و ٤ر١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٦٦/٦٥ بنسبة ٤ر٢٪ من الدخل الزراعى ٠

وبالنسبة لتوفير النقد الاجنبى فقد اتضح أن الميزان التجارى الزراعى ظل يحقق فائضا حيث كان عام ١٩٦١/٦٠ مقداره ٩ر٩٧ مليون ووصل الى ٤ر١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ ٠

وأهم ما يلاحظ أن هذا الاتجاه مستمر خلال الفترة من ٦٠ ـ ١٩٧٣ كلها حتى على الرغم من وجود فترة اقتصاديات الحرب من ٦٧ ـ ١٩٧٣ والتى شهدت انخفاض فى رقم الاستثمار القومى حيث بلغت نسبته ٥ر١١٪ من الناتج المحلى الاجمالى بعد أن كانت ٤ر١٦٪ فى الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٥ ٠

ورغم تغير نمط الاستثمار فى تلك الفترة ليخدم المعركة وحالة الحرب تقريبا ، فقد ظل الاهتمام قائم بالنسبة لقطاع الصناعة حتى لو كان الانتاج فى خدمة الحرب ٠ وقد يلخص تلك التطورات الجداول أرقام (٢) ، (٣) وفى الملحق الاحصائى(١٠) حيث يتضح :

١ ـ ان متوسط نسبة الاستثمار فى القطاع الصناعى بلغت ٧ر٢٦٪ فى الفترة من ٦٠ ـ ١٩٦٦ من الاستثمار الثابت الاجمالى وزادت الى ٧ر٢٧٪ فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (وبمتوسط حوالى ٣ر٢٧٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣) ٠ وباضافة استثمارات قطاع الكهرباء الى القطاع الصناعى فان متوسط تلك النسبة وصل الى ٤ر٣٤٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ ، و ١ر٣٨٪ فىالفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ، وبنسبة تبلغ حوالى ٥٨٪ ، ٦٣٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية (وبنسبة اجمالية فى المتوسط حوالى ٦ر٦١٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى المخصص للقطاعات السلعية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ٠

٢ - بينما كانت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى ٥ر٢٢٪ بما فيها استثمارات السد العالى التى كانت تستوعب حوالى ٢٦٪ من تلك الاستثمارات(١١) فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ · ورغم ذلك انخفضت بدرجة كبيرة فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ حيث بلغت ٧ر١٦٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى (وبمتوسط نسبة حوالى ٣ر١٩٪) خلال الفترة كلها من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ·

وهو مايشير الى الاتجاه الخاص بالاهتمام بقطاع الصناعة بدرجة أكبر · بدليل أنه فى نفس الوقت خصصت نسبة ضعيفة أيضا لقطاع التشييد حيث بلغت خلال الفترة كلها (١٩٦٠ - ١٩٧٣) حوالى ١ر١٪ فى المتوسط من الاستثمار الثابت الاجمالى ·

بينما خصصت باقى الاستثمارات فى قطاعات غير مستوعبة للعمالة مثل قطاعات الخدمات الانتاجية والتى بلغت فى المتوسط ٣ر١٨٪ خلال نفس الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٣) ، وقد خصص الجزء الباقى لقطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية · وتركز معظمها فى قطاع الاسكان الذى لا يمثل نسبة كبيرة من العمالة الكلية كما سنرى فى التحليل الخاص بهيكل العمالة ·

ثانيا : نمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ :

يمكن القول أن بداية تلك المرحلة جاءت مع ظهور ورقة أكتوبر ١٩٧٤ التى كانت بمثابة اعـــلان عن بدء استراتيجية تنمية جديدة فى مفاهيمها ومبادئها الأساسية وأركانها ومحاورها الرئيسية ·

وكانت من أهم سماتها تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وفى هذا الاطار قامت استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات السياسة الاقتصادية على أساس الاهتمام بالقطاعات التى تعطى أكبر قدر ممكن من موارد النقد الاجنبى على وجه الخصوص · وذلك للحاجة الى المزيد من الموارد السريعة المتدفقة لاعطاء دفعة قوية لعملية التنمية · بما فى ذلك بعض القطاعات الخدمية التى تخدم هذا الاتجاه · خاصة وان أوضاع الاقتصاد

المصرى ما بين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كانت تقتضى البحث عن مصادر تمويل للتنمية كبيرة وسريعة لاصلاح هياكل الاقتصاد المصرى التى تأثرت بالحرب ٠

ولعل اهم تلك القطاعات هى قطاعات الخدمات الانتاجية الى جانب قطاع البترول من القطاعات السلعية ، وبعض قطاعات الخدمات الشخصية كقطاع الاسكان والمرافق ٠ والتى تتسم جميعها بأنها قطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة(١٢) ومن هنا ارتبطت مشاكل التشغيل فى الاقتصاد المصرى بدرجة أكبر بالمتغيرات الهيكلية فى الاستثمار (ومن ثم الناتج) ٠

وفى هذا الاطار أصبحت تلك القطاعات وبخاصة قطاع الخدمات الانتاجية (بل وقطاع الخدمات عموما) وقطاع البترول هى القطاعات القائدة لعملية التنمية خلال تلك الفترة ٠ مع اهمال واضح للقطاع الزراعى والقطاعات السلعية بصفة عامة ودون الالتفات لحل المشكلات التى تعانى منها تلك القطاعات حتى ان القطاع الصناعى تراجع دوره قليلا فى قيادة عملية التنمية، خاصة اذا ما علمنا أن الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ قد اثرت عليه بصورة واضحة وبخاصة فيما يتعلق بمشاكل الاحلال والتجديد التى كانت من المطلوب تنفيذها ولو لم تكن تلك التطورات قد حدثت ٠٠ مما أدى الى ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بالتضخم والدعم والعمالة وغيرها ٠

ويبدو أن نمط الاستثمار المنفذ كان انعكاسا لتلك الاوضاع والاتجاهات وهو مايمكن التعرف عليه بالنظر الى الجداول أرقام ٢ ، ٣ ، بالملحق الاحصائى فيما يتعلق بالفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ حيث يتضح :

١ - انه خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠ انخفضت الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعى بدرجة لم يسبق لها مثيل خلال فترة الدراسة حيث بلغت فى المتوسط ٣ر٧٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى ولم تزد نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعة عن الفترات السابقة ٠ بل انخفضت الاستثمارات الموجهة الى قطاع الكهرباء عن أى فترة سابقة فى المتوسط ٠ ولم تزد كثيرا نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع التشييد ٠

— مما أدى الى انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة الى القطاعات (الموارد البشرية)

السلعية ككل والمفترض أنها القطاعات القادرة على خلق فرص عمل حقيقية انتاجية بصورة كبيرة · (اجمالى نسبة الاستثمارات فى القطاعات السلعية وصل الى ٧ر٥٣٪ فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨١/٨٠ بينما كانت ٧ر٥٩٪ فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ من الاستثمار الثابت الاجمالى) ·

ـــ ورغم ذلك كانت الزيادة فى استثمارات قطاع البترول كبيرة حيث بلغت فى المتوسط حوالى ٧ر١٠٪ وهى أكبر بكثير من الاستثمارات المخصصة فى الفترات السابقة ، فهى على سبيل المثال أكثر من ضعفى ونصف متوسط الاستثمارات المخصصة فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ · وهو ما يشير الى الاتجاه المشار اليه من قبل حول اتجاهات استراتيجية التنمية فى تلك الفترة ، رغم أنه قطاع ضعيف الاستيعاب للعمالة ، لكن يبدو وان أهميته كانت أكبر فى مجال توليد موارد لتمويل عملية التنمية ·

ـــ أما قطاعات الخدمات الانتاجية فقد زادت الاستثمارات المخصصة حتى وصلت فى المتوسط الى حوالى ٨ر٢٦٪ من الاستثمار الثابت الاجمالى وهى أكبر نسبة نفذت خلال فترة الدراسة كلها ، بل هى أكبر نسبة مخصصة على الاطلاق بالمقارنة بباقى القطاعات · وهو ما يؤكـــد على اتجاه نمط الاستثمار نحو القطاعات غير المستوعبة للعمالة أو ضعيفة الاستيعاب لها ·

ويلاحظ أن نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الشخصية لم تزد كثيرا عن الفترات السابقة ان لم تكن قد انخفضت ·

٢ ـ أما خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، فقد ظلت الاتجاهات السابقة تقريبا ، بالرغم من تغير الظروف والأوضاع الاقتصادية بصورة غير مواتية وبخاصة فى الفترة من ١٩٨٦/٨٥ ، ١٩٨٧/٨٦ ، والتى انخفضت فيها الموارد المتوقعة لتمويل عملية التنمية وبخاصة من قطاعات البترول والسياحة وقطاع الهجرة الخارجية الممثل فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج ·

وفى هذا الاطار ظلت النسبة المخصصة لقطاع الزراعة منخفضة حيث وصلت الى ٧ر٩٪ فى المتوسط ، وانخفضت النسبة المخصصة للقطاع الصناعى

٦ر٢١٪ ، وانخفضت النسبة المخصصة للقطاعات السلعية بصفة عامة الى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة كلها حيث بلغت ٤٥٪ ٠

ورغم ذلك ظلت النسبة المخصصة من الاستثمار الثابت الاجمالى لقطاعات الخدمات الانتاجية مرتفعة حيث بلغت فى المتوسط الى حوالى ٤ر٢٥٪ وتكاد لم تنخفض رغم الانخفاض العام فى نسب الاستثمارات المخصصة لجميع القطاعات تقريبا ، وهو مايشير مرة أخرى الى اتجاه نمط الاستثمار نحو القطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة ٠

ويؤيد ذلك ، ان الاستثمارات الموجهة لقطاع الاسكان والمرافق العامة (من قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية) قد زادت الى٥ر١٤٪،٤ر٨٪ (بعد أن كانت ٥ر٨٪ ، ٣ر٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠) ٠ وهو ارتفاع بصورة واضحة لم يتحقق فى أى فترة سابقة ورغم ذلك فان تلك القطاعات غير مستوعبة للعمالة بصورة كبيرة أيضا ٠

ومما يلفت النظر أن الاستثمارات فى قطاع الخدمات الاخرى الذى يضم معظمه القطاع الحكومى ، ظلت عند نسبة ٧ر٦٪ تقريبا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ ٠ وهو ماقد يشير الى عدم ارتباط حجم الاستثمارات فى هذا القطاع بحجم العمالة ، بدليل أن هذا القطاع استوعب أكبر عدد من العمالة الجديدة ، وهو استيعاب فى نظرنا كان المفروض أنه استيعاب مؤقت لأنه يتضمن نسبة عالية من البطالة المقنعة ، كما سنرى فى النقاط التالية من هذا البحث ٠

٣ - واذا نظرنا الى نمط الاستثمار خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٦/ ١٩٨٧ كلها سنجد أن نسبة الاستثمارات فى قطاع البترول والكهرباء هى التى زادت بنسبة كبيرة الى جانب قطاع الصناعة حيث بلغت تلك النسبة على التوالى (٥ر٥٪ ، ١ر٧٪ ، ٢ر٢٢٪ فى المتوسط) ٠ وهى قطاعات غير مستوعبة للعمالة بالدرجة المطلوبة ٠

بينما انخفضت فى قطاع الزراعة والتشييد حيث بلغت ١ر٩٪ و ٨ر٢٪ على التوالى من هيكل الاستثمار الثابت الاجمالى (القومى) وهى قطاعات مستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة(١٣) ٠

ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاعات الخدمات الانتاجية الى ٥ر٢٥٪ فى المتوسط خلال الفترة كلها وارتفعت نسبة الاستثمارات فى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية وبخاصة فى قطاعى الاسكان والمرافق الى ٩ر١٢٪ ، ٦ر٧٪ على التوالى ، وظلت النسبة المخصصة للقطاعات الخدمية الأخرى عند ٧ر٦٪ · واتجه نمط الاستثمار ككل لصالح القطاعات الخدمية ككل حيث بلغت نسبة الاستثمارات ٧ر٥٢٪ بينما كانت ٣ر٤٧٪ للقطاعات السلعية والمفترض أنها قادرة على خلق فرص حقيقية انتاجية بدرجة أكبر من الأولى ·

ويبدو أن الآلية التى كانت نتيجة عملية التشغيل تعمل (وبخاصة فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦) ، منفصلة الى حد كبير عن اتجاهات نمط الاستثمار ولعل ذلك يتطلب تحليل النقطة التالية ، من منطلق أن دراسة العلاقة بين الاستثمارات واستيعاب العمالة والبطالة تكون دراسة غير مكتملة اذا لم تأخذ فى الاعتبار السياسات الاقتصادية وبخاصة سياسة العمالة التى أثرت على استيعاب العمالة فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة (١٤) ·

ثالثا : اتجاهات سياسة التوظف (العمالة) المصاحبة لنمط الاستثمار المنفـــذ :

يمكن القول أن هذا النمط غير الملائم لتخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية بل ويبدو أن نمط استخدام هذه الاستثمارات داخل كل قطاع ، كان منفصلا الى حد كبير عن سياسات العمالة (أو التشغيل) أو سياسات استخدام قوة العمل المطبقة منذ أوائل السبعينات على الاقل وحتى بداية النصف الثانى من الثمانينيات ·

ففى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ كان التركيز على أساس ربط نمط الاستثمار بسياسات توظيف تعتمد على استيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة فى قطاع الصناعة ويبدو أن ذلك لم يستمر كثيرا كما سيتضح من النقاط التالية من هذا البحث · حيث لم ينجح بالصورة المتوقعة له ·

اما فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، فقد ظهر الانفصال واضحا منذ البداية بين نمط الاستثمار وسياسات التوظف (أو العمالة) المصاحبة

له ٠ وهناك العديد من الدلائل التى تشير الى ذلك ٠ التى تدل على نمط الاستثمار كان متجها الى القطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة بينما سياسات التوظف أو العمالة كانت منفصلة عن ذلك بصورة كبيرة ، حيث اعتمدت على خلق فرص عمل غير حقيقية أو مؤقتة كنوع من الاستسهال بدلا من الاعتماد على الاستثمار ونمطه فى خلق فرص عمل حقيقية وكانت كلها آلية ظاهرية للتوازن سرعان ماظهر عدم قدرتها على الاستمرار ، حيث اعتمدت على القطاعات التالية لتنفيذ تلك الآلية الى حد كبير :

١ ـ فقد أعتمدت على قطاع الهجرة الخارجية فى توفير فرص عمل سواء للعمالة القديمة ليحل محلها عمالة جديدة ، وللعمالة الجديدة التى تجد الفرصة ، حيث اتخذت الدولة الهجرة للخارج كسياسة صريحة منذ ١٩٧١ لتصدير العمالة ، وبدأت منذ هذا العام فى اصدار العديد من التشريعات الميسرة لعملية الهجرة الى الخارج (خاصة المؤقته) ، مما خفف من حدة مشكلة التشغيل فى مصر فى السبعينيات وبطء التفكير فى الحلول اللازمة لتحقيق الاستخدام الأمثل لعنصر العمل فى ظل الاستثمارات القومية المتاحة وبالنمط الذى يتلاءم مع ذلك ٠

وبالرغم من التضارب الشديد فى البيانات المتعلقة بالهجرة ، فلايوجد اختلاف على أن هذا الحجم كان فى تزايد مستمر بعد عام ١٩٧٣ ، والذى بلغ فيه عدد المهاجرين هجرة مؤقتة ١٤٩٠٠٠ مهاجر ، وصل فى أفضل التقديرات عام ١٩٨٠ الى ٩٥٨٦٣٢ مهاجر (١٥)، وقد بلغت ذروتها عام ١٩٨٤ حيث وصلت الى حوالى ٢ر٥ مليون مهاجر ، ووصل الرقم الى ٢٢٥٠٠٠٠ مهاجر(١٦) ٠ حسب تعداد ١٩٨٦ الذى اصدر نتائجه الاولية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

وقدرت أحد الدراسات أن البطالة كان يمكن أن تزيد بحوالى مليون عاطل خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦(١٧) لو لم تحدث الهجرة الخارجية ومن ثم لعبت دورا هاما فى التخفيض من معدل البطالة ، الذى كان يمكن أن يحدث ٠

لكن يلاحظ فى الاونة الاخيرة ، ان معدلات الهجرة فى انخفاض

وبخاصة مع النصف الثانى من الثمانينيات وقدرت أحد الدراسات أن حجم العائدين سنويا يبلغ مائة ألف عامل ، ومن ثم بدأت تفقد تلك الآلية فعاليتها فى مجال للتوظف والتخفف من البطالة بل أصبحت هناك مشكلة العمالة العائدة التى من المحتمل أن تكون زادت من البطالة ٠

٢ ـ ومن ناحية أخرى أعتمدت سياسة التوظف على القطاع العام ، فى تحمل نسبة كبيرة من العمالة الزائدة كفرص عمل غير حقيقية وتوقف دوره تقريبا فى هذا المجال منذ عام ١٩٧٨ ٠

وتحمل القطاع الحكومى العبء الأكبر وبشكل رئيسى من بداية الفترة وحتى نهايتها (١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦) ، حيث استمر فى استيعاب أعدادا كبيرة من العمالة الجديدة فى سوق العمل ، فى فرص عمل معظمها غير حقيقى ويكفى الاشارة كما يتبين من الجدول رقم (٤) من الملحق الاحصائى ، ان القطاع الحكومى استوعب حوالى ١ر٨ مليون عامل خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، تحتوى على نسبة كبيرة منها عمالة زائدة ، تصل فى أقل التقديرات حوالى ٣٠٪ ، ومع افتراض أن التطور المتوقع هو أن تنمو العمالة الحكومية بنفس معدل نمو السكان الذين تخدمهم فى حالة استقرار نوعيات الخدمات الحكومية وانماط تقديمها ، فان مقارنة بسيطة بين متوسط نمو العمالة الحكومية خلال تلك الفترة الذى يصل الى ٦ر٥٪ وبين متوسط نمو السكان الذى يصل الى حوالى ٩ر٢٪ تقريبا ، فان الفائض المتوقع فى العمالة الحكومية يصل الى حوالى ٤٨٪ ، واذا كان هذا تقديرا تقريبيا ، لأنه لا يوجد حصر دقيق حتى الآن للعمالة الحكومية الزائدة ، فان هناك العديد من المؤشرات التى تشير الى وجود هذا الفائض كارتفاع نسبة العمالة الحكومية الى السكان الى مايقرب ٢ر١ مرة خلال نفس الفترة ، ووصول نسبتها الى اجمالى قوة العمل الى حوالى ٨ر٢٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، بعد أن كانت ٥ر١٨٪ عام ١٩٧٤٠ وتزايد الرقم القياسى لتطورها بصورة واضحة (كما يظهر من جدول ٤) ٠

وكلها مؤشرات ، تدل على اعتماد تلك الفترة على آلية من آليات التوازن الظاهرى فى سوق العمل ، كاتجاه بديل واسهل من محاولة استخدام نمط الاستثمار يعمل على خلق فرص عمل منتجة ، فى القطاعات كبيرة الاستيعاب للعمالة ٠ وأهم ما يلاحظ أيضا أن آلية التوسع فى التشغيل فى

قطاع الحكومة ، كانت مرتبطة بسياسة التوسع فى التعليم بالرغم من عدم اتفاق الاخيرة الى حد كبير مع نمط الاستثمار المنفذ خلال تلك الفترة · وهو مايشير مرة أخرى الى انفصال سياسة التوظف عن سياسة الاستثمار ونمط الاستثمار المنفذ ·

ويلاحظ أن كل ذلك كانت له نتائجه الواضحة على هيكل العمالة وحجم ونمط البطالة ظهر واضحا مع منتصف الثمانينيات ، عندما بدات تتوقف تلك الآلية ويحدث تشبع للقطاعات التى كانت تقوم باستيعاب الجزء الاكبر من العمالة الجديدة كالقطاع الحكومى ، وتكفى الاشارة الى أنه مع انخفاض معدلات نمو العمالة الحكومية بين عامى ٨٥/١٩٨٦ ، ٨ر٤٪ ،٨٦/١٩٨٧ ، ٦ر٣٪ ، ظهر اتجاه البطالة السافرة واضحا · ومما يؤيد ذلك أيضا ، أن بعض التقديرات التى أجريت على سبيل المثال ما بين تعداد ١٩٦٠ و ١٩٧٦ بدون الهجرة ، والزيادة المفرطة » فى الاستخدام الحكومى ، فان معدل البطالة كان يمكن أن يصل الى ٨ر٢٥٪ عام ١٩٧٦(١٨) ونحن نضيف أن معدل البطالة عام ١٩٨٦ لو أجريت نفس التقديرات عليه بين تعـدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ فمن المتوقع أن يزيد معدل البطالة عن الرقم المعلن بكثير ·

٣ ـ أيضا كان نمو القطاع غير الرسمى (غير المنظم) وبخاصة فى الحضر ، من آليات قوى السوق غير المنظمة التى أدت الى ظهور مايسمى بظاهرة العمالة الهامشية منخفضة الانتاجية التى تتضمن توفير فرص عمل غير حقيقية بنسبة كبيرة ، حتى وصل العاملين بهذا القطاع عام ١٩٨٥ الى حوالى ٣ مليون مشتغل، كما قدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ويبدو أن هذا النمو ، كان موقوتا ، حيث وصلت الطاقة الاستيعابية للقطاع غير المنظم ، الى حدودها القصوى ، خاصة فى ظل الركود الاقتصادى مع منتصف الثمانينيات ، حيث تتوقف هذه الطاقة بالدرجة الاولى على انتعاش الطلب المحلى على السلع والخدمات المنتجة بواسطة القطاع المنظم وغير المنظم (١٩) ·

ولما كانت السياسة الاقتصادية التى نفذت ، تستهدف تقليص الطلب المحلى فقد انعكس ذلك بالضرورة على قدرة وامكانيات القطاع غير المنظم على استيعاب المزيد من العمالة ·

وهو مايشير مرة أخرى الى الانفصال الواضح بين سياسة ونمط الاستثمار ، عن سياسة التوظف التى نفذت خلال تلك الفترة فى الاقتصاد المصرى ، وان التوازن فى « سوق العمل المصرى » لم يتحدد حجم التشغيل فيه بناء على تقاطع منحنيات العرض والطلب مستقلة عن بعضها البعض(٢٠) ٠

ولكنه كان توازنا ظاهريا ، ومن ثم كان لابد أن يصيبه الاختلال نتيجة اعتماده على آليات خاصة وموقوتة يصعب الاعتماد عليها طويلا ، وساعد على ذلك أن نمط الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية لم يكن فى الاتجاه الذى يؤدى الى علاج حقيقى لهذا الاختلال ، لأنه لم يكن فى الاتجاه الذى ينمى من الطاقة الاستيعابية والطاقة الانتاجية ، للقطاعات السلعية على وجه الخصوص والقادرة فى كل الاوقات على خلق ، فرص عمل حقيقية بل اتجه الى القطاعات الخدمية وعلى الاخص قطاعات الخدمات الانتاجية ضعيفة الاستيعاب للعمالة ٠

ويبدو أنه من المنطقى أن تبرز مشكلة البطالة السافرة فى مصر بشكل حاد ، عندما فقدت هذه الآليات فعاليتها ٠ وفشل نمط الاستثمار فى أن يتوجه الى الوجهة الصحيحة ٠ بل يمكن التوقع أن تزداد المشكلة تعقيدا مع استمرار ازدياد هيكل العمالة والتشغيل اختلالا ، طالما كان هناك افتقاد للسياسات والوسائل التى تعالج تلك الاوضاع ٠ وفى ظل استمرار هيكل العمالة والتشغيل فى حالة عدم التكيف التى تؤدى دائما الى تفاقم مشكلة البطالة وبخاصة فى صورتها الهيكلية ٠

ويبقى التساؤل الذى نحاول الاجابة عنه ، فى النقاط التالية ، حول مدى تأثير نمط الاستثمار وتلك الآليات على هيكل العمالة ومن ثم على حجم البطالة وطبيعتها ، وهل كان هيكل العمالة فى ظل نمط الاستثمار المنفذ ، يتشكل عند الوضع الذى يؤدى الى امتصاص المزيد من العمالة الجديدة فى فرص عمل حقيقية وفى الاتجاه الذى يعالج الخلل القائم فيه من حيث توزيع العمالة على القطاعات ، هذا ما سنحاوله فى التحليل التالى ٠

رابعا : مدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة (خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦) :

فى اطار اتجاهات سياسة التوظف (العمالة) ، وفى محاولة للربط بين نمط الاستثمار المنفذ على مستوى القطاعات الاقتصادية ، وهيكل العمالة ، سنحاول بحث ما اذا كان الاستثمار قد أدى الى التأثير سواء المباشر أو غير المباشر على هيكل العمالة وجعله فى الوضع الذى يؤدى الى حدوث المزيد من البطالة أم لا ٠ وذلك من خلال ما يمكن قد أحدثه من المزيد من الخلل فى هيكل العمالة ومن ثم ايجاد حالة من عدم التكيف فى سوق العمل (مع الأخذ فى الاعتبار السياسات الاخرى المصاحبة لذلك مثل سياسة التعليم وغيـــرها) ٠

واذا كان قد أحدث هذا الخلل أو عدم التكيف ، فهل أدى الى احداث المزيد من البطالة مع تزايد تلك الاوضاع ٠ ويبدو أن تحليل هيكل العمالة المصرية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، قد نجد فيه ما قد يجيب على تلك التساؤلات على النحو التالى :

١ ـ هيكل قوة العمل المصرية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ :

بالرجوع الى البيانات والاحصاءات المتاحة والمحسوبة فى الجدول رقم (٥) فى الملحق الاحصائى يمكن الوصول الى النتائج التالية :

١ ـ يلاحظ أنه مع بداية عام ١٩٦٠ كان هيكل قوة العمل ، يشير الى أن قطاع الزراعة كان يستوعب أكبر نسبة من اجمالى قوة العمل ، وصلت الى ٥٤٪ بينما كانت فى قطاع الصناعة حوالى ١٠٪ ، وكان يعمل فى القطاعات السلعية ككل حوالى ٢ر٦٧٪ ، واستوعب قطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٣ر١٤٪ وقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية حوالى ٤ر١٨٪ (منهم حوالى ٧ر١٧٪ فى قطاع الخدمات الحكومية وأخرى) واستوعب قطـــاع الخدمات ككل ٧ر٣٢٪ ٠

ومع نهاية عام ١٩٧٣ أصبح هيكل العمالة يشير الى انخافض نسبة العاملين بالقطاع الزراعى الى ٨ر٤٦٪ وازدياد نسبة العاملين فى قطاع الصناعة الى ٦ر١٢٪ من اجمالى قوة العمل أى لم تزد كثيرا رغم أن ذلك لا يتفق مع نمط الاستثمار المنفذ فى تلك ، وانخفضت النسبة الكلية للعاملين فى القطاعات السلعية الى ٣ر٦٣٪ ٠

ومن ناحية أخرى كانت نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٣ر١٤٪ أى لم تزد ، وفى قطاع الخدمات الشـــخصية والاجتماعية وصلت النسبة الى ٤ر٢٢٪ وأصبح قطاع الخدمات ككل يستوعب حوالى ٧ر٣٦٪ من اجمالى قوة العمل ٠

(ب) أما النتيجة النهائية التى يمكن الوصول اليها من التغيرات فى هيكل العمالة فى تلك الفترة ، ان قطاع الزراعة استوعب حوالى ٨ر٣١٪ من اجمالى العمالة الجديدة التى اضيفت على هذا الهيكل ، وقطاع الصناعة استوعب فقط ٤ر١٦٪ والباقى فى القطاعات الأخرى ٠ وبلغت النسبة الاجمالية لاستيعاب القطاعات السلعية للعمالة الجديدة حوالى ٥٥٪ بينما استوعب قطاع الخدمات حوالى ٤٥٪ (وقد استوعب قطاع الخدمات الحكومية حوالى ٧ر٢٥٪ تقريبا) ٠

ويتضح من ذلك أن نمط الاستثمار المنفذ لم يؤدى الى ذهاب العمالة الجديدة وتحويل العمالة القديمة ، الى القطاعات الاكثر انتاجية كما كان متوقعا ، حيث ذهب الجزء الاكبر للزراعة والخدمات وليس الى الصناعة بالصورة التى كانت متوقعة (وهو مايحتاج الى تفسير سنوضحه فى النقطة الخامسة من هذا البحث) ٠

وتشير هذه التغيرات أيضا ، الى بداية اختلال هيكل العمالة ، حيث استوعب قطاع الخدمات الحكومية نسبة أكبر بكثير من النسبة التى استوعبها قطاع الصناعة ٠

٢ ـ هيكل قوة العمل المصرية خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ :

أيضا بالرجوع الى بيانات الجدول رقم (٦) من الملحق الاحصائى ، يمكن الوصول الى النتائج التالية :

(أ) بدأت تلك المرحلة ، بهيكل العمالة المتأثر بنمط الاستثمار المنفذ فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ، حيث كان هذا الهيكل يشير عام ١٩٧٤ ، الى وجود حوالى ٥ر٤٥٪ من اجمالى قوة العمل فى قطاع الزراعة و ٣ر١٢٪ فى قطاع الصناعة ، والباقى فى القطاعات السلعية الاخرى ، ليصل اجمالى

قوة العمل فى القطاعات السلعية الى حوالى ٨ر٦١٪ من اجمالى قوة العمل المصرية ، مع احتفاظ القطاعات الخدمية بنسبة ٢ر٣٨٪ (منهم حوالى ٣ر٢٤٪ فى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية وقطاع الخدمات الانتاجية حوالى ٩ر١٣٪ من اجمالى قوة العمل) ٠

(ب) أما فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، بالمقارنة بعام ١٩٧٤ فقد انخفضت الاهمية النسبية للعمالة فى القطاع الزراعى الى ٤ر٣٤٪ من اجمالى قوة العمل ، وزادت قليلا فى قطاع الصناعة الى ٢ر١٤٪ والباقى فى القطاعات الأخرى (بترول وتشييد وكهرباء) ومن ثم أصبح يعمل فى القطاعات السلعية بنسبة اجمالية وصلت الى حوالى ٨ر٥٣٪ من قوة العمل المصرية ، وهى أقل بكثير عن ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث كانت ٨ر٦١٪ ٠

وتشير تلك التغيرات أن نمط الاستثمار كان متجه الى قطاعات غير مستوعبة للعمالة مثل قطاع البترول والصناعة والكهرباء ، دون الاتجاه الى قطاع الزراعة وقطاع التشييد ، ودون النظر الى فترة التحول الهامة التى بدأت فى عقد السبعينيات من حيث مشكلات العمالة (وكذلك الاستثمار) والتى تعتبر الى حد كبير على نقيض افتراضات الستينيات المتعلقة بعرض العمل غير المحدد للعمالة وبخاصة فى قطاع الزراعة ٠

(جـ) ومن ناحية أخرى ، نجد أن قطاع الخدمات الانتاجية كان يعمل به حوالى ٣ر١٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ بينما كانت تلك النسبة حوالى ٩ر١٣٪ عام ١٩٧٤ ٠ ومن الواضح أن نسبة الزيادة فى العمالة بقطاع الخدمات الانتاجية كانت طفيفة ولا تقارن بنسبة الاستثمارات التى خصصت لهذه القطاعات كما ذكرت من قبل(٢١) ٠ وهو ما يشير الى عدم تكيف نمط الاستثمار فى الاتجاه الذى يزيد الطلب على العمالة المتدفقة فى جانب العرض ، ومن ثم فان النتيجة لمتوقعة هو تزايد البطالة (مع ثبات العوامل الأخرى) ٠

أما قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية فقد بلغت العمالة فيها حوالى ٢٩٪ من اجمالى قوة العمل بعد أن كانت ٣ر٢٤٪ عام ١٩٧٤ ، منهم حوالى ٦ر٢٦٪ فى قطاع الخدمات الحكومية بعد ان كانت ٢ر٢٢٪ عام ١٩٧٤ ٠

ومن ثم فقد زادت الاهمية النسبية لقطاع الخدمات ، حيث وصلت الى ٢ر٤٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ بعد دأن كانت ٢ر٣٨٪ عام ١٩٧٤ ٠

(د) ويلاحظ أخيرا أنه خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ، دخل سوق العمل زيادة كلية فى العمالة حوالى ٩ر٣٦٦٢٦ ألف عامل ، وقـــد ذهبت على النحو التالى :

استوعب قطاع الزراعة ٩ر٥٪ ، وقطاع الصناعة ١ر١٩٪ وقطـــاع البترول ٥ر١٪ والتشييد ٨ر٦٪ وباجمالى حوالى ٣ر٣٣٪ فى القطـــاعات الســـلعية ٠

وحوالى ٤ر٣٥٪ فى قطاع الخدمات الانتاجيـــة و ٣ر٤١٪ فى قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية ، (استوعب قطاع الخدمات الحكومية وحده حوالى ٧ر٣٧٪) من الزيادة الكلية للعمالة الجديدة ٠ وبالجمالى حوالى ٧ر٦٧٪ للقطاعات الخدمية ٠

ولعل ذلك يفسر بوضوح ما انتهى اليه هيكل العمالة من اختلال فى ظل نمط الاستثمار المنفذ ، فمن الواضح أن كل عامل واحـــد كان يوظف فى القطاعات السلعية كان يوظف مقابله ثلاثة عمال فى قطاع الخدمات ، وهو مايدل على اختـــلال توزيع قوة العمل بوضوح والتحيز بشكل كبير نحو قطاع الخدمات ٠

ومن ثم ، فانه يمكن القول ، ان نمط الاستثمار وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية لم يكن متكيفا مع عرض العمـــالة ، ولم يؤدى الى تصحيح الاختلال بين عرض وطلب العمالة ، بل زاده اختلال ، وأدى الى وجود هيكل لقوة العمل يعانى من اختلال واضح ، وهو ما أدى فى النهاية الى جعل هيكل قوة العمل غير قادرة على استيعاب المزيد من العمالة من ناحية ، فى الوقت الذى كان نمط الاستثمار متجها دائما نحو القطاعات غير المستوعبة للعمالة الجديدة أوضعيفة الاستيعاب لها ولعل هذا التأثير (الى جانب عدد من السياسات والمتغيرات الأخرى) هو الذى أدى الى تفاقم مشـــكلة البطالة السافرة خلال الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ على وجه الخصوص وخاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار مجموعة الملاحظات التالية :

خامسا : بعض الملاحظات الاساسية المتعلقة بمدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة :

يشير التحليل فى النقاط السابقة من هذا البحث الى أن نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية قد لعب دورا غير مباشرا فى تزايد البطالة السافرة ، بل والبطالة المقنعة ونقص التشغيل عبر الفترة محل الدراسة ، وذلك من خلال احداثه لاختلال واضح فى هيكل العمالة وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية ٠

فعلى الرغم من أن معدلات الاستثمار الثابت الاجمالى قد حققت معدلات نمو مرتفعة فى الستينيات ، وكذلك فى الفترة من منتصف السبعينيات حتى بداية الثمانينيات ، الا أن المثير حقا ان حجم البطالة السافرة قد نما بمعدل سنوى بلغ ٣ر١٠٪ سنويا خلال الفترة بين تعداد ١٩٦٠ وتعداد ١٩٧٦ ، مقابل معدل نمو مرتفع أيضا حوالى ٩٪ سنويا بين تعداد ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، مع ارتفاع هذا الحجم فى كل الأحوال من تعداد لآخر (أنظر الجدول رقم (٧) فىالملحق الاحصائى) ٠ مما يرجع جذور المشكلة الى فترة تمتد الى أكثر من خمسة وعشرون عاما وهى فترة الدراسة ، وان تلك المشكلة يكمن علاجها فى كيفية أخذ مشاكل التشغيل والبطالة فى الاعتبار عند توزيع الاستثمارات على القطاعات واختبار الفن الانتاجى ٠

وخاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أن نمط الاستثمار من ناحية أخرى عندما يتجه الى القطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة دون القطاعات المستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة مثل قطاع الزراعة ، فانه يمارس تأثيره السلبى على معدلات نمو تلك القطاعات الاكثر استيعابا ويجعلها عاجزة عن استيعاب المزيد من العمالة الداخلة فى سوق العمل ٠

وهو فى ذلك يفقد هيكل العمالة قدرته على التكيف مع نمط العرض من العمل المتاح ويجعله فى وضع يؤدى الى أحداث المزيد من البطالة ٠ ومعنى ذلك أن نمط الاستثمارساعد على خلق حالة من عدم التكيف فى سوق العمل وهيكل العمالة (ضمن عوامل أخرى) تؤدى دائما الى وجود المزيد من البطالة ٠

ويبدو أن الأمر يتطلب طرح عدد من الملاحظات التى تفسر ذلك ، والتى يمكن التعرض لها بالتحليل على النحو التالى :

١ - يلاحظ أن الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ شهدت معدل بطالة سافرة منخفض حيث كان ٢ر٢٪ عام ١٩٦٠ ، ووصـــل عام ١٩٧٣ الى ٩ر١٪ تقريبا (٢٢) وقد يفسر ذلك أن معامل العمالة والمتمثل فى نسبة عدد العمال وأجورهم الى الأموال المستثمرة كان ضمن معايير توزيع الاستثمارات فى الخطة ١٩٦١ - ١٩٦٥ ، بفرض تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال فى ظل الأموال المستثمرة (ضمن معايير أخرى) (٢٣) ٠

مع ملاحظة ، ان تلك الالية قد توقفت مع نهاية عام ١٩٦٥ ، وبدأت تطغى آلية أخرى متعلقة بسياسة العمالة المتعلقة بضمان تعيين الخريجيين والمسرحين من الجيش وسياسة التوظف أو الاستخدام الكامل وسياسة التعليم غير المرتبطة باتجاه نمو الاستثمار الى حد كبير ، والتى انفصلت بالتالى عن الخط المتعلق بربط نمط الاستثمار بمعيار العمالة ، وأصبحت البطالة المقنعة فى تلك الفترة هى ناتج هذا الخط ٠

٢ - يؤيد ذلك أنه بعد عام ١٩٧٣ ظهر واضحا أن معدل البطالة السافرة كان يزيد بمعدلات كبيرة حيث وصل عام ١٩٧٦ الى ٧ر٧٪ ، وعام ١٩٨٦ الى ٧ر١٤٪ ، (انظر الجدول رقم ٧ بالملحق الاحصائى) ٠ ويرجع ذلك الى الأسباب التالية :

(أ) ان نمط الاستثمار اتجه الى التركيز على القطاعات ضـــعيفة الاستيعاب للعمالة كما اشرت قبل ذلك ، ويكاد يكون الفصل عن عمليـــة التشغيل فى الكثير من القطاعات (انظر تحليل النقطة الاولى والثانية من البحث) ٠

(ب) ان آلية التوازن الظاهرى فى سوق العمل التى بدأت بعد عام ١٩٧٣ وصلت الى قمة اداءها خلال فتـــرة السبيعينات والتى عملت على استيعاب عدد كبير من العمالة وبخاصة من خلال خلق فرص عمل غير حقيقية سواء بسياسات منظمة طبقت على وجه الخصوص على القطاع الحكومى ، أو بآليات غير منظمة كما حدث فى القطاع غير المنظم ٠

مع ملاحظة أن امتصاص قطاع الخدمات بشقيه الحكومى والخاص لعدد كبير من الزيادة فى قوة العمل لا يعد مساهمة فى حل مشكلة البطالة ، كما أنه لا يسفر عن اعادة توزيع للعمالة بين القطاعات الاقتصادية ، ولكنه فى حقيقة الأمر ما هو الا تحويل لنقص التشغيل وانخفاض الانتاجية من قطاع اقتصادى الى قطاع أخر (٢٤) ٠

وقد استكملت تلك الآلية ، بآليات تعمل على خلق فرص عمل مؤقتة ، كما حدث فى سياسات الهجرة ، وقد اتضح أن تلك الآلية للتوازن الظاهرى كانت لا يمكن أن تستمر بهذه الصورة حيث وصلت القطاعات المتلقية للعمالة الى حالة تشبع صارت بعدها لا تستطيع أن تستوعب أعداد جديدة ، كما حدث فى القطاع الحكومى والقطاع العام والقطاع غير المنظم(٢٦) ، بل أصبحت قطاعات طاردة مثل قطاع الهجرة الخارجية ٠

ولعل ذلك يشير الى أنه اذا ما لم تؤخذ مسألة التشغيل فى الاعتبار عند توزيع نمط الاستثمار على القطاعات الاقتصادية فمن المتوقع أن تتفاقم مشكلة البطالة والتشغيل بدرجة أكبر فى المستقبل ٠

٣ ـ يلاحظ أن نمط الاستثمار من ناحية الفن الانتاجى على المستوى القومى قد اتجه الى أن يكون نمطا كثيفا لرأس المال بصورة متزايدة وهو ما كان له انعكاسه على نمط توزيعه بين القطاعات الاقتصادية ، حيث وجد أن المعامل الحدى لرأس المال / العمل على المستوى القومى كان ٥ر١٦ ألف جنيه وذلك خلال الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ (٢٦)، (بينما تراوح هذا المعامل بين القطاعات المختلفة من ٣ر٣٧١ ألف جنيه فى قطاع البترول ومنتاجته ، ٩ر١٧٣ ألف جنيه فى قطاع الكهرباء و ٢ر١٩ ألف جنيه فى قطاع الصناعة و ٥ر٧ ألف جنيه بقطاع الزراعة) ، بينما كان هذا المعامل الحدى لرأس المال / العمل فى الخطة الخمسية ٦١ ـ ١٩٦٥ ، حوالى ١٦٥٠ أو ١٥٤٠ جنيها شاملا التغير فى المخزون أو بدونه ٠

وترجع تلك الزيادة فى جزء كبير منها الى تزايد الكثافة الرأسمالية فى الانشطة المدرجة بالخطة ٨٢/١٩٨٣ ـ ٨٦/١٩٨٧ ٠ وهو ما كان يتطلب أن ينخفض هذا المعامل فى الخطة التالية ٨٧/١٩٨٨ ـ ٩١/١٩٢ ٠ ويبدو أن

ذلك لم يحدث حيث اتضح أن هذا المعامل وصل فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ٩١/ ٩٩٢ ١تقريبا الى حوالى ١ر٢١ ألف جنيه(٢٧) ٠

رغم أن ذلك له تأثير على أوضاع العمالة والبطالة ، حيث اتضح من بعض الدراسات أن استخدام بديل أقل كثافة لرأس المال من خلال اختبار معامل رأس المال/العمل أقل ، يؤدى الى اضافة ٧٧٦٠٨٤ فرصة عمل جديدة فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ٠ مقارنة بالبديل الاعلى كثافة لرأس المـــال (٢٨) ٠

وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الدراسات أكدت على ظاهرة ارتفاع معدل تكثيف رأس المال فى الاقتصاد المصرى ، وبعضها رأى أن زيادة الانفاق الاستثمارى قد أدى الى تكثيف رأس المال فى اقتصاد يتميز بعرض غير محدود لقوة العمل ، بينما أدت سياسات التوازن الظاهرى الى زيادة التوظف بأكثر من حاجة الاقتصاد ، حتى أنه أصبح يوصف بأنه اقتصاد كثيف لرأس المال كثيف العمل(٢٩) أى يعانى من اختلال التوليفة بين عنصر العمـــل ، وعنصر رأس المال وهو بعد هام من أبعاد هذه الدراسة محل البحث ٠

٤ ـ يلاحـــظ أنه بالرغم من أن الخطـــة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١١٩٢/٩١ استهدفت تصحيح الاختلال الهيكلى فى توزيع العمـــالة بين القطـــاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية بحيث تستوعب القطاعات الانتاجية ١ر٥٥٪ من الزيادة فى العمالة فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ وهى نسبة أكبر من النسب المحققة فى الفترات السابقة (من ١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٨٧/٨٦) ٠

الا أنه بدراسة نمط توزيع الاستثمار حســـب طبيعة المشروع تبين ، سيادة الاتجاهات نحو الكثافة الرأسمالية كما اشرت فى النقطة السابقة ، ومن ثم فمن المتوقع ضآلة فرص العمل التى ستتيحها تلك الخطة خـــاصة اذا ما علمنا أن نسبة كبيرة من الاستثمارات التى تخص الوحدات الانتاجية نفسها تتجه الى الاحلال والتجديد بدلا من التوسع فى الطاقات الانتاجية حيث كانت توزيع الاستخدامات الاستثمارية فى الخطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ، حوالى ٢ر٢١٪ لمشروعات الاحلال و ٢ر٣٠٪ لمشروعات الاستكمال ، ٦ر٤٨٪ (وهى مواصلة لنفس الخط الذى كانت عليه تلك التوزيعات فى الخطـــة

١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، حيث كانت ٧ر٢٣٪ و ٩ر٦٢٪ ، ٤ر١٢٪ على التوالى)(٣٠) ٠ وهو وضع لا يساعد على خلق فرص العمـــل المطلوبة وتوزيعها على القطاعات الاكثر استيعابا للعمالة ٠

ولقد آن الأوان أن تضع الدولة أهداف التشغيل والعمالة فى نمط الاستثمار سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو حتى على مستوى المشروع الواحد ٠ ولعل ذلك ينقلنا الى بعض الملاحظات حول نمط توزيع الاستثمار على المستوى القطاعى وذلك كما يلى :

٥ - لوحظ أنه رغم الآمال الكبيرة التى عقدت على قطاع الصناعة التى يجب أن يضطلع بها فى قيادة النمو التوظف (وغيرها) ، من منطلق أن قطاع الصناعة أكثر القطاعات ديناميكية وأقدرها على قيادة الاقتصاد الى مرحلة النمو المستتب والمتواصل(٣١) والتى على أساسها كان هذا القطاع يحظى فى الخطط المتتالية بالنصيب الاكبر من اجمالى الاستثمارات القومية حيث استحوذ على أكثر من ٢٥٪ منها فى المتوسط منذ منتصف الخمسينات حتى اخر خطة منفذة ٠

الا أنه لوحظ عليه ، أنه لم يقم بالدور المنتظر منه ، أن يحقه فى مجال التوظف حيث كان معدل اسهامه فى خلق فرص التوظف (العمل) أقل بكثير مما استحوذ عليه من استثمارات ، بدليل أن حجم ونسبة العمالة فيه لم يتغير كثيرا من عام ١٩٦٠ الى ١٩٨٧/٨٦ ، كما اتضح من تحليل هيكل العمالة فى النقطة الرابعة من هذه الورقة ٠

ولعل مما يدل على ذلك أيضا ، أنه بدراسة المعاملات الفنية لتكلفة فرص العمل وباستخدام استمارات استبيان لدراسة سوق العمل ، تبين أن القطاع الصناعى غير قادر على تحقيق الرقم المستهدف بالخطة ١٩٨٣/٨٢ - ٨٦/ ١٩٨٧من العمالة وهو ٤٤٦٦٠٠ فرصة عمل(٣٢) حيث تبين أنه فى ظل تكلفة حدية لفرصة العمل تساوى ٤٢٦٠٤ جنيها ، فان القطاع العام الصناعى لن يخلق سوى ١٦٠٥٩٤ فرصة عمل ، فى حين أن القطاع الخاص ســوف يحقق ١٠٣٧٤٦ فرصة عمل فقط (أى حوالى ٢٦٤٣٤٠ على مستوى قطاعى الصناعة ككل ونسبة ٥٩٪ فقط من المستهدف) ٠ ويبدو أن ذلك يرجع الى العديد من الاسباب لعل من أهمها :

(الموارد البشرية)

(أ) تميز نمط الاستثمار داخل قطاع الصناعة بالاتجاه الى الكثافة الرأسمالية بدليل أن الجدول رقم (٨) فى الملحق الاحصائى يشير الى أن المعامل الحدى لرأس المال / العمل ظل مرتفعا طوال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦ حيث كان ٥ر١٨ ألف جنيه عام ١٩٧٤ ووصل الى ٢ر٢٠ ألف جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بمتوسط حوالى ١٨ ألف جنيه خلال الفترة كلها) وهو ما يشير الى ارتفاع الكثافة الرأسمالية فى قطاع الصناعة ، مما أدى الى عجزه عن استيعاب القدر المنتظر من العمالة ٠

ويؤيد ذلك العديد من الدراسات التى تعرضت لهذا الموضوع ، حيث اتضح أن الرقم القياسى لمعامل رأس المال/العمل باستخدام الأصول الثابتة وصل الى ٦ر١٤٩ نقطة عام ١٩٨٢/٨١ بالمقـــارنة بعام ١٩٧٤ كســـنة أساس (٣٣) ٠

(ب) بل ويزيد المشكلة تعقيدا أن الكثافة الرأسمالية فى القطاع العام الصناعى كبيرة وأيضا فى القطاع الخاص بمكوناته المختلفة ، وخاصة فى القطاع الخاص الصناعى الذى يشمل الوحدات التى بها عشرة عمال فأكثر والقطاع الاستثمارى (الخاضع لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته) ٠ حيث كانت معدلات نمو الكثافة الرأسمالية فى القطاع الخاص وبخاصة بعد عام ١٩٧٤ وحتى أوائل الثمانينات ، مرتفعة بحوالى ١٣ ضعفا عن مستواها فى بداية الفترة وبالمقارنة بعام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، وكانت أكبر من الارتفاع الذى حدث فى معدلات نمو الكثافة الرأسمالية فى القطاع العام الصناعى التى ارتفعت الى ١٨ ضعفا خلال نفس الفترة (٣٤) ٠

ودلالة ذلك أن القطاع العام الصناعى رغم أنه يضم حوالى نصف العمالة فى القطاع الصناعى ، الا أنه بسبب ارتفاع الكثافة الرأسمالية واحتوائه على فائض عمالة متراكم من سنوات سابقة ، ومن منطلق أن زيادة التوظف بقدر كبير لا تبرره الحاجة الاقتصادية فى فترة سابقة فى هذا القطاع قد أضعف قدرته على استيعاب المزيد من العمالة ، فقد اتجهت العمالة فى القطاع العام الصناعى الى الانخفاض ، ويشير الى ذلك الجدول رقم (٩) فى الملحق الاحصائى ٠

حيث يتضح أن العمالة فى القطاع العام الصناعى انخفضت معدلات نموها وبخاصة بداية من عام ١٩٧٨ (بعد أن تغيرت سياسة التعيين فيه)، حيث كان معدل النمو ٣ر٨٪ بعد أن كان ٨ر١٠٪ عام ١٩٧٦ ، ثم انخفض بصورة كبيرة جدا عام ١٩٧٩ حيث وصل الى ٩ر١٪ ، وظل هذا الانخفاض يتزايد حتى وصل معدل الانخفاض عام ١٩٨٧/٨٦ حوالى ٣ر٨٪ ليشير أيضا الى انخفاض الرقم المطلق للعمالة فى هذا القطاع ٠

وأهم ما يلاحظ أنه اذا كان هذا الوضع يثير القلق حول قدرة قطاع الصناعة على خلق فرص عمل جديدة ، فان الاتجاه المتزايد للكثافة الرأسمالية فى القطاع الخاص الصناعى يجعلنا نتشكك فى أن يساهم هو الاخر ، بوضعه الحالى فى استيعاب عدد كبير من الداخلين فى سوق العمل ٠ وبخاصة كما أشرت الى أن معدلات نمو الكثافة الرأسمالية فى هذا القطاع كانت أكبر من القطاع العام الصناعى وقد أشارت الى ذلك أيضا دراسة أجريت على الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ، واتضح منها أن معدل نمو رأس المـــال فى القطاع الخاص الصناعى كانت أكبر فى معظم الصناعات عن القطاع العام الصناعى، مثل صناعة الغزل والنسيج والملبوسات ، والاحـــذية والاثاث والزجاج والماكينات عدا الكهربائية ، وصناعة الماكينات والاجهزة والمهمات الكهربائية أى حوالى ٨ صناعات من ١٢ صناعة شملتها الدراسة) ٠ ومن ثم كان معدل نمو كثافة رأس المال أكبر فى كل تلك الصناعات فى القطاع الخاص عنها فى القطاع العام الصناعى (انظر فى ذلك الجـــدول رقم (١٠) من الملحق الاحصائى) ٠ وقد تأثرت بالتالى معدلاتنمو العمالة فى تلك الصناعات(٣٥)٠

ويبدو أن المسألة تحتاج الى مراجعة العديد من السياسات الخاصـة بالاستثمار والاجور والاعفاءات الممنوحة لبعض مكونات القطاعالخاص(٣٦) وسعر الفائدة ، والتعليم ، والعمالة ، بحيث يرتبط اعادة تصـــحيح نمط الاستثمار بتصحيح تلك السياسات ٠

(ج) أيضا من الأسباب الهامة لعدم نجاح قطاع الصناعة فى استيعاب العدد المنتظر من العمالة ، واتجاهه الى المزيد من الكثافة الرأسمالية ، ان سياسات الاستثمار (التنمية) تجاه هذا القطاع اتبعت سياسة الاحلال محل الواردات ، والتى ترتب عليها خلق صناعات كبيرة الحجم ذات كثافة رأسمالية مرتفعة ، ومن ثم اتجهت معظم الاستثمارات الصناعية الى صناعات يرتفع

فيها معامل رأس المال / العمل كصناعة الكيماويات والصناعات البترولية ، والصناعات غير المعدنية وصناعة المعادن الاساسية ، وصناعة الحـــديد والصلب والسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والثلاجات ، وقد ساعد على ذلك سياسات أخرى مثل سياسة الاقتراض(٣٧) وسياسات الحماية ٠

مع ملاحظة أن سياسة الاحلال محل الواردات ، أدت الى تزايد الاعتماد على المستلزمات المستوردة من الخارج ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة(٣٨)٠

بينما أثبتت كثير من الدراسات الحديثة نسبيا (والحديثة) ان سياسة تشجيع الصادرات الصناعية تعتبر أكثر كثافة عمالية من سياسة الاحلال محل الواردات حيث خلصت أحد الدراسات عن الصناعة فى كوريا الى أن معامل العمل/رأس المال للسلع الصناعية المصـــدرة يبلغ ٤٤ر٣ بالمقارنة بـ ٩٨ر١ بالنسبة لسلع الاحلال محل الواردات(٣٩) ٠

(د) ساعد أيضا على ضعف القطاع الصناعى فى استيعاب المزيد من العمالة ، ان تلك الاتجاهات ، أدت الى حدوث تغيرات جوهرية فى هيكـــل الانتاج الصناعى تمثل فى انخفاض النصيب النسبى للصناعات الاستهلاكية المستوعبة للعمالة بدرجة كبيرة ولصالح الصناعات الوسيطة والرأســمالية ضعيفة الاستيعاب للعمالة بصورة كبيرة(٤٠) ٠

(هـ) دعم هذا الاتجاه أيضا ، أن أسلوب اختيار التكنولوجيا المستوردة والمستخدم فى الصناعة المصرية ، وفى ظل ضعف القدرات التكنولوجية المحلية ، قد أعتمد بقدر كبير ، فى رأى البعض(٤١) ، على المتاح فى الاسواق العالمية دون الاخذ فى الاعتبار مدى توافر الموارد الاقتصادية وكان أعلى المعروض من هذه التكنولوجيات تعقيدا كان أكثرها ابهارا للمنظم المصرى ، وهو أيضا أعلاها كلفة رأسمالية مما أدى الى ارتفاع كبير فى معدل تكثيف رأس المال فى قطاع الصناعة المصرية ٠

(و) وأخيرا يلاحظ من الاسباب الهامة لضعف قطاع الصناعة فى استيعاب المزيد من العمالة ـ أنه اتجه الى الصناعات الكبيرة دون المتوسطة أو الصغيرة رغم أن الاخيرة تكاليفها الاستثمارية أقل ، حيث رأى البعض من فترة كبيرة ، أنه كان من الممكن تصور حالة لا يؤدى فيها زيادة التوظف

الى انخفاض قدرة القطاع الصناعى على زيادة التوظف لو أن ذلك حدث بالتوازى مع زيادة الاهتمام بالتوسع فى المشروعات الصغيرة الحجم والصناعات الصغيرة وزيادة أساليب الانتاج كثيفة العمل ، وتطويع التكنولوجيا لاوضاع العرض غير المحدود(٤٢) ٠

ورغم أن ذلك الاتجاه يطالب به منذ فترة طويلة ، الا أنه لازال فى دور الحوار والمناقشات على مستويات متعددة دون ظهور السياسات الملائمة لتشجيع الصناعات الصغيرة المنخفضة الكثافة الرأسمالية ، ورغم انخفاض الكثافة الرأسمالية فى الصناعة تبعا للحجم ، كما اتضح من بعض الدراسات فى هذا المجال ، والتى اشارت الى أن الاستثمارات المطلوبة لتشغيل عامل فى الصناعة (٥٠ عامل فأكثر) تكفى لتشغيل أربع عمال فى الصناعات من ١٠ ـ ٥٠ عامل (٤٣) ٠

وهو مايشير الى مقدرتها الكبيرة فى استيعاب المزيد من العمالة ولعل ذلك هو التطور المطلوب لقطاع الصناعة والمفتقد من فترة طويلة ، وخاصة المتعلقة بخلق صناعات مغذية للصناعات الكبيرة ، على أن تعتبر حقول للتدريب على الفنون الانتاجية المختلفة ، من منطلق أنها تقوم على مبدأ التكامل مع الصناعات الكبيرة الحجم) ٠ خاصة اذا علمنا أن ٨٤٪ من احتياجات الألكترونيات و ٨٨٪ من احتياجات مصانع الدراجات فى اليابان تقوم المصانع الصغيرة بتوريدها هو مايعنى أنها يمكن أن تحقق هدفى تعظيم الناتج وتعظيم فرص العمل فى نفس الوقت ، على مستوى القطاع الصناعى(٤٤) ٠

٦ ـ يلاحظ أيضا على نمط الاستثمار على المستوى القطاعى أنه اهمل قطاع الزراعة طوال فترة الدراسة ، دون التفرقة بين افتراضات بدايات الستينيات المتعلقة بوجود فائض عمالة ٠ وبين افتراضات وظروف السبعينيات التى حولته الى قطاع طارد للعمالة ، يعانى من عجز موسمى فى العمالة على الأقل ٠ والأخطر أن هذا الاتجاه ارتبط بانخفاض معدل نمو الناتج الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج الزراعى (الثابتة) ، من ٣ر٧٪ فى الفترة من ١٩٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٦٥/١٩٦٦ ، الى ١ر٦٪ فى الفترة من ١٩٦٦/١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ثم الى ٣٪ فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ ، وأيضا حوالى

٣٪ فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦(٤٥) ، وكانت من النتائج الطبيعية لضعف مقدرة القطاع الزراعى المتمثل فى ضعف معدلات نموه ، الناتجة عن انخفاض الاستثمارات القومية الموجهة اليه ، هو انخفاض معدلات استيعابه للعمالة كما اتضح من التحليل فى النقطة الرابعة من هذا البحث ٠

رغم أن الكتابات والاتجاهات الفكرية الحديثة كلها تشير الى أمكانية الابقاء على القطاع الزراعى كقطاع مستوعب للعمالة دون خلق فائض عمالة فيه ، من خلال تنمية الصـــــناعات الريفية ، واقامة المجتمعات الزراعية الصناعية ، وحلا لمشكلة تناقص العمالة فيه (وخاصة فى مواسم الذروة) وتلافيا لانتقالها للضغط على القطاعات الأخرى ، خاصة وأن التجربة أثبتت أنها تتجه من الزراعة الى الخدمات ، وتدعيما لاتجاه الميكنة الزراعية الذى نما بشكل واضح فى فترة الدراسة ٠

٧ ـ يرتبط بذلك ، أن بعض الدراسات لاحظت أن نمط الاســتثمار لا يربط بين مقدار ما يساهم به القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى وما يستطيع أن يستوعبه من عمالة ، فمثلا لوحظ أن القطاع الزراعى يساهم بما يقرب من ٢٠٪ من الناتج المحلى نجد أن نصيبه من الاستثمارات لم يتعد نسبة ٧٪ ، أو ٩٪ وذلك فى النصف الاول من الثمانينات بينما على النقيض نجد أن قطاع الصناعة وقطاع الاسكان لا تتعدى مساهمتها فى الناتج ٥ر١٣٪ ، ٢٪ على التوالى فى حين وصل نصيبها من الاستثمارات القومية ما يقرب من ٢١٪ ، ١٢٪ فى نفس الفترة على التوالى(٤٦) ٠

٨ ـ يلاحظ أخيرا ، أن نمط الاستثمار اتجه فى قطاع الخدمات الى قطاع الخدمات الانتاجية ، رغم أنه لم يخلق فرص عمل بالصورة المطلوبة اعتمادا على قطاع الخدمات الحكومية فى خلق فرص عمل غير حقيقية ، وهو ماخلق فائض كبير فى قطاع الخدمات الحكومية وتوقف آلية الاستيعاب التى كانت قائمة ، وهو ما يتطلب اعادة النظر فى توجهات نمط الاستثمار الى قطاع الخدمات بشكل عام ، وفى الاطار الذى يسمح بخلق فرص عمل حقيقية ، بالاضافة الى التوجه بدرجة أكبر بالاستثمارات نحو القطاعات السلعية ، التى اتسمت بتناقص قدرتها باستمرار على خلق فرص عمل جديدة ٠

الخلاصـــة

ولعل الخلاصة الاساسية التى يمكن أن ينتهى اليها هذا البحث تتلخص فى ان مجموع الملاحظات والنتائج التى تم التوصل اليها تشير الى أنه نمط توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية كان له تأثيرا غير مباشر على معدلات وحجم وتفاقم البطالة ، وتعقد عملية التوظف أو التشغيل فى الاقتصاد المصرى ٠ ولا شك أن ذلك يحتاج الى علاج حيث أن استمرار تلك الاليـــة بالسياسات الاقتصادية التى تعمل بها يمكن أن يرفع معدل البطالة الى أكثر من ٣٠٪ من قوة العمل فى سنة ٢٠٠٠ كما جاء فى بعض الدراسات(٤٧) ٠

فمن الواضح أن نمط الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية أدى الى اختلال هيكل العمالة وكان واضحا بصورة كبيرة بين القطاعات الانتاجية والقطاعات الخدمية ٠ ، ولم يكن هـــذا النمـــو متكيفا مع عرض العمالة المتزايدة ، وهو ما أدى فى النهاية الى جعل هيكل قوة العمل غير قادر على استيعاب المزيد من العمالة ، حيث كان نمط الاستثمار متجها دائما نحـــو القطاعات غير المستوعبة للعمالة بدرجة كافية ٠

وهو بذلك لم يؤدى الى اعادة توزيع مثلى للعمالة بين القطـــاعات وبالصورة التى يزيد بها الطلب الكلى على العمالة ٠ بل وسيطرت على الفترة آلية التوازن بين عرض وطلب العمالة ظاهرية فى معظمها تحتوى على نسبة كبيرة من فرص العمل غير الحقيقية كاتجاه بديل واسهل من محاولة استخدام نمط الاستثمار فى خلق فرص عمل منتجة فى القطاعات كبيـــرة الاسيتعاب للعمالة ٠

فيما عدا الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، تقريبا ظلت تلك الآلية مستمرة دون أخذ أهداف العمالة والتشغيل بصورة مجدية فى نمط الاستثمار والمنفذ على المستوى القطاعى ٠ وقد تكون هناك مبررات لذلك ومعايير أخرى كانت لها الافضلية ، ولكن مع تفاقم مشكلة البطالة باثارها ، فان الامر يتطلب وجود مدخل تنموى جديد يعمل على ادخال أهداف العمالة فى نمط الاســـتثمار وبخاصة على مستوى القطاعات ٠

ويساعد على ذلك ، ضرورة العمل على اختيار الفن الانتاجى كثيف

العمل والتكنولوجيا الملائمة لعرض العمل لمتزايد بحيث ايجاد امكانية الجمع دائما بين تعظيم هدف العمالة ، وتعظيم الناتج ، وقد اتضح من تجارب العديد من الدول أن ذلك ممكن ٠

ولابد أن يرتبط اعادة تصحيح نمط الاستثمار بتصحيح مجموعة من السياسات الخاصة بالاستثمار والأجور والأسعار ، وسعر الفائدة والتعليم وغيرها ، بحيث تعمل كلها على الاستخدام الامثل للموارد البشرية ، من منطلق أن العنصر البشرى يجب أن ينظر اليه على أساس أنه عنصر انتاجى (منتج) يجب أن يتحقق له الاستخدام الأمثل ، (وليس الاستخدام الكامل) ، ويمكن أن يكون مع رأس المال توليفة مثلى ملائمة تزيد الانتاجية الكلية ٠

ولا شك أن الوصول الى نتائج مرضية فى هذا المجال يحتاج لوقت ومن ثم سيتطلب التعامل مع تلك الاوضاع مدى زمنى طويل نسبيا لكن يمكن وضع الاستراتيجية الملائمة التى تقسم الى سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة فى شكل رؤية متكاملة ٠ ولا شك أن الأمر يحتاج الى اصلاحات على المستوى القطاعى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ ـ لابد من زيادة الاستثمار فى قطاع الزراعى ، على أن يصب فى اصلاح البنية الاساسية والتوسع الافقى للخروج من الوادى الضيق ، واقامة المزيد من المجتمعات الزراعية الصناعية والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة ، حيث أن امكانيات قطاع الزراعة يجب أن تظل كبيرة فيما يتعلق باستيعاب العمالة الجديدة ولابد أن يتم ذلك باعادة توزيع الاستثمارات من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالاسكان مثلا ٠

٢ ـ ايضا لابد من الابقاء على قطاع الصناعة كقطاع هام يجب أن يستوعب المزيد من العمالة ، ومشاكل هذا القطاع معروفة (كثيف رأس المال ، به طاقات عاطلة ، اهماله للصناعات الصغيرة ، ارتكازه على سياسات الاحلال محل الواردات ، واهمال التصدير) ٠ ومن ثم فان زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من العمالة ، وخلق فرص عمل جديدة ، لا تتوقف فى المقام الأول على زيادة الاستثمارات المخصصة له ، بقدر ما ترتبط بحسن استغلالها واعادة توزيعها لصالح الصناعات الصغيرة ٠

ومن ثم يجب العمل على الابقاء على الاقل على نسبة الاستثمارات المخصصة فى الفترات السابقة ، مع الاستغلال الامثل للطاقات العاطلة ، ومحاولة تغيير سياسة الاحلال محل الواردات الى سياسة الانتاج من أجل التصدير ، حيث ثبت أن الاخيرة صناعات كثيفة العمل وبخاصـــة اذا تم التركيز على الصناعات الزراعية كثيفة العمل التى يتمتع فيها الاقتصاد المصرى بميزة نسبية ويمكن استخدام الحوافز المالية والنقدية لتشجيع هذا النمط للتصنيع ٠

ويبقى التركيز على الاهتمام بالصناعات الصغيرة سواء التصديرية صغيرة الحجم وبخاصة فى الريف أو المغذية للصناعات الكبيرة فى المدن حيث تبين أنها يمكن أن تعظم العمالة والناتج معا ٠ ولابد أن نأخذ كل الرعاية والتشجيع بالحوافز والسياسات الماليـــة والتمويلية وامدادها بالمساعدات الفنية اللازمة ٠

٣ ـ وهناك عدد من الاصلاحات الشبيهة على مستوى قطاع الخدمات الانتاجية وتتمثل فى محاولة الاهتمام بالقطاعات التى يمكن أن توفر فرص عمل كبيرة كقطاع السياحة المنتعش فى الفترة الأخيرة ٠

٤ ـ مراعاة أن تنخفض العمالة فى قطاع الخـــدمات الحكومية فى المستقبل ومحاولة تحويل جزء منها الى عمالة منتجة بالتدريب التحويلى ، وزيادة الاستثمار فى الموارد البشرية من خلال زيادة مخصصات التدريب وتدعيم الاجهزة القائمة على التنمية البشرية والادارية ٠

ولعل معالجة كل هذه القضايا فى صورة استراتيجية تضع أولويات وغايات محددة ، تمثل المواجهة الحقيقية لمشكلة البطالة السافرة والمقنعة حيث أن العلاج الحقيقى لمشكلة البطالة لازال يكمن فى كيف يمكن للمجتمع أن يستخدم موارده الاقتصادية والبشرية أحسن استخدام ممكن بالسياسات الكفء ، والاجراءات الحاسمة ٠

جدول رقم (١) قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى
ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة عوامل الانتاج) خلال
الفترة من ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧
(الارقام بالمليون جنيه والاسعار الجارية)

	قيمةالاستثمار	الناتج	النسبة ٪	متوسطكلمرحلة ٪
٦٠/٥٩	١٧١ر٤	١٢٨٥ر٢	١٢ر٥	
٦١/١٩٦٠	٢٢٥ر٦	١٣٦٣ر٦	١٥ر٥	
٦٢/١٩٦١	٢٥١ر١	١٤٠٠ر١	١٦ر٦	
٦٣/١٩٦٢	٢٩٩ر٦	١٥٦٢ر٨	١٧ر٨	
٦٤/١٩٦٣	٣٧٢ر٤	١٧٣٩ر٦	١٩ر٧	
٦٥/١٩٦٤	٣٥٨ر٤	١٩٦٢ر٦	١٦ر٢	
٦٦/١٩٦٥	٣٧٧ر٤	٢١٠٩ر٧	ـ١٥ر	متوسطالمرحلة: ١٦ر٤
٦٧/١٩٦٦	٣٥٨ر٨	٢١٧٩ر١	١٤ر٤	
٦٨/١٩٦٧	٢٩٢ر٢	٢١٨٧ر٨	١١ر٥	
٦٩/١٩٦٨	٣٣٣ر٢	٢٣٣٩ر٤	١٢ر٤	
٧٠/١٩٦٩	٣٥٠ر٨	٢٨٠٤ر٢	ـ١١ر	
٧١/١٩٧٠	٣٥٥ر٥	ـ٢٩٧٧ر	١٠ر٦	
١٩٧٢/٧١	ـ٣٦٥ر	٢٢٠٩ر٩	١٠ر٦	
١٩٧٣	٤٦٣ر٥	٣٥٢٦ر١	١١ر٧	متوسطالمرحلة :١١ر٥
١٩٧٤	٦٨٠ر١	٤١٩٩ر٦	١٥ر٣	
١٩٧٥	١٢٦٥ر٣	٥٠٦١ر٣	٢٤ر١	
١٩٧٦	١٤٥٠ر١	٦١٦٤ر٢	٢١ر٦	
١٩٧٧	١٨٣٨ر٢	٧٣٩٩ر٩	٢٢ر٤	
١٩٧٨	٢٦٣٧ر٨	٩٠١٣ر٢	ـ٢٧ر	
١٩٧٩	ـ٣٧٠٧ر	١٢٠٦٧ر٧	٢٩ر٤	
٨٠/١٩٨١	ـ٤٠٥٠ر	١٥٨٠٨ر٣	ـ٢٢ر	متوسط المرحلة : ٢٣ر٩
٨١/١٩٨٢	ـ٤٩٥٠	ـ٢٠٠٩٧ر	٢٣ر٩	
٨٢/١٩٨٣	٥٩٣٨ر٩	٢٢٠٩١ر٦	٢٦ر٩	
٨٣/١٩٨٤	٦٦٩٠ر٣	٢٣٨٤٨ر١	٢٨ر١	
٨٤/١٩٨٥	٧٢٦٣ر٢	٢٥٦١٠ر٢	٢٨ر٤	
٨٥/١٩٨٦	٧٦٨٧ر٦	٢٦٨٢٩ر٢	٢٨ر٧	
٨٦/١٩٨٧	ـ٧٧٠٢ر	ـ٢٧٩٥٧ر	٢٧ر٥	متوسطالمرحلة :٢٧ر٣

المصدر : من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣/٨٢ مجلس الشـــورى ، سياســـات الاستثمار : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الانعقاد الخاص ، القاهرة ١٩٨٥ ـ من ١٩٨٣/١٩٨٤ حتى ١٩٨٧/٨٦ ، وزارة التخطيط ، تطور المتغيرات الاقتصـــادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خـــلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٨٦/١٩٨٧ الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

جـــدول رقم (٢)

متوسط توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٧/٨٦ .

(بالمليون جنيه والاسعار الجارية)

القطاعات الرئيسية	القطاعات الملعبية						قطاعات الخدمات الانتاجية			قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية				الاجمالى العام
	الزراعة والرى	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الكهرباء	التشييد	مجموع القطاعات الملعبية	النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	التجارة والمال والتأمين والسياحة	مجموع الخدمات الانتاجية	الاسكان	العرافق العامة	الخدمات الاخرى	مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	
الخطة الاولى														
١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦٤/٦٣	٦٦ر٣	٧٨ر٦	ـــ	٢٥ر٦	٢ر٨	١٧٣ر٣	٥٤ر٥	٣ر٢	٥٧ر٧	٢٤ر٣	١٠ر١	١٨ر٥	٦٢ر٩	٢٩٣ر٩
١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٧٣/٧٢	٦٠ر٤	٩٩ر٧	١٦ر٤	ـ٣٦ر	٤ر٤	٢١٦ر٩	٧١ر٩	٤ر١	ـ٧٦ر	٣٧ر٤	١٢ر١	١٧ر٥	٦٦ر٩	٣٥٩ر٩
الخطة الوسطى المرحلة الاولى	٦٣ر٤	٨٩ر٢	٨ر٢	٣٠ر٨	٣ر٦	١٩٥ر١	٦٣ر٢	٣ر٧	٦٦ر٩	٣٥ر٩	١١ر١	ـ١٨ر	٦٤ر٩	٢٤٦ر٩
الخطة الثانية														
١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٦/٨٥	١٥٩ر٢	٥٩٤ر٧	٢٤٢ر٧	١٣٦ر٩	٨٠ر٣	١٢١٣ر٨	٥٣٢ر٩	٤٥ر١	ـ٥٧٨ر	١٨٥ر٤	١٠٦ر٥	١٤٨ر٦	٤٤٠ر٨	٢٢٣٢ر٦
١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٩٢/٩١	٦٥٢ر٧	ـ١٤٤٧ر	٢٤٧ر٩	٤٩١ر٤	١٧٨ر٨	٣٠١٨ر٨	١٤٩٧ر٢	٢٠٤ر٤	١٧٠١ر٣	٩٧١ر٩	٦٣ر٢ د	٤٥١ر٥	١٩٨٦ر١	٧٠٥ر١
الخطة الوسطى المرحلة الثانية	٤٠٥ر٩	١٠٢٠ر٩	٢٤٥ر٢	٣١٤ر٢	١٢٩ر٦	٢١١٦ر٣	١٠١٥ر٥	١٢٤ر٨	١١٣٩ر٦	٥٧٨ر٧	٢٣٤ر٩	٣٠٠ر٢	١٢١٢ر٥	٤٦٩ر١

المصـــدر : محسوب من الجدول رقـم (٢) بنفس المصـــدر

جـــــدول رقم (٣)

هيكل توزيع الاستثمار الثابت الاجمالى موزعا على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦

السنوات / القطاعات الرئيسيه	القطاعات السلعية							قطاعات الخدمات الانتاجية			قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية				الاجمالى
	الزراعه والرى	الصناعه والتعدين	البترول ومشتقاته	الكهرباء	التشييد	مجموع القطاعات السلعية		النقل والمواصلات والتخزين وقناه السويس	التجاره والمال والتأمين والسياحة	مجموع الخدمات الانتاجيه	الاسكان	العراقى العامه	الخدمات الاخرى	مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتماعية	العام
المرحله الاولى															
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٢ر٥	٢٦ر٧	ـــ	٨ر٧	١	٥٨ر٩		١٨ر٦	سر١	١٩ر٧	١١ر٧	٣ر٤	٢ر٣	٢١ر٤	١٠٠
١٩٦٧ - ١٩٧٣	١٦ر٧	٢٧ر٧	٤ر٣	١٠ر٤	١ر٢	٦٠ر٣		٢٠ر٠	١ر١	٢١ر١	١٠ر٣	٣ر٤	٤ر٩	١٨ر٦	١٠٠
متوسط المرحله الاولى	١٩ر٣	٢٧ر٣	٢ر٥	٩ر٥	١ر١	٥٩ر٧		١٩ر٣٠	سر١	١٨ر٣	سر١١	٣ر٤	٥ر٠	١٩ر٩	١٠٠
المرحله الثانيه															
١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠	٧ر٣	٢٦ر٧	١٠ر٧	٥ر٦	٣ر٤	٥٣ر٧		٢٥ر١	١ر٧	٢٦ر٨	٨ر٥	٤ر٣	٦ر٧	١٩ر٥	١٠٠
١٩٨٢/٨١-١٩٨٧/٨٦	٩ر٧	٢١ر٦	٢ر٧	٧ر٣	٢ر٦	سر٤٥		٢٢ر٣	٢ر١	٢٥ر٤	١٤ر٥	٨ر٤	٦ر٧	٢٩ر٦	١٠٠
متوسط المرحلة الثانيه	٩ر١	٢٢ر٨	٥ر٥	٧ر١	٢ر٨	٤٧ر٣		٢٢ر٧	٢ر٨	٢٥ر٥	١٢ر٩	٧ر١	٦ر٧	٢٢ر٢	١٠٠

المصـــدر محسوب من الجدول رقم (٢) ، (٣) وبنفس المصـــدر

جـــدول رقم (٤)

تطور اجمالى عدد العاملين فى القطاع الحكومى ومعدلات النمو السنوية ونسبتهم الى اجمالى العمالة والسكان فى الفترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦

السنوات	العمالة الحكومية	الرقم القياسى	معدل النمو ٪	كنسبة من اجمالى العمالة ٪	كنسبة من اجمالى السكان ٪	بيانات أساسية: السكان «بالمليون»	بيانات أساسية: قوة العمل «بالمليون»
١٩٧٤	١ر٦٦١	١٠٠	ـــ	٥ر١٨	٦ر٤	٢ر٣٦	ـ ر٩
١٩٧٥	١ر٧٠١	١٠٢	٢ر٤	١ر١٨	٦ر٤	١ر٣٧	٤ر٩
١٩٧٦	١ر٧٧٩	١٠٧	٦ر٤	٣ر١٨	٧ر٤	٨ر٣٧	٦ر٩
١٩٧٧	١ر٩١١	١١٥	٧ر٤	٧ر١٩	٩ر٤	٥ر٣٨	٧ر٩
١٩٧٨	٢ر٠٦٥	١٢٤	١ر٨	٤ر٢٠	٢ر٥	٦ر٣٩	١ر١٠
١٩٧٩	٢ر٢١٢	١٣٣	٧ر١	ـ ر٢١	٥ر٥	٥ر٤٠	٥ر١٠
١٩٨١/٨٠	٢ر٤٧٥	١٤٩	١١ر٨	٧ر٢١	٩ر٥	٣ر٤٢	٤ر١١
١٩٨٢/٨١	٢ر٦٢٢	١٦٠	٩ر٥	٤ر٢٢	١ر٦	٥ر٤٣	٧ر١١
١٩٨٣/٨٢	٢ر٨٥٠	١٧٢	٨ر٦	٧ر٢٣	٣ر٦	٧ر٤٤	ـ ر١٢
١٩٨٤/٨٣	٣ر٠١٦	١٨٢	٥ر٨	١ر٢٥	٦ر٦	٩ر٤٥	٥ر١٢
١٩٨٥/٨٤	٣ر٢٠٤	١٩٣	٦ر٢	١ر٢٦	٨ر٦	٦ر٤٦	٣ر١٢
١٩٨٦/٨٥	٣ر٣٥٨	١٩٦	٤ر٨	٣ر٢٧	٩ر٦	٥ر٤٨	٦ر١٢
١٩٨٧/٨٦	٣ر٤٨٠	٢١٠	٣ر٦	٨ر٢٦	٧ر٦	ـ ر٥١	٨ر١٢

المصدر : الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، مكتب رئيس الجهاز ، القاهرة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والكتاب الاحصائى السنوى أعداد مختلفة ، القاهرة ٠اعداد مختلفة ، القاهرة ٠

جـدول رقم (٥)

هيكل العمالة على مستوى القطاعات ومدى استيعاب كل قطاع للعمالة الجديدة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣) بالألف عامل)

بيـــــان	١٩٦٠		١٩٧٣		١٩٦٠ ـ ١٩٧٣	
	عدد العاملين	كنسبة من اجمالى العمالة ٪	عدد العاملين	كنسبة من اجمالى العمالة ٪	الزيادة فى العمالة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣	نسبة الزيادة الى اجمالى الزيادة خلال الفترة ٪
الزراعة والـــرى	ـر٣٢٤٥	٥٤	٤١٥٣ر٨	٤٦ر٨	٩٠٨ر٨	٣١ر٨
الصناعة والتعـــدين	٦٠١ر٨	١٠	١١٢٢ر٤	١٢ر٦	٤٦٩ر٢	١٦ر٤
الكهرباء والبترول	١١ر٩	٢ر	٣٥ر٢	٣ر	٢٣ر٤	٩ر
التشـــــييد	ـر١٨٥	٣ر١	٣٠٢ر٢	٣ر٦	١٦٨ر٧	٥ر٩
مجموع الصناعات السلعية	٤٠٤٣ر٧	٦٧ر٣	٥٦١٣ر٨	٦٣ر٣	٩٥٧ر١	ـر٥٥
النقل والمواصلات والتخزين	٢١٨ر٦	٣ر٦	٤٠١ر٨	٤ر٦	١٨٣ر١	٦ر٤
التجارة والمال والتأمين والسياحة	٦٢٥ر٧	١٠ر٧	٨٦٤ر٣	٩ر٧	٢٢٨ر٦	ـر٨
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	٨٥٤ر٣	١٤ر٣	١٢٦٦ر١	١٤ر٣	٤١١ر٨	١٤ر٤
الاســـكان	ـر١٦	٣ر	١٣٨ر٥	١ر٥	ـر١٢٢	٤ر٣
المرافق العـــــامة	٢٥ر٢	٤ر	٤١ر٥	٥ر	١٦ر٣	٦ر
خدمات حكومية وأخرى	١٠٦٦ر٨	١٧ر٧	١٨٠٠ر٣	٢٠ر٤	٧٢٣ر٥	٢٥ر٧
مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتمـــاعية	ـر١١٠٨	١٨ر٤	١٩٧٩ر٨	٢٢ر٤	٨٧١ر٨	٣٠ر٦
الاجمالى العام للقطاعات	ـر٦٠٠٦	١٠٠	٨٨٥٩ر٧	١٠٠	٢٨٥٣ر٨	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة الخطة ، سنوات مختلفـــة (بالنسبة لاعداد العمالة) ـ باقى الاعمدة تم حسابها بواسطة الباحث ٠

جدول رقم (٦)

هيكل العمالة على مستوى القطاعات الاقتصادية ومدى استيعاب كل قطاع

للعمالة الجديدة خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ (بالألف عامل)

القطـــــاع	١٩٧٤ عدد العاملين	١٩٧٤ كنسبة من اجمالى العمالة ٪	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ عدد العملين	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ كنسبة من اجمالى العمالة ٪	١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ الزيادة فى العمالة ١٩٧٤ـ١٩٨٧/٨٦	١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ نسبة الزيادة الى اجمالى الزيادة خلال الفترة ٪
الزراعة والـــرى	٤ر٤٢١٢	٥ر٤٥	ـــر٤٤٣٠	٤ر٣٤	٦ر٢١٧	٥ر٩
الصناعة والتعـــدين	٦ر١١٣٢	٣ر١٢	ـــر١٨٢٥	٢ر١٤	٤ر٦٩٢	١ر١٩
الكهرباء والبترول	٢ر٥٥	٦ر	٣ر١٠٩	٨ر	١ر٥٤	٥ر١
التشـــــيد	٢ر٢١٥	٤ر٣	٧ر٥٦١	٤ر٤	٥ر٢٤٦	٨ر٦
مجموع القطاعات السلعية	٤ر٥٧١٥	٨ر٦١	ـــر٦٩٢٦	٨ر٥٣	٦ر١٢١٠	٣ر٣٣
النقل والمواصلات والتخزين	٢ر٣٩٩	٤ر٣	٧ر٦١٣	٩ر٤	٥ر٢١٤	٥ر٩
التجارة والمال والتأمين والسياحة	٢ر٨٨٣	٩ر٦	٧ر١٥٩١	٣ر١٢	٥ر٧٠٨	٥ر١٩
مجموع قطاعات الخدمات الانتاجية	٤ر١٢٨٢	٩ر١٣	٤ر٢٢٠٥	٢ر١٧	ـــر٩٢٣	٤ر٢٥
الاســـكان	١ر١٣٩	٥ر١	٨ر٢٣٢	٨ر١	٧ر٩٣	٧ر٢
المـــرافق العـــامة	ـــر٤٣	٥ر	٣ر٧٤	٦ر	٣ر٣١	٩ر
خدمات حكومية وأخرى	٤ر٢٠٦٣	٣ر٢٢	٩ر٣٤٣٠	٦ر٢٦	٥ر١٣٦٧	٧ر٣٧
مجموع قطاعات الخدمات الشخصية والاجتمـــاعية	٥ر٢٢٤٥	٣ر٢٤	ـــر٣٧٣٨	ـــر٢٩	٥ر١٤٩٢	٣ر٤١
الاجمالى العام للقطاعات	٣ر٩٢٤٣	١٠٠	٤ر١٢٨٦٩	١٠٠	١ر٣٦٢٦	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تقـــرير متـــابعة الخطة سنوات مختلفة (بالنسبة لاعداد العمالة) ٠

ـــ باقى الأعمدة تم حسابها بواسطة الباحث ٠

جدول رقم (٧)

تطور البطالة ومعدلاتها فى سنوات التعداد (١٩٦٠ - ١٩٧٦ - ١٩٨٦)

بيـــان	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
اجمالى البطالة (عامل)	١٧٤٩٤١	٨٥٠٤٣٢	٢٠١١٣٥٧
اجمالى قوة العمل (عامل)	٧٨١٨٩١١	١٠٩٨١٥٢٥	١٣٦٧٧٦١٨
معـــدل البطـالة ٪	٢ر٢	٧ر٧	١٤ر٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نتائج سنوات التعداد ٠ سنوات مختلفة ٠

جـــــدول رقم (٨)

المعامل الحدى لرأس المال/العمل فى قطاع الصناعة
خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٧/٨٦

السنوات بيان	الاستثمار فى قطاع الصناعة (بمليون جنيه)*	العمالة بالالف عامل	العمالة الاضافية (ألف فرصة عمل)	معامل رأس المال/العمل (بالالف جنيه)
١٩٧٣	١ر١٢٥	٤ر١١٢٢	ـــــ	ـــــ
١٩٧٤	٨ر١٩١	٨ر١١٣٢	٤ر١٠	٥ر١٨
١٩٧٥	٤ر٢٨٣	٨ر١١٥٦	ـر٢٤	٨ر١١
١٩٧٦	٧ر٣٧٢	٤ر١١٨١	٦ر٢٤	٢ر١٥
١٩٧٧	٧ر٥٤٩	٤ر١٢٢٨	ـر٤٧	٧ر١١
١٩٧٨	٨ر٧٥١	١ر١٢٧٨	٧ر٤٩	٢ر١٥
١٩٧٩	٥ر٩٩٣	٧ر١٣٣٢	٦ر٥٤	٢ر١٨
١٩٨١/٨٠	٦ر١٠٢٠	٥ر١٣٨٦	٨ر٥٣	ـر١٩
١٩٨٢/٨١	١ر١١٧٨	٣ر١٤٣٩	٨ر٥٢	ـر٢٢
١٩٨٣/٨٢	٤ر١٢٢٩	٩ر١٥١٤	٦ر٧٥	٣ر١٦
١٩٨٤/٨٣	٦ر١٥٣٦	٥ر١٥٩١	٦ر٧٦	٨ر٢٠
١٩٨٥/٨٤	٣ر١٦١٤	٥ر١٦٦٨	ـر٧٧	٩ر٢٠
١٩٨٦/٨٥	٦ر١٥١١	٨ر١٧٤٤	٣ر٧٦	٨ر١٩
١٩٨٧/٨٦	ـر١٦١٢	ـر١٨٢٥	٢ر٨٠	٢ر٢٠

× بالاسعار الجارية

المصدر : وزارة التخطيط ، تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٧/٨٦ ، الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ١٩٨٨ .

جـدول رقم (٩)

العمالة فى القطاع العام الصناعى ومعدلات نموها خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧/٨٦

السنوات بيـــان	عدد العمالة (بالعامل)	معدل النمو السنوى ٪
١٩٧٥	٥٦٦١١٧	ـــــ
١٩٧٦	٦٢٧٣٥٦	١٠ر٨
١٩٧٧	٦٠١٦٣٠	(٤ر١)
١٩٧٨	٦٥١٣٥٩	٨ر٣
١٩٧٩	٦٦٣٤٨٩	١ر٩
١٩٨١/٨٠	٦٨٢٧٨١	٢ر٩
١٩٨٢/٨١	٦٩٠٠٢٢	١ر١
١٩٨٨٣/٨٢	٦٨٣١٨٦	(٩ر)
١٩٨٤/٨٣	٦٨٣٨٧٣	١ر
١٩٨٥/٨٤	٦٨٣٣١٧	(٠٨ر)
١٩٨٦/٨٥	٦٣١١٥٨	(٧ر٦)
١٩٨٧/٨٦	٥٧٩٠٠٠	(٨ر٣)

المصدر : مجلس الوزراء ، مركز معلومات القطاع العام ، القاهرة تصريحـــات السيد وزير الصـــناعة فى جريدة الأهرام ١٩٨٩/٨/٣٠ ، ١٩٨٨/٩/٢٠ .

جـــدول رقم (١٠)

معدل نمو رأس المال والعمالة والكثافة الرأسمالية فى القطاع الصناعى

والخاص بالاسعار الثابتة فى الفترة من ٧٠ ـ ١٩٨٠

النشـــــــــــاط	معدل نمو رأس المـال		معـدل نمو العمالة		معدل نمو كثافة رأس المال	
	قطاع عام	قطاع خاص	عـام	خـاص	عـام	خـاص
١ ـ صناعة الغزل والنسيج	٦ر٨٣	١٨ر٧	٣ر١٠	٥٢ر	٣ر٧٣	١٧ر١٧
٢ ـ صناعة الملبوسات الجاهزة	٩ر٧٩	١٦ر٥٤	٥ر٨٢	٢ر٦٢	٣ر٩٧	١٣ر٩
٣ ـ صناعة الأحذية عدا المصـنوع من المطاط	١٠ر٧٠	٢٦ر١٤	٣ر٧٩	(ـ١ر٥٦)	٦ر٩٠	٢٧ر٧٠
٤ ـ صناعة الأثـاث والتركيبات والتنجيـد	(ـ٤ر٢٤)	١٥ر٦٦	١٤ر٤٢	(ـ٢ر٢٦)	١٠ر٠٨	١٨ر١٠
٥ ـ صناعة الطبـاعة والنشر والصناعات المتصلة بها	٥ر٩٧	٦ر٣٨	١ر٨٠	٣ر٧٢	٤ر١٦	٢ر٦٠
٦ ـ صناعة المنتجات الكيماوية	٨ر٤١	٩ر٨٧	٣ر٠٣	٥ر٥٢	٥ر٣٨	٤ر٣٠
٧ ـ صناعة الزجـاج والمنتجات الزجاجية	٤ر	١٧ر٦٦	٣ر٣٧	١ر٦٠	٣ر٣٣	١٦ر٠٦
٨ ـ منتجات خامات تعدنية وغير معدنية أخرى	١٧ر٤٦	١٨ر٢٤	٥ر٢٦	٧ر٣١	١٢ر١٩	١٠ر٩٠
٩ ـ منتجات معدنية عدا الماكينات والمعـدات	٨ر٤٨	٦ر١٩	٣ر٥٧	(ـ٥٣ر)	٤ر٩٠	٦ر٧٠
١٠ ـ صـــناعة الماكينات عـــدا الكهربائية	٨ر٤٤	ـر٢٠	٥ر١٦	٨ر٦٦	٣ر٢٨	١١ر٤٠
١١ ـ صناعة الماكينـات والاجهزة والمهمات الكهربائية	(ـ٢٢ر)	١٨ر٢٢	٤ر٨٨	٧ر٤٠	٥ر١٠	١٠ر٩٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث سوق العمل فى قطاع الصناعة ١٩٨٥ ، جدول رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(الموارد البشرية)

« الهـــــوامش »

١ - الى جانب مانعانيه منذ فترة من بطالة مقنعة ونقص فى التشـغيل والذى يلفت النظر الى وجود خلل هيكلى فى سوق العمل فى مصر ٠

٢ - انظر فى ايضاح ذلك :

د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ، **الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى بلدان العالم الثالث مع اشارة خاصة لمصر** ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، (٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ص ١ - ٣) ٠

- كذلك د٠ ليلى أحمد الخواجة ، **دراسة تحليلية لظاهرة البطـالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل فى مصر** ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ص ٢٤ - ٢٥ ٠

٣ - بتكلفة عوامل الانتاج والاسعار الجارية ٠

٤ - انظر الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى ٠

٥ باعتبار أن قطاع الصناعة يستهلك حوالى ٦٠٪ من استهلاك الطـاقة الكهربائية على المستوى القومى ٠

٦ - انظر فى تفسير ذلك ،

Ajik K. Dasgupta, **Economic Theory and The Developing Countries,** Macmillan, London, 1982, pp. 10-20.

٧ - يدعم ذلك أن أرثر لويس سنة ١٩٥٤ اعتبر مصر ومجموعة أخرى من الدول النامية من دول الفائض فى العمالة وتقدر بنسبة ٢٠٪ من اجمالى قوة العمل ، يمكن الرجوع الى :

د٠ محمد محمود غنيم « فائض العمالة فى الدول النامية دراسة مقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ - ٤٧ ٠

٨ - **Nazem, Mohamed, Surplus labour Problems of disguised** Unemployment in Egyptian Agriculture, INP, Nemo 1054, Cairo, 1975, p.i.

٩ - د٠ سعد متولى ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩ ، مذكر خارجية رقم ١٣٠٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٨٧ ٠

١٠ - انظر الجداول أرقام (٢) و (٣) ، فى الملحق الاحصائى ٠

١١ - مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار فى مصر ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دور الانعقاد الخامس ، القاهرة ، ١٩٨٥ ص١٩٠

١٣ - مع الاعتماد على آلية التشغيل تعتمد على قطاع الخدمات الحكومية (يستوعب المزيد من العمالة ، وبعض القطاعات الاخـــرى التى لا تحتاج الى استثمارات جديدة مثل قطاع الهجـــرة الخارجية ، والقطاع غير المنظم وسنوضح تلك الآلية فى النقطة الثالثة من هذا البحث ٠

١٣ - سيتضح ذلك من خلال التحليل فى النقطة الخاصة بتحليل هيكل العمالة ٠

١٤ - انظر فى ايضاح ذلك :

World Bank, **Some Issues in Population & Human Resource Development in Egypt,** World Bank Report, No. 3176, EGT, May 12, 1981, p. 148.

١٥ - جاءت هذه التقديرات ضمن مناقشة للاحصاءات والبيانات عـــن الهجرة فى :

د٠ نجلاء أنور الاهوانى ، هجر ةالعمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٧ - ١٩٨٠ ،

رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، مكتبة كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص ١٥٧ ـ ١٦٢ ٠

١٦ ـ يمكن الرجوع فى تقديرات ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ الى ، مجلس الشورى ، هجرة العمالة المصرية الى الخارج ، دور الانعقاد العادى السابع ، تقرير لجنة خاصة عن الموضوع ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١١٣ ٠
كذلك الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النتـائج الأولية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٠

١٧ ـ بنت هانس ، سمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات ، دوران فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٨٩ ٠

١٨ ـ بنث هانس وسمير رضوان ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ٠

١٩ ـ من أجل مزيد من التفصيل ، حول محددات الطاقة الاستيعابية للقطاع غير المنظم انظر :

— M. Abdel Fadil, **The Political Economy of Nasserisn,** Cambridge University Press, 1960, p. 25-26.

— Y. Weeks, **Policies for expanding Employment in The Informal Urban Sector of Developing Economies,** International Labour Review, Vol. 3, N. Sanuary, 1975, pp. 9-13.

٢٠ ـ انظر فى ذلك ، د٠ ليلى أحمد الخواجة ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ ـ ٢٢ ٠

٢١ ـ يمكن الرجوع الى النقطة الثانية الخاصة بتحليل نمط الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ من هذا البحث ٠

٢٢ ـ د٠ هبة أحمد نصار ، سياسات الاستثمار والبطالة ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ١٦ ٠

٢٣ - R. Mabro & Radwan, **The Industrialization of Egypt, 1939-1975 Policy & Performance** Clarenclon Press, Oxford, 1976, pp. 172-174.

٢٤ - World Bank, Egypt Population and Human Resource Report No. 3173, EGT, Washington D.C. October, 1980, p. 13-16.

٢٥ - يشاركنا فى هذا التحليل ما انتهت اليه الدراسة التى قام بها د٠ نادر فرجانى حول طبيعة التشغيل فى مصر وبيانها ٠
- نادر فرجانى ، طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينيات ، منظمة العمل الدولية ، القاهرة ، ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ ص ٣١ ٠

٢٦ - انظر فى ذلك الدراسة التى أشارت الى هذا المعامل ، ومعاملات أخرى تدل على وجود كثافة رأس المال ، مثل النسبة الحدية لرأس المال الناتج ، حيث بلغ هذا المعدل طبقا للخطة ٨٢/١٩٨٣-١٩٨٦/١٩٨٧، ٣ر٦ على المستوى العام ، ٢ر٣ على المستوى القطاعات السلعية ، ٣ر٦ فى قطاعات الخدمات الانتاجية و ٤ر٨ فى القطاعات الخدمية وكان هذا المعدل فى الخطة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ نحـــو ٥ر٣ للزراعة و٢ر١٧ للصناعة وعلى المستوى القومى ٣ : ١ ، وتشير الدراسة الى أنه ينبغى أن يزيد المعامل الحدى لرأس المال / الناتج على المستوى القومى ٣ : ١ وأن يتم اختبار المشروعات فى مختلف القطاعات على أساس ذلك ، انظر فى تفاصيل ذلك :

د٠ محمد سلطان أبو على ، مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ابريل ١٩٨٧ ص ٩ ، وجدول رقم ١ ، ٢ ص ١٧ ، ١٨ ٠

٢٧ - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/١٩٨٨ ، ٩١/١٩٩٢ ، خطة عامها الاول ، الجزء الاول القاهرة، ١٩٨٧ ص ٢٩٨ ٠

٢٨ - د٠ سعد حافظ واخرون ، سوق العمل فى مصر ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ١٩٨٦ ٠

٢٩ - د٠ محمد محمود الامام استراتيجية العمالة فى مصر التسعينيات ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينيات ، منظمة العمل الدولية ، القاهرة ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ صص ٢٩ - ٣٢ ٠

٣٠ - وزارة التخطيط ، مرجع سابق ص ٢٧٦ ٠

٣١ - د٠ عدلات عبد الوهاب حماد « فائض العمالة وضيق فرص التوظف القطاع الصناعى : حالة خاصة ، دراسة تحليلية للفترة من١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٨٤/١٩٨٥ ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصـــاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص ٤ ٠

٣٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة عن سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٠ ٠

٣٣ - د٠ وهبة أحمد نصار ، مرجع سابق ، ص ١٦ ٠

٣٤ - د٠ عدلات عبد الوهاب حماد ، مرجع سابق ١٤ - ١٥ ٠

٣٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع ســـابق ص ص ٦٣ - ٦٧ ٠

٣٦ - مثل ربط الاعفاءات الممنوحة للقطاع الخاص الخاضع للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، بدرجة استيعاب المشروع للعمالة ٠

٣٧ -
Gouda Abdel Khakle, Gatigner Robert, The **Political Economy of in Come Distribution in Egypt,** New York, Holmes & Meir, 1982, p. 438.

٣٨ - د٠ عمرو محى الدين ، تطور استراتيجية التنمية فى مصر والبدائل المستقبلية المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ،

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٧ ص ص ١١ - ١٢ ٠

٣٩ -
Lyn Squire, Employment Policy in Developing Countries, Oxford University Press, New York, 1984, pp. 149-150.

٤٠ - د٠ ليلى الخواجة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤ - ٣٦ ٠

٤١ - د٠ عدلات عبد الوهاب حماد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ٠

٤٢ - روبرت مايرو ، سمير رضوان (ترجمة صليب بطرس) ، التصنيع فى مصر (٣٩ - ١٩٧٣) السياسة والاداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ ص ١٧٦ ٠

٤٣ - د٠ محمد عبد المجيد الخلوى ، دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩ - ٢١ ديسمبر ، ١٩٨٨ ، ص ٤٣ ٠

٤٤ - عزمى مصطفى ، دور الصناعات الصغيرة فى فرص عمل ، ندوة تنمية فرص العمل ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، القاهرة ٢٠ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، صص ١٣ - ١٤ ٠

٤٥ - وزارة التخطيط ، تطوير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ - ٨٦/١٩٨٧ ، الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ١٩٨٨ ، صص ٥٠ ، ٥٩ ، ٥٤ ٠

٤٦ - د٠ سميحة السيد فوزى ، سياسة موجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ، ص٢٢ ٠

٤٧ - جاءت تلك النسبة فى دراسة :
د٠ ليلى الخواجة ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ٠

تعقيب على بحث

نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر

أ٠ د٠ العشرى حسين درويش
نائب رئيس جامعة طنطا

فى الصفحة رقم ٢

يستشهد الباحث بأرقام الجدول رقم ١

ويتضمن نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠-٨٦/١٩٨٧ وهى نسب خاطئة منذ بداية الفترة الزمنية وحتى عام ٨١/١٩٨٢ ٠

وتصحيح هذه النسب يستلزم تعديل التعليق عليها اذ بدأت النسبة فى الانخفاض اعتبارا من عام ٦٣/١٩٦٤ وليس عام ٦٦/١٩٦٧ واستمرت فى الانخفاض حتى عام ٧١/١٩٧٢ ٠

كذلك يستلم الأمر تعديل النسبة المئوية لكل مرحلة ٠

يلاحظ الباحث أنه مع زيادة نسبة الاستثمار الثابت الاجمالى الى الناتج المحلى الاجمالى ازدادت نسبة البطالة (خلال الفترة ٨١/١٩٨٢ - ٨٦/ ١٩٨٧ وصلت نسبة الاستثمار فيها الى الناتج أعلى نسبة فى المتوسط ، كما وصلت نسبة البطالة الى أعلى نسبة بطالة سافرة عام ١٩٨٦ هى ٧ر١٤٪)٠

اقتصر الباحث على دراسة نمط توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية ، وفى رأينا أن دراسة هذا النمط كان يستلزم - فى آن واحد - دراسة نمط استخدام الاستثمار من منظور الفن الانتاجى الذى لم يتناوله الباحث أستنادا الى ما ذكره من محدودية نطاق البحث ٠

فى الصفحة رقم ٣

لم يشير الباحث الى الأسباب التى دعته الى تقسيم الدراسة الى فترتين ٦٠ ـ ١٩٧٣ و ١٩٨٧/٧٤ ٠

فى الصفحة رقم ٤

يذكر الباحث أن الفائض المحول ضمنا (من قطاع الزراعة الى الصناعة عام ١٩٦١/٦٠) نسبته ٧ر٥٤ من الدخل الزراعى عام ٦١/٦٠ = ١ر٤٤٢ ٠

من الارجح أن تكون هذه النسبة ٥ر٢٢٪ ويلزم مراجعتها وتصحيحها٠

قام الباحث بتقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات سلعية وخدمات انتاجية وخدمات شخصية واجتماعية ٠ وقد كان من المفيد تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاع أولى وقطاع صناعى وقطاع خدمات انتاجية ثم قطاع خدمات شخصية ٠ كذلك كان من المفيد تقسيم الاقتضاد القومى الى قطاع ريفى (زراعى وغير زراعى) وحضرى (منظم وغير منظم) ٠ كما كان من المفيد دراسة نمط الاستثمار وأثره على هيكل العمالة موزعا على القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك ٠

اهتم الباحث بدراسة مدى زيادة الاستثمارات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وهيكل قوة العمل خلال الفترة ٦١/٦٠ ـ ٨٧/٨٦ ٠ ولم يهتم بدراسة ما اذا كان هناك سوء توزيع للاستثمارات على مختلف القطاعات أو أنها تتسم بالقصور ٠

كان الاجدى تحديد مفهوم القوة العاملة وما اذا كانت تعبر عن العاملين فعلا أم عن السكان فى سن العمل ٠

ويراعى أن جدول رقم ٦ غير موجود ٠

كما أن السطر الأخير ص ٢٩ يحتاج الى تصحيح ٠

تعقيب على بحث

« نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر »

أ٠ د٠ أحمـد الدرش

رئيس القطاع ـ هيئة الاستثمار

تشير بعض التقديرات المستقاة من نموذج طويل الاجل للاقتصادالمصرى يغطى فترة ثلاث عقود من ١٩٨١/٨٢ وحتى ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، ان قوة العمل ستزداد خلال هذه الفترة بمقدار ١٥ مليون شخص من سنة الاساس المقدرة بـ ١١½ مليون فرد ، لتصل فى نهاية الفترة الى ٢٦ أو ٢٧ مليون عامل ٠

وتمثل مشكلة توفير قوة العمل المناسبة لهذه الملايين من البشر ، فى ظروف الاقتصاد المصرى ، تحديا بالغ الصعوبة والخطورة

Arab Republic of)
Egypt : Issues of Trade and Investment Planning, World Bank, Report No. 4136-EGT, Jan. 14, 1983, p. 1)

ولابد للسياسة الاقتصادية ، اذا استعدنا هذا النوع من السياسة التى تتكون من « متتالية اجراءات آدارة الأزمات » من أن تعطى للمنظور طويل الأجل الاهمية التى يستحقها ، فان نجحت فى اتباع هذا المنهج ، فان من شأن ذلك توضيح الاتجاه العام لها ، ويصبح أمر صنع القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية أكثر يسرا ومؤديا للنتائج المرجوة منها ، كما يصبح أمر تقييم التطور الاقتصادى ، أو عناية ، أكثر دقة وموضوعية ٠

ويستلزم خلق فرص العمل اللازمة لمواجهة هذا الموقف القيام بقدر كاف من الاستثمارات ـ فان من البديهيات المسلم بها ان خلق فرص عمل جديدة يستلزم مزيدا من الاستثمارات ـ ويعتمد أثر الاستثمار القومى على اتجاهات وتغيرات هيكل العمالة ، على العديد من العوامل ، من بينها نمط توزيع تلك الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ، وهذه العلاقة هى التى يركز عليها الزميل الباحث ويتلخص البحث الحالى طبقا لكاتبه فى محاولة

تتبع نمط توزيع الاستثمارات القومية على القطاعات الاقتصادية ، ومدى تأثيره على اتجاهات وتغيرات هيكل العمالة ومن ثم البطالة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ . وينقسم البحث الى خمسة أجزاء يقدم منها الباحث فى الجزء الاول وصفا لنمط توزيع الاستثمار القومى على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ مقارنا بالفترة ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦ فى الجزء الثانى ، ثم يشير فى الجزء الثالث الى اتجاهات سياسة التوظف التى صاحبت نمط الاستثمار المنفذ ، وفى الجزء الرابع من البحث يحاول الباحث توضيح مدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة ومن ثم البطالة خلال الفترة محل البحث ١٩٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ ، ثم فى الجزء الخامس والاخير يقدم الباحث « بعض الملاحظات الاساسية المتعلقة بمدى تأثير نمط الاستثمار على هيكل العمالة والبطالة وأخيرا النتائج والتوصيات ».

ويشير الباحث الى أن الفترة من ٦٠ - ١٩٧٣ تأثر القائمون فيها بأمور السياسة الاقتصادية بما ساد أدبيات التنمية الاقتصادية آنذاك وخاصة نظرية ارثر لويس الخاصة « بعرض العمل غير المحدود » التى تتضمن وجود فائض من العمالة فى قطاع الزراعة حيث تتدنى الانتاجية ، هذا الفائض يمكن تحويله الى القطاع الصناعى حيث معدلات الانتاجية الاعلى ، بما يؤدى فى النهاية الى رفع مستوى الانتاجية فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ويسوق الباحث الادلة على انطباق شروط هذه النظرية على حالة الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة معتمدا على نتائج بحث د. سعد متولى المعنون « تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩ » والى التقرير القيم لمجلس الشورى تحت عنوان « سياسات الاستثمار فى مصر » .

ويخلص الباحث من ذلك الى ان القطاع الصناعى استحوذ على النصيب الاكبر من اجمالى الاستثمار الثابت بمتوسط قدره ٣ر٢٧٪ فى الفترة ١٩٦٠-٧٣ يليه القطاع الزراعى بمتوسط ٣ر١٩٪ ، استوعبت فيها استثمارات السد العالى ما يزيد قليلا على ربع المخصص لهذا القطاع فى تلك الفترة وتوزع باقى الاستثمار الثابت الاجمالى على قطاعات أخرى « غير مستوعبة للعمالة مثل قطاع الخدمات الانتاجية ، وقطاعى الخدمات الشخصية والاجتماعية .

أما عن الجزء الثانى من البحث ويغطى الفترة من ٧٤ - ١٩٨٧/٨٦

فيشير فيه الباحث الى أنه يمثل بداية مرحلة ما بعد أكتوبر وبدء استراتيجية جديدة فى « مفاهيمها ومبادئها واركانها ومحاورها » وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى وأصبح التركيز فى هذه الفترة على « القطاعات التى تعطى أكبر قدر من موارد النقد الاجنبى على وجه الخصوص » « بما فى ذلك بعض القطاعات الخدمية التى تخدم هذا الاتجاه » وعلى وجه الخصوص قطاعات الخدمات الانتاجية الى جانب قطاع البترول من القطاعات السلعية ٠٠ وهى طبقا للباحث قطاعات ضعيفة الاستيعاب للعمالة ـ وهنا يتضح مدى الارتباط القائم بين مشاكل التشغيل فى الاقتصاد المصرى والتغيـــرات الهيكلية فى الاستثمار ٠ وتبرز قطاعات الخدمات (وبخاصة الخدمات الانتاجية) وقطاع البترول كقطاعات رائدة أو قائدة لعملية التنمية خلال تلك الفترة ، وقد جاء هذا على حساب القطاع الزراعى أولا والقطاع الصناعى ثانيا ، حيث لم يزد متوسط نصيب القطاع الاول فى الفترة ٧٤ ـ ٨٠/١٩٨١ عن ٣ر٧٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، كما لم تزد حصة القطاع الصناعى من اجمالى الاستثمار الثابت عن الفترات السابقة بينما حظى قطاع الخدمات الانتاجية بأعلى نسبة فى المتوسط بلغت ٨ر٢٦٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، وبلغ نصيب قطاع البترول حوالى ٧ر١٠٪ فى المتوسط ٠

ويصل البـــاحث الى أن الفترة ٧٤/٨٠/٨١ ، شهدت اتجـــاه نمط الاستثمار نمو القطاعات غير المستوعبة للعمالة أو ضعيفة الاستيعاب لها ٠

وفى الفترة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ استمرت الاتجاهات التى سادت فترة ٧٤ ـ ٨١ بالرغم من تغير الظروف والاوضاع الاقتصادية سلبيا وبخاصة فى الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٧ والتى شهدت انحسارا فى الموارد الخارجيـــة وبخاصة قطاع البترول والسياحة وتحويلات العاملين فى الخارج وقـــد انخفضت خلال هذه الفترة متوسط نسبة القطـــاع الزراعى من اجمالى الاستثمار الثابته لتصل الى ٧ر٩٪ وللقطاع الصناعى الى ٦ر٢١٪ ، كما انخفضت النسبة المخصصة للقطاعات السلعية الى أدنى مستوى لها خلال الفترة محل البحث لتصل الى ٤٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ، وفى نفس الوقت لم تخفض نسبة قطاعات الخدمات الانتاجية حيث ظلت مرتفعة وبلغ متوسطها ٤ر٢٥٪ من اجمالى الاستثمار الثابت ـ وفى قطاع الخدمات الأخرى (وهو يتمثل أساسا فى القطاع الحكومى) فظلت النسبة فى المتوسط

عند ٧ر٦٪ خلال هذه الفترة ٧٤ ـ ١٩٨٧/٨٦ ـ وبالرغم من ذلك استوعب هذا القطاع أكبر عدد من الداخلين الجدد الى سوق العمل ، وبالطبع نتج عن ذلك زيادة نسبة البطالة المقنعة فى هذا القطاع ويشير الباحث الى أن الفترة من ٧٤ ـ ١٩٨٦ ، شاهدت انفصـــاما تاما بين الانماط القطاعية للاستثمار الثابت ومستوى التوظيف (التشغيل) وهو ما دعاه الى دراسة اتجاهات سياسة التوظف المصاحبة لنمط الاستثمار المنفذ ـ وتتلخص هذه السياسة فى الاعتماد على قطاع الهجرة الخارجية والقطاع العام ٠

أما عن الهجرة الخارجية والذى وصل رقمها حسب تعداد ١٩٨٦ الى ٢¼ مليون مهاجر ، فقد لعبت دورا رئيسيا فى التخفيض من معدل البطالة الذى كان من الممكن أن يزيد بحوالى مليون عاطل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٦ وطبقا لدراسة اشار اليها الباحث ٠

ولا شك أن ما نشهده فى الاونة الاخيرة من انعكاس هذا الاتجاه والمتمثل فى انخفاض معدلات الهجرة بل وفى زيادة اعداد العائدين سنويا والذى تقدره الدراسات بما لا يقل عن ١٠٠ ألف عامل ، كما يؤكد الدور الذى تلعبه انماط الاستثمار القطاعية على مستويات العمالة وبالتالى على معدلات البطالة ٠

أما عن سياسة التوظف فى القطاع العام ، فقد أدت الى ايجاد فرص عمل غير « حقيقية » ترتب عليها زيادة التضخم الوظيفى فى القطاع العام ، (يشير الباحث الى وجود ما لا يقل عن ٣٠٪ عمالة زائدة) ٠

ويخلص الباحث الى أن هذه الفترة قد أعتمد على آلية من آليات التوازن الظاهرى فى سوق العمل « كبديل لاختبار انماط الاستثمار القادرة على توفير فرص عمل حقيقية ٠

ويشير الباحث الى ظاهرة العمالة الهامشية فى القطاع غير المنظم فى الاقتصاد القومى ، التى لها نفس الأثر من حيث أنها عمالة غير حقيقية ومنخفضة الانتاجية ، كما أنها فى تقدير الباحث قد وصلت الى أعلى مستوى ممكن لها فى ظل الظروف الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد القومى ، والتى تتمثل فى الركود التضخمى ٠

من كل ذلك يصل الباحث الى استنتاج مؤداه أن التوازن فى سوق العمل المصرى لم يتحدد حجم التشغيل فيه ، بناء على تقطاع منحنيات العرض والطلب مستقلة عن بعضها البعض « واسمحو لى أن أشـــير الى بعض الملاحظات على بحث الزميل :

١ ـ وان كان الباحث قد اشار فى عجالة الى أهمية اختيار الفـــن الانتاجى كثيف العمل كمحدد ومؤثر فى هيكل العمالة ، الا أن البحث كان سيزداد قيمة اذا كان الباحث قد أولى هذا العامل وزنا أكبر ٠

٢ ـ الاستنتاج الذى توصل اليه والخاص باطباق نظرية العرض غير المحدود لعنصر العمل خلال الجزء الاول ، وعدم انطابقها فى الجزء الاخير من الفترة محل البحث على حالة الاقتصاد المصرى ، هو استنتاج جدير بالذكر وان كان ينقصه أخذ العديد من المتغيرات الخارجية فى الحسبان ، فى الفترة منذ منتصف السبعينات والى نهاية الفترة محل البحث ٠

٣ ـ تجاهل الباحث أثر تزايد أهمية المصادر الخارجية المتمثلة فى حصيلة الصادرات البترولية ، وزيادة حصيلة رسوم قناة السويس ، وتحويلات العاملين ، بالاضافة الى السياحة ، والسهولة النسبية للاقتراض الاجنبى والمحلى على اختيار فنون الانتاج كثيفة رأس المال وأثر ذلك على هيكل العمالة ، وما توصل اليه من استنتاجات ٠

٤ ـ تعتبر المعلومات والمصادر التى استخدمها الباحث فى بحثه كافية للتعامل مع موضوع البحث ، وفى الحقيقة فان الملحق الاحصائى والذى احتوى على احدى عشر جدولا من مصادر مختلفة ، يمكن أن يساعد فى اثراء هذا البحث ٠

٥ ـ واننا نتفق مع الزميل الباحث فى أغلب ملاحظاته التى انتهى اليه بحثه خاصة مايلى :

(أ) اختيار فنون الانتاج التى تستخدم عنصر العمل بكثافة بحيث يمكن تحقيق هدفى تعظيم الناتج وتعظيم فرص العمل المتاحة ٠

(ب) أن تصحيح نمط الاستثمار لا يتأتى الا بمجموعة من السياسات الاقتصادية الشاملة والخاصة بالاستثمار والاجور والاســـعار بما فيها أسعار الفائدة ٠

(جـ) اعطاء وزن أكبر للقطاع الزراعى على الاخص التوسع الافقى للمساحة المنزرعة والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة ٠

(د) أن يكون توجه القطاع الصناعى ناحية التصدير ، خاصة وان هناك من المؤشرات ما يوضح أن الصناعات التصديرية فى تجربة العديد من الدول صناعات كثيفة العمل ٠

وبصفة عامة ، فأنى أرى أن الزميل الباحث قد بذل جهدا طيبا وان غابت فى بعض المواقع « الحبكة » بين المسببات والاثار الناجمة عنها ، كما أن تشخيصه للمشكلة تشخيص جيد ، والعلاج المقترح من جانبه علاج منطقى٠

البحـث الرابـع

البطـالة فى مصـــر

بين فائض العمالة بالريف

وعجز الصناعة عن استيعابها

د٠ محمـــد البنـــا (*)
كلية التجارة ـ جامعة المنوفية

١ ـ مقـــدمة :

غدت مشكلة البطالة السافرة فى مصر أحد الابعاد الاساسية فى عملية التنمية الاقتصادية فى الفترة الأخيرة ، فبعد أن كانت البطالة المقنعة فى المناطق الريفية تمثل السمة الأســـــاسية فى مسـألة التوظف تحولت الى بطالة ظاهرة فى الريف والحضر على حد سواء وأخذت معدلاتها تتزايد بشكل ملحوظ يهدد نتائج برامج التنمية نظرا لمـا تمثله البطالة من نقص فى فرص التشغيل وانخفاض فى مستويات الدخول وهدر لأحد الموارد الاساسية(١)٠

والواقع أن ما أسفرت عنه برامج التنمية فى كثير من الدول النامية خلال الفترة الاخيرة جاءت مخالفة لتوقعات النماذج التقليدية فى التنمية ، فطبقا لنموذج لويس ، كان من المتصور أن تتوافر فرص عمل منتجة بالقطاع

(*) يتقدم الباحث بخالص التقدير لكل من أ٠د٠ سلطان أبو على ، أ٠د٠ جلال أمين ، أ٠د٠ عرفان شافعى ، أ٠د٠ ابراهيم العيسوى وذلك على تعقيباتهم وملاحظتهم أثناء مناقشة الصورة الاولية للبحث فى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع عشر وحيث كانت لهذه التعليقات أثرها الايجابى فى الصورة الاخيرة للبحث ومع ذلك فان الباحث يظل متحملاً لاى قصور يشوب البحث ٠

الصناعى (والقطاعات الحديثة بصفة عامة) بحيث يستوعب الفائض فى قوة العمل بالريف وتقوم عملية التنمية الصناعية عليها · ولكن نتائج جهود التنمية لم تكن مرضية بدرجة كافية حيث ظلت المناطق الريفية تمثل مستودعا لجانب كبير من السكان وقوة العمل وعجزت القطاعات الحديثة بما فيها القطاع الصناعى عن استيعاب فائض قوة العمل المهاجرة من الريف الى المناطق الحضرية مما أدى الى حدوث مشكلة البطالة بشكل سافر ·

وتتمثل مشكلة البحث اذن فى عجز القطاع الصناعى عن استيعاب فائض العمالة بالزراعة رغم مجهودات التنمية ومن ثم ظهرت البطالة السافرة فى المناطق الحضرية والريف على حد سواء مع استمرار مخزون العمالة فى القطاع الريفى ·

ومن هنا سوف يتناول البحث رصد هذه الظاهرة وبيان أبعاد المشكلة ثم يتعرض لكيفية ظهور البطالة بشكل سافر وذلك من خلال تقدير فائض العمل بالريف وعجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذا الفائض · ثم نحاول تقديم تفسير لأسباب فشل الصناعة فى توفير فرص عملتتناسب مع ماتوفرلها من موارد بشرية واستشعارات ·

٢ ـ منهج الدراسة وأسلوب التحليل :

ـــ منهج الدراســـة :

ـــ تعتمد الدراسة على تقدير فائض قوة العمل فى الريف · والتى يمكن الاعتماد عليها كتقدير لحجم الهجرة الداخلية المتوقعة وذلك بافتراض عدم زيادة البطـــالة المقنعة بالريف وهـــــو افتراض أصبح مقبـــولا فى الاونة الأخيرة ·

ـــ ويتم بعد ذلك قياس فائض قوة العمل بالقطاع الصناعى وذلك من خلال تقدير مدى عجز الصناعة عن استيعاب الزيادة فى قوة العمـــل والتى تتكون من الزيادة الطبيعية للسكان فى الحضر بالاضـــافة الى حجم الهجرة الداخلية المقدرة ·

— أســـلوب التحليـــل :

يعتمد أسلوب التحليل فى البحث على التحليـــل الكمى اعتمادا على بعض المعادلات وذلك بغرض قياس فائض قوة العمل بالزراعة كتقدير لمعدل الهجرة الداخلية ثم محاولة تقدير معدل فائض قوة العمل بالصناعة كتقدير لاتجاه البطالة الظاهرة على المستوى القومى ٠

وسوف يتم ذلك من خلال الخطوات التالية :

(أ) تقدير حجم الهجرة المحتملة من الريف الى الحضر :

١ ـ معدل نمو الطلب على نتائج الزراعة =
معدل نمو السكان + معدل نمو دخل الفرد × مرونة الطلب الداخلية على الغـذاء ٠

٢ ـ معدل نمو فرص التوظف فى الزراعة =
معدل نمو الطلب على الناتج الزراعى — معدل نمو الانتاجية الزراعية٠

٣ ـ حجم الهجرة المقـدرة =
معدل نمو قوة العمل بالريف ـ معدل نمو فرص التوظف بالزراعة ٠

(ب) حساب فائض العمالة السنوى بالحضر كتقدير لاتجاه البطالة الظـــاهرة :

معدل نمو البطالة المقدرة =
معدل الزيادة فى قوة العمل بالحضر — معدل نمو فرص العملبالصناعة

معدل نمو فرص العمل بالصناعة =
مرونة التوظف (التشغيل × معدل نمو القيمة المضافة
× نصيب الصناعة فى قوة العمل ٠

كما أنه يمكن الاستدلال على تطور معدل البطالة على النحو التالى :

معدل البطـالة =

معدل الزيادة فى قوة العمل بالحضر - معدل نمو فرص العملبالصنعة

معدل الزيادة فى قوة العمل بالحضر =

معدل الزيادة الطبيعية + معدل الهجرة الداخلية ٠

وعموما يتميز هذا الاسلوب فى تقدير معدل البطالة الظاهرة فى أنه يأخذ بالمفهوم الديناميكى فى قياس معدل البطالة المقدرة وقياس معدل الزيادة السنوية فيها ، فى حين أن أرقام التعداد تأخذ بالمفهوم الاستاتيكى فى تقدير حجم العمالة والبطالة عموما حيث تعطى صورة عن الوضع فى أيام التعداد أو المسح بالعينة ٠ كما يمتاز هذا المنهج ببيان العلاقات التشابكية بين أهم قطاعات الاقتصاد القومى وهى الزراعة التى تمثل النشاط الرئيسى فى قطاع الريف والصناعة التى تمثل أهم أنشطة القطاع الحضرى وذلك فيما يتعلق بقوة العمـــل ٠

ومع ذلك فان هذا الأسلوب يتطلب بعض التبسيطات والتى لا تخل كثيرا بمدى دقة النتائج وامكانية الاعتماد عليها ، خاصة وأننا سوف نهتم بصفة أساسية بتقدير الاتجاهات الديناميكية للظاهرة محل البحث وتطور المتغيرات المتعلقة بها ٠

ولعل من أهم الفروض التبسيطية التى تجدر الاشارة اليها فى هذا الصدد افتراض تحول فائض العمل بالزراعة الى الهجرة الداخلية وعدم التحول الى بطالة مقنعة وهو فرض كما ذكرنا أصبح مقبولا فى الوقت الحاضر نتيجة التحولات الاجتماعية التى حدثت فى الريف المصرى عموما ٠ كذلك فان البحث يتخطى ظاهرة الهجرة الخارجية فى محاولة للتعرف على قدرة الاقتصاد المصرى على أمتصاص قوة العمل ٠

كذلك يفترض هذا الاسلوب أن الطلب على الناتج الزراعى يتم مواجهته من داخل قطاع الزراعة الوطنى مما يتجاهل أن جانبا من هذا الطلب يتم مواجهته من خلال الواردات الزراعية والغذائية خاصة ٠ ومما يخفف من أثر هذا الغرض التبسيطى وجود عنصر الهجرة الخارجية ، وهو ما يمثل طلبا على العمالة الزراعية ، بالاضافة الى الطلب على المنتجات الزراعية

لاغراض التصنيع ، وهكذا يمكن القول أن أثر هذين العنصرين الاخيرين يمكن أن تقابل أثر فرض تجاهل الهجرة الخارجية ٠

ويفترض هذا الأسلوب فى قياس مرونة التوظف أو التشـــغيل ثبات العوامل الاخرى المؤثرة فى دالة الانتاج خاصة وأنه يتم حسابها على أساس معدل نمو قوة العمل منسوبة الى معدل نمو القيمة المضافة (الناتج) فى القطاع فى حين أن التقدير الدقيق لهذه المرونة يتم من خلال دوال الانتاج والتى تأخذ فى الاعتبار كافة العوامل المؤثرة فى الدالة ٠

وأخيرا تجدر الاشارة الى أن المقصود بالقطاع الصناعى هو الصناعة بمفهومها الواسع سواء الصناعات التحويلية والتعدينية أو الكهرباء وغيرها من أنشطة المشروعات الصغيرة الصناعية ٠ والمقصود بفائض العمـــالة بالريف الذين يعجز القطاع الزراعى عن توفير فرص عمل لهم ومن ثم يمثلون رصيدا مضافا لقوة العمل بالحضر ـ وان لم يهاجروا فعلا ـ ويتطلعون الى فرص عمل بالقطاع الصناعى وغيره من الانشطة الخدمية الاخرى سواء داخل مناطق الريف أو خارجها بالمناطق الحضرية المحيطة ٠

الفترة محل البحث :

تغطى الدراسة الفترة الزمنية من ٧٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ حيث تمثل بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وتزايد الاعتماد على دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، وسوف يتم تقسيم فترة الدراســـة الى فترتين فرعيتين الأولى من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ والثانية من ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ وذلك على أساس أن الفترة الأولى شهدت تزايد الموارد الخارجية للاقتصاد المصرى متمثلة فى حصيلة صادرات البترول وتحويلات العاملين بالخارج وعائدات قناة السويس والسياحة ، أما الفترة الثانية فقد شهدت تقلصـا فى حجم هذه الموارد بسبب تراجع أسعار البترول العالمية وتقلص عائدات مصر من هذه الموارد الخارجية بالتالى ٠

مصـــادر البيانات :

١ ـ معدل نمو السكان : مأخوذ من بيانات التعداد السنوى ٠ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

٢ ـ معدل نمو متوسط دخل الفرد :

بلغ متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال الفترة الأولى ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ نحو ٢ر٩٪ وتم حسابه بالاعتماد على بيانات جدول (١) بالملحق الاحصائى على أساس متوسط معدل النمو المركب السنوى ٠

أما معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال الفترة الثانية فتم حسابه بالاعتماد على بيانات جدول (٢) بالملحق على أساس متوسط معدل النمو السنوى المركب والذى بلغ ١ر٤٪ ٠

٣ ـ مرونة الطلب الدخلى على الغذاء :

أخذت مرونة الطلب الدخلى (أو المرونة الانفاقية) من دراسة تحليلية لاستخدام المسوح الاسرية فى تقديرات الاستهلاك العائلى(٢) والتى أعتمدت على النتائج الاولية لبحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٨٢/٨١ حيث تمثـــل المعاملات المقدرة المرونة الانفاقية الكلية لكل فئات الانفاق وقد اعتبـــرت مطابقة للمرونات الدخلية ٠ وقد بلغت المرونة الانفاقية بالحضر = ٧٢ر٠ وقدرت فى الريف بنحو ٦٧ر٠ ثم أخذ المتوسط الحسابى البسيط حيث قدرت مرونة الطلب الدخلى على الغذاء بنحو ٦٩٥ر٠ خلال الفترة محل الدراسة ٠

٤ ـ معدل نمو الانتاجية الزراعية :

بالنسبة للفترة الأولى تم حسابها على أساس تطور قيمة الناتج الزراعى بالأسعار الثابتة عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨١/٨٠ باستخدام الرقم القياسى الضمنى باعتبار ١٩٧٥ = ١٠٠ وعدد المشتغلين فى القطاع الخاص هاتين السنتين ومصدر البيانات ، سياسات الاستثمار ، دراسة مجلس الشورى ٠ جدول (٥٤) ص ٨٨ ، وقد بلغ معدل نمو الانتاجية خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ نحو ٢ر٧٪ المتوسط سنويا ٠

أما بالنسبة للفترة الثانية فقد تم حســـاب نمو الانتاجية فى القطاع الزراعى على أساس البيانات الواردة بالمجلة الاقتصادية ، البنك المركزى العدد الأول ، ١٩٨٧ والخاصة بالناتج الزراعى بالأســـعار الثابتة عامى

١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٧/٨٦ وعدد المشتغلين المقابل وقد بلغ معدل نمو الانتاجية خلال الفترة الثانية = ٥ر٣٪ ٠

٥ ـ معدل نمو قوة العمل بالريف = ٨٧ر٢٪ ، ٨ر٢٪ سنويا وذلك خلال فترتى الدراسة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠ ، ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ وقد تم تقديره طبقا لمتوسط معدل نمو القوة البشرية بالريف بالاعتماد على بيانات التعدادات السكانية ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ حيث تمثل القوة البشرية السكان ذوى النشاط الاقتصادى أى المشتغلون والمتعطلون من قوة العمل ٠

٦ ـ مرونة التوظف فى القطاع الصناعة وتتمثل فى النسبة بين معدل التغير فى العمالة بالقطاع الى معدل التغير فى القيمة المضافة (الناتج) بنفس القطاع ٠

وقدرت مرونة التوظف (أو التشغيل) خلال فترة الدراسة بالاعتماد على البيانات الواردة فى المجلة الاقتصادية ـ البنك المركزى المصرى العدد الأول ١٩٨٧ ٠

(أ) الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

معدل نمو القوة العاملة = ٨ر٣٪

معدل نمو الناتج الصناعى (الحقيقى) = ٣ر٧٪

مرونة التوظف = $\frac{٣ر٨}{٧ر٣}$ = ٥٢ر٠

أما خلال الفترة الاخيرة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ فقد تم حساب مرونة التوظف فى قطاع الصناعة بالاعتماد على البيانات التالية :

معدل نمو القوة العاملة بالصناعة = ٧ر٣٪

معدل نمو الناتج الصناعى (الحقيقى) = ٣ر٩٪

مرونة التوظف بالصناعة = $\frac{٣ر٧}{٩ر٣}$ = ٣٩٨ر٠

٧ ـ نسبة القوة العاملة بالصناعة الى القوة العاملة بالزراعة ، وقد تم حسابها على أساس متوسط النسبة خلال عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨١/٨٠ بالنسبة للفترة الأولى وبلغت ٢٥ر٣١٪ وعلى أساس متوسط النسبة خـــلال عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٧/٨٦ للفترة الثانية وبلغت ١ر٣٧٪ والبيانات مصدرها المجلة الاقتصادية البنك المركزى ، العدد الاول ١٩٨٧م ٠

٣ ـ أبعاد الظاهرة محل البحث :

لعل أبرز ملامح هذه الظاهرة أن الجانب الاكبر من السكان فى مصر لا يزال يتمركز فى القطاع الريفى حيث تبلغ نسبة سكان الريف(٣) الى جملة السكان فى تعداد ١٩٨٦ نحو ١ر٥٦٪ وهى نفس النسبة تقريبا طبقا لتعداد ١٩٧٦ (٢ر٥٦٪) وهو ما يشير الى نوع من الاستقرار فى الوزن النسبى لتوزيع السكان بين الريف والحضر فى الاونة الاخيرة فى حين بلغت هذه النسبة نحو ٦٢٪ طبقا لتعداد ١٩٦٠ ، وتشير هذه التطـــورات الى تزايد النصيب النسبى لسكان الحضر خلال فترة الستينات وحتى منتصف السبعينات الى أن استقر عند معدل بلغ ٩ر٤٣٪ فيما بين التعدادين الاخيرين(٤) ٠

وتشير هذه التطورات فى نفس الوقت الى أن القطاع الحضرى أصبح يستوعب نسبة كبيرة من السكان فى الاونة الاخيرة ويرجع ذلك جزئيا الى تيار الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر بالاضافة الى عملية تحول بعض الوحدات الادارية الريفية الى مناطق حضرية طبقا لبعض المحددات التنظيمية٠ وقد ساعدت هذه العناصر بصفة عامة على كبر حجم ما يستحوز عليه الحضر من السكان بحيث أصبحت مصر تضم قطاعا حضريا كبيرا اذا ما قورنت بدول أخرى مناظرة(٥) وان لم يلغ ذلك ظاهرة تركز الجانب الاكبر من السكان فى مصر داخل القطاع الريفى حيث تمثل الزراعة النشـــاط الرئيسى فى ذلك القطـــاع ٠

ومن ناحية أخرى فلايزال أكثر من نصف قوة العمل على المســتوى القومى ينتسبون الى قطاع الريف رغم ما يرد على النشاط الرئيسى فى تلك المناطق (الزراعة) من قيود خاصة فيما يتعلق بالثبات النسبى للمساحات المزروعة والمساحات المحصولية ، ومع تواضع جهود الاستطلاع الزراعى ٠ وعموما فان الملاحظ انخفاض الوزن النسبى لقوة العمل فى الريف حيث

هبط من ٤ر٥٧٪ الى ٤ر٥٢٪ فيما بين تعدادى ٧٦ ، ١٩٨٦ على التوالى ٠ وقد تمشى هذا التطور مع النصيب النسبى للريف فى اجمالى عدد المشتغلين حيث هبط هذا النصيب أيضا من ٤ر٥٨٪ عام ١٩٧٦الى١ر٥٣٪ عام ١٩٨٦ ٠

كذلك فان القطاع الزراعى لايزال يلعب دورا هاما فى استيعاب قوة العمل وان كان نصيبه النسبى آخذ فى الانخفاض حيث هبطت نسبة المشتغلين بالزراعة من ٤٧٪ عام ١٩٧٣ الى نحو ٣٧٪ عام ٨٠/١٩٨١ محققا معدل نمو سنوى محدودا للغاية (١ر٠٪) ٠ الا أن هذا الاتجاه قد انعكس بعض الشىء حيث استقر حجم العمالة المطلق والنصيب النسبى خلال سنوات الخطة الاخيرة ٨٢/١٩٨٣) ٨٦/١٩٨٧ ورغم هذه التطورات فان نصيب القطاع الصناعى فى جملة المشتغلين لم يزد كثيرا حيث ارتفع من ٨٠ر١٢٪ عـــام ١٩٧٣ الى ١٣٪ عام ٨٠/١٩٨١ بمعدل نمو ٨ر٣٪ فى المتوسط سنويا وارتفع هذا النصيب الى ١ر١٤٪ عام ٨٦/١٩٨٧ بنفس معدل النمو السابق تقريبا ٧ر٣٪ خلال الفترة ٨١/٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧(٦) ٠

وتعكس هذه التطورات بوضوح ضعف النتائج المتواضعة لجهود تطور القطاع الصناعى فيما يتعلق باستيعاب فائض العمالة بالريف رغم ارتفاع نصيبه النسبى فى الاستثمارات القومية الى ما يقرب من ٣٢٪ ، ٤١ر٢٩٪ خلال الفترة ٧٣ ـ ٨٠/١٩٨١ ، ٨١/١٩٨٢ ـ ٨٦/١٩٨٧ على التوالى فى حين كان النصيب النسبى للزراعة فى اجمالى الاستثمارات نحو ٢ر٨٪ ، ٩٪ خلال هاتين الفترتين على التوالى ٠

جملة القول اذن أن القطاع الريفى لايزال يستوعب الجانب الاكبر من جملة السكان ومن قوة العمل حتى وقتنا هذا ورغم القيود الواردة على النشاط الرئيسى فى الريف متمثلا فى الزراعة فلاتزال الزراعة تســـتوعب الجانب الاعظم من عدد المشتغلين ، الأمر الذى يعكس ضعف نتائج برامج التنمية خاصة ما يتعلق منها بنتائج التنمية الصناعية وأثرها على عملية التوظف واستيعاب فائض العمالة الزراعية ٠

وفيما يتعلق بظاهرة البطالة السافرة فقد بلغت على المستوى القومى ٤ر٨٪ من قوة العمل عام ١٩٧٦ زادت الى ٧ر١٤٪ عـــام ١٩٨٦ وبلغت

نسبتها الى قوة العمل فى الريف نحو ٨ر٦٪ فى تعداد ١٩٧٥ زادت الى ٧ر١٣٪ فى التعداد الاخير ١٩٨٦ ، فى حين ارتفعت البطالة فى الحضر من ٥ر١٠٪ الى ٨ر١٥٪ خلال هذين التعدادين ومن ثم فقد كان معدل نمو البطالة فى الريف أعلى منه على المستوى القومى وعلى مستوى الحضر حيث بلغ هذا المعدل ٥ر٩٪ ، ٩٪ ، ٥ر٨٪ خلال سنوات التعـــدادات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على التوالى(٧) ٠ وهكذا أصبحت البطالة ظاهرة فى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء خاصة مع انحسار تيار الهجرة الداخلية فى مصر فى الفترة الاخيرة كما يدل على ذلك الثبات النسبى فى توزيع السكان بين الريف والحضر فيما بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

٤ ـ نتائج قيـاس الظاهرة :

أولا : الفترة الاولى : ٧٣ ـ ٨٠/١٩٨١ ٠

١ ـ تقدير حجم الهجرة الداخلية ٠

معدل نمو الطلب على ناتج القطاع الزراعى =

٢ر٨ + ٢ر٩ × ٠١ر٦٩٥ = ٩ر١٦٤٪

معدل نمو الانتاجية بالزراعة = ٢ر٧٪

معدل نمو فرص العمل بالريف = ٢ر٩ - ٧ر٢ = ٢٪ سنويا ٠

ويشير ذلك الى أن الزيادة فى الانتاجية الزراعية (٧ر٢٪) تغطى جانبا من الزيادة فى الطلب على ناتج الزراعة (٢ر٩٪) ويتم تغطية الجانب المتبقى من خلال توفير فرص العمل الجديدة داخل القطاع الزراعى نفسه والتى قدرت خلال هذه الفترة وطبقا للبيانات المتاحة بنحو ٢٪ سنويا ٠

يلزم بعد ذلك تقدير معدل نمو قوة العمل بالريف والتى قدرت خـلال هذه الفترة بنحو ٨٧ر٢٪ وفى ضوء ذلك أمكن تقدير حجم الهجرة أو فائض قوة العمل فى الريف من خلال الفرق بين معدل نمو قوة العمل فى الريف ومعدل نمو فرص العمل بالقطاع الزراعى وكانت كما يلى :

معدل الهجرة المقدرة = ٨٧ر٢٪ - ٢٪ = ٨٧ر٠٪ سنويا

ومعنى ذلك أن ٨٧ر٠٪ من حجم قوة العمل بالريف لا تتوفر لها فرص عمل بالزراعة سنويا ، وتمثل بالتالى رصيدا للهجرة الداخلية من الريف الى الحضر وذلك مع الافتراض بأن البطالة المقنعة فى الريف لن تزيد ٠ وهو فرض يعتبر مقبولا الى حد كبير خلال هذه الفترة نظـــرا للتطورات الاجتماعية والثقافية والحضارية عموما التى لحقت بالريف المصرى بعـد تزايد معدلات الهجرة الخارجية الى مناطق الخليج فضلا عن أثر هـــذه التطورات على اضعاف ظاهرة الأسرة الممتدة فى المناطق الريفية مما قلل بالتالى من فرص البطالة المقنعة ، هذا بالاضـافة الى ماتؤكده الدراسـات والمشاهدات الأخيرة خاصة مع الارتفاع الملوحظ فى متوسط الأجور الزراعية٠

٢ ـ حساب معدل البطالة المقدرة :

معدل نمو فرص العمل بالصناعة (معدل استيعاب قوة العمل)

= ٥٢ر٠ × ٧ر٩ × ١٣٪

= ٣ر٨ × ١٣٪

= ٤٩٤ر٠٪

فاذا كان معدل نمو قوة العمل فى الصناعة = ٣ر٨٪ فأن معنى ذلك أن (٥٣٤٦ ÷ ٣ر٨ =) ، ١٤٪ فقط من الزيادة فى قوة العمل سوف تجد فرص توظف فى قطاع الصناعة ، وبمعنى آخر فان معدل البطالة يمكن تقديره على النحو التالى :

$$\text{معدل البطالة المقدرة} = ١ - \frac{٠ر٥٣٤٦}{٣ر٨} = ٨٦٪$$

وهو ما يعنى أن نحو ٨٦٪ من الزيادة فى قوة العمل بالحضر ستمثل بطالة يعجز عن توظيفها القطاع الصناعى وعليهم بالبحث عن فرص عمل خارج هذا القطاع ٠

ويمكن الاعتماد على معدل نمو العمالة فى الصناعة كتقدير لمعدل نمو

فرص العمل المتاحة فى هذا القطاع والتى تمثل كما ذكرنا نحو ٨ر٣٪ خلال هذه الفترة فى حين ان سوق العمل بالصناعة تدخله العمالة المهاجرة من الريف بالاضافة الى الزيادة الطبيعية من سكان الحضر ٠

ومن ثم فانه يمكن تقدير معدل البطالة على أساس الفرق بين معدل نمو فرص العمل بالصناعة ومجموع معدل نمو قوة العمل بالحضر (النمو الطبيعى + معدل الهجرة) ٠ فاذا كان معدل الهجرة = ٨ر٠٪ من قوة العمل بالريف وكانت نسبة قوة العمل بالصناعة الى قوة العمل بالزراعة = ٢٥ر٣١٪ فان هـــذا المعـــدل من الهجـــرة = ٨ر٪ ÷ ٢٥ر٣١ = ٥٦ر٢٪ من قوة العمل بالصناعة ، فاذا كان معدل النمو الطبيعى فى قوة العمل بالحضر = ٣٪ فان مجموع الزيادة فى قوة العمل بالحضر = ٣٪ فان مجموع الزيادة فى قوة العمـل بالحضر = ٦ر٢ + ٣٪ = ٦ر٥٪ سنويا ٠ وبالتالى يمكن تقدير فائض قوة العمل بالصناعة على أساس الفرق بين معدل نمو قوة العمل الاجمالى ومعدل نمو العمالة (التشغيل) ٠ أى أن فائض العمل بالحضر أو البطالة المقدرة = ٦ر٥ - ٨ر٣ = ٨ر١٪ سنويا من قوة العمل بالحضر وهو ما يرفع من نسبة البطالة على المستوى القومى سنة بعد أخرى ٠

ثانيا : الفترة الثانية ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ :

١ ـ تقدير حجم الهجرة الداخلية :

معدل نمو الطلب على ناتج الزراعة = ٧٧ر٢٪ + ١ر٤ × ٦٩٥ر٠ = ٦ر٥٪

معـــــدل نمو الانتاجية بالزراعة = ٥ر٣٪

معدل نمو فرص العمل بالزراعة = ٦ر٥ ـ ٥ر٣ = ١ر٢٪

ومعنى ذلك أن الزيادة فى الانتاجية بالزراعة (٥ر٣٪) تقابل جانبا من الزيادة فى الطلب على ناتج الزراعة فى حين يمثل الباقى طلبا فائضا يمثل فرصا للعمل بالزراعة ويبلغ قدره ١ر٢٪ سنويا ٠

فاذا كان معدل نمو قوة العمل بالريف يبلغ نحو ٨ر٢٪ فان معدل الهجرة المقدرة = ٨ر٢ - ١ر٢ = ٧ر٠٪ سنويا ٠

الأمر الذى يشير الى ان ٧ر٠٪ من قوة العمل بالريف سوف تمثل فائضا سنويا وتشكل رصيدا للهجرة الداخلية خاصة مع افتراض عدم زيادة البطالة المقنعة بالريف وهو افتراض يقترب من الواقع بدرجة أكبر خلال الفترة الثانية نتيجة ما حدث من تحولات قاربت بين الريف والحضر فى المستوى الحضارى ، وما تشير اليه الدراسات من تحول البطالة المقنعة فى الريف الى بطالة جزئية أو موسمية فى السنوات الأخيرة (٨) ٠

٢ - حساب معدل البطالة المقدرة :

معدل نمو فرص العمل بالصناعة = ٧ر٣٪ × ٥ر١٤٪ = ٥٤ر٠٪

ومعنى ذلك أن ٥٤ر٠ من قوة العمل قد تم استيعابها من خلال التوسع الصناعى كل عام ٠ فاذا كانت قوة العمل تنمو بمعدل ٧ر٣٪ فان معنى ذلك أن معدل الاستيعاب فى الصناعة = ٥٤ر / ٧ر٣٪ = ١٤٦ر٠٪ وهو ما يعنى أن أقل من ١٥٪ من قوة العمل الذين يدخلون سوق العمل سوف يجدون فرص تشغيل بالصناعة وعلى الاخرين بطبيعة الحال أن يبحثون عن فرص عمل وتوظف خارج القطاع الصناعى وهو ما يمثل البطالة المقدرة ويمكن حسابها كالتالى :

$$\text{معدل البطالة المقدرة} = 1 - \frac{\text{٥٤ر٠}}{\text{٧ر٣٪}} = \text{٨٥٪}$$

وهو ما يعنى اذن ان نحو ٨٥٪ من الزيادة فى قوة العمل بالحضر ستمثل بطالة أو فائض عمل يعجز عن توظيفها القطاع الصناعى ٠

ويمكن بيان مدى ضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعى وعجزه عن توفير فرص عمل لفائض العمالة الريفية من خلال الاعتماد على تقدير معدل نمو فرص العمل المتاحة فى الصناعة ومقارنتها بالزيادة الاجمالية فى قوة العمل بالحضر ٠

فاذا كان معدل الهجرة من الريف الى الحضر يقدر بنحو ٧ر٠٪ من العمالة بالزراعة وكانت نسبة العمالة بالصناعة الى نظيرتها بالزراعة = ٣٧١ر٠ فانه يمكن تقدير الزيادة فى قوة العمل بالحضر نتيجة الهجرة على النحو التالى = ٧ر٠٪ ÷ ٣٧١ر٠ = ٨٨٦ر١٪ من العمالة بالصناعة سنويا ومعنى ذلك ان فائض قوة العمل الزراعى تمثل نحو ٩ر١٪ من قوة العمالة بالحضر فاذا اضيف اليها الزيادة الطبيعية فى قوة العمل بالحضر والتى تقدر بنحو ٣٪ فان المعدل الاجمالى لنمو القوة العاملة بالحضر تبلغ ٩ر٤٪ ٠ فاذا كانت فرص العمالة الفعلية فى القطاع الصناعى تنمو بمعدل يبلغ ٧ر٣٪ فان هناك فائضا فى قوة العمل تبلغ ٩ر٤ ـ ٧ر٣ = ٢ر١٪ سنويا لا تجد فرص عمل بالصناعة وعليها ان تبحث عن فرص عمل خارج قطاع الصناعة الأمر الذى يزيد من معدلات البطالة سنويا ٠

٥ ـ تحليل نتائج الدراسة :

اتضح مما سبق كيف حدثت مشكلة البطالة السافرة فى الاقتصاد المصرى وكيف عجز القطاع الصناعى عن توفير فرص عمل كافية للزيادات فى قوة العمل سواء الزيادة الطبيعية أو النازحة من الريف للبحث عن فرص عمل وحياة أفضل ٠

وعموما فان قدرة القطاع الصناعى على استيعاب فائض قوة العمل بالريف تتوقف على ثلاثة عوامل هى : النصيب النسبى للقطاع فى قوة العمل ومرونة التوظف أو التشغيل ، ومعدل نمو القطاع ذاته ٠ وان كانت هذه العوامل تتداخل مع بعضها بطبيعة الحال الا أن الفصل بينها يمكن أن يتحقق من خلال المدى الزمنى الذى يعمل من خلاله كل عنصر ٠

وطبقا للعامل الأول فان رفع النصيب النسبى لقوة العمل فى الصناعة وهو ما يمكن أن يتحقق فى الاجل الطويل ، تتوقف على عوامل جذب قوة العمل للانتقال من الريف الى الحضر عموما تم توفير فرص عمل كافية لهؤلاء العمال فى القطاعات الحديثة خاصة فى القطاع الصناعى ، الا أن ماحدث فى الواقع أن توافر عوامل الجذب لم تتزامن مع زيادة فرص العمل والتوظف بالقطاع الصناعى ٠

ويمكن القول ان الاقتصاد المصرى قد وقع فى فخ التوازن عند مستوى مرتفع من البطالة نتيجة لاستمرار فائض العمالة بالريف بسبب القيود التى ترد على التوسع الزراعى فى مصر وانخفاض الاستثمارات الزراعية بصفة عامة ، ونتيجة لتركز الانشطة الجديدة فى المناطق الحضرية مما زاد من جاذبية العمال للهجرة الى الحضر فى الوقت الذى لم تتحقق فيه فرص عمالة كافية فى القطاع الصناعى ٠

وبمعنى آخر فان وجود فروق أجرية بين الزراعة والصناعة فضلا عن استحواز الصناعة على جانب أكبر نسبيا من الاستثمارات وتوفير مزيد من فرص العمل ، قد ساعدا على جذب المزيد من العمالة من الريف الى الحضر ، الا أن الزيادة فى المعروض من قوة العمل استجابة لهذه السياسات كانت أكبر من الزيادة المتحققة فى العدد المطلق للوظائف الجديدة فى الصناعة أضف الى ذلك أن الفرق فى الأجور بين قطاعى الصناعة والزراعة كان أكبر مما افترض لويس (٣٠٪) لجذب العمال الى قطاع الصناعة وهكذا فان التوسع فى الصناعة لم يولد فرصا كافية لاستيعاب الهجرة الواسعة التى تحققت (٩) ٠

ان ما حدث فى الواقع ان معدل الاجور فى الصناعة كان أكبر من الحاجة المطلوبة لتغطية تكاليف الانتقال من الريف الى الحضر فضلا عن استمرار ارتفاع الأجور فى القطاع الصناعى ـ رغم البطالة ـ قبل امتصاص فائض العمالة الزائدة فى الريف وبشكل فاق معدل نمو الانتاجية فى القطاع الصناعى حتى بداية الثمانينات حيث بلغ الرقم القياسى للاجور فى القطاع الصناعى عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ٣٣٨ (١٩٧٣ = ١٠٠) فى حين بلغ الرقم القياسى للانتاجية فى الصناعة ٣١٦ فى نفس العام (١٩٧٣ = ١٠٠) ٠

ورغم أن نموذج لويس يؤكد على أهمية زيادة الارباح وتوسيع رأس المال لامتصاص فائض العمالة الا أن النتيجة كانت عكسية حيث حدث نوعا من التوسع الرأسى ، وليس توسعا أفقيا يضيف مزيدا من فرص العمل ، وذلك بسبب الزيادة المبكرة فى مستوى الاجور بالصناعة والتى تحققت رغم البطالة وقبل امتصاص العمالة الزائدة فى الريف(١٠) ٠

أضف الى ذلك أن أسعار الفائدة رغم ما حققت من زيادات الى أنها

كانت محدودة حيث لم تتجاوز أسعار الفائدة على القروض والسلفيات ١٤٪ وهو معدل لا يغطى فى أحسن الأحوال معدلات التضـــخم (٩ر٢٦٪ عام ١٩٨٧) حسب التقديرات الرسمية(١١) · وهكذا اتجهت الاستثمارات الصناعية الى استخدام مزيد من طرق الانتاج كثيفة رأس المال سواء بادخال آلات موفرة للعمل أو من خلال احداث تحسينات فى الادارات والتخلص من العمالة الزائدة ·

ويرتبط هذا الفشل فى التجربة المصرية بالاختـــلال الواضح اذن فى الأسعار النسبية لرأس المال / العمل لصالح الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال وذلك بسبب الارتفاع النسبى فى الأجور خاصة للعمالة غير الماهرة مع ثبات أسعار السلع الرأسمالية فضلا عما تمتعت به الواردات من هذه السلع من اعفاءات جمركية مما خلق تحيزا لصالح الوحدات الصناعية كبيرة الحجم وبصفة خاصة لصالح استثمارات القطاع الخاص كثيف رأس المال · وقد ساعد على ذلك ما حدث لسوق العمل المصرية من اختلال نتيجة تزايد اعداد المهاجرين للخارج والنقص فى العمالة الماهـــرة وارتفاع أجورها نتيجة لذلك (١٢) ·

اضف الى ذلك ما ترتب على المغالاة فى قيمة العملة الوطنية من انخفاض نسبى فى أسعار السلع الرأسمالية وغيرها من المدخلات المستوردة مما ساعد أيضا على اضعاف الروابط الخلفية للصناعات الوطنية ، ومن ثم لم يتحقق الاتساع الافقى للاستثمارات الصناعية اللازمة لاستيعاب فائض العمالة ·

ومن هنا لوحظ تزايد قيمة معامل رأس المال / العمل على المســتوى القومى بصفة عامة وعلى مستوى القطاع الصناعى بصفة خاصة(١٣) · وتشير دراسة سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) الى ظاهرة انخفاض معدل نمو العمالة على مستوى قطاع الصناعة التحويلية وعلى مســـتوى الأنشطة داخل هذا القطاع خاصة فى الصناعات المعدنية · كما تشير الدراسة السابقة الى تباطؤ معدل استيعاب العمالة فى أكبر صناعتين فى القطاع العام والخاص وهما صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ، رغم تزايد معدل نمو رأس المال بهما ، وهو ما يعزى جزئيا الى ما كانت تعانيه هذه الصناعات من عمالة زائدة فضلا عن استفادتها من سياسات تحرر الادارة وعدم توظيف عمالة زائدة والتى طبقت أخيرا ·

الا أن ما يؤكد على انحياز الصناعة لفنون الانتاج كثيفة رأس المال ما أشارت اليه الدراسة من تواضع معدلات نمو العمالة فى قطاع صناعات الغزل والنسيج بالقطاع الخاص خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ رغم الارتفاع الكبير فى استثماراتها الحقيقية حيث ارتفع معدل نمو الاستثمار الحقيقى من ٥ر٧٪ خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٧٣ الى ٩ر١٩٪ خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٨ ثم قفز الى ٦ر٣٢٪ خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨١/٨٠ ٠ فى حين لم يزد معدل نمو العمالة السنوى عن ٥ر٠ ، ٢ر٢٪ ، ٣ر١٪ خلال الفترات السابقة على التوالى ٠

وفيما يتعلق بمعدل نمو القطاع الصناعى فقد بلغ خلال الفترة الاولى نحو ٣ر٧٪ فى المتوسط سنويا ووصل هذا المعدل الى حوالى ٣ر٩٪ سنويا خلال الفترة الثانية ٠ هذا فى حين لم يزد معدل نمو قوة العمل بنفس القطاع عن ٨ر٣٪ ، ٧ر٣٪ خلال نفس الفترتين على التوالى وهو معدل منخفض نسبيا اذا ماقورن بمعدلات نمو الناتج فى القطاع الصناعى ٠

والواقع أن تواضع معدل نمو القطاع الصناعى خلال هذه الفترة قد ارتبط بالاختلال الأساسى فى هيكل نمو الاقتصاد القومى ابتداء من ١٩٧٤ وانحيازه للقطاعات الخدمية مع تراجع النصيب النسبى للقطاعات السلعية (الزراعة والصناعات التحويلية) فى الاستثمار القومى خاصة خلال الفترة الأولى ٧٣ - ١٩٨١/٨٠ حيث تراجع نصيب قطاعى الصناعة والكهرباء من ٧ر٣٥٪ عام ١٩٧٣ الى ٩ر٣٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ على التوالى ، أضف الى ذلك أن جانبا يعتد به من الاستثمارات العامة قد وجه لعمليات الاحلال والتجديد فى حين تركزت الاستثمارات الخاصة على صناعات استهلاكية كثيفة رأس المال ومن ثم هبط النصيب النسبى لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى من ٧ر١٩٪ عام ١٩٧٣ الى ٢ر١٦٪ عام ١٩٨١/٨٠ هذا ولم يحدث تحول كبير فى أهمية القطاعات السلعية خلال فترة الخطة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ حيث أستمر تدهور النصيب النسبى للصناعة فى الاستثمارات الثابتة وان كان قد حقق معدل نمو أعلى من نظيره فى الفترة السابقة (٣ر٩٪ مقابل ٣ر٦٪) (١٤) ٠

وهكذا لوحظ مع تواضع معدلات النمو فى القطاع الصناعى ضعف
(الموارد البشرية)

فرص العمل التى توفرت خلال هذه الفترة حيث نمت العمالة بمعدل نمو بلغ ٨ر٣٪ فى المتوسط خلال الفترة الأولى ومن ثم لم تتغير الاهمية النسبية للعمالة بالقطاع الصناعى (١٣٪) ، وفى الفترة الثانية بلغ معدل نمو العمالة ٧ر٣٪ فى المتوسط سنويا وارتفع نصيبه النسبى فى جملة العاملين من ١ر١٤٪ الى ٨ر١٤٪ ، ووفر بالتالى فرص عمل لنحو ٢٠٪ من الزيادة فى فرص العمل الجديدة خلال هذه الفترة · ويعتبر هذا المعدل أحسن من نظيره على مستوى الدول النامية بصفة عامة الا أنه يقل عما حققه قطاع الصناعة فى كوريا حيث وفر ٥٠٪ من الزيادة فى فرص العمل الجديدة ·

وقد انعكس ذلك بالطبع على مرونة التوظف أو التشغيل فى الصناعة فقد كانت منخفضة أيضا حيث بلغت ٥٢ر٠٪ ، ٥٣٪ · خلال هاتين الفترتين الأولى والثانية ، خاصة اذا ما قورنت بمرونة التشغيل فى دول أخرى مثل مجموعة الأربعة Gang of Four كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة والتى بلغت فيها نحو ٨ر٠ (١٥) نظرا لاعتماد هذه الدول على صناعات كثيفة العمل ، ولذلك فان قطاع الصناعات التصـــديرية وحده فى كوريا الجنوبية امتص بعد عام ١٩٦٣ أكثر من نصف الزيادة فى قوة العمل فى حين أن هذا القطاع بالدول النامية يمتص أقل من ٥٪ من قوة العمل فى العادة · كذلك فانه مما ساعد مجموعة النمور الاربعة على تحقيق هـذا المعدل المرتفع من مرونة التشغيل اعتمادها على الصناعات التصديرية فى حد ذاته ومن ثم اتسعت أمامها الاســـواق وحققت الصناعة معدلات نمو مرتفعـــة ·

والواقع أن فشل القطاع الصناعى فى مصر وعجزه عن تحقيق أهداف التشغيل واستيعاب فائض العمالة بالقطاع الزراعى يمثل أمرا مزعجا وذلك على أساس أن مهمة القطاع الصناعى لا تتمثل فقط فى مجرد توفير فرص عمل لجانب كبير من الزيادة فى قوة العمل وانما أيضا يناط به امتصاص العمالة من القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة مثل الزراعة والخدمات · وعندما يفشل القطاع الصناعى فى تحقيق أى من هذه الاهداف فان البطالة بالقطاعات ذات الانتاجية المنخفضة سوف ترتفع أكثر وهو ما يقود الى نوع من الركود أو الى التدهور فى الانتاجية والدخل(١٦) ·

٦ - عنـــاصر العـــلاج :

مما لا شك فيه أن عناصر علاج مشكلة البطالة السافرة أو الاستخدام الجزئى ، تتمثل فى ضرورة التصدى لكل من جانبى الطلب والعرض ، وتتمثل ساسيات جانب العرض اللازمة لتقليل نمو قوة العمل فى تخفيض معدل نمو السكان وهو هدف طويل الأجل بطبيعة الحال ومن هنا فان امكانيات اصلاح الخلل فى سوق العمل بالاعتماد على جانب العرض تعتبر محدودة خاصة فى الاجلين القصير والمتوسط · ومن ثم فان سياسات الاصلاح يمكن أن تنصب على جانب الطلب للتأثير على قدرة الاقتصاد فى خلق المزيد من فرص العمل للعمالة المتزايدة · ويمكن أن نركز على منهجين يساعدان فى خلق فرص عمل اضافية ، أولهما تحفيز الزيادة فى الناتج خاصة فى القطاعات ذات الانتاجية العالية نسبيا وذات - الأجور المرتفعة فى الاقتصاد القومى والتى تتمثل بطبيعة الحال فى القطاعات الحـــديثة خاصـــة القطاع الصناعى والصناعات التصديرية على وجه الخصوص ·

أما المنهج الثانى فيتمثل فى محاولة زيادة المدخلات من قوة العمل فى العملية الانتاجية أو بمعنى آخر التحول بالانتاج الى الاعتماد على فن انتاجى كثيف العمل سواء من خلال تغيير الاسعار النسبية ومن ثم خلق الحوافز الكافية للصناعات ورجال الاعمال لاحلال مدخلات العمل محل رأس المال ، أو من خلال تطوير التكنولوجيا وجعلها تتناسب مع الأهمية النسبية لعناصر الانتاج فى الاقتصاد القومى ·

والواقع أن تشوه أسعار عناصر الانتاج بالشكل الذى يجعل من رأس المال أرخص نسبيا من عنصر العمل يحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة على مستويات مختلفة ، فعلى المستوى القطاعى يشجع اختـــلال الأسعار لصالح رأس المال على نمو القطاعات التى تعتمد بطبيعتها على فن انتاجى كثيف رأس المال مثل صناعات المعادن الاساسية ويحد من نمـــو القطاعات كثيفة العمل كصناعات الغزل كما يشجع هذا التشوه فى الأسعار النسبية لعناصر الانتاج على نمو الصناعات كثيفة رأس المال سواء كبيرة الحجم منها أو التى تنتج بغرض التصدير بشكل أساسى ، وعلى مســتوى المصنع أو المنشأة يمكن أن تشجع هذه الاختلالات على احلال الالة محـــل العنصر البشرى ·

ومن هنا فان رفع أسعار الفائدة على القروض والسلفيات مع ضبط الاتجاهات التضخمية يمكن أن يساهم فى علاج تشوهات الأسعار النسبية لرأس المال / العمل ويشجع على انحياز المشروعات للفنون الانتاجية كثيفة العمل ، كماأن توحيد أسعار الصرف والسماح بتخفيض قيمة العملة الوطنية وهو ما تم فى الاونة الاخيرة سوف يقلل من الانحياز نحو احلال رأس المال محل العمل ويسهم بالتالى فى امكان توسيع قاعدة الاستثمارات بدلا من التوسع الرأسى الذى تقدر عليه المشروعات كبيرة الحجم ٠

وتجدر الاشارة الى ما يثار من جدل حول الاثار المتوقعة لرفع أسعار الفائدة على المشروعات الصغيرة ، حيث يرى البعض أن رفع أسعار الفائدة لتصحيح الاختلال فى الأسعار النسبية سوف يمثل انحيازا نحو الشركات الكبيرة والقادرة على دفع أسعار الفائدة العالية فضلا عن كبر حجم مقدرتها على التمويل الذاتى ومن ثم سوف يسفر هذا الوضع عن ضعف المركز التنافسى للمشروعات الصغيرة والتى يعول عليها فى استخدام المزيد من العمالة ٠

والواقع أن رفع سعر الفائدة يهدف أساسا الى اعادة التوازن لسوق رأس المال وحتى لا يحدث اسراف فى استخدام فنون الانتاج كثيفة رأس المال ٠ ومما يحد من آثاره العكسية على حجم المشروعات الصناعية أن أسعار الفائدة الحقيقية فى مصر حاليا تعد سالبة ومن ثم فلا يزال هناك مدى كبير لتصحيح هذا الاختلال ، ومن ناحية أخرى فانه من الممكن اعتماد المشروعات الصغيرة على مزيد من مدخلات العمل وتقليل درجة اعتمادها على الميكنة والآلية ، وهو ما يحقق هدف توسيع قاعدة الاستثمارات فى الصناعة المصرية اللازمة لاستيعاب المزيد من قوة العمل ٠

وفيما يتعلق بدور التكنولوجيا فى مواجهة مشكلة البطالة فيتمثل فى ضرورة تطبيق تكنولوجيا تتناسب مع مدى وفرة عناصر الانتاج ، الا أن المشكلة الرئيسية فى هذا الصدد تتمثل فى أن معظم وسائل التكنولوجيا التى تأتى من الدول المتقدمة لا تناسب أوضاع الدول النامية نظرا لاعتمادها أساسا على استثمارات كثيفة رأس المال فضلا عن صغر حجم اقتصاديات الدول النامية والتى لا تتمشى مع متطلبات التكنولوجيا المستوردة بالاضافة الى ما تتطلبه من مهارات لا تتوفر لهذه الاقتصاديات صغيرة الحجم ٠

ومن هنا فان الدول النامية ليس أمامها سوى البحث عن مصادر أخرى للحصول على التكنولوجيا المناسبة والتى يمكن حصرها فى أربعة مصادر ، الأول يتمثل فى امكان تطوير التكنولوجيا الحـــديثة المستوردة ، والثانى استيراد التكنولوجيا القديمة من الدول الصناعية اما المصدر الثالث فيتمثل فى ضرورة الانتقاء عند استيراد التكنولوجيا كما فعلت دول جنوب شرق أسيا حين تخلت عن التكنولوجيا الغـــربية وطبقت التكنولوجيا اليابانيـــة باعتبارها أكثر قربا وتناسبا مع ظروفها ، وأخيرا يتبقى أمام الدول النامية أن تصنع لنفسها التكنولوجيا المناسبة من خلال تطوير فنون الانتاج التقليدية التى توارثتها عبر السنين لدى مزارعيها المحليين والصناع اليدويين وعمليات الصيد والتى تقدم كلها أسسا جيدة لتكنولوجيا محلية مناسبة(١٧) ٠

وعلى الرغم من أن معدل فرص العمل التى يوفرها القطاع الصناعى تعتمد على معدل التكوين الرأسمالى عند مســـتوى معين من التكنولوجيا الا أن مشكلة البطالة طبقا لهذا النموذج لن تحل بمجرد زيادة الاستثمارات الموجهة للصناعة ٠ ويرجع ذلك الى أن تيار الهجرة الداخلية ليس دالة فقط فى الفروق الاجرية فيما بين الحضر والريف وانما دالة أيضا فى مستوى فرص التوظف فى القطاع الصناعى ٠

ومن هنا فان زيادة فرص العمل بالصناعة يزيد عادة من تدفق العمالة الى القطاع بدرجة كبيرة ومن ثم لا يقلل من مستوى البطالة وبالتالى فان العلاج يكمن فى ضرورة خلق فرص عمل داخل القطاع الريفى نفسه وهو ما يتطلب ليس فقط اعادة تخصيص الاستثمارات وانما أيضا ضرورة التوسع فى عمليات التعليم وادخال المرافق الاساسية وغيرها من العناصر التى مثلت فى الماضى قوة تحفيز على الهجرة ٠

٦ ـ الخلاصـــة :

حاولت هذه الورقة الاجابة على السؤال المتعلق باســـتمرار مخزون العمالة فى قطاع الريف رغم مجهودات التنمية خلال الفترة السابقة ٠ ولقد تبين أن ـ الريف لا يزال يستحوز على الجانب الاكبر من الســـكان وقوة العمل فى مصر حتى الآن ، وأن ظاهرة البطالة السافرة قد شملت كلا من الريف والحضر على حد سواء خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغت نسبة

البطالة الى قوة العمل فى الريف من ١ر١٪ ، ٨ر٦٪ ، ٧ر١٣٪ خلال سنوات التعداد ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، وبلغتنفس النسبة فى الحضر نحو ٣ر٤٪ ٥ر١٠٪ ، ٨ر١٥٪ خلال سنوات التعداد على التوالى ٠

ولقد أعطت جهود التنمية فى مصر مزيدا من الاهتمام للقطاع الصناعى من خلال زيادة نصيبه فى الاستثمارات وغيرها من سياسات الاسعار والأجور وذلك على أمل أن يستوعب القطاع الصناعى خلال مراحل نموه فائض العمالة بالزراعة أو الريف بصفة عامة ٠ ورغم ذلك استمر مخزون العمالة بالريف كبيرا وزادت البطالة فى الحضر ولم تعد مرتبطة بالمناطق الريفية وحدها وبدأت تظهر مشاكل أخرى من البطالة السافرة والدخول غير المناسبة وانخفاض الانتاجية فى القطاع الصناعى ٠

ومن خلال تحليل نتائج الدراسة تبين أن هناك بعض الشروط التى يتطلبها نجاح نموذج لويس لم تتحقق بدرجة كافية فى التجربة المصرية ، ومن أهم هذه الشروط ارتفاع الأجور فى الصناعة بشكل فاق أحيانا ارتفاع الانتاجية فى نفس القطاع ، وقد ترتب على ذلك أن اتجهت الاستثمارات نحو استخدام مزيد من طرق الانتاج كثيفة رأس المال ونتيجة لبعض التشوهات الأخرى فى الأسعار وسعر الفائدة وأسعار الصرف حل رأس المال محل العمل فى القطاعات الحديثة ومن ثم لم تتحقق أهم جوانب هذا النموذج فى التنمية حيث لم تحدث الاستثمارات المطلوبة لتوسيع رأس المال وامتصاص فائض العمالة وتوقفت مبكرا عملية استيعاب المزيد من العمالة قبل استنفاذ فائض العمالة بالريف ٠

جملة القول اذن أن الأجور بالقطاع الصناعى قد ارتفعت بشكل كبير رغم ظهور البطالة السافرة بالحضر وقبل امتصاص العمالة الزائدة فى الريف ونتيجة لفارق الأجور بين الريف والحضر تدفقت العمالة الريفية الى الحضر بأكثر مما يحتاج القطاع الصناعى وتحولت البطالة المقنعة فى الريف الى بطالة ظاهرة فى المدن حيث نمت العمالة الصناعية بأقل من معدل نمو الانتاجية وانخفض بالتالى معامل مرونة التشغيل فى الصناعة ٠

ولقد لعبت السياسات الحكومية دورا أساسيا فى رفع مستوى الاجور فى القطاع الحضرى عموما نظرا لكبر حجم القطاع العام الذى يمثل أكبر

القطاعات التى تضم أصحاب الأجور وأكثرها تنظيما ، ولذلك فأن رفع الأجور بالقطاع الحكومى كان دافعا لرفع الأجور ببقية القطاعات ، هذا بالاضافة الى ما أدى اليه ارتفاع الاجور فى الشركات الاجنبية بغرض تقليل اعادة خروج رؤوس الاموال الأجنبية من انتشار ارتفاع الأجـــور فى الشركات الأخـــرى ٠

وهكذا تناقضت هذه التطورات مع ما يفترضه نموذج لويس من ضرورة ثبات الأجور أو تخلفها وراء الزيادة فى الانتاجية حتى يمكن أن يتحسن نصيب الارباح ويزيد التكوين الرأسمالى خاصة فى توسيع رأس المال فى الصناعية حتى يمكن أن تستمر الزيادة فى الطلب على العمال عند مستوى ثابت من الاجور الحقيقية ولا ترتفع الا بعد امتصاص فائض العمالة ، وبدلا من توسيع الاستثمارات حدث تكثيف لرأس المال بالشكل الذى قلل من فرص التوظيف وحدثت البطالة ٠

أخيرا تجدر الاشارة الى أن ضعف معدلات أداء القطاع الصناعى بهذا الشكل لا يجب أن تقلل من أهمية الدور الذى يجب أن يقوم به هذا القطاع سواء فى عملية التنمية فى المرحلة القادمة أو فيما يتعلق بتخفيف حـــدة مشكلة البطالة ٠ ذلك أن ما حال دون نجاح الصناعة فى استيعاب فائض العمالة بالريف لا يرجع لقصور فى استراتيجية التصنيع ذاتها بقدر ما يرجع الى بعض السياسات الخاطئة ، وبعض التشوهات التى أشرنا اليها وهو ما يمكن مواجهته من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى ، ومن ناحية أخرى فان ظاهرة البطالة الحالية فى مصر ترجع الى عوامل أخرى غير ماشاب عملية التصنيع من قصور خاصة ما يتعلق منها بجانب العرض فى سوق العمل فضلا عن انخفاض كفاءة سوق العمل فى مصر بصفة عامة وضعف الحوافز اللازمة لنقل العمالة من القطاعات منخفضة الانتاجية الى قطاعات مرتفعة الانتاجية بالاضافة الى انحسار عملية الهجرة الخارجية للعمالة المصرية مع بداية الثمانينات ٠

جـــدول رقم (١)

تطور عدد السكان والناتج القومى ومتوسط دخل الفرد

الحقيقى خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨١/٨٠

السنوات	الناتج القومى أسعار جارية (مليون جنيه)	الناتج القومى الحقيقى (مليون جنيه)	عـدد السكان (مليون نسمة)	متوسط دخل الفرد الحقيقى (جنيه)
١٩٧٣	٣٩٣٨ر٦	٤٨٥٠٤ر٩	٣٥ر٣٦٣	١٣٧ر١٦
١٩٧٤	٤٣٨٩ر٣	٤٧٧٠٩ر٨	٣٦ر١٨٠	١٣١ر٨٧
١٩٧٥	٥٢٣٠ر٥	٥٢٣٠٥ر٠	٣٧ر٠١٦	١٤١ر٣
١٩٧٦	٦٨٣٧ر٦	٦١٢١ر٤	٣٨ر١٩٨	١٦٠ر٢٥
١٩٧٧	٨٦٤٣ر١	٦٨٩٧ر٩	٣٨ر٧٩٤	١٧٧ر٨
١٩٧٨	١٠٧٨٢ر٠	٧٨٣٠ر١	٣٩ر٧٦٧	١٩٦ر٩
١٩٧٩	١٣٤٩٢ر٨	٧٩٦٥ر١	٤٠ر٩٨٣	١٩٤ر٣٥
٨١/٨٠	١٧٤٥٩ر٨	١١٥٥٥ر١	٤٢ر٨٧٧	٢٦٩ر٥

المصـــادر :

بيانات الناتج القومى بالأسعار الجارية مصدرها :

المجلة الاقتصادية ، والبنك المركزى المصرى ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ والناتج القومى الحقيقى محسوب طبقا للرقم القياسى الضمنى لعام ١٩٧٥ ومصدره سياسات الاستثمار ، ٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٣/٨٢ مجلس الشورى ص ٨٨ ٠ وعدد السكان مصدره ، النشرة الاقتصادية البنك الأهلى المصرى اعداد مختلفة ، ومتوسط دخل الفرد محسوب ٠

جـــدول رقم (٢)

تطور عدد السكان والدخل المحلى ومتوسط نصيب الفرد

من الدخل خلال الفترة ٨٢/٨١ ـ ٨٧/٨٦

بيـان السنوات	السكان مليون نسمة	معدل نمـو السكان ٪	الدخل المحلى بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة مليون جنيه	نصيب الفرد من الدخل المحلى بالجنيه	معدل نمو متوسط نصيب الفـرد من الدخل المحلى (٪)
٨٢/٨١	٤٣ر٥	٢ر٨	١٩٦٣٨ر٨	٤٥١ر٥	ـ
٨٣/٨٢	٤٤ر٧	٢ر٨	٢١١٠٤ر٧	٤٧٢ر١	٤ر٦
٨٤/٨٣	٤٥ر٩	٢ر٧	٢٢١٦٠ر٠	٤٨٢ر٨	٢٢ر٣
٨٥/٨٤	٤٨ر٨	٦ر٣	٢٤٥٦٠ر٢	٥٠٣ر٣	٤ر٢
٨٦/٨٥	٤٩ر٦	١ر٦	٢٦٨٢٩ر٢	٥٤٠ر٩	٧ر٥
٨٧/٨٦	٥٠ر٧	٢ر٢	٢٧٩٥٧ر٠	٥٥١ر٤	١ر٩

المصـــدر :

البنك الأهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية العدد الاول والثانى المجلد الواحد والاربعين ١٩٨٨ ٠ والنسب محسوبة ٠

جـدول رقم (٣)

تطور الاهمية النسبية لكل من السكان وقوة العمل
والبطالة فى الريف والحضر خلال سنوات
التعداد ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

السنوات	الريـــف			الحضـــــر		
	السكان بالمليون نسمة	قوة العمل الى السكان	البطالة الى قوة العمل	السكان بالمليون نسمة	قوة العمل الى السكان	البطالة الى قوة العمل
١٩٦٠	٦٢	٦٥٪	١ر١ ٪	٣٨	٣٥٪	٣ر٤ ٪
١٩٧٦	٥٦ر٢	٢٨ر٢٪	٦ر٨ ٪	٤٣ر٨	٢٦ر٩٪	١٠ر٥٪
١٩٨٦	٥٦ر١	٢٦ر٥٪	١٣ر٧٪	٤٣ر٩	٣٠ر٧٪	١٥ر٨٪
معدل النمو السنوى خلال ٧٦ـ٨٦	٢ر٨	١ر٢ ٪	٩ر٥ ٪	٢ر٨	٤ر٢ ٪	٨ر٥ ٪

المصـــــدر : د٠ رجاء عبد الرسول ، البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، القاهرة ١٩٨٩ ص ٨ ٠ د٠ سميحه فوزى ، سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤيا من خلال تجارب بعض الدول الأخرى ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، القاهرة ، ١٩٨٩ ص ٣٨ ٠ وكذلك د٠ سيد عبد المقصود ، الهيكل السكانى لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر فى مصر خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٥ مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، مارس ١٩٨٨ ٠ ص ٦ ٠

جـدول رقم (٤)

تطور متوسط الاجور فى كل من الصناعة والزراعة والنسبة بينهما وتطور الانتاجية فى الصناعة

السنة	الاجورفى الصناعة جنيه	الاجورفى الزراعة جنيه	نسبة الصناعة الزراعة	الانتاجية فى الصناعة جنيه	الرقم القياسى للانتاجية فى الصناعة
١٩٧٣	٢٨٤ر٦	٦٠ر٧	٤ر٧	٦١٢ر٦	١٠٠
١٩٧٤	٣٦١ر٩	٨٣	٤ر٤	٦٥٨ر٨	١٠٧
١٩٧٥	٣٨٠ر٧	١٠٦ر٥	٣ر٦	٧٦٧ر٣	١٢٥
١٩٧٦	٣٩٤ر٢	١٠٨ر٢	٣ر٦	٨٤٠ر٦	١٣٧
١٩٧٧	٤٠٦ر٢	١١٧ر٧	٣ر٥	٩١١ر٤	١٤٩
١٩٧٨	٤٥٣ر٢	١٢٨ر٤	٣ر٥	١٠٣١ر٩	١٦٨
١٩٧٩	٤٧٠	١٤١ر٢	٣ر٣	١٢٣٨ر٤	٢٢
٨٠ـ٨١	٧٥٤ر١	١٧٥ر٧	٤ر٣	١٤٠٩ر٧	٢٣٠
٨١ـ٨٢	٩١٦ر٥	١٨٥ر٢	٤ر٩	١٨٢١ر٥	٢٩٧
٨٢/٨٣	٩٦٢ر٣	١٩٠ر٥	٥ر٠	١٩٣٥ر٥	٣١٦
٨٦/٨٧	١٥٤٥ر١	٥١٥ر٧	٣ر٠	٣٧٦٨ر٠	٦١٥

المصـــدر :

بيانات الأجور من ١٩٧٣ حتى ١٩٨١/٨٠ مصدرها د٠ عالية المهدى ، التوزيع الاقليمى للبطالة وعلاقته بالهجرة الداخلية ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصادى جامعة القاهرة ١٩٨٩،ص٤٦ ٠ أما باقى البيانات فمصدرها النشرة الاقتصادية العدد الاول والثانى ، البنك الاهلى المصرى ١٩٨٨ ٠ والنسبة محسوبة ٠

الهـوامش والمراجع :

١ - A.P. Thirdwall, **Growth & Development,** Macmillan Press, London, Third edition, 1983. p. 27.

٢ - د٠ سيد حسين أحمد واخرين ، دراسة تحليلية لاستخدام المسموح الأسرية فى تقديرات الاستهلاك العائلى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٩٤ ، معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٨٩ ص : ٦٩ ، ٧٠ ٠

٣ - رغم أن الجانب الاكبر من السكان فى الريف يمارسون أعمال الزراعة ويستمدون دخولهم منها ، الا أن جزءا من سكان الريف يمارس أنشطة أخرى غير الزراعة ويستمدون دخولهم منها سواء فى محل اقامتهم بالريف أو المدن المجاورة لهم ٠

٤ - د٠ عبد الفتاح ناصف ، التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية ،مذكرة خارجية رقم ١٤٣٤ - معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٨٧ ص ٢ ٠

عاصم عبد الحق ، اثار وانعاكسات البطالة فى مصر على المستوى القومى المؤتمر الاول ، قسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة فبراير ١٩٨٩ ٠

٥ - انظر فى ذلك : بنت هانس ، سمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى مصر فى الثمانينات ، دراسة فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، جنيف ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٤٢ ٠

٦ - المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى ، العدد الاول ١٩٨٧ ٠

٧ - د٠ رجاء عبد الرسول ، البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٩ ٠

٨ - المرجع السابق ص ١٤ - ١٥ ٠

٩ - A.P. Thirlwall op.cit. p. 107.
J.R. Harris and M.P. Todaro, "Migration, Unemployment and Development: A two-sector Analysis, in Ian Livingstone (ed.) : **Development Economics and Policy,** George Allen and Unwin, London, 1981, p. 89.

١٠ - Growth without Employment-Note in Gerald M. Meier, (ed.): **Leading Issues in Economic Development,** Oxford Uni Press, New York, 1976, p. 177.

١١ - تشير تقديرات البنك المركزى المصرى الى أن معدل التضخم فى مصر طبقا للارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالحضر قد بلغ ٩ر٢٦٪ عام ١٩٨٧ فى حين لم تتجاوز أسعار الفائدة على القروض والسلفيات لقطاعى الزراعة والصناعة عام ١٩٨٧ ، ١٤٪ مما يشير الى سعر الفائدة الحقيقى كان سالبا (المجلة الاقتصادية ، العدد الاول ١٩٨٧ والعدد الثانى ٨٧/١٩٨٨) ٠

١٢ - د٠ سلطان أبو على ، مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ يناير وابريل ١٩٨٧ ، القاهرة ص ٧ ٠

١٣ - سياسات الاستثمار ، تقرير مجلس الشورى ، القاهرة ١٩ ، ص٠٦٣

١٤ - المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى المصرى ، العدد الاول ١٩٨٧ ٠

١٥ - Malcolm Gillis and Others, **Economics of Development** W.W. Norton & Company, New York, 1983, p. 196.

١٦ - Susmu Watanabe, "Exports and Employment. The case of the Republic of Korea", **International Labour Review** 106. No. 6 December 1972, p. 495.

١٧ - Frances Stewart, Technology and Employment in LDCs, in Egdgar O. Edward (ed.), **Employment in Developing** Nations, Columbis Uni. Press, New York, 1974, pp. 83-132.

تعقيب على بحث

البطالة فى مصر بين فائض العمالة بالريف وعجز الصناعة عن استيعابها

أ٠ د٠ جـــــلال أمين

الاستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

قبل أن أتعرض لبحث الدكتور البنا ، أريد أن أذكر حضراتكم بأنه عندما بدأ الاقتصاديون المصريون فى عقد مؤتمراتهم السنوية فى ١٩٧٦ ، وكنا لا نزال فى أوائل سنوات الانفتاح ، كان من أهم حجج المعارضـــين لسياسة الانفتاح يدور حول آثار هذه السياسة على العمالة ٠ فكان هؤلاء المعارضون يتوقعون أن ترتفع معدلات البطالة نتيجة للانفتاح ، ويذكرون لذلكأربعة أسباب على الأقل :

السبب الأول : يتعلق **بفتح أبواب الاستيراد** ، وما قد يترتب على ذلك من اغلاق بعض الصناعات لأبوابها ، ومن ثم تفيض معدل العمالة ٠

السبب الثانى : ما قد يؤدى اليه الانفتاح من اعادة توزيع الاستثمارات لصالح فروع من الانتاج تعتمد على **مواد أولية وسلع وسيطة مستوردة** ، وأقل طلبا على المواد الأولية والسلع الوسيطة المنتجة محليا ، ومن ثم يقل الطلب على العمالة الوطنية ٠

والسبب الثالث : هو تحيز الاستثمارات الأجنبية الخاصة لانتاج سلع وتطبيق فنون للانتاج تتميز **بارتفاع كثافة عنصر رأس المال** وانخفاض كثافة العمـــل ٠

والسبب الرابع : هو ما قد يؤدى اليه **تقلص دور الدولة فى الاقتصاد** من تخفيض الطلب على العمالة ، كما لو تخلت الدولة مثلا عن التزامهـا لتعيين الخريجين ٠

كان يؤيد هذه المخاوف ، تجارب دول أخرى كثيرة من دول العالم الثالث ، سبقتنا الى الانفتاح ، خاصة فى أمريكا اللاتينية ، واقترن نموها بارتفاع شديد فى معدلات البطالة ٠

على أن الذى حدث خلال العشر سنوات الأولى من الانفتاح ، أى فيما بين ٧٤ و ١٩٨٤ بدا لأول وهلة ، وكأنه النقيض التام لما توقعه معارضو الانفتاح · فقد انخفضت بشدة حدة البطالة فى الريف والحضر على السواء، حتى أنه عندما نشرت منظمة العمل الدولية تقريرها عن العمالة فى مصر فى مطلع الثمانينات ، كان هناك فصل فى هذا التقرير يحمل عنوان « التحول من الفائض الى الندرة فى سوق العمل » ·

كان السبب فى ذلك بالطبع هو الارتفاع المفاجىء فى معدلات الهجرة من الريف والحضر على السواء ، الأمر الذى سمح ، وليس فقط بالحديث عن ندرة العمل ، بل وبالحديث عن اقتران الانفتاح بالرخاء وارتفاع مستوى المعيشة لشرائح كبيرة من منخفضى الدخل ·

على أنه ما أن وصلنا الى منتصف الثمانينات حتى تبين أن كل تخوفاتنا القديمة كانت فى محلها ، وأن ما حدث فيما بين ٧٤ و ١٩٨٤ كان هو الاستثناء الذى يرجع الى ظروف مؤقتة ومنبتة الصلة بالانفتاح الاقتصادى ، وهى ظروف الهجرة والارتفاع الشديد فى أسعار النفط ، فما ان انخفضت معدلات الهجرة وانخفض سعر البترول حتى أخذ معدل البطالة الى الارتفاع بشدة ·

والواقع أن من مزايا بحث الدكتور البنا أنه يتخطى ظاهرة الهجرة ، ويضعها جانبا ، فى محاولة لاكتشاف مدى قدرة الاقتصاد الوطنى الذاتية ، وعلى الأخص قطاع الصناعة ، على توفير فرص العمل ، وذلك طوال فترة الانفتاح ، أى من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٧ · ويصل البحث الى نتائج صارخة ، تتفق تماما مع ما توقعناه فى منتصف السبعينات ، وهى أنه طوال هذه الفترة عجز القطاع الصناعى عن توفير فرص العمل لاكثر من ١٥٪ من الزيادة فى قوة العمل ، وبالتالى كان على نحو ٨٥٪ من المنضمين لقوة العمل خلال هذه الفترة ، اما الهجرة ، أو الاشتغال بأعمال منخفضة الانتاجية أو الانضمام لصفوف المتعطلين ·

والبحث يتعرض لثلاثة أمور :

الأول : هو القيام بهذا **التقدير** لمدى قدرة استيعاب الصناعة المصرية للعمالة الفائضة عن حاجة الزراعة ·

والثانى : محاولة **تفسير** هذا العجز من جانب الصناعة عن استيعاب هذا الفائض ٠

والثالث : هو **التوصية** بما يجب علينا عمله لمواجهة هذه المشكلة ٠ ولى بعض الملاحظات على كل من **التقدير والتفسير والتوصية** ٠

ففيما يتعلق بطريقة حسابه لقدرة الصناعة على استيعاب العمالة الفائضة عن حاجة الزراعة ، كان عليه بالطبع أن يقوم بتقدير ما استوعبته الزراعة من عمل ، وقد قام بذلك عن طريق طرح معدل نمو الانتاجية فى الزراعة من معدل نمو الطلب على الناتج الزراعى ٠ فاذا كان معدل نمو الانتاجية فى الزراعة ٢ر٧٪ سنويا معدل نمو الطلب على الناتج الزراعى ٢ر٩٪ فانه يستنتج من ذلك معدل نمو الطلب على العمالة فى الريف ، وهو الفرق بين هذين المعدلين ، أى ٢٪ سنويا ٠ وهو بهذا يتجاهل أمرين أساسيين:

الأول : أن جزءا كبيرا من الطلب على الناتج الزراعى يمثل طلبا على **الواردات** ، فليس كل طلب على منتجات زراعية هو طلب على منتجات محلية ، بل هناك أيضا طلب على الواردات وهو لا ينعكس فى طلب على عمالة مصرية ٠

والثانى : أنه ليس كل الطلب على العمالة فى الريف سببه الانتاج الزراعى فهناك نسبة لا يستهان بها من العمالة فى الريف تشتغل بأعمال غير زراعية ٠

على أنه من حسن حظ الدكتور البنا ، أن هاتين الملاحظتين تعملان فى اتجاهين متضادين ، فبينما تبين الأولى أن تقديره للطلب على العمالة فى الريف أكثر من الحقيقة ، تبين الثانية أن تقديره لهذا الطلب أقل من الحقيقة ومن ثم قد تلغى أحدهما الأخرى ، وقد يبقى تقديره فى النهاية قريبا من الصحة ٠

أما فيما يتعلق بتفسيره لعجز الصناعة عن استيعاب جزء كبير من العمالة ، فانه يكاد يقتصر على سبب واحد وضع عليه كل تركيزه ، وهو طبيعة فنون الانتاج المستخدمة ، أى اتسامها بارتفاع كثافة رأس المال بالنسبة للعمل ٠

بينما يبدو لى أن هذا الفشل من جانب الصناعة فى استيعاب فائض العمالة ، يرجع الى كل العوامل التى أشرت اليها فى بداية حديثى ففضلا عن هذا العامل الذى يذكره ، هناك أيضا منافسة الواردات لمنتجات الصناعة المحلية ، واتجاه الاستثمارات الى الخدمات أكثر من اتجاهها للقطاعات السلعية ، فضلا عن تراخى دور الحكومة فى استيعاب الخريجين ، وقد يكون أهم من كل ذلك فى السنوات الأخيرة : انخفاض معدل الاستثمار بسبب تضاؤل موارد مصر من العملات الاجنبية وارتفاع عبء خدمة الديون ٠

أما فيما يتعلق بالتوصيات ، فنلاحظ أن الباحث قد أقتصر على تقديم بعض التوصيات البالغة العمومية والتى لا يختلف عليها اثنان ، وهى لهذا السبب ، من قبيل تحصيل الحاصل ، الذى لا يفيد كثيرا ٠

فهو يقول ان علاج مشكلة عجز الصناعة عن استيعاب فائض العمالة يكون باتباع أحد منهجين :

أولهما زيادة الانتاج ،
والثانى تغيير الفن الانتاجى المستخدم بتطبيق أساليب انتاج ذات كثافة عالية لعنصر العمل ٠

وهذا كلام بديهى لا يفيد كثيرا ٠

وفى رأيى أنه كان من الأجدر بالباحث أن يناقش بعض الموضوعات التى يحتدم عليها الجدل ، بأن يناقش مثلا الاثار المحتملة التى يمكن أن تترتب على تطبيق مصر لتوصيات صندوق النقد الدولى من حيث معدلات العمالة والبطالة ٠

ان من الممكن مثلا القول بأن ما يوصى به الصندوق من رفع سعر الفائدة قد يصحح الاسعار النسبية لعناصر الانتاج ، ويدفع المستثمرين الى تفضيل أساليب الانتاج كثيفة الاستخدام للعمل ٠ ولكن من الممكن الرد على ذلك بأن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه التحيز للشركات الكبيرة القادرة على دفع سعر الفائدة المرتفع ، وضد المشروعات الصغيرة التى تعجز عن دفع هذا السعر المرتفع ، وهى المشروعات الاكثر استخداما للعمل ٠

من الممكن أيضا أن يشير الى أن اتباع توصيات الصندوق بتخفيض العجز فى موازنة الحكومة من شأنه أن يزيد حدة البطالة بسبب تخفيض الانفاق الحكومى بصفة عامة ٠

أغلب الظن أنه لو كان الباحث قد تعرض لمثل هذه الأمور لانتهى الى نتيجة أقرب بكثير الى التشاؤم ، وهى أن السنوات القادمة سوف تشهد ارتفاعا فى معدل البطالة ، مالم تتغير استراتيجية التنمية فى مصر بحيث يصبح معيارها الاساسى هو تنظيم الفرص المتاحة من العمالة المجزية بدلا من تنظيم معدل نمو الدخل ٠

تعقيب على بحث
البطالة فى مصر بين فائض العمالة بالريف وعجز الصناعة عن استيعابها

د٠ عـــــرفان شـــافعى
وكيل أول وزارة التعاون الدولى

أحيى منظمى الندوة لاتاحة الفرصة لتدارس هذا الموضوع الهام ، وأثنى على الدكتور محمد البنا لقيامه مشكورا بكتابة هذا البحث ٠

وجوهر قضية البطالة فى مصر هى أن سوق العمل ـ أو بتعبير أدق أسواق العمل ـ تتعرض لزيادة مستمرة فى العرض لا يقابلها تزايد مماثل فى الطلب ، ومن ثم فان البطالة بصورها المتعددة ناشئة من وجود قوى ضخ كبيرة ومستمرة فى أسواق العمل لا يقـــابلها قـــوة امتصـــاص وتوظيف موازنة ٠

ويتمثل التزايد فى العرض فى الاسباب التالية : (١) الداخلين الجدد فى سوق العمل نتيجة الانفجار السكانى الكبير منذ الحرب العالمية الثانية ٠ (٢) ازدياد معدل مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ٠ (٣) السياسة التعليمية المؤدية الى التوسع الكمى السريع فى اعداد الخريجين من دور التعليم والتدريب ٠ (٤) النزوح السكانى السريع من الريف الى الحضر بسبب عاملى الطرد والجذب ٠ (٥) عودة العاملين المصريين بالخارج فى الوقت الحالى بما يفوق بكثير اعداد المسافرين للخارج ٠

وفى المقابل ، يتمثل قصور الطلب على العمل فى الاسـباب التالية :
(١) عدم كفاية معدل التزايد فى الموارد الاستثمارية على المستوى القومى٠
(٢) عدم توافر طرق الانتاج الكثيفة الاستخدام للعمل فى معظم القطاعات٠
(٣) انخفاض كفاءة الاداء فى أسواق العمل ، نتيجة لبعض التشريعات والاختلالات السعرية التى تؤدى الى تفضيل أســـاليب الانتاج الكثيفـة الاستخدام لرأس المال وغير ذلك مما سنعرض له فيما بعد ٠ (٤) عدم نمو أسواق العمل المستقرة للعمالة المصرية فى الخارج ٠ (٥) تدنى نوعية خريجى دور التعليم والتدريب مع عدم انضباط قوة العمل نسبيا بالقدر

الكافى الذى يجعل لمصر ميزة نسبية فى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المبـــاشرة ٠

قضية البطالة الراهنة فى مصر اذن هى قضية ترجع جذورها الى فترة الخمسينات وفترة الستينات ، وليس من الصواب أن نفسرها بالكامل ـ كما يقول بعض النقاد ـ بأن سياسة الانفتاح منذ فترة السبعينيات هى المسئولة عن مشكلة البطالة ٠

مشكلة البطالة فى مصر أيضا مشكلة عويصة ولها أبعاد عديدة ونتائج وخيمة ، وتزداد صعوبتها على مر الوقت نتيجة لوجود كثير من الاختلالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى حياتنا ، والتى نلمسها ونشكو منها دون أن نجد لها حلا شافيا ٠ اذ أن المسئولية فى هذا الصدد موزعة ومفتتة على عدة جهات ليس لمعظمها حول ولا قوة ٠

ولذلك فان قول الدكتور محمد البنا فى تحليـــله لنتائج دراسته بأن « الاقتصاد المصرى قد وقع فى فخ التوازن عند مستوى مرتفع من البطالة » ، هو ـ فى اعتقادى ـ قول متفائل ليس له ما يبرره ، ولا سند له فى الواقع ، أو فى النظرية الاقتصادية ، أو فى نتائج البحث ذاته ٠

ولعل من الأصوب القول بأن الاقتصاد المصرى قد وقع فى فخ التدهور المستمر الى مستويات متزايدة من البطالة ، ومن ثم فان الوصـــول الى مستوى التوازن الذى يشير اليه الدكتور البنا عند مستوى مرتفع من البطالة يكون فى نظرى نعمة نسبية وبمثابة الصعود الى الهاوية ، والتى لن تتمكن مصر من الوصـــول اليها الا بشق الانفس وكثير من الجهـــد والحـظ وتوفيق من الله ٠

الملاحظة الثانية لنا على الورقة هى الحاجة الى ضبط وتوحيد التعريفات المستخدمة فى الورقة ٠ اذ يضن علينا الدكتور البنا بالتعريف الذى يستخدمه للقوة العاملة ، وللبطالة ، وللصـــناعة ، وللريف ، وللحضر ، وللانتاج وللاستثمار الزراعى ، وهى كلها مفاهيم فيها بعض المطاطية وليس عليهـــا اتفاق كامل ، ومن ثم فان استخدام الدكتور البنا نفســـه لبعض هـذه المصطلحات فى البحث ليس موحدا على الدوام وبصفة خاصـــة تعريفه

للصناعة ، حيث يقصد بها أحيانا الصناعة التحويلية الحديثة فقط ، بينما سياق الكلام فى أحيان أخرى يشير الى استخدام مفهوم عريض للصناعة بأنها كل الانشطة الاقتصادية غير قطاع الزراعة ، مما يعنى شمول التعريف العريض لانشطة عديدة متنوعة كالصناعات اليدوية الخفيفة ، والصناعات الاستخراجية ، وشتى أنواع الخدمات ، بل وبعض الانشطة الاولية كالرعى وصـــيد الاسماك ٠

ملاحظة ثالثة ، هى اقتصار الدكتور البنا على اســـتخدام معادلات معروفة لقياس بعض أنواع البطالة دون البعض الآخر من البطالة ، ومع اعتماده على استخدام النسب المئوية فقط للبطالة دون استخدام أو تبيان الاعداد المطلقة عن العاطلين ، ودون مقارنة النسب والارقام التى توصل اليها مع تلك التى تتاح من مصادر أخرى ، ودون محاولة التعرف أو التفرقة بين نوعيات العاطلين ومدى مهاراتهم أو تدريبهم وتعليمهم ٠

ملاحظة أخرى ، هى أن المعدلات المستخدمة فى البحث صالحة فقط للانطباق على اقتصاد مغلق أولا من حيث أن لا هجرة فيه الا من الريف الى الحضر وليس بالمجتمع هجرة الى الخارج أو عمالة عائدة من الخارج ٠ كما أنه اقتصاد مغلق ثانيا من حيث أن الطلب على الغذاء يتم تدبيره بالكامل من الانتاج المحلى وليس هناك استيراد أو تصدير للسلع التموينية ٠ وما أبعد مصر عن هذه الافتراضات ٠

نقطة أخرى منهجية ، تختص بتقييم دور الصناعة فى خلق العمالة ، اذ يجدر الاشارة من حيث المبدأ الى الروابط الانتاجية الامامية والخلفية للصناعة مع القطاعات الأخرى ولما قد يكون للصناعة من أثر فىخلق العمالة فى قطاعات أخرى ٠ كما يجدر الاشارة أيضا الى الروابط المالية بين قطاع الصناعة والخزانة العامة للدولة ، اذ من المتصور من حيث المبدأ أيضا أن تكون الصناعة وخاصة فى القطاعالعامالصناعى الكبير فى مصر قادرة على تحقيق فائض من الأرباح يعود الى الخزانة العامة للدولة للقيام باستثماره وخلق فرص العمالة فى قطاعات أخرى ٠

ملاحظة أخيرة تتعلق برفع كفاءة الاداء فى أسواق العمل وهى نقطة

هامة تعرض الى بعض جوانبها الدكتور البنا فى أكثر من موقع ، وأعتقد أنها كانت فى حاجة الى ابراز أكثر فى المعالجة لأهميتها · اذ أن كفاءة سوق العمل تتوقف على وجود المؤشرات الدقيقة والحوافز الكافية لانتقال العمال من الاعمال الاقل انتاجية الى الأعمال الاكثر انتاجية وازالة العقبات والمعوقات التى تحول دون خلق الوظائف المنتجة وتحول دون اكتساب المهارات ·

ومن أمثلة هذه العقبات والمعوقات فى سوق العمل : (١) عدم ارتباط الأجور فى الحكومة ومعظم وحدات القطاع العام حتى الآن بالانتاجية · (٢) الالتزام الحكومى بتعيين الخريجيين ولو بعد حين مما يخل بالمؤشرات اللازم توافرها لتعديل مسار السياسة التعليمية والتوظيفية · (٣) المغالاة فى التشريعات التى تهىء الاستقرار الوظيفى دون أن تجعل من الممكن اعفاء العامل غير الكفء من عمله مما يقلل من حافز الانتاج والرغبة فى خلق الوظائف · (٤) التأمين الاجتماعى الذى يزيد من تكلفة بعض أنواع العمل بما قد يكون له أحيانا أثر سلبى فى خلق بعض الوظائف · (٥) أسعار الفائدة المدعمة المنخفضة نسبيا التى تؤدى الى تفضيل أساليب الانتاج الكثيفة الاستخدام لرأس المال · (٦) أسعار الصرف التى تظهر الجنيه المصرى بأكثر من قيمته الحقيقية ، ما يؤدى الى تشجيع الاستيراد وتصعيب التصدير ومحاباة أهل المدن على حساب أهل الريف ، حيث تنخفض أسعار السلع الغذائية المستوردة بينما تنخفض أيضا أسعار السلع الزراعية المصدرة للخارج ، مما يؤدى الى تدهور شروط التبادل فى غير صالح الريف ويخلق ضغوطا اضافية طاردة للسكان من الريف وقوى جاذبة للسكان الى المدن ، مما يزيد من حدة مشكلة التكدس والبطالة فى المدن ·

أسباب ومظاهر البطالة اذن عديدة ، والتصدى لها يقتضى التحرك السريع فى عدة جبهات · واتفق مع الدكتور البنا فى نقطته الرئيسية وهى أنه لا يمكن القاء عبء مسئولية التصدى لمشكلة البطالة على القطاع الصناعى بمفرده ، سواء بالتعريف الضيق أو التعريف العريض للنشاط الصناعى ، اذ أن المشكلة مشكلة مصر بأسرها بشتى قطاعاتها ، ويقتضى التصدى لها التأثير الفعال والسريع على جانبى العرض والطلب وفى بعض المحددات التى تكمن خلف كل منهما ·

البحث الخامس

تحليل البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية

فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٦ (*)

د٠ محمد يوسف سلطان باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

د٠ فاطمة الزهراء أنور الزلاقى باحثة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى

مقـــدمة :

ان تأثير التغيرات السكانية على التنمية الاقتصادية بالدول النامية جذب اهتمامات عديدة ومتباينة فى الوقت الراهن ٠ وفى الحقيقة فان الضغوط السكانية تعتبر سمة عامة تتسم بها بيانات عدد كبير من هذه الدول ، حيث تظهر مشكلة توازن الموارد الارضية والاحتياجات المعيشية والعملية ٠ وتشير بعض الدراسات (٤ صص ٢ ـ ٤ ، ٣ صص ٨ ـ ٩)(١) أن عدد سكان مصر قد استمر فى الزيادة من نحو ٢٨ر٦ مليون نسمة عام ١٩٨٦ الى نحو ٣٦ر٤ مليون نسمة عام ١٩٧٦ الى نحو ٤٨ر٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ٠ ومع التزايد المستمر فى حجم السكان فانه من الطبيعى أن يستمر التزايد فى حجم القوة البشرية (وتعرف بأنها ذلك الشطر من السكان الذى يمكن استخدامه فعلا فى النشاط الاقتصادى) حيث بلغ نحو ٣٣ر٤ مليون نسمة يمثلون نحو ٨٠ر٦٪ من جملة السكان والبالغة نحو ٤١ر٤ مليون نسمة وذلك وفقا لأرقام عام ١٩٨١ ٠ وبمقارنة بعض المؤشرات السكانية فى تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ تبين أن حجم قوة العمل ارتفع من نحو ٧ر٢٧٪ من السكان عام ١٩٧٦ ، الى

(*) يتقدم الباحثان بالشكر والتقدير للسيد الاستاذ الدكتور/محمود السيد عيسى منصور وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعى على التوجيهات القيمة طوال فترة اعداد البحث وعلى مراجعة هذا البحث ٠ كما يتقدم الباحثان بالشكر للسيد المهندس أحمد الوشاحى والسيد المهندس طارق رفيق المدرسين المساعدين بالمعهد على معاونتهما فى جمع وتحليل البيانات (١) الارقام التى بين الاقواس تشير الى المراجع ٠

نحو ٤ر٢٨٪ من السكان عام ١٩٨٦ · بينما تشير نتائج التعدادين أن حجم البطالة ارتفعت من نحو ٤ر٨٪ من قوة العمل عام ١٩٧٦ الى نحو ٧ر١٤٪ من قوة العمل عام ١٩٨٦ · ويمثل ارتفاع معدلات البطالة على النحو السابق الاشارة اليه أحد ابرز وأخطر القضايا الراهنة فى مصر ، حيث أنها ليست مشكلة اقتصادية فحسب وانما مشكلة اجتماعية وسياسية أيضا · كما اشارت النتائج أيضا الى ظهور اتجاهات فى هيكل البطالة شديدة الخطر وعميقة الدلالة · الا أن هناك بعض التحفظات والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند استقراء مدلولات النتائج السابقة منها تضمين قوة العمل شريحة عمرية من ٦ ـ ١٥ سنة تقريبا وهى تتضمن مرحلة التعليم الاساسى · هذا بالاضافة الى أن حالة العمالة والبطالة كما توضحها أرقام التعداد تتسم بالمفهوم الساكن ، حيث أنها تعطى صورة مقطعية فى وقت معين هو فترة اجـراء التعداد ، كما أن توقيت اجراء التعداد وهو شهر نوفمبر يأتى بعد شهور ذروة العمل الزراعى ·

هـدف الدراسـة :

يتضح مما سبق مدى خطورة مشكلة البطالة ـ خصوصـا البطالة المقنعة بالزراعة المصرية ـ ، لذلك فان الوقوف على حجم البطالة المقنعة بالزراعة المصرية ـ ان وجدت ـ يعتبر ذو أهمية بالغة · لذلك تستهدف هذه الدراسة عرض بعض الدراسات التى تعكس وجهات النظر المختلفة فى هذا المجال ، كما تستهدف توضيح بعض المفاهيم المختلفة للبطالة ، كما تستهدف قياس البطالة المقنعة بالزراعة المصرية عن طريق اشتقاق وتحليل داله للانتاج الزراعى المصرى الاجمالى للفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٦ ·

الأسلوب البحثى ومصدر البيانات :

استخدام الأسلوب الوصفى فى عرض النتائج بالاضافة الى الاسلوب التحليلى والذى يتضمن استخدام داله الانتاج من النوع كوب ـ دوجلاس · وأستندت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية ـ المنشورة ـ والتى تتضمن قيمه الانتاج الزراعى ومدخلات الارض والعمل البشرى والعمل الآلى والأسمدة والمبيدات الكيماوية والسلف النقدية خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٦ ·

بعض المفاهيم والدراسات المتعلقة بالعمالة والبطالة الزراعية

تتناول الدراسة فى هذا الجـــزء عرض بعض المفاهيم والتعاريف والمصطلحات المتعلقة بالعمالة الزرعاية والبطالة · كما تتناول استعراضا مرجعيا لبعض الدراسات والبحوث التى تناولت تقديرات العمالة والبطالة · الزراعية فى مصـــر ·

أولا : بعض مفاهيم وتعاريف العمالة والبطالة الزراعية :

وتتضمن تعريف العمل والعمالة والبطالة بأنواعها المختلفة :

العمـــل : (The Employment)

يتمثل فى أى مجهود ارادى عضلى أو ذهنى فنى أو غير فنى يقوم به الفرد ـ سواء لحسابه أو لحساب الغير ـ ، وتنشأ عنه زيادة فى المنفعة الاقتصادية ، والعمل يعتبر عنصر من عناصر الانتاج ٤ ص ٨٨) ·

العمـالة الكاملة (Full Employment)

هى تلك الحالة التى يكون فيها كل فرد راغب فى العمل يعمل فعـلا وبالأجر السائد لأن هذا يعنى وجود وظائف أو أعمال بقدر ما يوجد من عمال · ومن المؤكد وجـــود قـــــدرا من البطـــالة الانتقالية أو الاحتكاكية (Frictional Unemployment) فى أى سوق للعمالة ، وحتى يصبح المجتمع فى حالة عمالة كاملة فى ظل البطالة الانتقالية فيجب أن تتراوح نسبتها ما بين ٣ ـ ٥٪ من العمالة بالمجتمع · ويرى البعض أن الوصول الى مستوى العمالة الكاملة يكاد يكون مستحيلا ، اذ لابد أن يعانى أى مجتمع من بطالة فى قوته البشرية تختلف باختلاف الحالة الاقتصادية والعلاقة بين كل من الموارد الارضية والموارد البشرية وغير ذلك من العوامـل التى تؤدى الى عدم الاستفادة من الموارد استفادة كاملة · ففى النظام الاقتصادى الرأسمالى تزداد نسبة البطالة عنها فى النظام الاقتصادى الاشتراكى وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى · كما أن نسبة البطالة تقل فى المجتمع الواحـد فى حالة الرواج الاقتصـــادى عنها فى حالة الكســـاد (٤ ص ٨٩ ، ٩ ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨) ·

العمـالة القاصرة (Underemployment)

تتمثل فى الفرق بين أيام أو ساعات العمل التى يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد وبين أيام أو ساعات العمل التى يكون الفرد أو المجموعة من الافراد قادرين على أدائها وفقا للمهارات التى يتمتعون بها أو لتوافر مساعدات الانتاج المناسبة وملائمة الظروف المحيطة بهم أو للطاقات الكامنة فيهم أو لتوافر بعض أو كل هذه العوامل · كما يمكن تعريفها بأنها الوضع الذى فيه يجب رفع أو زيادة دخل أو انتاجية العمالة اذا عملت فى ظل ظروف انتاجية أفضل أو تحولت الى عمل آخر يتناسب مع امكانيات ومهارات العمالة موضع الاعتبار (٤ صص ٨٩ ـ ٩٠ ، ١٤ صص ٢ ـ ٤) ·

البطـــالة : (Unemployment)

اتفق الخبراء فى هذا المجال أن الفرد يكون فى حالة بطالة اذا كان بلا وظيفة أو عمل ، وقادر على العمل ، ولديه الرغبة فيه ، ويبحث عنه · وفى مجال الزراعة تتعدد اشكال ومظاهر البطالة بين العاملين فيه وأهمهـا (٤ صص ٩٨ ـ ١٠٠ ، ٩ صص ١٨٨ ـ ١٩٠) ·

(أ) البطالة الكاملة :

وتمثل الوضع الذى فيه جزء من القوة العاملة ـ الماهرة وغير الماهرة ـ لا يجد فرصة العمل بالأجر السائد رغم رغبته فيه وقدرته عليه · وينتج هذا النوع من البطالة نتيجة لعجز الطلب الكلى على العمالة عن تحقيق التوازن مع المعروض منها ·

(ب) البطالة الجـزئية :

وتعنى اشتغال جزء من القوى العاملة بعض الوقت فقط · ويطلق عليها البعض البطالة الموسمية ، وهى أكثر شيوعا فى المقتصدات الزراعية ، ويتسم هذا النوع من البطالة بحاجة العمل اليها حيث يؤدى نقصها الى نقص الانتاج وبالتالى نقص صافى الدخل ·

(جـ) البطالة التكنولوجية :

وهذا النوع من البطالة ينتج عن تغير الاساليب الانتاجية المستخدمة لرأس المال الموفرة لعنصر العمل (Labor-Saving) ، مثل احـــلال الآلات الزراعية محل العمل اليدوى فى العمليات الزراعية ٠

(د) البطالة العلميـــة :

وهى البطالة التى توجد بين المتعلمين نتيجة قلة فرص العمل المتاحة أمامهم والمتصلة بفروع تخصصهم وهذا النوع من البطالة هو الاكثر انتشارا فى المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر ٠

(هـ) البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية :

وتعنى البطالة الكاملة والتى عادة ما توجد فى أى مقتصد دون أن تؤدى الى مشكلة واضحة فى سوق العمل ، ونسبتها لا تزيد عن ٥٪ ٠ وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية نتيجة لكره العامل لعمله أو نتيجة عدم توافق الأفراد المشتغلين معا فى مكان واحد ، كما قد تنشأ من تغير تركيب المقتصد القومى الذى يحتم انتقال العمال من صناعة لاخرى ٠

(و) البطالة المـــزمنة (Chronic Unemployment)

يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة قصـــور الاستثمار وضآلة رؤوس الأموال المتاحة ، حتى فى أكثر الأوقات احتياجا للعمل ، حيث يزيد مقدار العمل المتاح عن ذلك اللازم للقيام بالنشاط الاقتصادى ٠

(ز) البطالة المقنعـة : (Disguised Unemployment)

تنشأ عن اختلال التوازن بين الموارد الانتاجيـــة الزراعية ٠ ويمكن تفسير وجودها وفقا لفاعلية الدالة الانتاجية التقليدية على اعتبار ان الرقعة الأرضية الزراعية موردا انتاجيا يكاد يكون ثابتا فى حين يعتبر العمل البشرى موردا متغيرا متمشيا مع الزيادة السكانية فى القطاع الزراعى ٠ وهذا يعنى وجود فائض من العمل المزرعى يمكن استبعاده دون أن تتأثر بذلك مستويات

الانتاج الزراعى السائدة ودون اجراء تعديلات فى تنظيم أو أسلوب الانتاج٠ وبمعنى آخر فالبطالة المقنعة تشير الى أن الناتج الحدى لعنصر العمل المزرعى سالبا أو مساويا للصفر ٠

ثانيا : الاستعراض المرجعى لبعض دراسات العمالة الزراعية :

ان موضوع العمالة الزراعية قد جـــذب انتباه كثير مـــن الباحثين الاقتصاديين مما حدى بهم الى اجراء العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالعمالة والبطالة فى الزراعة المصرية ٠ وظهر هناك اتجاهين أولهما يشير الى وجود أنواع معينة من البطالة فى القطاع الزراعى ، فى حين الاتجاه الثانى يرى وجود نقص فى القوى العاملة الزراعية وفقا لمدى ما يتوفر لديها من مشاهدات وملاحظات تشير الى ذلك ٠ ويتناول هذا الجزء من الدراسة عرضا موجزا لبعض من تلك الدراسات ٠

ففى دراسة أعدها الشحات ونصار (١٢ ص ص ٨٥ ـ ٩٢) لتقدير فائض العمل فى الزراعة المصرية ، أوضحت الدراسة أن احتياجات الزراعة عام ١٩٦٧ قد بلغت نحو ٤٨٦ مليون يوم/عمل وبافتراض أن العامل الزراعى يعمل ٢٨٠ يوم سنويا فان عدد العمال اللازمين للزراعة يبلغ نحو ١ر٧٣ مليون عامل ٠ وقد أوضحت تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء أن قوة العمل الزراعى بلغت نحو ٣ر٩٦ مليون عامل ، وبالتالى فيتضح وجود فائض فى العمالة الزراعية قدر بنحو ٢ر٢٣ مليون عامل ٠ كما أشـــارت الدراسة الى اختلاف أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى من شهر لآخر حيث تتراوح ما بين ٧ أيام فى شهر يناير الى ٣٠ يوم فى شهر يونيه وذلك عام ١٩٦٧ ، مما يعنى أن العامل الزراعى يكون فى حالة عمالة كاملة فى شهر يونيه وعمالة جزئية فى الاشهر الاخرى ٠ كذلك أوضحت الدراسة أن البطالة الموسمية تبلغ نحو ١٠٠ يوم سنويا بافتراض أن اجمالى أيام العمل الفعلية للعامل الزراعى ١٨٠ يوم / عمل ٠

وفى دراسة أخرى أعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء(٢) عن سوق العمل فى مصر بقطاع الزراعة والصيد ، تناولت الدراسة تطور حجم قوة العمل الزراعى ، وتبين أن معدل الزيادة السنوى للعمالة الزراعية

قد بلغ نحو ٣ر١٪ خلال الستينات ونحو ٩ر٠٪ خـــلال النصف الأول من السبعينات ، وانخفضت الى نحو ٨ر٠٪ خلال ٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١ ٠

واشارت نفس الدراسة الى انخفاض الاهمية النسبية للعمالة الزراعية من نحو ٢ر٥٣٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٣ر٤٨٪ فى نهاية الستينات ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ بلغت نحو ٢ر٣٦٪ ٠ كما أوضحت الدراسة ان الاختلال بين المعروض من العمالة الزراعية والطلب عليها قد يعزى الى الهجرة الداخلية والخارجية والانتقال الى الاراضى الجديدة ، هذا بالاضافة الى نقص عدد ساعات العمل اليومية ٠ واستعرضت الدراسة تطور انتاجية العامل الزراعى خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٢ مقومة بأسعار عام ١٩٧٠ ، حيث أوضحت أن متوسط معدل نمو انتاجية العامل الزراعى بلغ نحو ٥ر٣٪ سنويا ، وبلغ هذا المعدل نحو ٨٥ر٤٪ من الانتاج النبـــاتى ونحو ٥٢ر٠٪ من الانتـــاج الحيـــوانى ٠

كما تناولت الدراسة بالتحليل عرض العمل الزراعى والعوامل المؤثرة عليه وأهمها تطور السكان والهجرة الداخلية والخارجية وتطور الاجـــور ووجود فرص عمل متاحة فى القطاعات الأخرى كالتشييد والبناء ٠ كذلك تناولت الدراسة الطلب على العمل الزراعى والعوامل المؤثرة عليه وأهمها التغير فى التركيب المحصولى ، ودرجة الميكنة للعمليات الزراعية ، هـــذا بالاضافة الى انتاجية العامل الزراعى ومقـــدار التوســـع فى الأراضى المستصلحة ، وقد أوضحت الدراسة ان الاختلال بين العرض والطلب على العمالة الزراعية يرجع جزئيا الى اختلال التوزيع الجغرافى للعمالة الزراعية حيث توجد محافظات بها فائض دائم من العمالة الزراعية ، كذلك يرجع الى اختلال التوزيع الزمانى حيث يوجد نقص موسمى فى بعض الشهور خاصة أثناء حصاد بعض المحاصيل الزراعية ٠

وفى دراسة لاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا تناولت التحليـــل الاقتصادى والاجتماعى للعمالة الزراعية ومشاكلها فى جمهورية مصر العربية (٥ ص ص ٤٧ ـ ٤٨) ، تم تقدير اجمالى عدد أيام العمل المتاح فبلغ نحو ٥٨٨ ألف يوم / رجل وذلك لافراد العينة ، فى حين بلغ اجمالى عدد أيام العمل المستغل لافراد العينة نحو ٣٢٣ ألف يوم / رجل ٠ وأوضحت الدراسة أنه وفقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ١٩٨٦ ،

وبالاعتماد على نتائج عينة الدراسة فيمكن القول أن اجمالى عدد أيام العمل الزراعى المتاح فى المجتمع تقدر بنحو ١٢٦٢ مليون يوم / رجل فى حين يقدر اجمالى أيام العمل الزراعى المستغل فى المجتمع بنحو ٧٢٦ مليون يوم/رجل٠ ويتضح من ذلك أن العمالة الزراعيـــة القاصرة الســـافرة (Visible Underemployment) تقدر وفقا لذلك بنحو ٥٢٦ مليون يوم / رجل أى ما يوازى نحو ١ر٨٧٨ مليون رجل (بفرض أن الرجل يعمل ٢٨٠ يوم فى السنة) ، ويمثلون نحو ٢٣٪ من القوة البشرية العاملة الزراعية وفقا لارقام ١٩٨٦ ٠ كما أوضحت الدراســـة أيضـــا أن العمـــــالة القاصرة المقنعة (Disguised Underemployment) قدرت بنحو ٢٥٨ مليون يوم / رجل أو ما يعادل نحو ٩٢٠ ألف رجل ، وتمثل نحو ١١٪ من اجمالى القوة البشرية العاملة الزراعية البالغ نحو ٨ر٩ مليون نسمة وفقا لارقام ١٩٨٦ ٠ وتعزو الدراسة زيادة حجم العمالة القاصرة بنوعيها السافرة والمقنعة بصفة أساسية الى الزيادة الطبيعية فى حجم السكان ٠

المجموعة الثانية من الدراسات والتى نرى عدم وضوح ظاهرة البطالة بقطاع الزراعة ، ففى دراسة أعدها منصور وعميش (٨ ص‌ص ٧ ، ٨) عن البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية ، تناولت قياس الانتاجية الحدية للعامل الزراعى خلال الفترة ١٩٥٢/٥١ ـ ١٩٧٠/٦٩ ـ وذلك عن طريق تقدير دالة الانتاج للقطاع الزراعى خلال فترة الدراسة ، وأوضحت الدراسة أن قيمة الناتج الحدى للعامل الزراعى قد بلغ حوالى ١١٦ جنيها كمتوسط الفترة ، وان الناتج المتوسط للعامل الزراعى حوالى ١٥٦ جنيها ، وباستخدام نظرية التوزيع الوظيفى للناتج الزراعى على الموارد الانتاجية الزراعيـــة المستخدمة فى اغلاله ، فقد أوضحت الدراسة أن قيمة الانتاجية الحـــدية للعامل الزراعى قد بلغت نحو ٣٣ جنيها ٠ هذا وقد خلصت الدراسة الى عدم الاستدلال على وجود ظاهرة البطالة المقنعـــة والتى تعنى انخفاض الناتج الحدى الى الصفر ٠

وفى دراسة للعيسوى عن البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية (١ ص٧) تبين وجود بعض الملاحظات التى تزيد من احتمال عدم وجود بطالة مقنعة على نطاق واسع فى الزراعة المصرية ، ومنها الارتفاع المستمر فى أجور الأيدى العاملة الزراعية والذى لا يتسق مع وجود فائض عمـــل ضخم فى

الزراعة المصرية ، وقد أوضحت الدراسة أن الهجرة الخارجية هى المسئولة عن نقص الأيدى العاملة وخاصة غير الماهرة منها ٠

وفى دراسة أخرى عن مستقبل العمالة الزراعية فى جمهورية مصر العربية (١١ صص ٣٥ ـ ٣٦) اتضح اختفاء البطالة المقنعة فى الريف نتيجة لهجرة السكان من الريف الى الحضر للتوسع فى فرص العمالة غير الزراعية وانتشار التعليم ، فانخفضت نسبة المشتغلين فى النشاط الزراعى الى جملة عدد السكان من ٩ر١٤٪ عام ١٩٧٢ الى ٧ر١١٪ عام ١٩٧٤ ٠

وفى دراسة لشرف ومنصور (٧ صص ٦ ـ ٨) عن العمالة المزرعية واختيار الاسلوب الانتاجى فى الزراعة المصرية ، تناولت الدراسة الوضع الراهن للعمالة الزراعية واشارت الى أن المستوى الكمى والمهارى للعمالة الزراعية أصبح من المحددات الهامة للتنمية الزراعية المصرية ، حيث تعانى الزراعة من عجز شديد فى العمالة الزراعية مع ارتفاع كبير فى مستويات أجورها ٠ كما أوضحت الدراسة أن زيادة معدل التكثيف الزراعى والاتجاه التوسعى التدريجى فى مساحات الزروع البستانية (الخضر والفاكهة) قد أديا الى ازدياد الطلب على العمل الزراعى ٠ وقد أشارت الدراسة الى أن العجز الشديد فى العمالة الزراعية قد أدى الى ارتفاع أجور العمال حتى أصبحت العمالة الزراعية من المحددات الهامة للانتاج الزراعى ٠ كما اتضح أيضا ارتفاع أجور العمال الزراعيين بالنسبة لاجمالى التكاليف الانتاجية لكافة المحاصيل الحقلية خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٢ ٠

عـــرض ومناقشـــة النتائج

يتضح مما سبق وجود وجهتى نظر بالنسبة لظاهرة البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية أحدهما تؤيد وجود بطالة مقنعة أو موســـــمية فى قطاع الزراعة ، بينما وجهة النظر الأخرى لا تؤيد وجود هذه الظاهرة فى الزراعة المصرية٠وعلى ذلك فان الوقوف على حجم البطالة المقنعة بالزراعة المصرية ـ ان وجدت ـ يعتبر ذو أهمية بالغة ٠ لهذا يستهدف هذا الجزء من البحث عرضا للنموذج المستخدم فى قياس البطالة المقنعة ، بالاضافة الى عـــرض نتائج هذا النموذج ٠

(الموارد البشرية)

أولا : النموذج المستخدم فى الدراسة :

استخدم فى هذا البحث دالة للانتاج الزراعى المصرى الاجمالى للفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ ، وهى دالة اسية من نوع كوب ـ دوجلاس (Cobb-Douglas) نظرا لشيوع استخدامها فضلا عن السهولة النسبية فى احتسابها حيث أنها تعطى معاملات المرونة مباشرة ، ومعامل المرونة لأى مورد انتاجى يوضح نسبة التغير فى الناتج اذا زيد هذا المورد بنسبة ١٪ عن المتوسط ، والمرونة المقاسة من هذه الدالة تكون مستقلة عن وحدات القياس ، ويمكن بواستطها التعرف على ظاهرة تناقص الغلة الحدية دون استخدام درجات حرية كبيرة وتفترض هذه الدالة أن الاحطاء قليلة وموزعة توزيعا معتدلا · والصورة العامة للدالة الانتاجية المستخدمة هى :

$$ص_{٨} = أ س_{١}^{ب_{١}} \; س_{٢}^{ب_{٢}} \; س_{٣}^{ب_{٣}} \; س_{٤}^{ب_{٤}} \; س_{٥}^{ب_{٥}} \; س_{٦}^{ب_{٦}} \; س_{٧}^{ب_{٧}} \; س_{٨}^{ب_{٨}} \; خ_{هـ}^{٠٠} \quad (١)$$

حيث ص٨هـ تشير الى القيمة الحقيقية للناتج الزراعى (النباتى والحيوانى) بالمليون جنيه ، س١ تشير الى الرقعة الزراعية بالمليون فدان ، س٢ تشير الى القوة البشرية العاملة الزراعية بالمليون عامل ، س٣ تشير الى العمل الآلى (الجرارات وآلات الرى الثابتة والنقالى وآلات مقاومة الافات) بالالف حصان ، س٤ تشير الى الاسمده الازوتية بالالف طن ، س٥ تشير الى الاسمدة الفوسفاتية بالآلف طن ، س٦ تشير الى الاسمدة البوتاسية بالآلف طن ، س٧ تشير الى كمية المبيدات الكيماوية بالآلف طن ، س٨ تشير الى قيمة السلف النقدية الحقيقية بالمليون جنيه ، خهـ تشير الى حد الخطأ العشـــوائى ، ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، ب٤ ب٥ ، ب٦ ، ب٧ ، ب٨ ، تمثل المرونات الانتاجية ل س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤ ، س٥ ، س٦ ، س٧ ، س٨، على التوالى ·

ويمكن الاستفادة من تقديرات الدالة الانتاجية الســـابقة فى اشتقاق الانتاجية الحدية والانتاجية المتوسطة لكل مورد من الموارد الانتاجية لهذه الدالة ، وهما يعبران عن مدى كفاءة استخدام الموارد الانتاجية الزراعية بين استخداماتها البديلة ، ويمكن مقارنة قيمة الانتاجيـــة الحـــدية للمورد الانتاجى بتكلفة الوحدة من هذا المورد الانتاجى لمعرفة مدى كفاءة استخدامه (٨ هـ ص = ٨ ، ٦ ص ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧) ·

ووفقا لصورة الدالة السابق الاشارة اليها يتم تقدير قيمه الانتاجية المتوسطة والحدية للمورد الانتاجى وذلك باستخدام المتوسط الهندسى لقيمه الناتج الزراعى الحقيقى ، وكذلك المتوسط الهندسى لكل الموارد الانتاجية ، أى أن قيمه الانتاجية المتوسطة بالمورد الانتاجى سز هو :

$$\text{س}_{\text{ز}} = \frac{\text{ص}}{\bar{\text{س}}_{\text{ز}}} \qquad (٢)$$

حيث : $\bar{\text{ص}}$ = المتوسط الهندسى لقيمة الناتج الزراعى الحقيقى

$\bar{\text{س}}_{\text{ز}}$ = المتوسط الهندسى للمورد الانتاجى ز ٠

بينما قيمة الانتاجية الحدية للمورد الانتاجى سز = المرونة الانتاجية للمورد الانتاجى سز مضروبا فى قيمه الانتاجية المتوسطة لنفس المورد الانتاجى ٠

$$\frac{\text{6 ص}}{\text{6 سز}} = \text{بز} \times \frac{\text{ص}}{\text{سز}} \qquad (٣)$$

حيث تشير بز الى المرونة الانتاجية للمورد الانتاجى سز ٠

ويعتبر مفهوم الدوال الانتاجية هو أساس بعض النظريات الخاصة بالتوزيع الوظيفى الناتج أو الدخل ، أى التوزيع وفقا لنصيب كل مورد انتاجى ، وهذا المقياس يحاول أن يفسر الحصة التى يحصل عليها كل مورد انتاجى من الناتج القومى الاجمالى ٠ فبدلا من النظر الى الافراد باعتبارهم وحدات مستقلة تتحقق نظرية ومعيار التوزيع الوظيفى للدخل فى النسب التى يحصل عليها العمل (Labor) فى مجموعة مقارنا بتلك النسب الموزعة فى شكل ايجار وفائدة وربح وهى عوائد الأرض ورأس المال النقدى والفيزيقى ٠ وهذه النظرية دقيقة ومنطقية طالما أن كل مورد انتاجى يدفع له ما يقابل

اسهامه فقط فى الناتج القومى دون زيادة أو نقص · ويواجه صلاحية نظرية التوزيع عن استطاعتها أن تضع فى اعتبارها أثر العوامل غير الاقتصادية (Non Market Forces) التى تشرك فى تحديد أسعار تلك العناصر ومن أمثلتها قوة المساومة الجماعية بين أصحاب الاعمال واتحادات التجارة فى وضع معدلات الأجور ، وقوة المحتكرين وأصحاب الأراضى فى التعامل مع أسعار رأس المال والأرض والناتج لمصلحتهم الشخصية (٥ ص ٨ ، ١٥ ص ص ١٢٥ - ١٢٧) ·

ثانيا : نتائج نموذج الدراسة :

تم تقدير دالة الانتاج بالقطاع الزراعى خلال الفترة ٦٦ - ١٩٨٦ ، للوقوف على وجود بطالة مقنعة بالزراعة المصرية من عدمه · وقد استخدمت فى هذا المجال دالة من نوع كوب - دوجلاس ، وقد أجريت عدة محاولات للتغلب على بعض المشاكل الاحصائية التى واجهت تقدير الدالة (جدول ملحق رقم (١) ، وقد ركزت الدراسة على أربعة محاولات منها هى :

المحاولة الأولى :

تم تقدير دالة الانتاج متضمنة ثمانية متغيرات وهى : الرقعة الزراعية $س_1$ ، ومدخل العمل البشرى $س_2$ ، ومدخل العمل الآلى $س_3$ ، ومدخل الاسمدة الازوتية $س_4$ ، ومدخل الاسمدة الفوسفاتية $س_5$ ، ومدخل الاسمدة البوتاسية $س_6$ ، ومدخل المبيدات الكيماوية $س_7$ ، وأخيرا السلف النقدية $س_8$ ·

ويتضح أن قيمة معامل التحديد كبيرة ولكن معاملات العمل البشرى والآلى والاسمدة والمبيدات الكيماوية والسلف النقدية غير معنوية ·

وبفحص مصفوفة معاملات الارتباط البسيطة اتضح وجود مشكلة الازدواج الخطى بين مدخل العمل الآلى وباقى المدخلات عدا السلف النقدية ·

المحاولة الثانية :

من الطرق المستخدمة للتغلب على مشكلة الازدواج الخطى تغيير صورة المدخل المرتبط بباقى المدخلات المزرعية وهو العمل الآلى ، لذلك تتضمن هذه

المحاولة تغيير صورة مدخل العمل الآلى · ويتضح أن نتائج هذه المحـاولة لم تختلف كثيرا عن المحاولة الأولى ، هذا بالاضافة الى وجود مشكلة الازدواج الخطى بين العمل الآلى وباقى المدخلات ، وكذلك بين العمل البشرى وكل من العمل الآلى والاسمدة الكيماوية ·

المحاولة الثالثة :

نظرا لوجود مشكلة الازدواج الخطى وقلة عدد درجات الحرية ، لذلك تضمنت هذه المحاولة استخدام قيمه الاسمدة الكيماوية س٩ بدلا من مدخلات الاسمدة الكيماوية الفيزيقية س٤ ، س٥ ، س٦ · ويتضح أن معامل مدخل العمل الآلى والسلف النقدية معنوى أما باقى المدخلات فمعاملتها غير معنوية هذا بالاضافة الى أن معامل مدخل الاسمدة الكيماوية سالب وغير معنوى · وبفحص مصفوفة معاملات الارتباط البسيطة يتضح وجود مشكلة الازدواج الخطى بين مدخل العمل الآلى وكل من الأرض الزراعية والعمل البشرى والمبيدات وقد يرجع ذلك أساسا الى استكمال البيانات الناقصة بهذا المدخل (العمل الآلى) ·

المحاولة الرابعة :

نظرا لأن مدخل العمل الآلى هو السبب الرئيسى فى وجود مشـــكلة الازدواج الخطى ، فتتضمن هذه المحاولة عزل مدخل العمل الآلى بالاضافة الى عزل مدخل الاسمدة الكيماوية · وبفحص مصفوفة معاملات الارتباط البسيط يتضح عدم ظهور مشكلة الازدواج الخطى نظرا لصـــغر معاملات الارتباط بين هذه المعاملات · كما بلغـــت قيمه اختبـــار دورين واتسـن (Durbin-Watson Test) نحو ٢٫٠٢ وهذا يشيرالىعدم وجود ارتباط ذاتى (Autocorrelation) موجب · كما يتضح معنوية معاملات كل من الرقعة الزراعية والعمل البشرى والمبيدات والسلف النقدية · لذلك يتم الاعتماد على نتائج هذه المحاولة لمعرفة مدى وجود بطالة مقنعة بالزراعة المصرية من عـــدمه ·

والدالة الانتاجية المقدرة بالمحاولة الرابعة هى :

لوص$_{٨}$ = لو - ٥٦٦ر٧ + ٢٨٥ر٨ لو س$_{١}$ + ٢٣٧ر٣ لو س$_{٢}$ - ٢٧٣ر٠لوس$_{٧}$
(٥٦٢ر٤) (٤٦٣ر٢) (-٨٣٣ر١)

+ ٣٧٦ر٠ لو س$_{٨}$ (٤)
(١٦٨ر٤)
ر^{٢} = ٩١٨ر٠ ف = ٧٧٤ر٥٦

ما بين الاقواس يمثل قيمة (ت) المحسوبة ٠

حيث لو ص$_{٨}$ = لوغاريتم اجمالى قيمة الانتاج الزراعى (النباتى والحيوانى) الحقيقى بالمليون جنيه ،

لو س$_{١}$ = لوغاريتم المساحة المحصولية مليون فدان ٠
لو س$_{٢}$ = لوغاريتم القوة البشرية العاملة الزراعية مليون عامل ٠
لو س$_{٧}$ = لوغاريتم كمية المبيدات المستخدمة بالألف طن ٠
لو س$_{٨}$ لوغاريتم قيمة السلف النقدية الحقيقية والمقدمة للانتاج الزراعى بالمليون جنيه ٠

ويتضح من هذه العلاقة الدالية أن المرونة الانتاجية للعمل الزراعى - فى حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها - تبلغ نحو ٢٢٧ر٣ أىأن ازديادالقوة البشرية العاملة الزراعية بنحو ١٪ يؤدى الى ازدياد قيمة الانتاج الزراعى بنحو ٢٣٧ر٣٪ والمرونة هنا تزيد عن الواحد الصحيح وهو ما يشير الى أن مورد العملالبشرىهاما ومحدود فىالزراعة المصرية٠بينما تبلغالمرونةالانتاجية للمساحة المحصولية نحو ٢٨٥ر٨ ، وهذا يعنى أن زيادة المساحة المحصولية بمقدار ١٪ يؤدى الى ازدياد قيمة الانتاج الزراعى بنحو ٢٨٥ر٨٪ وهـــذا ما يؤكد ندرة وأهمية الأرض الزراعية فى مصر ٠ فى حين تبلغ المـــرونة الانتاجية للمبيدات الكيماوية نحو - ٢٧٣ر٠ وهىتشير الىالتأثير السالبعلى قيمة الانتاج حيث أن زيادة المبيدات بنحو ١٪ يؤدى الى نقص فى قيمة الانتاج الزراعى يبلغ نحو ٢٧٣ر٪ ٠ وقد يرجع ذلك الى الاسراف فى استعمال المبيدات الكيماوية والتى أما أن تؤدى الى نقص فى الانتاج الزراعى نفسه أو قد تؤثر على نوعيته والذى ينعكس فى نقص السعر والمحصلة النهائية نقص قيمة الانتاج الزراعى ٠ وما يؤكد ذلك أنه فى احد الندوات التى أهتمت بأسباب

نقص انتاج القطن هذا العام (١٩٨٩) ، اشار الفنيين والمهتمين بالمبيدات الكيماوية أن تأثير المبيدات المستخدمة هذا العام فى بعض المناطق على النبات لم تدرس ولكن كان الاهتمام بتأثيرها على الحشرات والامراض التى تصيب القطـــن ٠

أما المرونة الانتاجية للسلف النقدية فتبلغ نحو ٠ر٣٧٦ ، وقد كان من المتوقع ازدياد المرونة الانتاجية للسلف النقدية عن الواحد الصحيح باعتبار أنها تمثل قيمة التقاوى والتى حـــــدث بها تغير كبير فى الاصناف عاليـــة الانتاجية وهى نوع هام من أنواع التكنولوجى الحيوى والتى تؤدى الى زيادة ملحوظة فى انتاجية معظم المحاصيل بالزراعة المصرية ٠ كما أن الســـلف النقدية تتمثل فى تسهيل أجراء بعض العمليات الزراعيـــة كتجهيز الأرض للزراعة وخدمة المحاصيل الزراعية ، وكذلك سلف جنى وحصاد المحاصيل مما يؤدى الى زيادة الانتاج وتقليل الفاقد نظرا لامكانية اجراء العمليات الزراعية فى مواعيدها المناسبة ، الا أن ضألة المرونة الانتاجية للسلف النقدية قد يرجع الى استخدامها فى أغراض غير انتاجية فضلا عما قد يكون هناك من عوامل تتعلق بطريقة ومواعيد تقديم هذه السلف للزراع ٠

ومن الجدير بالذكر أن مدخل الآلات الميكانيكية والمتمثلة فى هـــذه الدراسة فى الجرارات وألات مقاومة الآفات لم يظهر لها تأثير معنوى على قيمة الانتاج الزراعى المصرى ، وقد يرجع ذلك الى أن البيانات المتاحة غير مستكملة لأن المنشور منها كان كل سنتين ٠ وتم التغـــلب على نقص تلك البيانات باستكمالها بايجاد المتوسط لسنة سابقة وسنة تالية لتلك غير المتوفر بها بيانات مما أدى الى ظهور مشكلة الازدواج الخطى بين العمل الآلى وبين باقى المتغيرات ٠ هذا بالاضافة الى أن ادخال الجرارات الضخمة (٦٠ ـ ٧٠ حصان) وماكينات الرى تخدم عمليات الحـــــرث والرى والى حد ما الدراس ، وهى عمليات مزرعية تتطلب وفقا للاساليب الانتاجية التقليدية ، غزارة فى العمل الحيوانى يصاحبها عمل بشرى محدود ، مما أدى الى عدم ظهور التأثير المعنوى لتلك الآلات على قيمة الانتاج وعلى الطلب على العمالة الزراعيـــة ٠

أما الاسمدة الكيماوية فقد كان من المتوقع أن يظهر تأثيرها المعنوى

على قيمة الانتاج الزراعى ولكن لم يثبت تأثيرها المعنوى على قيمة الانتاج الزراعى ، ولكن لم يثبت معنوية تأثيرها كما فى المحولة الاولى عدا الاسمدة الفوسفاتية ، وقد يرجع ذلك الى أن الزراع يسرفون فى اضافة الاسمدة الازوتية بكميات أكبر من تلك التى تصرف لهم الى بعض المحاصيل كالخضر ومحصول الاذرة الشامية وبالطبع يكون ذلك على حساب محاصيل أخرى · مما يؤدى فى النهاية الى عدم وضوح تأثيرها المعنوى على زيادة قيمة الانتاج الزراعى · كما أن التربة المصرية غنية بعنصر البوتاسيوم مما يؤدى الى أن استخدام الاسمدة البوتاسية ليس له تأثير معنوى على الانتاج الزراعى · فى حين ظهر تأثير الاسمدة الفوسفاتية المعنوى على قيمة الانتاج الزراعى · وقد يرجع ذلك الى الاتجاه نحو احلال هذا النوع من السماد محل الاسمدة البلدية والتى زاد الاتجاه نحو عدم اضافتها الى كثير من المحاصيل ·

غير أنه من الواضح أن المرونة الانتاجية الاجمالية للموارد التى تتضمنها الدالة الانتاجية (المعادلة رقم ٤) بمبلغ نحو ١١ر٦٢٥ · وهو ما يعنى سيادة العلاقة الانتاجية المتزايدة أى التى يزيد فيها الناتج الزراعى بنسبة أكبر من نسبة ازدياد الموارد أى أن ازدياد الموارد الانتاجية جميعا بنسبة معينة فوق متوسطها الهندسى يؤدى الى ازدياد الناتج الزراعى بمعدل يفوق كثيرا هذه النسبة ، وهو ما يسمى العائد للسنة (Returns to Scale) المتزايد · ونظرا لأن هذه الدالة تعبر عن الانتاج الزراعى ككل فيقابلها بعض أوجه القصور أهمها مشكلة التجميع (Aggregation Problem)، حيث هناك مزارع مختلفة التخصص والاحجام والادارة ··· الخ · ولهذا فيتم الاعتماد على اقتصاد الحجم (Economies of Size) لكل مورد انتاجى على حده، وذلك باشتقاق قيمة الناتج المتوسط والحدى لكل مورد انتاجى بالدالة رقم (٤) وبالاعتماد على المعادلتين رقم (٢) ، (٣) ·

وقد بلغ الناتج الحدى للقوة البشرية العاملة الزراعية نحو ١٠٧٥ر٨ جنيه ، كما بلغ الناتج المتوسط للقوة البشرية العاملة الزراعية نحو ٣٣٢ر٣ جنيه وذلك خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ وبفرض أن متوسط عدد أيام العمل السنوى ١٨٠ يوم / عمل ·

ويبلغ متوسط أجر العامل نحو ٥ر٩٨ جنيه / يوم وهو يفوق متوسط

الأجر السائد والبالغ نحو ٠ر٧٠ جنيه (بالأسعار الحقيقية خلال الفترة ٦٩ ـ ١٩٨٦) ٠ وهذا يشير الى ارتفاع انتاجية العامل الزراعى ، وبمعنى آخر فان قيمة الانتاج الحدى تزيد عن متوسط الاجر السائد ، وهذا يوضح ارتفاع الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للعمل البشرى ٠

بينما بلغ الناتج الحدى للارض الزراعية نحو ١٠٣٦ر٠١ جنيه للفدان المحصولى ، فى حين بلغ الناتج المتوسط للارض الزراعية نحو ١٢٥ر٠٥ جنيه خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ ٠ وبفرض أن معامل التكثيف الزراعى يبلغ نحو ١ر٩٠ ، فأن متوسط قيمة الانتاج الحدى الفدانى يبلغ نحو ٥٤٥ جنيه وهو يقترب من الايجار الحر لفدان يزرع بالخضار أو الفاكهة ٠

فى حين كان الناتج الحدى للمبيدات سالب وهذا يشير الى عدم كفاءة هذا المورد الانتاجية ، أما الناتج المتوسط فقد بلغ نحو ٥٨ر٣٣ جنيه ٠ بينما بلغ الناتج الحدى للسلف النقدية نحو ٣٤ر٥ جنيه ، أما الناتج المتوسط فقد بلغ نحو ٩١ر٧٧ جنيه ٠

وبالاعتماد على نظرية التوزيع الوظيفى للناتج ، فيمكن توزيع الناتج الزراعى الاجمالى بصورة تقريبية على الموارد الانتاجية الزراعيـــة التى تضافرت فى انتاجه بفرض بقاء العوامل الاخرى على حالها ، وبفرض أن الرقعة الزراعية والعمل البشرى والمبيدات والسلف النقدية هى فقط المسئولة عن هذا الناتج الزراعى ٠ وقد بلغ متوسط قيمة الانتاج الزراعى الحقيقى خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ نحو ١٣٧٣ مليون جنيه ، كمـــا بلغت المرونات الاجمالية لجميع الموارد بالدالة الانتاجية المقدرة نحو ١١ر٦٢٥ ٠ وعلى ذلك فيمكن تقدير نصيب اسهام كل مورد من الموارد الانتاجية بضرب مرونة هذا المورد فى متوسط قيمة الانتاج الاجمالى الزراعى الحقيقى ، ثم قسمة حاصل الضرب على مجموع المرونات الأمر الذى يضمن استبعاد اسهام الموارد الأخرى من اجمالى الناتج ٠

وقد بلغ نصيب اسهام كل من الرقعة الزراعية والقوة البشرية العاملة الزراعية والمبيدات الكيماوية والسلف النقدية نحو ٩٧٨ر٥٢١ مليون جنيه ، ٣٨٢ر٣١٤ مليون جنيه ، ـ ٣٢ر٢٤٣ مليون جنيه ، ٤٤ر٤٠٨ مليون جنيه من قيمة اجمالى الناتج الزراعى الحقيقى لكل منها على الترتيب ٠ وبقسمة

نصيب كل مورد انتاجى على متوسط هذا المورد ينتج قيمة متوسّط الناتج الزراعى للوحدة من المورد الانتاجى ٠ وقد بلغت قيمة متوسط الناتج الزراعى الحقيقى لكل من الرقعة الزراعية والعمل البشرى والمبيدات والسلف النقدية نحو ٨٩ر١١٨ جنيه / فدان ، ٩٢ر٥٤٣ جنيه / عامل ، ـ ١ر٣٧ جنيـــه / كيلو جرام ، ٢ر٩٦٨ جنيه لكل منها على التوالى ٠

وللحصول على قيمة الناتج الحدى يتم ضرب معامل المرونة لكل مورد فى قيمة متوسط الناتج الزراعى لهذه الموارد التى تم حسابها ٠ وقد بلغت قيمة الناتج الحدى لكل من الرقعة الزراعية والعمل البشرى والمبيدات والسلف النقدية نحو ٧٣٨ر٣٤٧ جنيه / فدان ، ٢٩٩ر٥٦٢ جنيه / عامل ، ـ ٠ر٣٧٤ جنيه / كيلو جرام من المبيدات ، ١ر١١٦ جنيه / جنيه من السلف النقدية ٠

وبفرض أن متوسط عدد أيام العمل السنوى ١٨٠يوم/عمل ، فان متوسط أجر العامل فى اليوم (أى قيمة الانتاج الحدى له) تبلغ نحو ١ر٦٦ جنيه وهى تفوق متوسط الاجر الحقيقى السائد والبالغ نحو ٠ر٧٠ جنيه ٠ وفى هذه الحالة فان قيمة الناتج الحدى للعامل الزراعى تزيد عن أجره السائد ، وهذا مؤشر للكفاءة الانتاجية ٠ البديل الثانى يفترض أن متوسط عدد أيام العمل ٢٨٠ يوم / عمل فى السنة ، وعلى ذلك فتبلغ قيمة الانتاج الحدى للعامل نحو ١ر٠٧ جنيه / يوم عمل وهى تزيد عن متوسط الأجر الحقيقى السائد والبالغ نحو ٠ر٧٠ جنيه / يوم ، وهذا يشير الى ارتفاع انتاجية العمل البشرى فى الزراعة المصرية ٠

مما سبق يتبين أنه بعد استبعاد نصيب الموارد الاخـــرى (الارض والمبيدات والسلف النقدية) من متوسط الناتج الزراعى الاجمالى الحقيقى ، فان قيمة الناتج الحدى للعمل البشرى وان كانت بصورة تقريبية سواء بالنسبة للبديل الأول (١ر٦٦ جنيه / يوم عمل) أو البديل الثانى (١ر٠٧ جنيه / يوم عمل) فهى أكبر من الصفر ولذلك لا يمكن الاستدلال على وجود ظاهرة البطالة المقنعة بالبنيان الاقتصادى الزراعى المصرى ، حيث تتنافى النتائج والقول بوجود بطالة مقنعة بالزراعة المصرية ٠

خاتمـــــة

ان الزيادة المستمرة فى عدد السكان فى مصر أدت الى زيادة حجم القوة البشرية حيث ارتفعت من نحو ٧ر٢٧٪ من حجم السكان عام ١٩٧٦ الى نحو ٤ر٢٨٪ من حجم السكان عام ١٩٨٦ ٠ كما اتضح من نتائج تعداد عام ١٩٧٦ أن حجم البطالة بلغ نحو ٤ر٨٪ من قوة العمل ارتفعت الى نحو ٧ر١٤٪ من قوة العمل عام ١٩٨٦ ٠ وارتفاع معدلات البطالة يمثل أحد أبرز وأخطر القضايا الراهنة فى مصر ، وخصوصا البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية ـ ان وجدت ـ ٠ وقد تناولت هذه الدراسة توضيح بعض المفاهيم المختلفة ، وعرض بعض الدراسات التى تعكس وجهات النظر المختلفة فى هذا المجال ٠ كما استهدفت قياس البطالة المقنعة بالزراعة المصرية عن طريق اشتقاق وتحليل دالة للانتاج الزراعى الاجمالى خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ ٠

وقد استخدم الاسلوب الوصفى فى عرض النتائج بالاضـــافة الى الاسلوب التحليلى والذى تضمن استخدام دالة انتاج من النوع كوب‌دوجلاس٠ وأستندت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية والتى تضمنت قيمة الانتاج الزراعى ومدخلات الأرض والعمل البشرى والعمل الالى والاسمدة والمبيدات الكيماوية والسلف النقدية ٠

واستعرضت الدراسة بعض مفاهيم وتعاريف العمل والعمالة الكاملة أو العمالة القاصرة والتى تمثل الفرق بين أيام أو ساعات العمل التى يؤديها الفرد أو مجموعة الأفراد وبين عدد أيام أو ساعات العمل التى يكون الفرد أو مجموعة الافراد قادرين على أدائها ٠ هذا بالاضافة الى عرض أشكال البطالة المختلفة سواء الكاملة أو الجزئية أو التكنولوجية أو العلميـــة أو الانتقالية أو المزمنة أو المقنعة ٠ وتنشأ البطالة المقنعة عن اختلال التوازن بين الموارد الانتاجية ، ففى قطاع الزراعة تعتبر الرقعة الزراعية موردا انتاجيا يكاد يكون ثابتا فى حين يعتبر العمل البشرى موردا متغيرا متمشيا مع الزيادة السكانية ٠ وهذا يعنى وجود فائض من العمل المزرعى يمكن استبعاده دون أن تتأثر مستويات الانتاج الزراعى السائدة ودون اجراء تعديلات فى أسلوب الانتاج ٠ كما تشير البطالة المقنعة الى أن الناتج الحدى لعنصر العمل المزرعى سالبا أو مساويا للصفر ٠

ويوضح الاستعراض المرجعى للعمالة الزراعية وجود وجهتى نظـــر أولهما تشير الى وجود بطالة فى القطاع الزراعى تتراوح ما بين ٢٣ر٢ مليون عامل عام ١٩٦٧ ، ٩ر١ مليون عامل عام ١٩٨٦ · وتؤكد وجهة النظر هذه الى أن البطالة المشار اليها تعود بصفة أساسية الى الزيادة السكانية · أما وجهة النظر الأخرى فترى عدم وضوح ظاهرة البطالة بقطاع الزراعة ، حيث أن الانتاجية الحدية للعامل الزراعى موجبه ، هذا بالاضافة الى الارتفاع المستمر فى أجور الأيدى العاملة والهجرة من الريف الى الحضر وانتشار التعليم كل ذلك يوضح عدم وجود بطالة بقطاع الزراعة ·

اهتمت هذه الدراسة بتقدير دالة للانتاج الزراعى المصرى خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ للوقوف على وجود بطالة مقنعة من عدمه · وقد أجريت عدة محاولات للتغلب على بعض المشاكل الاحصائية التى واجهت تقدير الدالة وهى مشكلة الازدواج الخطى ، وتم الاعتماد على نتائج المحاولة الرابعة والتى تضمنت المتغيرات التفسيرية التالية : الرقعـــــة الزراعية والعمل البشرى والمبيدات الكيماوية والسلف النقدية · وقد بلغت المرونة الانتاجية للقـــوة البشرية العاملة الزراعية نحو ٣ر٢٣٧ وهى أكبر من الواحد الصحيح وهو ما يشير الى أن هذا المورد هاما ومحدودا فى الزراعة المصرية · كما أن المرونة الانتاجية للرقعة الزراعية تبلغ نحو ٨ر٢٨٥ ، وهى تؤكد ندرة وأهمية الأرض الزراعية فى مصر ، بينما تشير المرونة الانتاجية السالبة للمبيدات (ـ٢٧٣ر٠) الى الاسراف فى استعمال المبيدات الكيماوية والتى تؤثر على كمية الانتاج وبالتالى تؤدى الى نقص قيمة الناتج الزراعى · أما المرونة الانتاجية للسلف النقدية فتبلغ نحو ٣٧٦ر٠ ، وقد كان من المتوقع أن تكون أكبر من الواحد الصحيح باعتبار أنها تمثل قيمة التقاوى والاصناف المحسنة التى تمثل نوع هام من أنواع التكنولوجى الحيوى والتى ربما تؤدى الى زيادة ملحوظة فى انتاجية معظم المحاصيل الزراعية ، كما أن السلف النقدية تتمثل فى تسهيل اجراء بعض العمليـــات الزراعية كتجهيز الأرض للزراعة وخدمة بعض المحاصيل ، وجنى وحصاد بعض المحاصيل الزراعية · الا أن ضاله المرونة الانتاجية للسلف النقدية قد يرجع الى استخدامها فى أغراض غير انتاجية ، فضلا عما قد يكون هناك من عوامل تتعلق بطريقة ومواعيد تقديم هذه السلف للزراع ·

ونظرا لأن دالة الانتاج المقدرة دالة اجمالية فيواجهها بعض أوجه القصور أهمها مشكلة تجميع المزارع المختلفة الاحجام والتخصص والادارة ... الخ . ولهذا فقد تم الاعتماد على اقتصاد الحجم لكل مور انتاجى على حده باشتقاق قيمة الناتج المتوسط والحدى لكل مورد انتاجى على حدة . وقد بلغ الناتج الحدى السنوى للقوة البشرية العاملة الزراعية نحو ١٠٧٥ر٨ جنيه كما بلغ الناتج المتوسط لها نحو ٣٣٢ر٣ جنيه . وبفرض أن متوسط عدد أيام العمل البشرى للعامل الزراعى ١٨٠ يوم / عمل ، فان متوسط الناتج الحدى اليومى فى هذه الحالة يبلغ نحو ٦ جنيه / يوم وهو يفوق متوسط الأجر الحقيقى السائد والبالغ نحو ٧٠ر٠ جنيه (١) . البديل الثانى يفترض أن عدد أيام العمل السنوى تبلغ ٢٨٠ يوم / عمل وعلى ذلك فان متوسط أجر العامل يبلغ نحو ٣ر٨٤ جنيه / يوم وهو أكبر من متوسط أجر العامل الحقيقى السائد والبالغ نحو ٧٠ر٠ جنيه . وهذا يشير الى ارتفاع انتاجية العامل الزراعى ، بمعنى آخر فهذا يوضح ارتفاع الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للعمل البشرى .

وبالاعتماد على نظريات التوزيع الوظيفى للناتج ، فقد بلغ نصيب اسهام القوة البشرية العاملة الزراعية نحو ٣٨٢ر٣١٤ مليون جنيه من قيمة اجمالى الناتج الزراعى الحقيقى ، وقد بلغ متوسط الناتج الزراعى الحقيقى للعمل البشرى الزراعى نحو ٩٢ر٥٤٢ جنيه / عامل ، كما بلغت قيمة الناتج الحدى نحو ٢٩٩ر٥٦٢ جنيه / عامل . وبفرض أن متوسط عدد أيام العمل السنوى ١٨٠ يوم / عمل ، فان قيمة الناتج الحدى للعامل تبلغ نحو ١ر٦٦ جنيه / يوم وهى أكبر من متوسط الاجر الحقيقى السائد والبالغ نحو ٧٠ر٠ جنيه وهذا مؤشر للكفاءة الانتاجية . البديل الثانى يفترض أن متوسط عدد أيام العمل ٢٨٠ يوم / عمل فى السنة ، فتبلغ قيمة الانتاج الحدى للعامل نحو ١ر٠٧ جنيه / يوم عمل وهى تزيد عن متوسط الاجر الحقيقى السائد والبالغ نحو ٧٠ر٠ جنيه يوم ، وهذا يشير الى ارتفاع انتاجية العمل البشرى فى الزراعة المصرية .

والخلاصة أن قيمة الانتاج الحدى للعمل البشرى وان كانت بصورة

---

(١) المتوسط اليومى للاجر الحقيقى للعامل الزراعى خلال الفترة ٦٩ - ١٩٨٦ .

تقريبية سواء بالنسبة للبديل الاول (١ر٦٦ جنيه / يوم عمل) أو البديل الثانى (١ر٠٧ جنيه / يوم عمل) فهى أكبر من الصفر ولذلك لايمكن الاستدلال على وجود ظاهرة البطالة المقنعة بالبنيان الاقتصادى الزراعى المصرى ، حيث تتنافى النتائج والقول بوجود بطالة مقنعة بالزراعة المصرية ٠

ومما تجدر الاشارة اليه أن النتائج السابقة والملاحظـــات الامبريقية تشير الى وجود عجز فى العمالة الزراعية فى بعض الاوقات خصوصا عند حصاد المحاصيل الزراعية ٠ ويرجع ذلك أساسا الى الهجرة من قطـــاع الزراعة ، وانتشار التعليم ٠ وللتغلب على ذلك يمكن الاعتماد على الميكنة الزراعية المناسبة لظروف الزراعة المصرية والتى تتصف بصغر الحيازات المزرواعة وتفتتها ، وخصوصا تلك الآلات التى تحل محل العمل البشرى مثل الحصادات الصغيرة الحجم ، ومحاولة تجريب جنى القطن آليا ٠

ان دعم القطاع الزراعى يتطلب من بين ما يتطلبه ، تصحيحا لهيكل أسعار النواتج والموارد بحيث تعكس قيم الندرة النسبية لكل من الانتاج وعناصره فطالما يوجد نقص فى العمالة الزراعية رغم أن أجورها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب ، وفى نفس الوقت تتحدد أسعار مستلزمات الانتاج التى تتضمن التقاوى الموزعة من قبل الجهات الحكومية والاسمدة بمختلف أنواعها والمبيدات وغيرها ، فان المزارع المصرى يواجه مؤشرات مضللة فيما يتعلق بالعلاقات السعرية بين عناصر الانتاج وخاصة بين العمل المزرعى وأسعار مستلزمات الانتاج المدعمة ٠ وحيث أن تلك المستلزمات تتضمن التغير التكنولوجى الحيوى الذى يعتبر أكثر مناسبة لظروف الزراعة المصرية ، لذلك فان المزارع لا يجد أمامه الا مؤشر الجدوى الفنية لاتخاذ القرار الخاص بادخال أو تكثيف استخدام المستحدثات المزرعية ، وهو أمر قد ينطوى على فقد اقتصادى وفيزيقى طالما بقيت الاختلالات السعرية للانتـــاج الزراعى ولعناصره ٠ ومن ثم فان سياسة العمل الزراعى يجب أن يتم التعامل معها كجزء من السياسة الاقتصادية الزراعية والسياسية الاقتصادية القوميـــة الشاملة ٠ أى كجزء من استراتيجية عامة شاملة لتطوير البنيان الاقتصادى القومى المصرى ٠

المراجـــع

أولا المراجع باللغة العربية :

١ - ابراهيم العيسوى (دكتور) ، (١٩٧٧) ، « **هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية** » ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٠ ٠

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، (١٩٨٥) ، « **سوق العمل فى مصر ، قطاع الزراعة والصيد** » ٠

٣ - رجاء عبد الرسول (دكتور) ، (١٩٨٩) ، « **البطالة الريفية فى مصر الظاهرة والاسباب** » ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ٠

٤ - عصام عبد اللطيف أبو الوفا (دكتور) ، واخـرون (١٩٨٨) ، « **التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعمالة الزراعية ومشـاكلها فى جمهورية مصر العربية (الجزء الأول) : أهم المؤشرات والمعـــالم الرئيسية للعمالة الزراعية** » أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مجلس بحوث الغذاء والزراعة، شعبة الاقتصاد الزراعى وتنمية المجتمع ٠

٥ - عصام عبد اللطيف أبو الوفا (دكتور) ، أحمد أحمد الجويلى (دكتور)، السيد محمود الشرقاوى (دكتور) ، (١٩٨٨) ، « **التحليل الاقتصادى والاجتماعى للعمالة الزراعية ومشاكلها فى جمهورية مصر العربية (الجزء الرابع) ، الموجز وانعكاسات نتائج الدراسة على مجالات السياسة الزراعية المصرية** » ، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، مجلس بحوث الغذاء والزراعة ، شعبة الاقتصاد الزراعى وتنميـــة المجتمع ٠

٦ - على عبد الله هدهود ، (١٩٨٢) ، « **دراسة اقتصادية للعمالة الزراعية فى جمهورية مصر العربية** » رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ٠

٧ - محمد فهيم شرف (دكتور) ، محمود السيد عيسى منصور (دكتور) ، (١٩٨٥) ، « **العمالة المزرعية واختيار الاسلوب الانتاجى فى الزراعة المصرية** » ، ورقة عمل ، الندوة القومية للدراسات السكانية ، القاهرة ٠

٨ - محمود السيد منصور (دكتور) ، حسين يوسف عميش ، (١٩٧٤) ، « **البطالة المقنعة فى المقتصد الزراعى المصرى**» ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية ، القاهرة ٠

٩ - محمود محمد الشريف (دكتور) ، واخرون ، (١٩٧٢) ، « **البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى** » ، دار الهنا ، القاهرة ٠

١٠ - منى مصطفى البرادعى (دكتور) ، (١٩٨٩) « « **مواجهة مشكلة البطالة فى مصر من منظور استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية** » ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ٠

١١ - نجلاء والى (دكتور) ، (١٩٨٠) ، « **مستقبل العمالة الزراعية فى جمهورية مصر العربية** » ، المؤتمر الأول لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، اقتصاد الزراعة المصرية المركز المصرى الدولى للزراعة ٠ القاهرة ٠

ثانيا : مراجع باللغة الأنجليزية :

12. El Shaat & Nassar, S., (1974), **"Estimation of Labor Surplus In Agriculture In Egypt"**; L'Egypte Contemporaine No. 355, Le Caire.

13. Makary, Samir R.; (1989), **"Agricultural Unemployment and Rural-urban Migration"** : Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Frist Conference of Economics Department.

14. Masum, Muhammad; (1982), **"Unemployment and Underemployement In Agriculture"**; B.R. Publishing Corporation.

15. Todaro, Michael P.; (1981) ; **"Economic Development In The Third World"** Second Edition, Longman Inc., New York :

جدول ملحق رقم (١) : قيمة الانتاج الزراعى الاجمـــالى والحقيقى والرقعة الزراعية والقوى البشرية والعمل الآلى والاسمدة والمبيدات الكيماوية والسلف النقدية وقيمة الاسمدة الكيماوية خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٦ ٠

السنوات	القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى مليون جنيه*	الرقعة الزراعية مليون فدان	العمالة البشرية الزراعية مليون عامل	العمل الآلى بالالف حصان	الاسمدة الكيماوية بالالف طن ازوتية	فوسفاتية	بوتاسية	المبيدات الكيماوية بالالف طن	السلف النقدية مليون جنيه*	قيمة الاسمدة الكيماوية* مليون جنيه
١٩٦٦	٨٢٨	١٠ر٤٩	٣ر٨٨	٨٦٩	١٨٣٧ر٥	٣٤٨	١ر٢	٢٨ر٦	١٩ر٨٣	٣٢ر٢٤
١٩٦٧	٧٩٨	١٠ر٤٦	٣ر٨٧	٨٦٩	١٥٧٣	٢٨٩	١ر٤	٣٠ر٢	١٨ر٤٤	٣١ر٠٢
١٩٦٨	٨١٨	١٠ر٧٤	٣ر٨٩	١٠٢١ر٨***	١٥٧٣	٢٢٩	ـ ر٢	٢٨ر٩	١٩ر٠٣	٣٢ر٥٧
١٩٦٩	٨٦٦	١٠ر٧٣	٣ر٩٧	١١٧٤ر٦	١٨١٥	٢٤٩	ـ ر٢	٢٥ر٧	١٢ر٤٠	٣٠ر٥٩
١٩٧٠	٩١٤	١٠ر٧٥	٤ر٠٥	١٢٠٠ر٩***	٢٠٠١	٢٣٤	٣	٢٤ر٧	١٣ر١١	٢٩ر٧٠
١٩٧١	٩٤٣	١٠ر٧٤	٤ر٠٦	١٢٢٧ر٢	٢١٣٤	٢٥٩	٤	٢٠ر٩	١٢ر٦٠	٢٥ر٢٩
١٩٧٢	١٠١٥	١٠ر٨٣	٤ر١٣	١٣٠٠ر٨***	٢٠٩٤	٣٠٩	٣	٣٥ر٣	١٣ر٤٥	٢٨ر٩٤
١٩٧٣	١٠٨٠	١٠ر٩٣	٤ر١٦	١٣٧٤ر٣	٢٣٢٩	٣٥٩	٤	٢٦ر٣	١٤ر٥٧	٢٨ر٩٧
١٩٧٤	١١٤٥	١١ر٠٣	٤ر٢١	١٤٩٢ر٨***	٢٣١١	٢٨٧	٤	٢٠ر٩	١١ر٣٦	٢٤ر١٢
١٩٧٥	١١٨١	١١ر١٦	٤ر٢٢	١٦١١ر٤	٢٦٣٨	٣٠٤	٤	ـ ر٢٧	٦ر٨٧	٢٢ر٦٥
١٩٧٦	١٢٨٩	١١ر٢٠	٤ر٠٧	١٥٧٧ر٩***	٢٢٩٩	٣٨٢	٦	٢٥ر٦	٩ر٤١	٢١ر٥٠
١٩٧٧	١٤٠٧	١١ر١١	٤ر١٠	١٥٤٤ر٥	٢٨٨٨	٤٠٨	٦	٢٨ر٣	١٦ر٣٣	٢٢ر١٧

١٩٧٨	١٥٢١	١٤ر١١	٤ر١٤	٦ر١٨٤٥***	٣١٣٥	٦٠٥	٧	١ر٢٦	٢٢ر٢١
١٩٧٩	١٤٩٨	٢٤ر١١	٤ر١٤	٧ر٢١٤٦	٣٢٢٤	٦٤٤	١٢	٢٢ر٧	١٤ر٠٣ ٢٢ر٤٢
١٩٨٠	١٤٩٠	١٣ر١١	٤ر١٧	٧ر٢٣٨٠	٣٧٦٤	٧٨٣	٣٣	٢٠ر٢	١١ر٧٦ ٢٤ر٩٤
١٩٨١	١٥٨٩	٢٦ر١١	٤ر٢٠	٧ر٢٦١٤	٣٦٦٤	٦٩٦	٢٠	ـر١٩	١٥ر٥١ ٢٩ر٤٧
١٩٨٢	١٩١٤	١٧ر١١	٤ر٢٥	٩ر٢٩١٣***	٤٠٣٧	٨٩٣	٢٤	١٨ر٨	١٣ر٤٠ ٣٧ر٤٨
١٩٨٣	١٩٨٥	١٤ر١١	٤ر٢٩	١ر٣٢١٣	٤٢٥٥	٩٥٢	٢٠	١٤ر٤	١٤ر٨٢ ٣٨ر٠٢
١٩٨٤	٢٠٨٧	٠٣ر١١	٤ر٣٢	٧ر٣٢٢٩***	٤٨١٥	١٠٦٤	٣٦	١٦ر٣	٢١ر٩٨ ٣٨ر٢١
١٩٨٥	٢٢٣٧	١٨ر١١	٤ر٣٢**	٤ر٣٢٤٦	٤١٢٣	١٠٩٤	٥١	١٧ر٥**	١٩ر٤١ ٣٣ر٧٦
١٩٨٦	٢٢٢٨	١٤ر١١	٤ر٣٤**	٤ر٣٢٤٦	٤٩٩٩	١٢٢٣	٥١	١٦ر٨**	٢٣ر٨٩ ٢٩ر٧٥

(*)تم تثبيت القيمة باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة ٦٥/٦٦ = ١٠٠

(**) هذه البيانات غير متاحة وتم استكمالها باستخدام معادلة الاتجاه الزمنى العام خلال الفترة ٦٦ ـ ١٩٨٤ ٠

(***) تم استكمال هذه البيانات بالمتوسط الحسابى لبيانات السنة السابقة والسنة اللاحقة ٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

١ ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، قسم بحوث اقتصاد الانتاج الزراعى ، تقديرات الدخل القومى الزراعى ٠

٢ ـ وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصـــاد الزراعى ، ادارة الاحصاءات الزراعية ، بيانات غير منشورة ٠

٣ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الســـنوى للاحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية ، ١٩٨٨ ٠

٤ ـ بنك التنمية والائتمان الزراعى الادارة العامة للائتمان والتسليف ٠

تعقيب على بحث

تحليل البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٦

أ٠ د٠ هنـــــاء خيـــر الدين
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة

سعدت سعادة حقيقية عند تكليفى بالتعقيب على هذه الورقة اذ ان احدى كاتبيها يربطنى بهما صداقة حميمة ومودة واحترام متبادل ٠ وقد اضاف الى سعادتى أن موضوع هذا البحث اعاد الى ذهنى ذكريات أول دراسة قمت بها منذ أكثر من ربع قرن من الزمان بعد تخرجى من الجامعة وعندما كنت أعمل معيدة بمعهد التخطيط القومى سنة ١٩٦٣ ٠ وأهم نتيجة كنت توصلت اليها تشابه نتيجة البحث الجارى وهى أنه لا يوجد بطالة مقنعة بالزراعة المصرية وانما البطالة ذات طابع موسمى ، حيث يستوعب النشاط الزراعى القوى العاملة بالقطاع استيعابا كاملا فى فترات الذروة ، ويترك جانبا منها متعطلا أو يعمل دون طاقته فى المواسم التى يتباطأ فيها العمل الزراعى ٠

تقع هذه الدراسة فى حوالى خمس عشرة صفحة وتنقسم الى جزئين رئيسيين ، يتضمن أولها عرضا لبعض المفاهيم والتعريفات الخاصة بالعمالة والبطالة الى جانب استعراض بعض الدراسات التى تمت فى ذات المجال منذ بداية السبعينات ٠ ويشتمل الجزء الثانى على عرض ومناقشة النتائج التى توصل اليها الباحثان ٠

لن أتوقف عند الاخطاء فى النحو التى ظهرت فى أماكن متفرقة مـن الورقة ومن أمثالها الفاعل المنصوب واسم ان المرفوع وخبرها المنصوب وغـــيرها ٠

كما اننى لن أتوقف عند الجمل الناقصة والتى لا تؤدى بالتالى الى معنى مفهوم مثل فى ص ٣ « ويتسم هذا النوع من البطالة (المقصود بها البطالة

الجزئية) بحاجة العمل اليها حيث يؤدى نقصها الى نقص الانتاج وبالتالى نقص صافى الدخل » فما المانع من العمل على نقص هذه البطالة الموسمية عن طريق ايجاد عمل موسمى ؟ أو فى ص ٤ حيث ورد « ويمكن تفسـبر وجودها (أى البطالة المقنعة) وفقا لفاعلية الدالة الانتاجية التقليدية على اعتبار أن الرقعة الأرضية الزراعية مورد انتاجى يكاد يكون ثابتا فى حين يعتبر العمل البشرى موردا متغيرا متمشيا مع الزيادة السكانية فى القطاع الزراعى » أو فى ص ١٠ القول بأنه « ويواجه صلاحية نظرية التوزيع فى استطاعتها أن تضع فى اعتبارها أثر العوامل غير الاقتصادية التى تشرك فى تحديد أسعار تلك العناصر » ٠ ولا أريد أن أشير الى بعض المصطلحات العجيبة مثل « مقتصدات » و « بنيانات » ٠

ولن أتوقف أيضا عند الخلط فى اللغة الانجليزية عند الاشارة الى كل من العمل والعمالة الكاملة بلفظة employment بدلا مـن التمييز بين full, employment labour

ولكن لدى ـ قبل الانتقال الى التعقيب على اسهام الكاتبين فى هذه الدراسة ـ ملاحظة وبعض التساؤلات بشأن ما جاء فى الجزء الاول من الورقة ٠

ـ قام الكاتبان بسرد أنواع البطالة المختلفة دون محاولة التمييز بينها وفقا لمعيار التفرقة المستخدم كأسباب البطالة ، وطول فترتها ، ومداها ، ومظاهرها ٠٠ مما ترتب عليه تداخل أنواع البطالة المذكورة وعدم جدوى هذه التقسيمات من الناحية التحليلية ٠

ـ جاء بصفحة ٢ من الدراسة الجملة التالية « ففى النظام الاقتصاد الرأسمالى تزداد نسبة البطالة عنها فى النظام الاقتصادى الاشتراكى ، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى » ـ والتساؤل هنا عن سبب ذلك ، أهو لأن المجتمع الاشتراكى لا يهتم بالحسابات الاقتصادية السليمة ، ويسمح باستمرار العمل عند مستويات من الانتاجية تقل قيمتها عن الأجر المدفوع أو يسمح باستمرار البطالة المقنعة فى حين أنها تكون سافرة فى المجتمع الرأسمالى أم مـــاذا ؟

ـ عند استعراض الدراسات السابقة ، ذكر الباحثان فى ص ٦ ،أن أوضحت احدى الدراسات أن قيمة الناتج الحدى للعامل الزراعى قد بلغ

حوالى ١١٦ جنيها كمتوسط الفترة ٠٠٠ وفى ذات الفترة ولكن بعـــد ذلك بسطرين ذكر أن أوضحت الدراسات أن قيمة الانتاجية الحدية للعامل الزراعى قد بلغت نحو ٣٣ جنيها ٠ فهل هناك فرق ـ فى نظر الكاتبين بين مفهوم قيمة الناتج الحدى وقيمة الانتاجية الحدية ؟ وما سبب هذا الاختلاف الكبير فى القيمتين ؟

ولننتقل الآن الى صلب التعليق على هذه الدراسة والذى يتركز بصفة أساسية حول المنهج المستخدم فى القياس ونتائجه ، وحول المفاهيم النظرية التى يستند اليها التحليل وتتضمنها دالة الانتاج المقدرة ٠ واعتذر مقدما أن بعض هذه الملاحظات تبدو أولية :

أولا : يتضمن البحث أربع محاولات للقياس ، واستقر رأى الباحثين على استخدام التقدير الرابع على أساس عدم ظهور مشكلة ازدواج خطى الى جانب عدم ظهور ارتباط ذاتى من الاخطاء فى المعادلة ٠ تضم هذه العلاقة كتغيرات مفسرة كل من المساحة المحصولية ، والعمل البشرى ، والمبيدات ، والسلف النقدية ـ ويفضل الكاتبان هذه العلاقة على غيرها استنادا الى ارتفاع درجة الثقة فى المعاملات المقدرة بناء على اختبارات ٠ وهنا يجدر أن نتذكر أن توافق قيم واشارات هذه المعاملات مع المعـــــايير الاقتصادية السليمة ـ لا تقل أهمية ، بل قد تكون أهم من معنويتها الاحصائية ٠

فقد أظهر التقدير أن قيمة معاملى مدخلات الارض والعمل تتجاوز ٣ر٨ على التوالى !! مما يعنى أن استخدام هذين العنصرين يتم فى ظـــل تزايد انتاجيتها الحدية ـ كما ظهر معامل المبيدات سالبا ، مما يعنى أن انتاجيتها الحدية سالبة وقد ابقى الباحثان على هذا المعامل على الرغم من عدم معنويته احصائيا وخطأ اشارته الواضح !!

ثانيا : ترتب على القيم المرتفعة لمعاملات المرونة المقدرة المشار اليها سابقا الى أن أظهرت الدالة المستخدمة تزايد الغلة مع الحجم وقـــد بلغ مجموع هذه المرونات رقما فلكيا تتجاوز ١١ مما يعنى أن زيادة عناصر الانتاج المستخدمة بـ ١٪ مثلا يؤدى الى زيادة الناتج الزراعى بـ ١١٪ ٠ كيف يحدث هذا فى حالة الزراعة المصرية التى تسود فيها الحيازات القزمة ـ وبحيث أن مشكلة التجميع التى يشير اليها الباحثان تفسر هذه النتيجة الخرافية ؟؟ حتى بفرض وجود بعض الحيازات الضخمة فما وزنها فى تفسير

علاقات الانتاج فى الحالة المصرية ؟ ان مجموع مرونات الانتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية يقل عن ٢ ، فكيف يتجاوز ١١ فى مصر ؟؟

ثالثا : لو أدخل الباحثان عنصر الزمن فى تقديرهما لاتضح لهما زيف العلاقة المقدرة · فقد قمت باعادة تقدير العلاقة الرابعة باضافة عنصر الزمن كمتغير مفسر ، فاتضح أن معامل الزمن هو الوحيد المعنوى عند درجة ثقة ٩٩٪ ، أما بقية المعاملات فلم تكن معنوية الى جانب تبدل اشارة معاملى الأرض والعمل من موجب الى سالب ، وبالعكس تبدل اشارة معامل المبيدت من سالب الى موجب · مما يظهران العلاقة المقدرة ، والتى اعتمد عليها البحث انما ترجع الى ارتباط كافة هذه المتغيرات بالزمن ، مما يفسر العلاقة المشاهدة بين المتغيرات فى النموذج المستخدم ، دون أن تكون هذه العلاقة سببيه ··· ولعل ما يؤكد هذه النتيجة عدم استقرار المعامـــلات المقدرة ، وتغير كل من قيمتها وأحيانا اشارتها فى المحاولات المختلفة التى اجراها الباحثان ·

رابعا : أن ملاحظة أن الانتاجية الحدية للعمل متزايدة ـ تبعا لمعامل المرونة المقدر لهذا العنصر والذى يتجاوز الواحد الصحيح ـ كانت كافية لاستنتاج أنه لا توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية ـ والتى يعـــرفها الباحثان على أنها الحالة التى يكون عندها الناتج الحدى للعمل فى الزراعة سالبا أو مساويا للصفر ـ وبالتالى كانت توفر على الباحثين عناء كتابة ثلث الدراسة لمحاولة اثبات أن الانتاجية الحدية للعمل لا تساوى صفر ـ اذ أنه لا يمكن أن تساوى صفرا أو تكون سالبة عندما تكون متزايدة ، !! ·

خامسا : تضم دوال الانتاج المقدرة عددا من المتغيرات الكمية المعبرة عن المدخلات العينية فى النشاط الزراعى وهى : المساحة المحصولية بالفدان والعمل البشرى بالمليون عامل ، والعمل الآلى بالألف حصان ومختلف أنواع الاسمدة الكيماوية والمبيدات بالالف طن الى جانب السلف النقدية · ومن الواضح أن السلف النقدية ليست من مستلزمات الانتاج وانما تعتبر ممثلا لهـــــا proxy تستخدم فى تمويل شراء واستخدام مستلزمات الانتاج الجارية ، وبالتالى ما كان يصح ابتداءا أن تظهر جميعها معا فى دالتى واحدة ، وانما كان يجب الاكتفاء باستخدام السلف النقدية الى جانب مستلزمات الانتاج الاخرى التى لا تمول بواسطة هذه السلف ·

ومن ناحية أخرى ، فان استخدام العمل البشرى بالمليون عامل للتعبير عن مدخلات العمل فى الزراعة غير سليم ـ ففى فترة الدراسة ـ والتى تمتد من ١٩٦٦ الى ١٩٨٦ ـ تغير عدد أيام العمل الزراعى فى السنة ، كما تغيرت عدد ساعات العمل اليومى ، وخاصة فيما بعد عام ١٩٧٤ ـ ولذلك فكان من المفضل استخدام عدد ساعات العمل فى الزراعة بدلا من عدد العمال الزراعيين ، وكان يجدر أيضا بالباحثين محاولة التميز بين اسهام العامل البالغ والطفل فى العمل الزراعى ، بدلا من الاكتفاء بجمع كل العرض المتاح من العمالة الزراعية على أنها ممثلة للمدخلات البشرية فى الانتاج الزراعى٠

سادسا : تتميز دالة انتاج كوب ودوجلاس بثبات مرونة الانتاج بالنسبة لأى عنصر من العناصر ـ ومعنى ذلك أنها لا تسمح بتزايد وتناقص الانتاجية الحدية لأى عنصر من العناصر المستخدمة ، وانما تظهر تناقص الانتاجية الحدية للعنصر منذ البداية أو تزايدها منذ البداية أو أنها سالبة منذ البداية وذلك وفقا لما اذا كانت المرونة أقل أو أكثر من الواحد الصحيح أو كانت سالبة ، على التوالى ٠ وتفسير تجاوز المرونة الواحد الصحيح على أنه يعكس كما جاء فى ص ١٠ « ان مورد العمل البشرى هام ومحدود فى الزراعة المصرية » أو يؤكد « ندرة وأهمية الأرض الزراعية فى مصر » غير صحيح وانما يبرز فقط أن التقديرات تشير الى تزايد الانتاجية الحدية للعنصرين ، وهو مالا يمكن قبوله من ناحية سلامة المنطق الاقتصادى ٠

جاء أيضا بذات الصفحة ، وعند التعليق على معامل السلف النقدية الذى يقل عن الواحد الصحيح ـ وهو المعامل الوحيد ذو القيمة المقبولة فى الدالة المقدرة ـ أنه « كان من المتوقع ازدياد المرونة الانتاجية للسلف النقدية عن الواحد الصحيح ، باعتبار أنها تمثل قيمة التقاوى والتى حدث بها تغير كبير فى الاصناف غالية الانتاجية ، وهى نوع هام من أنواع التكنولوجى الحيوى والتى تؤدى الى زيادة ملحوظة فى انتاجية معظم المحاصيل بالزراعة المصرية » ٠٠ الى آخر الفقرة ٠ ان جميع هذه العوامل المذكورة والمرتبطة بنوعية المدخلات والعمليات الزراعية الممولة بالسلف النقدية ، لا يتوقع ـ بالطريقة التى تمت بها المعالجة ـ أن تؤثر فى معامل المرونة ، وانما يظهر أثرها على معامل الاتجاه العام للانتاج الزراعى والذى اغفله البحث تماما ، على الرغم من أن عنصر الزمن يبدو الوحيد الفعال فى هذه الدالة ـ كما سبق أن ذكرت ٠

سابعا : بعد عرض تقديرات لا يمكن قبولها أو الاعتمـــاد عليها فى التحليل ، ينتقل الباحثان الى محاولة ربط هذه الحسابات بنمط توزيع الناتج الزراعى من العناصر المشاركة فيه ، استنادا الى نظرية الانتاجية الحدية فى التوزيع والتى توصف بأنها « دقيقة ومنطقية طالما أنه كل مورد انتاجى يدفع له ما يقابل اسهامه فقط فى الناتج القومى دون زيادة أو نقص » ٠

والواقع أن هذه النظرية ليست دقيقة ولا منطقية فى حالة تزايد انتاجية العناصر ـ كما بين البحث ذاته ـ اذ أن التزام المزارع بدفع عائد لكل عنصر من العناصر المستخدمة يعادل قيمة انتاجيته الحدية ـ التى تمثل اسهام العنصر فى الناتج المزرعى وبالتالى فى الناتج القومى ـ يعنى تحمل المزارع خسائر لا يمكن معها الاستمرار فى الانتاج ، اذ يتجاوز فى هذه الحالة السعر المدفوع للعنصر قيمة ناتجه المتوسط ، مما يعنى أن تشغيل هذا العنصر يحمل المنتج خسائر لا يستطيع معها الاستمرار فى الانتاج ـ وذلك على الوجه المبين من حسابات الباحثين أنفسهما ٠ اذ يشيران الى أن متوسط الناتج الزراعى الحقيقى للعامل البشرى يبلغ نحو ٩٢ر٥٤٢ جنيه للعامل خلال فترة الدراسة (ص ١٢) فاذا ما قمنا بحساب متوسط الناتج اليومى لوجدنا أنه يبلغ ٥١ر٠ جنه فى اليوم (بفرض أن متوسط عدد أيام العمل السنوى ١٨٠ يوم) أو ٣٣ جنيه فى اليوم (بفرض أن متوسط عدد أيام العمل السنوى ٢٨٠ يوم) ، وهو يقل فى الحالتين عن متوسط الأجر الحقيقى السائد والبالغ ٧٠ر جنيه فى اليوم وفقا للارقام المذكورة فى البحث ٠ فكيف يستقيم هذا الوضع ويستمر فى المتوسط خلال عشرين سنة من الزمان ٠

ثم ما معنى أن يكون متوسط الناتج الزراعى الحقيقى للمبيدات سالبا ومعادل لـ (ـ١ر٣٧) جنيه للكيلو ؟ (ص ١٢ أيضا) وكيف يكون أيضا كل من الناتج الحدى والمرونة سالبين ٠

ثامنا : الفقرة قبل الاخيرة فى ص ١١ والتى تبدأ من : « ويبلغ متوسط أجر العامل نحو ٢ر٩٩ جنيه / يوم ٠٠ وهذا يشير الى ارتفاع انتاجية العامل الزراعى ، وبمعنى آخر فان قيمة الانتاج الحدى تزيد عن متوسط الاجـــر السائد ، وهذا يوضح ارتفاع الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للعمل البشرى » تحتاج الى مراجعة اذ أنه وفقا للارقام المذكورة الصحيح هو أن « يبلغ متوسط الناتج الحدى نحو ٦ جنيه فى اليوم (٥ر٩٨ جنيه فى اليوم) وهو يفوق

متوسط الأجر السائد والبالغ نحو ٧٠ر جنيه فى اليوم ... وهذه النتيجة لا تشير الى كفاءة استخدام العنصر أو أى ارتفاع هذه الكفاءة - اذ ان الكفاءة فى هذه الحالة تتطلب أن تساوى النسب بين الانتاجيات الحدية لعناصر الاسعار النسبية المدفوعة لها - وذلك فى ظل تناقص الانتاجيات الحدية لكافة العناصر المستخدمة ... أما ما هو مشاهد هنا هو وضع لا يمكن أن يستمر، وذلك على النحو المبين سابقا .

تاسعا : لعل ما أصابنى بالقلق الشديد عند قراءة هذه الورقة أن بعدما يتجاوز ربع قرن ، يستمر الباحثون فى مصر - على الرغم من التقدم الهائل الذى حدث فى أساليب التقدير والقياس وفى وسائل الحساب الآلى - فى استخدام ذات الاساليب المستخدمة فى أوائل الستينات (انظر مثلا الدراسة التى قام بها الدكتور الامام ، وتلك التى قمت بها وسبق الاشارة اليها ، بل اضافوا اليها اخطاء فى المفاهيم وفى منهجية التحليل ما كان يجب أن تظهر .

عاشرا : واخيرا ، فما معنى وأهمية البحث فيما اذا كان هناك بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية ، فى المتوسط خلال فترة تمتد الى عشرين سنة - ونحن نعرف أن مرت الزراعة المصرية خلال تلك الفترة بثلاث مراحل على الأقل اتسمت أحداها - وهى الفترة من ١٩٧٤ الى أوائل الثمانينات - بهجرة كثيفة من الريف الى المدن من ناحية والى الدول العربية البترولية من ناحية أخرى مما أصاب الزراعة المصرية بعجز واضح فى القوى العاملة الزراعية ... والسؤال يجب أن يكون هل عناصر الانتاج المتوافرة فى الزراعة مستخدمة بكفاءة بحيث تقدم أقصى ناتج زراعى ممكن ، وهل هيكل الانتاج الزراعى يتفق والربحية الاقتصادية للمحاصل المختلفة ، وهل هناك من سياسات تزيد الاقبال على الانتاج الزراعى ، وتزيل المعوقات فى طريق انطلاق هذا القطاع الى النمو بعد أن ظل متخلفا ومتباطئا بالمقارنة بغيره من قطاعات الانتاج والاقتصاد القومى .

تعقيب على بحث

تحليل البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية فى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٦

أ٠ د٠ محمـــــد أبو منـــدور
أستاذ الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة القاهرة

شكرا سيدى الرئيس ابتداءا أقول أن البحث هام وشكرى للجهد الذى بذله الباحثان فى محاولة قراءة واحدة من المسلمات التى تم هـــزلها فى السنوات الاخيرة وهى موضوع البطالة المقنعة أقول أن الموضوع على جانب كبير من الاهمية لأسباب ثلاثة اعتبرها مدخل هام وضرورى فى هذه الورقة السبب الأول هو تلك التغييرات الهائلة فى سوق العمل فى مصر كلها وفى الزراعة المصرية وفى الريف المصرى ومن ثم فى الزراعة المصرية فى شكل خاص وحيث كما اشار هز مسلمة أساسية وهى هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية أو لا توجد ٠ النقطة الثانية والتى اعتقد أنها على جانب كبير من الاهمية أنه فى الوقت الذى زادت فيه الأجور الاسمية والحقيقية للعمالة الزراعية وقدمت عائدا وأقول الى حد كبير عادلا لفئة مستضعفة فى مصر وهى فئة العمال الزراعيين فان ذلك الارتفاع الحاد فى الأجور الاسمية والحقيقية قد ولد اشكالية تتأتى أن هذا الارتفاع انعكس فى ارتفاع حاد فى تكاليف الانتاج وزاد من الوزن النسبى لتكاليف أو مكون العمالة الزراعية فى تكاليف الانتاج الامر الذى انعكس بدوره فى زيادة الاسعار الزراعية وما لها من اثار على الرقم القياسى لاسعار المستهلكين الاشكالية تكمن هنا لان هذه الزيادة اذا كانت قد حققت دخلا معقولا للعمال الزراعيين للاجـــور الحقيقية فانها خلقت مشكلة أخرى وهى ارتفاع أسعار الغـــذاء وبالتالى الحد مما يسمى بتوفير الغذاء والكساء الرخيص ٠ السبب الثالث وهو سبب هام أيضا أن ذلك الموضوع يطرح العديد من القضايا هذه القضايا تطرح أولا مسألة دقة البيانات الرسمية ودعونى اتساءل كيف تزداد الاجور الاسمية والحقيقية بهذا الشكل الكبير فى الوقت الذى تزداد فيه أرقام العمالة الكلية المنشورة فى الوقت الذى تنحصر فيه المساحة الأرضية الزراعية أعتقد أن الزيادة فى المساحات المستصلحة لا تعوض والى حد كبير ذلك الفقد الكبير

فى أخصب أراضى الوادى وهو الدلتا فى الوقت الذى زادت فيه مستوى ميكنة الزراعة المصرية بصرف النظر عن أنه كان بديلا للعمل الحيوانى والعمل البشرى فهناك ارتباط وأن كانت جزئية هذا الارتباط اذا هذه الاشكالية تبدو أن هناك ثمة خطر واضح فى الارقام الرسمية المطروحة ٠ المشكلة الثانية هى فهم الظاهرة فى حركتها حتى لا أستعمل اللغة الاجنبية حركة الظاهرة عبر ٢٠ عاما ولماذا ما هى الاسباب الهيكلية التى أدت اليها وسو فـأأتى لذلك بعد حين والى أين المسألة الثالثة وتلك التى اشار اليها أحد أساتذة الجيل د٠ سعيد النجار وهى مسألة التجميع نعلم جميعا أن الزراعة المصرية ليست نسقا واحدا وانما هىعدة انساق بلالعديد منها فربما التعميم فىاطار التجميع فى اطار النتائج ربما خطأه الى حد كبير أو يصعب التوصية بها بالنسبة لأى من تلك النقطة ٠ وعلى أى حال فربما يكون هذا المدخل مهما فى فهم ومناقشة الورقة بعد قليل الورقة تطرح فى بياناتها أو فى مقدمتها بيانات عن حركة السكان فى مصر بشكل عام البطالة ، قوة العمل ٠٠ الخ كنت اتمنى والبيانات متاحة أن تستكمل هذا الجزء العام عن مصر كلها بجزء خاص عن التغيرات فى الريف المصرى لكى تدخل فى مشكلة البحث أى ظاهرة البطالة الريفية المقدرة بنحو ٩٨٠ ألف فى تعداد سنة ٨٦ فى الوقت الذى ترتفع فيه الاجور الاسمية والحقيقية فى القطاع الزراعى اذا هناك مشكلة لابد أن نبحثها ربما كان مدخلا منطقيا لعرض مشكلة البحث ٠ الملاحظـــة الثانية هى قراءة التحولات لماذا اختفت البطالة المقنعة أو على الاقل ما الذى حدث ٠ ورقة د٠ رجاء عبد الرسول وقد اطلعت عليها سنقدم غدا انما كان من الاهمية مما كان أن تطرح هذه الورقة ولو فى عجالة لماذا حدثت هذه الظاهرة ظاهرة البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية ما هى التحولات الهيكلية التى حدثت اقتصاديا واجتماعيا ملاحظة ثالثة وهى مفجعة : وهى أن الكثرة أن البعض من الاقتصاديين الزراعيين المصريين تعودوا أن يضـــعوا فى السنوات الاخيرة فصلا أو جزءا من بحوثهم حول ما يسمى بالاطار المرجعى وكأنه يوضع لذاته وليس بهدف قراءته ونقده والاستفادة منه فى تطوير المنهج فى تطوير الاساليب وفى الاتفاق أو الاختلاف مع نتائجه أعتقد أن القراءة فى ذاتها ليست العائد المطلوب وانما القراءة النقدية وهنا أقول انكم لو قرأتم الاستعراض المرجعى جيدا كنت ستكتشف أن فيه رقم كان لابد أنك تقول غير ممكن وهو تقدير احدى الدراسات ولا داعى الاشارة اليها قدرت أن قوة العمل الزراعى فى مصر ٨٢٩ مليون سنة ٨٦ فى حين ان كل قوة العمل

الريفية فى ضوء نفس العام ٨٦ ، ٢ر٦ مليون ٠ أى القوة العمل الزراعين المقدرة فى الدراسات لهذا العام ٨٦ أكبر من كل قوة العمل فى الريف المصرى وهذا كان يستحق وقفة لان هناك دراسات أتت ببيانات غير دقيقة كان لابد من التوقف عندها الملاحظة الرابعة وأنا لست مدعيا بأننى خبير فى الاقتصاد القياسى بل أزعم أنى اعلم القليل منه ولكن حكم اجتهادى وقد قرأت حول دالة كدلة دوجلاس لا أقبلها مع التحفظات د٠ هناء ولكن أحد شروط هذه الدالة أنه اذا لم يتم تمثيل كل العوامل فلابد أن يحدث اما زيادة فى التقدير أو مغالاة فى التقدير أو تقليل فى التقدير أولا أغفلت بعض العوامل الاســـاسية لم تدخلوها ٠٠ حالة التربة ، حالة الصرف ولن نتكلم عن عوامل أخرى وهذان عاملين مهمين فى الزراعة المصرية عبر الـ ٢٠ عاما الاخيرة وبعد ذلك مع محاولات أغفلتم ٣ ، ٤ عوامل ٠٠ اذا كان لابد من الاشارة الى ان هذا الاغفال ربما يضع تحفظات هامة على تلك الدالة وأكرر ما قالته د٠ هناء أن طول الفترة الزمنية يعكس لكل متابع للزراعة المصرية فترة متمايزة بين نصفين أساسيين ٠ فترة نهاية الستينات حتى بداية السبعينات وفترة نهاية النصف الثانى حتى السبعينات ٠ كان ادخال عنصر الزمن وربما أدى الى نتائج مغايرة تماما ٠ الملاحظة الخامسة النتائج والتفسير واعادة وقبول التفسير أفزعنى حقا نتائج الدالة بصرف النظر عن الملاحظة لو كانت الزراعة المصرية تعطى عائد سعة ١١ الى ١ لا خوف عليهم كانت حلت كل المشاكل فى مصر ٠٠ د٠ هناء تقول فى أمريكا حيث الزراعة متقدمة ولا ينكر أحــد ارتفاع انتاجية العمل فى الزراعة الامريكية فهى لا تتجاوز الاثنين ونتساءل كان لابد أن تتوقفوا عند هذا الرقم حتى رقم مرونة العمل ٠ معنى ذلك أن لم أخطىء ان الزراعة المصرية تستطيعأن تستوعبعدة ملايين حتى تصل الى ما يسمى بالبطالة المقنعة وأن تكون انتاجيتها صفر اذا غير ممكن ٣ وكذا من عشرة تكون مرونة العمل وحتى بالنسبة للمحاولة استنطاق الارقام نقول أنه السلف فى النقدية قليلة لأنه ربما هذه السلف زادت الى مجالات غير انتاجية أقول بعض هذه السلف ولن أقول ذهبت كلها الى مجالات غير انتاجية أو أن أقول أنه النتيجة سالبة فى المبيدات الكيماوية لأنه السبب يعود الى سوء استخدامها أم الأفراط فى استخدامها ماذا لو كانت النتيجة العكس ربما لوجدنا تفسيرا منطقيا أيضا لو كان رقم بالنسبة ان السلف النقدية طلع ٥ مثلا لقلنا بأن ذلك يؤكد ندرة رأس المال وأهميته وحرص المزارع المصرى على استخدام السلف ولو كانت رقم المرونة الخاصة أيضا بالعمل اذ لقلنا

اننا فى مرحلة انتقال من بطالة مقنعة الى بداية الدخول فى لا بطالة مقنعة ازعم هنا أن التفسيرات أو محاولة استنطاق النتائج واعطاءها نوع من المنطقية لكان يفتقر الى الأساس أو الى الأسس العلمية قضية محاولة حساب قيمة الانتاجية الحدية فى العمل فى اليوم على أساس افتراضية ١٨٠ ، ٢٨٠ يوم اذا كانت النتائج قالت انه لا توجد بطالة مقنعة اذا كان يجب أن الغى الافتراض الخاص بـ ١٨٠ يوم لأنه معنى غياب بطالة مقنعة فى حالة تشغيل أفضل ٠ حكاية ١٨٠ يوم قرينة بانتشار البطالة المقنعة ومظاهرها وبالتالى كان لايجب أن أحسب على أساس ١٨٠ يوم ٠ تاسعا وهذا أيضا من الاجزاء الهامة فى الورقة وهى المتضمنات والسياسات المقترحة التى خرجت بها الورقة وقفزت من النتائج المحددة نسبيا بصرف النظر أيضا عن الاتصاف والاختلاف حولها الى مثلا الدعوة الى الميكنة الزراعية المناسبة وكلمة المناسبة هذه كلمة رديئة مثل الترشيد مناسبة لمن ٤ للتفتت ٠ ماذا سيكون شـــكل الملكية ٠٠ من يملك الآلة فى ظل سياسة التخصيص لما ظل الدور المنهار للجمعيات التعاونية من سيملك الآلة ومن يشتريها ومن سيستفيد منها ما هو الاطار التنظيمى أيضا الانتقال الفجائى الى سياسات أكثر عمومية بمعنى الحديث على اعادة النظر فى سياسات التسعير ووجود تشوهات فى سوق الأسعار الزراعية قوة عمل ، قوة عرض وطلب دولة تتدخل فى الأسعار ومطالبة ضمنية بعدم تدخل الدولة فى السياسة السعرية طبعا لن احاجج فى تدخل الدولة أو عدمه وهذه ليس مجالنا ٠٠ ولكن الأهم هى أنه سأفترض جدل أنه انتاجية العمل فى ضوء نتائج الدراسة أعلى وهى فى ظل قـــوى العرض والطلب من الأجر المتوسط للعامل اذا فالأطالب برفع الأجور الزراعية بمعدل أعلى من المعدل الحالى حتى يكون ذلك منطقيا أو متسقا مع النتائج هذه واحدة ٠ الثانية هى أنه المطالبة بفك تدخل الدولة فى الزراعة المصرية وأيضا بلا اعتراض ، ماذا يعنى ٠ هل يعنى رفع أسعار مستلزمات الانتاج حتى نرشد استخدام هذه الموارد اقتصاديا وماديا فيزيقيا هل اطلع الباحثان على بعض النتائج الحديثة لدراسات اجرتها منظمة الفاو وربما البنك الدولى أيضا حول تأثير ما تسمى برامج التكيف على فقراء الحائزين من انهم فى ظل الارتفاع الحاد فى أسعار الاسمدة والمبيدات والبذور لن يعد بامكانهم الحصول على الكميات المناسبة الأمر الذى عمق من ازدواجية بين الاغنياء والفقراء أو بين كبار الحائزين وصغارهم اعتقد أن هذه الوقفة كانت فى حاجة لمزيد من التوضيح أخيرا القراءة للظاهرة فى ديناميتها وماذا بعـــــد حتى

لو وضع سياسات مفترضا أن البطالة المقنعة ذهبت والى الابد ازعم وقد أكون مخطئا فى ظل الملاحظات التى جمعتها عبر أكثر من دراسة ميدانية لا أزعم ولا أعتقد اننى قادر على تعميم نتائجها ولكن تطرح العديد من التساؤلات الخاصة بمستقبل هذه الظاهرة وعودتها مرة أخرى منها جمود أجور العمالة الزراعيين خلال العامين الاخيرين هذا مؤشر بل فى قريتنا وهذا لا يمكن تعميم نتائجها بدأت تنخفض أجور بعض العاملات الزراعية · النقطة الثانية العودة من بلاد النفط فى خريف النفط وهل حل أبناءنا الفقراء فى العراق يعودون بالآلاف البعض فى النعوش والبعض منهم خائفا مذعور ثالثا : - ذلك الانحصار أيضا المحدود فى دوران المال النفطى ودوره فى خلق فرص عمل لا مزرعين من خلال تشغيلهم فى مجالات كانت تسحب قوة العمل فى اطار حراك داخل القرية ذاتها · رابعا وهذا ما أتوقعه أو ما حدث فعلا فى تعداد سنة ٨٦ ذلك الانحسار فى الهجرة من الريف الى الحضر بل وحدوث بوادر هجرة معاكسة لأسباب متعددة · خامسا : ذلك الانخفاض النسبى فى حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة · سادسا ذلك الاقتطاع المتزايد فى الأرض الزراعية وعجز جهود الارض الجديدة على أن تواجه ذلك النقص سابعا : ذلك النمو الملوحظ فى القطاع الحديث فى اطار تركز الملكية الزراعية الأمر الذى يقلل من الطلب على العمالة الزراعية بادخال التكنولوجيات كثيفة رأس المال أعتقد أن القراءة الظاهرة فى حركتها ربما تقضى الى أن التسعينات وقد أكون مخطئا وأرجو أن أكون كذلك ستكون سنوات عجاف · شـــكرا سيدى الرئيس ·

البحث الســادس

مستقبل شكل البطالة فى مصر

فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية

دكتور مصــطفى محمد عز العرب

أستاذ مساعد ـ كلية التجارة وادارة الأعمال
جامعة حــلوان

مقـــــدمة :

تعتبر مشكلة البطالة فى مصر من أكبر وأقوى المشاكل الاقتصادية التى تواجه الادارة الاقتصادية منذ فترات عديدة ، حيث أولتها اهتماماتها وبشكل ملحوظ فى فترة الستينيات ، أملا فى التغلب عليها وتفادى المشاكل الاجتماعية والنفسية المترتبة على ازدياد معدلاتها ، لذلك لجـــأت الدولة الى محاولة تحقيق حالة الاقتراب من التوظف الكامل وخفض معدلات البطالة فى مصر ، على الرغم من عدم توافر الفرص الكافية من العمل ، الأمر الذى كان له آثاره الاقتصادية الوخيمة فيما بعد على الاقتصاد القومى · ولقد لجأت الدولة فى المراحل الأخيرة الى التخلى عن هذه السياسة ، أو تأجيل تطبيقها لفترة ليست بالقصيرة ، لاتاحة الفرصة الكافية لامتصاص قدر لا بأس به يتناسب مع امكانيات وفرص العمل الموجودة ، على أن تقوم الدولة بدور الملاذ الأخير لما قد يتبقى من عمالة عاطلة ·

لذا يمكن القول أن دور الدولة فى معالجة مشكلة البطالة قد تميز بثلاث فترات مختلفة كما يلى :

المرحلة الأولى : وهى عدم التدخل فى سوق العمـــل ، وتركه لقوى السوق الحر لكى تلعب دورها ، وهى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٠ ، حيث ظهرت

بوادر المشكلة فى السنوات الأخيرة نتيجة للتراكم السكانى الملحوظ ، وعدم وجود سياسة واضحة ومحددة للقوى العاملة ، بجانب عدم زيادة حجم الاستثمارات بالمعدلات المطلوبة ، بما يتمشى مع هذه الزيادة لامتصاصها ٠

المرحلة الثانية : وهى مرحلة التدخل الكامل من جانب الدولة فى سوق العمل ، وبدء تطبيق حق العمل لكل مواطن ، بعد تطبيق قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ٠ ومع تزايد تدخل الدولة فى القطاع الاقتصادى ، بدأت فى تطبيق سياسة الاقتراب من التوظف الكامل ، لكل من له القدرة على العمل ٠ لذلك بدء معدل البطالة فى الانخفاض (وان كانت هناك زيادة فى البطالة المقنعة) ٠

المرحلة الثالثة : وهى مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وظهور مشاكل نقص الكفاءة ، وتحميل المؤسسات والشركات الانتاجية بأعباء التوظف غير المنتج ، بدأت الدولة تتخلى جزئيا عن تطبيق سياسة التوظف الكامل ، والتدخل فى سوق العمل ، بهدف تشجيع الاستثمارات والتى عن طريقها يمكن فتح مجالات جديدة وفرص للتوظف أمام هذه الطاقات الهائلة من الخريجين ٠

غير أن مشكلة البطالة بدأت تظهر مرة أخرى على السطح ، خاصة بعد تعبئة جهود الدولة خلال سنوات الحرب ، ونقص الاستثمارات الانتاجية خلال هذه الفترة ، ثم خفض معدلات الاحلال والتجديد للاصول القائمة ، حيث أصبحت هذه القطاعات غير قادرة على استيعاب المزيد من العمالة ٠ فارتفعت معدلاتها بشكل ملحوظ(١) ، على الرغم من الجهود المبذولة ، خاصة وأن سياسة الانفتاح لم تؤتى ثمارها ، كما توقعته الادارة الاقتصادية فى القضاء على البطالة وزيادة فرص التوظف المختلفة ٠ وتشير التوقعات المستقبلية لها الى الارتفاع التدريجى فى السنوات القادمة ، مما يلقى بأعباء اضافية على الدولة ، متمثلا فى المشاكل التى سوف تصاحب هذا الارتفاع ٠

هدف وخطة البحث :

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على هذه الفرضية (ازدياد مشكلة البطالة فى مصر) ، متعرضا الى المتغيرات المختلفة التى تساهم فى هذا الارتفاع (والتى سوف يركز عليها القسم الأول من هذه الدراسة) والمتمثلة

فى المتغيرات القومية ، الاقليمية ،الدولية ، على أن يخصص القسم الثانى الى الأساليب الواجب اتباعها لمواجهة هذه المتغيرات والتى سوف يكون لها دورا فى خفض هذا الارتفاع المتدرج فى معدلات البطالة فى مصر معتمدين فى ذلك على المنهج التحليلى فى تحديد هذه المتغيـــــرات وتأثيراتها ، مع الاستعانة بالاحصائيات المختلفة التى تؤكد وتدعم وجودها ٠

القســـم الأول

المتغيرات الاقتصادية المستقبلية وأثرها على مشكلة البطالة فى مصر

تتميز مشكلة البطالة فى مصر فى أنها ليست وليدة العوامل أو**المتغيرات المحلية (القومية)** فقط ، وانما تتأثر **بالمتغيرات الاقليمية** ، نظرا لاتساع سوق أمام العمالة المصرية فى الدول الاقليمية المجاورة ، والتى تمتص نســـبة لا بأس بها تساعد فى خفض معدلات البطالة ٠ كما أن مصر شأنها شـأن العديد من الدول النامية الأخرى تتأثر **بالمتغيرات الدولية المختلفة** ، والتى تؤثر على منتجاتها التصديرية ذات الكثافة العمالية ، بالاضافة الى تدخل المؤسسات المالية الدولية فى توجيه سياساتها الاقتصادية ، بما يساهم فى زيادة معدلات البطالة ٠ لذلك فان أى تغيير فى هذه المتغيرات يعنى انخفاض صادراتها وبالتالى عدم التوسع فى هذه الصادرات ذات الكثافة العمالية (والتى تساعد على زيادة فرص العمل بها) وزيادة مشكلة البطالة فيها ٠ ويمكن التعرض الى كل من هذه المتغيـــرات ، كل على حـــدة فى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول

اتجاه المتغيرات القومية وأثرها على مستقبل مشكلة البطالة

تلعب السياسات الاقتصادية على المستوى القـــومى دورا له تأثيره (ايجابا أو سلبا) على معدلات التوظف ، وامتصاص فائض القوى العاملة، باعتبار أن القوى البشرية هى المصدر الأساسى لتنفيذ هـــذه السياسات ، والعنصر الغير قابل للاحلال فى العملية الانتاجية على المستوى القومى ٠ وتشير اتجاهات هذه السياسات الى تأثيرها السلبى على معدلات التوظف ،

وارتفاع معدلات البطالة فى السنوات القليـــلة القادمة وذلك من خـلال المتغيرات التالية :

١ ـ الاتجاه الى تطبيق التخاصصية :

نتيجة لتطبيق قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ اتسع نطاق القطاع العام فى مصر ليشمل العديد من الانشطة الاقتصادية الرئيسية التى سيطرت عليها الدولة ، والتى أمكن من خلالها تطبيق سياسة التوظف الكامل ، من خلال تشغيل العاملين ، واتاحة فرص العمل لهم من خلال القرارات الادارية بتعيينهم ، مما أكهل هذه الشركات باعباء لا يمكن أن تتحملها فى ظل الادارة الخاصة · وبمرور الزمن ظهرت هذه الشركات بوجهها الحقيقى ، لما تعانيه من خسائر متتالية ، أصبحت عبئا على موارد الدولة فى ظل هـــذا الدعم المستمر لضمان بقاء استمرارها ·

غير انه فى السنوات الأخيرة ، ظهر خطورة استمرار هذا الوضع ، وتحمل الدولة أعباء هى فى غنى عنها ، ولابد من اعادة النظر فى السياسة الاقتصادية القائمة نحو استمرار تدعيم هذه الشركات الخاسرة ، وضرورة التخلص منها ببيعها الى القطاع الخاص · غير أن أولى محاولات الاصلاح فى هذه الشركات اذا تم بيعها هو ذلك العبء الضخم من القدرة العاملة التى حملت بها هذه الشركات عبر هذه السنوات الطويلة والتى أما أن تكون طاقة زائدة أو طاقة غير مستغلة ·

والتخلص من هذا العبء سيتم عن طريق تسريح عدد لا بأس به من هذه العمالة ، والتمسك بالعدد الضرورى الذى تتعادل عنده الانتاجية الحدية مع ما يدفع له من أجور · ان الخطورة على البطالة تكمن فى ظهور هذا الاتجاه واتساع نطاقه ليشمل ليس فقط الشركات الخاسرة ، ولكن الى القطاع العام ككل ، حيث هناك من ينادى بتصفيته وتركه الى القطاع الخاص ، مع انحسار دور الدولة فى وظائفها التقليدية بعيدا عن النشاط الاقتصادى ·

ان الادارة الاقتصادية الآن فى مرحلة الدراسة لتطبيق التخاصصية · وان كانت قد ظهرت بوادره بالمناداة ببيع الشركات الخاسرة ، الا أن هناك اتجاها عاما بدأ يزداد ينادى بعدم فاعلية دور الدولة فى المشاركة فى النظام

الاقتصادى ، وقصره فقط على الأنشطة الاستراتيجية ، وأصبح الخلاف الأن فى طريقة التنفيذ وليس فى السياسة العامة · لذا مع بدأ خطوات التطبيق ، فان اعداد وأرقام البطالة سوف تأخذ فى الازدياد التدريجى ·

٢ - الاهتمام بتحقيق الكفاءة الاقتصادية داخل الوحدات الانتاجية وتناقص الاهتمام بتحقيق الأهداف الاجتماعية :

لقد كان من نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قيام العديد من الشركات المختلفة التى تقوم بأنشطة مماثلة للانشطة التى تقوم بها شركات القطاع العام · ولقد ظهر من نتائج أعمال هذه الشركات (على الرغم من تحيز الدولة تجاه شركاتها) نجاحا غير متوقع اذا ما قورنت بشركات القطاع العام ، التى تظهر نتائجها خسائر عاما بعد آخر ، مما لفت الأنظار الى أسباب عدم الكفاءة فى هذه الشركات اذا ما قورنت بأنشطة شركات الاستثمار الجديدة ·

لقد أظهرت المقارنات ، أن من بين أسباب عـــدم تحقيق الكفـــاءة الاقتصادية ، هو استخدامها للعمالة استخداما غير كفء ، وهذا يرجع بصفة أساسية الى تحمل هذه الشركات بأعبـــاء كانت فى غنى عنها ،وأنه من الضرورى التخلص من هذه العمالة الزائدة والتى لها تأثيرها السلبى على العملية الانتاجية والكفاءة الاقتصادية ، مما يلقى بأرقام جديدة من العمالة خارج سوق العمل وبالتالى ازدياد المعدلات الحالية للبطالة(٢) ·

٣ - انخفاض نسبة الاستثمارات الى الناتج القومى :

تشير أرقام الاستثمارات الى الانخفاض التدريجى بدلا من الارتفاع ، اذا ما تم نسبتها الى الدخل المحلى الاجمالى · وهذا يعنى تناقص الفرص اللازمة التى توفرها هذه الاستثمارات اذا ما تم مقارنتها بالزيادة فى العدد الكلى للسكان ، وقوة العمل التى سوف يتم توافرها فى السنوات المقبلة · فبينما كانت هذه النسبة تصل الى ما يقرب من ٤٠٪ فى نهاية السبعينيات ، انخفضت الى النصف تقريبا (جدول رقم ١) ·لقد كان الاستثمار الحكومى هو المحدد الاكبر فى امتصاص فائض العمالة فى الستينات ، وعدم ظهور مشكلة البطالة فى تلك الفترة ، والتى من المتوقع أن تظهر نتيجة لهذا الاتجاه من جانب الدولة ·

جـــدول رقم (١)

الزيادة فى الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية

السنة	القطاعات السلعية		قطاع الخدمات الانتاجية		القطاعات الخدمية		الاجمالى	الدخل المحلى الاجمالى	نسبة الاستثمارات الى الدخل المحلى الاجمالى
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪			
١٩٧٠	٨٥٠ر٥	٥١ر٨	٤٦٩ر٥	٢٨ر٦	٣١٦ر٣	١٩ر٣	١٦٣٦ر٣	—	—
١٩٧٨	١١٨٩ر٢	٥٠ر١	٧٢٥ر٣	٣٠ر٦	٤٥٥ر٦	١٩ر٢	٢٢٧٠ر١	٦٢٣٢ر٠	٣٨ر٠
١٩٧٩	١٢٧٨ر٣	٤٥ر٨	٩٢٣ر٨	٣٣ر١	٥٨٣ر٨	٢٠ر٩	٢٧٨٥ر٩	٦٩٤٣ر٠	٤٠ر٧
١٩٨٠	١٧٣٦ر٧	٤٢ر٨	١١٧٨ر٣	٤٩ر٠	١٢٤٧ر١	٢٨ر٢	٤٠٦٢ر١	٢٤٣٣٨ر٥	٢٨ر٣
٨٢/٨١	٢٠٣١ر٢	٤٧ر٠	١٠٢٧ر٢	٢٢ر٧	١١٧٦ر٥	٢٧ر٢	٤٣١٦ر٢	١٩٦٣٨ر٨	٢١ر٩
٨٣/٨٢	١٩٠٢ر٦	٤٩ر٨	١٠٤٨ر٧	٢٧ر٥	٧٩٠ر٩	٢٠ر٧	٣٨١٨ر٦	٢١١٠٤ر٧	١٨ر١
٨٤/٨٣	٢١٨٤ر٧	٥٠ر٩	١٠٩٧ر٣	٢٥ر٦	٩٣٧ر٩	٢١ر٩	٤٢٨٣ر٩	٢٢١٦٠ر٠	١٩ر٣
٨٥/٨٤	٣٢٨٩ر٣	٤٨ر١	١٣٩٨ر٥	٢٠ر٤	١٩٧٥ر٣	٢٨ر٩	٦٨٣٦ر٤	٢٤٥٦٠ر٢	٢٧ر٨
٨٦/٨٥	٣٧٩٧ر٦	٥٠ر٠١	١٤٧٥ر٩	١٩ر٤	٢١٩١ر٧	٢٨ر٨	٧٥٩٣ر٥	٢٦٥٧٢ر٠	٢٨ر٥
٨٧/٨٦	٣٥٤٠ر٠	٤٥ر٩	١٢٣٥ر٨	١٧ر٤	٢٣٤٩ر٢	٣٠ر٥	٧٦٩٩ر٦	٤٠٨٣٢ر١	١٨ر٨

المصدر : النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، العدد ١ ، ٢ لسنة ١٩٨٧ ٠

٤ - بدء الاعتماد على القطاع الخاص للقيام بالحجم الاكبر من هذه الاستثمارات وتقلص دور الدولة :

لقد كانت سياسة الانفتاح ترجمة لدور جـــديد للدولة فى ممارستها للنشاط الاقتصادى · فلم تعد الدولة هى المحرك الأول ، والقائم بالعبء الأكبر فى دفع عملية الاستثمار داخل الاقتصاد القومى ، بل ينبغى أن يترك هذا العبء الى القطاع الخاص لما يتميز به من حساســية فى التنبؤ بفرص الاستثمار واستغلالها الاســـتغلال الأمثل · لذا فان دور الدولة كمحـــرك للاستثمار بدء يتناقص ·

وكما يتضح من جدول رقم (٢) أنه بينما كان نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات الكلية لا يتعدى ٧٪ فى بداية منتصف السبعينات ، وصل الى ما يزيد عن ٢٥٪ فى الثمانينات ·

غير أن القطاع الخاص اذا ما أنيط له هذا الدور ، فانه يحكم أهدافه فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فان امكاناته وطاقته فى استغلال القوة العاملة المتوافرة يكون محدودا ، لمحاولة تحقيق أقصى كفاءة ممكنة ، وفقا للاسس الاقتصادية المتعارف عليها · لذا فان درجة امتصاص القطاع الخاص لهذه العمالة سوف يكون محدودا ، ومع تناقص دور الدولة ، فان ذلك سوف ينعكس على طلب أقل من العمالة فى ظل هذا التزايد فى اعدادها ، مما قد يترك اعدادا لا بأس بها مازالت تبحث من عمل ويزيد من معدلات البطالة الموجودة والقائمة بالفعل ·

٥ - التحول الى سياسة تشجيع الصادرات :

لقد استمرت الادارة الاقتصادية لفترة ليست بالقصيرة فى الاعتماد على سياسة الاحلال محل الواردات ، لتخفيض درجـــة تبعيتها فى التجـــارة الخارجية ، بالاضافة الى الاعتقاد بأن ذلك يعتبر وسيلة لحل مشكلة البطالة وامتصاص قدر لا بأس به من القوة العاملة فى القطاع الصناعى والذى ارسيت قواعده بعد عام ١٩٦٢ · ولقد ساعدت هذه السياسة على ازدياد فرص العمل ، وان كان يعاب عليها ارتفاع تكلفة الفرص الاستثمارية لكل فرصة عمل واحدة ·

جـــدول رقم (٢)

المتوسط السنوى للاستخدامات الاستثمارية موزعة بين القطاع العام والخاص فى مراحل زمنية مختلفة ٦٤/٦٥ - ٩٢/١٩٩٣

الفتـــرة	القطاع العام		القطاع الخاص		الاجمالى
	قيمة	٪	قيمة	٪	
٦٤/٦٥-٦٥/١٩٦٦	٣٠٤٣ر٨	٩٣ر٤	١ر٢٤	٦ر٦	٣٦٧ر٩
٦٦/٦٧-١٩٧٣	٣٣٢ر٢	٨٩ر٠	٣٧ر٧	٢٠ر٥	٣٥٩ر٩
٧٤-٨١/٨٢	٢٠٢٥ر٢	٨١ر٥	٤٦٠ر٦	١٨ر٥	٢٤٨٦ر٥
٨٢/٨٤-٨٦/١٩٨٧	٥٣٠٩ر٥	٧٤ر٨	١٧٨٩ر٩	٢٥ر٢	٧٠٩٩ر٤
يستهدف					
٨٧/٨٨-٩٢/١٩٩٣	٥٥٦٣ر٣	٦٠ر١	٣٦٠٠ر٠	٣٩ر٣	٩٢٦٣ر٣

المصدر : مجلس الشورى ، سياسات الاستثمار ، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية القاهرة ١٩٨٥ ٠

غير أن الادارة الاقتصادية لجأت عقب تطبيق سياسة الانفتاح الى تبنى سياسة لتشجيع الصادرات ، على أساس انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرص العمل المرتبطة بها اذا ما تم مقارنتها بسياسة الاحلال محل الواردات، اعتمادا على النتائج التطبيقية فى الدول النامية الأخرى والتى قطعت شوطا لا بأس به فى تطبيق هذه السياسة(٣) ٠ فباستخدام أسلوب المدخـــلات - المخرجات وجد أن الصناعات التشديرية فى المكسيك فىخلال حقبة الستينات قد استخدمت مدخلات عمل فى كل وحدة منتجة بمعدل أكبر بنسبة تتراوح من ١٦ الى ٢٠٪ ، وذلك بالمقارنة بصناعة احلال الواردات ٠

وفى دراسة أخرى فى كولومبيا ، وجد أن استثمار ١٠٠ مليون جنيه فى صناعة احلال الواردات فى حقبة السبعينات تستوعب عدد يتراوح من ٢٥٠٠ الى ٣٥٠٠ عامل فقط ، فى حين أنه اذا استخدم هـــذا القدر من الاستثمارات فى الصناعات التصديرية كثيفة العمل ، كالملابس ، المنسوجات،

الصناعات الزجاجية ، الأثاث ، وبعض الصناعات المعدنية فسوف يؤدى هذا الى تشغيل ٥٠ ألف عامل ٠

غير أنه لا يمكن تعميم هذه النتيجة وتطبيقها على كل الدول حيث أثبتت التجربة الصينية عكس ذلك ، حيث حققت معدلات عمالية مرتفعة فى خمس صناعات أساسية لاحلال الواردات(٤) ٠

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الخصوص ، هل تطبيق سياسة تشجيع الصادرات سوف تعالج مشكلة البطالة فى مصر فى الأجل المتوسط والقصير ؟ان الاجابة على ذلك تستلزم معرفة طبيعة الصناعات والمنتجات التصديرية ودرجة مرونتها فى السوق العالمية ، ومـــدى استيعابها للقوى العاملة فى مصر ٠ ان هيكل الصناعات التصديرية يعتمد بصفة أساسية على صادرات البترول ، القطن ، وبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية ، ثم بعض المنتجات الصناعية والصناعات التحويلية البسيطة ٠ ان متطلبات العمل فى هذه المنتجات بسيطة اذا ما قورنت بمتطلبات العمل فى الدول التى اعتمدت على الصناعات التصديرية ٠ فصناعة البترول صناعة ذات كثافة رأسمالية عالية ، بالاضافة الى اعتمادها على الاستثمار الأجنبى ، ومشاركة العمالة الاجنبية فى مراحل انتاجها ٠ كما أن الصادرات الزراعية أيضا محدودة فى استخدامها للعمل ، وما لم يتم اجراء بعض العمليات الصناعية عليها وزيادة القيمة المضافة (الغزل والنسيج ، الملابس الجاهزة ، التعليب والتجفيف ٠٠٠ الخ) ٠ وهذا مرتبط بسياسة الاستثمار وتوجيهاته فى المرحلة المقبلة ، ومعدلات التعريفة الجمركية على هذه الصادرات فى أسواق الدول المتقدمة كما سيتضح فيما بعد ٠ وعلى الرغم من الارتفاع النسبى فى المنتجات المصنعة ذات الكثافة العمالية ، الا أن وزنها النسبى مازال محدودا ، وتأثيره لن يكون ملموسا على حجم العمالة وزيادة فرص التوظف (انظر جدول ٣) ٠

٦ ـ اتجاهات النمو السكانى :

على الرغم من أن الموارد البشرية تعتبر أساس التنمية ، وعنصر أساسى من عناصر الانتاج يتميز عن غيره فى عدم قابليته للاحلال الكامل ، الا أن هناك مستوى أمثل من الزيادة ينبغى توافره ، حتى يمكن استيعابه فى مختلف

جـدول رقـ (٣)

الصادرا حسب درجة التصنيع والاستخدام

مليون جنيه

الصـادرات / السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	**١٩٨٦**
الوقـــود	٥١ر٨	١٤٨ر١	١٦١ر٨	١٨٨ر٦	٥٣٥ر٤	١٣٧٠ر٦	١٤٥٧ر٣	١٤٤٦ر٧	١٤٠٠ر٧	١٢٦٤ر٠	١٧٦٧ر٧	**١٠٤٨ر٤**
القطن الخـام	٢٠١ر٨	١٥٤ر٨	١٨٢ر٣	١٣١ر٥	٢٦٧ر٣	٢٩٦ر٤	٣٢٠ر٠	٢٨٦ر٠	٣١٨ر٨	٣٤٥ر١	٢٩٩ر٠	**٣٠٨ر٤**
المـواد الخـام	٤٦ر٤	٧٢ر١	٧٨ر٥	٦٧ر٣	٨٢ر٦	١٠٤ر٦	١٠٤ر٤	١٣٤ر٨	١٥٥ر٤	١٤٠ر٠	١٣٢ر٢	**١١٧ر٥**
السلع نصف المصنعة	٨٨ر٨	٧٧ر٠	٩٠ر٥	١٤٧ر٥	٢٠٩ر٢	٢٠٨ر٨	٢٢٥ر٩	١٦٨ر٥	١٧٦ر٧	٢٠٠ر٠	١٧٧ر٣	**٢٧٤ر٥**
السلع تامة الصنع	١٥٩ر٨	١٤٢ر٤	١٥٥ر٣	١٤٤ر٩	١٩٣ر٣	١٥١ر٨	١٥٥ر٣	٢١٨٤ر١	٢٠٨ر٧	٢٥٣ر٨	٢٢٣ر٧	**٣٠٥ر٥**
الاجـمـالى	٥٤٨ر٦	٥٩٥ر٤	٦٦٨ر٣	٦٧٩ر٨	١٢٨٧ر٨	٢١٣٢ر٢	٢١٣٢ر٩	٢٢٦٢ر٩	٢٢٥٠ر٣	٢١١٧ر٩	٢٥٩٩ر٩	**٢٠٥٣ر٩**

المصدر : النشرة ا لاقتصادية ، البنك الاهلى المصرى ، العدد ٢١١ ، لسنة ١٩٨٧٠

الأنشطة الاقتصادية ، خاصة فى الدول النامية التى تفتقر الى الأموال اللازمة لتوفير فرص الاستثمار لامتصاص هذه الزيادة فى اعدادها ٠

وتشير معدلات الزيادة السكانية الى الارتفاع المستمر منذ الستينات وبداية السبعينات (انظر الجدول رقم ٤) ، وهذا يعنى أن هذه الزيادات فى تلك الفترة سوف تضيف الى قوة العمل فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات اعدادا لا يمكن الاستهانة بها فى سوق العمل ، الأمر الذى يتطلب توافر الفرص الاستثمارية التى تسمح بامتصاصها ٠ وعلى الرغم من اختلاف تكلفة

جـــدول رقم (٤)

السكان ومعدلات الزيادة السنوية

السنة	الجمـــلة (بالألف)	معدل الزيادة السنوية
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٢ر٥٥
١٩٦٦	٣٠٠٣٦	٢ر٧٠
١٩٧٦	٣٨١٩٨	١ر٦٠
١٩٧٧	٣٨٧٩٤	٢ر٥١
١٩٧٨	٣٩٧٦٧	٣ر٠٦
١٩٧٩	٤٠٩٨٣	٣ر١٩
١٩٨٠	٤٢٢٨٩	٢ر٧٨
١٩٨١	٤٣٤٦٥	٢ر٨٤
١٩٨٢	٤٤٦٧٣	٢ر٧٨
١٩٨٣	٤٥٩١٥	٢ر٧٨
١٩٨٤	٤٧٥٠٠	٣ر٤٥
١٩٨٥	٤٨٧٧٦	٢ر٦٩
١٩٨٦	٥٠٤٥٥	٣ر٣

المصدر : النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى العدد ١ ، ٢ ، لسنة ١٩٨٧ ٠

الفرص الاستثمارية اللازمة لامتصاص هذه العمالة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، الا أنه اذا ما أخذ المتوسط لهذه الزيادة ، ومتوسط تكلفة الفرصة الواحدة ، لاتضح ضخامة قيم هذه الاستثمارات(٥) ، التى قد يصعب توفيرها ، خاصة اذا عرفنا أن الميل الحدى للادخار فى مصر ضعيف ، بما لا يسمح بتوفير هذه الاستثمارات ، كما أن أرقام الديون لا يمكن زيادتها ، خاصة فى ظل الظروف الدولية وقيم الديون الحالية التى تسعى الادارة الاقتصادية الى تخفيضها ، والحد منها ، لاستنزافها جزء لا يستهان به من الموارد المحلية ٠

من ذلك يمكن القول أن الزيادة السكانية فى السبعينات ونهاية الستينات ، بالاضافة الى السياسة الاقتصادية التى تسعى الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاعتماد على القطاع الخاص فى دفع عملية التنمية الاقتصادية، وانحصار دور الدولة فى الأنشطة الاستراتيجية وتخليها عن الأهداف الاجتماعية ، سوف يكون لهما من التأثير على معدلات البطالة المستقبلية فى مصر ، بالازدياد التدريجى ٠

المبحث الثانى

المتغيرات الاقليمية وأثرها على مستقبل البطالة

على الرغم من أن مشكلة البطالة تعتبر مشكلة قومية تتحكم فيها العوامل الداخلية بصفة أولية ، الا أنها فى مصر تتميز بانعكاس الوضع الاقليمى عليها ، لماتمتعت به مصر من ميزة فى تصدير فائض العمالة لديها الى الدول العربية (حيث أن هجرة العقول المصرية الى الخارج مازالت فى اطار محدود وغير مؤثر) ٠ لذلك فان أى تأثيرات داخل هذا الاطار الاقليمى الذى تتحرك فيه هذه العمالة يؤثر ايجابا أو سلبا على مشكلة البطالة فى مصر ٠ غير أنه يمكن القول أن مشكلة البطالة سوف تتأثر سلبا فى السنوات القادمة نتيجة تفاعل ثلاث متغيرات اقليمية أساسية وهى :

١ ـ الهجرة المعاكسة من دول النفط :

يقصد بالهجرة المعاكسة هنا هو عودة العاملين المصريين واستقرارهم

نهائيا فى مصر بعد انحسار الثروة النفطية ، وتضاؤل فرص العمل فى هذه الدول · ان هذه الهجرة تثير العديد من المشـــاكل ، والتى تعتبر البطالة احداها ، خاصة وأن معظمهم مازالوا فى سن العمل وقادرين على العطاء والمشاركة · لقد بدأت عوامل الطرد سواء من جانب الدول المستوردة أو على النطاق المحلى(٦) · والسؤال الآن هو ، هل يمكن لسوق العمل المصرى بامكانياته وعائده من امتصاص هذه القوة البشرية العائده ، أم أنها فى ظل هذه الدخول التى حققتها ، سوف تبحث عن فرص عمالة من نوع آخر غير الذى تعودت عليه ، مما يزيد من صعوبة المشكلة ، خاصة وأن امكانياتهم المادية ضعيفة ، وفرص الاستثمار محدودة أمامهم ، مما يضيف أعدادا أخرى بدون عمل ، مترقبة لفرص محددة من العمل لا غير ·

فباستعراض اجمالى أعداد العاملين المصريين فى الدول العـــربية ، يلاحظ مدى ازدياد الوزن النسبى لهم بالنسبة لقوة العمل الكلية فى هذه الدول (انظر جدول رقم ٥) ، والتى تصل الى ٨٦٪ فى العراق ، ويصل

جـــدول رقم (٥)

العمالة الأجنبية مصرية وغير مصرية فى أهم الدول العربية

من عام ١٩٨٤

الـدولة	العمالة المصرية	العمالة غير المصرية	اجمالى قوة العمل	نسبة العمالة المصرية لاجمالى قوة العمل الاجنبية
الكويت	١٣٦٥٢٩	٢٩٣٧٧٦	٤٣٠٣١٥	٣١ر٧٣
البحرين	٤٠٠٠	٨١٠٠٠	٨٥٠٠٠	٤ر٧١
الأردن	١٦٠٠٠٠	٥٩٢٦٠٠	٧٥٢٦٠٠	٢١ر٢٦
السعودية	٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٢٥ر٠٠
العراق	١١٦٣٧٣٢	١٧٧٣٢٦	١٣٣٩٠٥٨	٨٦ر٩١
قطـــر	١٦٣٨٤	٢٣٠٥٦	٣٩٤٤٠	٤١ر٠٤
الاجمالى	١٨٨٠٦٥٥	٢٣٦٥٧٥٨	٤٢٤٦٤١٣	٤٤ر٢٩

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ·

أدناها فى البحرين ٥٪) · لذلك فان أى تخفيض فى اعداد هؤلاء العاملين فى هذه الدول سوف يكون تأثيره ملموسا على معدلات البطالة · كما يلاحظ أيضا (من جدول رقم ٦) والذى يبين توزيع هذه العمالة حسب النشاط الاقتصادى ومدى استمرار هؤلاء العاملين فى هذه الأنشطة ، خاصة بعد انهيار أسعار البترول · ان الجزء الاكبر يتركز فى قطاعين أساسيين هما : قطاع التشييد والبناء ، وقطاع الخدمات والفنادق · ويشير القطاع الأول ، وهو صناعة ذات كثافة عمالية عالية ، الى التناقص النسبى فى أعداد هؤلاء العاملين المطلوبة فى السنوات القادمة ، نظرا لانخفاض الانفاق الحكومى على أعمال التشييد ، بعد استكمال معظم أجزاء البنية الأساسية فى هذه الدول · بالاضافة الى صعوبة استمرار هؤلاء العاملين فى نفس الانشطة بعد هذه السنوات وعودتهم وتقاضى أجورا تقل كثيرا عما كانوا يتقاضونه فى هذه الدول ، وبحثهم عن أنشطة طفيلية تحقق لهم دخلا أفضل · كما أن قطاع الخدمات والفنادق ، يتضاءل النشاط الاقتصادى فيه نظرا لانخفاض الدخل القومى وتأثير السياسات الانكماشية التى أتبعتها هذه الدول بعد هذا التخفيض فى أسعار البترول · لذا فان حجم العمالة سوف يتأثر ، وأن كان بدرجة أقل من عمال التشييد والبناء ·

٢ ـ الحرب العراقية الايرانية وحالة اللاسلم واللاحرب :

لقد كانت الحرب العراقية الايرانية أحد أسباب لجوء العمالة المصرية الى العراق بعد الاستعانة بالقوة العاملة العراقية فى جبهة القتال وضرورة وجود القوة العاملة بالداخل للقيام بالعمليات الأساسية التى تساعد على دفع مسيرة الاقتصاد العراقى · لقد وجدت العراق من فائض العمالة المصرية الفرصة للاستعانة بها وبكميات ضخمة ، خاصة فى السنوات الاولى ، ومع استمرار الحرب كان هناك شبه استقرار لهذه العمالة ·

غير أنه بانتهاء هذه الحرب وسكوت المدافع ، بدأ الاتجاه نحو الاستغناء عن هذه العمالة ، وبطريقة غير مباشرة ، وان كانت هنـــاك دلائل تشير الى احتمال طلب المزيد فى عمليات البناء والتعمير ، الا أن الوضع الحالى لا يبشر بذلك ، نظرا لحالة اللاسلم واللاحرب القائمة الآن بين العراق وايران، الأمر الذى لا يحفز على اعادة التعمير التى من المتوقع لها أن تتم ، وان كانت

جـــدول رقم (٦)

العدد الاجمالى والنسبى لقوة العمل المصرية فى أهم الدول العربية
طبقا للنشاط الاقتصادى عام ١٩٨٤

النشـــاط	العددبالألف	٪	السعودية	الكويت	قطـر	الامارات	الاردن	الجملة
المناجم والمحاجر	٢٠	٣	٦	٤	٢	٤	٣٠	١٠٠
الصناعة التحويلية	٦٣	٨	٥٠	٢٢	٢	١٠	١٦	١٠٠
الكهرباء والغاز	١٩	٣	٧٠	٥	٣	١١	١١	١٠٠
التشـييد والبناء	٢٩٠	٣٦	٤٠	١٧	٢	١٤	٢٧	١٠٠
النقل والمواصـلات	٢٧	٤	٧٠	١٨	٢	٣	٧	١٠٠
التجارة والمال والبنوك	٣٢	٤	٧٤	١١	٤	٥	٦	١٠٠
الخدمات والفنادق	٢٤٤	٣١	٥٧	٢٤	٤	١٢	٣	١٠٠
الزراعة والصيد	٧١	٩	٥٩	٤	١	٢	٣٤	١٠٠
الجمـــلة	٧٦٦	١٠٠	٤٢٦	١٠٥	٢٠	٦١	١٣٤	

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب ٠

الآمال معقودة فى ظل مجلس التعاون العربى الى ازدياد وتطوير أسس انتقال العمالة وتنظيمها ، بما يكفل اسبقرار هذه العمالة ٠

٣ - الارتفاع النسبى فى تكلفة العمالة المصرية وانخفـــاض ميزتها النسبية فى دول الخليج :

تعتبر أسواق الخليج امتدادا لسوق العمل المصرى فى المجالات المختلفة حيث ساعدت الثروة النفطية هناك على تبنى برامج طموحة للتنمية ، الأمر الذى أدى الى الاستعانة بأعداد ليست بالقليلة فى مختلف المجالات ٠ غير أنه مع بداية الثمانينات وتدهور أسعار البترول ، وانخفاض عائداته ، بدأت هذه الدول فى تبنى برامج للتقشف ، مع أقل تأثير على برامجها التنموية ٠ ولقد اكتشفت هذه الدول توافر الفرص البديلة ، ذات التكلفة الأقل ، خاصة العمالة الآسيوية ، التى يمكن لها أن تتولى نفس الأعمال ، وبمعدلات أجور متدنية اذا ما قورنت بما كانت تتقاضاه العمالة المصرية ، والتى لا يمكنها البقاء والاستمرار فى هذه الأعمال عن هذه المستويات المتدنية من الأجور وظروف العمل والمعيشة اللازمة لها ٠

من ذلك يمكن القول أن البعد الاقليمى سوف يكون له تأثيره السلبى فى امتصاص المزيد من العمالة ، بل سوف يساهم فى اضافة قوى عاملة جديدة ذات سلوك جديد ، والبحث عن فرص عمل مختلفة بعد ارتفاع مستويات دخولها والدخول فى أنشطة فرعية أخرى (ان وجدت !) ، مما يزيد من حدة البطالة داخل الاقتصاد المصرى ٠

البحث الثـالث

المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل البطالة

تتمثل المتغيرات الدولية فى دور المؤسسات المالية الدولية فى التأثير على مسار التنمية ، خاصة فى ظل الاعتماد على الاقتراض الخارجى منها ، بالاضافة الى زيادة دور الحماية على المنتجات المصدرة من الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة ، باعتبار أن منتجاتها ذات كثافة عمالية ، وكل زيادة فى هذه الحواجز الجمركية وغير الجمركية معناه تضـــاؤل فرص

امتصاص العمالة الزائدة وتفاقم مشكلة البطالة ، وأخيرا دور ارتفاع وتقدم المستوى التكنولوجى فى توفير العمالة وأثره على اقتصاديات الدول النامية ذات الوفرة العمالية ، وازدياد دور البطالة فى ظل التقدم التكنولوجى بها خاصة بالنسبة للمعدات الرأسمالية والتى يتم استيرادها من الدول المتقدمة٠

١ ـ دور المؤسسات المالية الدولية :

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا رئيسيا الآن فى توجيه السياسات الاقتصادية داخل الدول التى لجأت اليها للاستعانة بالقروض التى تمنحها هذه المؤسسات ، والتى غالبا ما تتطلب ضرورة اعـــادة توجيه سياساتها الاقتصادية ، بما يهدف رفع الكفاءة ، حتى تتمكن من دفع عملية التنمية بها٠ لذلك لجأت هذه المؤسسات الى التدخل خلال هذه الاقتصاديات ، الأمر الذى يؤثر وبصورة غير مباشرة على معدلات التشغيل والبطالة ٠

وتعتبر مصر احدى هذه الدول التى وقعت فى مصيدة الديون الخارجية، والتى استعانت بها عقب حرب ١٩٧٣ لدفع عملية التنمية ، حيث أثرت وبشكل مباشر على كل برامج الاصلاح بها ، خاصة بعد تضخم هذه الديون وبدء ظهور صعوبة عدم امكانية السداد ٠ لذا فان أى محاولة لتجديد أو اعادة جدولة هذه الديون والحصول على قروض جديدة ، فان هذه المؤسسات بدأت تتدخل وبصورة غير مباشرة من خلال برامج التكييف والاصلاحات المختلفة الواجب القيام بها قبل اعادة الجدولة أو منح قروض جديدة ٠ لقد تمثلت هذه الاصلاحات بصفة أساسية فى عنصرين أساسيين لهما تأثيرهما على قوة العمل والبطالة وهما :

(أ) خفض الانفاق الحكومى وترشيده بشكل يمكن من خفض مقدار العجز الحكومى والذى يمثل بند الأجور فيه العنصر الأساسى فى اجمالى الانفاق الحكومى ٠ لذلك فان الدولة بدأت فى خفض هذا الانفاق ، والتخلى جزئيا عن سياساتها فى تعيين الخريجيين سنه بعد أخرى ، وتأجيل تعيينهم (وصلت الآن ٥ سنوات من التخرج) ، مما يعنى ارتفاع معدلات البطالة وبشكل ملحوظ فى السنوات القادمة اذا ما استمرت فى اتباع نفس السياسة٠

(ب) تبنى سياسة تشجيع الصادرات والتخلى جزئيا عن سياسة احلال الواردات ، حيث أن الأولى أثبتت فى التطبيق نجاحها فى :

١ ـ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فى الدول التى طبقتها اذا ما قورنت بالسياسة ٠

٢ ـ الميزة النسبية فى توفير فرص التوظف ، حيث أن الأولى تساعد وبشكل أكبر فى خلق فرص توظيف أفضل(٧) ٠

لذلك يمكن القول أن هذا الخفض وهذا التحول فى السياسة التجارية سوف يكون لهما تأثيرا سلبيا على العمالة ويؤديا الى ارتفاع معدلات البطالة، وذلك فى ظل دراسة مستقبل هذه الصادرات ونوعيتها ٠

٢ ـ ازدياد درجة الحماية أمام المنتجات المصرية ذات الكثافة العمالية:

تعتمد الدول النامية ومنها مصر (اعتمادا كبيرا فى رفع معدلات التنمية بها) على العالم الخارجى فى تجارتها الخارجية ، خاصة بالنسبة لصادراتها ذات الكثافة المعالية الى الدول المتقدمة ، غير أن هذه الدول تواجه بارتفاع فى معدلات التعريفة الجمركية عند تصديرها هذه المنتجات ٠ فالجدول رقم (٧) يبين مدى ارتفاع نسبة التعريفة الجمركية فى استيراد نفس المنتجات من الدول النامية اذا ما قورنت بالدول المتقدمة ٠ لذلك تبذل المحاولات من جانب الدول النامية للمطالبة بخفض التعريفات الجمركية ، للسماح لصادرات هذه الدول ذات الكثافة العمالية فى اختراق أسواق هذه الدول ، بما يؤدى الى ارتفاع معدلات التشغيل بها ٠ غير أنه على الرغم من النجاح الذى حققته الدول النامية فى تخفيض التعريفات الجمركية من خـــلال دورات الجات المتعددة ، الا أن الدول الصناعية المتقدمة نجحت هى الأخرى فى فرض العديد من الوسائل الغير مباشرة والتى ساعدت على مواجهة هـــذا الخفض فى التعريفات الجمركية ، مما كا نله التأثير السلبى على صادرات هذه الدول٠ وهذا يتضح من الجدول رقم (٨) حيث يلاحظ مدى التغير فى واردات الدول المتقدمة التى تواجه قيودا غير جمركية ، واتجاه وارداتها الى الدول المتقدمة٠

كما أن التفرقة الجمركية مازالت فى غير صالح الدول النامية التى

جـــدول رقم (٧)
متوسط التعريفة الجمركية المطبقة فى ١١ دولة من
الاقتصاديات المتقدمة ، مقسمة سلعيا
(سنة ١٩٨٣)

المجمـوعة السـلعية	لكل الواردات	التعريفة المطبقة الـواردات من الدول النامية
	٪	٪
الغـــذاء	٣ر٥	٥ر٥
المواد الزراعيـــة	٥ر٠	٥ر٠
الوقـــود	٦ر٠	٦ر٠
الكيمـــاويات	١ر٣	٧ر٣
المنتجات المصنعة	٧ر٤	٧ر٦
كـــل البنـــود	٠ر٣	٧ر٢

المصدر : بيانات الجدول تم اعدادها بناء على مقالة لـ :

Samuel Laird and J. Michael Finger, Protection in Developed and Developing Countries : An Overview", Presented at the World Bank Thailand Development Research Institute Conference, Bankok, October, 1986, p. 7.

تواجه مشكلة البطالة ، وتحاول حلها باجراء بعض العمليات الصناعية على منتجاتها الخام وزيادة القيمة المضافة اليها ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (٩) مدى ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية على جميع المنتجات التى تخضع لأى عمليات صناعية • لذلك فان استمرار الوضع الحالى معناه المزيد من البطالة لانخفاض الطلب على صادرات الدول النامية على السلع ذات وكثافة العمالية •

جـــدول رقم (٨)

التغير فى واردات الدول المتقدمة والتى تواجه قيودا غير جمركية
١٩٦٦ ـ ١٩٨٦

الدول المستوردة	١٩٦٦ النسبة المئوية للواردات	١٩٦٦ القيمة (مليون دولار)	١٩٨٦ النسبة المئوية للواردات	١٩٨٦ القيمة (مليون دولار)
كل الدل	٢٥ر٣	٢٩ر٥١٠*	٤٨ر٠	٣٥٥ر٥٣٢
المجموعة الأوربية	٢٠ر٨	١٤ر٥٩٥	٥٤ر١	١٦٩ر١٥٣
فنلنـــــدا	١٥ر٢	٢٢٧ر٠	٥١ر٣	٧ر٠٧٦
اليـــابان	٣١ر٤	٣ر٦٤٧	٤٣ر٥	٥٧ر٥٢٥
النرويج	٣١ر٠	٧٧٨ر٠	٢٣ر٢	٣٥٤٣
ســـويسرا	١٩ر٢	٧٨٣	٥٠ر١	١٥ر١٦٦
الولايات المتحدة	٣٦ر٤	٩٣٧٩	٤٥	١٠٣ر٠٦٩

(*) تم تعديل القيمة لعام ١٩٦٦ باستخدام أسعار ١٩٨٦ حتى يمكن اجراء المقارنة ٠

المصـــدر :

Sam Laird and Alexander Yeats, "Non tariff Barriers Of Developed Countries, 1966-1986, Finances and Development, IMF, March, 1989 p. 13.

جـــدول رقم (٩)

التعريفة الجمركية المطبقة بعد جولة طوكيو للمواد الخام والمواد الأولية المصنعة فى بعض الدول المتقدمة (٪)

المنتج	المجموعة النمسا	الأوربية	اليابان	النرويج	سويسرا	الولايات المتحدة
اللحـــــوم						
طازجة ومجمدة	٠ر٢	٦ر٦	١٠ر١	٨ر٣	٤ر٢	١ر٦
مصنعة	٢ر٦	١٧ر٩	٢٢ر٥	٨ر١	٥ر٢	٢ر٣
الخضـــروات						
طـــازجة	٢ر١	٦ر٧	٩ر٠	٣ر٤	٤ر٩	٧ر٦
مصـــنعة	١٣ر٣	١٥ر١	١٧ر٥	٦ر٦	١١ر٤	١١ر٠
الفـــواكه						
طـــازجة	٣ر١	٧ر٧	٢١ر٥	١ر٠	٧ر٤	١ر١
مصـــنعة	١٧ر٣	١٦ر٦	٢١ر٨	٣ر١	١٣ر٧	٢٠ر٣
الزيوت النباتية						
البـذور الزيتية	٠ر٥	صـفر	٠ر٣	صفر	٠ر١	١ر٠
الـــزيوت	١ر١	٦ر١	٦ر٢	٤ر٥	٨ر٢	٠ر٧
الســـكر						
خـــام	صـفر	صـفر	٣ر٣	٣ر٦	٤٢ر٣	٠ر٦
مكـــــر	صـفر	صـفر	٨٢ر٥	٢ر٧	٣٤ر١	٩ر٩
الدخـــان						
خـــام	٩ر٧	صـفر	صـفر	صفر	صـفر	٨ر٨
مصـــنع	٢١١ر٣	٦١ر٨	٨٢ر١	٥ر١	١٧ر٦	٩ر١

المصدر :

البيانات من :

Alexander Yeats, **The Escalation Of Trade Barriers in The Uruguay Round: A Hand book On the Multilateral Trade Negotiations** ed. J. Michael Finger and Andrzej Olechowski (Washington, D.C. World Bank, 1987).

٣ - ازدياد درجة التقدم التكنولوجى والاعتمـــاد على السلع ذات الكثافة الرأسمالية :

تعتمد الدول النامية فى تقدمها الفنى على استيراد المعدات والأدوات الصناعية من الدول المتقدمة · غير أن هذه الدول فى تصديرها هذه المنتجات تعتمد أساسا على أسواقها ، بالتالى تسعى الى انتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية ، نظرا لندرة القوى العاملة لديها ، على عكس الدول النامية · لذلك من الملاحظ أن درجة التقدم الفنى تكون دائما مصحوبة بازدياد الكثافة الرأسمالية وانخفاض درجة استخدام العمل فيها · ان استمرار التقـــدم التكنولوجى معناه توفير فرص التوظف أقل · لذلك من المتوقع ازدياد فرص البطالة فى الدول النامية (ومنها مصر) مع ازدياد درجة التقدم الفنى ، عند تصديرها لهذه المنتجات فى السنوات القادمة ·

ويبين الجدول التالى (جدول رقم ١٥) هيكل الصـــادرات للدول النامية ، مقارنا الوضع الذى كان عليه عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٤ حيث يلاحظ أن نصيب الدول النامية بصفة عامة من السلع ذات الكثافة العمالية بدأ فى التناقص ، بينما نصيبها من السلع الأخرى غير التقليدية بدأ يأخذ فى التصاعد فى سنوات الأخيرة (وان كانت سلعا ذات كثافة رأسمالية ، (نتيجة لتطبيق دورة Vermon فى الانتاج وانتقاله من الدول المتقـــدمة الى الدول النامية) · هذا الاتجاه الجديد يعنى امتصاص نسبة أقل من العمالة فى الانتاج · ومع ازدياد السكان والزيادة المتواضعة فى الاستثمارات سوف تتضاعف أرقام البطالة بمرور الزمن ·

القســـم الثـانى

أساليب مواجهة المتغيرات الاقتصادية المستقبلية المؤثرة على ازدياد معدلات البطالة

ان مواجهة مشكلة البطالة فى مصر يثير العديد من المشاكل ، خاصة وأن أى اصلاح اقتصادى ، (والذى كان من المفروض أن يكون له تأثير ايجابى على خفض معدلاتها) سوف يزيد من حدتها ، نظرا لأنه يمتد لمعالجة آثـــار

جدل رقم (١٠)

هيكل صادرات البلدان النامية من السلع المصنوعة
(١٩٧٠ ـ ١٩٨٤)

البيـــــان	حصة البلدان النامية من الصادرات(أ) ١٩٧٠	١٩٨٤	معدل النمو(ب)
صادرات السلع المصنوعة التقليدية			
قائمة على أساس كثافة العمل			
المنسوجات والملبوسات(٨٤و٦٥)	٣١ر٣	٢٤ر٨	١١ر٨
الأحـــذية (٨٥)	١ر٨	٢ر٩	١٨ر٢
صادرات أخرى قائمة على أساس كثافة العمل (٦١ ، ٨٣)	٢ر٩	٢ر٣	١١ر٦
الاجمـــالى	٣٦ر٠	٣٠ر٠	١٢ر٤
صادرات قائمة على أساس الموارد			
الخشب والفلين (٦٣)	٣ر٦	١ر٥	٦ر٩
السلع المصنوعة من الورق (٦٤)	٠ر٨	١ر١	١٧ر٦
صادرات أخرى قائمة على أساس الموارد (٥٢ ، ٥٦)	٠ر٨	٠ر٩	١٤ر٥
الاجمـــالى	٥ر٢	٣ر٥	١٢ر٢
صادرات السلع المصنوعة غير التقليدية(حـ)			
الآلات الكهربائية (٧٢)	١٦ر١	١٦ر٧	١٦ر١
المواد الكيماوية (٥١)	٨ر٢	٩ر٩	١٥ر٣
آلات غير كهربائية (٧١)	٤ر٢	٨ر٧	٢٠ر١
معدات النقل (٧٣)	٢ر٦	٥ر٢	٢٠ر٠
الحديد والصلب (٦٧)	٦ر٢	٦ر٥	١٤ر٢
سلع أخرى غير تقليدية (د)	٢١ر٤	١٩ر٥	١٢ر٩
ا لاجمـــالى	٥٨ر٨	٦٦ر٥	١٥ر١
الاجمـــالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة : الارقام الواردة بين الأقواس هى الفئات المستخدمة فى التصنيف القياسى للتجارة الدولية بالنسبة لمجموع كل ناتج ٠

=

الماضى البعيد ، والذى سعى الى تحقيق حالة الاقتراب من التوظف الكامل بدون وجود الظروف أو الفرص اللازمة التى تساعد على ذلك من الناحية الاقتصادية · لذا فان محاولة التخفيف من حدة المشكلة يتطلب مواجهة هذه المتغيرات السابق ذكرها بأساليب غير تقليدية للقضاء على أسباب الخلل · ان محاولة السيطرة على معدلاتها يتطلب سياسة طويلة الأجـــل تأخذ فى الاعتبار هذه المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية :

أولا : على المستوى القومى :

ان مشكلة البطالة هى مشكلة قومية بالدرجة الأولى ، وان المحاولات لتخفيضها والتأثير على ارتفاع معدلاتها ، انما هو مرتبط أساسا بالسياسة الاقتصادية القائمة وتوجهاتها · لذلك فان هذا الخفض يمكن أن يتم فى ضوء المبادىء التالية ، مع التركيز على أهمية تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، الى جانب أهمية اعادة النظر فى بناء السياسة التعليمية :

١ ـ تغيير هيكل الانتاج وذلك بالتركيز على الصناعات المختلفة ذات الكثافة العمالية ، وعدم الاستمرار فى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة ، وبما يمكن من الاستفادة من الميزة النسبية داخل الدولة ، متمثلا فى العمالة الرخيصة نسبيا ·

٢ ـ محاولا استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ، وبما يؤدى الى حسن

=

(أ) أن صادرات البلدان النامية من المنتجات الواردة فى القائمة باعتبارها تمثل حصة من جملة صادرات البلدان النامية من المنتجات المصنوعة معرفة حسب قطاعات التصنيف القياسى للتجارة الدولية ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ناقصا ٦٨ ·

(ب) معدل نمو صادرات البلدان النامية من المونتجات الواردة فى القائمة فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٤ هو بالدولارت الثابتة ·

(حـ) اجمالى صادرات السلع المصنوعة ناقصا صادرات السلع التقليدية المصنوعة ·

(د) بقية الصادرات غير التقليدية ·

المصدر : مورای (ورقة معلومات أساسية ، مذكورة فى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ص ٦٠ ·

استخدام العمالة الموجودة ، وطلب المزيد فى توسيع القاعدة الانتاجيـــة القائمة ، حيث أن ذلك يمكن من زيادتها وبأقل تكلفة استثمارية ممكنة ٠

٣ ـ أن تشجيع الاستثمار ورفع معدلاته ينبغى أن يقوم على أساس زيادة المدخرات المحلية ، بعد استنزاف الموارد فى ظل الاقتراض الخارجى ، ولن يم ذلك الا اذا سمح بالانتاجية أن كون أعلى من معدلات الأجور وبما يسمح بتكوين فوائض يعاد استثمارها ٠

٤ ـ أن الدولة عليها عبء حسن توزيع الاستثمارات ، وبما يكفل حسن استغلال الطاقات العاملة ، وامتصاص فائضها ٠

٥ ـ محاربة الأنشطة الطفيلية والتى كان لها تأثيرها السلبى على العمل واحترام قيمته ، نظرا لسعى القوة العاملة الى محاولة الانضمام الى هذه الأنشطة سعيا وراء الكسب السريع وبأقل جهد ممكن ، على الرغم من توافر فرص العمل المختلفة ٠

فى ظل هذه المبادىء ، نهاك عنصران هامان لهما تأثيرهما المستقبلىعلى العمالة ومعدلات البطالة فى مصر ، اذا ما أحسن تنظيمهما واستخدامها وهما الصناعات الصغيرة والسياسة التعليمية :

أولهما ـ الصناعات الصغيرة وأهمية تنميتها وتطويرها :

على الرغم من أن سياسة احلال الواردات التى اتبعت فى الستينيات كان لها دورا بارزا فى امتصاص قدر كبير من الزيادة فى قوة العمل المتوافرة فى مصر ، الا أنها كانت فى حاجة الى استثمارات ضخمة نتيجة الزيادة فى معدلالكثافة الرأسمالية لهذه المشروعاتالتى تم انشائها خلالهذه الفترة٠كما أن سياسة تشجيع الصادرات التى يتم تطبيقها حاليـــا تواجه العديد من الصعوبات كما سبق بيانه فى أسواق الدول المتقدمة ، نظرا لتأثيرها أيضا على العمالة فى هذه الدول ٠

لذلك فان محاولة تخفيض معدلات البطالة يستلزم النظر الى الاقتصاد الداخلى والاعتماد عليه ، بما يخدم كل من الهدفين معا ، وهذا يمكن **أن يتم**

من خلال الصناعات الصغيرة ، حيث أن هذا القطاع مازال مهملا أمام واضعى السياسة الاقتصادية واستراتيجية التصنيع فى مصر (على الرغم من الجهود السابقة على ذلك)(٨) ٠ أن هذا القطاع مازل بعيدا عن الأهمية ولا يحتل مكانا فى سياق وهيكل الاقتصاد القومى(٩) ، حيث ما هو موجود يتمثل فى مجموعة من الورش والحرف البسيطة غير المنظمة ٠ فهذه الصناعات وتنميتها تمثل أحد المخرجات لهذه الأزمة بما يتمشى مع الامكانيات الاقتصادية للدولة وسياستها فى السنوات الأخيرة حيث أنها لا تتطلب استثمارات ضخمة ، بالاضافة الى أنها تشجع الحافز الفردى والاستقلال ، وعدم الاعتماد على الدولة فى التوظف وخلق فرص العمل ٠

« فتشير احدى دراسات صندوق النقد الدولى الى قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب العمالة ٠ فقد أشارت الى أن هذه الصناعات الصغيرة توفر وظائف لحوالى نصف العاملين فى الصـــناعات التحويلية فى الدول النامية الأكثر تقدما ، وأكثر من ثلاثة أرباع العاملين فى باقى مجموعة هذه الدول ٠ كذلك تشير دراسة أخرى أجريت فى تسعة صناعات هامة (صناعة الجلود والأحذية ، وصناعة الطوب وصناعة غزل القطن ونسيج القطن٠٠٠الخ) ومدى استخدامها للعمالة فى حالة استخدام التكنولوجيا البسيطة ومقارنة ذلك بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا الحديثة والأكثر كثافة فى رأس المال ، حيث أوضحت هذه الدراسة المقارنة الصارخة بالنسبة لقوى العمل المستخدمة٠ ففى مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر يمكن اتاحة فرص عمل تتراوح ما بين ١ر١ الى ٢٠ فرصة عمل (حسب نوع الصناعة) فى مقابل فرصة عمل واحدة فى كل من هذه الصناعات اذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية »(١٠) ٠

ثانيهما : ضرورة اعادة النظر فى السياسة التعليمية ومكوناتها بما يخدم التوظف وتوفير فرص العمل :

لاشك أن السياسة التعليمية لها تأثيرها على نوعية القوى العاملة وأيضا معدلات ونوعية البطالة الموجودة داخل أى دولة ، نظرا لما يوفره هذا التعليم من امكانيات وفورات تساعد على اكتساب الخبرات وتسهيل عملية التدريب ٠ أن التعليم العام ليس من الضرورى أن يؤدى الى خلق وظائف معينة ، بقدر ما يساهم به فى اكتساب الخبرات الأساسية لممارسة المهن المختلفة ٠

غير أنه من الملاحظ أن اتجاه السياسة التعليمية مازال يتسم بالجمود وعدم المرونة فى مواجهة احتياجات القوى العاملة وتطوراتها · ان هذه السياسة مازالت تهتم فقط بامتصاص هذه الاعداد الهائلة من الخريجين فى المراحل المختلفة ، وبغض النظر عن مدى الاحتياجات الفعلية لها ، وفقا للفلسفة القائلة بأن التعليم ليس من وظائفه خلق فرص عمل · لذلك تضخمت أعداد الكليات النظرية باعداد كبيرة (والعملية أيضا) ، حيث أن برامج التنمية ليست فى حاجة الى كل هؤلاء المتخصصين ، وتكدسهم وطلب العمل عند نقطة زمنية محددة بعد التخرج ، كما أن التعليم الفنى قل دوره فى التنمية وأصبح عاجزا عن توفيرالكوادر الفنية اللازمة نظرا لضعف امكانياته وهبوط مستوى خريجيه ·

لذلك ينبغى أن يعاد النظر فى السياسة التعليمية ، بهدف اعادة تكوين هيكلها ، بما يسمح بالتغير اللازم لتخفيف حدة مشكلة البطالة عن طريق اعداد أفراد قادرين على ممارسة وملء فرص المل التى قد يسمح بها الاقتصاد القومى ، ويخفض من تكديس الاعداد الهائلة التى قد لا تجد لها فرص العمل المناسبة بعد التخرج ·

ثانيا : على المستوى الاقليمى :

على الرغم من أن هناك العديد من الاتفاقيات الجماعية والثنائية التى تنظم وتشجع انتقال العمالة العربية بين أرجاء الوطن العربى ، الا أن التنفيذ الفعلى لها ، مازال محدودا ، نظرا لوضع القيود الأخرى التى تحد من هذه الهجرة · لذلك ينبغى على الادارة الاقتصادية فى سبيل تشجيع وتيسير انتقال العمالة أو حسن زيادة استخدامها محليا بما يؤدى الى تخفيض معـــدلات البطالة فى السنوات القادمة ، اتباع ما يلى :

١ ـ محاولة الاستفادة من الميزة النسبية للعمالة المصرية فى دول الخليج (اللغة ـ الدين ـ الكفاءة الفنية فى مهن معينة « التدريس » ··· الخ) وذلك لمزيد من الاتنقال وتدعيم وجودها مع استمرار النمو والتقدم فى هذه الدول ، فهناك العديد من الانشطة التى يكون الطلب عليها مرنا بمرور الزمن·

٢ ـ وجود سياسة واضحة واستراتيجية محددة تأخذ البعد الاقليمى

لهذه العمالة فى الدول العربية ، حيث أن انتقال هذه العمالة لا ينبغى أن يتم أو يترك للمجهود الفردى ، ولكن دور الدولة ينبغى أن يكون واضحا فى دراسة أسواق هذه الدول واعادة توجيهها ، بما يخدم أهداف التنمية بها (التعليم ، الصحة ، النقل والمواصلات ... الخ) ، خاصة تلك المجالات التى لا تقبل عليها العمالة الوطنية ، ويفضل فيها العمالة الأجنبية .

٣ - مازالت التجارة الخارجية مع هذه الدول محدودة ، ويمكن أن يكون لنمو هذه التجارة أثر فى ازدهار النشاط التجارى (معظمها سلعا استهلاكية ذات كثافة عمالية) . وبالتالى المزيد من العمالة فى هذه المنتجات.

٤ - مازالت الاستثمارات العربية فى مصر ضعيفة ، وان كانت مصر تعتبر الآن من أكبر الدول العربية تلقيا لهذه الاستثمارات ، الا أنه بزيادة هذه الاستثمارات سوف يكون لها دورا فى امتصاص قدر ليس باليسير من هذه العمالة والمساعدة على تخفيف حدة البطالة فى مصر .

ثالثا : على المستوى الدولى :

أن تأثيرات العالم الخارجى على العمالة ودرجة امتصاصها يقوم أساسا على درجة ازدياد وتطور صادرات الدول النامية (ومنها مصر) الى الدول المتقدمة ، خاصة فى السلع والمنتجات ذات الكثافة العمالية ، والتى مازالت تخضع للقيود عند تصديرها .

ان زيادة معدلات التوظف ، وخفض معدلات البطالة يتوقف على زيادة تجارتها مع الدول المتقدمة ، خاصة وأنه لا ينتظر أن يكون للدول الأخرى تأثير فى زيادة هذه المعدلات ، فالدول الاشتراكية الآن أثقلتها الديون ، بجانب تفضيلاتها لدول المعسكر الشرقى ، فضلا من تفضيلها الدخول مع دول المعسكر الغربى للحصول على الفن التكنولوجى . أما دول الجنوب فانها تتشابه مع بعضها البعض فى توفير السلع ذات الكثافة العمالية .

لذلك ينبغى الاستمرار فى ازدياد وابراز دور وأهمية الحماية فى الدول المتقدمة ، والعمل على تخفيض هذه الحواجز . لقد نجحت الدول النامية فى ابراز مشكلة الحماية من خلال دورات الجات ومؤتمرات الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية (والانكتار) ، والتى كان لمصر دورا بارزا فى أنشطتها وانشائها ، حيث مثلت التخفيضات نسبة كبيرة ، ساعدت هذه الدول على تخطى الحواجز الجمركية (انظر الجدول رقم ١١ لمعرفة نسب التخفيض) ٠ غير أن هذا وان كان قد ووجه بزيادة فى الحواجز غير الجمركية ، الا أنه ينبغى التركيز خلال الدورة الحالية (دورة أوروجواى) على هذه القيود ، خاصة وأن جدول أعمالها يغطى مجالات ذات أهمية مثل التجارة فى السلع الزراعية ، منتجات المناطق الاستوائية ، والمنسوجات ، الملابس ، التخفيضات

جـــدول رقم (١١)

متوسطات الرسوم الجمركية قبل تطبيق قرارات جولة طوكيو وبعدها والنسبة المئوية للتغييرات فى الرسوم الجمركية فى البلدان الصناعية الرئيسية

البلدة أو مجموعة البـــلدان	الرسوم الجمركية على الســلع التامة الصنع ونصف المصنوعة قبلطوكيو	بعدطوكيو	التغيير (٪)	الرسوم الجمركية على مايستورد من البلدان النامية من الســلع التامة الصنع ونصف المصنوعة قبلطوكيو	بعدطوكيو	التغيير (٪)
الاتحاد الاقتصادى						
الأوربـــى						
المرجح	٨ر٣	٦ر٠	٢٨	٨ر٩	٦ر٧	٢٥
البســـيط	٩ر٤	٦ر٦	٣٠	٨ر٥	٥ر٨	٣٢
اليـــــابان						
المرجـــح	١٠ر٠	٥ر٤	٤٦	١٠ر٠	٦ر٨	٣٢
البســـيط	١٠ر٨	٦ر٤	٤١	١١ر٠	٦ر٧	٣٩
الولايات المتحدة						
المرجـــح	٧ر٠	٤ر٩	٣٠	١١ر٤	٨ر٧	٢٤
البســـيط	١١ر٦	٦ر٦	٤٣	١٢ر٠	٦ر٧	٤٤

المصدر : مجموعة الجات : مذكور فى تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ ، ص ١٥١ ٠

الطوعية للصادرات والتى تساعد على زيادة الصادرات من هذه المنتجات والغاء العديد من القيود غير الجمركية بما يؤدى الى مزيد من استخدام الطاقة والقوى العاملة وتخفيض حدة مشكلة البطالة ٠

الخلاصـــة :

تعتبر مشكلة البطالة فى مصر من أخطر وأقوى المشاكل التى تواجه الادارة الاقتصادية فى السنوات القادمة ، وان الاتجاه يشير الى الارتفاع التدريجى ، وليس العكس ٠ ويتعرض هذا البحث الى مستقبل هذه المشكلة والمتغيرات المختلفة التى يمكن أن يكون لها دورا فى ازدياد معدلاتها ، والتى قسمت الى ثلاثة متغيرات أساسية : قومية ، اقليمية ، عالمية ٠ ولقد تعرض البحث فى الجزء الأول الى هذه المتغيرات وذلك فى ثلاثة مباحث متتالية ، وتشمل المتغيرات القومية الاتجاه الى زيادة السكان بمعدلات مرتفعة ، اتجاه التنمية الاقتصادية والذى يعتمد على القطاع الخاص للقيام بالجزء الأكبر من الاستثمارات ، والالتجاء الى تطبيق التخاصصية ، التحول الى سياسة تشجيع الصادرات ، وبدء الاهتمام بتحقيق الكفاءة الاقتصـــادية لشركات القطاع العام ٠ هذه التغيرات المحلية سوف يكون لها تأثيرا ســـلبيا على زيادة معدلات البطالة فى المستقبل ٠ أما المتغيرات الاقليمية فتشير الى بدء ظهور الهجرة المعاكسة من دول النفط ، وتوقف حالة الحرب العراقية الايرانية واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب ، وأخيرا ارتفاع تكلفة العمالة المصرية وانخفاض ميزتها النسبية فى دول الخليج أمام العمـــالة الآسيوية ٠ أما المتغيرات الدولية فتشير الى دور المؤسسات الدولية فى التدخل لخفض الانفاق الحكومى وتأثيرها على برامج التنمية والتحـــول الى تشـــجيع الصادرات ، والتى تشير فى مجموعها الى تأثيرها الســـلبى على مدلات البطالة وازديادها ٠

ثم تعرض الجزء الثانى من الدراسة الى أساليب مواجهة هذه المتغيرات على كل من المستوى القومى ، الاقليمى ، والدولى بمـــا يمكن من خفض معدلاتها ٠

الهـــوامش

(١) تشير أرقام البطالة الى الارتفاع التدريجى وفقا للارقام الواردة فى تعدادات السكان كما يلى :

السـنة	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
مدى البطالة	٤ر٨	٧ر٧	١٤ر٧

(٢) « تعتبر العمالة الزائدة من أخطر المشاكل التى تقلل من انتاجية وربحية شركات القطاع العام · ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما جاء فى تقرير ورنر عن موقف قطاع الغزل والنسيج فى مصر فى منتصف السبعينات وأجرت الدراسة مقارنة بين العمالة المصرية والعمالة التى تعمـــل فى مشرواعات مماثلة بغرب أوربا · وتبين من هذه الماقرنة أن هناك فائضة فى العمالة فى مشروعات القطاع العام تبلغ ٤٠٠٪ فى عمليات الغزل والنسيج والتريكو و ٢٥٠٪ فى التجهيز ، ٥٠٠٪ فى تفصيل الملابس » ·

هبه حندوسة ، مستقبل القطاع العام فى مصر · المؤتمـــر السادس للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨١ ·

(٣) انظر الجدول التالى ، حيث أظهرت الدراسات جدوى سياســة تشجيع الصادرات فى زيادة معدلات العمالة ، بينما الدول التى طبقت معدلات حماية لاحلال الواردات لم تحقق نفس المعدلات ·

معدل نمو قوة العمل فى ظل الاستراتيجيات المختلفة فى عدة دول

استراتيجية التجارة والفترة		نمو قوة العمل
توجه قوى الى الخارج		
هونج كونج	٦٠ ـ ١٩٧٠	٢ر٩٧
الجمهورية الكورية	٦٠ ـ ١٩٧٣	٥ر٠٠
ســنغافورة	٧٢ ـ ١٩٨٠	٥ر٥٢

استراتيجية التجارة والفترة		نمو قوة العمل
توجه معتدل الى الخارج :		
البرازيل	٦٠ ـ ١٩٧٤	٣ر٣٠
كولومبيا	٦٠ ـ ١٩٧٤	٢ر٨٠
اسـرائيل	٦٠ ـ ١٩٦٥	٥ر٠٠
توجه معتدل الى الداخل :		
المكسـيك	٦٠ ـ ١٩٧٤	٢ر٨٠
توجه قوى الى الداخل :		
الارجنتين	٦٠ ـ ١٩٧٤	٢ر٢
شـيلى	٦٠ ـ ١٩٧٤	١ر٩
الهنـد	٥٩/٦٠ـ٧٨/٧٩	١ر٦٥
بيـرو	٦٠ ـ ١٩٧٠	٢ر٧٠
تركيـا	٦٣ ـ ١٩٧٥	١ر٠٢

المصادر : تقرير عن التنمية فى العالم ، البنك الدولى للانشاء والتعمير، ١٩٨٧ ، ص ١٠٧ ٠

(٤) محمد ناظم حنفى ، « السياساتالاقتصادية والاجتماعية وامكانيات توافر فرص العمل » ٠ بحث فى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ديسمبر ١٩٩٨٧ ، ص ١٧ ـ ١٨ ٠

(٥) تقديرات وزارة التخطيط للخطة الخمسية ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ لعدد ٤٠٠ر٠٠٠ فرصة عمل ، بتكلفة استثمارية ١٥ر٠٠٠ جنيه لكل فرصة فيكون مطلوب استثمارات ٦ بليون جنيه ٠

(٦) عوامل الطرد فى الدول المستقبلة للعمالة تمثلت فى خفض الأجور، خفض نسب التحويلات والعملة الأجنبية ، الغاء الامتيازات الممنوحة بجانب

العمل ، أما الدول المصدرة كما هو الحال فى مصر صدر حديثا قانونا بفرض ضريبة على العاملين فى الخارج بجانب وجود الرسوم الأخـــرى كرسوم تصاريح العمل ودفع قيمة التأمينات بالعملة الأجنبية ، مما يقلل من صافى عائد الهجرة والانتقال الى البلاد الأخرى ٠

(٧) راجع فى ذلك الهامش رقم (٢) ، بالاضافة الى ذلك الدراسات التى تمت بشأن نقص الكفاءة فى استخدام سياسة احلال الواردات فى صناعة الغزل والنسيج فى كل من كينيا والفلبين :

« ان السبب الرئيسى لاجمالى انتاجية العوامل المنخفضة هو عجـــز المؤسسات على تحقيق الفوائد التى يخلقها التخصص فى نطاق ضيق من المنتجات ، ويؤدى قصور المهارات الادارية الى خفض اجمالى انتاجيةالعوامل بنسبة تتراوح مابين٩،٢٥٪٠ومما يثير الدهشة أنه ما أن توضع فىالحسبان العوامل الأخرى التى تقلل الانتاجية ، حتى تصبح انتاجية العمل قريبة جدا من مستوياتها فى البلدان الصناعية ٠ ولقد كانت خسائر الانتاجية الناجمة عن التباين المفرط فى المنتجات وعدم كفاية الحوافز لتحقيق التنقية هى النقد المعيارى للتصنيع القائم على الاحلال محل الواردات ٠ ورغم أنه من غير الصواب أن نفرد جميع مظاهر القصور الى هذه الاستراتيجية ، الا أنها عامل هام دون شك » ٠

من تقرير التنمية فى العالم ، البنـــك الدولى للانشـــاء والتعمير ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٦ ٠

(٨) من أمثلة هذه الجهود :

(أ) قام البنك الدولى فى ١٩٧٧ باعداد دراســـة عن الصناعات الصغيرة ، وقام البنك بتقديم قروض لتنمية هذا القطاع وذلك عن طريق بنك التنمية الصناعية ٠ وقد بدأ البنك الدولى بتقديم القرض الأول وقميته ٤٠ مليون دولار ٠

(ب) قامت هيئة المعونة الامريكية بعمل دراسة عن الصناعات الصغيرة فى مصر ، وتم اعداد تقرير على أساسه يتم تحديد قيمة المســـاعدات التى تقدمها الهيئة ٠

(حـ) قامت السوق الاوروبية المشتركة بتمويل دراسة جدوى لاقامة مجمع للصناعات الصغيرة فى المجتمعات العمرانية الجديدة عام ١٩٨٢ على أن ينفذ فى مدينة السادات والعامرية الجديدة ٠

(د) قامت منظمة التنمية الصناعية بمساعدة بعض المحافظات فى الوجه البحرى بدراسة اقامة مجمعات صناعية بها وقام البنك الدولى بايفاد مجموعة من الخبراء فى ١٩٨٣ لدراسة تمويل المشروع ٠

(هـ) قامت وزارة الصناعة عام ١٩٨٢ بتشكيل لجنة تضم مختلف المتخصصين لاعداد استراتيجية وخطة شاملة لتنمية هذه الصناعات حتى عام ٢٠٠٠ ٠

(٩) « فى الولايات المتحدة الامريكية تعتمد الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى على الصناعات الصغيرة ، فأغلب الشركات العملاقة تتخذ حولها العديد من المنشآت الصغيرة ذات العلاقات المتبادلة ، فنجد مثلا أن ٦٤٪ من الموردين لشركة جنرال موتورز البالغ عددهم ٢٦ ألف من المنشآت الصغيرة ذات العمالة التى لا يزيد عن مائة عامل ، ٩٣٪ من الموردين لشركة دى بون البالغ عددهم ٣٠ ألف من المنشآت الصغيرة ، وشركة رابيثون أحد أكبر شركات الصناعات الالكترونية تشترى ٦ر٥٦٪ من احتياجاتها من منشآت صغيرة ، ٤٥٪ من عملياتها التى أعطيت لشركات كبيرة أعيد المقاولة عليها من الباطن لمنشآت صغيرة ٠ وفى اليابان تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من العمليات الصناعية لحساب الصناعات الكبيرة ٠ ففى عام ١٩٧١ بلغت نسبة منشآت الصناعات الصغيرة التى تقوم بالانتاج لحساب المنشآت الكبيرة ٧٢٪ فى صناعة المنتجات المعدنية ، ٧٦٪ فى صناعة الآلات ، ٧٩٪ فى صناعة الآلات الكهربائية » ٠

مالك الأشقر ، « الصناعات الصغيرة والتدريب المهنى وتنمية العمل » ، ورقة قدمت الى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١ ٠

(١٠) مالك الأشقر ، مرجع سابق ، ص ٣ ٠

المراجـــع

أولا : باللغة العـــربية :

١ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير ، « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧ »، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، ١٩٨٧ ٠

٢ ـ بنت هانسن وسمير رضوان ، « العمل والعدل الاجتماعى : مصر فى الثمانينات ، دراسة فى سوق العمل » دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ٠

٣ ـ فينان محمد طاهر ، « مشكلة نقل التكنولوجيا » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ٠

٤ ـ مالك الأشقر ، « الصناعات الصغيرة والتدريب المهنى وتنمية فرص العمل » ، بحث مقدم الى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ١٩٨٨ ٠

٥ ـ محمد محمود غنيمى ، « فائض العمالة فى الدول النامية » ، عـالم الكتب ، ١٩٨٣ ٠

٦ ـ محمد ناظم حنفى ، « السياسات الاقتصادية والاجتماعية وامكانيات توافر فرص العمل » ، بحث مقدم الى ندوة « تنمية فرص العمل » ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ١٩٨٧ ٠

٧ ـ منى قاسم ، « تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ٠

ثانيا : باللغة الانجليزية :

1. Anne O. Krueger, Hal B. Lary, Terry Monson, and Narongchai Akrasanne "Trade And Employment in Developing countries", (Edited), University Of Chicago Press, 1981.

2. Emil Herbolzheimen and Habib Ouame, "The Transfor of Technology to Developing Countries by small countries", UNCTAD Review, No. 6, 1985.

3. David Morawetz, "Employment Implication Of Industrialization In Developing Countries : A Survey", Economic Journal, Sept., 1974.

4. Lars Mattheissen, and Steindr Strom, "Unemployment, Macro and Microeconomic Explanations", Mecmillan Press, 1981.

5. Maurice Scott and Robert A. Laslett, "Can we get Back to full Employment," Macmilklan, 1978.

تعقيب على بحث

« مستقبل مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية »

أ٠ د٠ عبد الهادى على النجار
أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الحقوق
جامعة المنصورة

حينما دعيت شاكرا للتعقيب على أحد بحوث المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين كنت ممتنا ، وكان امتنانى كبيرا حينما كان موضوع التعقيب بحثا بعنوان : مستقبل مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية ، وذلك لأهمية الموضوع التى تنبع فى نظرى من أمرين :

الأول : أن مشكلة البطالة غدت عنصرا فعالا فى احـــداث مزيد من الاختلالات الاقتصادية خاصة وأن البطالة السافرة أصبحت لصيقة بالاقتصاد المصرى ، ومن ثم فتقديم بحث يحمل عنوان (مستقبل مشكلة البطـالة فى مصر) يكتسب أهمية كبرى فى هذا الخصوص من حيث المبدأ ٠

الثانى : أن مشكلة البطالة فى مصر وغيرها من الدول المتخلفة ، ترتبط ارتباطا عضويا بنمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائد والوزن النسبى القطاعات الانتاجية فى اطار الهيكل الاقتصادى، ولهذا فان توجيه العمالة للعمل الذى يحتاجه المجتمع فعلا وليس للتراكم المالى السريع أمر يعيد للعمل المنتج قيمته ، ويحقق فى نفس الوقت انحسارا لمشكلة البطالة خاصة فى ظل تزايد انخفاض الطلب على العمالة المصرية فى الخارج بسبب تدهور أثمان النفط وعودة المزيد من العاملين فى الخارج وفى ظل ظروف اقتصادية فى الداخل غير مواتية ، ومن هنا فان دراسة مستقبل مشكلة البطالة بات أمرا ضروريا وهو ما يحمد للباحث التفكير فيه ٠

ومع قراءة البحث كنت أحاول أن أخفف من وقعـــه على نفسى بسبب الملاحظات العديدة والتى نقتصر على بعضها فيما يلى :

أولا : ملاحظات على المستوى الشكلى :

١ ـ البحث زاخر بالأخطاء اللغوية والنحوية بحيث لا تكاد تخلو صفحة من خطأ أو أكثر ، ومن ذلك ما جاء بصفحة (١) سطر (٩) ، وصفحة (٢) ســـطر (٢) ، صـــفحة (٣ ـ سطر (٢) ، صـــفحة (٤) ســطر (١٧) ٠٠٠ وهكذا ٠

٢ ـ بعض الجداول التى قدمها الباحث ذات تاريخ قديم ومن ذلك الجدول رقم (٥) عن العمالة المصرية وغير المصرية فى أهم الدول العربية ، والجدول رقم (٦) صفحة (١٨) عن العدد الاجمالى لقوة العمل المصرية فى أهم الدول العربية عام ١٩٨٤ والجدول رقم (٧) عن التعريفة الجمركية فى استيراد المنتجات من الدول المتخلفة عام ١٩٨٣ ، وكل ذلك رغم وجود متغيرات هامة بعد سنتى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ٠

٣ ـ عدم وضوح بعض العبارات بالبحث ، ومن ذلك ما جاء بصفحة (٢١) سطر ١٧ ، ١٨ حيث أشار فى البند (١) عن سياســـة تشجيع الصادرات الى (تحقيق معدلات مرتفعة من النمو فى الدول التى طبقتها اذا ما قورنت بالسياسة !!) وهى عبارة غير كاملة ٠

ثانيا : ملاحظات على المستوى الموضوعى :

١ ـ عدم الدقة فى تقديم بعض الجداول ومن ذلك الجدول رقم (١) صفحة (٧) والذى قدمه الباحث تحت عنوان : الزيادة فى الاستثمارات الكلية وتوزيعاتها القطاعية ، فى حين أنه يتحـــدث فى صفحة (٦) عن انخفاض أرقام الاستثمارات الى الدخل المحلى الاجمالى وهو ما يوضحه الجدول نفسه فى العمود الأخير منه ٠

وكذلك الجدول رقم (٨) صفحة (٢٤) فى مناسبة طرح الباحث لازدياد درجة الحماية أمام المنتجات المصرية ذات الكثافة العمالية فى حين قدمه

الباحث بعنوان : (التغير فى واردات الدول المتقدمة والتى تواجه قيودا غير جمركية) ، ولهذا فان هذا العنوان لا يعبر عما يقصده الباحث وذلك نوع من عدم الدقة ٠

٢ ـ التناقض الواضح بين بعض المقولات التى طرحها الباحث ، ومن ذلك ما يلى : ـ

(أ) جاء بصفحة (٤) سطر (٢) من البحث أن القوى البشرية هى المصدر الأساسى لتنفيذ هذه السياسات ، والعنصر الغير قابل للاحلال فى العملية الانتاجية على المستوى القومى ٠

ورغم عدم دقة المقولة ، فانها تتناقض مع ما جاء بصفحة (١١) سطر (١٥ ـ ١٦) من أن (الموارد البشرية تعتبر أساس التنميـــة ، وعنصرا أساسيا من عناصر الانتاج يتميز عن غيره فى عدم قابليته للاحلال الكامل)٠

(ب) أشار الباحث فى صفحة (٦ ـ ٨) الى أن القطاع الخاص يتميز بحساسيته فى التنبؤ بفرص الاستثمار واستغلالها الاستغلال الأمثل ، فى حين أنه فى صفحة (٨) ـ الفقرة الثالثة ـ أشار الى أن امكانات وطاقات القطاع الخاص فى استغلال القوة العاملة تكون محدودة بالنظر الى أهدافه فى تحقيق أقصى ربح ممكن ، ومن ثم فان درجة امتصاص القطاع الخاص لهذه العمالة سيكون محدودا ٠ ومع تناقص دور الدولة فان ذلك سوف ينعكس على طلب أقل من العمالة ويزيد من معدلات البطالة الموجودة والقائمة بالفعل٠

والملاحظ فى هذا الخصوص أن الباحث تارة مع زيادة نطاق القطاع الخاص ، وتارة أخرى مع تدخل الدولة وزيادة دورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودون ترجيح أو حسم من جانبه وأسباب ذلك من وجهة نظره ٠

(جـ) فى نهاية صفحة (٨) بند (٥) أشار الباحث الى أن سياسة الاحلال محل الواردات (ساعدت على ازدياد فرص العمل وان كان يعاب عليها ارتفاع تكلفة الفرص الاستثمارية لكل فرصة عمل) ٠

واذا كان الباحث قد أغفل كيفية ارتفاع هذه التكلفة ، فانه أشار فى

صفحة (١٠) الى أن الادارة الاقتصادية لجأت عقب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تبنى سياسة لتشجيع الصادرات الزراعية غير التقليدية فى حين أن متطلبات العمل فى هذه المنتجات بسيطة اذا ما قورنت بمتطلبات العمل فى الدول التى اعتمدت على الصناعات التصديرية ٠

وأضاف الباحث أن الوزن النسبى للمنتجات المصنعة ذات الكثافة العمالية لايزال محدودا ومن ثم فتأثيره لن يكون ملموسا على حجم العمالة وزيادة فرص التوظف ٠

ومع ذلك ، فان الباحث عاد فى صفحة (٢١) وقرر أن سياسة تشجيع الصادرات أثبتت نجاحها فى خلق فرص توظيف أفضل ، وهو ما يمثل تناقضا مع ما سبق أن طرحه فى صفحتى (٨ ، ١٠) ٠

وفى صفحة (٢٢) عاد الباحث من جـــديد ليقرر بأن خفض الانفاق الحكومى والتحول الى سياسة تشجيع الصادرات بدلا من احلال الواردات سوف يكون لهما تأثير سلبى على العمالة ويؤديان معا الى ارتفاع معدلات البطالة ٠

وازاء هذا التناقض بين الافكار المطروحة ، فان الباحث يكون قد تأثر بأكثر من رأى مختلف ودون أن تكون له رؤية ذاتية تخدم البحث قبل كلشىء ٠

٣ ـ ينتهى الباحث أحيانا الى أحكام قطعية الدلالة فى مسائل تختلف فيها وجهات النظر ومن ذلك قوله فى صفحة (٣٤) أن زيادة معدلات التوظف وخفض معدلات البطالة تعتمد على زيادة تجارة الدول المتخلفة مع الدول المتقدمة ٠ ورغم عدم دقة هذه المقولة ، وصعوبة تنفيذها من جانب الدول المتقدمة ، فان المطلوب هو زيادة تجارة الجنوب مع الجنوب ورغم زيادة الكثافة العمالية فى معظم السلع خاصة وأن الحواجز التى تضعها الدول المتقدمة أمام صادرات الدول المتخلفة لا تزال قائمة ولم تنجح الدول المتخلفة فى تخفيضها مع القيود الجمركية وغير الجمركية التى تضعها الدول المتقدمة فى هذا الخصوص ٠

٤ ـ انتهى الباحث الى أن المستقبل ينبىء بزيادة حجم البطالة على ضوء

المتغيرات التى طرحها ولم يبين لنا كيفية مواجهة هذه المشكلة فى المستقبل على ضوء هذه المتغيرات كذلك ٠

ان المشكلة الأساسية التى تواجه الاقتصاد المتخلف ليست مشكلة بطالة أو تشغيل ، قطاع عام أو قطاع خاص ، احلال محل الواردات أو تشجيع الصادرات ٠٠٠ الخ ٠

وانما تكمن هذه المشكلة فى ضرورة تغير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى من خلال أسلوب للانتاج يهدف ويحقق مستوى معيشى أفضل للطبقات العريضة من السكان ٠

ومع الحاح عملية التغيير هذه فان الظروف الدولية قد تسهم فى تخفيض حدة هذه المشكلة مؤقتا عن طريق الحصول على بعض المعونات أو القروض أو الاستثمارات الأجنبية ، الا أنه من المتيقن أن هذه المصادر لا يمكن ولا يجب أن تكون بديلا عن الموارد المحلية ، ومن هنا يبرز دور الدولة فى الدول المتخلفة من خلال ترشيد الاستهلاك العام والخاص ، وتنظيم تعبئة الفائض الاقتصادى من أجل تمويل الاستثمارات طبقا للاولويات المطلوبة اقتصاديا واجتماعيا الأمر الذى يؤثر ايجابيا على العمالة وسلبيا على حجم البطالة ٠

تعقيب على بحث

« مستقبل مشكلة البطالة فى مصر فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية »

أ٠ د٠ ابراهيم العيســـوى
المستشار بمعهد التخطيط القومى

لا شك أن الموضوع الذى تتناوله ورقة د٠ مصـــطفى عز العرب هو هام للغاية ٠ فهو موضوع يشغل ذهن كل شاب وكل أسرة فى مصر ، ويثير قلقا شديدا لديهم حول المستقبل الذى ينتظرهم ٠ بل ان هذا الموضوع يدفع بالكثير من علامات الاستفهام حول كثير من جوانب الحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر ٠ بل وحول مستقبل مصر ذاتها ٠

والبحث الذى بين أيدينا يحمل رسالة واضحة وهى أنه اذا نظرنا الى اتجاهات عدد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية ، فسوف نجدها جميعا تشير الى طريق مسدود فيما يتعلق بامكانيات زيادة فرص العمـــل مستقبلا ، وأنها مجتمعة ترسم دائرة مغلقة وتصل بنا الى نتيجة حتمية وهى تصاعد معدلات البطالة فى المستقبل ٠ ومع ذلك فان الورقة تنتهى بتقديم بعض المقترحات لمواجهة هذه التغيرات ، وخفض الارتفاع فى معدلات البطالة٠ وكلا الأمرين ــ الرسالة والمقترحات ــ يثيران قضايا عديدة جديرة بالنظر ٠ ولكن قبل فحص هذين الأمرين ، أود أن أتوقف عند عدد من المسائل المنهجية التى راعنى تجاهلها أو التقصير فيها فى هذه الورقة ، وأرى من واجبى المهنى ضرورة ملحة للتنبيه اليها ، خاصة ونحن نتحدث فى رحاب هـــذه الجمعية العريقة التى من أولى مهامها الحفاظ على مستو ىالصنعة والحرص على تقاليد المهنة والارتقاء بأساليب البحث الاقتصادى ٠

أول هـــذه الملاحظات المنهجية تتصل بعدم عناية البحث بتحديد أفق زمنى للمستقبل الذى تتحدث عنه ٠ فالورقة تتحدث مرة عن « السنوات القادمة » ، ومرة ثانية عن « السنوات القليلة القادمة » ، ومرة ثالثة عن

« نهاية الثمانينات وبداية التسعينات » ، ومرة رابعة عن معدلات البطالة « المستقبلية ، ومرة خامسة تشير الى تضاعف أرقام البطالة « بمرور الزمن »٠

ويتصل بغياب تحديد واضح للافق الزمنى للمستقبل فى هذه الورقة ، غياب التمييز بين الآجال المختلفة من أجل قصير وأجل متوسط وأجل طويل ٠ فعلى المدى الطويل قد تؤدى اجراءات معينة لزيادة الكفـــاءة الاقتصادية للوحدات الانتاجية الى زيادة الانتاج والدخل واتاحة فرص أكبر للاستثمار ومن ثم زيادة فرص العمل وتخفيض مستوى البطالة ٠ ولكن على المدى القصير أو المتوسط ، ربما ينتج عن نفس هذه الاجراءات آثار سلبية على التوظف ٠ وهذا هو ما يحدث مثلا فى القطاع العام الصناعى المصرى منذ أواسط السبعينات ٠ لكن الورقة لا ترى غير نتيجة واحدة لأى اجراء دون مراعاة لاحتمال اختلاف الأثر مع اختلاف الأجل ٠

وثانى ملاحظاتى المنهجية هى أن المستقبل من وجهة نظر هذه الورقة محدد جدا ، واتجاهه واضح بدرجة تقرب من اليقين ٠ **فهناك** مسار واحد للمستقبل ٠ ولا يطرح البحث أية احتمالات للخروج عن هذا المسار أو لظهور مسارات جديدة ٠ والبحث فى هذا يسبح ضد تيار معروف فى الدراسات المستقبلية مضمونة أن المستقبل حمال أوجه ، وأن اليقين غير وارد عند الحديث عن المستقبل ، وأنه لابد من التعامل مع مسارات أو سيناريوها بديلة يمكن أن تتشكل الأحداث وفقا لها فى المستقبل ، وأن أى مسار مستقبلى يتم التنبؤ به ليس أكثر من تنبؤ شرطى ، ليس له من الحجية الا بمقدار ما تتمتع به الشروط المصاحبة له من سلامة ومنطقية ٠

وربما يقال أن هذا البحث يفترض استمرار الاتجاهات والسياسات الراهنة فى المستقبل وهو بذلك ينتهى الى ما يوصف فى الدراسات المستقبلية بالتنبؤ الأساسى أو المسار الاتجاهى ٠ وهذا صحيح فى الغالب ٠ ولكن الورقة تقدم لنا حينئذ الجزء الأقل تشويقا من قصة غير مكتملة ٠ فالبديل الاتجاهى هو أقل البدائل المستقبلية اثارة للاهتمام ٠ ولا تهتم الدراسات المستقبلية به الا من حيث أنه يتخذ معيارا تقاس عليه البدائل الاخرى التى تتم دراستها ٠ والتى تنطوى على تغيير بدرجة أو أخرى فى المعطيات الراهنة ٠ وهكذا فان البحث يسد النافذة التى يقصد من الدراسات المستقبلية أن تفتحها ، وهى نافذة احتمالات أو امكانيات الخروج من سجن الحاضر بقيوده الثقيلة ، الى

رحابة المستقبل وما ينطوى عليه من امكانية التحلل من بعض القيود والتمتع بعدد أكبر من درجات الحرية فى تغيير ما يعتبر ثوابت فى الوقت الراهن ٠

وثالث ملاحظاته المنهجية تنبع من القاعدة العلميـــة التى تقضى بأن الناتج يجب أن تتصل بالأسباب ، وأن العلاج يجب أن يرتبط بالتشخيص ٠ ولكن الورقة تتجاهل هذه القاعدة الى حد بعيد ٠ فبعد أن رسمت لنا دائرة محكمة تتضافر فيها المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية لترفع معـــدلات البطالة فى المستقبل ، اذا بالاساليب المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة تتجاهل الاتجاهات التى تنبأت بها الورقة لهذه المتغيرات وتقفز على الكثير منها دون أن توضح لنا ما هى القوة ، أى السياسات والكيانات الاقتصادية ، التى ستتكفل بكسر هذه الدائرة المحكمة وانقاذنا من المصير الذى بدأ محتوما فى أول الأمر ٠ وهذه ملاحظة سوف أعود اليها عندما أعلق على الاقتراحات التى تطرحها الورقة لخفض معدلات البطالة ٠

أما الملاحظة الرابعة ـ والاخيرة من ملاحظاتى المنهجية ، فهى تتعلق بالعرض السيء والاستخدام غير الدقيق للاحصاءات ، والبراءة الشديدة فى تقبل أرقام ليس من العسير الكشف عن عيوبها ٠ هذا فضلا عن التقصير فى بيان وحدات القياس أو الأساس السعرى لتقييم المتغيرات (أسعار جارية أو أسعار ثابتة ، مع بيان سنة تثبيت الأسعار) واستخدام سلاسل زمنية تجمع بين أرقام مختلفة من حيث الأساس السعرى أو أرقام ذات تعاريف مختلفة ، وعدم العناية بعنونة جداول الدراسة بما يفصح عن مضـــمونها الحقيقى ، واهمال تذليل الجداول بالملاحظات والتحفظات وبعضها مذكور فى المصادر التى استعان بها الباحث ، والتقصير الواضح فى نقل الأرقام من المصدر أو فى مراجعة الأخطاء الطباعية وما الى ذلك مما كنت أحسبه من البديهيات فى مجال البحث الاقتصادى ٠ ويوضح الملحق المرفق بهذا التعقيب أمثلة للمآخذ على الجداول الخمسة الأولى فى البحث ٠

ونأتى الى الملاحظات على المقولات والنتائج الأساسية للبحث ٠

أولا : ناقش البحث اتجاهات عدد من المتغيرات المحلية التى رأى أن لها علاقة بقضية البطالة وهى الاتجاه الى نقل ملكية الأصول الانتاجية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، والاتجاه لاعـــلاء اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، وتراجع الاهتمام بالأهداف الاجتماعية فى شركات القطاع العام،

وانخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى ، وتزايد الاعتماد على القطاع الخاص فى مجال الاستثمار وتراجع دور الدولة والاتجاه الى تشجيع الصادرات والنمو السكانى ٠

والبحث يتحدث عن اتجاهات معينة لهذه المتغيرات ويعتبرها محددات للمستقبل ، أيا كان أفقه الزمنى ٠ والواقع أن بعض التوجهات التى يشير اليها البحث لم تحسم نهائيا بعد كما هو الحال مع قضية التوجهات التى يشير التى لازالت مثار جدل ٠ كما أن بعض التغيرات التى تتحدث عنها الورقة ليست تغيرات فعلية بقدر ما هى رغبة أو نية من جانب متخذ القرار مثل تشجيع الصادرات ٠ وأخيرا فان الاتجاه المنسوب فى الورقة لبعض المتغيرات مثل معدل نمو السكان يمكن أن يكون موضع شك ٠

(أ) لقد اعتبر البحث أن قضية تحويل القطاع العام الى قطاع خاص هى قضية محسومه ، وأن الجدل يجرى فقط حول كيفية تنفيذ تلك السياسة ٠ وهى سياسة يحبذها الباحث ، بل ويعتبرها ضرورة لابد منها (ص ٥) ٠ وأيا كان رأيى الشخصى فى هذا الموضوع وقد سبق أن طرحته على هذا المؤتمر فى العام الماضى ، فان حكم الباحث يبدو مبنيا على تعميمات وتشخيصات غير سليمة ٠ فهو يعتبر كل شركات القطاع العام خاسرة وأنها عبء على ميزانية الدولة ٠ ولا يذكر من أسباب تلك الخسارة المزعومة غير سبب وحيد وهو سياسة تشغيل الخريجين (ص ٤ ، ٦) ٠ وهو يقفز قفزا الى ضرورة التخلص من تلك الشركات بالبيع للقطاع العام ، ودون أن يوضح لنا أن سبل الاصلاح مع الحفاظ على الملكية العامة غير ممكنة ٠ والباحث وهو معنى بمشكلة البطالة يصل الى هذه النتيجة برغم توقعه أن القطاع الخاص عندما يشترى هذه الشركات سوف يقوم بتسريح عدد لا بأس به من العمالة المشتغلة فى القطاع العام ، مما سيؤدى الى زيادة حدة مشكلة البطالة ٠ وهو توقع صحيح فى الغالب ، ولكنه يبقى معلقا على قضية بيع أو عدم بيع القطاع العام ٠

(ب) فى مناقشته لتراجع الأهداف الاجتماعية وازدياد الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية فى القطاع العام ، وهو ما يعتبر أن له أثر سلبى على العمالة ، وهذا صحيح حاليا ، فاصطدم بعدد من الاحكام التى يعوزها الدليل٠

فالباحث يفترض أن الشركات الخاصة التى نشأت بعد الانفتاح قد حققت نجاحا غير متوقع اذا ما قورنت بشركات القطاع العام ، التى تظهر نتائجها خسائر عاما بعد آخر ، وذلك - على حد قوله - على الرغم من تحيز الدولة ضد الشركات الخاصة · وليس صحيحا أن شركات القطاع العام كلها تحقق خسائر عاما بعد عام ، كما أنه ليس صحيحا أن سجل الشركات الانفتاحية حافل بالنجاحات ، فهناك حالات اخفاق وتعثر وافلاس عديدة ناهيك عن كارثة شركات توظيف الأموال وحالات الاحتيال على البنوك وتهريب الأموال للخارج· وأخيرا ، فانه ليس من الانصاف اتهام الدولة الانفتاحية بالتحيز ضد شركات الانفتاح ، فى الوقت الذى تغدق فيه على هذه الشركات الاعفاءات والامتيازات وتعفيها من قيود كثيرة مفروضة على القطاع العام وتغل يد الادارة فيه ·

(جـ) فى معرض مناقشة البحث لاتجاه نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى الى الانخفاض ، وهو اتجاه حقيقى ، ويمثل فى رأيى سبب هام جدا لمشكلة البطالة فى الثمانينات ، لا يطرح الباحث ضمنيا كتوقع مستقبلى غير استمرار هذه النسبة فى الانخفاض أو على الأقل بقاءها عند مستوى منخفض · ولا ينظر مثلا فى احتمالات رفع معدلات الادخار والاستثمار من خلال سياسات جديدة ، ولا فى احتمالات رفع قدرة الاستثمارات التى تتوفر مسبقبلا على خلق فرص عمل أكثر من خلال تغيير التكنولوجيا المستخدمة ·

(د) ويناقش البحث تزايد الاعتماد على القطاع الخاص فى مجال الاستثمار ، وهو ما يحبذه الباحث بدعوى أن القطاع الخاص له حساسية خاصة فى التنبؤ بفرص الاستثمار واستغلالها الاستغلال الأمثل (ص ٨)· هذا فى الوقت الذى يعترف فيه الباحث بأن الاستثمار الحكومى كان صاحب الفضل الاكبر فى امتصاص العمالة فى الستينات · والمهم هنا أن الباحث يعتبر أن « القطاع الخاص بحكم أهدافه فى تحقيق أقصى ربح » فان امكاناته وطاقته محدودة فى استيعاب القوة العاملة (ص ٨) · وليس من الواضح المنطق فى ذلك · صحيح أن سلوك القطاع الخاص خلال السبعينات وجانب من الثمانينات يشير فعلا الى تفضيله للاساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية العالية · ولكن اذا كان ذلك من الممكن تفهمه عندما كان سوق العمل يعانى من اختناقات ، فليس من السهل فهمه - وبالتالى توقع استمراره فى المستقبل - مع تزايد البطالة ووفرة الأيدى العاملة مع بدء الهجرة المعاكسة للعمالة

والارتفاع النسبى فى تكلفة رأس المال مع انخفاض القيمة الخارجية للعمالة٠ فعلى أى أساس اذن يفترض الباحث أن اعتبارات تعظيم الربح ستحد من قدرة القطاع الخاص على تشغيل العمالة ؟

(هـ) وفى حديثه عن التحول الى سياسة تشجيع الانتاج للتصدير ، ينتهى البحث الى رفض أو على الأقل التحفظ على مقولة أن هذه السياسة لها ميزة خاصة عن سياسة انتاج بدائل الواردات فى خلق فرص العمل ، ويرى - وأنا معه فى ذلك - أن الأمر يتوقف على طبيعة الصناعات والمنتجات التصديرية والتكنولوجيات المستخدمة فى انتاجها ٠ وهو يرى استنادا الى الهيكل الحالى للصادرات المصرية - وليس استنادا الى هيكل متوقع مستقبلا - أن متطلبات منتجات التصدير من العمالة بسيطة ، وبالتالى فان التحول الى تشجيع الصادرات لن يكون له تأثير يذكر على معدلات العمالة أو البطالة ، خاصة وان المنتجات التصديرية ذات الكثافة العمالية العالية تواجه بقيود جمركية وغير جمركية عند محاولتها دخول أسواق الدول الصناعية المتقدمة٠

(و) واذا كانت نوافذ الأمل فى خفض البطالة قد أغلقت من جانب الطلب ، فان الباحث يزيد غلقها احكاما من جانب العرض عندما يتناول السكان ومعدلات نموهم ٠ فهو يقول ان « معدلات الزيادة السكانية فى ارتفاع مستمر منذ الستينات وبداية السبعنيات » ، مما سيضيف الى قوة العمل فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أعدادا لا يستهان بها (ص ١١ - ١٢)٠ وأنها تتطلب استثمارات ضخمة لتشغيلها قد يصعب توفيرها خاصة وان « الميل الحدى للادخار فى مصر ضعيف » بما لا يسمح بتوفير هذه الاستثمارات ، كما أن أزمة الديون الخارجية تجعل من غير الممكن زيادة الاقتراض الخارجى (ص ١٤) ٠ والحقيقة أن الكلام عن ارتفاع مستر فى معدلات النمو السكانى منذ الستينات هو كلام غير صحيح على اطلاقه ٠ حيث تشير البيانات الرسمية الى تناقص فى معدل النمو السنوى المتوسط من ٢ر٥٤٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ الى ١ر٩٪ فى الفترة من ٦٦ الى ١٩٧٦ ، ثم ارتفع المعدل الى ٢ر٨٪ فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ ٠ وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية ، فليس من المقطوع به اتجاه معدلات النمو السكانى للارتفاع ، حيث أن الانخفاض مستمر فى معدل المواليد خلال العقدين الأخيرين ، كما أن معدل انخفاض الوفيات يتجه الى التباطؤ بعد

الانخفاض الكبير الذى شهدته فى العقود الثلاثة أو الاربعة الأخيرة · غير أن هذا لا ينفى النتيجة التى توصل اليها البحث وهى أن سوق العمل سوف يستقبل أعدادا كبيرة من الباحثين عن العمل فى العقدين القادمين على أقل تقدير · وفى رأيى أن هذه من حقائق الحياة التى علينا أن نتعايش معها لفترة غير قصيرة ، ونرتب أمورنا الأخرى على أساسها ·

المهم أن الباحث ينتهى بعد فحصه لهذه المتغيرات المحلية الى أن معدلات البطالة سوف تتصاعد فى المستقبل · ولكن اقتراحاته لتخفيض معدل البطالة تأتى غير مرتبطة باتجاهات المتغيرات التى اعتبرها حاكمة للمستقبل · فبرغم أنه رأى أن دور الدولة يتراجع وحبذ التخلص من شركات القطاع العام ببيعها الى القطاع الخاص ، وذهب الى أنه ينبغى أن تتخلى الدولة عن دور المحرك الأول والقائم بالعبء الاكبر فى عملية الاستثمار ، فانه يعود ويضع على الدولة عبء حسن توزيع الاستثمارات ، بما يكفل حسن استغلال الطاقات العاملة ، وامتصاص فائضها » (ص ٢٩) كذلك فهو يطالب بتعديل هيكل الانتاج بالتركيز على الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية (ص ٢٩) وتشجيع الاستثمار ورفع معدلاته على أســـاس زيادة المدخرات المحلية · ولكنه لا يقول لنا من الذى سيقوم بذلك غير الدولة ، اذا كان قد سبق له الحكم بأن منطق القطاع الخاص فى البحث عن الربح يجعل قـــدرته على امتصاص العمالة محدودا ، وأن الميل للادخار ضعيف بما لا يسمح بتوفير الاستثمارات المطلوبة لتشغيل القوى العاملة ·

واذا تركنا هذا الأمر جانبا ، فان الباحث يقترح التركيز على الصناعات الصغيرة وتعديل سياسة التعليم للتواؤم مع احتياجات سوق العمل · وهى اقتراحات مقطوعة الصلة بالمتغيرات المحلية التى سبق طرحها · واذا كانت المشروعات الصغيرة تتميز بأنها ذات كثافة عمالية عالية كما تقول الورقة ، فمن سيتولى اذن القيام بها ، اذا كان الباحث قد رأى أن اعتبارات الكفاءة تدفع القطاع الخاص لتفضيل المشروعات ذات الكثافة العمالية المحدودة · وفى رأيى أن اقتراح الصناعات الصغيرة غير قابل للتنفيذ ما لم ينشأ أولا عدد من الصناعات الكبيرة التى تشكل أقطاب تجتذب حولها الصناعات الصغيرة · وهذه الصناعات الكبيرة لن يقدر على توفيرها غير الدولة أى القطاع العام ، أما عن تعديل سياسة التعليم ، فانها تبدو أكثر اتساقا ليس

مع مشكلة وجود فائض عام فى عرض العمل التى تتحدث عنها الورقة ، وانما مع مشكلة وجود اختلالات نوعية فى سوق العمل (بمعنى وجود فائض فى بعض نوعيات العمالة وعجز فى بعضها الآخر) · والاخيرة ليست هى المشكلة الأساسية الآن ·وليس من المتصور أنه لو تغيرت السياسة التعليمية لتخرج أعدادا أكثر من الفنيين وأعدادا أقل من خريجى الكليات النظرية ، أن مشكلة البطالة ستقترب من الحل · ذلك أن البطالة ظاهرة عامة يعانى منها الجميع : الفنيون وغير الفنيين ، وخريجو الآداب وخريجو الهندسة · وهى مشكلة ترتبط بعجز الاستثمارات المتاحة لخلق فرص العمل سواء فى مجال الانتاج أو مجال الخدمات · ولو كان هناك توسع كاف للاستثمارات بما فى ذلك الاستثمارات فى مجال التعليم ونشر الثقافة وتحسين خدمات العدالة لما كان هناك مجال للحديث عن فائض فى خريجى الآداب أو الحقوق ·

ثانيا : المتغيرات الاقليمية :

ناقش البحث فرص الهجرة للبلاد النفطية ، وتوقف الحرب العراقية الايرانية والارتفاع النسبى فى تكلفة العمالة المصرية وانخفاض ميزتها النسبية فى الأسواق الخليجية وانتهى البحث الى نتيجة صحيحة ، وهى أن التغيرات فى هذه العوامل سيكون لها أثر سلبى على امتصاص العمالة المصرية فى الخارج ، ومن ثم سوف تزيد من حدة البطالة فى الداخل ·

ومع ذلك فقد علق الباحث بعض الأمل على مجلس التعاون العربى « فى تطوير أسس انتقال العمالة وتنظيمها ، بما يكفل استقرار هذه العمالة» (ص ١٩) · كما أنه عاد ليسبح ضد التيار الذى أثبت وجوده بدعوة الادارة الاقتصادية فى مصر للعمل على تشجيع وتيسير انتقال العمالة الى الدول العربية (ص ٣٢) · وبعد أن أكد على تناقص الميزة النسبية للعمالة المصرية بالنسبة للعمالة الآسيوية فى دول الخليج ، دعا الى محاولة الاستفادة من الميزة النسبية للعمالة المصرية من زاوية الدين واللغة والكفاءة فى ماجل التدريس (ص ٣٢ ـ ٣٣) · كما طالب بتشجيع الاستثمارات العربية والتجارة البينية بين الدول العربية ، مع أن كلاهما قد جرب دون جدوى تذكر ، وأصبح من المتفق عليه أن الأمل فى تنشيط التعاون العربى يكمن فى المدخل الانتاجى لا فى المدخل التجارى · وأخيرا فان بعض الاقتراحات الأخرى التى أوردها الباحث فى هذا المجال لن تزيد من فرص العمل فى

الخارج أمام المصريين ، بقدر ما قد تؤدى الى تحسين ظروف عملهم ورعايتهم فى الدول المستضيفة لهم ، ومن ثم فهى غير ذات أهمية فى التصدى لمشكلة البطـــالة ٠

ثالثا : المتغيرات الدوليـة :

استعرض الباحث ثلاثة عوامل فى هذا الصدد ، وهى دور المؤسسات المالية الدولية فى التأثير على سياسات الاصلاح الاقتصـــادى فى مصر ، وازدياد درجة الحماية أمام الصادرات ذات الكثافة العماليـــة من الدول النامية ، وازدياد درجة التقدم التكنولوجى وتزايد الوزن النسبى للسلع ذات الكثافة الرأسمالية العالية فى صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة٠ وقد انتهى البحث الى أن هذه العوامل الثلاثة تسير فى اتجاه مضاد لزيادة فرص العمل فى مصر ، ومن ثم سوف تسهم فى تفاقم مشكلة البطالة مستقبلا٠ وهى نتيجة صحيحة الى حد كبير ٠

وفى مجال اقتراح خفض معدلات البطالة ، يرى الباحـــث أن زيادة معدلات التوظف وخفض معدلات البطالة يتوقف على زيادة الصادرات المصرية الى الدول الرأسمالية المتقدمة (ص ٣٤) ، حيث أنه يعتقد « أنه لا ينتظر أن يكون للدول الأخرى (أى الدول الاشتراكية والدول النامية) تأثير على زيادة هذه المعدلات » ٠ ولذا فهو يحث على استمرار الجهود من أجل مقاومة اتجاهات الحماية فى الدول الرأســـمالية المتقدمة حتى يمكن لمصر زيادة صادراتها اليها ٠ هذا فى الوقت الذى سبق أن أشار فيه الباحث الى أن هيكل الصادرات المصرية لا ينطوى على فرص كبيرة للصادرات ذات الكثافة العمالة العالية ، والى أن الاتجاه هو انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من السلع ذات الكثافة العمالية العالية (ص ٢٦) ٠ ولكن الباحث لم يبين كيف تؤدى زيادة التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة الى تغيير هذه الاتجاهات ، والمساهمة بالتالى فى زيادة فرص العمل فى مصر ٠

ومع الترحيب بدعوة الباحث للعمل من أجل كسر أسوار الحماية التى تقيمها الدول الرأسمالية المتقدمة فى وجه الصادرات من الدول النامية ، الا أننى لا أوافق الباحث على أن فرص التصدير لدول الكتلة الاشـــتراكية وللدول النامية ضعيفة ٠ بل أننى أذهب الى أن الفرص الحقيقية للتصدير هى

لأسواق هاتين المجموعتين من الدول ، وبالذات الى الدول الاشتراكية · واعتقد أن هذا هو رأى الكثير من رجال الأعمال المصريين أيضا ·

وتبقى ملاحظتان نختتم بهما هذا التعليق :

١ ـ مما يحسب لهذه الورقة أنها نظرت للعمالة نظرة شاملة من حيث أنها ربطتها بالمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية · وهو ما يعنى أنه لا يوجد حل خاص لمشكلة العمالة وانما الحل مرتبط بقضية الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ولكن من الغريب أن يقول الباحث (ص ٢٨) « ان أى اصلاح اقتصادى سوف يزيد من حدة مشكلة البطالة » · فهذا تعميم واسع يعوزه دليل مقنع · ولو كان الأمر كذلك ففيم كان العناء الذى تجشمه الباحث فى صياغة اقتراحات لمواجهة مشكلة البطالة ، وجانب منها ينطوى على اصلاحات اقتصادية بالضرورة · واذا كان الباحث قد رأى أن الاصلاح المتضمن بيع القطاع العام وافساح المجال أمام القطاع الخاص وتراجع دور الدولة فى الاستثمار سوف يزيد من مشكلة البطالة ، فلماذا لم يطرح سياسات بديلة للاصلاح ويناقش آثارها على البطالة ؟ أم ترى أنه لا يرى سبيلا للاصلاح الاقتصادى غير الوصفة المذكورة ؟

والواقع أن الباحث لم يبين لنا ما هو تأثير الاقتراحات التى قدمها على حجم مشكلة البطالة والاتجاه الذى تنبأ به لزيادة معدلاتها · فهل ستخفف من حدة المشكلة أم أنها ستقضى عليها كلية ؟ وما العمل اذا كان من المتوقع لمصر أن تتعايش مع معدلات بطالة مرتفعة لزمن قد يطول ؟ ماهـــو العبء الاجتماعى ، وماهى المخاطر السياسية · والأهم من ذلك ماهى الانعكاسات المحتملة للبطالة المرتفعة على النظام الاجتماعى والسياسى ، ومن ثم على منهج الاصلاح الاقتصادى ؟ والى أى مدى يمكن أن تتسق هذه الحالة طويلا مع تراجع دور الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ؟

٢ ـ ان الحاضر يزخر بتفاعلات شديدة وتناقضات عديدة بين قوى اقتصادية واجتماعية مختلفة ولا يمكن التنبؤ بصفة قطعية بأى هذه القوى سيكتب لها الانتصار · وبرغم أن سياسة الانفتاح قد فرضت نفسها طوال الخمسة عشر سنة الماضية ، وبرغم أن أزمة الديون الخارجية قد هيأت الجو لفرض الحلول التى يطرحها صـــندوق النقد الدولى وأنصـــار الليبرالية

الاقتصادةي فى مصر ، فلا يمكن اعتبـــار أن ملف الخيـــارات الاجتماعية والسياسية قد أغلق · فمازالت سياسة الانفتاح والاجراءات التى تتخذ تحت شعار التحرير الاقتصادى تفرز ألوانا من المعاناة للطبقات الشعبية ولقطاعات واسعة من الطبقات الوسطى ، وتسيب تصدعات عديدة وعميقة فى الكيان الاجتماعى المصرى ، وتزرع ألغاما جديدة هنا وهناك باجراءات الاصلاح التى يجرى تنفيذها تحت ضغوط الصندوق والولايات المتحدة الامريكية ، ولن يمض وقت طويل حتى تسمع دوى انفجار هذه الالغام · وهذا الوضع يلقى على الباحث العلمى مسئولية عدم الاكتفاء برسم صورة تشاؤمية ـ على الأقل فيما يتعلق بموضوع البطالة ـ استنادا الى الاتجاهات والسياسات الراهنة وامتداداتها فى المستقبل ·ان عليه أن يفتش فى خضم الصراعات الاجتماعية والاقتصادية الجارية عن البدائل الأخرى التى تطرحها الأطراف المختلفة فى ساحة الصراع · ويوضح النتائج المحتملة لها على المتغيـــرات الاقتصادية والاجتماعية ·

وأنا أدعوكم للتفكير فى بديل آخر أعتقد أنه يستطيع كسر الدائرة الخبيثة التى أوصلتنا اليها السياسات الانفتاحية واجراءات التحرير الاقتصادى · وهذا البديل يتمثل فى تقوية دور الدولة لا اضعافه ، ودعم التخطيط لا التخلى عنه لصالح قوى السوق ، وذلك من أجل وقف الفوضى الاقتصـــادية التى نعانى منها ، ومن أجل السيطرة على الفائض الاقتصادى وتنميته ، ومن أجل حسن استخدام الموارد المحدودة التى لدينا وفق أولويات تتفق مع فقر السواد الأعظم من الشعب ، ومن أجل ضبط ايقاع القطاع الخاص المصرى ومنعه من الانحراف والشطط · أدعوكم الى التفكير فى اصلاح القطاع العام فهو ليس ميئوسا منه ، ان التنمية فى حاجة الى قيادة وريادة ، وليس هناك مرشح حقيقى لهذه المهمة غير القطاع العام المصرى · وبدلا من تقديمه هدية للقطاع الخاص المصرى أو للاجانب ، دعونا نحافظ على هذه الثروة القومية ونجعلها ركيزة للتنمية المستقلة ، فى الوقت الذى نشجع فيه القطاع الخاص على الاضافة الى الثروة القومية الممثلة فى القطاع العام ، وفتح مجالات جديدة للانتاج والتوظف · وبدلا من الاستسلام للاعتماد على الخارج تكنولوجيا ، دعونا نطلق قوى الابداع والتطوير فى مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى من أجل التوصل الى تكنولوجيات تتلاءم ووفرة العمالة لدينا · وأخيرا أقول لا تجعلوا مطلب الكفاءة الاقتصادية ـ وهو هام بلاشك ـ يصرفنا عن مطالب

أخرى لا تقل عنه أهمية ، وهى مطلب زيادة الموارد وتعظيم الفائض الاقتصادى والسيطرة عليه من أجل زيادة الطاقات الانتاجية والتوسع فى فرص العمل من جهة ، ومطلب العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والثروة فى المجتمع باعتبارها السند المتين للتماسك الاجتماعى الذى يتعذر قيام تنمية متواصلة بدونه فى العصر الحديث ، ومطلب المشاركة الشعبية على أوسع نطاق فى صنع القرارات ، ومطلب الاستقلال والتحرر من التبعية · ان أخطر ما يهتدد مصر حاليا هو أن تنساق وراء مطلب الكفاءة وما يروج له البعض من أن الكفاءة تقتضى اجراءات تخفيف دور الدولة والتخلص من القطاع العـــام واطلاق قوى السوق وفتح الأبواب أمام المنافسة الدولية · فهذه الاجراءات كفيلة بالتضحية بالمطالب الأربعة الأخرى · وفى رأيى أن النجاح فى مواجهة التحديات التى تواجهها مصر الآن ولوقت طويل يكمن فى العثور على منهج يوفق بين هذه المطالب أو الأهداف الخمسة ويصنع منها التوليفة المناسبة ، بما يمكن مصر من دخول القرن الحادى والعشرين وهى أكثر ثقة بنفسها وأكثر تأهلا للاعتماد على النفس وأكثر حصانة ضد التبعية وأكثر قـــدرة على الخلاص من التخلف ·

البحث السـابع

دور الصناعات الريفية
فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر
مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

د٠ سـمير رياض مكارى

١ ـ مقـدمة :

تنتشر ظاهرة البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى المصرى حيث يرجع هذا الى موسمية الانتاج الزراعى ، وبالتـالى تقلب الطلب على العمالة الزراعية ٠ ويقصد بالبطالة الموسمية اشتغال جزء من القوى العاملة بعض الوقت فقط ، وهذا يعنى أن البطالة توجد فى بعض فترات السنة مع وجود عجز فى العمالة فى فترات أخرى ٠ ومن ثم فان سحب فائض العمالة من القطاع الزراعى يمكن أن يؤدى الى خفض الانتاج الزراعى وأن الانتاجية الحدية موجبة بالرغم من كونها قريبة من الصفر أو حتى سالبة فى بعض أوقات السـنة(١) ٠

وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول وجود البطـالة المقنعة فى القطاع الزراعى المصرى ، فان جميع الدراسات قد اتفقت على انتشار البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية وأن اختلفت من حيث تقديرات حجمها(٢) ٠ من هذا أصبحت المشكلة التى تواجه المخطط الاقتصـادى المصرى هى محاولة امتصاص العمالة الزراعية الفائضة فى أوقات الركود حيث تنتشر البطالة الموسمية ، دون أن يترتب على ذلك مزيد من العجز فى حجم العمالة الزراعية فى أوقات الذروة ٠ ولعل الحل الأمثل لهذه المشكلة هو خلق فرص توظف للعمالة الزراعية الفائضة داخل المجتمعات الريفية فى أوقات الركود وبحيث يمكن استغلال هذه العمالة فى النشاط الزراعى فى أوقات الذروة ٠

من هنا تأتى أهمية اقامة صناعات موسمية فى الريف المصرى كنشاط مكمل وليس منافس للنشاط الزراعى بحيث تصبح هذه الصناعات قادرة على امتصاص العمالة الزراعية الفائضة فى أوقات الركود وفى نفس الوقت طاردة لها فى أوقات الذروة · ان اقامة مثل هذه الصناعات فى المجتمعات الريفية يؤدى الى خلق فرص توظف من ناحية والى زيادة دخول العمال الزراعيين من ناحية أخرى ، ومن ثم تحقيق استغلال أفضل للموارد البشرية وعلاج لمشكلة البطالة فى المجتمعات الريفية والحضرية ·

ولما كانت قدرة الصناعات الريفية على امتصـــاص فائض العمالة الزراعية ، وبالتالى الحد من درجة البطالة الموســـمية يتوقف على طبيعة الدورة الزراعية والتركيب المحصولى وأساليب الانتاج الزراعى من ناحية وعلى مقومات وخصائص الصناعات الريفية المختارة من ناحية أخرى · فقد اتجهت الدراسة الحالية الى التعرف على طبيعة وخصائص النشاط الزراعى المصرى ، وبالتالى اقتراح المعايير التى يتم على أساسها اختيار الصناعات الريفية التى تحقق كفاءة استغلال الموارد البشرية فى الريف المصرى فى محاولة لقياس أثر الصناعات الريفية على حجم البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية ·

وفى سبيل وضع الدراسة فى حيز التطبيق وبحيث يمكن قياس العلاقة بين اقامة صناعات ريفية ، ودرجة البطالة الموسمية فى الراعة المصرية ، تم اختيار صناعة الأغذية المحفوظة كمثال تطبيقى لقياس آثارها على كل من البطالة الزراعية والقيمة المضافة · ويرجع اختيارنا لصناعة الأغذية المحفوظة لأكثر من سبب · فهى صناعة تعتمد بصفة أساسية على مواد خام زراعية ، فضلا عن كونها صناعة موسمية تتوافق مع موسمية النشاط الزراعى ، هذا بالاضافة الى عدم حاجتها الى عمالة ماهرة أو درجة عالية من الميكنة ·

هذا وتستهدف الدراسة تحديد نوعية وحجم الصناعات الغذائية التى تتوافق وموسمية الانتاج الزراعى فى محاولة لتقـــدير احتياجات هـــذه الصناعات من العمالة ومقارنتها بحجم البطالة الموسمية فى كل موسم ، ومن ثم قياس قدرة هذه الصناعات على امتصاص العمالة الفائضة فى الريف المصرى ·

وقد اتجهت الدراسة الى استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى سبيل قياس درجة مساهمة الصناعات الغذائية الريفية فى الحد من درجة البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى المصرى ٠

وجدير بالذكر أن الدراسة لا تسعى الى التوصل الى نتائج رقمية محددة أو الى تقييم النتائج التى تم التوصل اليها ، وانما تستهدف اشتقاق مؤشرات للدلالة على أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة الزراعية ٠

٢ ـ البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى :

لقد اختلفت الآراء حول نوع وحجم البطالة الزراعية فى مصر ، حيث يرجع الاختلاف الى أكثر من سبب أهمها تباين أساليب القياس المستخدمة ، تناقض البيانات والاحصائيات التى تم الاعتماد عليها فى عملية القياس ، فضلا عن الاختلاف فى المفاهيم وتفسير النتائج ٠

وقد تعددت الدراسات التى تؤيد وجود بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية، والتى تعنى أن الانتاجية الحدية لعنصر العمل تصل الى الصفر ، بل وقد تكون سالبة ٠ ومن ثم فان سحب جانب من العاملين فى القطاع الزراعى لا يؤدى الى خفض الانتاج بل وزيادته ، وقد قدرت هذه الدراسات البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية بما يتراوح ما بين ٣٠٪ ـ ٢٥٪ من جملة القوى العاملة فى القطاع الزراعى(٣) ٠

ومن ناحية أخرى اتجه العديد من الاقتصاديين الى التأكيد على عدم وجود ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف المصرى خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينات مثل الدراسات التى قام بها معهد التخطيط القومى (١٩٦٤) ، وهانسن (١٩٦٦) ، ومابرو (١٩٦٩) والشحات ونصار (١٩٧٤) وناظم محمد (١٩٧٥) والعيسوى (١٩٧٧) ، ودياب (١٩٧٧) ، ومتولى (١٩٧٩) ، ثم أخيرا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى دراسة سوق العمل فى مصر فى عام ١٩٨٤(٤) ٠

وقد أوضحت معظم هذه الدراسات أن البطالة الزراعية فى الريف

المصرى تأخذ شكل موسمى ، أى اشتغال جزء من القوى العاملة بعض الوقت فقط ، بمعنى انتشار البطالة الزراعية فى بعض أوقات السنة مع وجود عجز فى المعروض من العمالة فى أوقات أخرى من السنة ٠

اذ بالرغم من أن العمليات الزراعية يتم اجراءها طوال العام فان حجم العمالة اللازمة لانجاز هذه العمليات يختلف من وقت الى آخر ومن ثم تقلب حجم الطلب على العمالة حيث يتوقف هذا على طبيعة الدورة الزراعية المتبعة والتركيب المحصولى ٠ فضلا عن درجة ميكنة العمليات الزراعية المختلفة ٠

وقد اتفق العديد من الدراسات على أن الطلب على العمالة الزراعية يتزايد بشكل ملموس فى فترتين : الفترة من مايو الى يونيو نتيجة عمليات حصاد الحاصلات الشتوية والاعداد لزراعة المحاصيل الصيفية هذا بالاضافة الى العناية بمحصول القطن ، والفترة من سبتمبر الى أكتوبر حيث تجرى عمليات جنى القطن واعداد الأرض لزراعة الحاصلات الشتوية ، وكلها عمليات كثيفة العمل تعتمد بصفة أساسية على الأيدى العاملة (٥) ٠

وفى دراسة حديثة أجريت فى عام ١٩٨٩(٦) تبين أن الزراعة المصرية منذ الستينيات وحتى الآن تعانى من عجز فى المعروض من العمالة الزراعية فى الفترتين مايو – يونيو ، وسبتمبر – أكتوبر ، فى حين أن باقى فترات السنة قد حققت فائض فى حجم العمالة الزراعية خاصة فى الفترة من نوفمبر وحتى فبراير ٠ وهذا يعنى أن نوعية البطالة التى تنتشر فى القطاع الزراعى المصرى هى بطالة موسمية وليس بطالة مقنعة ، ومن ثم فان هجرة العمالة الزراعية من الريف لابد وأن تؤدى الى تناقص حجم الانتاج الزراعى ما لم يحدث تغيير فى أساليب الانتاج أو احلال عنصر العمل بعنصر رأس المال ٠

وقد أشارت الدراسة الى أن حجم البطالة الزراعية قد أخذ فى التزايد خلال الستينيات وحتى منتصف السبعينيات نتيجة لارتفاع معـــدلات نمو المعروض من العمالة الزراعية بقدر يفوق معدلات نمو الطلب عليها ٠ الا أنه تراجع بشكل ملموس فى النصف الثانى من السبعينيات لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية خلال هذه الفترة ٠ ثم عاد مرة أخـــرى الى التزايد بمعدلات مرتفعة فى الثمانينيات وان كانت الدراسة قد أوضحت أن العجز فى المعروض من العمالة فى الفترة من سبتمبر الى أكتوبر قد تحول

الى فائض فى أوائل الثمانينيات ، الا أن هذا الفائض فى واقع الأمر فائض ظاهرى اذ اتجه العديد من المزارعين الى الاستغناء عن الجنية الثانية والثالثة للقطن لارتفاع تكاليف العمالة اللازمة بالمقارنة بالعائد من هذه الجنيات ، مما أثر على غلة الفدان ٠

ان التزايد الكبير فى حجم البطالة الزراعية فى الثمانينيات يرجع الى ارتفاع معدلات احلال العمل برأس المال نتيجة للميكنة الكاملة لعمليات اعداد الأرض للزراعة والرى فضلا عن اســـتخدام الطائرات فى رش المبيدات ، والاتجاه الى استخدام الآلات الزراعية فى عمليات الدراسة للحاصـــلات الشتوية ٠ ومن ثم أصبح القطاع الزراعى طارد للعمالة ، وقد صاحب تراجع الطلب على العمالة الزراعية تناقص معدلات الهجرة من الريف ابتداءا من منتصف الثمانينيات ، الأمر الذى أدى الى تحقيق مزيد من الفـــائض فى العمالة الزراعية ، والذى قدر فى منتصف الثمانينيات بحوالى ٩٠٠ ألف عامل زراعى(٧) ٠

ان تحول معدلات البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية من تناقص فى منتصف السبعينيات الى تزايد فى الثمانينيات ما هى الا ظاهرة اقتصادية عرفت فى كثير من البلاد النامية خلال مراحل نموها كنتيجة للعلاقة الآلية بين دالتى العرض والطلب للعمالة الزراعية ، واللتان تتحـــركان فى توالى زمنى (٨) ٠

ويمكن توضيح هذه الظاهرة من خلال تحليل نموذج اقتصادى يعكس دالتى العرض والطلب للعمالة الزراعية :

دالة العرض (عوامل جذب)

$$ع_{ز} = د_{١} \left(\frac{ح_{ز}}{ح_{ض}} ، ف ، م ، ت \right)$$

دالة الطلب (عوامل طرد)

$$ط_{ز} = د_{٢} \left(\frac{ح_{ز}}{ح_{ف}} ، \frac{ح_{ز}}{س_{ز}} \right)$$

حيث أن :

ع = العرض من العمالة الزراعية ·
ز

ح = أجر العامل الزراعى ·
ز

ح = أجر العامل فى الحضر أو بلاد أخرى ·
ض

ف = فرص العمل المتاحة خارج القطاع الريفى ·
ض

م = التركيب العمرى للسكان الزراعيين ·

ت = درجة التعليم فى المجتمع الزراعى ·

ط = الطلب على العمالة الزراعية ·
ز

س = سعر رأس المال ·
ف

س = الرقم القياسى لأسعار السلع الزراعية ·
ز

ويبين النموذج سالف الذكر أن دالة العرض للعمالة الزراعية تنشط خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ يأخذ الأجر فى المجتمعات الحضرية فى الارتفاع بمعدلات تفوق معدلات نمو الأجر الزراعى · وفى نفس الوقت تتسع فرص العمل فى القطاع الحضرى وبصفة خاصة القطاع غير الرسمى والذى يتميز بالمرونة والقدرة على استيعاب قدر كبير من العمالة، ومن ناحية أخرى فان عملية التنمية الاجتماعية تؤدى الى ارتفاع نسبة التعليم وارتفاع نسبة الشباب (ارتفاع معدلات المواليد مع انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال) ، كل هذه العوامل تعمل على جذب العامل الزراعى الى المجتمعات الحضرية (عوامل جذب) ، وبالتالى الانتقال الى المجتمعات الحضرية أو حتى الى دول أخرى مفضلا أياها عن المجتمع الزراعى ·

وبديهى أن يؤدى تناقص المعروض من العمالة الزراعية نتيجة لعوامل الهجرة الى ارتفاع الأجر الزراعى بمعدلات تفوق فى كثير من الاحيان معدلات ارتفاع كل من أسعار رأس المال والسلع الزراعية ، ومن ثم تأخذ تكلفة عنصر العمل فى النمو بمعدلات تفوق معدلات ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال وأسعار السلع الزراعية ، الأمر الذى يدفع المزارعين الى احلال عنصر العمل بعنصر رأس المال ، وتفضيل استخدام الآلات الزراعية ، وبهذا يتحول المجتمع الزراعى الى مجتمع طارد للعمالة الزراعية حيث يأخذ الطلب على العمالة الزراعية فى التناقص (عوامل طرد) ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة الزراعية وتحقيق مزيد من الفائض فى العمالة الزراعية ٠

وبتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد المصرى يبين أنه فى خـــلال السبعينيات كانت الأداة المحركة لحركة العمالة الزراعية هى دالة العرض (عوامل جذب) اذ أخذت الفجوة بين الأجور فى المجتمعات الحضرية والاجور الزراعية فى الارتفاع بشكل ملموس ، اذ انخفضت نسبة الأجر الزراعى الى الأجر فى المجتمع الحضرى من ٤١٪ فى عام ١٩٧٤ الى أقل من ٢٥٪ فى أواخر السبعينيات(٩) ، ومن ناحية أخرى فقد أخذت فرص العمل فى الاتساع سواء فى القطاع غير الرسمى فى المجتمعات الحضرية والذى تميز بالمرونة والقدرة على استيعاب قدر كبير من العمالة ، أو فى البلاد العربية المصدرة للبترول فى ظل الرواج البترولى ٠ هذا فضلا عن أن ارتفاع معدل المواليد فى الريف المصرى بالقياس الى معدلات وفيات الاطفال أدى الى ارتفاع نسبة الشباب ، كما أن اتجاه أبناء الريف الى التعليم خلق لدى الكثير منهم الرغبة فى ترك العمل الزراعى ٠ ان تضافر هذه العوامل أدى الى تناقص حجـــم المعروض من العمالة الزراعية وزيادة حدة العجز فى هذه العمالة فى أوقات الذروة والتى ظهرت بشكل واضح خلال النصف الثانى من السبعينيات فقد تناقص حجم المعروض من العمالة الزراعية من ٤٢١٢ ألف عامل فى عام ١٩٧٤ الى ٤١٦٥ ألف عامل فى عام ١٩٧٩ هذا فى الوقت الذى تزايد فيه حجم العمالة الحضرية خلال نفس الفترة بأكثر من ١٨٪ (١٠) ٠

وقد أدى تناقص المعروض من العمالة الزراعية خلال السبعينيات الى اتجاه الأجر الزراعى فى فترة لاحقة الى الارتفاع بمعدلات عالية فاقت بكثير معدلات ارتفاع الأجور فى المجتمعات الحضرية فقد ارتفع الأجر الزراعى

بحوالى ٥٧٠٪ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤ مقابل معدل ارتفاع أقل من ٣٠٠٪ للاجور فى المجتمعات الحضرية خلال نفس الفترة ، ومن ثم ارتفاع نسبة الأجر الزراعى الى الأجر فى المجتمع الحضرى من ٢٣٪ فى عام ١٩٧٧ الى ٤١٪ فى عام ١٩٨٤(١١) ٠ هذا فى الوقت الذى أخذ فيه كل من أسعار الآلات والمعدات الزراعية والسلع الزراعية فى التزايد بمعدلات منخفضة بالقياس الى معدلات ارتفاع الأجور الزراعية نتيجة لانخفاض معدلات التضخم فى الدول المتقدمة من ناحية ، واتجاه الدولة الى تسعير السلع الزراعية الأساسية مثل القطن والأرز والقمح من ناحية أخرى ، وقد كان من نتيجة تفاعل هذه العوامل أن أخذ الطلب على العمالة الزراعية مع مطلع الثمانينيات فى التناقص ،حيثاتجه العديد من المزارعين الىاحلالعنصرالعمل بعنصر رأس المال وهكذا تحول المجتمع الزراعى الى مجتمع طارد للعمـــالة الزراعية ، وأخذت دالة الطلب (عوامل طرد) فى التأثير على حجم البطالة الزراعية التى بدأت فى التزايد ابتداءا من أوائل الثمانينيات ٠ وقد ساعد على تزايد معدلات البطالة الزراعية ، تضاءل فرص العمل فى المجتمع الحضرى نتيجة لارتفاع معدلات البطالة السافرة فى المدن ، ومن ثم اتجاه معدلات الهجرة الى الحضر فى الانخفاض(١٢) ٠

من هنا يمكن القول أن حجم البطالة الزراعية قد أخذ فى التناقص خلال النصف الثانى من السبعينيات نتيجة لعوامل الجذب ، أى تناقص المعروض من العمالة الزراعية ، فى حين أدت عوامل الطرد ، أى تناقص الطلب على العمالة الزراعية فى الثمانينيـــات الى رفع حجم البطـــالة الزراعية (ملحق رقم ١) ٠

ونحن هنا ليس بصدد تقييم نتائج الدراسات التى حاولت قياس حجم البطالة الزراعية أو مناقشة مسببات ظاهرة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية ، وانما فى التعرف على الآثار السلبية لانتشار هذه الظاهرة ومن ثم اقتراح الوسائل التى يمكن اتباعها للحد من درجة البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى ٠

ان الوضع الحالى يشير الى أن القطاع الزراعى يخضع لعوامل طرد للعمالة الزراعية من خلال سريان دالة الطلب ، وان استمرار هذا الوضع لابد وأن يؤدى الى مزيد من البطالة الزراعية ، بل والتحول من بطالة موسمية

الى بطالة مقنعة ، أى وجود فائض فى العمالة الزراعية فى جميع أوقات السنة · ومن ثم فقد يؤدى هذا الوضع الى تحفيز العمال الزراعيين على ترك المجتمعات الريفية والعودة الى معدلات الهجرة المرتفعة التى سادت فى السبعينيات ، وبالتالى تصدير البطالة الى المجتمع الحضرى سواء فى شكلها السافر أو المقنع · وما يترتب على ذلك من اهدار للموارد البشرية وانخفاض كفاءة استغلالها ·

ولعل أفضل وسيلة لعلاج مشكلة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية هو استيعاب العمالة الفائضة فى أنشطة ريفية غير زراعية بحيث يمكن زيادة حجم التوظف داخل المجتمعات الريفية ، الأمر الذى يخلق الرغبة لدى العمال الزراعيين فى عدم ترك المجتمعات الريفية والهجرة الى المجتمعات الحضرية·

هذا وتقترح الدراسة انشاء صناعات ريفية كأنشطة مكملة للنشاط الزراعى بحيث تكون قادرة على استيعاب قدر كبير من العمالة الزراعية الفائضة فى أوقات الركود ، على أن تتخلى عنها فى أوقات الذروة ، أى انشاء صناعات ريفية موسمية تتوافق مع موسمية النشاط الزراعى · ان انشاء مثل هذه الصناعات يؤدى الى خلق وظائف منتجة تعمل على رفع الانتاجية من ناحية وزيادة دخول العمالة الزراعية من ناحية أخرى · وبالتالى تحويل المجتمع الزراعى من مجتمع طارد للعمالة الريفية الى مجتمع جاذب لها ·

ولما كان الهدف من الدراسة الحالية هو قياس مدى قدرة الصناعات الريفية على استيعاب العمالة الفائضة فى الزراعة المصرية ، فقد كان من الضرورى التعرف على حجم البطالة الزراعية موزعة على مدار السنة · وقد أعتمدنا على النتائج التى توصلت لها دراسة سابقة لنا أجريت فى عام ١٩٨٩(١٣) ·

وتشير الدراسة سالفة الذكر الى أن حجم البطالة الزراعية يمثل حوالى ٢٢٪ من حجم المعروض من العمالة الزراعية فى عام ١٩٨٦ وهو أحدث بيان متاح عن العمالة فى مصر · وقد قدرت الدراسة حجم البطالة الزراعية فى عام ١٩٨٦ بـ ٩٤٠ ألف عامل زراعى موزعة على مدار السنة كما هو موضح فى الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) ·

جـــدول رقم (١)

فائض العمالة الزراعية فى مصر
١٩٨٦

الفتـــرة	فائض العمالة الزراعية بالألف عامل
يناير ـ فبراير	٣٠١
مارس ـ ابريل	٢٣٠
مايو ـ يونيو	ـ١٠٩
يوليو ـ أغسطس	١٧٩
سبتمبر ـ أكتوبر	٦٤
نوفمبر ـ ديسمبر	٢٧٥
اجمـــالى	٩٤٠

المصدر :

S. Makary, "Agricultural unemployment and rural-urban migration" **Op. cit.**, p. 14.

وبالرغم من أن الفترة سبتمبر ـ أكتوبر قد حققت فائض عمالة الا أنه فائض ظاهرى يرجع الى خفض عدد جنيات القطن فى سبيل خفض الطلب على العمالة فى هذه الفترة ٠

ومن ثم فقد اتجهت الدراسة الحالية الى التركيز على دور الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة فى الفترات يناير ـ فبراير ، ومارس ـ ابريل ، ويوليو ـ أغسطس ، ونوفمبر ـ ديسمبر ٠

شـــكل رقم (١)
توزيع فائض العمالة الزراعية
على مدار السنة
١٩٨٦

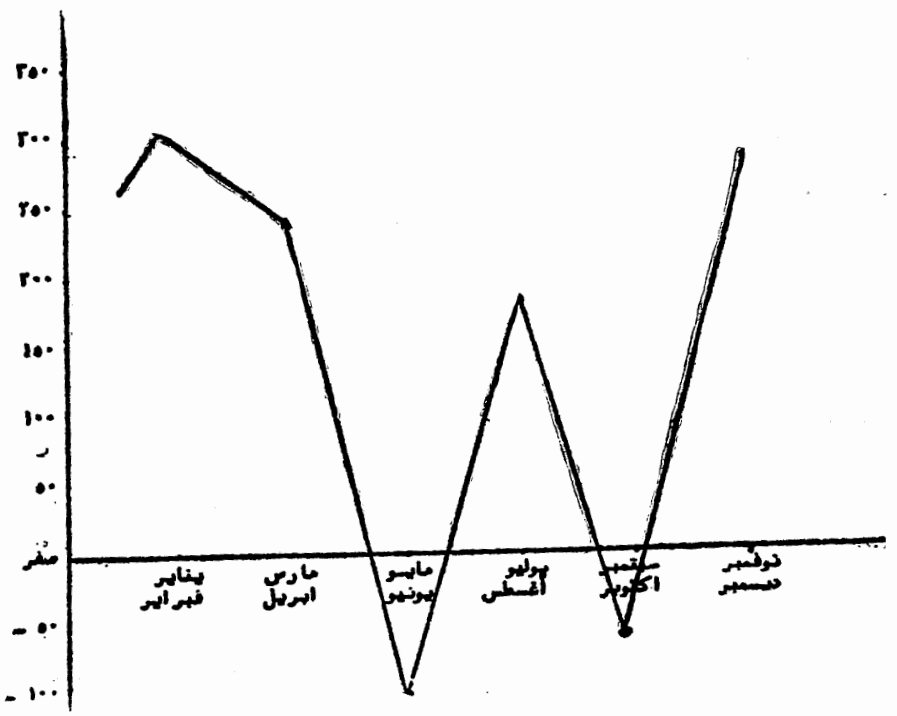

٣ - الصناعات الريفية :

لقد سبق أن أشرنا الى أن اقامة صناعات ريفية يمكن أن يساهم فى الحد من درجة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية ، وتحقيق استخدام أفضل للعمالة الريفية ، ومن ناحية أخرى ان قيام هذه الصناعات يؤدى الى زيادة دخول العمال الزراعيين ومن ثم تشجيعهم على البقاء فى القطاع الريفى دون الانتقال الى الحضر ، أو حتى الى دول أخرى · هذا فضلا عن احداث تكامل بين كل من الزراعة والصناعة والاستفادة من العلاقات الامامية والعلاقات الخلفية وبالتالى التعجيل بمعدلات التنمية الاقتصادية ·

ولعل تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال أوضح مثال للدور الذى يمكن أن تلعبه الصناعات الريفية فى تنمية المجتمع الريفى · ففى بلجيكا والمانيا وايطاليا اتجهت الحكومات الى منح اعانات واعفاءات ضريبية لهذه الصناعات · وفى انجلترا قامت الحكومة بمنح قروض ميسرة فضلا عن رفع الأجور للعاملين فى الصناعات الريفية(١٤) ·

ومن ناحية أخرى فقد أكدت تجارب الدول النامية مثل الهند واندونيسيا الى فعالية الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة فى القطاع الزراعى · وقد ساعد على نجاح الصناعات الريفية هو اتجاه هذه الدول الى توفير البنية الاساسية من قوى محركة ومياه وطرق بأسعار مدعمة · ان نجاح التجربة الهندية يرجع فى واقع الأمر الى نوعية الصناعات الريفية التى اتجهت الدولة الى تشجيعها من خلال توفير البنية الأساسية ومنحها الاعانات والاعفاءات الضريبية(١٥) · ومن ثم فان نجاح الصناعات الريفية فى تحقيق أهداف التوظف والدخل والتكامل يتوقف الى حد كبير على نوعية وطبيعة هذه الصناعات ·

ولهذا يجب قبل البدء فى اختيار نوعية الصناعات الريفية أن يتم التعرف على مقوماتها الأساسية أخذا فى الاعتبار طبيعة البنيان الاقتصادى فى الزراعة المصرية ، حيث يمكن اجمال هذه المقومات فى الآتى :

(أ) مشروعات صغيرة الحجم :

لقد اختلفت الآراء حول تعريف المشروع الصغير ، فبعض الآراء تعرفه

على أساس حجم العمالة الموظفة ، فى حين يرى البعض الاخر أن العامل المحدد للمشروع الصغير هو حجم رؤوس الأموال المستثمرة ، ودرجة التكنولوجيا المستخدمة(١٦) ٠

وبصرف النظر عن الآراء المختلفة والتعريفات المتباينة فانه يقصد هنا بالصناعات الصغيرة هى تلك المشروعات التى ينخفض فيها معامل رأس المال/العمل بحيث تعتمد بصفة أساسية على عنصر العمل مع الاعتماد بدرجة محدودة على رؤوس الأموال ٠ وهى فى هذا تتلاءم مع الوضع القائم فى معظم الدول النامية والتى تعانى من قصور فى حجم رؤوس الأموال ، وارتفاع حجم البطالة خاصة فى المجتمعات الحضرية ٠

والفكرة من اختيار الوحدات الاقتصادية الصغيرة كقاعدة للصناعات الريفية هو ضمان انتشار هذه الصناعات فى انحاء البلاد على مستوى القرى حتى يمكن تنويعها لتكون متوافقة مع الدورة الزراعية والتركيب المحصولى فى كل منطقة أو قرية ٠ وفى نفس الوقت يتحقق لها الوفورات الداخلية دون أن يتطلب ذلك رؤوس أموال كبيرة أو درجة تكنولوجيا عالية ، وبذلك تساهم فى علاج البطالة الزراعية ٠ ومن ناحية أخرى أن صغر حجم المنشأة يقلل من درجة الاعتماد على المهارات الادارية والفنية ، والتى قلما تتوافر فى القطاع الزراعى ٠

(ب) المواد الخـــام :

يعتبر توافر المواد الخام بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة أحد المقومات الرئيسية لنجاح أى مشروع صناعى ٠ ومن ثم فانه يجب عند اختيار الصناعات الريفية أن يراعى توفر المواد الخام بالكميات والأسعار التى تتلاءم مع حجم وطبيعة هذه الصناعات ٠

أن اقامة الصناعات الريفية فى مناطق متاخمة لمصادر المواد الخام الزراعية يؤدى الى توفير الوقت المستغرق فى عملية النقل فضلا عن انخفاض تكلفة المواد الخام من خلال خفض تكلفة النقل من ناحية وتوفير الفاقد والتالف فى عملية النقل من ناحية أخرى ٠ وبالتالى زيادة القيمة المضافة المتحققة لهذه الصناعات بالمقارنة بمثيلتها فى المجتمعات الحضرية ٠

(ج) موسمية الطلب على العمالة :

لقد سبق أن أشرنا الى أن البطالة الموجودة فى القطاع الزراعى المصرى هى بطالة موسمية حيث تواجه الزراعة عجزا فى العمالة فى بعض أوقات السنة بالرغم من وجود فائض فى هذه العمالة فى معظم أوقات السنة ٠

ومن ثم فان اقامة صناعات ريفية تعتمد على عمالة دائمة ومستمرة طوال العام لابد وأن يؤدى الى زيادة العجز فى العمالة فى أوقات الذروة وبالتالى التأثير على الانتاج الزراعى وتصبح الصناعات الريفية أنشـطة منافسة وليس مكملة للنشاط الزراعى ٠

ومن ثم فانه يجب عند اختيار نوعيات الصناعات الريفية أن يراعى أن تكون صناعات موسمية بمعنى أن تعتمد على عمالة مؤقته وموسمية بحيث يزيد طلب هذه الصناعات على العمالة فى أوقات ركود النشاط الزراعى ، للاستفادة من فائض العمالة والحد من درجة البطالة ، على أن يقل الاعتماد على هذه العمالة فى أوقات الذروة فى النشاط الزراعى ، ومن هنا تصبح الصناعات الريفية أنشطة مكملة للنشاط الزراعى ٠

ولما كانت أوقات الذروة فى الزراعة المصرية تنحصر فى مايو ـ يونيو ، سبتمبر ـ أكتوبر ، فانه يجب اختيار صناعات ريفية ينخفض فيها الطلب على العمالة فى هذه الفترات من السنة ٠

(د) حجم الطلب :

لعل أحد المقومات الرئيسية لنجاح أى مشروع هو وجود طلب كاف يسمح بتحقيق الوفورات الداخلية ٠ ولهذا يجب اختيار الصناعات التى تنتج سلع تواجه عجزا فى السوق المصرى سواء فى المجتمع الريفى أو المجتمع الحضرى ٠ وبديهى أن يتم التركيز على المنتجات التى تتمتع بقدرة تصديرية ، أى تلك المنتجات التى لها أسواق تصدير سواء على المستوى الاقليمى (الدول العربية والافريقية) أو على المستوى العالمى ٠ وبهذا تسـاهم الصناعات الريفية ـ بالاضافة الى زيادة حجم التوظف والانتاج ـ فى زيادة الموارد من النقد الأجنبى وبالتالى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات ٠

(هـ) عمالة غير ماهرة :

نظرا لأن الفائض فى العمالة الزراعية ينحصر فى عمالة غير ماهرة ، أى عمالة غير مدربة على الأعمال الفنية فى الصناعة • فانه من الضرورى أن يتم اختيار صناعات ريفية لا تتطلب درجة عالية من المهارة أو تتطلب مهارة محدودة تتفق وطبيعة العامل الزراعى •

(و) انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج :

يعانى الاقتصاد المصرى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة من قصور وندرة رؤوس الأموال ومن ثم فان اقامة صناعات كثيفة لرأس المال يؤدى الى زيادة الضغط على موارد الدولة الرأسمالية وبالتالى وضع القيود والعقبات فى وجه هذه الصناعات • ولهذا يجب اختيار صناعات كثيفة العمل والتى لا تتطلب استثمارات ضخمة ، تعتمد بصفة أساسية على الأعمال اليدوية •

(ز) درجة التكنولوجيا :

مما لا شك فيه أن أحد القيود فى سبيل تنمية الصناعات الريفية هو غياب الكفاءات الفنية التى يمكن أن تتعامل مع تكنولوجيا صناعية متقدمة ، ولهذا فانه من المفضل أن تعتمد هذه الصناعات على أساليب انتاج متقدمة ولكن غير معقدة بحيث تكون متوافقة مع مهارات العمالة المتوفرة فى القطاع الريفى ، أو يمكن اجادتها خلال فترة تدريب قصيرة •

مما سبق يبين أهمية اختيار الصناعات الريفية التى تتوافق وتتلاءم مع القطاع الزراعى وباستعراض الصناعات التى تتوافر فيها المقومات السابق عرضها يمكن اقتراح عدد من هذه الصناعات مثل صناعة النسيج وصناعة السجاد والصناعات الجلدية ، فضلا عن صناعة الأغذية المحفوظة •

ونظرا لصعوبة الحصول على بيانات عن كل هذه الصناعات بالتفصيل الذى يخدم الغرض من الدراسة ، فقد اتجهت الدراسة الى اختيار أحد هذه الصناعات كمثال تطبيقى بحيث يتم من خلال تحليلها قياس أثرها على البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى المصرى •

وقد وقع الاختيار على صناعة الأغذية المحفوظة لما تتميز به من خصائص ومقومات تتوافق مع النشاط الزراعى مما يجعلها نشاط مكمل وليس منافس للانتاج الزراعى ٠

وفى سبيل اختبار جدوى صناعة الأغذية المحفوظة كصناعة ريفيـــة اتجهنا الى قياس مدى توافق خصائص صناعة الأغذية المحفوظة مع المعايير السابق عرضها ٠

★ صـغر حجم المشـــروع :

لعل أحد الخصائص المميزة لصناعة الأغذية المحفوظة هو انخفاض التكلفة الثابتة المتوسطة نظرا لأن هذه الصناعات لا تتطلب استثمارات ضخمة أو يمكن تحقيق معدلات انتاج مرتفعة باستخدام قدر محدود من الآلات ٠

ان هذا الوضع يعطى هذه الصناعة وضع متميز من حيث بلوغ الحجم الأمثل للمشروع وبالتالى تحقيق وفورات داخلية فى ظل طاقة انتاجيـــة محدودة ، الأمر الذى يسمح باقامة عدد كبير من المشروعات ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة لتنتشر فى المناطق الريفية المختلفة بدلا من اقامة عدد محدود من المشروعات الكبيرة تتركز فى عدد محدود من المناطق ٠

★ توفر المواد الخـام :

تستند صناعة الأغذية المحفوظة على تشكيلة متنوعة من المواد الخام الزراعية كالفاكهة والخضروات ، حيث تمثل تكلفة المـــادة الخام العنصر الرئيسى المحدد لنجاح هذه الصناعة ، اذ تبلغ تكلفة المادة الخام أكثر من ٦٠٪ من اجمالى التكلفة (١٧) ٠ من هنا يبين أهميـــة توفر المـواد الخام بالكميات والأسعار الملاءمة لصناعة الأغذية المحفوظة ٠

وقد أوضحت العديد من الدراسات أن أحد العوامل المحددة لصناعة الأغذية المحفوظة هو ارتفاع تكلفة المواد الخام نتيجة لارتفاع تكلفة النقل من ناحية وارتفاع نسبة الفاقد والتالف حيث تقدر هذه الدراسات أن تكلفة المواد الخام الزراعية ترتفع بأكثر من ٣٠٪ نتيجة لنقلها من مناطق انتاجها الى مراكز تصنيعها(١٨) ٠ من هنا تأتى جدوى اقامة مشروعات الأغـــذية

المحفوظة فى الريف المصرى اذ يؤدى هذا الى خفض التكلفة وزيادة القيمة المضافة بالمقارنة بالمشروعات المماثلة المقامة فى الحضر ٠

★ **الاعتماد على عمالة موسمية :**

تتميز صناعة الأغذية المحفوظة بالاعتماد بصفة أساسية على عمالة موسمية غير ماهرة ، وهى العمالة التى تقوم باعداد الخامات الزراعيةلعملية التصنيع ، والتى عادة تكون عملية يدوية ذات كثافة بشرية عالية تعتمد على عمالة غير ماهرة وغير متخصصة، هذا وتقدر حاجة صناعة الأغذية المحفوظة من العمالة الموسمية غير الماهرة بأكثر من ٨٠٪ من اجمالى احتياجاتها من العمـــالة(١٩) ٠

ولما كانت عملية اعداد الخامات الزراعية للتصنيع تأتى فى فترة زمنية ملاصقة ولاحقة لعمليات حصاد هذه الخامات ، فانه يمكن الاستفادة من العمالة الزراعية فى هذه المرحلة لتصنيع الخامات الزراعية ٠ خاصة وأن المواد الخام الزراعية لهذه الصناعة متعددة ومتنوعة ٠ وبهـــذا تتوافق احتياجات صناعة الأغذية المحفوظة من العمالة مع طبيعة الانتاج الزراعى ، وبالتالى يمكن أن تساهم فى علاج البطالة الموسمية فى الزراعة ٠

★ **ارتفاع معدلات نمو الطلب :**

مما لا شك فيه أن أحد العوامل الرئيسية المحددة لقيام أى صناعة هو وجود طلب كاف ٠ وقد أوضحت العديد من الدراسات أن حجم الطلب المحلى على الأغذية المحفوظة تفوق الطاقات الانتاجية المتاحة ، وأنه يتزايد بمعدلات مرتفعة ٠ ومن ناحية أخر فقد أكدت الاحصائيات المتاحة القدرة التصديرية لمنتجات الأغذية المحفوظة خاصة فيما يتعلق بالأغـــذية المجففة والمجمدات والعصائر سواء للدول العربية أو الدول الاوروبية ٠ وتقدر الطاقات الجديدة المطلوب اضافتها بـ ٢٤ ألف طن منتجات الطماطم ، ٢٢ ألف طن مجمدات ، ١٥ ألف طن منتجات مجففة ، ٤٢ ألف طن عصائر وشربات ، ١٣ ألف طن مـــربات(٢٠) ٠

★ **انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج :**

تعد صناعة الأغذية المحفوظة من الصناعات كثيفة العمـــل ، والتى

ينخفض فيها معدل استخدام الآلات ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض حجم الاستثمارات · وبالرغم من أن القيمة المضافة فى هذه الصناعة منخفضة نسبيا اذ لا تتجاوز ٢٠٪ من قيمة المنتج النهائى ، الا أن الانتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة حيث تبلغ حوالى ٣٧ قرش لكل جنيه مستثمر ، أى معامل حدى لرأس المال / الناتج ٢ر٧ وهو أقل من المعامل الحدى لرأس المال / الناتج على المستوى القومى والذى يقدر بـ ٣ر٩ (٢١) ·

ان انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج لصناعة الأغـــذية المحفوظة يحقق لها وضع متميز ، اذ الى جانب قدرتها على امتصاص العمالة الموسمية الفائضة فى الزراعة ، فانها قادرة على تحقيق معدلات انتاج مرتفعة بالقياس الى حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها · وهى بهذا تساهم أيضا فى تخفيف الضغط على موارد الدولة الرأسمالية ، ومن ناحية أخرى فان صناعة الأغذية المحفوظة لا تتطلب درجة عالية من التكنولوجيا ، وبالتالى عدم الحاجة الى كفاءات فنية ذات مهارات عالية ، الأمر الذى يتفق وطبيعة العمالة المتاحة فى القطاع الريفى ·

من العرض السابق يبين أن صناعة الأغذية المحفوظة ، خاصة صناعة حفظ الفواكه والخضروات من الصناعات الملائمـــة للقطاع الريفى من حيث طبيعتها ومتطلباتها سواء من عناصر الانتاج أو الخامات ، فضلا عن وجود طلب كاف عليها ·

وقد اتجهت الدراسة الى التركيز على مجموعات الأغذية المحفوظـة الأكثر أهمية من حيث الاحتياجات من العمالة وحجم الطلب وهى :

- ★ منتجات الطماطم ·
- ★ الخضروات المجمدة ·
- ★ المنتجات المجففة ·
- ★ العصائر والشراب ·
- ★ المربـــــات ·

ونوضح فى الملحق رقم (٢) مواسم انتاج هـــذه المجموعات ووفقا للاصناف الرئيسية ، وهى الفترات التى يتزايد فيها الطلب على العمالة ·

مع ملاحظة أن الدراسة لا تشمل جميع المنتجات والاصناف على سبيل الحصر، وانما تركز على أكثر الأصناف أهمية ٠

وفى سبيل تقدير الطاقات الانتاجية الغـــذائية التى يمكن اقامتها فى الريف المصرى اتجهت الدراسة الى مقـــارنة حجم الانتاج من الخامات الزراعية المتاح للاستخدام فى صناعة الأغذية المحفوظة بالطاقات الجديدة المطلوب اضافتها بحيث يتم اختيار أيهما أقل كأساس لتحديد الطاقات الانتاجية التى يمكن اقامتها فى الريف المصرى ٠

وقد اعتمدنا على بيانات مستخلصة من الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية (الهيئة العامة للتصنيع) فى تقدير الطاقات الانتاجية المقترحة للصناعات الغذائية الريفية كما هو موضح فى الجدول رقم (٢) ٠

جدول رقم (٢)
الطاقات الانتاجية المقترحة
لصناعة الأغذية المحفوظة فى الريف المصرى

(بالألف طن)

	الانتاج الزراعى المتاح للاستخدام فى الصناعة	الطاقات الجديدة* المطلوب اضافتها	الطاقات الانتاجية المقترحة
منتجات طماطم	٢١٠	١٢٠	١٢٠
خضراوات مجمدة	٢١ر٥	٣١ر٥	٢١ر٥
منتجات مجففة	٩٠	٩٠	٩٠
عصائر وشراب	٢٦ر٧٥	٢١	٢١
مربـــات	١٠	١٣	١٠

المصدر : الهيئة العامة للتصنيع ، (الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠) ١٩٨٤ ٠

★ على أساس المواد الخام المستخدمة وليس المنتج النهائى ٠

٤ - درجة مساهمة الصناعات الغذائية الريفية فى علاج البطالة الموسمية:

فى سبيل قياس قدرة الصناعات الغذائية الريفية على امتصاص فائض العمالة الزراعية ، اتجهت الدراسة الى مقارنة احتياجات هذه الصناعات من العمالة بفائض العمالة فى كل موسم ٠

ونظرا لتعدد المتغيرات وتشابكها فقد انتهجت الدراسة أسلوب البرمجة الخطية لتعظيم حجم التوظف فى ظل مجموعة من القيود والمحددات(٢٢) ٠

١/٤ النمـــوذج :

دالة الهـــدف :

ان الهدف هو الوصول الى أقصى حجم توظف للعمـــالة الزراعية فى المواسم المختلفة أى على مدار العام ٠

أى أن دالة الهدف :

$$\text{تعظيم } ظ = \sum_{أ=1}^{٦} \sum_{ب=1}^{٥} \sum_{س=1}^{هب} ع_{أبس}$$

حيث أن :

ظ = الحجم الكلى للعمالة الموظفة فى العام ٠

ع = عدد العمالة الموظفة فى الموسم أ فى الصناعة ب لانتاج السلعة س ٠

أ = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ، ٦ (عدد المواسم) ٠

ب = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٥ (عدد الصناعات)٠

س = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ، هب (عدد السلع فى كل صناعة)

دوال القيود أو المحددات :

تنحصر القيود المحددة لتوظف العمالة الزراعية فى الآتى :

★ مدى وجود عمالة فائضة فى كل موسم (جدول رقم ١) ٠

★ قدرة الصناعات الغذائية على توظيف العمـــالة والتى تتوقف بدورها على :

ـــ احتياجات كل وحدة منتجة من العمالة (ملحق رقم ٣) ٠

ـــ مدى وفرة المواد الخام الزراعية المتاحة للاســـتخدام فى صناعة الأغذية المحفوظة ، جدول رقم (٢) ٠

ـــ حجم الطاقات الجديدة المطلوب اضافتها لصناعات الأغذية المحفوظة (جدول رقم ٣) ٠

وقد تم صياغة هذه القيود فى دالتين :

١ ـ قيد العمالة المتاحة :

$$\underset{ب=١}{\overset{٥}{\text{مجـــ}}} \quad \underset{س=١}{\overset{مب}{\text{مجـــ}}} \quad \underset{أ\,ب\,س}{ع} \leqslant ل\,ا \qquad أ = ١ ، ٢ ، \cdots\cdots ، ٦$$

حيث أن :

ل أ = فائض العمالة الزراعية فى كل موسم ٠

٢ ـ قيد قدرة الصناعات الغذائية على توظيف عمالة :

$$\underset{بس}{ت} \times \underset{أبس}{ع} \leqslant ص \qquad أ = ١ ، ٢ ، \cdots\cdots ، ٦$$

$$أب\,س\,ب = ١ ، ٢ ، \cdots\cdots ، ٥$$

$$س = ١ ، ٢ ، \cdots\cdots ، مب$$

حيث أن :

$\underset{بس}{ت}$ = الانتاجية للعامل فى الصناعة ب لانتاج السلعة س ٠

$\underset{أبس}{ص}$ = حجم الانتاج (الطاقات الانتاجية) فى الموسم أ للصناعة

ب لانتاج السلعة س والتى حددت على أساس مقارنة المواد الخام الزراعية المتاحة للاستخدام فى صناعات الأغذية المحفوظة بالطاقات الجديدة المطلوب اضـــافتها لاختيار أيهما أقل ٠

٢/٤ نتائج النموذج :

بتطبيق النموذج على بيانات العمالة الزراعية الفائضـــة واحتياجات الصناعات الغذائية من العمالة فى المواسم المختلفة باستخدام الحاسب الآلى توصلنا الى النتائج التالية :

	فائض العمالة الزراعيـــة بالالف عامل	العمالة التى يمكن توظيفها فى الصناعات الغذائية بالالف عامل	نسبة التوظف ٪
يناير ـ فبراير	٣٠١	٧٥	٢٥
مارس ـ ابريل	٢٣٠	٩٧	٤٢
مايو ـ يونيو	ـ١٠٩	ـــ	ـــ
يوليو ـ أغسطس	١٧٩	٥٢	٢٩
سبتمبر ـ أكتوبر	٦٤	ـــ	ـــ
نوفمبر ـ ديسمبر	٢٧٥	ـــ	ـــ
	ـــ	ـــ	ـــ
اجمـــالى	٩٤٠	٢٢٤	٢٤

مما سبق يبين أن اقامة صناعات الأغذية المحفوظة بالطاقات الانتاجية المقترحة يمكن أن تساهم فى امتصاص العمالة الزراعية الفائضة بحوالى ٢٤٪، وبالتالى خفض حجم البطالة الزراعية من حوالى ٢٢٪ الى حوالى ١٧٪٠

كما أوضحت نتائج الدراسة أن المواسم التى يمكن أن تنخفض فيها حجم البطالة الزراعية نتيجة لاقامة صناعات أغذية ريفية هى الفترات يناير ـ فبراير، ومارس ـ ابريل ، ويوليو ـ أغسطس فى حين أن هذه الصناعات بتشكيلها

لطاقاتها الانتاجية الحالية غير قادرة على الحد من درجة البطالة الزراعية فى الفترة نوفمبر - ديسمبر ، الأمر الذى يفرض ضرورة اقامة صناعات أخرى الى جانب صناعات الاغذية المحفوظة بحيث تكون قادرة على امتصاص العمالة الفائضة فى هذه الفترة ٠

ان اقامة صناعات غذائية فى الريف المصرى لا يساهم فحسب فى خفض معدلات البطالة الزراعية ، بل يؤدى أيضا الى زيادة الدخول الزراعية والقيمة المضافة فى المجتمع الريفى ، هذا فضـــلا عن خلق الوفورات الداخليـــة والخارجية واحداث التكامل بين الزراعة والصناعة وبالتالى تعجيل معدلات التنمية الاقتصادية ٠

وعلى فرض أن أجر العامل فى الصناعات الريفية ١٢٠٠ جنيه/سنة فانه يمكن فى ظل معدلات التوظف التى أوضـــحتها الدراسة زيادة الدخول فى المجتمعات الريفية بحوالى ٤٥ مليون جنيه سنويا ٠

ومن ناحية أخرى فان انخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج لهذه الصناعة (٢ر٧) يؤدى الى زيادة القيمة المضافة بحوالى ٣٧٪ من حجم الاستثمارات ٠ وأخيرا فان قيام صناعات غذائية فى الريف المصرى يعمل على توفير الفاقد والتالف فى الخامات الزراعية بما يعادل حوالى ٢٥٪ من قيمتها ٠

٥ - الخلاصـــة :

لقد استهدفت الدراسة قياس قدرة الصناعات الريفية على امتصاص العمالة الفائضة فى القطاع الزراعى المصرى ٠ وقد أوضحت الدراسة أن البطالة الموسمية تنتشر فى القطاع الزراعى المصرى وأن حجمها يأخذ فى التزايد نتيجة لنمو المعروض من العمالة الزراعية بقدر يفوق الطلب عليها ٠ ومن ثم فان استمرار هذا الوضع سويف يؤدى فى المستقبل القريب الى تفاقم مشكلة البطالة فى كل من القطاع الريفى والقطاع الحضرى ٠

وتقترح الدراسة اقامة صناعات موسمية فى الريف المصرى كنشاط مكمل للنشاط الزراعى وبحيث تساهم هذه الصناعات فى امتصاص العمالة

الزراعية الفائضة فى أوقات ركود النشاط الزراعى ، وفى نفس الوقت طاردة لها فى أوقات الذروة ٠

وقد اتجهت الدراسة الى مناقشة المعايير التى تحكم اختيار الصناعات الريفية بما يحقق كفاءة استغلال الموارد البشرية فى الريف المصرى ، وبالتالى الحد من درجة الهجرة الى المانطق الحضرية ، وتصدير البطالة الى المدن ٠

وفى سبيل وضع الدراسة فى حيز التطبيق ، تم اختيار صناعة الأغذية المحفوظة كمثال تطبيقى نظرا لما تتمتع به من خصائص تتوافق مع طبيعة ومقومات النشاط الزراعى أهمها موسمية الطلب على العمالة ، وانخفاض المعامل الحدى لرأس المال/الناتج ، واعتمادها على عمالة غير ماهرة ، فضلا عن استخدامها لمواد خام زراعية ٠ وقد قدرت احتياجات صناعات الأغذية المحفوظة التى اقترحت الدراسة اقامتها من العمالة بحوالى ٢٥٧ ألف عامل فى السنة ٠

ونظرا لعدم توافق احتياجات هذه الصناعات من العمالة مع الفائض من العمالة الزراعية فى بعض المواسم ، فقد اتجهت الدراسة الى استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى سبيل تعظيم حجم العمالة الزراعية الموظفة فى الصناعات الغذائية الريفية فى ظل قيود موسمية الفائض أو العجز من العمالة الزراعية ، ودرجة احتياجات صناعة الاغذاية المحفوظة للعمـــالة ، فضلا عن قيود الطاقة الانتاجية والطلب على منتجات هذه الصناعات ٠

وقد خلصت الدراسة الى أن صناعات الأغذية المحفوظة المقترح اقامتها قادرة على امتصاص ٢٢٤ ألف عامل موزعة على المواســـم المختلفة ، أى مايعادل ٢٤٪ من اجمالى العمالة الزراعية الفائضة ٠ وبالتالى خفض معدلات البطالة الزراعية من ٢٢٪ الى ١٧٪ ٠

ولما كان معدل الاجر فى الصناعة يكون عادة أعلى من مثيله فى الزراعة فانه من المتوقع أن يؤدى اقامة هذه الصناعات الى زيادة دخول سكان الريف وبالتالى خلق الحافز لبقاءهم فى المجتمع الريفى والمساهمة فى نموه بدلا من الانتقال الى الحضر والقيام بأعمال غير منتجة فى القطاع غير الرسمى ، ومن

ثم تخفيف الضغط السكانى على المدن والحد من درجة البطالة فى الحضر سواء كانت سافرة أو مقنعة ٠

ومن ناحية أخرى فان قيام هذه الصناعات سوف يؤدى الى زيادة القيمة المضافة فى المجتمع الريفى بما يعادل حوالى ٣٧٪ من حجم الاستثمارات فى هذه الصناعات ٠ هذا فضلا عن توفير الفاقـــد والتالف فى الخامات الزراعية بما يعادل حوالى ٢٥٪ من قيمتها ٠

وهذا بالاضافة الى أن قيام صناعات ريفية يساعد على ايجاد التكامل بين النشاط الزراعى والنشاط الصناعى وخلق وفورات داخلية وخارجية ومن ثم ايجاد المبررات لتطوير البنية الاساسية فى المجتمع الريفى وتحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ٠

وأخيرا فان النتيجة التى توصلت لها الدراسة لا يمكن تعميمها كدلالات رقمية ، وانما مجرد مؤشر للدلالة على أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبـــه الصناعات الريفية فى الحد من درجة البطالة الموسمية فى الزراعة المصرية ٠

هـــوامش

1) D.W. Jorgenson, "The Role of Agriculture in Economic Development : Classical Versus Neoclassical Models of Growth", in G.R. Whoton (ed.) "Subsistence Agriculture and Economic Development, Frank Cass Co., Ltd., London, 1970.

2) S.R. Makary, "Agricultural Unemployment and Rural-Urban Migration", First Conference of the Economic Department, 1989, University of Cairo, 20-22 Feb., 1989, pp. 3-6.

3) D. Warriner, "Land Reform and Economic Development Fiftieth Aniversery Commemoration Lectures, National Bank of Egypt, Cairo, 1955.

وأيضا :

— محمد منير الزلاقى ، البطالة الزراعية وغير الزراعية فى مصر » نشرة بحثية رقم (١) سلسلة بحوث الخطة العلمية للمجلس الأعلى للعلوم ، مطبقة جامعة الاسكندرية ١٩٦١ ٠

— وزارة التخطيط ، « الاطار العام للخطة الخمسية الاولى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥ » القاهرة ، ١٩٦٠ ٠

4) I.N.P., "On Utuililization of Rural Manpower and Measurement of its Unemployment," Cairo, 1965.

— B. Hansen, "Marginal Productivity Wage Theory and Subsistance Wage Theory in Egyptian Agriculture", J.D. Studies, Vol. 2, No. 4, July 1966.

— R. Mabro, "Industrial Growth, Agricultural Unemployment and the Lewis Mode I. The Egyptian Case 1952-1965", J.D. Studies No. 4, 1967.

— M. El Shahat and S. Nassar, "Estimates of Labor Surplas in Agriculture in Egypt", L'Egypte Contemporaine, Jan., 1974.

— N. Mohamed, "Surplus Labour and Problems of Disguised Unemployment in Egyptian Agriculture" Cairo, 1975.

— ابراهيم العيسوى ، « هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية» مجلة مصر المعاصرة ـ العدد ٣٧٠ ، اكتوبر سنة ١٩٧٧ ٠

— عبد القادر دياب ، « دراسة تحليلية للعمل الزراعى وعـــلاقته بالتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العـــربية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة جامعة القاهرة ١٩٧٧ ٠

— حسنى حبيب السيد متولى ، « تحليل اقتصادى لقياس بعض مشاكل العمالة والبطالة فى الزراعة المصرية » ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة جامعة الاسكندرية ١٩٧٩ ٠

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد » ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ ٠

٥ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد » مرجع سابق ٠

6) S. Makary, "Agricultural Unemployment and Rural-Urban Migration", opcit.

7) Ibid., p. 14.

8) D. Metcalf, "The Economics of Agriculture", Penguin Modern Economics, Middlesex, 1969, Chapt. 3.

٦ ـ وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، « دراسة عن قطاع الزراعة والرى فى مصر منذ بداية الخطة الخمسية الاولى للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٥٩/١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ » سلســلة دراسات احصائية ـ ٣ القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٥٨ ٠

١٠ ـ وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، مرجع سابق ص ٥٦ ٠

١١ ـ وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، مرجع سابق)ص ٥٨ ٠

١٢ - رجاء عبد الرسول ، « البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب » المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، كلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ص ١٥ ٠

13) S. Makary, Op. cit., p. 14.

١٤ - سميحة السيد فوزى ، « سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى » المؤتمر الاول بقســـم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القـــاهرة ، ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ٠

15) P. Sanghoi, "Surplus Manpower in Agriculture and Economic Development With Special Reference to India", Asia Publtouss, Bombay, 1969.

16) R.K. Vepa, "Sonall Industry : The Challonge of the Eighties", Vikas Publishing House New Delhi, 1983.

١٧ - منال كمال كريم ، « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغـذائية المحفوظة » - رسالة ماجستير ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ١٩٨٣ - الباب الثالث ٠

١٨ - الهيئة العامة للتصنيع « الدراسة التسويقية لصـــناعة حفظ الاغذية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ » القاهرة ١٩٨٤ ٠

١٩ - منال كمال كريم ، « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائية المحفوظة » ، مرجع سابق - الباب الثانى ٠

٢٠ - سمير مكارى ، « التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الاغذية المحفوظة فى مصر : دراسة كمية » مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ١٩٨٣ ٠

٢١ - منال كمال كريم « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائيـــة المحفوظة » مرجع سابق - الباب الثانى ٠

22) A. Lewis, "Development Planning", Unwine University Books, George Allen Unwin Ltd., London, 1970, Chapter III.

ملحق رقـــم (١)
تقدير حجم البطالة الزراعية
١٩٦٦ ـ ١٩٨٤

السنة	حجم البطالة بالالف عامل	معدل البطالة ٪
١٩٦٦	٣٣٨	٨ر٧
١٩٦٧	٣٩٢	١٠ر٠
١٩٦٨	٣٩٦	١٠ر٠
١٩٦٩	٤٥٢	١١ر١
١٩٧٠	٤٣٣	١٠ر٧
١٩٧١	٥٠١	١٢ر٢
١٩٧٢	٤٨٨	١١ر٨
١٩٧٣	٤٩٥	١١ر٨
١٩٧٤	٥٣١	١٢ر٦
١٩٧٥	٥٢٢	١٢ر٤
١٩٧٦	٣٧٥	٩ر٢
١٩٧٧	٣٩٠	٩ر٥
١٩٧٨	٣٦٨	٨ر٩
١٩٧٩	٦٠٢	١٤ر٤
١٩٨٠	٦٤٧	١٥ر٤
١٩٨١	٧٣٨	١٧ر٥
١٩٨٢	٨٠٥	١٩ر٠
١٩٨٣	٨٨٥	٢٠ر٩
١٩٨٤	٩٢٣	٢١ر٦

المصدر :

— S. Makary, "Agricultural Unemployment and, Rural-Urban Migration," First Conference of the Economic Dpt., Cairo University Feb., 1987.

(الموارد البشرية)

ملحق رقم (٢)
مواســـم الانتـــاج
للاغـــذاية الملحفوظة

	منتجـات طماطم	خضراوت مجمـدة	منتجات مجففـة	عصائر وشـرب	مربـــات
يناير – فبراير	صلصة طماطم				
مارس – ابريل		بسـلة وخرشـوف	بصـــل	برتقال وجريب فروت	برتقـال ونارنج
مايو – يونيو				مشـمش	مشـمش
يوليو – أغسطس		ملوخية وفاصوليا خضراء	عنـــب		فـــراولة
سبتمبر – أكتوبر	صلصة طماطم	باميـة	بصـــل	مانجو وجوافة	تـــين
نوفمبر – ديسمبر		فاصوليا خضراء			

المصدر : الهيئة العامة للتصنيع ، الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ ، سنة ١٩٨٤ .

ملحق رقم (٣)

انتاجيـــة العامـــل

منتجات طماطم	١٦٠٠ كجم/موسم
مجمـــدات	٤٠٠ كجم/موسم
منتجات مجففة	١٠٠٠ كجم/موسم
عصائر وشـــراب	٨٠٠ كجم/موسم
مربـــات	٨٠٠ كجم/موسم

المصدر : مقابلات شخصية مع القائمين بصناعة الاغذية المحفوظة فى المشروعات الخاصة الصغيرة ٠

المراجـــع

١ ـ المراجع العربية :

ـــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر فى قطاع الزراعة والصيد » ، القاهرة ـ يونيو سنة ١٩٨٥ ٠

ـــ محمد منير الزلاقى ، « البطالة الزراعية وغير الزراعية فى مصر » نشرة بحثية رقم (١) سلسلة بحوث الخطة العلمية للمجلس الاعلى للعلوم ، مطبعة جامعة الاسكندرية ١٩٦١ ٠

ـــ ابراهيم العيسوى ، « هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٠ ، اكتوبر سنة ١٩٧٧ ٠

ـــ الهيئةالعامة للتصنيع ، « الدراسة التسويقية لصناعة حفظ الأغذية بجمهورية مصر العربية ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ » ، القاهرة ١٩٨٤ ٠

ـــ عبد القادر دياب ، « دراسة تحليلية للعمل الزراعى وعلاقته بالتنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ١٩٧٧ ٠

ـــ رجاء عبد الرسول : « البطالة الريفية فى مصر ، الظاهرة والاسباب » المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد سنة ١٩٨٩ ، كلية الاقتصاد والعلوم الساسية ، جامعة القاهرة ٢٠ ـ ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٩ ٠

ـــ سميحة السيد فوزى ، « سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الاخرى » المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠ ـ ٢٢ فبراير ١٩٨٩ ٠

ـــ منال كمال كريم ، « تخطيط الصادرات المصرية من المواد الغذائية المحفوظة » ، كلية التجارة وادارة الأعمال ، جامعة حلوان ١٩٨٣ ٠

— حسن حبيب السيد متولى ، « تحليل اقتصادى لقياس بعض مشاكل العمالة والبطالة فى الزراعة المصرية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ١٩٧٩ .

— سمير رياض مكارى ، « التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الاغذية المحفوظة فى مصر ، دراسة كمية » مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ١٩٨٣ .

— وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، « دراسة عن قطاع الزراعة والرى فى مصر منذ بداية الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٥٩/١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٦/١٩٨٧ » سلسلة دراسات احصائية ، القاهرة ، سبمتبر ١٩٨٧ .

— وزارة التخطيط ، « الاطار العام للخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ ، القاهرة ١٩٦٠ .

(ب) المراجع الأجنبية :

— M. El-Shahat and S. Nassar, **"Estimates of Labour Surplus in Agriculture in Egypt"**, L'Egypte Contemporaine, Jan., 1974.

— B. Hansen, **"Marginal Productivity Wage Theory and Subsistence Wage Theory in Egyptian Agriculture"**, J.D. Studies, Vol. 2, No. 4, July, 1966.

— I.N.P. **"On Utilization of Rural Manpower and Measurement of its Unemployment"**, Cairo, 1965.

— D.W. Jorenson, **"The Role of Agriculture in Economic Development. Classical Versus Neoclassical Models of Growth"**, in G.R. Whoten (ed.), **"Subsistence Agriculture and Economic Development"**, Frank Cass & Co., Ltd., London, 1970.

— A. Lewis, **"Development Planning"** Unwin University Books, George Allen Unwin Ltd., London, 1970.

— R. Mabro, **"Industrial Growth, Agricultural Unemployment and the Lewis Model : The Egyptian Case 1952-1965"**, J.D. Studies No. 4, 1967.

— S.R. Makary, **"Agricultural Unemployment and Rural-Urban Migration"**, First Conference of the Economic Department, 1989, University of Cairo, 20-22 Feb., 1989.

— D. Metcalf, **"The Economics of Agriculture"**, Penguin Modern Economics, Middlessex, 1969.

— N. Mohamed, **"Surplus Labour and Problem of isguised Unemployment in Egyptian Agriculture"**, Cairo, 1975.

— P. Sanghoi, **"Surplus Manpower in Agriculture and Economic Development, with Special Reference to India"**, Asia Publtouse. Bombay, 1969.

— R.K. Vepa, **Small Industry : The Challenge of the Eighties"**, Vikos Publishing House, New Delhi, 1983.

— D. Warriner, **"Land Reform and Economic Development"**, Fiftieth Anniversary Commemoration Lectures, National Bank of Egypt, Cairo, 1955.

تعقيب على بحث

دور الصناعات الريفية

فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر

مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

د٠ أحمـــد الجويلى

بسم الله الرحمن الرحيم أستاذنا د٠ سعيد النجار اتقدم بالشكر الخالص للجمعية و د٠ سلطان على دعوته للتعقيب على البحث وكما عرض الباحث فان بحثه يضم ٣ أجزاء رئيسية الجزء الأول خاص بالبطالة الموسـمية فى الزراعة والجزء الثانى عن الصناعات الريفية ومزاياها ثم الجـزء الثالث تطبيق أسلوب البرمجة الخطية لتحديد مدى استيعاب هذه الصناعات خاصة صناعة الاغذية المحفوظة للعمالة الموسمية فى الريف المصرى ٠ يمكن هذا البحث عندما قرأته الموضوع فى غاية الاهمية موضوع الصناعات الريفية ليس فقط يمكن كما ذكر الباحث فى امتصاص العمالة ولكن هو أداة من أدوات التطوير فى الريف المصرى والتنمية عموما انما هذا البحث فيـه حقائق قليلة بعضها معاصره لابد أن نؤكد عليها حاليا ان النشاط الزراعى عموما بغض النظر الى أنه النشاط الاوحد فى الريف المصرى وكانت كذلك فى السابق انما الان الدراسات القريبة جدا توضح ان ٥٠٪ من أهل الريف يعملون فى الزراعة الـ ٥٠٪ الأخرى لا يعملون فى الزراعة على الاطلاق حتى الـ ٥٠٪ الذين يعملون فى الزراعة ٥٠٪ من دخلهم يأتى من خارج الزراعة أنشطة غير زراعية فقط لكى نضع كل شىء فى وضعه الصحيح عندما نتكلم عن الريف لا نعنى الزراعة فقط ولكن الريف فى اجماله فى نفس الوقت حقيقة أخرى أى واحد مخطط لموضوع البطالة والتنمية وخلافه لابد أن يأخذ الاتجاهات للسكان حاليا فى الريف خاصة شباب الريف وأيضا من دراسة أخرى تمت أوضحت ان ٩٠٪ من شباب الريف فى الفئة من ١٥ الى ٣٠ سنة لا يود أن يعمل فى الزراعة هذه حقائق بحثية ميدانية أجريت حديثا ٠٠ النقطة الاخرى انه عندما نركز على التنمية فى الريف نركز أساسا على الشق الانتاجى فقط من العملية ولا نركز لا على الشق التسويقى ولا الشق التصنيعى

فهناك حتى الخطة عميق التخطيط اهمال لهذا الجانب جانب التسويق وجانب التصنيع ولذلك فأقول ان دراسة اليوم تؤدى الى مؤشر الاهتمام بعمليـــة الصناعات عموما أو التسويق والتصنيع · نقطة أخرى · الدراسات مؤخرا أعتقد ان هذا المؤتمر والمؤتمرات الأخرى التى أجريت قبل هذا ان الظاهرة الموجودة حاليا أيضا فى الريف هى البطالة بين المتعلمين بين خريجى المدارس الثانوية بأنواعها المختلفة وخريجى الجامعات شأنها شأن المدن لكى يكون هناك وضوح لما نتكلم عنه عندما قرأت هذا البحث يمكن د· سمير ذكر فى نقطة المناطق يمكن فى هذه النقطة « سأعقب فى عدة نقط أول نقطة ان هذا البحث اعتبر ان فائض العمالة الموسمية الريفية فائض عمالة زراعية فقط هذا البحث تحدث عن فائض عمالة زراعية ودون شمولى هذه التقديرات للفائض الموسمى وغير الموسمى فى الريف المصرى بأنواع العمالة المتاحة المختلفة · شق الزراعة هى جزء وليس كل ·· النقطة الثانية : هى تقدير الفائض ود· سمير ذكرها انه تكلم عن تقدير شامل للفائض على المستوى المصرى دون رجوع على مستوى المناطق · مستوى المناطق معناها العمل يختلف من مناطق قصب سكر فى الجنوب لمناطق أرز فى الشمال لمنطقـــة خضروات حول القاهرة الكبرى ·· فيه منطق زراعى موجود وبالتالى يؤثر على كل هـــــذه التقديرات لا أستطيع أخذ نمط موسمى على مستوى مصر وأعمل به ·· النمط الموسمى يختلف من منطقة الى أخرى · نقطة أخرى أركز عليها ان العمالة أو القوة العاملة ليست كل متجانس · ·هل الفائض فائض متجانس كله حتى الانماط العمالة والبطالة تختلف بين الذكور والاناث وتختلف حتى بين فئات السن أى اذا كنا تكلمنا على فائض فى أى فئة من العمالة فمن الواضح ان الذكور البالغين مثلا نمطهم الموسمى مختلف تماما ولكن هناك عجز حتى فى الذكور البالغين فى الزراعة اذا أخذنا الجزئيات نكون الى أخذ رقم كلى دون تفســـير ولا أعمل له segmentaion غير مضبوط فى القوى العاملة · البحث تحدث عن صناعة الاغذية المحفوظة وقال انها بسيطة غير محتاجة لمهارات كثيرة أو رأس مال والاغذية المحفوظة مجالها واسع جدا من أول عملية التدريج والتعبئة والتغليف للتعليب للتجفيف أشياء مختلفة والتعميم كان مضر أحيانا وفى بعض صناعات أغذية محفوظة نحتاج لرأس مال كثيف وليس كثيفا كالصناعات الثقيلة وانما تحتاج الى رأس مال وفى نفس الوقت تحتاج الى مهارة بالنسبة للجزء الفائض الذى ذكر فى البحث من الخضر والفاكهة القابل للتصنيع انا تأملت فى الرقم وهو مأخوذ من هيئة

التصنيع وتعجبت قليلا على ماذا بين هذا الرقم وهو الفائض للتصنيع أو الفائض الممكن استخدامه من الخضر والفاكهة طريقة حسابه غير موجودة فى البحث ولا أعلم كيف حسبته ٠٠ هل حسبت الاستهلاك الذاتى ، أو الجزء التالف أو الـ Wasted أو الجـــزء الذى يذهب للاســـواق طازجا أو الذى سيخرج طازج للتصدير ما مدى الفائض فى النهاية فهو مع حساباته معقدةومفروض الأسس كانت تكون واضحة بدل أن ابنى على رقم ١٠٪ من انتاجه مبلغ كذا ثم يتضح أن هذا الرقم غير سليم ٠٠ فهذه جزئية يجب أن ننظر اليها جيدا ويجب أن ننظر أيضا الى competition بين هذا المقترح وما هو قائممن صناعات أغذية محفوظة فى القطاع العام والقطاع الخاص والطاقات العاطلة فى القطاع العام والقطاع الخاص فى هذا القطاع بصفة خاصة وهو الاغذية المحفوظة ٠٠ نقطة أخرى طبعا اذا كنا نتكلم عن العمالة لأن لها موقع جغرافى فطبعا الخضر والفاكهة لها أيضا موقع جغرافى ولها نمط توزيع وأنماط تركيز لابد أن نأخذها فى الاعتبار واذا اتفقنا ان هناك فائض حتى فى الخضر والفاكهة هذا الانتاج ينتج فى آلاف مؤلفة من الوحدات الانتاجية بل أقول ملايين من المزارعين ينتجوا خضار وفاكهة عملية بسيطة جدا وأقول ان الفائض أصنعه دون حتى لا يوجد اقتراح بآليـــات معينة للاستفادة من هذا الفائض أو تجميعه أو غيره لأن أى صناعة خاصـــة صناعات الأغذية المحفوظة تفقد القائم طالما لا يوجد ا لمادة الخام كيف أجمعها وبالحساب البسيط نحن لدينا ٤ آلاف قرية معهم ٢٥ ألف تابع لو أقسم المساحة الكلية عليهم يطلع كل قرية لها ألف فدان وكل تابع له كذا ٠٠ بين كم ٥ر٢ مليون مزارع ٠٠ فهذه عملية أخطر شىء فى الخضر والفاكهة عملية التجميع ، انشاء نظام لتجميع الخضر والفاكهة وانشاء صناعة كهذا الشكل ٠ أنا أعتقد أيضا ان فردية أن أقيم صناعة تقوم على امتصاص عمل موسمى اقترح من أساسه انه غير فعال وأعتقد ان عندما أنشىء صناعة أغذية محفوظة انشئها لتقوم وانشئها على قوة عاملة دائمة لان غير معقول أن اشغل مهاراتها ٤ شهور فى السنة ثم أغلقها ٠٠ حتى فردية ان أقيم صناعة تقوم على انتاج موسمى وعلى عمالة موسمية حتى فردية يعوزها يمكن السند الاقتصادى القوى وعلى هذا الأساس الحقيقة ورغم الجهد الكبير للدكتور سمير وفى نفس الوقت أهمية الموضوع فأنا اقترح عليه انه من الأجدى أنه يطبق على منطقه بالفعل على حزام وليس محافظة حزام انتاجى محدد وفيه تقسيمات كثيرة للاحزامة الانتاجية فى الزراعة أو فى الانتاج وادرس بالفعل وضع القوى العاملة

فيها الريفية بأقسامها المختلفة والمواد الخام المتاح وانشاء صناعة أغذية محفوظة ومقوماتها ٠٠ النظام كله متكامل وادرس بالفعل كوسيلة للامتصاص العمالة والتنمية الاقتصادية وفى نهاية كلمتى أحب أن أؤكد أن عمليـــة الصناعات الريفية كأداة لامتصاص العمالة صحيح مهمة انما لابد أن تكون فى اطار منهج متكامل ولا أخذ جزئية فموضوع البطالة موضوع لا يؤخذ بجزئيات ٠٠ موضوع الصناعات الريفية موضوع مهم ٠ انما يؤخذ بالبادج الخاص بالانتاج مع التسويق مع التصنيع مع القطاعات الأخـــرى بصـفة أساسية ٠٠ فى هذا الموضوع يهمنا جدا أن أقول ان ضرورى انشاء بعض الهياكل التى تقوم بالفعل بتجميع المادة الخام مثلا كالشركات الزراعية أو فى نفس الوقت التعاونيات الزراعية تنشط وتتحول بالفعل أنها تتكامل فيما بينها بحيث تقيم مثل هذه الصناعات التى ممكن تمتص عمالة وتضيف الى عملية التنمية وفى نفس الوقت طبعا أقول انه حتى التوصية بالنسبة للاراضى القديمة تختلف عن الأراضى الجديدة ولكى استفيد من الزراعة بامتصاص عمالة أكثر فالمنهج فى هذه الحالة عن طريق انشاء مجمعات زراعية صـــناعية ومجتمعات ريفية متكاملة قادرة على امتصاص عدد أكبر من العمالة ٠٠ نقطة مهمة جدا ان التكثيف الزراعى ذاته زراعة محاصيل قصيرة العمر فى نفس الوقت قصيرة العمر عليه فى الانتاج كل ما أزيد معامل التكثيف كل ماقلت البطالة الموسمية وفى نفس الوقت امتص عمالة أكبر ولذلك أقول انها عملية مجتمعة معا ليست فقط الصناعات الريفية ولكن كلها موضوع متكامل يمكن يهمنى نقطة مهمة ان العمالة الزراعية لا تذكر فى السياسة الزراعية يعنى هدف التشغيل لا يذكر أساسا فى السياسة الزراعية ٠٠ السياسة الزراعية تركز على جوانب انتاجية وخلافه انما لا تركز على موضوع العمالة وعلى هذا الأساس نقول اذا كان نحن هدفنا معالجة هذا الموضوع فى كافة القطاعات فيكون كل قطاع فيه Target ومع خالص الشكر ٠

تعقيب على بحث

دور الصناعات الريفية

فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر

مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

د٠ محمـــود عبد الفضـــيل

شكرا سيدى الرئيس ومن دواعى سرورى أن أعلق على ورقة زميل عزيز د٠ سمير مكارى وأن يكون رئيس هذه الجلسة د٠ سعيد النجار بماله من رؤية واسعة وأن يكون المعقب الاخر هو د٠ الجويلى بماله من خبرة واسعة فى قضايا الزراعة والريف المصرى والعمالة أنا أريد أن اعالج الورقة من منظور الازمة العامة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وهى أن هناك أزمة بطالة وضيق فرص العمل والرزق عموما فى الريف والمدينة وخارج الديار المصريةكما تجسدها الأزمة الأخيرة لعودة المصريين العاملينفى العراق الورقة التى أمامنا تعالج بشكل مبدئى قضايا البطالة الموسمية فى القطاع الزراعى والريف عموما ثم مدى جدية اقامة صناعات ريفية تستفيد من النمط الموسمى للتشغيل والبطالة ثم مدى امكانية مساهمة صناعات معينة وهى الصناعات الغذائية الريفية فى علاج وامتصاص البطالة الموسمية فاذا تناولنا القضية الأولى وهى قضية ماهى نوعية وطبيعة وحجم البطالة فى الريف المصرى ولا أقول الزراعة المصرية فهذه القضية شدت انتباه الباحثين منذ الستينات وكتبت فيها أوراق كثيرة وأبحاث كثيرة وطبعا كانت نقطة البدء أن مصر ذكرت فى نموذج وليام أرثر لويس كنموذج تقليدى للعمالة الفائضة وبالتالى كان من المهم أن نبحث مدى جدية هذا الغرض فتبين للبعض أن استخدام بعض أدوات التحليل الكلاسيكى القائمةة على مبدأ الانتاجية الحدية لعنصر العمل لا تسعف كثيرا فى معالجة أو اكتشاف ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف المصرى التى لها طبيعة بنائية وأن ليس لها بعد اقتصادى وحيد فهناك عمالة قد تبدوا فائضة من وجهة النظر الاقتصادية أو وفقا للقياسات الانتاجية ولكنها صعبةالسحبمنالريف لأسبابإجتماعيةمثلا وجود اعداد منالبشرلأسبابتتعلق

بحماية المحصول والعزوه وأشياء أخرى يصعب التحليل الاقتصادى الضيق أن يعالجها الا من منظور بنائى ثم مالت مجموع من الدراسات الأخرى الى القول بأن البطالة الموجودة فى الريف المصرى هى بطالة ذات طبيعة موسمية هانسن واخرون وأن وجود بطالة مربوط بوجود فترة زروة أو عدم وجود فترة زروة ولكن أيضا تلك النظرة فى تقديرى نظره استاتيكية لأن فى ظل دينامية النمو السكانى ووجود فرص عمل داخل المدن وخارجها فى السبعينات والستينات شاهدنا تيارات من الجهرة وتراكم مخزون أيدى عاملة فى المدن ثم تيار الهجرة فى السبعينات الى بلاد الخليج يثبت أن هذه البطالة أو هذا المخزون ليس موسميا وأنه قابل للسحب فى ظل فرضيات متغيرة اذا القضية قضية كيف نقيس تلك الظاهرة أو ما يسمى بطالة موسمية أو مقنعة لأن هناك قضية أساسية متعلقة ما هو الفن الانتاجى المتوسط الذى أقيس عليه هذه العمالة فائضة أو غير فائضة وهذا الفن الانتاجى المتوسط يختلف حسب انماط الاستقلال الزراعى من تنظيم زراعى عائلى الى تنظيم زراعى رأس مالى أو خلافة كذلك يختلف باختلاف درجة الميكنة للعمليات الزراعية وكلما زادت درجة الميكنة كلما اختلفت متطلبات العمل وما يسمى بالتوظف الأمثل أو عدمه كذلك تتوقف على عدد الجنيات كما القطن مثلا كما قال د. سمير هناك فاض فى بعض الشهور لأن الناس بدأوا يجنوا القطن جنيات أقل ويفوتوا الجنية الثانية هذه كلها متغيرات تؤخذ فى الاعتبار حينما نقيس ما هو المقصود بالتوظف الكامل أو البطالة اذا كانت بنائية أو موسمية فتظل أشكالية حقيقة أمام التحليل الاقتصادى المطروح أمام الاقتصاديين المصريين ود. سمير حاول أن يفسر التقلبات فى مايسمى بالبطالة الموسمية صعودا وهبوطا فى السبعينات والستينات والثمانينات من خلال نموذج اقتصادى مبسط هو أقرب ما يكون لنماذج الهجرة الداخلية الاتدار وهو سمى أنه عند دالة عرض للعمالة الزراعية ودالة طلب على العمالة الزراعية القضية التى استوقفتنى المقابلة التى أراد أن يقيمها بين دالة العرض وما سماه بعوامل الجذب والمقابلة الأخرى التى أقامها بين دالة الطلب وبين ما أسماه هو بعوامل الطرد أعتقد أن تلك المقابلة تؤدى الى قدر كبير من الغموض فى التحليل أكثر من استجلاء وجه الحقيقة وفى ضوء تأملى لما جاء من متغيرات فى تقديرى أن الدالة الأولى هى دالة العرض فى حقيقة الأمر هى دالة جذب وليس دالة عرض لأنه المتغيرات التى بها فعلا والدالة الأخرى التى سماها دالة طرد هى حقيقة دالة طلب وبالتالى فى تقديرى أن الاولى هى دالة جذب

والثانية هى دالة طلب بالمعنى الدقيق أو التقليدى وبشكل عـــام أن نماذج ذائعة الصيت مثل نموذج لويس فى الخمسينات أو نماذج تدار عن غير ذلك كلها فشلت بشكل ما للامساك بحقائق وخصوصيات بلاد العالم الثالث لأنه فى أحوال كثيرة لم ينتقل العمل نتيجة أن هناك فرص عمل أفضل أو أن هناك احتمال أكبر للعمل سواء فى أسواق المدن أو أسواق الخليج كما تبين فى التجربة العراقية الاخيرة أو لأن هناك أجر أفضل نقديا وانما أحيانا عمالة Desperet لا تجد فرص عمل وتبحث عن أى عمل فى أماكن أخرى وليس انتقالا للعمالة وانما أحيانا انتقال للبطالة فى تقديرى من قطاع هامشى أو زراعى فى الريف الى قطاع هامشى فى المدن أو الى قطاع هامشى فى بلاد أخرى مثل العراق العمالة الريفية المصرية التى تذهب الى العراق غير المؤهلة عمالة هامشية ضاقت بها فرص الرزق فى القرية فذهبت تبحث أو امتصت فى قطاع هامشى فى العراق ولم تمثل فى قطاع انتاجى وهذا يهدد كثيرا من نماذج تدار وخلافه وبالتالى لن تحتاج الى مزيد من التفكير حتى نبدع بعض الدوال أو أدوات التحليل التى لها دلالة أكبر فىهذا الاطار٠حولقضايا الصناعاتالريفية الصغيرة ورقة د٠ سمير تثبت أن هناك فترة متصلة من ستة شهور تبدأ من نوفمبر وتنتهى فى ابريل تسمح بالتشغيل الكامل أو طاقة كاملة لصناعات ريفية وهذه فترة متصلة من ٦ شهور وهناك امكانية للتشغيل دون الطاقة الكاملة فى يوليو وأغسطس حسب البيانات المشارة الى النوع طبعا تلك نتيجة طيبة يمكن أن تؤسس عليها بعض الصناعات الريفية ولكن القضية الاساسية هى أن ماهى المواصفات الفنية والاقتصادية التى تسمح بنجاح مثل هذه الصناعات الريفية الصغيرة لأن الوظيفة المناطة بهذه الصـــناعات ليست فقط وظيفة اجتماعية انها تمتص بعض العمالة ولكن يكون وظيفة اقتصادية تضيف الى الناتج القومى والى تحسين ميزان المدفوعات ان أمكن وتولد قيم مضافة وبالتالى تقلق على الاستمرار قضية مهمة ومن خلال الورقة يمكن استخلاص بعض المعايير التى أعتقد أن د٠ سمير أراد أن يطرحها ليس بنفس الشكل الذى سأطرحه أولا أن تكون صناعات منخفضة فى معامل رأس مال العمل أىLow Capital Labor Ratioأن تكون حجم المنشأة صغير بما يسمح بالادارة بمهارات فنية محدودة متوافرة فى الريف ٠ ثالثا أن تتوافر الخامات الزراعية فى الزمان والمكان بأسعار مناسبة رابعا أن تعتمد على عمالة غير ماهرة وبالتالى أن تكون التكنولوجيا بسيطة سهلة التشغيل ولا تحتاج الى استيعاب أو تأهيل خاص ٠ وبالتالى باختصار العملية تتوقف هنا مع طبيعة

دالة الانتاج فى هذه الصناعات أى المزج بين العمل ورأس المالوالتكنولوجيا وقضية أخرى مهمة جدا فى رأى هى حجم العمليات لأن قدرة هذه الصناعات والمقترحة على المنافسة والصمود تتوقف على كفائتها بمعنى أن تكون تكلفة الوحدة من المنتج فى ظل نظام صغير من العمليات منافسة لصناعات أخرى فى هذا الفرع على نظام أكبر اذا ثبت هذا فعلا لها امكانية على الصمود والاستمرار ود٠ سمير يطرح بعض الامثلة للصناعات المرشحة لهذا الدور هى صناعة النسيج ، صناعة السجاد ، الصناعات الجلدية وهذا يثير فى ذهنى فورا قضية هل نحن نتحدث فعلا عن صناعات صغيرة بمعنى صناعات قائمة على التخطيط وتقسيم العمل أن نتحدث على أنشطة أقرب ما تكون الى النشاط الحرفى القائم على العمل اليدوى وعدم التنمية وخلافه القضية هنا قد تكون فى الصناعات الغذائية محلولة أنها أقرب الى الصناعة الحديثة ولكن المجموعة الاخرى المطروحة من نسيج الى سجاد الى جلد الى خلافه قضايا فعلا تحتاج الى توقف حتى نعرف أن نتحدث فعلا عن صناعة بمعنى حديث للكلمة أو نتحدث فعلا عن نشاط حرفى وأيهما أنسب للبيئة الريفيـــة المصرية بنشاطها الحرفى أم النشاط الصناعى بمعنى الحديث مهما كان صغيرا وبالتالى ما هى امكانيات التدريب التحويلى المطلوبة لتلك العمالة الزراعية الموسمية حتى يمكن أن تنهض بأعباء العمل التصنيعى تلك قضية أيضا لم تعالجها الورقة وفى رأى هذه نقطة اختناق أساسية لأن الموضوع stereotype من زراعة الى صناعة ليست عملية بهذه السهولة وان كانت تمارس تاريخيا فى بعض الظروف والمناطق تبقى القضية الاخيرة فى الورقة وهى درجة مساهمة الصناعات الغذائية الريفية فى عـــلاج البطالة المصرية وقد لجأ د٠ سمير الى استخدام أسلوب البرمجة الخطية لتعظيم حجم التوظف للعمالة الزراعية فى ظل قيود وفقا للنظام البرمجة وطبعا نظرا للطبيعة الفنية للموضوع سأختصر على بعض الملاحظات القصيرة بالنسبة لدالة الهدف اعتقد أنه كان يمكن تبسيطها باستخدام مادة التناظر الاحادى لوقلنا بين الصناعة والسلعة بدلا من أن تتعدد السلع بالنسبة للصناعة الواحدة للتسهيل انما طبعا هى قضية متروكة لكل باحث ٠ بالنسبة للقيود لفت نظرى أنه لا يوجد قيد على حجم رأس المال المطلوب لاستحداث طاقات انتاجية جديدة بمعنى أنه لا يوجد قيد تمويلى لاضافة طاقات انتاجية جديدة وهذه قضية أعتقد غير مقبولة لأنه فى بلد كمصر موضـــوع الـ Finance غير أساسى فاذ كنا سننشأ أو نضيف طاقات جديدة اذا من أين سيجىء الـ

Finance وكيف لا يكون التمويل قيد أساسى من قيود النموذج · ثانيا اذا سلمنا بثبات معاملات العمالة ومعاملات استخدام المواد الخام وفقا لفن انتاجى متوسط فى هذه الصناعات وفى ظل تكنولوجيا خطيا لو سلمنا بكل هذا ليس واضحا فى صياغة النموذج اذا كان حجم المواد الخام المتاحة كل موسم تشغل قيد على التشغيل الكامل للطاقات أم قيد على انشاء أو اضافة طاقات مثلى جديدة والقضية هنا مختلفة قضية لها طابع استاتيكى وقضية لها طابع ديناميكى وأخيرا تثور ملحوظة بمناسبة استخدام المعامل الحدى لرأس المال الناتج على أساس ان د· سمير فى ورقته يؤكد ان انخفاض هذا المعامل الحدى يعتبر بالنسبة للمتوسط فى الصناعة المصرية شىء ايجابى وكان بودى أن تتم المقارنة مع الصناعات الغذائية نفسها التى تستخدم تكنولوجيا متقدمة ونرى اذا كانت الاستثمارات الكثيفة تؤدى الى ناتج أعلى أولا ·· والمعامل فى الصناعات الغذائية ذات التكنولوجيا الحديثة ويقارن بين الانشطة الحرفية الصغيرة حتى نستطيع أن نرى الى أى حد هذا يبقى لى ملحوظة أخيرة أن قضية البطالة والتوظف فى الريف المصرى يصعب معالجتها دون اطار أوسع يعالج قضايا التنمية فى المجتمع المصرى عموما بما فيه الانفتاح الاقتصادى المصرى على الاسواق الخارجية · أسواق العمالة وهنا تحتل قضية التنقل بين الـ mobility للايدى العاملة الريفية ما بين أسواق العمل الزراعية وأسواق العمل غير الزراعية فى الريف المصرى وكذلك أسواق العمل فى المراكز والمدن المجاورة وأسواق العمل فى القاهرة والاسكندرية وفى الخليج كالعراق هذه الاسواق مترابطة ويحدث نوع من الكر والفر بين هذه الاسواق وفقا لأشكال من الهجرة دائرية واستاذ تنمية أسمه وولتر الكنز منذ الخمسينات نبه لهذه الظاهرة فى البلاد الافريقية أنه يوجد هجرة دائرية بين الاسواق من هذا النوع فهذه القضية قضية الحركة الدائرية والكر والفر بين أسواق دون الاستقرار على وضع توازى معين لأسباب تتعلق بأزمة التنمية هنا وهناك تحتاج الى مزيد من الاهتمام خاصة ونحن نشهد الآن بدايات نهاية موسم الهجرة الى الخليج من ناحية وبدء انحسار تيار الهجرة من الريف الى المدينة نتيجة وصول كل القطاعات المدنية بما فيها الهامش الى حد التشبع وشكرا سيدى الرئيس ·

البحث الثـــامن

البطالة فى مصـــر
قياســها وأساليب علاجها

دكتور عوض مختـــار هـــلودة

الفصـل الأول

احصاءات العمـالة والبطالة

مقـــدمة :

تخدم هذه الاحصاءات أغراضا كثيرة ومتنوعة ، فهى تصور خصائص أكثر عناصر السكان أهمية ودورهم فى الحياة الاقتصادية للمجتمع سواء كانوا من المشتغلين أو المتعطلين (نشيطون اقتصاديا) أو كانوا غير نشيطين اقتصاديا ٠

وبالاضافة الى ذلك توفر هذه الاحصاءات الأسس التى تمكن من مراقبة ورصد التغيرات والاتجاهات والاوضاع فى سوق العمـــل وربطها ببعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لتقييم السياسات الاقتصـــادية ، وغالبا ما يستخدم معدل البطالة كمؤشر عام على كفاءة الاداء الاقتصادى ٠

ومن أجل وضع أسس هذه الاحصاءات قامت منظمة العمل الدولية بنشر المعايير الدولية للجوانب المختلفة للاحصاءات الخاصة بالعمل ، وقد تم وضع هذه المعايير بواسطة الاحصائيين المتخصصين فى هذا الموضوع أثناء انعقاد مؤتمرهم الثالث عشر فى عام ١٩٨٢ ، ولازالت سائدة حتى الآن ٠

وفيما يلى عرضا للتعاريف التى وضعت عام ١٩٨٢ عن الجوانب المختلفة لاحصاءات العمالة والبطالة ٠

أولا : التعاريف الدولية للجوانب المختلفة لاحصاءات العمالة والبطالة(١):

١ ـ السكان النشيطون اقتصاديا :

يعرف السكان النشيطون اقتصاديا بأنهم الأفراد فوق سن معين ذكورا واناثا والذى يتكون منهم عرض العمل لانتاج السلع والخدمات طبقا لمفهوم النشاط الاقتصادى الذى أقره نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (S.N.A.) وذلك فى فترة مرجعية معينة ٠

وهناك مقياسان للسكان النشيطين اقتصاديا هما :

(أ) السكان النشيطون عادة :

ويجرى قياسهم باستخدام فترة اسناد طويلة (سنة مثلا) ٠ ويتكونون من جميع الأفراد فوق سن معين والذين تحددت حالة النشاط الخاصة بكل منهم بعدد الاسابيع أو الأيام خلال فترة معينة طويلة (الأثنى عشر شهرا السابقة أو السنة الميلادية السابقة)) وعلى ذلك فانه يمكن تقسيم السكان النشيطون عادة الى عاملين ومتعطلين طبقا للنشاط الرئيسى لهم ٠

(ب) السكان النشيطون حاليا (القوى العاملة) :

تشمل القوى العاملة أو السكان النشيطون حاليا جميع الأفراد الذين يمكن اعتبارهم من العاملين أو المتعطلين ٠ ويجرى قياسهم على أساس فترة اسناد قصيرة (أسبوع/يوم) ٠

٢ ـ العمالة :

هم جميع الأفراد فوق سن معين والذين كانوا خلال فترة مرجعية قصيرة ومحددة (أسبوع/يوم) يمكن اعتبارهم ضمن الفئات التالية :

(أ) العاملون بأجـــر :

وهم من أدوا (بعض العمل) لقاء أجر أو راتب نقدا أو عينا وكذلك من لهم مهنة أو وظيفة ولم يكونوا فى العمل لغيابهم غيابا اضطراريا خلال الفترة المرجعية رغم ارتباطهم رسميا بهذه المهن أو الوظائف · وللاغراض العملية يمكن تفسير (بعض العمل) بأنه العمل لمدة ساعة على الأقل ·

— ويعتبر المتغيبون عن عملهم بسبب المرض أو الاصابة ، العطلة أو الاجازة ، الاضراب أو اغلاق المصنع ، أجازة تعليمية أو تدريبية ، أجازة أمومة ، تقليل النشاط الاقتصادى ، اختلال العمل لسوء الأحوال الجوية ، انقطاع الكهرباء ، العجز فى المواد الخام أو الوقود ، أو أى غياب مؤقت اخر سواء بأجازة أو بدون أجازة فى عداد العاملين بأجر اذا كان لهم ارتباط رسمى بمهنهم أو وظائفهم ·

— ويعد المتدربون على الحرف والصناعات الذين تقاضوا أجـرا نقدا أو عينا فى عداد العاملين بأجر ويصنفون على أنهم فى العمل أو ليسوا فى العمل على نفس الأسس المطبقة على العاملين بأجر ·

— كما يجب أن يدرج أفراد القوات المسلحة ضمن العاملين بأجر · ويجب أن يشمل هؤلاء ، الأفراد الدائمون والمؤقتون على السواء كما هو محدد فى التصنيف الدولى للمهن ·

(ب) العاملون لحسابهم :

وهم الأفراد الذين أدوا بعض العمل خلال الفترة المرجعية مقابل ربح أو كسب للاسرة سواء نقدا أو عينا · أو الأفراد أصحاب المشروعات الخاصة والذين لم يكونوا فى العمل مؤقتا خلال هذه الفترة لأى سبب محدد ·

— ويعتبر أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص وأعضـاء التعاونيات فى عداد من يعملون لحسابهم ويتم تصنيفهم على أنهم فى العمل أو ليسوا فى العمل حسب الحالة ·

— كما يعتبر العاملون لدى الأسرة بدون أجر فى عداد العاملين

لحسابهم الخاص بصرف النظر عن عدد ســـاعات عملهم خـــلال الفترة المرجعية · وعلى الدولة التى تفضل وضع حد أدنى لساعات العمل لادراجهم ضمن العاملين أن تصنف هؤلاء الذين عملوا ساعات أقل من هذا الحد فى فئة مستقلة ·

ـــ أما الطلبة وأرباب المنازل وغيرهم من العاملين أساسا فى أنشطة غير اقتصادية خلال الفترة المرجعية وكانوا فى نفس الوقت يعملون بأجر أو لحسابهم فيجب اعتبارهم من العاملين وتصنيفهم فى فئة مســـتقلة كلما أمكن ذلك·

٣ ـ البطـــالة :

يشمل المتعطلون جميع الأفراد فوق سن معين والذين كانوا خلال الفترة المرجعية :

× بدون عمل أى لم يكونوا من العاملين بأجـــر أو من العاملين لحسابهم الخاص ، وفقا للتعاريف التى وردت أعلاه ·

× قادرون على العمل سواء كان العمل بأجر أو لحسابهم خلال هذه الفترة ·

× يبحثون عن العمل واتخذوا خطوات محددة فى فترة قريبة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص ·

ـــ كما يعتبر الأشخاص المتغيبون مؤقتا عن أعمالهم وليس لهم ارتباط رسمى بهذه الأعمال من المتعطلين اذا كانوا قادرين على العمل ·

ثانيا : المفاهيم الدولية لاحصاءات العمالة والبطالة(٢) :

ان التطبيق السليم للتعاريف الخاصة بالعمالة والبطالة تقتضى التفهم الكامل لتعريف السكان النشيطون اقتصاديا وعلى أساس التعريف السابق لا يعتبر هؤلاء السكان نشيطون اقتصاديا الا اذا كانوا يشاركون أو يمكنهم

المشاركة فى انتاج السلع والخدمات كما أقره نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية · ويساعد ذلك على التأكد من اتساق الاحصاءات الخاصة بالعمالة والاحصاءات الخاصة بالانتاج ويسهل تحليل هذه الاحصاءات ·

— وليس هناك حد أدنى للسن المشار اليه فهو يجب أن يتناسب مع الأحوال فى كل بلد ، ولذلك نجد أن الدول التى بها نسبة كبيرة من السكان تعمل بالزراعة ويشارك كثير من الصبية فى هذا النشاط ، تحتاج لاختيار حد أدنى من السن عن غيرها من الدول الصناعية · ولكن لأغراض المقارنات الدولية يجب أن تفصل الاحصاءات بين الأفراد أقل من ١٥ عاما فأكثر (٣)·

— وقياس السكان النشيطون اقتصاديا حاليا مبنى على أساس هيكل العمالة والذى من أهم سماته تصنيف الأفراد طبقا لنشاطهم فى فترة مرجعية قصيرة طبقا لأولويات معينة تكون نتيجتها تصنيف السكان الى :

× مشـــتغلون ·
× متعطـــلون ·
× خارج القوى العاملة (غير نشيطين حاليا) ·

ويصور المشتغلون والمتعطلون هيكل القوى العاملة أى عدد الأفراد الذين يكونون عرض العمل فى لحظة معينة ·

١ ـ العمـــالة :

يفرق تعريف العمالة بين العاملين بأجر والذين يشملون أفراد القوات المسلحة والمتدربين على المهن أو الحرف والصناعات ، وبين العاملين لحسابهم والذين يشملون العاملون لدى الأسرة بدون أجر ·

واعتبار العمل كمقياس للعمالة يرتبط بتعريف النشاط الاقتصادى · ومعنى ذلك أن العمل (لمدة ساعة على الأقل) من أجل الحصول على أجر أو ربح أو أية مكاسب للاسرة يعتبر فى تعريف العمالة نشاطا اقتصاديا ·

الغياب المؤقت عن العمل :

طبقا للتعريف الدولى للعمالة ، يعتبر من العاملين الأفراد الذين كانوا متغيبين عن العمل خلال الفترة المرجعية لأسـباب مؤقتة كالمـرض أو الاجازة ... الخ .

ـ وقد أشارت التعريفات الدولية الى بعض المجموعات العاملة والتى يجب أن تشملها العمالة وهم :

ـ العاملون لدى الأسرة بدون أجر وهؤلاء يجـب اعتبارهم من العاملين بصرف النظر عن عملهم خلال الفترة المرجعية .

ـ الأفراد المرتبطون بانتاج السلع والخدمات للاستهلاك الشخصىأو للاسرة فيعتبر هؤلاء الأفراد من العاملين مادام هذا الانتاج يشكل جزء كبيرا من استهلاك الأسرة .

ـ وبالنسبة للمتدربين اذا كان قد تم تعيينهم قبل التدريب فيعتبرون من العاملين خلال مدة التدريب مادام هناك ارتباط رسمى بالوظيفة أو المهنة أما اذا لم يكن قد تم تعيينهم قبل فترة التدريب فلا يمكن اعتبارهم ذوو مهن .

ـ اعتبار أفراد القوات المسلحة والطلبة وأرباب المنازل الذين يؤدون عملا بأجر أو يعملون لحسابهم من العاملين .

٢ ـ البطـالة :

ليس هناك شروط أو قيود لاعتبار الفرد من المتعطلين كضرورة التقدم للتسجيل فى مكاتب العمل أو التوظف الرسمية أو الحصول على اعانة للبطالة وانما اقتصر التعريف على نشاط الشخص خلال فترة مرجعية معينة .

ويعتبر الشخص بدون عمل اذا لم يعمل خلال الفترة المرجعية حتى ولو لمدة قصيرة (ساعة واحدة) أو لم يكن متغيبا مؤقتا عن العمل الذى يزاوله كما تم شرحه سابقا · أما الشرطين الاخرين كالقدرة على العمـــل والبحث عنه فانها تفيد التفرقة بين السكان غير العاملين أو المتعطلين ، وبين السكان الغير نشيطين اقتصاديا ·

الفصـل الثـانى

اولا : احصاءات العمالة والبطالة فى مصر

تهتم مصر مثل الكثير من الدولبتوفير احصاءات عن العمالة والبطالة٠ وهناك جهتان رئيسيتان تتوليان اعداد هذه الاحصاءات هما وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

أما الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فيقوم بجمع هذه البيانات عن طريق العمل الميدانى عند تنفيذ تعدادات السكان أو اجراء بحوث القوى العاملة ٠ وقد أجريت تعدادات السكان الأخيرة فى سبتمبر ١٩٦٠ ، نوفمبر ١٩٧٦ ، نوفمبر ١٩٨٦ عن طريق الحصر الشامل لتصوير خصائصهم فى يوم معين ، أما بحوث القوى العاملة فيتم اجراؤها عن طريق العينة وكانت تتم فى شهر مايو حتى عام ١٩٨٥ ، واعتبارا من سبتمبر ١٩٨٧ أعيد دراسة أسلوب اجراء البحث بهدف تحسينه وكانت أهم التعديلات التى أدخلت عليه :

ـــ تعديل دورية البحث من دورة واحدة فى السنة الى دورات ربع سنوية تتم فى أشهر (مارس ، يونيو ، سبتمبر ، ديسمبر) لاتاحة تمثيل وقياس موسمية بعض الانشطة ٠

ـــ زيادة حجم العينة المختارة من ٣٠٠٠٠ وحدة سكنية الى ٤٨٠٠٠ وحدة سكنية يتم بحث كافة الأسر الموجودة بها على مدار العام ٠

ـــ الأخذ بفترتى اسناد (أسبوع ، ثلاثة شهور) بعد أن كانت هذه الفترة (يوم) حتى مايو ١٩٨٥ تحقيقا لما ورد بالتوصيات الدولية لقياس السكان النشيطين حاليا وكذلك السكان النشيطين عادة ٠

ـــ ومن أسباب الأخذ بفترة الاسناد (ثلاثة شهور) تقرير اجراء دورية البحث كل ثلاثة شهور ، بالاضافة الى صعوبة التوصل الى اجابات

دقيقة اذا تم أخذ فترة اسناد أطول · وقد اعتبر الفرد نشيطا اقتصاديا عادة فى الفترة الطويلة (ثلاثة شهور) اذا كان مشتغلا أو كان متعطلا لنصف فترة الاسناد على الاقل ·

ويلاحظ أن بحوث القوى العاملة لا يتم أجراؤها فى السنوات التى تنفذ فيها التعدادات اكتفاء بما يتم جمعه من بيانات فى هذه التعدادات · كما يتم فى التعدادات قياس قوة العمل بأكملها شاملة :

- العاملون بالقوات المسلحة من كافة المستويات ·
- الملتحقون بجهاز الشرطة ·

أما بحوث القوى العاملة بالعينة فتقيس قوة العمل المدنية فقط ، وبذلك لا تشمل الفئات السابقة ·

وبالاضافة الى ذلك فقد جرت العادة فى التعدادات على قياس خصائص قوة العمل للافراد ٦ سنوات فأكثر رغم صدور القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين فى الدولة والقانون رقم ٤٨ الخاص بالعاملين بالقطاع العام واللذان يمنعان تشغيل الأفراد قبل بلوغهم ١٦ سنة فى القطاعين الحكومى والعام ، وكذلك صدور قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ الذى يسرى على علاقات العمل بالقطاع الخاص ويحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشر سنة كاملة · وقد وضع القانون بعض القيود على تشغيل هؤلاء الصبية واشترط ألا تكون الأعمال الموكولة اليهم ضارة بالصحة، كما لا يجوز تشغيلهم أكثر من ستة ساعات فى اليوم على أن تتخللها فترة لتناول الطعام والراحة كما لا يجوز تشغيلهم بين الساعة السابعة مساء والسادسة صباحا ·

وقد كان الهدف من وضع هذه القيود تشجيع التحاق صغار السن بنظام التعليم الالزامى فى مراحله الأولية بهدف تقليل حجم الأمية فى مصر

أما بحوث القوى العاملة فقد درجت على نشر خصائص قوة العمل (١٢ ـ ٦٤ سنة) مع توفير أعداد المشتغلين (٦ ـ ١١ سنة) ٦٥ سنة فأكثر

دون تفصيل خصائصهم · واعتبارا من دورة أكتوبر ١٩٨٨ بدأت فى قياسها للافراد ٦ سنوات فأكثر ·

ومن الأسباب الرئيسية لقياس ونشر خصائص الأفراد دون الحد الأدنى للسن الذى حدده قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أن نمط العمالة فى الجمهورية يتميز بتشغيل الأطفال بين سن السادسة والحادية عشر لأن الواقع الاقتصادى يؤدى الى تسرب بعض صغار السن من المدارس واشتغالهم داخل المنشآت أو خارجها ، بالاضافة الى أن الهجرة المتزايدة خاصة فى القطاع الزراعى تساعد على احلال هؤلاء الصغار محل أفراد الأسرة فى العمل وبالتالى فان العامل الاقتصادى وعائده بالنسبة لهم يكون كبيرا ·

ـــ ونعرض فيما يلى التعاريف والمفاهيم المعمول بها فى كل من التعدادات وبحوث القوى العاملة مع توضيح أية اختلافات بينها أو بينهما وبين التعاريف والمفاهيم الدولية ·

ـــ طبقا لتوصيات منظمة العمل الدولية تطبق بحوث القوى العاملة والتعدادات معايير النشاط الاقتصادى المعمول بها بالنسبة للانشطة الاقتصادية المختلفة ·

ـــ ولقياس السكان النشيطون اقتصاديا يصنف السكان الى مشتغلين ومتعطلين ويكفى لاعتبار الفرد نشطا اقتصاديا حاليا فى التعدادات وبحوث القوى العاملة أن يكون مشتغلا أو مرتبطا بعمل لبعض الوقت (على الأقل ساعة) ، أو يكون راغبا فى العمل وباحثا عنه خلال الفترة المرجعية ·

وفى بحوث القوى العاملة بالعينة يعتبر الفرد نشطا اقتصاديا عادة فى الفترة الطويلة اذا كان مشتغلا (يعمل أو مرتبطا بعمل) أو كان متعطلا ، لنصف الفترة المرجعية على الأقل ·

ـــ ويصنف السكان فى النماذج والاستمارات التى يستخدمها الجهاز طبقا للحالة العملية الى ما يلى :

١ - من هم خارج قوة العمل سواء كانوا :

(أ) يستطيعون العمل ولكنهم لا يعمـــلون ولا يرغبون فى العمل ولايبحثون عنه لسبب أو لآخر مثل الطلبة المتفرغين للدراســـة ، والاناث المتفرغات لأعمال المنزل أو رعاية الأسرة ، الأفراد الذى تقل أعمارهم عن ٦٥ سنة سواء كانوا زاهدين فى العمل بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول أو أحيلوا الى المعاش أو التقاعد ٠

(ب) لا يستطيعون العملمثل الأفراد المسنين الذين بلغوا من العمر ٦٥ سنة فأكثر ولا يعملون والعاجزون عن العمل بسبب مرض أو عاهة ٠

٢ - ويعتبر من المشتغلين كل فرد :

(أ) يعمل بأجر نقدى أو عينى لدى الغير ٠

(ب) يعمل لحسابه ولا يستخدم أحدا ، وهو الشـــخص الذى يعمل بمفرده ولحسابه فى نشاط اقتصادى بمنشأة يملكها مثل صاحب المنشأة الذى يعمل وحده ، أو خارج المنشأت مثل البائع المتجول ، السباك ، الذى يعمل بمفرده ٠٠٠ الخ ٠

(ج) صاحب العمل الذى يديره ويستخدم عمالا بأجر أو بدون أجر سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من غيرهم ٠

(د) يعمل لدى الأسرة بدون أجر ٠

وتستثنى بحوث القوى العاملة بالعينة من المشتغلين الأفراد المرتبطون بعمل والحاصلون على أجازة بدون مرتب لمـــدة عـــام فأكثر ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل (وأغلبهم من النساء) باعتبار أن الغياب عن العمل لمدة عام فأكثر لا يعتبر ضمن الغيابالمؤقت والذى لم تحدد مدته فى التوصيات الدولية وبالتالى لا يتم اعتبارهم داخل قوة العمل ، فى حين يعتبرهم التعداد

فى عداد العاملين ماداموا مرتبطين بعمل ومتفق على تاريخ العودة اليه ، سواء كانوا يزاولون أو لا يزاولون عملا آخر خلال الفترة المرجعية ٠

كما تستثنى هذه البحوث أيضا من المشتغلين الموقوفون عن العمل ايقافا مؤقتا أو لأجل غير مسمى مادام لا يتقاضى أجرا ولا يبحث عن عمل خلال الفترة المرجعية وتعتبرهم خارج قوة العمل ، ويعتبر التعداد هؤلاء الافراد من المشتغلين على أساس ان الموقوف مؤقتا عن العمل لازال مرتبطا بعمله عن طريق علاقة تعاقدية ثابتة حتى لو لم يتقاضى خلال مدة الايقاف أى أجر طالما لم يتم فصله ، وقد تتأكد عودته الى العمل اذا اتضحت براءته ٠

وفى التعداد يتم اعتبار الأفراد العسكريون بالقوات المسلحة من المشتغلين ، وكذلك ضباط الاحتياط والمجندون العاديون بالقوات المسلحة أو الملتحقين منهم بجهاز الشرطة والخريجون الذين يؤدون الخدمة العامة فيعتبرون من المشتغلين اذا كانوا يعملون قبل التحاقهم بالقوات المسلحة أو جهاز الشرطة أو الخدمة العامة ٠

أمابحوث القوى العاملة فتقتصر على دراسة قوة العمل المدنية فقط كما أنها تستثنى الخريجين الذين يؤدون الخدمةالعامة من المشتغلين حتى لو كانوا يعملون قبل الالتحاق بها وبالتالى لا يعتبرون داخل قوة العمل ٠

ـــ ويعتبر من المتعطلين الأفراد الذين لا يعملون والقادرون على العمل والراغبون فيه ويبحثون عنه خلال الفترة المرجعية ، ويصنف المتعطلون الى قسمين :

١ ـ متعطل قديم (سبق له العمل) وهو الفرد الذى تعطل عن عمل كان يؤديه ومازال راغبا فى العمل وقادرا عليه ويبحث عنه ولم يلتحق بعمل خلال الفترة المرجعية ٠

٢ ـ متعطل حديث (لم يسبق له العمل) وهو الفرد الوافد على سوق العمل لأول مرة ولم يلتحق بعمل بعد ٠

ويعتبر الفرد متعطلا خلال الفترة المرجعية حتى لو كان تعاقد على عمل وحدد لتسلمه تاريخ لاحق لهذه الفترة ٠

وفى التعداد يعتبر من المتعطلين كل من : ضباط الاحتياط والمجندون العاديون بالقوات المسلحة ، أو المجندون بجهاز الشرطة الذين لا يعملون قبل التحاقهم بالقوات المسلحة أو جهاز الشرطة ٠ كما يعتبر الفرد من الذكور البالغ من العمر ٦ سنوات الى أقل من ١٢ سنة والذى لا يعمل ولا يدرس ولا يبحث عن عمل من الزاهدين فى العمل وخارج قوة العمل ، ولكن فى بحوث القوى العاملة لا يتم اعتبارهم من الزاهدين فى العمل ويتم تصنيفهم خارج قوة العمل ٠ أما الاناث فى هذه السن فيعتبرون من المتفرغات لأعمال المنزل سواء فى التعداد أو فى بحوث القوى العاملة ٠

وجرت العادة فى التعدادات وبحوث القوى العاملة بالعينة على اعتبار الأفراد الذين بلغوا ٦٥ سنة أو أكثر والذين لا يعملون من المسنين ولا يعتبرون داخل قوة العمل ، ولكن اعتبارا من أكتوبر ١٩٨٨ بدأت بحوث القوى العاملة فى اعتبار كبار السن فى أعمار ٦٥ سنة فأكثر من المتعطلين ماداموا بدون عمل قادرون عليه ويبحثون عنه ولا يجدونه وبالتالى يعتبرون من الأفراد داخل قوة العمـل ٠

وفى بحوث القوى العاملة يدخل ضمن المتعطلين الموقوف عن العمـل ايقافا مؤقتا أو لأجل غير مسمى مادام يبحث عن عمل ولا يجده ولا يتقاضى أجرا خلال الفترة المرجعية ٠ أما فى التعداد فيعتبر من المشتغلين ، لعدم زوال الرابطة التعاقدية بينه وبين عمله كما تقدم ذكره ، وحتى لو كان يبحث عن عمل فان هذه الرابطة التعاقدية تعطى الأفضلية للعمالة على البطالة ويعتبر من المشتغلين ٠

وتستثنى بحوث القوى العاملة من المتعطلين الخريجين الذين يبحثون عن عمل ويؤدون الخدمة العامة ولم يسبق لهم العمل وبالتالى لا يعتبرون داخل قوة العمل ، أما فى التعداد فيعتبرون من المتعطلين الداخلين فى قوة العمل٠

ثانيا : تحليل احصاءات البطالة فى مصر (٦٠ ـ ١٩٨٦) :

يعتمد التحليل الحالى على بيانات التعدادات السكانية الثلاث الاخيرة (١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦) وفيها تعرف البطالة ـ كما سبق ايضاحه ـ اعتمادا على معيارين أساسيين وهما :

١ ـ ان يكون الشخص غير مرتبط بأى عمل خلال الفترة المرجعية للتعداد (ليله العد) ٠

٢ ـ ان يكون الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ولايجده٠

وتجمع بيانات البطالة من خلال سؤال « الحالة العملية » من استمارة التعداد والذى يستوفى عن كافة السكان ذوى الاعمار ٦ سنوات فأكثر ٠

(أ) مستوى البطالة فى مصر (١٩٦٠ ـ ١٩٨٦) :

يوضح جدول رقم (١) بالملحق اتجاهات مستوى البطالة بين المواطنين المصريين المتواجدين داخل حدود الدولة ليلة العد ، (فى تعدادات ٦٠ ، ٧٦ ، ٨٦) ومنه يتبين أن معدل البطالة بلغ حوالى ١٢٪ سنة ١٩٨٦ ولا يتفاوت هذا المعدل الا بقدر محدود للغاية مع اختلاف الحدود العمرية الدنيا لتعريف القوة العاملة (٦ ، ١٢ ، ١٥ سنة) والملاحظ أن مستوى البطالة قد ازداد تزايدا حادا اعتبارا من عام ١٩٦٠ حيث كان مستقرا عند مستوى متواضع قدرة ٢٪ ثم قفز عام ١٩٧٦ الى مستوى يتأرجح بين ٤٪ ، ٨٪ طبقا لاختلاف الحدود العمرية الدنيا للقوة العاملة ، وذلك قبل أن يصل الى مستواه عام ١٩٨٦ ٠

وعلى الرغم من تقارب مستوى البطالة الجديدة (أى التى تلتحق بسوق العمل لأول مرة) مع مستوى بطالة من سبق لهم العمل فى عام ١٩٦٠ ، فكلاهما لا يختلف كثيرا عن ١٪ ، فاننا نجد تفاوتا صارخا بين نوعى البطالة اعتبارا من عام ١٩٧٦ الذى شهد انخفاض النوع الثانى من البطالة الى مستوى لا يتجاوز ٤ر٪ مع حدوث ارتفاع شديد فى النوع الأول بلغ أكثر من سبع أمثال مستواه عام ١٩٦٠ فى حالة اتخاذ العام السادس من العمر

كحد عمرى أدنى للقوة العاملة وأكثر من أربع أمثال عند زيادة الحد العمرى الأدنى الى ١٥ سنة ، وفى خلال العشر سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٦ ازدادت بطالة من سبق لهم العمل بشكل حاد الى أن وصلت الى حوالى ٣٪ ، فى الوقت الذى استمرت فيه البطالة الجديدة فى الارتفاع الى ان وصلت الى حوالى ٩٪ عام ١٩٨٦ ٠

ومن الملاحظ أيضا أن الزيادة فى مستوى البطالة الجديدة بين عامى ١٩٧٦ أو ١٩٨٦ لذوى الاعمار ١٥ سنة فأكثر (من ٤٪ الى ٩٪) تفوق كثيرا الزيادة المناظرة لذوى الاعمار ٦ فأكثر (من ٧٪ الى ٩٪) مما يؤكد أن البطالة الجديدة تتجه الى التركيز فى أعمار ما بعد الطفولة على عكس الحال فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٦ ٠

وجدير بالذكر أن مستوى البطالة الذى تعكسه البيانات التعدادية قد يكون متحيزا الى أعلى وذلك بسبب قصر الفترة المرجعية على يوم واحد وهو يوم العد حيث أنه من الجائز أن تؤدى اطالة الفترة المرجعية لقياس قوة العمل عن يوم واحد وتوسيع قاعدة الاشتغال لتضم فترات العمل القصيرة خلال الفترة المرجعية الى زيادة حجم القوة العاملة والتشغيل ، خاصة بالنسبة للنساء والاطفال على حساب البقاء خارج قوة العمل وفى نفس الوقت قد يؤدى هذا التحسن فى قياس حجم قوة العمل الى مستوى أدنى من البطالة وهذا ما تؤكده مسوح القوة العاملة بالعينة التى تزداد فيها الفترة المرجعية الى أسبوع ، فتبين مسوح القوة العاملة التى أجريت فى الفترة بين تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ وما بعد تعداد ١٩٨٦ انخفاضا ملحوظا فى مستوى البطالة بالمقارنة بالمقاييس التعدادية (انظر جدول ٢ بالملحق) ، ومع ذلك تتفق التعدادات مع مسوح القوة العاملة فى اظهار الاتجاه التصاعدى للبطالة فى مصر وخصوصا للفترة بين التعدادين ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، فكلا المصدران يعكس زيادة متماثلة فى معدل البطالة ٠

(ب) البطالة فى حضر وريف الجمهورية :

تؤكد بيانات التعدادات السكانية الثلاث فرضية زيادة مستوى البطالة فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية بصرف النظر عن المستوى العام

السائد للبطالة ، فقد بلغ معدل البطالة فى المناطق الحضرية ٤٪ ، ٩٪ ، ١٤٪ فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على الترتيب بينما كانت المعـــدلات المناظرة للمناطق الريفية ١٪ ، ٦٪ ، ١١٪ تقريبا ، ومن الأمور الملفتة للنظر هو أن الفارق بين معدلى البطالة فى الحضر والريف يكاد يكون ثابتا عند مستوى ٣٪ فى التعدادات الثلاث دون أن يتأثر هـــذا الفارق بالاتجـــاه التصاعدى للبطالة الذى شهدته مصر فى السبعينيات والثمانينات ، وهذا ان دل على شىء انما يدل على أن البطالة فى كل من الحضر والريف تنمو مع مرور الوقت بنفس المعدل (انظر جدول ٣ بالملحق) ومن الملاحظ أن مستوى البطالة بين الملتحقين الجدد لسوق العمل يمثل المكون الأساسى لمستوى البطالة الكلية دون تمييز بين الحضر والريف ٠ ولا يؤثر من ذلك الاستنتاج الارتفاع النسبى فى بطالة من سبق لهم العمل الذى يبينه تعـــداد ١٩٨٦ بالمقارنة بتعداد ١٩٧٦ ٠

(ج) البطالة بين الذكور والاناث :

يوضح أيضا جدول ٣ بالملحق مستوى البطالة بنوعيها لكل من الذكور والاناث فى التعدادات الثلاث وذلك للسكان ستة سنوات فأكثر ، وتوضح البيانات ان هناك تفاوتا صارخا بين مستويى البطالة بين الجنسين ، فبينما يزداد معدل البطالة قليلا عن ١٠٪ بين الذكور فى تعداد ١٩٨٦ يصل معدل بطالة الاناث الى ٢٤٪ ، ولا تستثنى التعدادات السابقة من هذا التباين الكبير بين مستويى بطالة الاناث والذكور بل تتسع فيهما الفجوة بشكل أعمق حيث بلغ معدل البطالة بين الاناث فى سنة ١٩٧٦ الى ما يزيد عن خمسة أمثال معدل البطالة بين الذكور فى نفس العام ، والى ما يزيد عن الثلاثة أمثال فى سنة ١٩٦٠ ٠

اما بالنسبة للتفاوت بين الاناث والذكور فيما يختص بنوعى البطالة ، نجد أنه على الرغم من تفوق بطالة الاناث على بطالة الذكور بنفس النسبة تقريبا لكل من نوعى البطالة فى سنة ١٩٦٠ فان التفاوت يزداد حـــدته فى البطالة الجديدة فقط اعتبارا من عام ١٩٧٦ هذا على الرغم من حـــدوث تحسن طفيف فى مستوى البطالة الجديدة للاناث سنة ١٩٨٦ ، واستثناء من قاعدة تفوق بطالة الاناث على الذكور قد شهد عام ١٩٨٦ تفوقا ملحوظا فى بطالة الذكور الذين سبق لهم العمل (٣٪) عن البطالة المناظرة للاناث (١٪) ٠

ومن الملاحظ أيضا أن البطالة بنوعيها بين الذكور تزداد فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية بينما ينقلب الوضع بالنسبة للاناث حيث نجدهن أكثر عرضة للبطالة فى الريف عنه فى الحضر ٠

(د) البطالة فى فئات الاعمار المختلفة :

فى أى الاعمار تتركز البطالة ؟ سنحاول فى هذا القسم أن نجيب على هذا التساؤل ـ فاذا نظرنا الى جدول رقم (٤) بالملحق نجد أن البطالة لعام ١٩٨٦ تتركز بين السكان فى مقتبل العمر ، فبينما تتذبذب معدلات البطالة حول مستوى منخفض (٤٪) فى فئتى العمر ٦ ـ ١٤ ، ٣٠ ـ ٣٩ ، نجدها تصل الى ما يقرب من ٢٧٪ فى الفئة العمرية ٢٠ ـ ٢٩ وحوالى ٢٥٪ فى الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ وبمعنى آخر نستطيع القول ان هناك أكثر من ربع شباب وشابات مصر المنتمون الى القوة العاملة يبحثون عن عمل ولا يجدونه٠

ونعتقد ان انتشار البطالة بهذا المستوى الذى يتعدى كل الحدود المقبولة هو من أهم الدوافع وراء المشاكل المتعددة التى يعانى منها شباب مصر فى وقتنا الحالى ٠

واذا نظرنا الى سرعة الارتفاع فى معدلات البطالة خلال العقد الزمنى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ نجد أن مستوى البطالة فى فئتى العمر ٢٠ ـ ٢٩ ، ١٥ ـ ١٩ قد بلغ عام ١٩٨٦ ما يفوق مثلى ونصف المثل المســـــتوى المتحقق فى عام ١٩٧٦ ، وعلى ذلك اذا افترضنا تكرار هذا النمط التزايدى فى معدل البطالة خلال العشر سنوات التالية لعام ١٩٨٦ ستبلغ معدلات البطالة سنة ١٩٩٦ حوالى ٦٨٪ للفئة العمرية ٢٠ ـ ٢٩ و ٦٣٪ للفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ ٠

ومن هنا تأتى قناعتنا بأنه ليس هناك ما يستحق اهتمام الدولة بأجهزتها المعنية أكثر من مشكلة البطالة وخصوصا بين السكان فى مقتبل العمر ٠

وما يثير الانتباه أن معدل البطالة لعام ١٩٧٦ بلغ أقصاه (٢٤٪) بين السكان فى أعمار الطفولة (٦ ـ ١٤) بخلاف ما كان عليه الحال عامى ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ حيث بلغ معدل البطالة لهذه الفئة العمرية نحو ٤٪ تقريبا ، وفى أغلب الاحيان يرجع شذوذيه رقم عام ١٩٧٦ الى عيوب فى بيانات القوة (الموارد البشرية)

العاملة لهذه الفئة العمرية ، ويحتاج الوقوف على الأسباب الحقيقية كذلك الى مزيد من البحث والتمحيص مما يخرجنا عن الهدف من هذه الدراسة ٠

وعلى النقيض تماما لعام ١٩٧٦ ، بلغت البطالة أقصاها عام ١٩٦٠ بين السكان فى الأعمار الكبيرة (٥٠ سنة فأكثر) حيث وصل معـــدل البطالة السافرة الى حوالى ٩٪ وبفارق قدره ٤٪ عن المستوى التالى له مباشرة والذى يخص الفئة العمرية ١٥ ـ ١٩ ، أما عن مستوى البطالة لبـــاقى الفئات العمرية ـ وخصوصا أعمار الشباب ـ فنجده لم يتعد الـ ٣٪ ٠

وبفحص اختلاف معدلات البطالة بين من سبق لها العمل وبين الملتحقون الجدد بسوق العمل نجد أن فى عام ١٩٧٦ لم تكن هناك بطالة تذكر بين الملتحقين القدامى بسوق العمل وذلك لجميع الاعمار أقل من ثلاثين سنة وانما كانت البطالة بين الملتحقين الجدد هى المكون الاساسى للبطالة فى هـــذه الاعمار ، أما بالنسبة للاعمار التالية فنجدها لم تتعرض للبطالة الا فى حدود ضيقة للغاية (١٪) بالنسبة لمن سبق لهم العمل دون غيرهم ٠٠٠ ومع ذلك نلاحظ أنه فى عام ١٩٨٦ تختلف الصورة الى حد كبير فلم تعد البطالة فى الاعمار المبكرة تنحصر حول الملتحقين الجدد بسوق العمل بل ظهرت البطالة ـ بشكل واضح بين من سبق لهم الاشتغال فبلغت معدلاتها ٧٪ ، ٤٪ فى الاعمار ١٥ ـ ١٩ ، ٢٠ ـ ٢٩ على الترتيب ٠٠٠٠ وبمعنى آخر يمكن أن نستخلص أنه من بين كل ١٠٠ شخص متعطل فى فئة العمر ١٥ ـ ١٩ وفئة العمـــر ٢٠ ـ ٢٩ يوجد حوالى ٢٩ ، ١٧ متعطل سبق لهم العمل فى فئتى العمر على الترتيب ٠

(هـ) البطالة والحالة التعليمية :

تشير بيانات التعداد الى أن معدل البطالة يتجه الى الارتفاع كلمـــا ازداد المستوى التعليمى للافراد الى أن تبلغ أقصى معدل لها بين حملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية ثم تتجه الى النقصان النسبى بين حملة المؤهلات الأعلى ، أى أنه بصفة عامة ترتبط البطالة مع المستوى التعليمى ارتباطا طرديا ولا يكاد يختلف هيكل البطالة حسب المستوى التعليمى من تعداد الى آخـر (جدول رقم ٥) فبينما نجد أنه فى عام ١٩٨٦ قد تلاشى تقريبا الفرق بين معدل البطالة لحملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية والمعـــدل المناظر

لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها فكلاهما ضارب فى الارتفاع حيث وصل الأول الى ٢٩٪ والثانى الى ٢٥٪ تقريبا وكانت معدلات البطالة المناظرة فى سنة ١٩٧٦ ٢٠٪ ، ١١٪ وفى سنة ١٩٦٠ ، ٨٪ ، ٤٪ على الترتيب ٠ والاستنتاج المباشر من هذه الارقام هو ان البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها تزداد بخطى أوسع عن بطالة ما دون ذلك من حيث المستوى التعليمى ، وبالتالى اذا أستمر هذا النمط التزايدى فى معدلات البطالة نتوقع أن تصل البطالة سنة ١٩٩٦ بين حملة المؤهلات العليا الى حوالى ٥٨٪ وبين حملة المؤهلات المتوسطة ودون العليا الى ما يزيد عن ٤٠٪ (انظر التقدير المستقبلى للبطالة ، القسم الثالث) ٠

هل سنستمر عاجزين عن اتخاذ سياسات فعالة لتشغيل الخريجين الى أن يصيب وباء البطالة المدمر نصف متعلمى مصر فى فترة لا تتعدى الست أعوام من الآن ٠

ان ناقوس الخطر يدق بشدة ، فاعادة النظر فى سياسات التنمية الحالية وما يتبعها من سياسات التشغيل أصبح أمرا بالغ الأهمية وخصوصا أن الشواهد المحيطة تدل على أن الوضع الآن أسوأ مما كان عليه عام ١٩٨٦ فالخريجون الذين يتراكمون عام بعد عام يزدحم بهم سوق العمل ولكن ـ مع الأسف ـ كمتعطلين ٠

والبطالة فى سنة ١٩٧٦ تنصب فى مجملها على الملتحقين الجدد بسوق العمل بصرف النظر عن الحالة التعليمية ويختلف الوضع بعض الشىء سنة ١٩٨٦ حيث نلحظ ارتفاع معدل بطالة من سبق لهم العمل بين فئات الاميين ويقرأ ويكتب عن مستوى البطالة للملتحقين الجدد بسوق العمل فى هاتين الفئتين ومع ذلك تظل بطالة الملتحقين الجدد هى السمة المميزة للبطالة المتفشية بين حملة المؤهلات أقل من العليا ـ وعلى وجه العموم تتجه البطالة بنوعيها الى الارتفاع المضطرد من تعداد الى آخر بصرف النظر عن الحالة التعليمية ٠

ومما هو جدير بالملاحظة أن ارتفاع البطالة « الجديدة » بين حملة المؤهلات وخصوصا فى عام ١٩٨٦ يتمشى مع ما توصلنا اليه سابقا من حيث تركز البطالة الجديدة فى الأعمار المتوسطة أى بعد الانتهاء من سنوات الدراسة ٠

ويدفعنا ارتفاع معدلات البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية الى مواصلة البحث لمعرفة أكثر التخصصات تأثرا بالبطالة عسى أن يفيد ذلك فى توجيه سياسات التعليم من ناحية وفى الكشف عن نوعيات التخصص التى تضعف مقدرة الاقتصاد القومى عن استيعابها من ناحية أخرى ٠

ويمكن وصف الصورة التى يوضحها لنا تعداد ١٩٨٦ كما يلى :

(انظر الجداول أرقام ٦ ، ٧ ، ٨ بالملحق) ٠

١ - المؤهلات المتوسطة :

يبين الجدول رقم (٦) أن خريجى المدارس الثانوية الزراعية هم أكثر المؤهلات المتوسطة تعرضا للبطالة حيث يبلغ معدل البطالة بينهم (٤٣٪) تقريبا ، بمعنى أنه من بين كل ١٠ أشخاص ينتمون الى القوة العاملة من حملة هذا المؤهل يوجد ٤ أشخاص عاطلين ، ويأتى خريجوا المدارس الثانوية الصناعية فى المرتبة الثانية من حيث مستوى البطالة فيصل المعدل بينهم الى حوالى ٣٧٪ ثم يلى ذلك خريجى المعاهد الدينية بمعدل يصل الى ٣٣٪ ثم خريجى المدارس التجارية بمعدل يصل الى ٢٧٪ ، وكانت البطالة فى أدنى مستوى لها (٤٪) بين خريجى معاهد المعلمين والمعلمات ، ويلاحظ أيضا - على غير المتوقع - أن مستوى البطالة بين الحاصلين على الثانوية العامة (١٩ ٪) أقل بدرجة كبيرة من البطالة المشاهدة بين خريجى التعليم الفنى بكافة أنواعه ٠

وكما يتضح من الجدول المشار اليه أن وطأة البطالة تزداد بعنف بين الملتحقين الجدد بسوق العمل وذلك لكافة التخصصات دون استثناء حيث يزداد وزنها النسبى الى جملة البطالة عن ٩٠٪ لمعظم التخصصات فيما عدا حملة الثانوية العامة الذى تبلغ البطالة « الجديدة » بينهم حوالى (٨٢٪) من جملة البطالة ٠

وبصفة عامة تتعرض الاناث الملتحقات بسوق العمل لأول مرة الى معدلات أعلى للبطالة بالمقارنة بالمعدلات المناظرة للذكور وذلك لكافة أنواع التعليم الفنى ، مع اتساع الفجوة بين الذكور والاناث بشكل واضح بين حملة

الثانوية الزراعية حيث بلغت معدلات البطالة « الجديدة » بين الذكور (٣٨٪) والأناث (٧١٪) ، وتستثنى الثانوية العامة من هذه القاعدة حيث يكاد يتساوى معدلى البطالة « الجديدة » بين كل من الذكور (١٦٪) والاناث (١٤٪) ، وعلى عكس ما سبق تتركز بطالة من سبق لهم العمل بين الذكور وليس الاناث لكافة التخصصات بدون استثناء - رغم محدودية مستوى البطالة لكل من النوعين - انظر جدول رقم (٦) ٠

٢ - المؤهلات فوق المتوسطة :

يتشابه موقف حملة المؤهلات الفوق متوسطة من حيث مستوى البطالة المرتفع مع نظيره لحملة المؤهلات المتوسطة ، فيصل معدل البطالة الى قمته بين خريجى التعليم التجارى (حوالى ٤٤٪) ، الى أدنى مستوى له (حوالى ٦٪) بين خريجى معاهد التربية ، ويبلغ معدل البطالة بين خريجى التعليم الزراعى والصناعى والدينى حوالى (٣٣٪ ، ٢٨٪ ، ٢١٪) على الترتيب - انظر جدول رقم (٧) ٠

وكما سبق تأكيده مرارا خلال هذا البحث ، تتركز البطـــالة بالدرجة الأولى بين الملتحقين الجدد بسوق العمل بنسبة تتأرجح بين (٨٥٪ ، ٩٦٪) الى جملة البطالة بنوعيها فى التخصصات المختلفة ٠

وكذلك تشير البيانات الى أن معدلات البطـــالة بين الاناث الملتحقات بسوق العمل لأول مرة تزيد عن نظيراتها للذكور وذلك بالنســـبة لجميع التخصصات باستثناء خريجى معاهد التربية والمعاهد الدينية ويختلف الموقف بالنسبة لمن سبق لهم العمل حيث تزداد معدلات بطالة الذكور عن المعدلات المناظرة للاناث فى كافة التخصصات فيما عدا حملة المؤهلات الدينية ٠

٣ - المؤهلات الجامعيـــة :

ليس الجامعيون بأحسن حظا ممن هم دونهم فى المستوى التعليمى بل تتفشى البطالة فى بعض التخصصات بشكل أفدح حيث وصل معـدلها الى حوالى (٤٦٪) بين خريجى التعليم الدينى (الأزهرى) ، (٤٥٪) بين خريجى كليات الآداب ، ويزداد المعـــدل عن (٣٠٪) بين خريجى كل من

كليات العلوم والتربية والحقوق وعن (٢٠٪) بين خريجى كليات التجارة والزراعة وكذا خريجوا كليات الطب البشرى والبطرى والمعاهد العليا التمريض والصيدلة ، ويأتى المهندسون فى ذيل القائمة ولكن بمعدل حوالى (١٦٪) ٠

وكما سبق الاشارة اليه فى المستويات التعليمية الأدنى تركز البطالة أساسا بين الجامعين الملتحقين بسوق العمل لأول مرة وبين الاناث أكثر منه بين الذكور ـ انظر جدول رقم ٨ ٠

ومجمل القول أن هذه النتائج تؤكد أن هناك خللا واضحا فى سوق العمل المصرى نتيجة لعدم مقدرة الانشطة الاقتصادية الحالية سواء كانت انتاجية أو خدمية على استيعاب الأعداد المتزايدة من حملة المؤهلات على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها والتى يكتظ بهم سوق العمل من عام الى آخر ، فمن الصعب اذن أن نقبل الادعاء القائل أن «عدم القدرة على التكيف» هو العامل الرئيسى وراء ارتفاع البطالة فى مصر حيث أنه اذا كان الأمر كذلك لوجدنا انعدام (أو على الأقل انخفاض) البطالة فى بعض التخصصات التى قد تحتاجها الانشطة الانتاجية أكثر من غيرها وخصوصا التخصصات الصناعية والهندسية ولكننا نجدها عرضة مثل غيرها للبطالة المرتفعة ٠

(يبين الجدول رقم ١١ بالملحق توزيع القوة العاملة من حملة المؤهلات طبقا لمستوى ونوع المؤهل استنادا على بيانات تعداد ١٩٨٦) ٠

ثالثا : التقديرات المستقبلية للبطالة بين حملة المؤهلات :

يتناول هذا الجزء من البحث محاولة الوصول الى تقديرات مستقبلية لحجم البطالة لذوى المؤهلات فى مصر وذلك خلال الفترة الزمنية اللاحقة لتعداد ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٠ ، وينصرف الأسلوب المتبع فى اعداد هذه التقديرات الى افتراض أن الاتجاه العام التزايدى فى حجم القوة العاملة من حملة المؤهلات العلمية المشاهد خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٦ سيستمر فى السريان حتى عام ٢٠٠٠ ، وقد تم قياس المتوسط السنوى للزيادة فى حجم القوة العاملة اعتمادا على أسلوب الانحدار البسيط الذى أجرى على بيانات عشر نقاط زمنية تتضمن بالاضافة الى تعداد ٧٦ ، ١٩٨٦ مسوح القوة العاملة

السنوية التى أجريت فى الفترة البينية للتعدادين المذكورين ... واعتمادا على هذه التقديرات تم تقدير حجم البطالة لذوى المؤهلات العلمية بافتراض ثلاث بدائل لكيفية تغير معدل البطالة الخاص بهم خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وهذه البدائل هى :

١ - ثبات معدل البطالة المشاهد عام ١٩٨٦ .

٢ - زيادة خطية فى معدل البطالة اعتمادا على معدلى ٧٦ ، ١٩٨٦ .

٣ - زيادة أسية فى معدل البطالة اعتمادا على معدلى ٧٦ ، ١٩٨٦ .

وفى هذا الصدد يمكننا أن ننظر الى التقديرات الناتجة عن الافتراضين الأول والثالث عاليه على أنها يمثلان الحدين الأدنى والأعلى لحجم البطالة المقدرة على الترتيب ، بينما يعطى الافتراض الثانى تقديرات يمكن أن توصف على أنها تقديرات متوسطة .

١ - تقديرات البطالة لحملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية :

يبين الجدول رقم (٩) ان تقدير حجم البطالة السائد فى وقتنا الحالى بين حملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية يتراوح بين ٩٢ر٠ الى ٠٣ر١ مليون - بتقدير متوسط قدره ٠١ر١ مليون متعطل ، بينما فى عام ١٩٩٥ يصل تقدير البطالة الى مدى يتراوح بين ٢٤ر١ الى ٧٢ر١ مليون - بتقدير متوسط قدره ٥٨ر١ مليون متعطل ، وفى نهاية القرن الحالى قد ترتفع البطالة الى رقم يتراوح بين ٥١ر١ الى ٥٠ر٢ مليون بتقدير متوسط قدره ١٥ر٢ مليون متعطل .

٢ - تقدير حجم البطالة لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها :

يوضح الجدول رقم (١٠) أن البطالة المقدرة لحملة المؤهلات الجامعية وما فوقها تصل فى وقتنا الحالى الى رقم يتراوح بين ٣٢ر٠ الى ٤١ر٠ مليون - بتقدير متوسط قدره ٣٨ر٠ مليون متعطل ، وفى عام ١٩٩٥ قد ترتفع البطالة الى مدى يتراوح بين ٤٢ر٠ الى ٩٠ر٠ مليون بتقدير متوسط قدره ٦٣ر٠ مليون متعطل ، وفى نهاية القرن الحالى قد يصل تقدير حجم البطالة الى ما بين ٥٠ر٠ ، ٦٢ر١ بتقدير متوسط قدره ٩٠ر٠ مليون متعطل .

ومجمل القول أنه استقراءا للماضى القريب وتمشـــيا مع معـــدلات الاستخدام الحالية لحملة المؤهلات والتى لن تتعدى فى أحسن صـورها - ماكان سائدا عام ١٩٨٦ ستؤدى البطالة بين حملة المؤهلات فى مصر الى ما يشبه كارثة اقتصادية واجتماعية حيث سيصل حجمهم عام ٢٠٠٠ - أى بعد حوالى ١٠ سنوات من الآن - الى ٢ مليون متعطل وهذا التقدير يعتبر تفاؤلى الى حد كبير حيث قد يصل الرقم الى ما يزيد عن ٤ مليون ٠٠٠٠ ومن هنا يتضح مدى ضخامة المسئولية الملقاة على عاتق واضـــعى السياسات الاقتصادية كى توفر الخطط والبرامج التنموية المتبعة لما لا يقل عن ٢ مليون فرصة عمل لحملة المؤهلات العلمية فى فترة لا تتجاوز العشر سنوات ، أضف الى ذلك ما يجب أو يوفره سوق العمل المصرى من فرص عمل اضافية لمقابلة الزيادة المستمرة فى اعداد الخريجين حتى يتســـنى المحافظة على معدلات الاستخدام السائدة عام ١٩٨٦ ٠

الفصـل الثـالث

أسباب البطالة ومقترحات نحو العلاج

ان علاج أى مشكلة يعانى منها المجتمع يستلزم دراسة متأنية وتحليل متعمق لأسباب ظهور هذه المشكلة ، الأمر الذى لا يتأتى الا بالنظرة الشمولية لكافة الجوانب والابعاد التى ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر على نشأتها افلنظرة السطحية للامور واتباع أسلوب المسكنات الوقتية يؤدى فقط الى ابطاء تعاظم المشاكل واخفاء مظاهرها لبعض الوقت دون أن يحول دون وصولها الى مرحلة الانفجار التى لابد أن تأتى فى هذه الحالة أن عاجلا أو اجلا ٠٠٠ ولذا يكون من الضرورى البحث عن الاسباب الحقيقية لمشكلة البطالة فى مصر قبل أن نصل الى أفكار محددة لما نراه انسب السبل للتعامل معها ٠

(أ) أهم أسباب تفشى البطالة فى مصر :

١ ـ الزيادة السريعة فى النمو السكانى التى ترتب عليها زيادة حجم السكان من ١٠ مليون فى بداية هذا القرن الى ما يقرب من ٥٤ مليون نسمة فى الوقت الحالى ٠ ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من خلل فى التوازن بين قوى العرض والطلب لسوق العمل ٠

٢ ـ الانخفاض المستمر فى نصيب الفرد من الرقعة الزراعية الى أن وصل حاليا الى حوالى ١٢ر٠ من الفدان وانخفاض معدلات التوسع الافقى بالنسبة لاستصلاح واستزراع الأراضى الجديدة كما أن انتشار الميكنة الزراعية قلل من فرص العمل فى الريف وبالتالى ساهم فى انتشار البطالة فيه ٠

٣ ـ ساهمت سياسات التعليم والتوظيف فى تعاظم المشكلة فمنذ الستينات توسعت الدولة ـ دون تخطيط مدروس ـ فى مختلف مجالات التعليم ولم يتم

الربط والتنسيق بين برامج ومناهج التعليم فى كافة مراحله وبين احتياجات المجتمع من المهن المختلفة - وتأسيسا على ذلك استندت سياسة التوظيف على مبدأ التوظيف الكامل نزولا على اعتبارات اجتماعية بصرف النظر عن حاجة العمل اليهم فظهرت البطالة المستترة ثم لحقتها البطالة السافرة عندما أعيد النظر فى سياسة التوظيف الكامل ٠

٤ - تكثيف استثمارات الخطة الخمسية الماضية على عمليات الاحلال والتجديد ومشروعات البنية الاساسية بنسبة بلغت حوالى ٥ر٨٧٪ من حجم الاستثمارات وهى استثمارات لا يترتب عليها ايجاد فرص عمل جديدة بالقدر الكافى - رغم أهميتها للنمو الاقتصادى بصفة عامة - وبالتالى كان كل ما تم تخصيصه للمشروعات الجديدة بالقطاع العام حوالى ٥ر١٢٪ من حجم الاستثمارات وتلك هى التى تولد فرص عمل جديدة ٠

٥ - وعلاوة على ذلك اتسمت الأونة الأخيرة باتجاه مكثف لاستثمارات القطاع الخاص وأحيانا القطاع العام والحكومى نحو الانشطة السياحية والخدمية لانشاء قرى ومنشآت سياحية ، استغلال الشواطىء ٠٠٠ الخ) ، ولاشك أن السياحة هى من الأنشطة الواعدة والمجالات الهامة التى يمكن أن تساهم مساهمة فعالة فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ولكن يعيبها محدودية فرص العمل المتولدة بالمقارنة بالاستثمار فى مجال الانتاج السلعى ، ومن ثم يكون ايجاد نوع من التوازن بين المجالات الاستثمارية المختلفة أمرا هاما فيما يتعلق بالمحافظة على مقدرة الاقتصاد القومى على استيعابه عمالة جديدة ٠

٦ - اثرت السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة على حجم وكفاءة الاستثمار والادخار والانتاج والميزان التجارى وميزان المدفوعات وسعر الصرف والتضخم والديون الخارجية والسياسات السعرية وسياسات الأجور وتنظيم سوق المال ٠٠٠٠ الخ وكلها أمور عكست ظلالها على حجم وكفاءة الاستثمار فى القطاع الخاص واستيعابه للعمالة ٠ كما أثرت أيضا على الانتاج

والانتاجية وكفاءة العمل بالقطاع العام ومن ثم زادت الطاقة العاطلة والبطالة السافرة والمستترة ٠

٧ - يؤدى عدم الاستغلال الأمثل للطاقة الانتاجية المتاحة وما يترتب عليه من وجود طاقات عاطلة الى تفشى البطالة المستترة بين العاملين وبالتالى تضعف مقدرة الوحدات الانتاجية على استيعاب عمالة جديدة كان من الممكن خلق فرص عمل لها اذ ما أحسن استغلال ما هو متوفر من موارد دون الحاجة الى توسعات استثمارية جديدة ٠

٨ - يؤدى كذلك بطء النمو المعرفى وضعف النشاط البحثى من أجل التنمية وانفصام العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الانتاجية الى تخلف أساليب وفنون الانتاج وانعدام القـــدرة على الابتكار والتطوير أو الدخول فى مجالات انتاجية جديدة اعتمادا على ما يسمى بالهندسة العكسية - التى كانت وراء التقدم الصناعى الملحوظ لدول جنوب شرق آسيا - ولا يخفى انعكاسات هذا وذاك على قوى الطلب بسوق العمل ٠

٩ - عدم فاعلية التدريب المهنى فى توفير العمالة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وبالتالى لم يساهم هذا النوع من التدريب فى أحـــداث مواءمة بين العرض والطلب على القوى العاملة ولم يقم بدوره فيما يطلق عليه بالتدريب التحويلى الذى قد يساعد فى تحول العمالة الزائدة عن الحاجة الى عمالة منتجة عن طريق اكسابهم مهارات معينة ٠ أضف الى ذلك تعدد الهيئات التى تتصدى للتدريب المهنى فى مصر وافتقارها الى تنسيق الجهود أو العمل فى ظل سياسة موحدة كما أن التدريب ذاته يعوزه الدقة والاخذ بالاساليب العلمية المتطورة كما يفتقر الى المدربين الاكفاء والآلات المتقدمة ٠

١٠ - الهجرة العائدة الى الوطن نتيجة لما أصاب الاقطـــار العربية البترولية فى الاونة الاخيرة من ركود اقتصادى وانخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لانخفاض أسعار البترول هذا بالاضافة الى احلال العمالة الوطنيـة محل الأجنبية ٠

(ب) المدخل المنظومى لعلاج مشكلة البطالة :

يتضح من استعراضنا لأهم مسببات مشكلة البطالة فى مصر أنها مشكلة معقدة الجوانب مما يستلزم ضرورة اتباع مدخل المنظومات (الذى يطلق عليه أحيانا مدخل الانساق) فى مواجهتها ·· وفحوى هذا المدخل هو أن توضع خطة تطوير كمى وكيفى للموارد البشرية مع اعـــادة النظر فى السياسات والاليات وتدريجيا التنظيمات والتشريعات كلما أمكن ذلك ولكن فى خطوات متلاحقة ·

ويمكن أن نحدد السمات الرئيسية لهذا المدخل فيما يلى :

١ ـ يعتمد هذا المدخل على توحيد المفاهيم والتطلعات والاهـــداف وأساليب العلاج بالنسبة لجميع قطاعات الدولة مما يجعل تيار العمل يسير مع تيار التطوير الشامل للمجتمع فى اتساق وتكامل ·

٢ ـ يعالج هذا المدخل ديناميكية العمل والنظام ككل مما يؤدى الى خلق رد فعل تلقائى يتولد من خلال التغذية العكسية · كما يتعرض ـ هـذا المدخل ـ للقواعد والعلاقات بين المؤسسات والمنظمات وتبادل المعـــلومات واستكمال العناصر التنظيمية التى تحقق الديناميكية السليمة للعمل فتقل فرصة ظهور المشكلات فى الحاضر والمستقبل ·

٣ ـ يؤدى المدخل المنظومى ـ حتى حينما يتعامل مع أكثر من مشكلة فى نفس الوقت ـ الى معالجة الوضع الكلى والى تحسين الأداء بصـــورة متكاملة وربما يساعد ـ بصورة أو بأخرى ـ على علاج مشاكل بخلاف تلك التى يتم التركيز عليها ·

٤ ـ وفق هذا المدخل تدرس المواقف ككل (حتى ولو كان التنفيذ سيتم على مراحل) فتتضح بصورة مبكرة الخلافات بين المؤسسات ·

٥ ـ يمكن هذا المدخل من تشكيل مجموعات عمل مختلطة تتضمن ـ أو تستعين ـ بأفراد من خارج المؤسسات الرسمية الذين يتميزون بقدرات علمية معينة أو بسبب اهتمامهم بالمشاكل المطروحة وبأساليب علاجها ، ويساعد

تشكيل مجموعات العمل المتعددة التخصصات على دراســـة وتتبع جذور المشاكل وتفرعاتها المتعددة ٠

٦ ـ يسمح العمل ـ وفق هذا المدخل ـ بتشكيل مجموعة تطوير على مستوى عال ومتنوعة التخصصات للتعرف على البيئة ، والســوق العالمى ومستوى ونوعية وتنوع الانتاج ، والتقنيات المناسبة ، مما يمكن من وضع صوره حقيقية للوضع العالمى والاقليمى والمحلى والبدائل المثالية والممكننة لاحداث التطوير الشامل ٠٠٠ ويضمن هذا التشكيل المختلط لمجموعة التطوير مشاركة كل من لهم علاقة بعمليات التطوير عند وضع الخطط ورسم السياسات مما يحقق وحدة الفكر والتعاون البناء ٠

٧ ـ يسمح هذا المدخل بالتعامل مع المشاكل والاوضاع الحالية التى تتسم بتشابك التطور التكنولوجى والبناء البشرى وما يستدعيه ذلك من اعادة النظر فى سريان المعلومات وضرورة اعادة بناء المؤسسات والنظر فى العلاقات التى بينهما ٠ وهذا فى ذاته تطوير متكامل ولازم فى نفس الوقت لحل المشاكل المزمنة من المستعصية (لمزيد من التفصيل حول هذا المدخل وعلاقته بالمداخل الأخرى انظر ٠٠ المدخل المنظومى لدراسة مشكلة البطالة فى مصر ٠٠ ورقة بحثية من اعداد مؤلف الدراسة الحالية قدمت الى مؤتمر البطـــالة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ٠

ويمكن لنا فى هذا الصدد أن نضع تصور عام للميادين والمجالات وسبل التطوير التى يجب أن تولى اهتماما خاصا عند تبنى المدخل المنظومى فى علاج مشكلة البطالة وذلك فيما يلى :

١ ـ يجب البدء فى البحث عن السلع والخدمات التى تتميز بمستويات طلب عالية سواء فى السوق المحلية أو السوق العالمية ٠ وبالنظر الى أن الزراعة تتجه فى أغلب الدول المتقدمة الى استخدام اعداد أقل من قوة العمل فان الأمر سيكون كذلك على الأرجح فى مصر ومما يؤيد ذلك أن نسبة قوة العمل فى النشاط الزراعى فى مصر تتجه بصفة عامة الى التناقص وهذا يدل على أن قدرة هذا النشاط على استيعاب عماله جديدة تتضـــاءل مع مرور الوقت ، وأن مستقبل التنمية والتشغيل فى مصر تكمن فى النشاط الصناعى فى المقــام الأول ٠

٢ - التوسع فى الانتاج الصناعى (الصناعات الصغيرة والمتوسطة) وما يستلزمه من تطوير العلاقة بين القطاع الخاص الصناعى وبين كل من القطاع العام والقطاع التعاونى والدولة ، فرأس المال الوطنى ليس فى حاجة الى اغراء بقدر ما هو فى حاجة الى تأمين ، فمن الضرورى أن يكون هناك من يساعده فى اختيار السلع المناسبة (وهل سيكون الانتاج بمثابة احلال لواردات أم لتنمية الصادرات) وكذلك فى اختيار التقنيات الملائمة وفرص التسويق الممكنة · وبذلك يمكن أن تتحول علاقة القطاع العام والخاص من علاقة تنافسية الى علاقة تعاونية تكاملية ، وقد تقدم الجامعات ومراكز الابحاث الدراسات اللازمة وقد يقدم القطاع العام التعاونى خدمات التسويق، وهذا وذاك يستدعى انشاء عناصر تنظيمية جديدة ، كما سيحتاج لمستوى معرفى معين ، وصقل لبعض المتخصصين وقيام أنشطة بحثية موازية لانجاز تلك الأهداف ·

٣ - يجب أن يتحول القطاع العام من التخصص السلعى الى التخصص فى التشغيل ومن التجميع الى التعمق فى التصنيع · وهذا يستدعى انجازا فى الهندسية العكسية حتى يمكن الوصول فى زمن قصير الى منتج ذى جودة وقدرة تنافسية (ويكفى أن نعلم أن الهندسة العكسية هى الوسيلة التى أعتمدت عليها الولايات المتحدة فى التفوق الاقتصادى على المملكة المتحدة فى بداية القرن العشرين ، وهو الأسلوب الذى اتبعته اليابان فى التفوق على الولايات المتحدة وأوربا فيما بعد الحرب العالمية الثانية) · كما أنه من الضرورى أيضا اعادة النظر فى أساليب ضبط الجودة المتبعة حاليا وكذا اليات العلاقة بين مصانع وشركات القطاع العام ، هذا بالاضافة الى تدعيم مكاتب التصميم تدعيما كبيرا وأعطائها فرصة العمل فى مجالات الهندسة العكسية والبحوث والتطوير والابتكار فى محاولة لاضافة ميزة خاصة للسلعة المنتجة تزيد من قدرتها التنافسية · وفى سبيل دعم الاعتماد على الذات يكفى الاستعانة بعدد محدود من الخبراء بدلا من الاعتماد على الانتاج على طريقة تسليم المفتاح أو بموجب رخصة مشتراه ، وهذا الأسلوب أقل كلفة وأكثر اتاحة لفرص العمل ·

٤ - ويأتى على التوازى عملية الدخول فى تصنيع الآلات والمعدات الرأسمالية ، ويتبع فيها نفس الأسلوب المشار اليه عاليه ولكن مع ضخامة

حجم الانجاز يلزم أن يكون التخطيط أكثر دقة والتنفيذ أكثر انضباطا والعلاقات أكثر تشابكا مما يدخل البحوث التكنولوجية فى أبعاد جديدة (يلاحظ هنا تجربة الشرق الأقصى) ٠

٥ ـ يمكن للسياسات النقدية المساعدة فى التطوير الصناعى ، وكذا التحفيز والاغراء ولكن يجب عند الضرورة أن تدخل البنوك مباشرة فى مجال الاستثمار لدفع عملية التطوير ، ولا يجوز أن يمنعها من ذلك التخوف من الفشل وبخاصة فى حـالة اعطاء الدولة نوع من الضـــمانات لهذه الانشـــطة الاستثمارية ٠

٦ ـ قد يكون من الضرورى ادخال تعديلات فى القوانين واللوائح التى تحكم الاستثمار والانتاج والتشغيل ، وقد يكون بعض هذه التعديلات جوهريا اذ يجب أن تحدد المسئولية بالنسبة لمؤسسات الانتاج وأسلوب التحفيز على سبيل المثال (بتقرير حوافز للمنتجين الذين يمكنهم تقديم ســـلع للتجارة الخارجية أو للاحلال محل الواردات) ٠

٧ ـ أما بالنسبة للقوى البشرية فيلزم تشغيل الشـــباب لا تدليلهم ، ويجب أن يعلم الشباب أن المجتمعات الجديدة (سواء صناعية أو زراعية) هى معسكرات عمل ، وأنه من الجائز جدا أن يعيش العمال والمهندسون ، فى خيام أو عنابر ، وقد يتأخر انشاء مبانى للمكاتب أو الاعاشة الى حين أن تفتح المصانع أبوابها ويبدأ الانتاج فى التزايد ، ولابد من التوعية بأن العمل اليدوى له أهمية قصوى وأنه ليس من الغرابة أن يعمل الشباب المتعلم كعمال أو ملاحظين على معدات رأسمالية معقدة وان وجودهم على هذه المعدات سوف يؤدى بالتأكيد الى زيادة القدرة التطويرية ، أما فيما يتعلق بالادارة فنوصى بأنه يجب العدول عن أسلوب الترقية عن طريق الاقدمية المطلقة (الطابور) ٠

٨ ـ يجب الربط بين سياسات التعليم والتدريب والاستخدام ، فلقد بات من الضرورى تطوير سياسات وأساليب التعليم من خلال تطـــوير المناهج

الدراسية والاهتمام بتنمية القدرة على الابتكار لدى الدارسين بدلا من أسلوب (التحفيظ) ، كما يجب التوسع فى المجالات التعليمية التى يحتاجها سوق العمل فى مصر والدول العربية والافريقية والحد من المجالات والتخصصات الغير مطلوبة مما يستلزم ذلك ضرورة مواءمة سياسات التعليم مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع من المهن المختلفة ، ويجب أيضا الاهتمام بالتدريب المهنى اهتماما كبيرا ومحاولة الاستغلال الأمثل للامكانيات التدريبية المتاحة وتطويرها بما يتفق مع حاجة سوق العمل ٠

٩ - يجب أن تتضمن الحلول المذكورة رؤية تطويرية شاملة لظهور البطالة شأنه شأن ظهور غيرها من المشكلات انما يعكس خللا فى محور أو أكثر من المحاور التى ترتكز عليها الدول فى تطوير ذاتها أو حل مشكلاتها ٠ ودليل ذلك أن البطالة ليست الظاهرة الوحيدة التى يشكو منها المجتمع المصرى (فهناك الديون ، وتدهور التعليم ، وعدم تطور السلع التى نقوم بتصنيعها منذ شراء رخصة التصنيع ٠٠٠ الخ) ٠ ومحاور التطوير المذكورة هى :

- محور القوى البشرية ٠
- محور التكنولوجيا ٠
- محور المنظومات والمؤسسات ٠
- محور المعلومات ٠

(يمكن للتفصيل الرجوع الى دراسة أولية عن هذه المحاور قدمت باسم المؤلف الى مؤتمر خريجى معهد الادارة العليا - نوفمبر ١٩٨٩) ٠

ودليلنا الاخر على وجود خلل فى محاور التطوير هو عدم وجود خطة تفصيلية محكمة معلنة :

- فى قطاع الزراعة حيث يمكن تعبئة الفوائض الاقتصادية وتوجيهها لتطوير وتنمية القطاع الصناعى (بالاضافة الى سد الفجوة الغذائية التى تهدد الأمن القومى المصرى) ٠

— فى قطاع الصناعة حيث يوجد المستقبل الحقيقى للتنمية والتشغيل · وحيث يمكن أن تتعاون الحكومة مع البنوك مع القطاعين العام والخاص فى تطوير القطاع الصناعى وتقديم الدراسات والاستشارات اللازمة له فى مجال التصميم وتوفير المستلزمات وتسويق المنتجات ··· الخ ·

— ولا فى قطاعات الخدمات ·

— ولا فى بناء المؤسسات (ولا فى بعض السياسات مثل هجرة القوة العاملة وتنظيمها وتعظيم العائد من ورائها) ·

١٠ - ومن الممكن الاستطراد فى تقديم المقترحات لكن ما يهمنا ايراده الان : أن الاشارة الى توقعات البطالة فى هذه الورقة لا يعكس تشاؤما ولكن يعكس حفزا على مواجهة التحدى والبدء بحل المشكلة عن طريق التطوير الشامل · ومن ناحية أخرى فتقديم الاقتراحات لا يعنى أننا ننكر وجود انجازات قطاعية ولكن ما نعنيه هو أن مركزنا الدولى النسبى يتراجع · وأخيرا فاننا ندرك أن تقديم الحلول والمفاهيم النظرية يسير ولكن العبرة بتقديم الحلول الاجرائية القابلة للتطبيق وهو أمر لا يمكن أن يدعى أحد بمفرده أنه قادر على تحقيقه ، ولتقديم حلول اجرائية يلزم :

(أ) تكوين مجموعة تطوير متفرغة تجمع الجامعات والقطاعات المختلفة بالدولة سواء فى المجالات البحثية أو الانتاجية وتضم كذلك ممثلين عن البنوك وقطاع الأعمال (عام وخاص) ·

(ب) أى مفاهيم أو أسس تضعها مجموعة التطوير يجب مناقشتها مع الوزارات ويكون قبولها أو رفضها مسببا ·

(جـ) يجب العلم بأن الاجهزة التنفيذية والوزارات والوزراء لا يتسع وقتهم لعمل الدراسات المتكاملة والمتسعة والعميقة ، الا أن ذلك لا يمنع من ضرورة أن يتسع وقتهم للمناقشات التى يجب أن تسجل وتعلن وان تكون معبرة بصراحة عن الاراء المتنوعة ·

(د) العمل على تشكيل مجموعة عليا للتطوير يتفرع عنها مجموعات تطوير قومية (مجموعة لكل محور من محاور التطوير) وهذه يتفرع عنها مجموعات تطوير فرعية للابعاد والعناصر والقطاعات المختلفة · وعلى هذه المجموعات أن تضع الخطط الاجرائية التفصيلية المحكمة (التى تتضمن الضوابط والمحددات والمحاذير والتوقيتات والتوقعات) ·

مصادر الدراسة

1) I.L.O., Statistical Sources and Methods, Vol. (3), 1986.

2) I.L.O., Bulletin of Labour Statistics, 1989-1.

3) Principles and Recommendations for Population and Housing Censuses (1980).

جـــدول رقم (١)

معدل البطالة حسب الحدود العمرية الدنيا قوة العمل
ونوع البطالة للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

الحدود الدنيا للعمر بالسنوات	نوع البطالة	سنة التعداد ١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
	جـــديدة	١ر٠	٧ر٤	٢ر٩
٦	سبق له العمل	١ر٢	٠ر٤	٨ر٢
	جمـــلة	٢ر٢	٨ر٧	٠ر١٢
	جـــديدة	(١)	٨ر٤	٣ر٩
١٢	سبق له العمل	(١)	٠ر٤	٨ر٢
	جمـــلة	(١)	٢ر٥	١ر١٢
	جـــديدة	٩ر٠	٩ر٣	٤ر٩
١٥	سبق له العمل	١ر٢	٠ر٤	٩ر٢
	جمـــلة	٢ر١	٣ر٤	٣ر١٢

(١) غير متوفر
المصدر التعدادات السكانية للاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

جـدول رقم (٢)

اتجاه معدل البطالة اعتبارا من عام ١٩٧٦
من واقع نتائج مسح القوة العاملة والتعدادات
(الأفراد ١٢ سنة فأكثر)

السنة / البيـــان	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٨٨	التغير خلال الفتـرة
مسح القوة العاملة	٨ر٢ ×	—	٣ر٩ × ×	٥ر٦
التعـــداد	٢ر٥	١ر١٢	—	٩ر٦

× متوسط ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ٠

× × متوسط ٤ دورات خلال ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ٠

جـدول رقم (٣)

اتجاه معدل البطالة فى حضر وريف الجمهورية حسب نوع البطالة

ونوع المتعطل (السكان ٦ +)

السنة	١٩٦٠			١٩٧٦			١٩٨٦		
محل الاقامة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة
ذ	× —	× —	٣ر٨	٥ر٠	٦ر٦	٧ر١	٣ر٤	٨ر٤	١١ر٨
حضر أ	—	—	٩ر١	٥ر٠	٢٤ر٥	٢٥ر٠	٦ر٠	٢٢ر١	٢٢ر٧
ج	—	—	٤ر٣	٥ر٠	٩ر٠	٩ر٥	٣ر٠	١٠ر٧	١٣ر٧
ذ	—	—	١ر٠	٢ر٠	٤ر٢	٤ر٤	٢ر٨	٦ر٥	٩ر٣
ريف أ	—	—	٣ر٠	٧ر٠	٣٧ر٣	٣٨ر٠	١ر١	٢٦ر٢	٢٧ر٣
ج	—	—	١ر١	٢ر٠	٦ر١	٦ر٣	٢ر٧	٧ر٨	١٠ر٥
ذ	١ر٠	٩ر٠	١ر٩	٤ر٠	٥ر٢	٥ر٦	٣ر١	٧ر٣	١٠ر٤
جملة ا	٣ر٢	٢ر٦	٥ر٨	٦ر٠	٢٩ر٤	٢٩ر٧	٠ر٨	٢٣ر٣	٢٤ر١
ج	١ر٢	١ر٠	٢ر٢	٤ر٠	٧ر٤	٧ر٨	٢ر٨	٩ر٢	١٢ر٠

× غير متوفر ٠ ذ = ذكور ا = اناث ج = مجموع

جـدول رقم (٤)

معدل البطالة حسب العمر ونوع البطالة

فئات الاعمار	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦		
		سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جمـلة
٦ ـ	٣ر٥	٠ر٤	٣٤ر١	٣٤ر٥	ـ	٤ر٤	٤ر٤
١٥ـ	٥ر٣	ـ	٩ر٩	٩ر٩	٧ر٢	١٧ر٩	٢٥ر١
٢٠ـ	٢ر٩	ـ	٩ر٩	٩ر٩	٤ر٤	٢٢ر٢	٢٦ر٦
٣٠ـ	١ر٢	٠ر٧	ـ	٠ر٧	١ر٧	١ر٩	٣ر٦
٤٠ـ	١ر١	٠ر٥	ـ	٠ر٥	١ر٥	ـــ	١ر٥
٥٠	٩ر٤	٠ر٥	ـ	٠ر٥	٠ر٦	ـــ	٠ر٦
جمـلة	٢ر٢	٠ر٤	٧ر٤	٧ر٨	٢ر٨	٩ر٢	١٢ر٠

جـدول رقم (٥)

تطوير معدل البطالة السافرة حسب الحالة التعليمية

ونوع البطـالة

الحـالة التعليمية	١٩٦٠*	١٩٧٦*			١٩٨٦**		
		سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جملة	سبق له العمل	لم يسبق له العمل	جمـلة
امـــى	١ر٦	٠ر٤	٢ر١	٢ر٥	٣ر٤	٠ر٦	٠ر٤
يقرأ ويكتب	٢ر٤	٠ر٣	٢ر٢	٢ر٥	٣ر١	١ر٤	٥ر٤
مؤهل أقل من المتوسط	٠ر٤	٠ر٤	٦ر٦	٧ر٠	٤ر٠	٧ر٢	١١ر٢
مؤهل متوسـط							
وأقل من جامعى	٨ر٤	٠ر٤	١٩ر٦	٢٠ر٠	١ر٣	٢٧ر٤	٢٨ر٧
مؤهل جامعى فأعلى	٤ر٣	٠ر٦	١٠ر٤	١٠ر٩	٣ر٢	٢٢ر٠	٢٥ر٢

× للسكان ١٠ سنوات فأكثر ٠

× × للسكان ١٢ سنة فأكثر ٠

جـدول رقم (٦)

معدلات البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة

حسب النـوع والمؤهل

تعـــداد ١٩٨٦

نوع المؤهل	سبق له العمل			لم يسبق له العمل			جمـــلة		
	ذكور	انـاث	جملة	ذكور	انـاث	جمـلة	ذكور	انـاث	جمـلة
ثانوى عـام	٣ر٩	١ر٢	٣ر٥	١٥ر٩	١٤ر٤	١٥ر٧	١٩ر٧	١٥ر٥	١٩ر٢
ثانوى زراعى	١ر٥	٠ر٦	١ر٥	٣٨ر٤	٧١ر٢	٤١ر٠	٣٩ر٩	٧١ر٨	٤٢ر٥
ثانوى تجارى	١ر٠	٠ر٥	٠ر٨	٢٢ر٠	٣٣ر٦	٢٦ر٥	٢٣ر٠	٣٤ر١	٢٧ر٣
ثانوى صناعى	١ر٩	٠ر٥	١ر٨	٣٤ر٤	٤٨ر٩	٣٥ر٣	٣٦ر٢	٤٩ر٤	٣٧ر١
ثانوى تربوى	١ر١	٠ر١	٠ر٦	٤ر٢	٢ر٠	٣ر٢	٥ر٣	٢ر١	٣ر٩
ثانوى دينى	٣ر٧	٠ر٢	٣ر٣	٢٧ر٥	٤٣ر٨	٢٩ر٤	٣١ر٣	٤٤ر١	٣٢ر٧
اخرى	٣ر٢	٠ر٤	٠ر٧	٢٠ر٢	٧ر٨	٩ر٠	٢٣ر٤	٨ر٢	٩ر٧
جمـــلة	١ر٦	٠ر٥	١ر٣	٢٦ر٢	٣٠ر٩	٢٧ر٤	٢٧ر٨	٣١ر٤	٢٨ر٨

جـدول رقم (٧)

معدلات البطالة بين حملة المؤهلات فوق المتوسطة

حسب النوع والمؤهل

تعـداد ١٩٨٦

نوع المؤهل	سبق له العمل			لم يسبق له العمل			جمـــلة		
	ذكور	انـاث	جملة	ذكور	انـاث	جمـلة	ذكور	انـاث	جمـلة
زراعى	٢ر٤	١ر٤	٢ر٣	٢٨ر١	٤٦ر٦	٣٠ر٤	٣٠ر٥	٤٨ر٠	٣٢ر٧
تجـارى	٢ر٣	٠ر٦	١ر٧	٤١ر٤	٤٢ر٦	٤١ر٨	٤٣ر٧	٤٣ر٣	٤٣ر٥
صـناعى	٢ر٣	٠ر٧	٢ر١	٢٤ر٦	٣٥ر٦	٢٦ر٠	٢٦ر٩	٣٦ر٣	٢٨ر٠
تربـوى	١ر٠	٠ر٢	٠ر٦	٦ر٢	٣ر٣	٤ر٩	٧ر٢	٣ر٤	٥ر٥
ديـنى	٢ر٦	٧ر٤	٢ر٩	١٨ر٩	—	١٧ر٧	٢١ر٥	٧ر٤	٢٠ر٦
اخـرى	٤ر٥	٥ر١	٤ر٧	١٨ر٧	٢٠ر٦	١٩ر٤	٢٣ر٢	٢٥ر٧	٢٤ر١
جمـلة	٢ر٢	٠ر٩	١ر٧	٢٦ر٣	٢٤ر٢	٢٥ر٥	٢٨ر٤	٢٥ر١	٢٧ر٢

جدول رقم (٨)

معدلات البطالة بين حملة المؤهلات العليا

حسب النوع والمؤهل

تعـداد ١٩٨٦

نوع المؤهل	سبق له العمل			لم يسبق له العمل			جمـــلة		
	ذكور	انـاث	جملة	ذكور	انـاث	جمـلة	ذكور	انـاث	جمـلة
طب وتمريض ×	١٥ر٦	٠ر٤	١٢ر٦	١٤ر٢	٧ر٤	١٢ر٨	٢٩ر٨	٧ر٨	٢٥ر٥
زراعـــة	١ر٦	٠ر٣	١ر٤	١٨ر٠	٣١ر٤	٢٠ر٤	١٩ر٦	٣١ر٧	٢١ر٧
تجارة واقتصاد	١ر٧	٠ر٥	١ر٤	١٩ر٣	٢٧ر٤	٢١ر١	٢٠ر٩	٢٧ر٩	٢٢ر٥
هندسة وفنون	٢ر٢	٠ر٧	٢ر٠	١٣ر٦	١٦ر٨	١٣ر٩	١٥ر٨	١٧ر٥	١٥ر٩
عـــلوم	١ر٣	٠ر٧	٢ر٣	٣٠ر٢	٣٦ر٠	٣٢ر٠	٣٣ر٣	٣٦ر٨	٣٤ر٣
تربية (الخ)	٣ر٤	٠ر٧	١ر٨	٣٠ر٣	٣٠ر٧	٣٠ر٦	٣٣ر٧	٣١ر٤	٣٢ر٤
دينى (الأزهر)	٢ر٩	—	٢ر٩	٤٣ر٤	—	٤٣ر٤	٤٦ر٣	—	٤٦ر٣
آداب (الخ)	٢ر٩	٠ر٧	٢ر٠	٣٨ر٨	٤٩ر١	٤٢ر٩	٤١ر٧	٤٩ر٨	٤٤ر٩
حقـــوق	١ر٧	٠ر٥	١ر٥	٢٦ر٤	٤٥ر٤	٢٨ر٩	٢٨ر١	٤٥ر٨	٣٠ر٤
آخـــرى	٢ر٠	١ر٠	١ر٨	٢٤ر٢	٧٢ر١	٣١ر١	٢٦ر٢	٧٣ر٢	٣٢ر٩
جمـــلة	٤ر٠	٠ر٦	٣ر٣	٢٠ر٤	٣٠ر٨	٢٢ر٦	٢٤ر٤	٣١ر٣	٢٥ر٩

× تتضمن خريجى كليات الطب البشرى والبيطرى والصـــيدلة ومعاهد التمريض العليا ٠

جدول رقم (٩)

تقدير حجم البطالة المتوقعة بالألف لحملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية « ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ »

البيـــان / السـنة	١٩٨٦(١)	١٩٨٩	١٩٩٥	٢٠٠٠
حجم القوى العاملة المتوقع (٢)	٣١٤٠	٣٢٢١	٤٣٣٤	٥٢٦٠
معـــدل البطالة				
الافتـــراض الأول		٢٨ر٧	٢٨ر٧	٢٨ر٧
الافتـراض الثانى	٢٨ر٧	٣١ر٣	٣٦ر٥	٤٠ر٩
الافتـــراض الثالث		٣٢ر٠	٣٩ر٧	٤٧ر٦
حجـــم البطالة				
الافتـــراض الأول		٩٢٤	١٢٤٤	١٥١٠
الافتـــراض الثانى	٩٠٠	١٠٠٨	١٥٨٢	٢١٥١
الافتـــراض الثالث		١٠٣١	١٧٢١	٢٥٠٤

(١) أرقام فعلية ٠

(٢) معادلة الانحدار التى بنيت عليها التقديرات هى ص٨ = ٠٥ر٨١١ + ٣٩ر١٨٥ س (ر٢ = ٨٨ر٠) حيث ص٨ هى تقدير القوة العاملة من ذوى المؤهلات بالألف فى السنة س ٠

و س متغير يمثل الزمن : س = ٠ ، ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠٠ للســـنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ٠٠٠٠

جـدول رقم (١٠)

تقدير حجم البطالة المتوقعة بالألف لحملة المؤهلات الجامعية فأعلى
« ١٩٨٩ - ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ »

السنة / البيان	١٩٨٦(١)	١٩٨٩	١٩٩٥	٢٠٠٠
حجم القوى العاملة المتوقع(٢)	١٠٧٤	١٢٧٩	١٦٦٩	١٩٩٤
معـــدل البطالة				
الافتـــراض الأول		٢ر٢٥	٢ر٢٥	٢ر٢٥
الافتـــراض الثانى	٢ر٢٥	٥ر٢٩	١ر٣٨	٢ر٤٥
الافتـــراض الثالث		٤ر٣٢	٦ر٥٣	٤ر٨١
حجـــم البطالة				
الافتـــراض الأول		٣٢٢	٤٢١	٥٠٢
الافتـــراض الثانى	٢٧١	٣٧٧	٦٣٦	٩٠١
الافتـــراض الثالث		٤١٤	٨٩٥	١٦٢٣

(١) أرقام فعلية ٠

(٢) معادلة الانحدار التى بنيت عليهـــا التقـــديرات هى ص٨ =
٤٣٣ر٨٤ + ٠٢ر٦٥ س (ر٢ = ٩٥ر٠)

(انظر جدول رقم (٩) لتعريف ص٨ ، س) ٠

جدول رقم (١١)

حجم القوة العاملة لحملة المؤهلات العلمية حسب نوع المؤهل ١٩٨٦

المرحلة/نوع المؤهل	ذكـــر	انثـى	جمـلة
مؤهلات متوسطة			
ثانوى عام	١٥٥٢٨٢	٢٣٨٥٩	١٧٩١٤١
ثانوى زراعى	١٨٥٨٠٥	١٥٩٧٢	٢٠١٧٧٧
ثانوى تجارى	١٠٠٨٩٥٩	٦٣٢٧٣٨	١٦٤١٦٩٧
ثانوى صناعى	٥٩٩٩٢٦	٤٠١١٧	٦٤٠٠٤٣
ثانوى تربوى	٥٨٠٢٥	٤٧٤٨١	١٠٥٥٠٦
ثانوى دينى	١٦٣٨٩	٢١٢٤	١٨٥١٣
أخرى	٦٢٥٧	٥٦٩٤٩	٦٣٢٠٦
جمـــلة	٢٠٣٠٦٤٣	٨١٩٢٤٠	٢٨٤٩٨٨٣
فوق المتوسط			
زراعى	٢٠٤٢	٢٩٤	٢٣٣٦
تجـــارى	٨١٠٢٥	٤٩٠٨٤	١٣٠١٠٩
صـــناعى	٢٨٤٨٦	٣٩١١	٣٢٣٩٧
تربـــوى	٥١٥٣٢	٤٣٨٩٢	٩٥٤٢٤
ديـــنى	٩٨٤	٦٨	١٠٥٢
أخـــرى	١٨١١١	١٠١٩٨	٢٨٣٠٩
جمـــلة	١٨٢١٨٠	١٠٧٤٤٧	٢٨٩٦٢٧
البكالوريوس .. الخ			
طب وتمريض	١٢١٤٥٩	٢٩٩٣٣	١٥١٣٩٢
زراعـــة	٩٢٢٦٢	١٩٥٩٦	١١١٨٥٨
تجارة واقتصاد	٢٤٨٧٣٦	٧٣٩٦٤	٣٢٢٧٠٠
هندسة وفنون	١٣٢٤١٠	١٥٦٦٩	١٤٨٠٧٩
عـــلوم	٢٦٥٢٤	١١٨٣٣	٣٨٣٥٧
تربية (الخ)	**١٦٦٢٨**	**٢٣٧٣٦**	٤٠٣٦٤
دينى (الخ)	١٣٣٦٢	—	١٣٣٦٢
اداب (الخ)	٣٤٥٢	٢٨٠٩٣	٧١٥٤٥
حقـــوق	٦٥١٧٥	١٠٠٦١	٧٥٢٣٦
أخـــرى	٦٢٥٣٦	١٠٣٦٨	٧٢٩٠٤
جمـــلة	٨٢٢٥٤٤	٢٢٣٢٥٣	١٠٤٥٧٩٧

المصدر : التعداد العام للسكان والاسكان لسنة ١٩٨٦ .

تعقيب على بحث

البطالة فى مصر : قياسها وأساليب علاجها

أ٠د٠ أحمـــد جامع
كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

الوقت لن اتجاوزه وبعد هذه الملحوظات انتهى بعرض رأى لى يتصل بالموضوع وأومن به أشد الايمان لكنى قبل هذا أود لفت الانتباه الى ٣ نقاط أولية ٠٠ الأولى هى وجوب التفرقة بين نوعين من البطالة ٠ بطالة نتيجة للتقدم الاقتصادى وبطالة نتيجةللتخلفالاقتصادى والنوع الأول تشهده الدول المتقدمة اقتصاديا نتيجة للتقدم المستمر بسرعة متزايدة فى فنون الانتاج فى كافة مجالات الحياة واحلال التجهيزات الفنية الحـــديثة لمختلف الانواع والاشكال الموفرة لعمالة محل الايدى العاملة البشرية وهنا تتعايش المعدلات المرتفعة من البطالة مع الزيادة المستمرة فى انتاجية العمل ويتزايد بالتالى الناتج القومى ومتوسط الدخل السنوى الفردى بمعدلات مرتفعة تكفى لمنح اعانات سخية لعمال غير المشتغلين أو المتعطلين وكذلك لوضع أو تنفيذ برامج كبرى لاعادة تدريب هؤلاء العمال على وجوه عمل جديدة يحتاجها المجتمع أما النوع الثانى من البطالة فتشهده الدول المتخلفة اقتصاديا وهذه البطالة ليست نتيجة التقدم فى فنون الانتاج وانما نتيجة للعجز عن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع بطريقة أفضل وهذه هى حالة مصر ثانيا : هى أن البحث يتناول البطالة السافرة وحدها دون البطالة المقنعـــة فى الحكومة والقطاع العام ولهذه البطالة المقنعة أو التى تسمى تأدبا بالعمالة الزائدة مشاكلها وسلبياتها وان لم تكن بنفس حدة وسلبيات البطالة الصريحة ٠ ثالثا هى أن البحث ينقسم الى ثلاثة فصول ٠٠ الأول فى تعريفات العمالة والبطالة ولو ان ذكر عنوانه احصاءات العمالة والبطالة والثانى فى احصاءات العمالة والبطالة فى مصر والثالث والاخير فى أسباب البطالة ومقترحات نحو العلاج ومع ان المعلومات الواردة فى الفصلين الأول والاخيـــر التعريفات

وأساليب العلاج قيمة ومفيدة الا أن الفصل الثانى الخاص بالاحصاءات هو الاكثر أهمية فى رأى وبالتالى ســـتتركز فيه الملحوظات الخمس الموجزة ٠

(١) هى أنه بمقارنة مستويات البطالة فى مصر فى العقود الثلاثة الستينات والسبعينات والثمانينات نجد أن أسوأها فى الثمانينات ٢٪ مستوى البطالة سنة ٦٢ و ٤٪ فى سنة ٧٦ و ١٢٪ سنة ٨٦ وهذا دليل اخر على أن أسوأ ادارة اقتصادية شهدها الاقتصاد المصرى فى العقود الثلاثة الاخيرة كانت ولازالت فى الثمانينات فسياسة التخطيط الاقتصادى فى الســتينات وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادى كما طبق فى السبعينات كانت سياسة واضحة ومتناسقة مع نفسها ومنطقية وذلك من الناحية الموضوعية أيا كان الرأى الشخصى فيها أما السياسة الاقتصادية فى الثمانينات فليست سوى خليطا غير واضح ولا متناسق ولا منطقى مع نفسه من هاتين السياسيتين انتهى عملا الى نوع جديد ومبتكر من السياسات الاقتصادية هو سياسة الركود الاقتصادى (٢) ان معدل البطالة سنة ٨٦ السابق الاشارة اليه هو ١٢٪ هو معدل اجمالى شامل ومن الواجب التعمق فى ما ورائه بحثا عن معدلات البطالة فى فئات الاعمار المختلفة من السكان وهنا نجد أعلى معدل للبطالة هو فى الفئة العمرية ما بين ١٥ و ٢٩ سنة ويبلغ ٢٦٪ ومعنى هذا أن أكثر من ¼ الشباب وشابات مصر القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه لا يجدون وهذه مصيبة بكل المقايس الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية٠

(٣) ارتباط مستوى التعليم فى مصر بمستوى البطالة ولكن بطريقة مخالفة للمنطق فزيادة درجة التعليم تؤدى الى زيادة احتمال التعرض لبطالة فبينما يبلغ معدل البطالة سنة ٨٦ من الأميين ٤٪ والملمين فى القراءة والكتابة ٥ر٤٪ فقط فانه يصل الى حملة المؤهلات أقل من المتوسطة الاعدادية مثلا الى ٢ر١١٪ ثم يرتفع للغاية بين حملة المؤهلات المتوسطة وأقل من الجامعية الى ٧ر٢٨٪ وبين حملة المؤهلات الجامعية والأعلى الى ٢ر٢٥٪ وهذا لغز فالمفروض أن الشخص يجتهد فى تحصيلالعلم لكى يجد فى النهاية فرصة عمل لا لكى يفقدها ٠ (٤) أن دراسة معدلات البطالة فى المؤهلات المتوسطة تشير الى حقيقة غريبة ومزعجة فى الوقت نفسه وهى ان خريج المدارس الثانوية

الفنية اكثر تعرضا لبطالة من الحاصلين على الثانوية العامة فبينما يبلغ معدل البطالة سنة ٨٦ من الحاصلين على الثانوية العامة ٢ر١٧٪ فقط فانه يبلغ بين الحاصلين على الثانوية التجارية ٣ر٢٧٪ والحاصلين على الثانوية الصناعية ٢ر٣٧٪ والحاصلين على الثانوية الزراعية ٥ر٤٢٪ لقد كنا نفرح للزيادة المستمرة فىعدد المقبولين فى التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة بالمقارنة بالمقبولين بالتعليم بالثانوى العام ويبدو الآن انه لا داعى للفرح ٠ (٥) خاص بمعدلات البطالة بين حملة المؤهلات الجامعية اذ يبلغ معدل البطالة حده الأعلى ٣ر٤٦٪ بين خريجى التعليم الدينى الازهرى وهذا غير مستغرب فى رأى فى الواقع نظرا للتوسع المبالغ فيه فى هذا النوع من التعليم يليه مباشرة بين خريجى كلية الاداب ٩ر٤٤٪ وكليات العلوم ٣٤٪ وكليات التربية ٣٢٪ والحقوق ٣٠٪ وخريجى باقى الكليات وهذه كلها أمور يمكن فهمها على مضض ولكن الذى لايمكن فهمه أن يبلغ معدل البطالة بين خريجى كليات الطب وبشرى والبيطرى ومعاهد التمريض العالية ٥ر٢٥٪ لقد كنا نتصور وجود عجز فى خريجاتمعهد التمريضبالذات والظاهرأنلعنةالتعليمفى مصر قد لحقت حتى بالممرضات وأختم برأى الاتى ان مشكله البطالة التى يشهدها المجتمع الآن هى مظهر من مظاهر متعددة للازمة الاقتصادية التى تشهدها مصر فى عقد الثمانينات والى جانب البطالة توجد مشكلات أخرى فى الارتفاع الحادى والمتوسط فى معدلات التضخم والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات والعجز الهائل والخطير والمتواصل فى الموازنة العامة للدولة وغير هذا من المشكلات المعروضة وأنا أعتقد أعتقادا راسخا أنه لاصلاح اقتصادى فى مصر بدون الاصلاح الدستورى أولا فايمانى هو أن المدخل الوحيد للاصلاح الاقتصادى الكفيل بانتشال الاقتصاد القومى من أزمته الحالية هو الاصلاح الدستورى الذى يتغير بمقتضاه نظام الحكم فى مصر من النظام الرئاسى الى النظام البرلمانى وذلك بعد أن انتهت المبررات التاريخية بوجود النظام الرئاسى فى ٦ أكتوبر سنة ٨١ وبدون التفاصيل ففى النظام الرئاسى يتولى شخص واحد مهمة رئاسة الدولة وأيضا مهمة مسئولية الحكم مثل أمريكا لكن فى النظام البرلمانى فانه يوجد فصل بحيث يتولى شخص مهمة رئاسة الدولة فقط ويتولى شخص آخر مسئولية الحكم مثل انجلترا أو المانيا الاتحادية ورأى أن النظام الرئاسى بالشكل المطبق فى مصر أى على الطريقة المصرية وبالذات خلال فترة الثمانينات هو نظام سىء سياسيا وديموقراطيا واجتماعيا وايضا ما يهمنا بصفة خاصة اقتصاديا ولا يوجد لدى أى أمل فى

اخراج الاقتصاد المصرى من أزمته الراهنة طالما ظل هذا النظام على ماهو عليه الى أن يحل محله النظام البرلمانى ولست فى حاجة للقول أن كلامى هذا ليس شخصيا أى أنه لا يمس شخص رئيس الجمهورية وانما هو كلام الموضوع الذى يمس جوهر النظام الرئاسى نفسه كما هو مطبق فى مصر بغض النظر عن الشخص الجالس على مقعد الرئاسة وأنا على استعداد اذا تلقيت دعوة من الجمعية أن القى محاضرة فى موضوع النظام الرئاسى والاصلاح الاقتصادى فى مصر ومن يدرى فقد تكون كل هـــذه خطوات البروستوريكا المصرية وشكرا ٠

تعقيب على بحث

البطالة فى مصر : قياسها وأساليب علاجها

د٠ عبد المجيـــد فـراج

فى تعقيبى على البحث القيم الذى تقدم به د٠ هلودة بل وفى أى بحث علمى أخشى دائما أن أوجز فأخل أو أن أطيل فأمل وأحاول دائما أن ابتغى بين ذلك السبيل والابتغاء يستند اما الى الانتقاء واما الى ابراز ما يتعين ابرازه والحزم فى نفى ما يتعين نفيه وسوف أحاول بقدر الامكان أن التزم بالقاعدة الثانية أى بعدم الانتقاء بهذا البحث القيم وأرجوا أن يسعفنى الوقت وبداية أرجو أن نعلم معلومتين أساسيتين عن البطالة فى مصر أن ٧٥٪ من بطالة مصر تتركز فى ١٠ محافظات وأن المعينين من المسجلين فى القوى العاملة هبطت فى خلال السنوات العشر الماضية من حوالى ٤٠٪ الى مالايزيد عن ٦٪ أترك هاتين المعلوماتين معكم لتفكروا فيها ٠ ٠ولكن هذه هى معالم البطالة فى مصر ٠ المعالم الاساسية ٠ أعود الان للبحث لكى نركز على اشياء تمس السياسات العامة أريد أن لا أهمل وانما أريد أن ازيح من طريقى الجانب الذى اسميه أنا جانبا فنيا احصائيا لا يعنى به سوى الساحين الاحصائيين وهو مضمون الفصل الاول والثانى التعاريف والمصطلحات ولكن لا أريد أن استبعدها استبعادا تاما اذ أن فى هذين الفصلين مؤدى لابد أن نلتفت اليه تعلمون اننا فى المسح الاحصائى فى الأعمال الميدانية هناك خطوات مقدسة لابد من اتباعها منها مثلا تصميم اطار البحث أو المسح وخطته العامة ، التحقق من امكان التنفيذ العملى تحديد الموعد الملائم للمسح ، وضع الميزانية المالية والبشرية ، تحديد وحدة المسح الفرد أو الأسرة ، تحديد طريقة جمع البيانات بالعينة أو بالحصر الشامل ، صياغة الاسئلة وتصميم الاستمارة لمراعاة قواعد معينة معروفة ، تجربة الاستمارة مراجعة الاجابات ، تصنيف البيانات وتبويبها ويدخل ضمن هذا الخضم من الاجراءات والخطوات المتتابعة موضوع التعاريف والمصطلحات ولأننى كنت قد كلفت من اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا بمراجعة المســـودة الاولى أو بكتابتها لهذه التعـــــاريف والمصطلحات مما صدر فى النهاية لهذا الكتاب لعل بعضكم قد رأه فاننى قد التفت لهذين الفصلين بالذات دون أن أهمل الفصل الثالث وذلك لأننى رأيت

أنه من الواجب أن نلتفت الى معنى البطالة فى ضوء هذه التعريفات وأيضا الى مدى ما يمكن أن نقول انه لازم لنا من هذه التعريفات الدولية والى مدى التاطبق وما يتبع فى مصر وبين ماهو مقترح علينا هناك نستطيع أن نميز فى البطالة بين العاملين بأجر والعاملين لحسابهم وهذه المسألة أنادى بهـا لأنها ضرورية اذ أن البطالة التى نتحدث عنها ليست كلها بطالة الأجراء ٠ هناك بطالة خافية ولا أقول انها مقنعة خافية لأنه لا جدوى من تسجيلها بطالة أولئك الذين يريدون أن يعملوا لحسابهم وقوة العمل المدنية فى أى مجتمع تتكون من هؤلاء الأجراء وغير الأجراء واذا كان الأجراء يسعون الى مكاتب القوى العاملة لتسجيل اسمائهم هناك أملا فى ان يحصلوا على عمل فاما الذين يريدون العمل لحسابهم لا يريدون ولا يفدون الى هذه المكاتب اطلاقا ولقد يكون فى قـــول رئيس الجمهورية مؤخـــرا ٠٠ أنه لابـــد أن يكون هناك تشجيع للعمالة الذاتية دافعا لمصر لكى تقيس حجم البطالة لهؤلاء الناس، ماهو المصدر لجمع هذه البيانات هل هو الجهاز المركزى للتعبئـــة العامة والاحصاء أشك ٠٠ هل هى وزارة القوى العاملة أشك لأن هؤلاء النـاس لا يظهرون الا أمام جهات معينة لها علاقة بأهدافهم فى سوق العمل وأخص بالذكر منها مثلا الهيئة العامة للاستثمار اذا فهناك واجب على الهيئة العامة للاستثمار أن توافينا أو توافى الجهاز ببيانات عن البطالة بين الراغبين فى العمل لحسابهم والباحثين عن عمل لحسابهم هذا المنطق لابد أن ينطلق لأنه منطق اقتصادى لتمكين القواعد التى تسعى جميعا الى توطيدها اذا صح ان هناك تساند بين القطاعات المختلفة فى انهاض الهمم للعمل فى هذا المجتمع ٠٠ أثير فى موضوع د٠ هلوده ما اذا كان يستطيع أن يبصرنا بجدوى هـــذه التعاريف الدولية وما اذا كانت تناسبنا وهل نحن فى حاجة الى قياس البطالة فى ضوء هذه التعاريف المفصلة لماذا ولماذا لا ٠٠ اذا كنا فى حاجة الى الفصل بين الاجراء وغير الاجراء فاننى أيضا أود أن استمع الى رأيه وهو عندى دائما رأى حكيم أقدره وأبجله ٠٠ كل هذه الاستفسارات البسيطة تدفعنى بسرعة الى تناول الفصل الثانى الذى تناول فيه الباحث البطالة حسب فى اجمالها ، قياس البطالة حسب الموطن ريف وحضر ، وقياس البطالة حسب النوع ذكور واناث ، قياسها حسب الاعمار وقياسها حسب الحالة التعليمية ويعنينى هنا أن أوضح أن قياس البطالة فى اجمالها وحسب الاعمار قد اعتمدت على أرقام أعتقد انها تحتاج الى بعض المراجعة فى ضوء الملاحظات التالية أولا أن البيانات خصوصا فى جدول رقم (١) تشير الى ان البطالة من ٦

فما فوق أقل من البطالة من ١٢ أو ١٥ فما فوق أعتقد أن هذه مسألة قد يكون السبب فيها التقريب الى الملايين انما الاعداد الاساسية ربما تكون على عكس هذا أن بطالة ١٢ مليون الى قوة العمل فوق سن السادسة كانت تبلغ ٨ر٣٠٪ الى قوة العمل وأن بطالة ١ر١٢ مليون الى قوة العمل فوق سن ١٢ كانت تبلغ ٢ر٣٨٪ كلمة البطالة الحقيقية يجب أن نقارنها على مدار السنين لظروف اجتماعية ونفسية لأن هناك النظريتين فى قياس البطالة هناك نظرية اسمها the Additional Workers Hypothesis وهناك نظرية اخرى اسمها Discarding Hypothesis بمعنى أنه لو أن عائلة فقد عائلها العمل فان هذا قد يؤدى بفرد اخر فى الأسرة الى أن يحل محله أو يبحث عن عمل ليستعوض الدخل الناجم عن فقدان العمل هذه النظرية لها وظائفها الحسنة والسيئة النظرية الثانية تقول ان لو أن البطالة ظهرت فى عائلة فان هذا يحبط جهود الباحثين عن العمل فى نفس العائلة بل فى نفس الحى ونفس المدينة أنها تبحث عن عمل لأن هذا دليل شيوع البطالة فمن هنا تأتى قضية مدى اتساق أرقام البطالة على مدار الزمن فى ضوء هذين المفهومين الذى يحدده مدى اقبال الناس على التسجيل بمعنى أن هناك أرقام ضائعة فى مكاتب القوى العاملة بفعل أو عدم فعل هذين ٠٠ أكد الباحث أمرين على جانب كبير من الأهمية انه فئة العمر ٦ الى ١٤ البطالة فيها ٤٪ لكن فئة العمر ١٥ الى ١٩ فيها ٢٥٪ ثم ١٩ ، ٢٠ الى ٢٩ البطالة فيها ٢٧٪ هذه مسائل من ضمن الاشياء التى قلتها بداءة يجب أن تضم الى ملف الفكر فى مسألة الازمة الاقتصادية المصرية والبطالة ماهى الا مظهر من مظاهر الازمة الاقتصادية ولا يوجد حل للبطالة داخل اطار القوى البشرية ٠ حل البطالة خارج اطار القوى البشرية لابد أن يتم من خارج هذا الاطار الذى نركز عليه دائما الناس تزيد أو تنقص أو تتعلم غلط أولا هل هذا لحل مشكلة البطالة ٠٠ حل مشكلة البطالة يجب أن يتم من خارج نطاق الموارد البشرية ٠ من خارج المفهوم البشرى لحل مشاكل مصر ٠ فيما يتعلق بنسب البطالة حسب الحالة التعليمية الباحث يؤكد أن أعلى نسب بطالة بين الفئات الاعلى تعليما وأنا لست مندهشا لهذا لأن الحاصل ان فيه Exhaustability فى هذا المجتمع ٠٠ وهى بشرى انك تعلم ناس للاشىء ٠٠ تعلمهم لكى لا يفعلوا شىء فى النهاية ثم ان معظم ما يراد ادائه فى هذا المجتمع لا يحتاج الى هذا المستوى الراقى من التعليم بل اننى انادى بضرورة فصل قضية الأمية عن قضية البطالة لأنه لا يوجد علاقة جبرية تحتم أن يكون الأمى عاطلا الى أن يتعلم ليست هناك

علاقة جبرية اطلاقا تحتم تعليم الناس لكى ينهض المجتمع يوجد أشياء لاتحتاج لتعليم مثل نزح البرك ، ردم البلاعات أو الحفر أو رصف الشوارع ٠ وهذا يحتاج للهمة وخطه انتاجية رصف الطرق هذا انتاج والناس ليست متصورة هذا ، متصوره ان الانتاج شىء تستهلكه أو تأكله هذا انتاج مطلوب ويمكن استخدام القوى البشرية العاطلة الأمية فى انتاج مثل هذا الانتاج الضائع فى هذا البلد ، الحراسة الأمن كل هذا ممكن غفر الدرك فى الماضى كانوا أميين وكانوا حراس على الأمن وهى مطلوبة بواسطة هؤلاء الغفر اذا عزت الحراسة على من هم أكثر تعليما نريد الاميين أن يجندوا للعمالة فى هذا البلد لأداء خدمات وأعمال ضائعة فى هذا المجتمع أيضا ان ما ذهب اليه الباحث من ملاحظات ليست أبدا محل غرابة فى جزء من البحث يقول ارتفاع نسبة البطالة بين الباحثين الجدد عن العمل ليس بمستغرب لأن فرص العمل قد ضاقت وهنا عملية Discarding Hypothesis تلعب دورها كيف أسجل نفس وأذهب لمن كان السابقين اشطر انه كان يشتغل ويعرف الوزراء٠٠ فلا أدهى وليس بغريب ان نسبة البطالة بين تاركى العمل القدامى أقل لأنه فعلا ٠٠ لأنه الاخرين متمسكين بوظائفهم ومن يخرج منهم قليل جدا ولم يترك عمله ؟٠ هذه نقطة لا داعى للتفريط فى عمل هو لا يؤديه عمل ناعم كسول لا يستطيع أن يبقى فيه للابد ولا يضحى به اطلاقا ولذلك نسبة البطالة بين هؤلاء الموظفين العاملين أصلا نسبة ضئيلة ٠٠ اتجه الباحث بعد هذا الى مستقبل البطالة المصرية وتوصل الى أن عدد العاطلين سنة ٢٠٠٠ ستكون ٤ مليون وأنا قلت سيكونوا ٥ مليون فى الأهرام الاقتصادى فى ٨٩/١/٣١ بعنوان الباب المفتوح أمام البطالة فى مصر وفى ٨٩/٢/٦ العدد التالى قلت بطالة مصر سنة ٢٠٠٠ وبطريقة فى منتهى البساطة لا هى معادلة خطية ولا معادلة هندسية ولا معادلة اسيه ٠٠ كل ما فعلناه اننا استعرضنا أرقام الماضى ورأينا ببساطة على ظهر ظرف جواب ان مستقبل البطالة فى مصر سيصل الى ٥ مليون سنة ٢٠٠٠ ببساطة شديدة اساسها ان البطالة الرسمية فى أول المدة كما تقول المحاسبة سنة ٧٦ كانت ٨٥٠ ألف الزيادة فى قوة العمل رسميا أيضا من الاحصاءات ٢ر٦ مليون ٠٠ اذا لديك رصيد ٤٥ر٣٪ ٠ رسميا فى سنة ٨٦ بعد ١٠ سنين قلت ان البطالة ١ر٢ تطرحها من ٤٥ر٣ سيكون ٤٥ر١ ستكون عبارة عن فرص العمل التى امتصت الناس فى الفترة من سنة ٧٦ الى ٨٦ ٠٠ نرجع للمؤتمر الاقتصادى سنة ٨٦ ماذا قال ٠٠ قال كان عندى من ٤٠٠ ألف الى ٤٥٠ ألف ٠٠ د٠ محمد قال

هذا الكلام فيه أرقام أخف قليلا ٤٠٠ ألف وأنت تستوعب فى السنة ١٤٥ اذا يبقى ٢٥٥ عندما تتراكم ١٠ سنين وأيضا لسنة ٢٠٠٠ ستعطيك تقريبا الـ ٥ مليون مع التواضع البسيط ولا تحتاج الى أكثر من ظرف جواب لحسابها ٠٠ هذا هو الوضع الصارخ الموجود فى مصر وستكون البطالة بهذه الصورة ٢٧٪ التى كانت فى سنة ٨٦ ١٤٪ ٠٠ انتقل الباحث بعد ذلك الى عرض الاسباب الفاعلة فى البطالة وبعض مقترحات ازالتها أولا يتعين علينا أن ندرك أنه ليس فى الامكان دائما ازالة كل الاسباب الفاعلة لأى ظاهرة فهناك من الاسباب ما يمكن ازالته أبدا ولا حتى فى الاجيال الطويلة والباحث يوافق على ذلك أظن لأنه بعد أن عرض ١٠ أسباب للبطالة اقترح ١٠ مقترحات أخرى للبطالة ٠٠ أراها انها أخرى وليست متعلقة بالاسباب وقد أكون مخطأ ويعنينى هنا أن أسجل ملاحظاته على هذه المقترحات أولا أنا لا أظن أن مصر ودول كثيرة نامية كمصر لا أظن أنها قادرة على علاج مشكلة البطالة فيها اذ أن هذه المشكلة قد أصبحت مشكلة أثمه ولا أقول مزمنة وقد لا يمكن التطهر منها بسهولة بالنظم الموجودة وبالاجراءات الاقتصادية الحالية لابد لعلاجها أن نبدأ أولا ونعترف بهذا العجز عن العلاج لكى تعالج شىء لا يصح أن تأخذ المسألة بصدرك وتقول سأزيل البطالة ٠٠ لا لن تستطيع يجب أن تأخذ فى اعتبارك عجزك عن ازالة البطالة لكى تحاول أن تخفف من حدتها يكفى ذلك التركيز على البطالة التى لا يمكن السكوت عليها والتى يترتب اغفالها أى انفجار من أى نوع اجتماعى ، اقتصادى ، سياسى وأنا يخيل الى بما يشبه اليقين أن من الاحصاءات الغائبة فى البحث نفسه والغائبة عن كثيرين من الذين يبحثوا موضوع البطالة هو توزيع البطالة حسب الحالة الزواجية ٠٠ حسب العمر وهذا مهم جدا وحسب الحالة التعليمية ، حسب حجم الأسرة التى يعيش العاطل فى كنفها ، حسب عدد الأطفال الفروع وأعمارهم ٠٠ ما يجب التسليم به أن حل مشكلة البطالة ازاء العجز عن حلها فى جملتها لابد أن يعتمد على الانتقال ليزيل البطالة عن من٠٠ فنأخذ الخطر ثم الأقل خطورة لا يمكن المساواة فى البطالة بين الاعزب والمتزوج والمعول والمعال سواء كان ذكر أو أنثى والمرأة التى تعول أهم من الرجل الذى لا يعول ٠٠ كما لا يمكن المساواة بين أصحاب الاسر الكبيرة والصغيرة وأصحاب الاطفال الصغار والكبار اذا نحن وعينا هذه الفكرة يمكننا أن ننتقل الى مقترحات الباحث وهى طبعا جديرة بالدراسة المركزة لأن تطبيق بعضها يختلف باختلاف القطاع واختلاف الموقع واختلاف الظروف ٠

بعضها جدير بالتطبيق السريع مثل اعتبار العلاقة بين القطاعين العـــام والخاص علاقة تعاملية تكاملية وليس علاقة تنافسية اشارته الى مسـألة الهندسة العكسية والوصول فى زمن قصير الى منتج ذى جودة وقدره تنافسية أنا لا أفهم فى هذا لكن أقولها انصافا للبحث نفسه ٠ لا أعارض الباحث فى كثير من المقترحات لكن بعض المقترحات اختلف على ترتيبه لها أضع أحيانا فى المقدمة ما قد يضعه هو فى المؤخرة فى المقدمة فى رأى تعبئة الفوائض الاقتصادية فى قطاع الزراعة وتوجيهها لتنمية القطاع الصناعى بالاضافة الى سد الفجوة الغذائية هذه التوصية فى رأى هى التوصية رقم ١ من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن حيث سهولة التنفيذ ويكفى ان اكرر هنا ما سبق أن قلته أمام السيد رئيس الجمهورية فى الجامعة وكتبه أحمد بهاء الدين على لسانى وكتبته شخصيا ان أنا أرفض أن يظل الفدان فى مصر عاجز عن أن يعول ٨ أشخاص ، ٥٠ مليون على ٦ لا أقبلها اقتصاديا كيف يمكن أن يستقيم فى ذهن مواطن مصرى ناضج ان هذا البلد يعجز عن أن يعول الفدان فيه ٨ أشخاص لا أفهم هذا ٠٠ يفهمها وزراء الزراعة لا يفوتنا أن نؤكد على ما ذكره الباحث من ضرورة تطوير المؤسسات ولا نضيف الى ذلك ضرورة ما يتعين الغاؤه أهمية مسايرة العصر ٠٠ ان مصر متخلفة على العصر هذا لطيف جدا لكن لابد أن يكون هناك انتقائية فى هذه المسائل الهندسة الوراثية مسألة مفروغ منها لكن تقول ان مثـــلا أحضر آلة كاتبة كهربائية لكى نرسل خطابات سريعا وأنت تعلم ان الخطاب يكتب بسرعة على الآلة الكاتبة الكهربائية ولكنه لا يوقع بسرعة ٠٠ ويوقع السرعة فلا يصدق بسرعة ويصدق بسرعة فلا يوزع بسرعة ثم لا يقرأ بسرعة ٠٠ اذا مالزوم الآلة الكاتبة أصلا ٠٠ مادام كل هذه الخطوات ضائعة اذا لا داعى لمثل هذا الاندفاع نحو تكنولوجيا معاصرة ومسايرة العصر الحديث وشكرا ٠

البحث التاســـع

التغيرات الهيكلية فى الريف المصرى وأثارها على العمالة الزراعية

دكتور رجـــاء عبد الرســـول

(١) مقـــدمة

ثمة فرضيات متعددة تبدو وكأنها مسلمات بديهية أصبحت فى حاجة الى اعادة نظر ، وقضية العمالة الزراعية فى مصر وما يتصل بها من ملابسات ويسودها من علاقات تبدو من أبرز نماذج تلك المسلمات ٠

والواقع ان اعادة النظر فى تلك « المسلمات » واستمرار صحة الفروض الأساسية التى بنيت عليها سوف يفسر الى حد كبير تناقضا يبدو بالغ الغرابة فى القطاع الزراعى المصرى ، ذلك أنه فى الوقت الذى تعانى فيه الزراعة من نقص فى العمالة المتاحة يصل الى حد الندرة فى بعض المواسم وفى بعض المناطق وبرغم التوسع فى مكينة عديد من العمليات الزراعية ، وفى ظل زيادة مستويات الأجور ـ الاسمية والحقيقية ـ للعمل الزراعى وارتفاع قيمتها المطلقة والنسبية فى القيمة المضافة للانتاج الزراعى ، فان ثمة شواهد تشير الى ارتفاع حجم البطالة السافرة فى المناطق الريفية المصرية الى معدلات غير مسبوقة بل وترتفع فى بعض المحافظات ـ ريفية الطبيعة ـ الى ما يزيد عن المعدل القومى للبطالة ٠

وكذلك فان مقولة التخصصية فى البطـــالة بمعنى أن يختص الريف (والزراعة بوجه خاص) بظاهرة البطالة المقنعـــة بينما تختص المناطق الحضرية بالبطالة السافرة أو الصريحة ، أصبحت موضـــع شك من حيث أستمرار صحتها فى ضوء الدراسات الميدانية والشواهد العملية ٠

أن عديدا من تناقضات سوق العمل الزراعى يمكن فهمها وتأصـــيل أسبابها من خلال مناقشة التغيرات الهيكلية العميقة التى شهدها الريف المصرى خلال العقدين الاخرين وآثارها ونتائجها ٠

(٢) التغيرات الهيكلية فى الريف المصرى بين الستينات والثمانينات

(٢ ـ ١) تمهيـــــد :

نقطة البداية فى تناول أوضاع الريف المصرى فى أواخر الثمانينات وعلى مشارف التسعينات تتمثل فى التسليم بحقيقة أن ثمة نموذج مختلف ونمط جديد للريف المصرى قد تبلورت صورته ، وليس يعنى ذلك أن هذا النمط الجديد أفضل أو أسوأ من الانماط السابقة ،وانما يعنى أنه نمط مختلف عن ذلك الذى ساد فى الأربعينـــات والخمســـينات والســـتينات وربما أوائل السبعينات ، هذا النمط الجديد قد أفرز مجتمعا جديدا له قيم جديدة ومفاهيم وسلوكيات وممارسات مختلفة ، ويتعين مرة أخرى التأكيد على صفة الجدة والاختلاف فى هذه القيم والمفاهيم والسلوكيات والممارسات دون التطرق الى الحكم عليها بأنها حسنة أو سيئة ، فاضلة أو شريرة ايجابية أو سلبية ٠

وربما يعود شىء من سوء تقدير حجم ومدى هذه التغيرات ، وبالتالى عدم القدرة على استيعابها وفهم دلالاتها ، وما يترتب على ذلك بدوره من اشكاليات فى تناول قضايا الريف المصرى والقرية المصرية ، الى سوء تقدير للتطورات التى طرأت على العلاقة الريفية ـ الحضرية فى مصر ، والى تطور تلك العلاقة يمكن أن يعزى الكثير من جوانب اشكاليات قضية التنمية الريفية فى مصر ٠

ذلك أن ريف مصر ظل لقرون طويلة وعهود موغلة فى القدم يعيش فيما يمكن أن يطلق عليه « مجتمع العزلة » ، بمعنى أنه قد ظل بمعزل عن التطورات والتغيرات والتحولات التى شملت الحياة المصرية ، ومع ان «مجتمع العزلة » للريف المصرى قد تعايش بشكل أو بآخر مع جوانب من تلك التغيرات التى اقتربت منه خاصة فيما يتعلق بتطور نظم الالتزام والعشورية والضرائب

وغيرها ، ومن خلال صور شتى من أساليب التعامل والتعايش غير أنه قد احتفظ بصفات وطبيعة خاصة ، واقتصرت التغيرات فيها على اكتساب مهارات فى أساليب التعامل مع السلطة اتسمت بالحذر والخوف ، نتيجة للدروس المستفادة من تتابع عهود القهر والاستغلال ، ومن ثم ففى الوقت الذى بدأت تتضح فيه معالم المشروع الحضارى المصرى الحديث فى عصر محمد على باشا (١٨٠٥ ــ ١٨٤٠) اقتصر دور الريف المصرى على ان يكون أحد الأدوات التنفيذية لهذا المشروع الذى عمل على تنظيم الزراعة وبسط نفوذ الدولة على الأرض الزراعية وأدخل فيها زراعة حاصلات تجـــارية لم تكن معروفة (القطن) ، غير أن المشروع كان موجها بالدرجة الأولى الى بناء دولة قوية متحررة من التبعية التركية اعتمادا على ترقية الزراعة والصناعة والأخـــذ بأساليب الحضارة والعلم ، غير أن دور الريف المصرى على مدى تلك الفترة قد اقتصر على اعتباره أداة وموردا لتمويل نفقات المشروع دون أن يتفاعل مع جوهر التغيرات التى ادخلها وبالتالى فقد كان عصر محمد على من المنظور الريفى عصر قهر واستبداد من حيث أنه أمم الاراضى الزراعية وسيطر على عائدها ، بينما كان عصر سعيد باشا هو « العصر الذهبى » للفلاح حيث أعيدت صياغة حقوق ملكية الأراضى الزراعية وتحصيل ضرائبها ٠

وهكذا فقد كان المنظور الريفى للتحولات الحضارية التى شملت المجتمع المصرى محدودا فى علاقة الريف بالسلطة وهى علاقة كانت محصورة بالدرجة الأولى فى جزئية تحصيل الضرائب ، كما أن الاستثمارات والانفاق العام فى المناطق الريفية ظلت لفترة طويلة موجهة بشكل أساسى الى تطوير وتحسين نظم الرى باعتبارها العامل الرئيسى فى زيادة الانتاج الزراعى ، وهكذا فقد ظلت العلاقة الريفية ــ الحضرية فى مصر علاقة تتسم بالتبعية الشديدة والحياد الكامل فيما يتعلق بما طرأ على بنيـــة المجتمع الحضرى من تغيرات وذلك باستثناء فترات قصيرة ظهرت فيها صحوة مفاجئة من المشاركة فى الحياة السياسية المصرية ، ويسترعى الانتباه فى هذه الفترات وتوقيتها أنها كانت متزامنة مع سنوات الثورات الوطنية (ثورة عرابى ١٨٨١ ، وثورة ١٩١٩) وبعكس ذلك تلقائيا علاقات القهر والعسف السلطوى والتى كانت تجد متنفسا لها فى تلك الثورات ٠

غير أن الريف المصرى قد تغير جذريا منذ أوائل الخمسينات واتخـــذت

العلاقات الريفية الحضرية مسارا جديدا مع صدور قانون الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ، والواقع أن أهمية وخطورة آثار الاصلاح الزراعى لا ترتبط بموضوع ملكية الأرض بالدرجة الأولى على الاطلاق ، ذلك أن مجمل الأراضى المستولى عليها والتى أعيد تملكيها لم تتجاوز حوالى مليون فدان أو مايعادل نحو ١٨٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر واقتصرت الآثار المباشرة للتوزيع على الناحيتين المتطرفتين فى خريطة الملكية الزراعية فقد هبط نصيب كبار الملاك (أو الذين تصل حيازتهم الى مائة فدان فأكثر) فى ملكية الأراضى الزراعية من ٢٧٪ قبل صدور الاصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ الى ١ر١٣٪ بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول ثم الى ٢ر٨٪ بعد صدور قانون عام ١٩٦١ ثم الى نحو ٥ر٦٪ بعد عام ١٩٦٥ هذا مع ثبات نسبة هؤلاء الملاك الى جملة ملاك الأراضى الزراعية فى حدود ٢ر٠٪ تقريبا ، وفى نفس الوقت ارتفع نصيب صغار الملاك (خمسة أفدنة فأقل) من ٤ر٣٤٪ قبل عام ١٩٥٢ الى ٦ر٤٦٪ بعد قانون الاصلاح الزراعى الاول ثم الى ١ر٥٢٪ بعد عام ١٩٦١ وأخيرا الى ١ر٥٧٪ بعد عام ١٩٦٥ وذلك أيضا مع بقاء نسبة هؤلاء الملاك الى جملة عدد الملاك فى حدود ٩٥٪ تقريبا ، أما الملكيات المتوسطة فقد ظلت ثابتة تقريبا سواء من حيث نسبة الملاك الى جملة عددهم أو من حيث الوزن النسبى فى خريطة الملكية الزراعية ٠

غير أن تأثير قوانين الاصلاح الزراعى قد تجاوز بكثير نطاق قضية ملكية الأراضى الزراعية ، فقد كانت أهداف هذه القوانين سياسية واجتماعية فى المقام الأول ، ومن الطبيعى أن تكون كذلك فى ظل الاوضاع التى سادت الحياة السياسية والاجتماعية المصرية قبل عام ١٩٥٢ وقد تحققت هـــذه الأهداف الى حد بعيد ، فقد تمت الاطاحة بمراكز الاقطاع المتحكمة فى قدرات المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية ، وتحددت علاقات ملاك الأراضى ومستأجريها بشكل قانونى ، وأرسيت للتعاون الزراعى أسس ومفاهيم جديدة، ومن ثم فان حجم التأثير الذى أحدثه الاصلاح الزراعى لا يمكن أن يقاس بمساحة الأراضى الزراعية التى تمالاستيلاءعليها أو توزيعها طبقا لهـــذه القوانين والتى لم تتجاوز سدس المساحة الزراعية فى مصر ، بل ان الاصلاح الزراعى قد اضاف بعدا جديدا الى الهيكل الزراعى وأحدث فى قطاع الزراعى تأثيرا لا يخفى مداه ٠

هذا التأثير كان بداية لتحقيق توحد فى الاتجاهات بين الريف والحضر وان تفاوتت مستوياتها ، فقد امتدت يد الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى الى الريف والى القرية المصرية من خلال سياسات وبرامج واجراءات متعددة والتى كان ابرز نتائجها كسر حالة الجمود الاستاتيكية التى اتسم بها الريف المصرى وتقليص علاقات التبعية الريفية ـ الحضرية الى حد بعيد ٠

هذه المقدمة ضرورية للوصول الى نتيجة مؤداها أن الريف المصرى قد أصبح جزءا من نسيج المجتمع المصرى وقطاعا هو أكبر قطاعاته الاجتماعية والاقتصادية ، وعنصرا فاعلا وايجابيا ـ مؤثرا ومتأثرا ـ فى حركية التطور الاجتماعى والاقتصادى فى مصر ، فاذا تم التسليم بصحة هذه المقولة فان التحولات والتغيرات التى طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية للريف المصرى فى السنوات الاخيرة سوف لا تبدو مفاجئة أو مثيرة للدهشة ٠

وا شكالية ما قد يبدو من تناقضات فى الحياة الريفية المصرية يعود الى أن ثمة مسلمات عديدة لم تعد بعد صحيحة ، وتغيرات بايقاع سريع بحيث طورت واقعا جديدا وغير معروف للريف المصرى ، وهكذا فان تطبيق المعايير والمقايس والنظريات والأسس القديمة لتفهم هذا الواقع الجديد سوف تنتهى بأخطاء فادحة فى تشخيص المشاكل وعجز عن ايجاد الحلول ٠

(٢ ـ ٢) التحولات فى البنية الاقتصادية والاجتماعية المصرية :

تكاد تتفق معظم الاراء والدراسات والاستطلاعات التى اهتمت برصد التغيرات التى طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر على أن فترة السبعينات وأوائل الثمانينات قد شـــهدت تحـــولات هامة وجوهرية بالغة الأثر ٠

ففى اعقاب مرحلة بدأت منذ نهاية الخمسينات واستمرت حتى أواخر الستينات وشهدت مجموعة من التغيرات الجذرية فى المجتمع كالتأميم وتعاظم دور القطاع العام ، والتركيز على التصنيع ثم اتساع مساحة دور الدولة فى مختلف المجالات الاقتصادية وقيادتها لعملية التحول الاجتماعى ، وكان فلسفة التنمية واضحة وأهدافها محددة ومتمثلة فى الكفاية والعدل : الكفاية فى تحقيق الانتاج والعدل فى توزيعه ، ولكى تتحقق هذه الأهداف كان تقليل

وتذويب الفوارق بين الطبقات من خلال الوصول الى صيغة ظلت لعهد بعيد غير واضحة المعالم وأطلق عليها تحالف قوى الشعب العاملة ٠

وكان حصاد تلك الفترة ارتفاعا فى معدل النمو اقترب من معدل النمو المستهدف لتحقيق هدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات على مدى فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٦٥/٦٤) وارتفع معـــدل الادخار الاجمالى ومعدلات النمو فى القطاعات السلعية التى تصدرها قطاعا الصناعة والزراعة ٠

غير أن هزيمة ١٩٦٧ أصابت هذه المسيرة التنموية فى صميمها أو كشفت عن ابرز عيوب صياغتها وهو عجـــزها عن تحقيق أهم الأهـــداف الاستراتيجية لأى مجتمع وهو الدفاع عن كيانه الوطنى ، واستخدمت تلك الهزيمة كمدخل للتشكيك فى عديد من معطيات المرحلة السابقة وتعديل اتجاه المسار التنموى تدريجيا من خلال التركيز على اخطاء التطبيق وبيروقراطية الادارة ، وفى مرحلة الاستعداد لتحرير الأرض « ومواجهة أثار العدوان » تعدلت رؤى كثيرة ، وأعيدت صياغة فلسفة التنمية بما يتواءم مع متطلبات تلك المرحلة ، وعلى مدى السنوات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ تمت تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها الى متطلبات الاعداد للمعركة ، وتم تعديل هيكل أولويات العمل الوطنى ، واستحدثت أساليب جديدة للتعامل مع معطيات تلك المرحلة ثم تطويع مناهج التخطيط لتوائم احتياجات الحرب ومتطلباتها ٠٠ وكانت نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تتويجا لمرحلة من أعظم مراحل صمود الارادة المصرية ٠

والواقع ان ثمة تغيرات جوهرية بالغة الدلالة كانت ارهاصاتها قد بدأت فى الظهور منذ أوائل السبعينات واستهدفت تبنى سياسة اقتصادية جديدة أطلق عليها اسم « الانفتاح الاقتصادى » وخلال هذه الفترة صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة ٠

غير أن ملامح صورة التغير بدأت تتضح فيما بعد عام ١٩٧٣ ، فقد تراجع دور التخطيط وارتبط هذا التراجع بسيادة مفهوم خاص للانفتاح الاقتصادى ، فرغم أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن نظام استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة قد نص صراحة فى مادته الثالثة

على « أن يكون استثمار رأس المال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج الى رؤوس أموال أجنبية » الا ان مفاهيم خاطئة قد ارتبطت بالانفتاح مؤداها ان الانفتـــاح يعنى ان الضوابط والسياسات التى تقترن بعملية التخطيط تتعارض مع انطلاقة القطاع الخاص المحلى والأجنبى ٠

على أن العامل الحاسم فى تشكيل صورة الاقتصـــــاد المصرى فى السبعينات قد تمثل فى ظهور مصادر تمويلية جديدة خاصـــة فى قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة الى جانب مصدرين رئيسيين اخرين للنقد الأجنبى هما : تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتسهيلات الخارجية ٠

وبرغم ما تحقق خلال تلك الفترة من ارتفاع فى معدل نمو الناتج القومى الاجمالى الى مستويات غير مسبوقة بلغ متوسطها ٦ر٨٪ فى الفترة (١٩٧٥ـ ١٩٧٩) مع زيادة فى متحصلات النقد الأجنبى من ٢ر٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ الى نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٨٠/١٩٨١ وهو ما كان يمثل طفرة هائلة فى اقتصاد ظل يعانى من ندرة موارد النقد الأجنبى حتى منتصف السبعينات ، كما ارتفعت معدلات الاستثمار الى مستويات بلغت نحو ٢٥٪ على الأقل من الناتج المحلى الاجمالى ، لكن الخاصـــية المميزة للنمو فى النصف الثانى من السبعينات هى أن قطاعات النمو الرئيسية كانت أما قطاعات خارجية (التحويلات) أو قطاعات داخلية تعتمد بدرجة كبيرة على العوامل الخارجية (البترول ـ قناة السويس ـ السياحة) حتى أصبحت الموارد المتاحة من هذه المصادر تمثل نحو ٤٥٪ من اجمالى الموارد المتاحة للاقتصاد القومى فى الثمانينات فى الوقت الذى جمد فيه النمو فى قطاعات الانتاج الرئيسية خاصة فى الزراعة نتيجة لما خلقته وفرة الموارد من رواج نسبى اعتمد على مصادر ذات طبيعة مؤقتة وخلق مناخا مواتيا لنمو الرأسمالية المحلية وشيوع نمط استهلاكى جارف سرعان ما انتقل الى مختلف الطبقات الاجتماعية من خلال أساليب المحاكاة والتقليد والاعلان المكثف ٠

ولم تكن العودة الى الأخذ بأسلوب التخطيط بدءا من عام ١٩٨٣/٨٢

مرتبطة فى واقع الأمر بتعديل فى الرؤى الفكرية لمرحلة ما بعد ١٩٧٣ بقدر ما كانت تمثل محاولة للتوفيق بين واقع مرحلة بدت فيها ملامح انكماش المصادر التمويلية المؤقته وبين متطلباتها ، واستهدفت الخطة الأولى فى تلك المرحلة فى المقام الأول اصلاح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطنى وتصحيح مساره بما يحقق خصائص الاستقرار الاقتصادى وقواه الدافعة فى الاعتماد على الذات ، وأستمرت الخطة الثانية فى اتباع مسار مماثل فى محاولة للتوفيق بين صياغات قديمة واخرى مستجده دون احساس بمدى الحاجة الى اعادة طرح مفهوم جديد وصياغة خاصة للتنمية تعكس الدروس المستفادة من تجارب الماضى ورؤية ناضجة لواقع اليوم استشرافا لآفاق المستقبل ٠

وفى خضم ذلك كله جرت مياه كثيرة ، وتغيرت مفاهيم ، وأعيد النظر فى عديد من المعطيات ٠٠ وشهد المجتمع المصرى تحولات وتغيرات فى هيكلة وفى بنائه ، وفى قيمه وسلوكياته ، وسقطت شعارات وارتفع غيرها ٠٠ وحدث تغير وتعديل على الأصول الفكرية والفلسفية للتنمية ، وانتهى هذا الخلط الشديد الى اضطراب فى الرؤية ، والى ما يمكـــن تشـــخيصه أنه ارتباك اقتصادى لاشك فيه حيث تتعدد وصفات العلاج وأساليبها وكل منها يزعم أنه القادر ـ وحده ـ على العلاج الناجح ٠

(٢ ـ ٣) الريف المصرى فى مناخ التحول :

لقد ترتب على التغيرات التى شملت المجتمع المصرى كله تحولات بالغة الأهمية فى أسلوب الاداء الاقتصادى وفى انماطه ، من نمط انتاجى تقوده رأسمالية الدولة أو الرأسمالية الوطنى الى نمط رأسمالى ريعى وحيث تراجع دور التخطيط وبرز دور التلقائية التى تتحكم فيها عوامل الصدفة والقدرية وانتهاز الفرص وسيادة مفهوم جديد للتنمية هو تنميـــة الاستهلاك وليس الانتـــاج ٠

ولقد سادت تلك المفاهيم الجديدة وما ارتبط بها من قيم وسلوكيات فى الوقت الذى كان الريف المصرى فيه قد التحم بشكل متكامل فى النسيج الأساسى للمجتمع ، ومع ذلك ، فقد كان تأثير التغيرات فى الريف المصرى أكثر عمقا وأبرز ظهورا عنه فى المدن والمناطق الحضرية ، وربما يعزى ذلك الى حداثة هذا الالتحام المجتمعى وربما هشاشته أيضا ٠

وهكذا فقد شاهد الريف المصرى ووحداته الاصغر المتمثلة فى القرية موجتين عارمتين من موجات التحول :

الأولى : تمثلت فى تحول اجتماعى واقتصادى ترتب عليه ربط الريف بالمجتمع المصرى والتحامه به وتوحد قضاياه معه ، وتأكيد دوره السياسى فى صياغة القرار ٠

الثانية : باعتباره جزءا من المجتمع وعنصرا فاعلا فيه ومتفاعلا معه فقد تعرض بدوره ، شأنه فى ذلك شأن باقى مكونات هذا المجتمع لموجات التغيير والتحولات التى شملت المجتمع كله منذ أوائل السبعينات والتى أثرت بشكل خاص على عناصر البنيـــــة الاجتماعية والاقتصـــــادية للمجتمع والتى شملت :

- السكان وخصائصهم ونشاطهم الاقتصادى ٠
- انماط الملكية وعلاقات الانتاج ٠
- ما يرتبط بالتغيرات والتحـــــولات الاجتماعية والاقتصادية من تغيرات وتحولات فى السلوكيات والمفاهيم والقيم ٠

وقد ارتبط بذلك كله أيضا نتيجتان :

١ ـ ان المجتمع الريفى المصرى ، متمثلا فى وحـــدته الأساسية وهى « القرية » قد أصبح نموذجا مختلفا عن ذلك الذى ساد خـــلال الاربعينات والخمسينات والستينات وربما حتى أوائل السبعينات وانما افرزت عوامل التغيير نموذجا جديدا ونمط مختلفا للقرية المصرية ٠

٢ ـ ان التحولات المتلاحقة قـــــد تفاوتت بدورها من حيث سرعتها وايقاعها ومدى تأثيرها وانعكاساتها فى مختلف مناطق البلاد وترتب على ذلك أن تكون هناك تفاوتات ملحوظة بين القرى المصرية ٠

ومن ثم فانه من الصعب الحديث عن « القرية » المصرية فى أواخر الثمانينات كمفهوم متجانس ، فمن بين ٤١٢٩ قرية فى الوجهين البحـــرى والقبلى كما أظهر تعداد السكان لعام ١٩٨٦ ، وأن حوالى نصف عدد هذه

القرى (٢٠٤٩ قرية) يقل تعداد سكان كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة بينما يوجد ٢٦٨ قرية (أو حوالى ٥ر٦٪ من اجمالى القرى بالوادى) يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠ نسمة ، بل وهناك أربعة قرى يزيد عدد السكان بكل منها عن ٥٠ ألف نسمة وأكبرها قرية وراق العرب بمركز امبابة فى محافظة الجيزة والتى يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٢٧ ألف نسمة ، ويعكس هذا التفاوت فى الحجم تفاوتا فى نوعية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة وتباين مصادر الدخول واختلاف مستويات المعيشة ، وبالتالى فثمة خطأ فى التعميم عند الحديث عن وحدة الريف المصرى وهى القرية ، ويترتب على ذلك أنه من الصعب أن يتحدد نموذج موحد لاوضاع القرية وخصائصها فى مرحلة ما بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية اذ أن كل نمط من انماط القرى يمثل مجتمعا سكانيا تفاعل مع نفسه ومع العناصر المحيطة به فى ظل ظروف ومعطيات خاصة بكل منها ٠

ثمة تغيرات شاملة اذن قد اجتاحت الحياة الريفية المصرية من خلال عدة محاور رئيسية :

- تغيرات على الخصائص السكانية للقرية المصرية ٠
- تغيرات طرأت على المستوى المعيشى والخدمى للقرية المصرية ٠
- تغيرات طرأت على طبيعة النشاط الاقتصادى وعلاقات الانتاج ٠
- تغيرات طرأت على انماط الاستثمار فى الزراعة ٠
- تغيرات طرأت على القيم والسلوكيات ٠
- تغيرات طرأت على الممارسات والقيم المتعلقة بالهجرة الخارجية٠

(٢ ـ ٣ ـ ١) الخصائص السكانية لسكان الريف المصرى :

لعل من ابرز التغيرات التى شهدها الريف المصرى فى سنواته الاخيرة والتى قد تبدو مفاجئة للعديد من المهتمين بقضايا التنمية والسكان والذين ظلوا لسنوات طويلة يسلمون بصحة مقولة ان تيارات الهجرة الريفية الحضرية مستمرة وان جانبا كبيرا من مشكلات تضخم المدن الكبرى يعود بالدرجة الأولى الى هذه الهجرة ، والواقع أن هذه المقولة لم تعد بعد صحيحة فى ظل التحولات الكبيرة التى شملت كافة مناحى الحياة المصرية ٠

وتشير أرقام تعدادات السكان المتتالية طبيعة وحجم حركة الهجرة الريفية الحضرية منذ بداية هذا القرن ، الى أن نسبة السكان الريفيين قد أظهرت نوعا من الثبات منذ أواخر الستينات ويكاد اتجاه الهجرة فى الواقع أن يكون عكسيا من المدن الى القرى ، ونظرة سريعة الى الارقام تعطى دلالة واضحة على اتجاه هذا التطور بالغ الأهمية :

سنة التعداد	عدد سكان الريف (ألف نسمة)	نسبة سكان الريف الى جملة السكان (٪)
١٩٠٧	٩٢٦٠	٨٢ر٧٪
١٩٢٧	١٠٣٦٧	٧٣ر١٪
١٩٣٧	١١٤٢٩	٧١ر٨٪
١٩٤٧	١٢٦٠٣	٦٦ر٥٪
١٩٦٠	١٦١٢٠	٦٢ر٦٪
١٩٦٦	١٧٦٩١	٥٩ر٥٪
١٩٧٦	٢٠٥٩٠	٥٦ر٢٪
١٩٨٦	٢٧٠٣٢	٥٦ر١٪

والواقع أن امعان النظر فى مدلولات الارقام يشير الى أنه فى ظل أسس التقسيم الادارى المتبعة للريف والحضر فانه تجرى بين سنى التعدادات عمليات رفع تصنيف بعض القرى الى مدن أو شياخات وفيما بين سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ تم تحويل ١٨ قرية يتجاوز تعدادها ٢٠ ألف نسمة الى مدن وبالتالى فان واقع أرقام التعدادات يشير الى ثبات ثم انحسار وتراجع تيار الهجرة الحضرية الريفية خاصة فى ظل حقيقة تجانس معدل النمو السكانى بين الحضر والريف (رغم اختلاف مستويات معدلات المواليد والوفيات بينهما) ٠

ولقد ترتب على ذلك نتيجتين بالغتى الاهمية :

١ ـ أن التكدس السكانى ليس قاصرا على المدن الكبرى بل ان ارتفاع الكثافة السكانية أصبح صفة تنطبق على الريف كما تنطبق على المدينة ٠

٢ - ان البحث عن حلول لتكدس المدن وازدحامها من مدخل ايقاف الهجرة الريفية اليها لم يعد مدخلا صحيحا لعلاج مشكلة لها أسباب جد مختلفة ٠

بل انه يمكن أن يضاف الى ذلك أيضا أن القرى - ومعظمها يقع فى داخل الزمام الزراعى وفى نطاقه قد واجهت صعوبات متعددة فى استيعاب الزيادة السكانية نتيجة القوانين التى تحظر البناء على الأراضى الزراعية ، وبالتالى فقد اتجه النمط المعمارى للاسكان القروى الى التوسع الرأسى فى كتل سكانية لم تكن مهيأة لمثل هذا الأسلوب وأدى ذلك بدوره الى تفاقم مشكلات الخدمات بالقرى على نحو أكثر حدة مما هى عليه بالمدن فضلا عن الصعوبات العملية المرتبطة بايجاد حلول تلك المشكلات ، وفى نفس الوقت فان لموضوع الوزن النسبى لسكان الريف علاقة وثيقة بقضية الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية وتلك قضية تحتاج لمعالجة فى فقرة مستقلة ٠

(٢ - ٣ - ٢) الحالة العملية والنشاط الاقتصادى لسكان الريف :

تشير بيانات تعدادات السكان المتوالية الى ظاهرتين بالغتى الأهمية :

١ - تناقص نسبة عدد المشتغلين بالزراعة الى اجمالى قوة العمل الريفية فمن حجم كلى لقوة العمل فى الريف فى عام ١٩٨٦ يصل الى ٢ر٧ مليون مشتغل فان نسبة المشتغلين بالزراعة لم تتجاوز ٥٥٪ من اجمالى العمالة الريفية وحوالى ٣٠٪ تقريبا من اجمالى قوة العمل ، ويتمشى هذا الانخفاض مع الاتجاه النزولى للوزن النسبى للعمالة الزراعية فى اجمالى قوة العمل ، ويعود ذلك بوضوح الى ثبات المساحة الزراعية فى زمام القرى تقريبا (ان لم يكن متناقصا نتيجة استقطاع أجزاء من الأراضى الزراعية للاستعمالات الأخرى تتراوح ما بين ١٥ ألف فدان و ٦٠ ألف فدان سنويا) ، فى الوقت الذى يزيد فيه حجم السكان كما يعود أيضا الى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى شملت القرية المصرية وغيرت من تركيب قوة العمل بها ٠

٢ - زيادة حجم البطالة الظاهرة أو السافرة فى المناطق الريفية الى معدلات مسبوقة والى الحد الذى كادت تقترب فيه من المستوى القومى للبطالة (٧ر١٣٪ مقابل ٧ر١٤٪ على المستوى القومى ، بل أن معدل البطالة فى ريف

بعض المحافظات يزيد عن نفس المعدل فى مناطقها الحضرية (محافظة دمياط ٣ر١٨٪ فى المناطق الريفية مقابل ٩ر٩٪ فى المناطق الحضرية وفى محافظة القليوبية ٧ر٢٢٪ فى المناطق الريفية مقابل ٨ر١٢٪ فى المناطق الحضرية ، والشرقية ٧ر١٤٪ فى المناطق الريفية مقابل ٥ر١٣٪ فى المناطق الحضرية) ، كما يزيد معدل البطالة فى الريف عن المعدل القومى فى ستة من محافظات الجمهورية (دمياط ، الدقهلية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الاسماعيلية ، أسوان) ويسترعى الانتباه أنها جميعا من المحافظات التى يلعب فيها القطاع الزراعى دورا هاما ٠

(٢ - ٣ - ٣) الحالة التعليمية :

لعل ابرز ما يمكن استقراؤه من تحليل البيانات المتاحة عن ظاهرة البطالة فى مصر يتمثل فى الارتفاع المضطرد فى نسبة « المتعلمين » وعلى وجه التحديد من حاملى المؤهلات العليا والمتوسطة فى الحجم الكلى للبطالة ورغم أن النتائج التفصيلية لتعداد ١٩٨٦ لم تتح بعد على النحو الذى يمكن معه ربط الحالة التعليمية بالحالة العملية للافراد ، فانه اعتمادا على البيانات التى اتيحت عن محافظة الجيزة وهى محافظة ذات سمات حضرية/ريفية وتكاد تكون ممثلة للصورة الاجمالية لحالة العمالة والبطالة فى مصر خاصة فيما يتعلق بالتوزيع السكانى حسب الحالة التعليمية وتوزيع البطالة تعليميا فى تعداد ١٩٧٦ فانه يمكن فى وضوح أن تبرز المؤشرات الآتية :

١ - ان نسبة المتعطلين من بين حاملى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسط والعالية قد ارتفعت من ٢ر٥١٪ من جملة عدد المتعطلين فى عام ١٩٧٦ الى نحو ٧ر٦٥٪ من جملة عدد المتعطلين فى عام ١٩٨٦ ، ومعنى ذلك فى وضوح شديد أن ثلثى عدد المتعطلين فى مصر من حاملى مؤهلات تعليمية متوسطة وفوق المتوسطة ٠

٢ - يقابل ذلك ان نسبة البطالة بين الاميين قد انخفضت من ١ر٢٧٪ من جملة عدد المتعطلين فى عام ١٩٧٦ الى ٢ر١٨٪ فى عام ١٩٨٦ وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة فى اعداد الاميين من ١ر١٥ مليون فرد فى عام ١٩٧٦ الى ٢ر١٧ مليون فرد فى عام ١٩٨٦ ٠

٣ - ان نسبة المتعطلين الى اجمالى حجم قوة العمل من أفراد كل فئة تعليمية تعطى مجموعة أخرى من المؤشرات بالغة الاهمية :

— ان الأفراد الأميين يساهمون فى قوة العمل بنسبة ٣٩٪ وتصل نسبة البطالة بينهم الى ٤ر٤٪ تقريبا فى عام ١٩٨٦ ٠

— فى نفس الوقت فان مساهمة حاملى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا فى قوة العمل فى نفس السنة تصل الى نحو ٣٤٪ وتبلغ نسبة البطالة بينهم الى حوالى ٢٦٪ فى عام ١٩٨٦ ٠

— ان نسبة المتعطلين ممن لم يسبق لهم العمل أو الذين يطلق عليهم فى بيانات التعداد (متعطلين جدد) تمثل الغالبية العظمى من المتعطلين على جميع المستويات التعليمية ويظهر ذلك بوضوح من استقراء نسب البطالة الآتية (وفق تقديرات عام ١٩٨٦) ٠

	متعطلون سبق لهم العمل	متعطلون جدد	جملة
مؤهل متوسط	٪ ١ر٧	٪ ٢١ر٠	٪ ٢٢ر٧
مؤهل فوق متوسط (أقل من جامعى)	٢ر٥	١٧ر٧	٢٠ر٢
مؤهـــل جامعى	١ر١	١٢ر٢	١٣ر٢

— تمثل فئة المتعطلين الجدد أو المتعطلين ممن لم يسبق لهم الالتحاق بعمل من الفئات الثلاثة (مؤهل متوسط حتى الجامعة) حوالى ٧٧٪ من جملة المتعطلين الجدد وحوالى ٦٠٪ من اجمالى حجم البطالة ٠

وتشير الارقام السابقة أيضا فى جلاء الى ارتفاع نسبة خريجى النظام التعليمى فى حجم البطالة الكلى ، وان الجانب الاعظم من البطالة (المتعلمة) يمثل حالات بطالة مستجدة أو بطالة لأفراد لم يسبق لهم العمل وبمعنى آخر لخريجين جدد ٠

وفى اطار هذه الخلفية يمكن استقراء دلالات اضافية من استقراء الجدول التحليلى التالى لتوزيع السكان الحضريين والريفيين فى فئات السن ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية وفق تعداد ١٩٨٦ :

	الحضر		الريف		الجملة	
	العدد بالألف	النسبة ٪	العدد بالألف	النسبة ٪	العدد بالألف	النسبة ٪
أمى	٥٥٨٠	٣٥ر١	١١٥٨١	٦١ر٣	١٧١٦١	٤٩ر٣
يقرأ ويكتب	٤١٢١	٢٦ر٠	٤٣٧١	٢٣ر١	٨٤٩٣	٢٤ر٤
مؤهل أقل من جامعى	١٢٤٢	٧ر٨	٢٨٠	١ر٥	١٥٢١	٤ر٥
مؤهل جامعى فأعلى	٤٩٣٥	٣١ر١	٢٦٦٣	١٤ر١	٧٥٩٨	٢١ر٨
الجملة	١٥٨٧٨	١٠٠ر٠	١٨٨٩٥	١٠٠ر٠	٣٤٧٧٣	١٠٠ر٠

والواضح أن ارتفاع نسبة الأمية فى الريف ـ بل وعلى المستوى القومى كله ـ يعود الى الحقيقة البسيطة التى سلفت الاشارة اليها من حيث انخفاض معدلات البطالة الى حدها الأدنى بين غير المتعلمين بمعنى أن حصيلة العملية التعليمية والتى يفترض أن تكون مؤدية الى رفع المهارات ومعدل الأداء قد أدت الى الاخلال بحالة التكيف القائمة بين العمالة المتاحة وفرص العمل ، بل أنه قد يبدو أن مؤدى نواتج العملية التعليمية هو حرمان العمالة العادية من اكتساب المهارات اللازمة فى النطاق التقليدى الأمى والمتخلف بينما لم تستبدل هذه المهارات بأخرى ذات مستوى أكثر رقيا ويتناسب فى نفس الوقت مع متطلبات سوق العمل ، ومؤدى ذلك كله هو اهدار الموارد البشرية ، والموارد المادية المتمثلة فى نفقات التعليم وتكلفة الفرصة البديلة فى سنوات التعليم بالاضافة الى التكلفة المرتبطة بالتدريب واعادة التأهيل ، فضلا عن مستوى الانتاج المتدنى للعاملين فى غير مجال تخصصهم أو فى المجالات التى أعدوا لها اعدادا سريعا فى محاولة للمواءمة بين « العرض » و « الطلب » أو بين « العمالة المتاحة » و « الاحتياجات الفعلية » ٠

ومع ارتفاع معدلات التعليم فى الريف وانتشار المؤسسات التعليمية على

مختلف مستوياتها فى القرى والمراكز وعواصم المحافظات حتى المستوى الجامعى أصبح منطقيا أن ترتفع معدلات التعليم فى الريف المصرى بشكل ملحوظ فرغم أن نسبة الأمية تزيد كثيرا عن مثيلتها فى المناطق الحضرية (٣ر٦١٪ مقابل ١ر٣٥٪) فان المستويات التعليمية الأخرى قد شهدت تقدما ملحوظا بالغ الدلالة فى ضوء الأرقام السابقة عن توزيع المتعلمين بين الريف والحضر ٠

واذا كانت هناك مشكلة بطالة بين المتعلمين على المستوى القومى فان ذلك يعنى أن تتواجد هذه المشكلة أيضا بالضرورة فى المناطق الريفية وبشكل أكثر حدة لأسباب اقتصادية واجتماعية من بينها أن فرص عمالة المتعلمين فى الريف أقل اتساعا عنها فى الحضر ، وكذلك من حيث أن الضغوط الاجتماعية فى مجتمع لم يزل يحتفظ بتقاليد المجتمعات الصغيرة لا يتيح للمتعملين من ابناء الريف قبول أعمال فى مواطنهم لا تتواءم مع تأهيلهم التعليمى بشكل أو بآخر بينما قد يمكن للمتعلمين فى المدن الكبيرة تجاوز هذا الاعتبار ، فخريج الجامعة قد لا يقبل أن يعمل سائق سيارة أجرة فى الريف بينما قد يقبل ذلك نظيره فى المدينة المزدحمة ٠

٢ ـ ٣ ـ ٤ : التغير فى نمط وهيكل الانتاج الزراعى :

يلفت النظر فى نمط وهيكل الانتاج الزراعى فى مصر أمران على جانب كبير من الاهمية :

الأول : هو الثبات النسبى تقريبا لجملة المساحة المحصولية فى حدود ١١ مليون فدان على مدى السنوات العشر الأخيرة بين ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ٠

الثانى : هو التغير الهيكلى الكبير فى التكوين المحصولى لصالح المساحات الموجهة الى الحاصلات غير التقليدية وعلى وجه الخصوص الخضر والفاكهة على حساب الحاصلات التقليدية ٠

والثالث : هو تغير انماط الانتاج الزراعى وميكنة الكثير من عملياته واقتصار الجهد اليدوى على أعمال ذات طبيعة لا يمكن استخدام الآلات فيها أو بسبب صغر الحيازات الزراعية وتفتتها ٠

فالملاحظ أن المساحات المخصصة لحاصلات الخضر قد ارتفعت من ٨١٠ ألف فدان فى عام ١٩٧٩ الى ١٫٠٢٤ ألف فـــدان فى عام ١٩٨٧ وكذلك ارتفعت مساحات حدائق الفاكهة من ٣٣٢ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ الى ٦١٦ ألف فدان فى عام ١٩٨٧ ، وبمعنى آخر فان نصيب كل من الخضر والفاكهة فى المساحة المحصولية الكلية قد ارتفع من ١١٤٢ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ الى ١٦٤٠ ألف فدان فى عام ١٩٨٧ وبزيادة نصف مليون فدان محصولى تقريبا منها ٣٠٠ ألف فدان من حدائق الفاكهة التى تساوى فى واقع الأمر حوالى ٧٥٠ ألف فدان محصولى (على أساس ٢٫٥ محصول فى الدورة) ٠

وفى نفس الوقت أظهرت المساحات المنزرعة بالحاصـــلات التقليدية الأخرى ثباتا نسبيا بل وانخفاضا مطلقا كما يتبين من متابعة بيانات مساحات بعض الحاصلات الرئيسية والموضحة بالجـــدول فيما بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٧ ، وصحيح أن انتاجية الفدان بالنسبة لكثير من هذه المحاصيل قـــد ارتفعت وبالتالى اسهمت فى تعويض جانب من تأثير انخفاض المساحة ، لكن فى الوقت نفسه فان العمالة الزراعية ـ مع ثبات المستوى التكنولوجى للانتاج ـ هى دالة للمساحة المنزرعة بشكل أساسى وذلك باستثناء عمالة ما بعد الحصاد وهذه الاخيرة قد تم ميكنة جانب كبير منها ، ومن ثم فان المحصلة النهائية لتغير هيكل ونمط الانتاج الزراعى تتمثل فى :

١ ـ انخفاض احتياجات العمالة ـ محسوبة على أســـاس المستوى التكنولوجى التقليدى للانتاج ـ بالنسبة للحاصلات التقليدية ٠

٢ ـ اذا أدخل عامل الميكنـــــة فى الاعتبـــار فان الانخفاض سيكون أكبر تأثيرا ٠

٣ ـ زيادة احتياجات عمالة الفاكهة والخضر وهى نوعيات من العمالة الزراعية الفنية المتخصصة والتى تحتاج الى تدريب ومهارات خاصة ٠

تطور مساحات بعض الحاصلات التقليدية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٧)

المحصـــول	المساحة بالألف فدان ١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٧
القمح	١٣٠٨	١١٧٨	١٣٧٣
الفـــول	٢٧٢	٣٠٧	٣٢٤
العـــدس ٠	٣٦	١٨	٢٤
القطـــن	١١٨٩	٩٩٨	٩٨٠
الأرز (*)	١٠٣١	١٠١٣	٩٨٣
الذرة الرفيعة	٤١٣	٣٧٨	٣٠٨
الذرة الشامية (*)	١٨٩٩	١٩٥٢	١٧٦٣
الجمـــلة	٦١٤٨	٥٨٤٤	٥٧٥٥

(*) المساحات الصيفية والنيلية ٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : **الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية** ، عددى يونيو ١٩٨٥ ، يونيو ١٩٨٨ ٠

غير أن العنصر الذى أدخل شيئا من التوازن على هذه المعادلة ، هو تغير مفهوم « يوم العمل الزراعى » نفسه ، ذلك أنه نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية متعددة وارتفاع أجور العمالة الماهرة والمطلوبة لرعاية الحاصلات غير التقليدية أو لتشغيل الآلات الحديثة فقد ارتفع مستوى الأجور المطلقة والنسبية للعمل الزراعى ، ومن ثم فقد انخفضت ساعات العمل الفعليـــة واستمر بالتالى الحجم الكلى للعمالة الزراعية دون تغير ٠

٢ ـ ٤ ـ ٤ : هجرة الفـــلاح المصرى :

ظل الفلاحون يمثلون الطبقة المنتجة فى الريف المصرى حتى عهد قريب وظل ارتباطهم بالأرض يمثل أحد الظواهر التى ميزت القطاع الزراعى المصرى لقرون طويلة ، والواقع أن لهذا الارتباط جـــذوره التاريخية ، فقد وضع العثمانيون منذ احتلالهم لمصر نظاما للالتزام تضمن ضوابط تمنع الفلاحين

من مغادرة قراهم واعطى « الكشافين » الملتزمين والمشـــايخ والذين كانوا يمثلون أدوات الحكم فى ذلك الوقت سلطة تمنع الفلاحين من هجر قراهم ومعاقبة العصاة والمتمردين منهم وألزامهم فى حالة عجزهم عن ملاحقتهم والعثور عليهم بالقيام باعباء « تحضيرية » الأراضى المهجورة بحيث لا يبقى من الأراضى السلطانية شبر بغير زراعة ، وبالتالى فقد تعين على الفـــلاح ألا يغادر أرضه الا مضطرا ولفترات مؤقتة قد تطول أو تقصر ٠

ومع ذلك فالثابت ان الريف المصرى قد شهد ظواهر الهجرة الجماعية منذ عهد بعيد نتيجة لانخفاض منسوب مياه النيل فى بعض السنوات وسجل الجبرتى فى عجائب الآثار ، العديد من الحالات التى كان دافعها ماحاق بالبلاد من الخراب والدمار نتيجة ما حل بهـــا من « الشراقى » وطمس جسورها وعدم وصول الماء اليها ، وكذلك نتيجة للصراعات العسكرية بين أمراء العصر المملوكى والتى كان الريف ميدانها وبالتالى تعرض القرى للسلب والنهب ، وفرض الامراء المتحاربون العديد من « المغارم » و « الفـــرد » و « الكلف » التى عجزوا عن الوفاء بها ٠

وهكذا فقد ارتبطت هجرة سكان القرى من المشتغلين بالزراعة بالاوضاع الاقتصادية للمناطق الريفية ، وقد مثلت ظاهرة عمال التراحيل نمطا للهجرة المؤقتة بالريف المصرى ظل سائدا حتى أواخر الستينات واشارت دراســـة أجرتها وزارة العمل عن حجم عمال التراحيل خلال الفترة أغسطس ١٩٦٣ الى يوليو ١٩٦٤ الى أن حوالى ١ر١ مليون مشتغل قد عملوا خارج قراهم فى شكل ترحيلات منهم نحو ٧٥٠ ألف عملوا داخل محافظاتهم و ٣٧٠ ألف عملوا خارج محافظاتهم ولم تكن هجرة العمالة الريفية أو التى كان يطلق عليها « الترحيلة » فى القرى المصرية قاصرة على الأعمال الزراعية بل شملت أيضا مشروعات الرى ، واقامة الجسور والسكك الحديدية وانشاء الطرق وعمال التشييد والبناء وغيرها ٠

غير أنه مع بداية السبعينات بدأت الهجرة الخارجية تتخذ شكل ظاهرة فى الريف المصرى ، وكانت تلك الهجرة متأثرة بالدرجة الأولى بعوامل الجذب فى الاقطار العربية النفطية التى سرعان ما تبنت خططا تنمـــوية طموحة استخدمت فيها مواردها من عائدات النفط بشكل مكثف وتزايدت بالتالى

حاجتها واعتمادها على العمالة الوافدة ، وقد ارتفع حجم المهاجرين من الريف المصرى ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة منذ ١٩٧٢ فى قفزات متتالية حتى ليصل تقدير عدد المهاجرين الريفيين فى بعض الدراسات الى أكثر من مليون ونصف، على أنه يتعين فى هذا الصدد التفرقة بين هجرة العمال الزراعيين وهجرة العمال الريفيين فالواقع أن العامل الزراعى هو عامل ريفى أساسا بطبيعة الحال بينما العكس غير صحيح ، وجانب من العمالة التى تصنف على أنها عمالة زراعية مهاجرة ليست كذلك فى الواقع حيث أن مهنة الزراعة - على خلاف ما قد يعتقد البعض - ليست مهنة مفتوحة وانما تتطلب ممارستها قدرا من التدريب والمهارة والمعرفة بأساليب التعامل مع منتج يتسم بطبيعة خاصة، واذا كانت الغالبية العظمى من المهاجرين ينتمون الى فئة صغار السن الذين لم يتح لهم هذا القدر من التدريب واكتساب المهارة ، فضلا عن أن مجالات العمل المتاحة فى معظم دول الاستقبال - ربما باستثناءات قليلة فى الاردن والعراق - كانت غير زراعية فى طبيعتها فان من شأن هذه الهجرة أن تفقد العمالة المهاجرة فرصة اكتساب مهارات ومعارف جديدة أو صقل مهاراتها الأصلية · وربما يفسر ذلك جزئيا التوجه المهنى للعمالة العائدة من المهجر الى غير قطاع الزراعة ·

٢ - ٣ - ٥ : تطور الخدمات والبنية الأساسية فى الريف المصرى :

كان من أبرز ملامح التغير فى الريف المصرى متمثلا فى جرعات مكثفة من الاستثمار فى الخدمات الأساسية والتى بدأت بتوفير مياه الشرب وكهربة الريف ثم الى النطاق المؤسسى الخدمى كالتعليم والصحة والوحدات الزراعية والبيطرية وغيرها ، وليس أدل على ذلك من مقارنة بعض مؤشرات التطور الاجتماعى فى الريف المصرى والتى تتيحها أرقام بيانات التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ ·

فطبقا لبيانات التعداد يمكن استخلاص المؤشرات الآتية :

- تبلغ نسبة المساكن فى الريف والمتصلة بمصدر مياه من الشبكة العامة أو الطلمبات ٥ر٨٧٪ مقابل نسبة قدرها ٥ر٩٧٪ فى الحضر ونسبة قدرها ٢ر٩٢٪ على المستوى القومى ·

— تبلغ نسبة المساكن التى تعتمد على الكهرباء كوسيلة الاضاءة الرئيسية فى الريف ٩ر٧٨٪ مقابل نسبة قدرها ٥٠ر٩٦٪ فى الحضر ، ونسبة على المستوى القومى تبلغ ٠ر٨٧٪ ٠

— يعطى احصاء توزيع سنة التشييد للمبانى المكتملة غير الطينية فى للريف المصرى مؤشرا بالغ الأهمية فمن بين عدداجماليالمبانى كاملةالتشييد مقداره ٢٥٨٥٣٩٣ مبنى فى المناطق الريفية فان ١١٤٧٠٣٠ مبنى منها أو ما يعادل ٥ر٤٤٪ تم تشييده بعد عام ١٩٧٥ ، والنسبة المقابلة لذات المؤشر فى المناطق الحضرية ٩ر٦٢٪ لفترة تمتد بين ١٩٦٠ ، ١٩٨٦ ٠

— تبلغ نسبة المبانى المشيدة بالمسلح للاسقف والاعمدة أو الأسقف فقط الى جملة مساكن الريف ٠ر٢٥٪ بينما تبلغ هذه النسبة فى المناطق الحضرية ٧ر٥٩٪، والفارق رغم اتساعه لم يزل بالغ الدلالة على ايقاع التغيير السريع فى الريف المصرى ٠

— أوضح تعداد ١٩٨٦ أن أكثر من مليون مسكن ريفى أو مايعادل ٨ر١٩٪ من جملة المساكن الريفية تأخذ شكل شقق سكنية ، كما أن أكثر من ٢١٢ ألف مسكن تتم حيازته بالايجار ، وتلك أنماط مستجدة على الريف المصرى ٠

والى جانب تلك المؤشرات فقد شهدت فترة العقدين الاخيرين امتداد شبكة من الطرق والمواصلات الريفية ربطت الغالبية العظمى من القرى المصرية ببعضها وبمراكزها الادارية أو الاقتصادية ، وامتدت خدمات الاتصالات التليفونية الى معظم القرى بل وأدخلت المسنترالات الالية فى بعضها ٠

ولقد أحدثت كهربة الريف تحولات اجتماعية عظيمة الأثر فى ربط الحياة الريفية بالحياة المصرية العامة ، والى هذا التحول يعزى التجانس الكبير الذى اذاب العديد من الفوارق بين المدن والقرى ، نتيجة لما تحقق من انجاز على صعيد البنية الاساسية فى القرى أو نتيجة تدهور خدمات المدن أو كليهما ٠

(٣) العمالة الزراعية فى ظل التغيرات الهيكلية بالريف المصرى

يمكن ايجاز ملامح التغيرات الهيكلية فى الريف المصرى ذات الصلة المباشرة بقضية العمالة الزراعية فيما يلى :

١ ـ أن الزراعة لم تعد النشاط الاقتصادى السائد فى المناطق الريفية سواء من حيث نصيبها فى الناتج المحلى الريفى أو من حيث وزنها النسبى فى قوة العمل الريفية ، وبالتالى فان « التنمية الزراعية » لم تعد مرادفا « للتنمية الريفية » وان كانت جزءا منها بطبيعة الحال ٠

٢ ـ ظل حجم قوة العمل الزراعية ثابتا تقريبا برغم التوسع فى الميكنة على نطاق كبير نتيجة تغير التكوين المحصولى من ناحية لصالح حاصلات تتطلب مهارات فنية مرتفعة نسبيا (الخضر والفاكهة) ، أو نتيجة تعديل مقاييس « يوم العمل الزراعى » وبالتالى ظل الاحتياج قائما لذات العدد من العمال الزراعيين تقريبا ٠

٣ ـ نتيجة للتطورات العمرانية التى شهدتها المناطق الريفية فقد نشأت مهن وحرف جديدة غير زراعية لم تكن معروفة بالقـــرى من قبل ، كما أن الجهاز الخدمى الحكومى قد توسع الى حد كبير ٠

٤ ـ نتيجة للتحسن الذى طرأ على البنية الاساسية وامتداد شبكات الطرق والكهرباء ومياه الشرب الى المناطق الريفية فقد انخفضت عوامـــل الطرد التى كانت أحد أبرز أسباب الهجرة الريفية ـ الحضرية ، وفى نفس الوقت فان الأنشطة التى كانت تمارسها مجموعات المهاجرين بالمدن أصبحت تتطلب ذات النوعية من العمالة فى مواطنها الأصلية خاصة فى قطاع التشييد والبناء وقطاعات الخدمات ٠

٥ ـ أسهم توفير المؤسسات التعليمية فى القـــرى والمراكز وعواصم المحافظات حتى مستوى التعليم العالى الى جانب توفير شبكات الطرق الملائمة

وخطوط مواصلات فى انكماش الحاجة الى الهجرة سعيا وراء تعليم الابناء لكثير من الأسر الريفية وهو نمط كان سائدا حتى أوائل الستينات ٠

ومؤدى هذه التغيرات جميعها يتمثل فى مجموعة من النتائج الهامة :

النتيجة الأولى : أن الزراعة المصرية كقطاع لا تعانى من بطالة سافرة أو مقنعة بل ان العكس هو الصحيح ، فارتفاع الأجور الاسمية والحقيقية للعمالة الزراعية بكافة أنواعها ومستوياتها يعطى دليلا واضحا على صحة هذه المقولة ٠

النتيجة الثانية : أنه يتعين التفرقة بين « البطالة الزراعية » و « البطالة الريفية » أو بين العمل الزراعى والعمل الريفى فالعمل الزراعى له خصائص متميزة ويتطلب القيام به مهارات وخبرة تكتسب عبر الممارسة ، والزراعة ليست فى واقع الأمر مهنة مفتوحة كما كان يعتقد فى الماضى وربما كان مبعث هذا الاعتقاد هو وجود فائض من العملة الزراعية وسيادة دور القطاع الريفى على القرية المصرية بحيث ظل العمل الريفى مرادفا للعمل الزراعى ٠

النتيجة الثالثة : أن البطالة السائدة فى الريف المصرى فى شكل بطالة سافرة بمعدلات غير مسبوقة لا ينبغى أن تعرف على أنها بطالة زراعية فهى تضم : بطالة المتعلمين فى الريف واللذين لا يستطيعون لأسباب اجتماعية فى عديد من الأحوال قبول مهن مؤقتة فى غير مجالات تعليمهم كما قد يفعل نظرائهم فى المدن ، كما تضم أيضا نوعيات من العمالة الحرفية أو العمالة العائدة من الهجرة الخارجية والتى لا يمكن أن تصنف ضمن قوة العمل الزراعى أما لعدم قدرتها عليه أو لعدم بحثها عنه طبقا للتعريف المطبق فى احصاءات العمل ٠

النتيجة الرابعة : أن مقولة الهجرة الريفية ـ الحضرية لم تعد صحيحة نتيجة لارتفاع تكلفة الاقامة بالمدن من ناحية وتوفر ذات الخدمات أو المهن التى كانت الهجرة تتم بحثا عنها بالقرى ، بل أن توفير أساليب الاتصال الاجتماعى والفعلى بين الريف والمدن قد أسهم فى وقف تيار الهجرة بل وفى عكس حركتها وأصبح مألوفا للمشتغلين فى المدن أن يتخذوا مساكنهم فى قراهم القريبة على عكس النمط الذى كان شائعا من قبل ٠

النتيجة الخامسة : كذلك فانه يبدو من مجمل المناقشة السابقة أن مقولة اختصاص الزراعة بالبطالة المقنعة بينما تختص المناطق الحضرية بالبطالة السافرة قد أصبحت أيضا فى حاجة الى اعادة نظر ، فالبطالة المقنعة قد انتقلت وبصورة أكثر ضراوة الى المدن وقطاعات الخدمات - خاصة الحكومية - بينما تضاءل دورها فى قطاع الزراعة بل وثمة اجتهادات تشكك فى وجود بطالة مقنعة زراعية أصلا ٠

النتيجة السادسة : ان نسبة المشتغلين بالزراعة فى المناطق الريفية فى تناقص مستمر ، ومن ثم فان مفهوم « الاكتفاء الذاتى » للقرية المنتجة يحتاج الى مراجعة واعادة نظر من حيث أن جانبا كبيرا من سكان القرى لا تربطهم بالزراعة صلة ، ومن حيث أن الهيكل العمرانى للقرية المصرية لا يسمح باستمرار القيام بأنشطة انتاجية منزلية كان يتم القيام بها فى الماضى ٠

النتيجة السابعة : أنه بالرغم من تزايد الدخول التحويلية المتمثلة فى تحويلات مدخرات العاملين بالخارج فان نسبة ما اتجه من هذه الاستثمارات الى الاستثمار الزراعى الفعلى ضئيلة بدرجة لا تكاد تذكر ، وكانت أبرز توجهات الانفاق موجه الى انشاء المساكن واقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة، أو الاستثمار فى أنشطة أخرى كتملك جرارات أو مقطورات أو ماكينات الرى بغرض التأجير وكذلك سيارات النقل ، ونقل الركاب وغيرها ٠

النتيجة الثامنة : ان اختلالات سوق العمالة الريفية (الزراعية وغير الزراعية) تمثل أعراضا لاختلالات هيكلية فى الاقتصاد المصرى نتيجة لاقتراب الريف المصرى وتجانسه مع مجتمع المدينة ، ولا يثير الدهشة أن نجد أن القرى المصرية تعانى من ذات قائمة المشكلات التى تعانيها المدن مع اختلاف حجم المشكلة بطبيعة الحال ، فالتلوث والمحافظة على البيئة والبطالة السافرة ، وسيادة القيم الاستهلاكية على حساب قيم الادخار والاستثمار والكسب السريع وانتهاز الفرص وليس العمل المنتج والسلبية والفردية وللامبالاة ، تمثل كلها انماطا جديدة من هيكل القيم الجديد الذى يسود القرية والمدينة على حد سواء ٠

أن تناول قضايا الموارد البشرية لا يمكن أن يتم الا على المدى الاطول ، ومن خلال فهم واع للمتغيرات والعوامل الفاعلة فى حركتها الديناميكية

وعلاج مشكلات العمالة والبطالة له طبيعة الأجل الأبعد ولا تظهر نتائجـــه الا عبر سنوات طويلة ، ولعل ذلك كان واحدا من أهم أسباب تفاقم مشكلات البطالة فى مصر وتعقدها حتى وصلت الى حد لا مناص فيه عن استخدام علاجات جذرية ، وهذا المدخل لابد وأن ينطوى بالضرورة على كافة جوانب سياسات التعليم وتخطيط الموارد البشرية من خلال منظور أشمل تعكسه سياسة قومية سكانية وتوزيع جاد لخريطة السكان ٠

المراجـــع

— ابراهيم العيسوى (دكتور) ، « هل توجد بطالة مقنعة فى الزراعة المصرية » ،**مصر المعاصرة** ، الجمعيـــة المصرية للاقتصـــاد السياسى والاحصاء والتشريع العدد ٣٧٠ ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص (٥ ــ ١١) ٠

— أحمد أحمد جويلى (دكتور) ، واخرين ، « **التحليـل الاقتصـــادى والاجتماعى للعمالة الزراعية ومشاكلها فى جمهورية مصر العربية** ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا/كلية الزراعة جامعة الاسكندرية، الاسكندرية ١٩٨٨ ٠

— انعام عبد الجواد (دكتورة) ، « أهم ملامح التغير البنائى فى القرية المصرية فى السبعينات » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، صيف ١٩٨٦ ، ص‌ص (٢٥ ــ ٥١) ٠

— جلال أمين (دكتور) ، اليزابيث تايلور عونى ، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج** ، مركز البحوث للتنمية الدولية الكندية ، تقـــرير بحثى رقم ١٠٨ ــ أ ــ يناير ١٩٨٦ ، القاهرة ٠

— حسين البرادعى ، عمال التراحيل فى مصر ، **كتاب العمل** ، العـــدد ١٠٣ ، سبتمبر سنة ١٩٧٢ ٠

— رجاء عبد الرسول (دكتور) ، « **اقتصاديات الزراعة المصرية** ، مذكرة رقم ٢٤٢ معهد التخطيط القومى ، يونية ١٩٧٢ ٠

— سلوى سليمان (دكتورة) ، ــ تحرير ــ **البطالة فى مصر** ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ٠

— عبد الرحمن الرافعى ، **مصر المجاهدة فى العصر الحديث** ، الحلقـــة الأولى دار الهلال ، القاهرة ١٩٨٩ ٠

— عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) ، **الريف المصرى فى القرن الثامن عشر** الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٦ ٠

— عبد الوهاب كحيل (دكتور) ، **تأثير التليفزيون والفيديو على القرية المصرية** ، دراسة ميدانية على عينة من أسر المهاجرين العائدين ، مكتبة المدينة ، القاهرة ١٩٨٧ ٠

— محمد أبو مندور (دكتور) واخـــرين ، « بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالةالزراعية لقرية مصرية » ، **دراسات سكانية** ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة السنة » ، العدد ٦٨ ، ١٩٨٤ ، ص‌ص (٢٧ ـ ٤٦) ٠

— محمد منير الزلاقى (دكتور) واخرين ، **البطالة الزراعية وغير الزراعية فى مصر** نشرة بحثية رقم ١ ، سبتمبر ١٩٥٧ ، سلسلة بحوث الخطة العلمية للمجلس الأعلى للعلوم جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ ٠

— محمد نبيل جامع (دكتور واخرين) ، **التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية والمرئيات التنفيذية التنموية** ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا/كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، يناير ١٩٨٧ ٠

— محمود الطنطاوى الباز (دكتور) ، « أزمة التنمية الزراعية الرأسية فى مصر ، **مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصـــاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة السنة ١٩٧٩ العددان ٤١٣ ، ٤١٤ ، يوليو ـ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص‌ص (٩٥ ـ ١٤٤) ٠

— محمود عبد الفضيل (دكتور) ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٨٠

— نادر فرجانى (دكتور) ، **الهجرة الى النفط** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ ٠

— نادر فرجانى (دكتور) ، **سـعيا وراء الرزق** ، مركـــز دراســـات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ١٩٨٨ ٠

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد** ، يونية ١٩٨٥ ٠

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العـــام للسكان**

والاسكان ١٩٧٦ ، النتائج التفصيلية ، اجمالى الجمهورية ، سبتمبر ١٩٧٨ .

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العـــام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦** ، والنتائج الاولية ، ابريل ١٩٨٧ .

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **التعداد العـــام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، الشياخات والقـــرى** ، نوفمبر ١٩٨٨ .

— المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القـــومى للانتاج والشـــئون الاقتصادية ، تقرير : **نحو سياسة عامة لتوفير فرص العمل** ، نوفمبر ١٩٨٨ .

Abercombe, K.C., "Fiscal Policy and Agricultural Employment in Developing Countries", in : **Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics,** FAO, vol. 20, No. 3, March 1973, pp. (1-7).

Radwan, Samir, and Eddy Lee, **Agrarian Change in Egypt, An Anatomy of Rural Poverty,** an ILO Publication, Coom Helm, 1986.

Seifelnasr, Ahmed, The Outflow of Labour from Agriculture, A Framework for analyzing Migration from Rural Areas, **L'Egypte contemporaine,** No. 393-394, Juillet-Octobre, 1983.

Squire, Lyn, **Employment Policy in Developing Countries, Survey of Issues and Evidence,** a World Bank Publication, Oxford University Press, 1981.

Wayne C. Rohrer, "Deveoping Third World Farming : Conflict between Modern Imperatives and Traditional Ways", **Economic Development and Cultural Change,** vol. 34, No. 2, January 1986.

Weede, Erich, "Urban Bias and Economic Growth in Cross-National Perspective", **International Journal of Comparative Sociology,** vol. 18, numbers 1-2, Jan.-April 1987.

تعقيب على بحث

التغيرات الهيكيلية فى الريف المصرى وآثارها على العمـــالة الزراعيـة

د٠ ســـعد نصـــار

أستاذ الاقتصاد الزراعى وعميد كلية الزراعة بالفيوم جامعة القاهرة

تنطلق الدراسة من أن انتقال الريف المصرى من مجتمع العزلة حيث كان بمعزل عن التطورات والتغيرات والتحولات التى شملت الحياة المصرية الى أن أصبح متوحدا فى الاتجاهات مع الحضر وملتحما به والىأنأصبح جزءا متكاملا من نسيج المجتمع المصرى يؤثر فيه ويتأثر به فاعلا فيه ومتفاعلا معه ـ يمكن أن يفسر الى حد كبير كثيرا من الأمور التى تبدو غريبة مثل :

(أ) عدم اختصاص الريف المصرى فى الوقت الحالى بظاهرة البطالة المقنعة واختصاص الحضر بالبطالة الســافرة أو الصريحة كما كان الحال فى الماضى ٠

(ب وجود عجز فى العمالة الزراعية فى بعض المواســـم وفى بعض المناطق وبرغم التوسع فى ميكنة عدد من العمليات الزراعية وفى ظل زيادة الأجور الاسمية والحقيقية ، وفى نفس الوقت وجود بطالة سافرة فى المناطق الريفية يرتفع معدلها فى بعض المحافظات الريفية الى ما يزيد عن المعــدل القومى ٠

(حـ) سيادة قيم وسلوكيات ومفاهيم وممارسات جديدة على المجتمع الريفى مثل سيادة القيم الاستهلاكية والكسب السريع على حساب قيم الادخار والاستثمار والعمل المنتج ٠

(د) وجود بطالة للمتعلمين فى الريف كما هو الحال فى الحضر ٠

(هـ) تراجع أو انحسار تيار الهجرة من الريف الى الحضر ٠

وترجح الدراسة نقلة الريف هذه أساسا الى تأثير قوانين الاصلاح الزراعى وهذا صحيح حيث أن هذا التأثير تجاوز كثيرا نطاق قضية ملكية الأرض الزراعية الى تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين (استمرارية العقد والغاء الوسطاء وتحديد قيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة) وتنظم أجور العمال الزراعيين وتكوين نقابات لهم وانشاء الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة للاصلاح الزراعى ٠

وتميل الدراسة الى الرأى بأن الزراعة المصرية كقطاع لا تعانى من بطالة سافرة أو مقنعة بل أن العكس هو الصحيح وان ارتفاع الأجور الاسمية والحقيقية للعمالة الزراعية بكافة أنواعها ومستوياتها يعطى دليلا واضحا على ذلك ٠ وأنا اتفق مع هذا الرأى ٠ وهنا يجب التفرقة بين البطالة الزراعية والبطالة الريفية أو بين العمل الزراعى والعمل الريفى حيث أن نسبة المشتغلين بالزراعة لا تتعدى ٥٥٪ من اجمالى العاملين بالريف ٠ كما يجب التنويه الى أن ارتفاع الأجور الزراعية فى السنوات الأخيرة بمعدلات تفوق معدلات ارتفاع الأجور غير الزراعية لا يرجع الى قصور الأيدى العاملة الزراعية فى بعض المواسم فقط وانما أيضا الى ارتفاع نفقة المعيشة فى الريف ٠ وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الى أن الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى الريف يفوق الرقم القياسى لنفقة المعيشة فى المدن فى الفترة الأخيرة ٠ وربما يرجع ذلك الى أن معظم الدعم الغذائى يذهب للمدينة وأن الرقابة على الأسعار فى المدينة أكثر منها فى القرية وارتفاع نسبة ما ينفقه الريفيون من دخولهم على الاستهلاك الغذائى كنتيجة لانخفاض مستويات معيشتهم كما أن تحويلات العاملين بالخارج الى الريف تسهم أيضا فى تأكيد هذه الظاهرة ٠ كما يجب التنويه فى هذا المجال الى أن ارتفاع الأجور الزراعية فى السنوات الأخيرة بمعدلات تفوق معدلات ارتفاع الأجور غير الزراعية لا ينفى أن مستوى الأجر الزراعى مازال أقل من الأجر على المستويين القومى والصناعى ٠ فالأجر الزراعى يبلغ حوالى ٤١٪ من الأول وحوالى ٣٠٪ من الثانى ٠ هذا مع ملاحظة أن انتاجية العامل الزراعى تبلغ حوالى ٥٦٪ من انتاجية العامل على المستوى القومى وحوالى ٤٣٪ من انتاجيـــــة العامـل الصـناعى ٠

ان التغير الهيكلى الكبير الذى حدث فى التركيب المحصولى فى الزراعة

المصرية لصالح المساحات الموجهة الى الحاصلات غير التقليدية وعلى وجه الخصوص الخضر والفاكهة على حساب الحاصلات التقليدية كالقطن والحبوب والذى أوضحته الدراسة انما يرجع الى السياسة السعرية والتسويقية الزراعية (حيث ترتفع أسعار وربحية المجموعة الأولى من المحاصيل والتى لا تخضع لنظام التسليم الاجبارى بالمقارنة بأسعار وربحية المجموعة الثانية من المحاصيل والتى تخضع لنظام التسليم الاجبارى بأسعار منخفضة) · وان كانت الدولة قد اتجهت فى السنوات الأخيرة الى رفع الأسعار المزرعية لعدد من المحاصيل الحقلية الرئيسية عدة مرات وبزيادات معنوية وقررت أن يقتصر نظام التوريد الاجبارى على القطن وقصب السكر ونصف حيازة الأرز بعد أن كان هذا النظام يشمل بالاضافة الى تلك المحاصيل محاصيل الفول البلدى والقمح وفول الصويا والفول السودانى والعدس والسمسم والبصل مع زيادة الأسعار المزرعية لمحاصيل القطن وقصب السكر والأرز لتقترب من أسعار التصدير أو الاستيراد المعادلة ·

أوضحت الدراسة ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وانخفاض تلك المعدلات الى حدها الأدنى بين غير المتعلمين ويعنى هذا ضرورة العمل على ايجاد مزيد من الربط بين سياسات التعليم والتدريب وتخطيط الموارد البشرية والقوى العاملة واحتياجات سوق العمل وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وأن تضع خطط التنمية هدف التشغيل ضمن أهدافها الرئيسية من جهة أخرى ·

ولقد انبثقت عن البحث الحاجة الى اجراء مزيد من الدراسات التفصيلية عن مستوى المعيشة فى الريف مقارنا بمستوى المعيشة فى الحضر · ويتطلب هذا دراسة الدخل الريفى أى الدخل الزراعى بالاضافة الى نصيب الريف من دخول القطاعات السلعية الأخرى والقطاعات الخدمية · كما بين البحث الحاجة الى مزيد من الدراسات التفصيلية عن استخدامات تحويلات العاملين بالخارج ونسبة ما اتجه منها الى الاستثمار الزراعى الفعلى وما أنفق منها فى الأوجه الأخرى ·

تعقيب على بحث

التغيرات الهيكيلية فى الريف المصرى وآثارها على

العمـــالة الزراعيـة

٠١ د٠ فـــؤاد مرسى

شكرا سيدى الرئيس أود أن أبدأ بأن أتقدم بالشكر للهيئة التى أدارت هذا المؤتمر وتفضلت بدعوتى للحديث فيه والتعقيب على البحث الهام والقيم للدكتور رجاء عبد الرسول وأزيد فأقول اننى سعدت بهذا البحث ووجدت نفسى فى اتفاق ان لم يكن مع كل ما ورد فيه وأعتقد اننى بذلك لا أقلل من شأنه بانضمامى اليه وانما أحاول فيما أريد من تعقيب أن أعيد صياغة بعض الافكار التى وردت فى البحث فاعتقادى أن الريف المصرى قد تعرض للتغير الجذرى مرتين فى أقل من ¼ القرن المرة الأولى فى سنة ١٩٥٢ وما بعدها والمرة الثانية فى سنة ٧٤ وما بعدها ٠ المرة الأولى ابتداءا من الاصلاح الزراعى والمرة الثانية ابتداءا من الانفتاح الاقتصادى الذى أصاب الريف المصرىأصابة بدرجة عميقة ومؤثرة غاية التأثير الى الحد الذى يمكن أن نقول أن الريف المصرىالآنليست له صلة بته بالريف الذى كان فىسنة ١٩٥٠ مثلا ٠ ووريث غريب نعتقد أن من حقى أن أحدد الظواهر الاقتصادية التى باتت تحمكه ٠ الظاهرة الأولى هى ظاهرة الرسملة السريعة والمشوهة للريف وهى ظاهرة تنعكس ابتداءا من ما يقال عن حرية السوق وسيادة أسلوب معين من الزراعة الرأسمالية الكثيفة والتحول عن المحاصيل الأساسية كثيفة العمالة الى غيرها من المحاصيل وبصفة خاصة فانى أذكر تحت هذه الظاهرة وبسرعة مخله مراعاة للوقت المعالم التالية (١) لم تعد الزراعة هى النشاط الوحيد فى الريف بل ولم تعد هى النشاط الزراعى داخل الريف فهناك الى جانبها أنشطة مكملة للزراعة مثل تربية الدواجن ، انتاج البيض ، تسمين الماشية نهيكم عن الأنشطة الأخرى التى كما ذكر الباحث باتت تمثل نسبة عالية من النشاط داخل الريف (٢) تحويل الأرض الى سلعة بل والى رأسمال نقدى مطلوب ومفضل عن الأرض فى حد ذاته وهنـــا نذكر أثار ما يسمى التجريف لتحويل الأرض التاريخية التى انتجت بخصوبتها وبكفائتها خلال

ملايين السنين لكى تتحول فى النهاية الى سلعة ما ولكنها تتحول بأيدى الفلاح الى رأسمال نقدى لم يكن يحلم به ويستطيع أن يتصرف به أساسا بالتبديد أذكر أسلوب الكردون داخل القرية التى أقيمت على أساس أنها أقليم للزراعة أصبحت تنطوى على ما يسمى الكردون أى المنطقة خارج الكردون المنطقة التى يسمح فيها بالبناء وانتقلت مسائل عديدة من مسائل الاسكان والسكان الى القرية كما ذكر الباحث وانما أذكر مسألة الكردون هنا خصيصا لأنها أصبحت لعبة رأسمالية خاصة داخل الريف المجلس المحلى يأخذ قرار بتوسيع الكردون تتحول مزيد من الأراضى الزراعية الى سلعة تجارية والى رأسمال نقدى والى مجال للمضاربة تنتقل المضاربة الرأسمالية المشوهة الى القرية المصرية فى أسوأ صورها · أيضا هناك تفضيل لرأس المال النقدى عن الأرض وهذا أمر جديد جدا على مخيلة المصريين وعلى مخيلة الفلاحين بصفة خاصة رأس المال النقدى اليوم يكتسب أهمية أكبر أو متزايدة بالنسبة للارض (٣) هى انتشار قطاع الخدمات داخل الريف من تجارة وتمويل ونقد بصفة خاصة بالاضافة الى ما سأقوله فيما بعد من تنوع العمالة داخل الريف هذه هى الظاهرة الأولى ظاهرة الرسملة والمشوهة للريف المصرى · الظاهرة الثانية: هى ظاهرة ازدياد التمايز الطبقى بين الفلاحين وداخل الريف عامة (١) قيام طبقة رأسمالية ريفية وليست زراعية فقط تعتمد على رأس المال الفردى فى مواجهة الأرض وتستعين بما وضع فى السنوات العشر أو الخمسة عشر سنة الأخيرة من أجهزة وآليات لزيادة التمويل داخل القرية من بنك القرية لبنك التنمية أو أى أسماء أطلقت والغرض منها صب كميات من رأس المالالتمويلى أو المالى داخل الريف من أجل التسريع بعملية التمايز الاجتماعى وتنمية طبقة رأسمالية ذات رأسمال نقدى حقيقى داخل الريف (٢) هى زيادة التركز فى الملكية والحيازة وبصفة خاصة الشريحة فيما بين ٥ ، ١٠ فدان ملكية وحيازة وهى فئة متميزة داخل الريف الى درجة كبيرة ولا يمنع هذا من زيادة تركز فى الملكية الكبيرة بأسماء جديدة من استصلاح الأراضى أو اعادة بيع أراضى مستصلحة أو من الاشكال العديدة التى باتت الآن تملأ الريف قديمه وجديده (٣) هى تنوع العمالة داخل الريف وازدياد التمايز بين القاع والقمة فالأجور مثلا نسبتها للدخل الزراعى فى هبوط مستمر كانت سنة ٦٧/٦٦ ٤ر٣٣٪ وصلت فى ٧٩ الى ٧ر٢١٪ وليس عندى أرقام أخرى حديثة وأسف لذلك وأحب أعرف اذا كان فيه أرقام لـ ٨٨/٨٧ · أيضا نجد أن نسبة الفقر بما يسمى العائلات تحت خط الفقر نسبة عالية داخل الريف صحيح أن

النسبة فى المدينة أعلى منها فى الريف ولكن لدى تقديرين عن العائلات التى توجد تحت خط الفقر سنة ٨٤ تقرير يقول انها ٧ر٣٧٪ من مجموع العائلات ٠ تقرير اخر دولى يقول أنها ٢ر٤٧٪ من مجموع العائلات ٠ الظاهرة الثالثة والأخيرة هى ظاهرة تمدين الريف وترييف المدن وهذه الظاهرة تنعكس بصفة خاصة فى قضايا السكان والاسكان ، أزمة الاسكان لا توجد فقط فى المدينة أنتقلت داخل الريف أيضا ٠ نشأ ما ذكره الباحث من قضية المساكن الجديدة لعدة طوابق ظهر أيضا ايجار داخل الريف وهو ما لم يكن يوجد من قبل ظهرت المحال التجارية ومكاتب أعمال والورش والعيادات كل هذا داخل القرية أيضا هناك جانب طيب فى هذه الظاهرة لاشك أننا نسـعى دائما لتذويب الفوارق بين المدينة والقرية لكنها هنا تذوب بطريقة سريعة ومشوهة وتؤدى الى مزيد من التشويه الذى أصاب الريف فى ظل الانفتاح الاقتصادى يضاعف من هذا نقطتين ٠ النقطة الأولى هى معدل النمو السنوى للزراعة وكيف انهار من ٦ر٣٪ أثناء الخطة الخمسية الأولى ٠ الخطة الحقيقية وكيف أصبح ٩ر١٪ سنة ٨١ ٠ النقطة الثانية التى أذكرها على الهامش ولا أتوقف فيها كثيرا هى التسلل ولا أقول التغلغل ، التسلل الأجنبى الأمريكى الاسرائيلى الى الريف٠ الأمريكى فى صورة المعونات المتنوعة الشكل والاسرائيلى فى صورة الخبرة أو ما يسمى الخبرة الاسرائيلية فى القدرة على استصلاح الأراضى وزراعتها زراعة أكثر كفاءة من الفلاح المصرى ٠ النقطة الاخيرة تعطينى ما يسمى بالمزارع الصغير والمزرعة الصغيرة داخل الريف وهى مسألة مطلوب بحثها ، مصر قامت باستمرار على المزرعة الصغيرة ٠٠ اذا انتقلت الى جانب العمالة أود أن أشير الى جوانب معينة من مسألة العمالة والبطالة أقول ان أكثر من ٩٠٪ من البطالة الموجودة على المستوى القومى يمثلون بطالة لعمالة جديدة دخلت حديثا للسوق وان ١٠٪ فقط هى البطالة الموجودة من عمالة سابقة هذا الأمر يوجد بصفة خاصة فى المدينة لكن يوجد بدرجة أقل داخل القرية الجانب الثانى فيما يتعلق بالبطالة ان البطالة فى بلد كمصر مطروح عليها مسألة التنمية تعتبر فى الواقع بطالة هيكلية وليست مجرد بطالة عارضة أو دورية وبالتالى فان علاجها لا يمكن أن يتم باجراءات مسكنة ولا باجراءات عارضة وانما يتم العلاج باجراءات أكثر جذرية ٠ نقطة أيضا فى جانب العمالة والبطالة لا يجب ألا نعول على الانفتاح بما يسمى باستيعاب العمالة الجديدة أو البطالة لأن حتى الآن مشروعات الانفتاح لم توفر سوى ٣٪ فقط من فرص العمل لكى انهى سأنهى بكلمة واحدة ان لكى نواجه مسألة البطالة

الريفية يجب أن تواجه بمعالجة ما أدت اليها · أدى اليها سياسة الانفتاح الاقتصادى وتخلى الدولة عن مسئولية التنية المخططة أدى اليهـــا الازمة الاقتصادية والركود الاقتصادى الموجود فى مصر والبلاد العربية أدى اليها فشل ما يسمى مشروعات الاستثمار فى استيعاب العمالة الجديدة ومواجهة البطالة وبالتالى فتوجه للمعالجة يكون فى تقديرى بالتوجه لتنمية اقتصادية مخططة تلعب فيها الدولة دورا أساسيا وشكرا ·

البحث العاشـــر

دور الصناعات الصـغيرة
فى
مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى

د٠ منى عيسى العيـــوطى

تواجه الدول النامية بالعديد من المشاكل الاقتصـادية والاجتماعية ، ومن بينها البطالة بأنواعها ، انخفاض مســـتوى الدخـــل ، تدهور ميزان المدفوعات ، وانخفاض معدل الادخار المحلى ٠

وبالرغم من اهتمام الدول النامية بالتنمية الصناعية كأحد السبل الهامة لمواجهة تلك المشاكل ، فانها لا تزال تبحث عن حلول ٠ مما دفع البعض الى الاعتقاد بأن سياسات التصنيع غير قادرة على تقديم الحـــلول الحاسـمة لمشاكل الدول النامية ٠ غير أن هذا الاعتقاد يمكن الرد عليه بأن الدول النامية وهى فى سبيلها الى التصنيع قد نقلت انماطا للتنمية الصـــناعية لا تتفق وامكانياتها ، ومن ثم فان النتائج التى حصلت عليها لم تكن على نفس المستوى المتوقع ، الأمر الذى يدعو الى اعادة النظر فى اختيار نمط التصنيع المناسب فى تلك الدول ٠

وقد ترتب على ذلك تزايد الاهتمام الصناعات الصغيرة كنمط ملائم للتنمية الصناعية فى الدول المتخلفة ٠ كما أصبحت الصناعات الصغيرة خلال السنوات الماضية وسيلة استراتيجية للتنمية الصناعية فى كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء ٠ حيث وجدت فيها الدول المتقدمة ، خاصة بانتهاء فترة الرواج وبداية الركود الاقتصـــادى فى أوروبا وأمريكا

الشمالية ، وسيلة فعالة لاقامة صناعات مغذية ، وللقضاء على معدلات التضخم المرتفعة ، وتخفيض حدة البطالة ٠

أما بالنسبة للدول المتخلفة فان اعادة توجيه الاهتمام لصالح الصناعات الصغيرة ، هو اعادة النظر فى الفكـــر التنموى ٠ فلم تعد تنميـــة قطاع الصناعة الحديثة على حساب الزراعة هى الاستراتيجية المعتمدة(١) ٠ خاصة كلما أشتدت مشكلة نقص فرص العمل وتفشى البطالة اعتقادا أنها المخرج لتوفير فرص عمل وبصورة مستمرة لأكبر عدد ممكن من المواطنين ٠ اذ تقوم هذه الصناعات على أســـاس تعويض رأس المـــال النادر نسبيا بالقوى البشرية المتوفرة ٠

وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على بعض التساؤلات والخاصة بدور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ، وهى :

١ ـ هل تعتبر الصناعات الصغيرة أحد المخارج لمشكلة البطالة فى مصر ٠

٢ ـ هل تمثل تكلفة فرصة العمل المنخفضة فى هذه الصناعات أساس الدعوة اليها لامتصاص العمالة المتعطلة مع التضـــحية بعامـــل الكفاءة الاقتصادية ٠

٣ هل تتناسب طبيعة الصناعات الصغيرة من حيث انخفاض حجم الاستثمارات المطلوبة مع خريطة توزيع المدخرات فى مصر ٠

٤ ـ الى أى مدى تتوافق الدعوة الى تنمية الصناعات الصغيرة مع مرتكزات وأهداف خطة التنمية فى مصر ٠

اطـــار البحث :

وتحقيقا لهدف الدراسة فان البحث ينقسم الى : ـ

أولا : مفهوم الصناعات الصغيرة ٠
ثانيا : الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ٠
ثالثا : دور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمل :

١ ـ ملامح وأسباب مشكلة البطالة ٠

٢ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمـــالة بتكلفة منخفضـــة ٠

٣ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص ٠

ونختتم البحث بالخلاصة :

أولا ـ مفهوم الصناعات الصغيرة :

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات ٠ ويرجع هذا الجدل الى صعوبة وضع تعريف محـــــدد يميز الصناعات صغيرة الحجم عن الصناعات كبيرة الحجم ، خاصة فى مجال اجراء المقارنات بين الدول ٠ فالمصنع الصغير فى الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون كبيرا فى دولة لا تزال فى المراحل الأولى للتنميـــة ٠ كما لا تحبذ منظمات الأمم المتحدة العاملة فى هذا المجال توحيـــد مفهوم الصـــناعات الصـــغيرة(٢) ٠

ويطلق اصطلاح الصناعات الصغيرة على المنشآت الصناعية الصغيرة٠ وهذا الاصطلاح يعطى انطباعا خاطئا بأن هذه الصناعات تتميز بانخفاض حجم المنشأة ، ولكنه يعنى أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فى هذه الصناعات تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الانتاجية بحيث يمكن اتمام كل منها أو بعضها بشكل منفصل فى منشأة مستقلة ، ذات طاقة انتاجية منخفضـــة نســـبيا(٣) ٠

الا أن هناك مجموعة من الضـــوابط والمعـــايير التى تحكـم مفهوم الصناعات الصغيرة ، ومن أهمها : ـ

(أ) عـــد العاملين ٠

(ب) رأس المـــــال ٠

(جـ) التنظـــــيم ٠

(د) درجة الانتشـــار ٠

وسنتناول المعيارين الأوليين بشيء من التفصيل لارتباطهما مباشرة بهدف البحث ٠

فبالنسبة لعدد العاملين بالمنشأة كمعيار للتفرقة بين الأحجام المختلفة للمنشآت ، يثير هذا المعيار تساؤلا يثير جدلا فى هذا الخصوص ، وهو تحديد الحد الأقصى لعدد العاملين الذى يفصل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ٠

ففى الولايات المتحدة الأمريكية تعرف الصناعات الصغيرة بالمنشآت التى يعمل بها ٢٥٠ مشتغل ٠ وبالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المنشأة صغيرة الحجم اذا كان عدد العاملين بها أقل من ١٠٠٠ مشتغل(٤) ٠

وبالنسبة لمنظمة العمل الدولية فقد أصدرت عـــددا من التوصيات بخصوص غالبية الدول الافريقية تحدد الصناعات الصغيرة بتلك المنشآت التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغل ٠

كما يعرف البنك الدولى الصناعات الصغيرة ـ أيضا بالمنشآت التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغل(٥) ٠

وبالنسبة لعنصر رأس المال ، يرى البعض أن استخدام معيار عـــدد العاملين بالمنشأة لا يعد معيارا كافيا للتفرقة بين الصناعات الصـــغيرة والكبيرة ٠ ويرجع هذا الى وجود بعض الصناعات التى تعتمد على التكثيف العمالى بمعنى أن رأس المال المستثمر للعامل يكون منخفضا ٠ ومن ثم فان استبعاد هذه الصناعات من دائرة الصناعات الصغيرة يعتبر قرارا غير سليم ٠ ومثل هذا القرار ينطبق على بعض الصناعات التى يرتفع فيها رأس المال المستثمر للعامل ، وبالتالى يكون عدد العاملين فيها منخفضا ، وادراجها فى نطاق الصناعات الصغيرة يكون أمرا خاطئا ٠ وعلى ضوء هذه الاعتبارات يرى أصحاب هذا الرأى أن رأس المال المستخدم بالمنشآة قد يكون العامل الأكثر فاعلية والمعيار السليم للتفرقة والتمييز بين الاحجام المختلفة للمنشآت٠ وفى هذا الشأن لابد من التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل ٠ وتكون المنشأة صغيرة الحجم اذا انخفض حجم رأس المال الثابت ٠

ويختلف حجم رأس المال الثابت من دولة لأخرى لتحديد حجم المنشأة ٠

ففى الهند مثلا تعتبر المنشأة صغيرة الحجم اذا لم يتجاوز رأسمالها الثابت ٢٠٠ ألف دولار · وفى اليابان يحدد رأس مال المنشآة الصغيرة بـ ٢٨٥ ألف دولار(٦) · وتوصى منظمة العمل الدولية بألا يتجاوز الاستثمار فى الصناعات الصغيرة عن ألف دولار لكل عامل على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن ١٠٠ ألف دولار ·

وبالنسبة لمصر ، فانه لا يوجد تعريف رسمى معتمد للمنشآة الصناعية الصغيرة ، ولكن يتم للاغراض الاحصائية والادارية اعتبار المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ مشتغل منشآت صغيرة · فتعرف وزارة التخطيط الصناعات الصغيرة بالمنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ مشتغل على أن يؤخذ فى الاعتبار أسلوب الانتاج المستخدم(٧) ·

كما لا يوجد تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم رأس المال الثابت · ولكن هناك بعض المؤشرات غير الواضحة للحد الأعلى لحجم رأس المال الثابت فى المنشآت الصغيرة ، وهى مؤشرات مستمدة من اتجاهات سياسات التمويل والاقراض · فمثلا يحدد بنك التنمية الصناعية المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التى تملك أصولا ثابتة باستثناء الأراضى والمبانى بما لا يتجوز ١٠٠ ألف جنيه(٨) ·

بذلك نحدد بداءة حدود دراستنا · اذ نعنى بالصناعات الصغيرة المنشآت التى يعمل بها من ١٠ الى ٥٠ مشتغل ، ولا يزيد رأسمالها عن ١٠٠ ألف جنيه ·

ويتفق هذا التعريف مع الاحصاءات الصناعية التى يقدمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء · كما أنه يتقارب مع التعريف الذى تأخذ به الهيئات التمويلية فى مصر ، وخاصة بنك التنمية الصناعية بالاتفاق مع الهيئات المانحة للقروض والمعونات الموجهة لهذا القطاع(٩) ·

وبذلك تخرج من دائرة بحثنا المنشآت التقليدية الحرفية التى تعتمد على العمل اليدوى ويعمل بها من ١ ـ ٩ مشتغل الأمر الذى سوف يؤدى بالضرورة الى الحد من الدور الاجمالى والذى يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة فى حل بعض مشاكل الاقتصاد المصرى وخاصة مشكلة البطالة ·

اذ يترتب على عدم التضمين هذا اهمال جزء من فرص العمالة التى يمكن أن توفرها اقامة وانشاء الورش الصغيرة والصناعات الحرفية ٠

ثانيا ـ الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى :

لعبت الصناعات الصغيرة دورا هاما فى الحياة الاقتصادية المصرية منذ نهضتها فى عصر محمد على ٠ كما أنها مازالت تؤدى دورا فى الحياة الاقتصادية المصرية رغم كل ما أصابها من جراء اتجاه الدولة الى الصناعات المتوسطة والكبيرة ٠ فبالنسبة **للعمالة وتوفير فرص العمل** ، بلغت نسبة العاملين فى المنشآت الصغيرة ١١٪ فى المتوسط من اجمالى العاملين فى القطاع الصناعى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ٠ انظر الجدول رقم (١) ٠

بينما بلغت نسبة المشتغلين فى الصناعات الصغيرة ٣٣٪ من اجمالى العمالة فى القطاع الصناعى التحويلى خلال السنوات ٦٣/١٩٦٦ (١٠) ٠ ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٤٥٪ عام ١٩٦٧ ثم الى ٥١ر٨٪ عام ٨٠/١٩٨١(١١) ٠ ويلاحظ انخفاض متوسط أجر العامل فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بمثيله فى الصناعات الكبيرة والمتوسطة حيث بلغ متوسط أجر العامل فى المنشآت من ٢٥ ـ ٥٠ مشتغل ٧٢٦ جنيه مصرى عام ٨٠/١٩٨١ ، بينما بلغ فى المنشآت ٥٠ ـ ١٠٠ مشتغل ١٠١١ جنيه ، والمنشآت من ١٠٠ ـ ٥٠٠ بلغ متوسط الأجر ٩٩٧ جنيه فى نفس العام(١٢) ٠

وبالنسبة **لانتاج المنشآت الصغيرة** فقد بلغ ٥ر٨٪ فى المتوسط من جملة الانتاج الصناعى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ انظر الجدول رقم (١) ٠

وقد يستنتج من مقارنة نسب الانتاج والعمالة فى الصناعات الصغيرة انخفاض مستوى انتاجية العمل بهذه الصناعات بالمقارنة بالصناعات المتوسطة والكبيرة ٠ الا اننا لنصل الى نتائج سليمة لابد أن نأخذ فى الاعتبار تحليل التكاليف والعائد ، وكفاءة العوامل الأخرى ٠ فالصناعات الصغيرة كثيفة العمل الرخيص نسبيا أقدر على تعظيم الفائض الاقتصادى للعامل (انتاجية العامل ـ أجر العامل) بالمقارنة بالصناعات الكبيرة التى تتميز بارتفاع انتاجية العامل ٠ ويرجع ذلك الى ارتفاع قيمة كل من الأجور ، وحجم رأس المال المستثمر للعامل بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة المحققة فى انتاجية العامل٠

ويوضح الجدول رقم (٢) رأس المال المستثمر (الأصول الثابتة + المخزون) للصناعات الصغيرة ٠ ويقدر رأس المال المستثمر فى الصناعات الصغيرة بحوالى ٢ر٣٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى القطاع الصناعى خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨١ ٠

وقد انعكس ذلك فى انخفاض نصيب العامل من الاستثمارات فى المنشآت الصغيرة بالمقارنة بمثيلتها فى المنشآت المتوسطة والكبيرة ٠ حيث بلغت تكلفة العامل من رأس المال المستثمر فى ١٩٨١/٨٠ كالآتى(١٣) :

فئات المشتغلين	تكلفة العامل من رأس المال المستثمر (بالجنيه)
١٠ ـ ٢٥	١٩٩٨
٢٥ ـ ٥٠	٣١٠٧
٥٠ ـ ١٠٠	٥٩٤٨
١٠٠ ـ ٥٠٠	٧٤٤١
٥٠٠ فأكثر	٧٨٠٩

وبالنسبة لنمط الملكية فى قطاع الصناعات الصغيرة ، فان القطاع الخاص هو النمط السائد للملكية فى المنشآت التى يعمل بها من ١٠ ـ ٥٠ مشتغل ٠ اذ تشير بيانات ١٩٦٧/٦٦ الى أن حوالى ٩٣٪ من المنشآت الصغيرة تنتمى للقطاع الخاص ، ساهمت بـ ٨٦٪ من القيمة المضافة لقطاع الصناعات الصغيرة ٠ وفى ١٩٧٥ بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص ٩٥٪ من عدد منشآت القطاع الصناعى الصغير ولدت ٦٥٪ من القيمة المضافة ٠ وفى ١٩٨١/٨٠ بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص ٩٦٪ من اجمالى منشآت الصناعات الصغيرة ، ساهمت بحوالى ٧٤٪ من القيمة المضافة للقطاع(١٤)٠

تأسيسا على ماسبق فاننا عندما نشير الى الصناعات الصغيرة يكون من المفترض أننا نشير الى القطاع الخاص ، كما أن العكس صحيح ، اذ أن أكثر من ٩٠٪ من جملة المنشآت الصناعية الخاصة تعد صناعات صغيرة ٠

وبناء على ما تقدم ، فانه رغم عدم توافر البيانات عن **صادرات الصناعات الصغيرة** ، الا انه من الممكن تقديرها من تطور صادرات القطاع

الخاص الصناعى من ٣ر٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٤ أو ٤ر٢٤٪ من اجمالى الصادرات الصناعية الى ٣ر٦٩ مليون جنيه أو ٧ر١٠٪ فقط من اجمالى الصادرات الصناعية عام ٨٣/١٩٨٤(١٥) ٠

وبالنسبة **لهيكل التوزيع الجغرافى** للمنشـــآت الصـغيرة ، فان من خصائصها المميزة هو قدرتها على الانتشار بين اقاليم المجتمع ، ومن ثم تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الاقليمية ٠ ويوضح الجدول رقم (٣) التوزيع الجغرافى للانتاج والعمالة فى المنشآت الصناعية الصغيرة ٠ ويتضح منه أنها تتركز بوجه خاص فى محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية، وذلك لقربها من منافذ الأسواق وتوافر عناصر البنية الأساسية الانتاجية والاجتماعية ٠

ثالثا ـ دور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمل :

أوضحنا فى الجزء السابق الدور الذى تمثله الصناعات الصغيرة فى القطاع الصناعى ٠ فهى تشكل طاقة انتاجية لا يستهان بها فى توليد الانتاج، وفرص العمل ٠ رغم اتجاه السياسة الاقتصادية ، خاصة فيما يخص الأسس التى حكمت سياسة التصنيع فى مصر والتى انحازت نحو الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال ٠ الا أن واقع الاقتصاد المصرى ، وهو يواجه أزمة توظيف حقيقية على نحو ما أسفرت عنه نتائج التعـــداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦ حيث بلغ حجم اجمالى المتعطلين من قوة العمل أكثر من ٢ مليون فرد من مجمل قوة العمل التى تبلغ ٧ر١٣ مليون فرد ، وبنسبة تصل الى ٧ر١٤٪(١٦) ، كل ذلك يجعل من الصناعات الصـــغيرة نظرا لخصائصها أداة هامة وفعالة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة رأسمالية منخفضة ٠

١ ـ ملامح وأسباب مشكلة البطالة :

شهد سوق العمل المصرى منذ أواخـــر الســـبعينات وحتى منتصف الثمانينات تغيرات كمية وكيفية ، حيث تزايدت معدلات البطالة بشكل عام ، كما ظهرت مشكلة البطالة السافرة كظاهرة مميزة لهذه السوق ، بالاضافة

الى ظاهرة البطالة المقنعة والتى كانت سمة لبعض القطاعات ولاسيما قطاع الخدمات الحكومى ٠

فقد سجلت الاحصاءات الرسمية ارتفاع اعداد العاطلين بصـــورة مطلقة من أقل من ٢٠٠ ألف متعطل عام ١٩٦٠ الى نحو ٢ مليون متعطل فى منتصف الثمانينات ٠ كما تشير الاحصاءات الى ارتفاع نسبة البطالة الى اجمالى قوة العمل من ٢ر٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ لتصل الى ٦ر١٤٪ عام ١٩٨٦(١٧) ٠

ولاشك أن تزايد معدلات البطالة السافرة فى الاقتصاد المصرى بالصورة السابقة تعكس سوء استغلال للموارد البشرية فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، والى ضعف الطاقات الانتاجية ، وعـــدم قـــدرتها على التوسع لامتصاص العمالة الزائدة الراجعة الى العوامل السكانية ٠

واذا ما حاولنا التعرف على قدرة ومساهمة القطاعات المختلفة فى خلق فرص العمل فى الاقتصاد القومى خلال العقدين الماضـــيين نجـد أنه (انظر الجدول رقم « ٤ ») ٠

بالنسبة **للقطاع الزراعى** ، يعد هذا القطاع فى مقدمة الأنشـطة التى تساهم بنصيب ملحوظ فى الدخل والعمالة حيث يعمل به أكثر من ثلث قوة العمل عام ١٩٨٤/٨٣ ، كما تظهر الاحصاءات تناقص قوة العمل الزراعية بالنسبة الى اجمالى العاملين ، حيث انخفضت هذه النسبة من ٤ر٥٧٪ عام ١٩٦٠ ، الى ٣٨٪ عام ١٩٨٦(١٨) ٠

هذا وقد صاحب انخفاض النصيب النسبى للنشـــاط الزراعى من العمالة ، انخفاض قدرة هذا القطاع فى خلق فرص العمل حيث انخفضت هذه المساهمة من ٥٠٦ ألف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية الأولى الى ١٧١ ألف فرصة عمل فى الخمس سنوات التالية ثم الى ١٦١ ألف فرصة عمل خلال الفترة ١٩٧٥/٧٠ ، و ١٣٢ ألف فرصة عمل فى الفترة ١٩٨١/٧٦ وأخيرا الى ١٥٥ ألف فرصة عمل فى الفترة ١٩٨٦/٨١(١٩) ٠ ومن ثم فان قطاع الزراعة لم يساهم فى استيعاب الزيادة فى عرض قوة العمـــل فى الاقتصاد المصرى خلال العقدين الماضيين ٠

وبالنسبة **لقطاع الصناعة** ، فيعتبر هذا القطاع من الأنشطة الرئيسية التى تلعب دورا أساسيا فى عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى · ويعمل به ١٢٪ من اجمالى العاملين · وقد تطور حجم قوة العمل فى هذا القطاع من ٦١٩ ألف عام ١٩٦٠ الى ١ر٤ مليون عام ١٩٧٦ ثم الى ١ر٨ مليون عام ١٩٨٦(٢٠) · وقد انخفضت قدرة هذا القطاع فى توفير فرص العمل من ٢٢٣ ألف فرصة عمل خلال ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٧٠/٦٩ **ثم ارتفعت مساهمته** لتصل الى ١٢٢ ألف فرصة عمـــل فى الفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥ ثم الى ٢٤٨ ألف فرصة عمل ١٩٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ ، وأخيرا ٧ر٢٦٨ ألف فرصة عمل فى الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥(٢١) · أى أن قطاع الصناعة لم يستوعب الا ٥ر١٧٪ من الزيادة فى قوة العمل فى الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٤/٨٣(٢٢) · ويرجح ذلك الى تفضيل المخطط للاستثمارات الصناعية كثيفة رأس المال ، وتوجيه جزء كبير من الاســـتثمارات لاعمال الاحـــلال والتجديد ·

أما **نشاط التشييد والبناء** ، فقد تزايد نصيبه من قوة العمل ٢٪ عام ١٩٦٠ الى ١ر٤٪ عام ١٩٧٦ ثم الى ٦٪ عام ١٩٨٦(٢٣) · انظر جدول(٤) · وتشير تقديرات التخطيط أن نشاط التشييد والبناء ساهم فى توفير ١٦٥ ألف فرصة عمل خلال الخطة الخمسية الأولى أو ٧ر١٢٪ من جملة فرص العمل خلال الفترة ، انخفضت الى ٥ر٩٪ خلال ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٥/٧٤ ارتفعت الى ١١٪ خلال ١٩٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ ثم الى ٢ر٨٪ خـــلال ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/٨٥ (٢٤) ·

ولا شك أن مقارنة النصيب النسبى لكل من قطاع الصناعة وقطاع التشييد فى الاستثمارات القومية ، بقدرتهما على امتصاص الزيادة فى قوة العمل خلال الخطط الاقتصادية فى مصر ليؤكد ضعف مقدرة القطاع الصناعى فى المساهمة فى خلق فرص عمل ، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة · حيث استحوذ القطاع الصناعى على ٢٥٪ من اجمالى الاستثمارات تقريبا ، وساهم فى خلق ٥ر١٧٪ من فرص التوظف ، بينما بلغ نصيب قطاع التشييد ١٠٪ من جملة الانفاق الاستثمارى وأتاح ٥ر١٣٪ من فرص التوظف خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ ·

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فيأتى فى مقدمة الأنشطة على المستوى

القومى فى استيعاب العمالة حيث يستوعب على ٢١٪ من جملة قوة العمل ويعانى هذا القطاع من البطالة المقنعة بشكل واضح ٠

أما **نشاط النقل والتخزين والمواصلات** فيضم ٧ر٤٪ من قوة العمل ، وتبلغ الاستثمارات الموجهة اليه ٢٥٪ من جملة الاستثمارات ٠ وشـــهدت الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٦/١٩٨٥ انخفاض مساهمة هذا القطاع فى خلق فرص العمل اذ اتاح٨ر١٪ فقط منجملة فرص العمل المتاحة خلال الفترة(٢٥)٠

يتضح من العرض السابق تراجع قدرة الأنشطة الاقتصادية عن استيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد فى سوق العمل المصرى ، وانخفاض قدرة هذه الأنشطة فى المساهمة فى توفير فرص عمل بنفس المعدلات فى الخطط السابقة ٠ ويرجع ذلك الى حالة التشبع فى هذه القطاعات ، بالاضافة الى اتسام هيكل توزيع الاستثمارات العامة خـــلال السبعينات على الاحـــــلال والتجديد فى هياكل البنية الأساسية وفى الوحدات الانتاجية القائمة ٠

فبالنسبة للقطاع الصناعى ، ورغم جهود التصنيع التى بدأت منـــذ منتصف الخمسينات لجعل هذا القطاع الدعامة الأســـاسية للتغير الهيكلى للاقتصاد المصرى ، وحصوله على ما يقرب من ٢٥٪ من الاستثمارات القومية خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ ، لم يستوعب الا ٥ر١٧٪ من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترة ، و ٥ر١٢٪ من اجمالى قوة العمل ٠

ويمكن تفسير ضعف مساهمة هذا القطاع فى خلق وتوفير فرص العمل بمجموعة من العوامل من أهمها أسلوب التنمية الصناعية الذى اتبع ، واتجه بصفة خاصة الى تدعيم الصناعات الكبيرة ، كثيفة رأس المال مثل صناعات الحديد والصلب ، والاسمدة ، وتبنى سياسة الاحلال محل الواردات ، التى تتميز هى الأخرى بانخفاض معامل العمل/رأس المال بالمقارنة بالصناعات التصديرية(٢٦) ٠

كما ساهمت السياسات السعرية ، خاصة سياســـة ســعر الصرف وانخفاض سعر الصرف ـ أى تقويم الجنيه المصرى بأكثر من قيمته ـ أدى ذلك الى خفض تكلفة الآلات والمعدات ، وحفز المنشآت على احلال الآلات محل العمالة فى الانتاج ٠ كما أن من أهم العوامل التى عاقت حركة وتطور النشاط

الصناعى الخاص وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة ذلك الكم الهائل من التشريعات واللوائح والهيئات التى أنشأتها الدولة بهدف الاشراف والرقابة والتوجيه للنشاط الخاص ، الأمر الذى خلق كما هائلا من الاجراءات المكتبية المعقدة علاوة على مناخ عدم الاستقرار ٠

٢ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمالة بتكلفة منخفضة:

أن أهمية الصناعات الصغيرة تتوقف على الدور الذى يمكن أن تقوم به فى خدمة الاقتصاد القومى من خلال قطاع الصناعة التحويلية ٠ فقد رأينا مما سبق كيف أصبح من غير الممكن الاعتماد على الصناعات الكبيرة كثيفة رأس المال فى خلق فرص العمل وعلى نحو يكفى لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الداخلين الجدد الى سوق العمل فى الاقتصاد المصرى ٠

وبذلك لابد وأن تهدف سياسة التنمية الصناعية ـ من ضمن ما تهدف اليه ـ فى ظل أوضاع واتجاهات مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى الى تعظيم فرص العمالة ٠ فبديهى أن دولة كمصر بما تتمتع به من وفرة نسبية فى العنصر البشرى ، فان تحقيق الهدف الاجتماعى الخاص بزيادة درجة التوظف لا يتوقف فى المقام الأول على زيادة حجم الاستثمارات ، بقدر ما يتوقف على اعطاء قضية التكنولوجيا الملائمة والفن الانتاجى المناسب العناية الواجبة ٠

ومع الأخذ فى الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية الخطيرة المترتبة على مشكلة البطالة ، يتضح لنا الأهمية القصوى التى توليها الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٩٢/٩١ لاعتبارات العمالة ، وزيادة الاعتماد على الأساليب الفنية ذات الكثافة اليدوية ٠ فمع الوفرة النسبية لليد العاملة بالنسبة لرأس المال ، ونتيجة الارتفاع النسبى فى قيمة العملات الأجنبية فى السنوات القليلة الماضية ، تصبح تكلفة اليد العاملة منخفضة بالمقارنة بعنصر رأس المال فى العمليات الانتاجية ٠ اذ تشير احدى الدراسات(٢٧) الى أن تكلفة فرصة العمل من الاستثمارات فى الصناعات الصغيرة تقل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرصة العمل فى الصناعات الكبيرة والمتوسطة ولا يعنى انخفاض تكلفة فرصة العمل من الاستثمار فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة التضحية باعتبارات الكفاءة الانتاجية ٠

فبمقارنة تكاليف الاستثمار والانتاجية للعامل فى الصناعات المتوسطة (٥٠ ـ ١٠٠ مشتغل) والكبيـــرة (١٠٠ ـ ٥٠٠ مشـــتغل) بمثيلتها فى الصناعات الصغيرة (٢٥ ـ ٥٠ مشتغل) خلال الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ٠ وجد أن تكاليف الاستثمار للعامل فى الصناعات المتوسطة والكبيرة بلغت ١٨٧ و ١٣٨ على التوالى (باعتبار الصناعات الصغيرة = ١٠٠) ٠ بينما كانت انتاجية العامل فى الصناعات المتوسطة والكبيرة ١٤٠ و ١٢٥ على التوالى (باعتبار الصناعات الصغيرة = ١٠٠) انظر الجدول رقم (٥) ٠

وبالنسبة لدالة الانتاج فى الأحجام المختلفة للمنشـــآت ، فان زيادة عنصر العمل بـ ١٪ تؤدى الى زيادة الانتاج بمقدار ٦ر٢٪ فى الصناعات الصغيرة ، و ٣ر٢٪ فى الصناعات المتوسطة و بـ ٣ر٤٪ فى المنشآت الكبيرة (٥٠٠ فأكثر) (٢٩) ٠ أى أن عنصر العمل فى الصناعات المتوسطة يضيف اضافة منخفضة فى الانتاج بالمقارنة بالصناعات الصغيرة والكبيرة أو أى عنصر العمل يدار بكفاءة أكبر فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات المتوسطة ، وبكفاءة أقل بالمقارنة بالصناعات الكبيرة ٠الا أنه بالرغم من تزايد انتاجية عنصر العمل فى المنشآت الكبيرة ، فان تزايد حجم رأس المال المستثمر للعامل ، وارتفاع متوسط أجر العامل فى هذه الصناعات ، لا يتناسب مع الزيادة المحققة فى انتاجية العامل ٠

وبالنسبة لانتاجية رأس المال فى فئات الحجم المختلفة ، فقد وجد أن انتاجية رأس المال متمثلة فى نسبة قيمة الانتاج الاجمالى الى جملة الأصول الثابتة تتجه للتناقص مع الانتقال لفئات الحجم الأكبر ٠ انظـــر الجدول رقم (٦) ٠ بمعنى ارتفاع انتاجية رأس المال فى الصناعات الصغيرة وبذلك يتم استخدام هذا العنصر الاكثر ندرة فى الاقتصاد المصرى أفضل استخدام ٠

وعند بحث مقدرة الصناعات الصغيرة على توفير فرص العمل للعمالة لابد الأخذ فى الحسبان مقدرة هذه الصناعات على توفير فـــرص التوظف المباشرة وغير المباشرة ٠ وبينما قد يبدو أن الصناعات الكبيرة أقدر على توفير فرص عمالة كلية أكثر من الصناعات الصغيرة ، نتيجة ما تتمتع به من روابط أمامية وخلفية ٠ الا أن الدراسات أثبتت تفوق المنشآت الصغيرة من حيث المقدرة على خلق فرص العمـــل المباشرة للوحدة من رأس المـــال المستثمر فى المتوسط ٠

ويمكن تفسير ذلك بطبيعة المدخلات التى تستخدمها الصناعات الصغيرة والكبيرة · حيث تميل المنشآت الكبيرة الى استيراد مدخلاتها من مواد أولية وآلات ومعدات من العالم الخارجى ، بينما تلجأ المنشـــآت الصغيرة الى استخدام مدخلات محلية ·

ولا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها أداة لخلق قاعدة عريضة من فرص العمل وبتكلفة استثمارية منخفضة · فهى بالاضافة تتيح تكوين قاعدة كبيرة من العمال المهرة وبتكلفة منخفضة · فهى غالبا ما تستخدم عمالا ذوى مهارات منخفضة وبمرور الوقت تزداد خبرتهم · وبذلك يمكن اعتبارها أسلوب منخفض التكلفة بالنسبة للمجتمع حيث توفر من تكاليف مراكز التأهيل والتدريب الذى يرتبط بالانتاج ويتم داخل المنشآت ذاتها ·

٣ ـ أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص :

لا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها أداة لخلق فـــرص للعمالة المنخفضة التكاليف على مستوى المجتمع · بل هى الى جانب ذلك تعتبر نواة تكوين وتدعيم قطاعخاصقوى يشارك فى ادارة التنمية والتصدير·

فالصناعات الصغيرة هى بطبيعتها نشاط خاص ، ومن ثم يظل دورها وتطورها محكوما بحدود الدور الذى تحدده الدولة للنشـــاط الخاص ، والسياسات التى تضعها لها ·

ومع تحول السياسة العامة للدولة منذ منتصف السبعينات لصالح القطاع الخاص ، يمكن القول بأن القطاع الخاص أصبح أحد الأعمـــدة الرئيسية للاقتصاد المصرى حيث قدرت حجم الاستثمارات الخاصة بـ ٥٠٪ من جملة الاستثمار فى خطة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٣/٩٢ · والدوافع وراء هذا التحول يمكن ايجازها فى(٣٠) :

تزايد العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ، حيث بلغ ٥ر٢٣٪ من حجم الناتج المحلى(٣١) · خلال السنة ١٩٨٥/١٩٨٦ ·

ولما كان تصحيح هذا العجز يتطلب تخفيض الانفاق الحكومى (الجارى

والاستثمارى) ، فان تخفيض نسبة مساهمة الحكومة فى الانفاق الاستثمارى، وللمحافظة على حجم الاستمثارات المطلوبة يترتب عليه بالضرورة زيادة نصيب القطاع الخاص فى اجمالى الاستثمارات · ويتطلب ذلك بالضرورة تحديد مجالات الاستثمار التى تتولاها الحكومة والقطاع العـــام وهى مجالات الصناعات الثقيلة ، والصناعات الاستراتيجية والمرافق العامة · وتلك التى يشترك فيها القطاعين العام والخاص كالصناعات المتوسطة ، والخدمات الصحية ، والنقل والنشاط المصرفى ، وتلك التى يقتصر فيها على القطاع الخاص كالصناعات الصغيرة والنشاط الزراعى والتجارة الداخلية ·

ـــ ادراك المخطط لأهمية المدخرات المتاحة لقطاع الاعمال الخاص والقطاع العائلى · وتتميز هذه الودائع بأنها مملوكة فى الغالب لصـــغار المودعين الذين يعجزون عن التعرف على مجالات الاستثمار بأنفسهم ، كما أنهم لا يميلون الى أنماط المشاركة التى تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم ولذلك فان سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة تعد أداة هامة لاجتذاب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا ، لذلك أعلنت هيئة التصنيع فى سبتمبر ١٩٨٩ عن ٢٠٠ مشروع صغير لجذب المدخرات الصغيرة وتحقق أرباحا تصل الى ٣٠٪ من رأس المال ·

الخلاصـــة :

حاولنا فى هذه الدراسة الاجابة على تساؤل هام الا وهو هل تعتبر سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة مخرجا لمشكلة البطالة فى الاقتصـاد المصرى · ووجدنا أن هذه الصناعات فى ظل ظروف وأوضاع مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى تعتبر أداة فعالة يمكن أن تساهم فى التخفيف من حدة هذه المشكلة · حيث تقوم هذه الصناعات بدور فعال ذو شقين فى مواجهة عنصر العمل · فهى أولاً تعظم من فرص العمالة المتاحة ، وثانيا تتيح تكوين قاعدة عريضة من العمال المهرة بأقل التكاليف · ولا يعنى تفضيل الأساليب الفنية كثيفة العمل منخفضة التكلفة ، التضحية بعامل الكفاءة الاقتصادية ، فعلى العكس من ذلك وجدنا أن هذه الصناعات أقدر من الصناعات الكبيرة فى تعظيم الفائض الاقتصادى ، كما تستخدم عنصر رأس المال النادر نسبيا بكفاءة أكبر من الصناعات الكبيرة ·

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة فان سياسة التنمية الصناعية فى مصر يجب أن تقوم على تشجيع هذه الصناعات الصغيرة بحيث تنمو بمعدل أكبر من معدل نمو باقى الصناعات ·

جدول رقم (١)

التوزيع النسبى للانتاج والعمالة فى الصناعة طبقا لفئات عدد المشتغلين

من ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٨١/٨٠

السنوات	فئـــات عدد المشتغلين											
	أقل من ١٠		١٠ ـ		٢٥ ـ		٥٠ ـ		١٠٠ ـ		٥٠٠ فأكثر	
	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪	الانتاج ٪	العمالة ٪
١٩٧١/٧٠	١ر٠	٢ر٠	٧ر٤	١ر٦	٩ر٤	٥ر٥	٥ر٦	٨ر٤	٦ر١٥	١ر١٥	٢ر٦٨	٣ر٦٨
١٩٧٢/٧١	١ر٠	٢ر٠	٧ر٤	٢ر٦	٤ر٥	٢ر٥	٢ر٦	٤ر٤	٨ر١٥	٩ر١٤	٨ر٦٧	٢ر٦٩
١٩٧٣	١ر٠	١ر٠	٧ر٤	٢ر٦	٩ر٥	٠ر٥	٠ر٦	٩ر٣	٠ر١٦	٧ر١٤	٤ر٦٧	٠ر٧٠
١٩٧٤	١ر٠	١ر٠	٥ر٤	٤ر٥	٦ر٤	٧ر٤	٦ر٧	١ر٤	٦ر١٤	١ر١٣	٦ر٧٠	٦ر٧٢
١٩٧٥	٦ر٠	١ر٠	٥ر٥	٦ر٤	١ر٤	٨ر٤	٢ر٥	٠ر٤	٣ر١٥	٧ر١١	٦ر٧٠	٠ر٧٤
١٩٧٦	ـ	ـ	٥ر٥	٣ر٩	٣ر٤	٢ر٤	٣ر٥	٨ر٣	٥ر١٤	٠ر١٢	٠ر٧٢	٤ر٧٤
١٩٧٧	ـ	ـ	٦ر٦	٠ر٤	٥ر٤	٨ر٤	٤ر٩	٨ر٣	١ر١٤	٥ر١١	٥ر٧٣	١ر٧٣
١٩٧٨	ـ	ـ	٦ر٦	٨ر٣	١ر٤	٧ر٤	١ر٤	٦ر٣	٤ر١٣	٦ر١١	٥ر٧٤	٦ر٧٣
١٩٧٩	ـ	ـ	٦ر٤	١ر٤	٥ر٢	٦ر٤	٣ر٤	٧ر٣	٣ر١١	٩ر١١	٧ر٧٨	٥ر٧٣
١٩٨١/٨٠	ـ	ـ	٥ر٨	٢ر٩	٢ر٧	٣ر٤	٣ر٠	٧ر٣	٩ر٧	٩ر١٠	٦ر٨١	٣ر٧٥

المصدر : ملف معلومات ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، معهد التخطيط ، ١٩٨٨ ٠

جدول رقم (٢)

تقدير تكلفة الاستثمار للعامل فى الاحجام المختلفة للمنشآت
خلال ١٩٧١ ـ ١٩٨١

(القيمة بالالف جنيه)

البيان / السنة	الفئات المختلفة				
	١٠ـ٢٥	٢٥ـ٥٠	٥٠ـ١٠٠	١٠٠ـ٥٠٠	أكثرمن٥٠٠
١٩٧٢/٧١	٧٨٨	٦٢٢	١٣١٠	١٧٦٣	٢٧١١
١٩٧٣	٥٥١	٨٢٧	١٥٤٧	١٥٣٧	٢٨٠٢
١٩٧٤	٦٦١	١٣٤٥	١٧٢٠	١٩٢٢	٣٤١٧
١٩٧٥	٩٣١	١١١٨	٢٣٣٩	٢٤٩٤	٤٥٧٩
١٩٧٦	٨٤٢	١٤٧٩	٢٧٣٣	٢٢٦٤	٤٤٤٩
١٩٧٧	٨٨٧	١٥٩٩	٢٩٨٧	٣٠٣٦	٥٥٠٩
١٩٧٨	١٠٩١	١٧٧٥	٣٢٥٦	٤٠٦٤	٦٣٤٧
١٩٧٩	١٨٣٤	٢٤٠٧	٥٢٢١	٥٣٠٥	٧٨٦٨
١٩٨١/٨٠	١٩٩٨	٣١٠٨	٥٩٤٨	٧٤٤١	٨٦٤٢

المصدر ملف معلومات : « ندوة دور الصناعات الصغيرة » معهد التخطيط ، ١٩٨٨ .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبى للانتاج والعمالة بالصناعات الصغيرة على محافظات الجمهورية ١٩٨١/٨٠

محافظة	التوزيع النسبى للانتاج ٪	التوزيع النسبى للعمالة
القاهـــرة	٣٣ر١	٣٣ر٣
الاسكندرية	٢١ر٦	١٢ر٣
بورســـعيد	٠ر٥	٠ر٥
الســـويس	٠ر٤	٠ر٧
دميـــاط	٠ر٩	١ر١
الدقهليـــة	٣ر٦	٢ر٩
الشـــرقية	٢ر٣	٣ر٧
القليـــوبية	٦ر٧	٩ر٨
كفـر الشـيخ	١ر٢	٢ر٢
الغـــربية	٥ر٩	٧ر٦
المنوفيـــة	١ر٩	٣ر٠
البحيـــرة	٠ر٨	٣ر٤
الاســـماعيلية	٠ر٨	١ر١
الجيـــزة	٨ر٤	٨ر٠
بنى ســـويف	٠ر٩	١ر٦
الفيـــوم	٠ر٩	٢ر٣
أســـيوط	٠ر٩	٢ر١
ســـوهاج	٠ر٩	١ر٦
قنـــا	٠ر٩	١ر٢
أســـوان	٢ر٦	١ر٣
البحر الأحمـــر	١ر٠	١ر٠
الوادى الجـديد	–	–
مطـــروح	٤ر٢	١ر٠
ســـيناء	–	–

المصدر : ملف معلومات ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ٠

جدول رقم (٤)

توزيع نسب اجمالى العاملين على قطاعات النشاط الأساسية

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤

القطاعات / السنة	الزراعة ٪	الصناعة والتعدين ٪	التشييد والبناء ٪	الكهرباء والغاز ٪	التجارة ٪	النقل والتخزين والموصلات ٪	خدمات أخرى	اجمالى
١٩٦٠	٥٧ر٤	٩ر٥	٢ر٠	٠ر٥	٨ر٣	٣ر٤	١٩ر٣	١٠٠
١٩٦٦	٥١ر٤	١٣ر١	٢ر٥	٠ر٦	٧ر٢	٤ر١	١٩ر٣	١٠٠
١٩٧١	٥٣ر٢	١٢ر٤	٢ر٣	٠ر٣	٩ر٦	٣ر٩	١٨ر٣	١٠٠
١٩٧٤	٤٦ر٦	١٢ر٧	٣ر٥	٠ر٤	٩ر٨	٤ر٤	٢٢ر٥	١٠٠
١٩٧٦	٤٧ر٦	١٣ر٧	٤ر١	٠ر٦	٨ر٤	٤ر٧	٢٠ر٩	١٠٠
١٩٨١/٨٠	٣٦ر٧	١٢ر٧	٥ر٧	٠ر٥٥	١٠ر٥	٤ر٠	٢٩ر٧	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٣٣ر٦	١٢ر٧	٥ر٨	٠ر٥٧	٩ر٧	٣ر٦	٣٤ر٠	١٠٠

المصدر : سميحة السيد فوزى « سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر ، رؤية من خلال تجارب بعض الدول » ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٥ .

جدول رقم (٥)

تطور سنة مساهمة الانشطة الاقتصادية فى توفر فرص العمل

خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٨٦/٨٥

السنوات / النشاط	١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥ — ١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠	١٩٨١/٨٠ — ١٩٨٦/٨٥
الزراعة وصيد البر والبحر	٣٨ر٩٪	٢٥ر٦٪	١٧ر٤٪	٧ر٤ ٪	٧ر٦ ٪
الصناعات التحويلية والاستخراجية	١٧ر٢٪	١١ر١٪	١٣ر٢٪	١٣ر٩٪	١٣ر٢٪
الكهرباء والغاز	٠ر٥ ٪	٠ر٦ ٪	١ر٢ ٪	٠ر٩ ٪	— ٪
التشييد والبناء ٠	١٢ر٧٪	٢٦ر١٪	٩ر٥ ٪	١١ر١٪	٨ر٢ ٪
التجارة والمال	٧ر٢ ٪	٧ر٣ ٪	١٦ر٣٪	١٠ر٧٪	٧ر٣ ٪
النقل والمواصلات	٤ر٦ ٪	٥ر٩ ٪	٣ر٢ ٪	٢ر٥ ٪	١ر٨ ٪
الخدمات	١٨ر٩٪	٢٣ر٤٪	٣٩ر٢٪	٥٣ر٥٪	٦٠ر٩٪
الجملة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : عاصم عبد الحق : آثار وانعكاسات البطالة فى مصر على المستوى القطاعى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ١٩٨٩ ، ص ١٦ ٠

جدول رقم (٦)

تقدير الانتاج والأصول الثابتة وانتاجية رأس المال تبعا لاحجام المنشـــآت المختلفة خلال ١٩٧١ / ١٩٨١

السنة	١٠ ـ ٥٠			٥٠ ـ ١٠٠		ـ ١٠ ـ		٥٠٠ فأكثر			
	قيمة الانتاج بالالف جنيه	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪	قيمة الانتاج بالالف جنيه	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	قيمة الانتاج بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪	قيمة الانتاج بالالف جنيه	قيمة الاصول الثابتة بالالف جنيه	انتاجية رأس المال ٪
١٩٧٢/٧١	١٥٢٣٤٥	٣٨٠٨٠	٤ر٠	٩٣٠٠٠	٢٥٩٢٠	٢٣٦٧٣٧	٣ر٥٩	١٤٩١٨٠	١ر٥٩	١٠١٥٧٤٣	١١٦٩٣٠٠	٠ر٨٦
١٩٧٣	١٧٣٤١٣	٣٠١٦٠	٥ر٧٥	٩٧٦٩٣	٣٠٦٦٠	٢٦١٢٠٤	٣ر١٩	١٢٧٥٤٠	٢ر٠٥	١١٠٣٨٤٤	١٢٧٧٤٢٠	٠ر٨٦
١٩٧٤	١٧٩٩٣٥	٤٧٢٠٠	٣ر٨١	١١١٢٦٧	٣٤٦٦٠	٢٩٠٨٩٣	٣ر٢١	١٤٣٨٤٠	٢ر٠٢	١٤٠٤٨١٥	١٦٥١٣٠٠	٠ر٨٥
١٩٧٥	٢٠٣٩٩١	٣٦٠٨٠	٣ر٦٣	١٢٤٢٢٣	٤٠٦٠٠	٣٥٥٩٨٨	٣ر٠٦	١٣٤٦٠٠	٢ر٦٤	١٦٤٧١٣٣	١٩٠٤١٦٠	٠ر٨٦
١٩٧٦	٢٢٤٢٧٢	٥٤٤٦٠	٤ر١٢	١٤٣٧٧٧	٥٩٩٢٠	٣٩٤٥٥٣	٢ر٤	١٦٠٠٠٠	٢ر٤٧	١٩٥٧٣٦٥	٢٣٦٠٥٨٠	٠ر٨٣
١٩٧٧	٢٨٤٠٤١	٣٢٧٨٠	٨ر٦	١٦٥٠١٤	٦٧٢٨٠	٤٧١٧٤٨	٢ر٤٥	٢٣٨٢٤٠	١ر٩٨	٢٤٣٣٦٨٠	٢٩٧٤٢٤٠	٠ر٨٣
١٩٧٨	٣٣٤٥٧٤	٨٦٩٠٠	٣ر٨٥	١٧٢٥٥٢	٧٦١٦٠	٥٦٤٧١٥	٢ر٢٧	٣٢٤٨٤٠	١ر٧٤	٣١٣٦٣٦٧	٣٦٦٥٠٤٠	٠ر٨٦
١٩٧٩	٤٠٥٥٠٩	١٤١٥٢٠	٢ر٨٧	٢٠٧٩١٦	١٣٤٣٢٠	٦٩٣٣٢٩	١ر٥٥	٤٤٢٦٨٠	١ر٥٧	٤٨٤٤١٢٨	٤٥٥٢١٠٠	١ر٠٦
١٩٨١/٨٠	٥١٩٣٢٨	١٦٠٩٨٠	٣ر٢٢	٢٨٣٨٥٣	١٥٩٢٤٠	٩٠٦٥٣٣	١ر٧٨	٦٠٨٤٢٠	١ر٤٩	٧٦١٢١٠٦	٥٢٥٩٧٤٠	١ر٤٤

المصدر : ملف معلومات ندوة « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية » ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ .

الهـــوامش :

(١) عثمان محمد عثمان ، دور السياسات التجارية وسعر الصرف فى تشجيع الصناعات الصغيرة · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية · معهد التخطيط القومى ، القاهرة : ديسمتر ١٩٨٨ ، ص ٤١٣ ·

(٢) معهد التخطيط القومى ، الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مذكرة رقم (١٨) · يوليو ١٩٨١ ، ص٧ ·

((٣) نادية الشيشينى ، سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة ، مجلة مصر المعاصرة ، جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع ، العدد ٣٩٥ ، يناير ١٩٨٤، ص ٨٩ ·

(٤) معهد التخطيط القومى ، الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية تطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر · القاهرة ، يوليو ١٩٨١،ص٧ ·

(٥) المرجع السابق · ص ٨ ·

(٦) المرجع السابق · ص ٩ ·

(٧) محمد ماجد صلاح الدين خشبة · مراجعات تنظيمية فى بيئة أعمال المشروعات الصغيرة فى مصر · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية · معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٩٣ ·

(٨) نادية الشيشينى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ·

(٩) محمد ماجد صلاح الدين خشبة ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ ·

S. Nanjumdam. Small and Medium Enterprise, Some Basic Development Issues, UN. Industrial Development Organization, No. 20, Vienna : 1987, p. 9.

(١١) فتحى الحسينى خليل ، بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور

الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية · معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨ ، ص ٥٠ ·

(١٢) محمد عبد المجيد الخلوى · دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر · معهد التخطيط القومى · ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، القاهرة : ١٩٨٨ ، ص ٧٦ ·

(١٣) المرجع السابق ، ص ١١٤ ·

(١٤) علا عدلى حنا الشيخ · دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ، دراسة تحليلية · رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة: ١٩٨٥ ، ص ٤٩ ·

(١٥) جنات فاروق السمالوطى ، سياسة الانفاق العام ومواجهة البطالة فى مصر · بحثمقدم الىالمؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، فبراير ١٩٨٩،ص١ ·

(١٦) عاصم عبد الحق ، آثار وانعكاسات البطالة فى مصر على المستوى القطاعى · بحث مقدم الى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، فبراير ١٩٨٩،ص٢·

(١٧) المرجع السابق ، ص ٣ ·

(١٨) المرجع السابق · ص ٣ ·

(١٩) المرجع السابق ص ٥ ·

(٢٠) المرجع السابق · ص ٥ ·

(٢١) سميحية السيد فوزى · سياسة مواجهة مشكلة البطالة فى مصر، رؤية من خلال تجارب بعض الدول الأخرى · بحث مقدم الى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، فبراير ١٩٨٩ ، ص ١٧ ·

(٢٢) عاصم عبد الحق · مرجع سابق ، ص ٦ ·

(٢٣) المرجع السابق · ص ٦ ·

(٢٤) المرجع السابق · ص ٩ ·

(٢٥) سميحة السيد فوزى ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ·

(٢٦) محمد عبد المجيد محمد الخلوى · مرجع سابق ، ص ١١٤ ·

(٢٧) محمد عبد المجيد الخلوى · دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر ·

(٢٨) المرجع السابق · ص ١٢١ ·

(٢٩) سلطان أبو على · مرتكزات أساسية للخطة الخمسية القادمة · مجلة مصر المعاصرة ، جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع ، العددان ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، يناير / ابريل ١٩٨٧ ، ص ١٠ ·

World Bank. Arab Republic of Egypt Current Economic Situation and Economic Reform Program. October 1986, p. 116.

ملخـــص

تزايد فى السنوات الماضية الاهتمام بالصناعات الصغيرة كنمط ملائم للتنمية الصناعية فى الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء · خاصة بعد نجاح تجارب التصنيع فى بعض الدول النامية ، خاصة دول جنوب شرق آسيا ، والتى لعبت فيها الصناعات الصغيرة دورا فعالا ·

ونحاول فى هذه الدراسة القاء الضوء على الدور الذى يمكن أن تقوم به هذه الصناعات فى محاربة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ، عن طريق تعظيم فرص العمل المتاحة · فالقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وبصفة خاصة القطاع الصناعى ، أصبحت غير قادرة بوضعها الحالى على استيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل · وأصبح من الضرورى اعفاء قضية التكنولوجيا الملاءمة أو الفن الانتاجى المناسب قدرا من الاهتمام ·

فالصناعات الصغيرة تتميز بارتفاع الكثافة العمالية ، أو بانخفاض معامل رأس المال / العمل وبذلك يمكنها أن تكفل قدرا أكبر من التوظف بالوحدة من رأس المال · الا أن انخفاض تكلفة فرصة العمل فى هذه الصناعات لايعنى التضحية بعنصر الكفاءة الانتاجية ، حيث اثبتت الدراسات ارتفاع قدرة هذه الصناعات على تعظيم الفائض الاقتصادى لعنصر العمل ، بالاضافة الى ارتفاع كفاءتها فى استخدام عنصر رأس المال ·

ولا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها أداة لخلق فرص العمل بل هى الى جانب ذلك تعتبر نواة تكوين القطاع الخاص الذى أوكلت اليـه الخطة الخمسية مسئولية تنفيذ ٥٠٪ من جملة الاستثمارات · فالصناعات الصغيرة هى بطبيعتها نشاط صناعى ·

وتحقيقا لهدف الدراسة فقد انقسم اطار البحث الى :

أولا : مفهوم الصناعات الصغيرة حيث تختلف تعريفات الصناعات الصغيرة · خاصة فى مجال اجراء المقارنات بين الدول ، وقد تناولنا بالتفصيل معيارى العمل ، ورأس المال ·

ثانيا : الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى ٠

حيث أوضحنا أهمية هذه الصـناعات فى توفير فرص العمل ، وتطور انتاج المنشآت الصغيرة وتطور رأس المال المستثمر بها ٠ وصادراتها بالنسبة الى اجمالى الصادرات الصناعية ٠

ثالثا : دور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمل ٠

وتناولنا فى هذا الجزء ملامح وأسباب مشـكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى ، وأوضحنا انخفاض قدرة القطاعات الاقتصـادية على استيعاب الاعداد المتزايدة من قوة العمل ٠

ثم تناولنا أهمية ودور الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمالة بتكلفة منخفضة عن طريق مقارنة تكاليف الاستثمار والانتاجية فى الاحجام المختلفة للمنشآت ، وتبيان مرونة دالة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل ، ثـم أوضحنا انتاجية عنصر رأس المال بالنسبة لفئات الحجم المختلفة ، واستخلصنا أن عنصر رأس المال يستخدم بكفاءة أكبر فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة ٠

ثم تناولنا أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص وأهميتها فى تعبئة المدخرات الصغيرة ٠

تعقيب على بحث

« دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى »

أ٠د٠ محمد رضا على العـدل

الورقة التى محل تعليقنا تتناول موضوعا هاما ، ألا وهو الصناعات الصغيرة ودورها فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصـــاد المصرى ٠٠ وتحدد الباحثة هدفها فى القاء ضوء على بعض التساؤلات الخاصة بهذا الدور والتى عرضتها على حضراتكم ٠ وقد نجحت الباحثة فعلا فى القاء ضوء الا أنه كان يمكن أن يكون أكثر نورا يكشف بشكل أكبر عن عناصر المشكلة محل البحث ٠

ويبدو أن التقسيم الذى ارتأته الزميلة الباحثة لم يكن موفقا تماما ٠ فقد حظى موضوع البحث الرئيسى « أهمية الصناعات الصغيرة فى تعظيم فرص العمالة بتكلفة منخفضة » بأقل من ثلاث صفحات ، أما الصفحات الأخرى فقد كرست لموضوعات مثل مفهوم الصناعات الصغيرة والاهمية الاقتصادية لها وملامح وأسباب مشكلة البطالة ، ثم أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص ٠

وقد كان ينبغى البدء بتحديد أدق لمشكلة البحث ، بالاشارة الى طبيعة وحجم الدور المنوط بالصناعات الصغيرة فيما يتعلق بالتخفيض من البطالة٠ فمن الخطأ المبالغة فى تصور أن الصناعات الصـــغيرة ـ حتى على فرض ازدهارها ـ ستحل مشكلة البطالة ، فنمو هذه الصناعات محدود ومن جهـة أخرى تبدو قدرة هذه الصناعات على تحقيق فرص عمل أكبر منها فى حالة الصناعات الكبيرة ، ومن ثم لا ينبغى التقليل من شأن ما يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة فى هذا المجال ٠

وحتى فيما يتعلق بمفهوم الصناعات الصغيرة المعايير التى أوردتها الباحثة عدد العاملين ١٠ ـ ٥٠ رأس المال ١٠٠ ألف جنيه التنظيم درجة الانتشار كنت أود أن تفرق بين قطاعين للصناعات الصغيرة :

— القطاع التقليدى ٠

— القطاع الحديث أو المتقدم له روابط خاصة بالصناعات الأخيرة وحجم هذا وذاك فى مصر وتأثير ذلك على تشكيل القوى العاملة ٠

وسوف تؤثر ذلك على الانتـــاج وحســـابات التكاليف بما فيها تكلفة خلق فرصة عمل هشاشة الصناعات الصغيرة يستغل فيها قانون تزايد درجة التركيز ما لم تكن هناك قيود وميكانزمات لذلك ٠

هذه ملاحظة منهجية عامة ، وثمة عدد من الملاحظات يثيرها البحث محل التعليق نوجزها فيما يلى :

فى الصفحة السابعة ثمة اشارة (رقم ١٥) الى مصدر أو مرجع عن صادرات الصناعات لا نجد له أثرا فى قائمة الهوامش الملحقة بالبحث ، وبالتالى لا نعلم مصدر البيانات الواردة فى هذه الفقرة ٠ ومع ذلك فنقطة الصادرات ليست بذات أهمية هنا ، اذ أن صادرات القطاع الخاص الصناعى فى السنة المشار اليها فى الفقرة (١٩٨٤/٨٣) لا تزيد عـــن ٧ر١٠٪ من اجمالى الصادرات الصناعية واذا افترضنا مثلما فعل المصدر المنقول عنه أن الصناعات الصغيرة تمثل ٥٠٪ من القطاع الخاص الصناعى فان هذه الصناعات تسهم بأؤقل من ٥٪ فى اجمالى الصادرات الصناعية (*) ٠ الأمر الذى يشكك فى قيمة النسبة الواردة فى البحث ١١٪ ٠

كذلك تشير الباحثة الى أن من الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة قدرتها على الانتشار بين اقاليم المجتمع ، ومن ثم تحقيق قدر كبير من عدالة التنمية الاقليمية ، ومع ذلك فالجدول المشار اليه والمأخوذ من المصدر المنوه عنه فى الفقرة السابقة يبين أن الصناعات الصغيرة متركزة فىمحافظات القاهرة الكبرى والاسكندرية ، حيث يصل نصيب هذه المحافظات فى الانتاج

(*) د/محمد عبد المجيد محمد الخلوى « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر » ، فى ندوة « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية » ، أوراق مداولات (الجزء الاول) ، تحرير د٠/حسام مندور ، معهد التخطيط القومى ومؤسسة فريديش ايبرت ، القاهرة ١٩ ــ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١١٣ ٠

والعمالة لهذه الصناعات ٨ر٦٩٪ و ٤ر٦٣٪ على الترتيب ، فأين الانتشار وعدالة التوزيع اذن ؟

وفى الحديث عن ملامح وأسباب مشكلة البطالة فى الصفحات ٨ ، ٩ ، ١٠ وجزء من ١١ لا نعثر على أشارة لأى سبب ، وفيما يتعلق بملامح البطالة فقد توقعت أن أعثر على خصائص للبطالة مثل معدل البطالة لفئات القوى العاملة فى القطاعات والمناطق المختلفة وتقديرات الانواع المختلفة مثل البطالة الناتجة عن قصور الاستثمار أو البطالة المقنعة أو الناتجة على اختيار تكنولوجيا معينة الخ ، وللاسف لا توجد فى الورقة أية اشارة لذلك ، وتركز جل اهتمام الباحثة على عرض مختصر للتوزيع النسبى للانتاج والعمالة فى الصناعة طبقا لفئات عدد المشتغلين خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ - ٨٠/١٩٨١ ٠

فى صفحة ١١ ذكرت الباحثة ان سياسة التنمية الصناعية لابد أن تهدف الى تعظيم فرص العمل ولست اتفق معها فى هذا التقرير ، وربما يكون من الأفضل تضمين هذا الهدف فى سياسة التنمية العامة لا التنمية الصناعية ، والا فان تقرير الباحثة قد ينطوى على تحميل القطاع الصناعى بالتوظيف الكامل الأمر الذى قد يخلق أو يزيد من البطالة المقنعة ، ففى الصناعة بل وفى غيرها من القطاعات لا يمكن القفز على قوانين الانتاج والا انعكس ذلك على الناتج والانتاجية ٠

وكنت أتوقع أن تعالج الباحثة الجانب الاقتصادى السياسى للموضوع بتعمق أكبر وليس بالريقة العارضة التى وردت اشارة عنها بصفحة ١١ حيث تذكر « ان زيادة درجة التوظف لا يتوقف فى المقام الأول (التشديد من عندى - م٠ر) على زيادة حجم الاستثمار بقدر ما يتوقف على اعطاء قضية التكنولوجيا الملائمة العناية الواجبة ٠ ولست اتفق مع هذه الصياغة حيث قد يكون الأفضل القول أن زيادة درجة التوظف لا تتوقف على زيادة حجم الاستثمار فحسب بل أيضا على عوامل أخرى ويضمنها قضية التكنولوجيا ٠

وتطابق الزميلة الباحثة بين نصيب قطاع ما أو صناعة ما من فرص العمل القائمة وقدرة هذا القطاع أو تلك الصناعات على خلق فرص العمل ٠ وليس هذا بصحيح ففرص العمل القائمة لا تمثل سقفا على القدرة على خلق هذا الفرص ، ثم تشير الباحثة الى أن الخطة الخمسية الجارية ٨٧/٨٨ -

١٩٩٢/٩١ تولى أهمية قصوى لاعتبارات البطالة · وقد فحصت هذه الخطة واستطيع ان أقرر أن الأمر ليس كذلك ، فليس فى مدخل اطارها التفصيلى المتضمن لمحاورها أى حديث عن التوظف والبطالة ، وفى القسم الرابع منها الذى يحمل عنوان « نظرة مستقبلة لمسار التنمية حتى مطلع القرن الواحد والعشرين » لانجد أى ذكر لهذه المشكلة على الاطلاق ، وكذلك الحال فى القسم الخامس الذى يحتوى « الركائز الاساسية للخطة » ، وليس هناك الا عبارة جاءت عامة جدا وليس فى الخطة ما يؤكدها ، مثل قول هذه العبارة أن الخطة حددت الأنشطة التى تحتاج الى هذا التطوير المتقدم وتلك التى تسمح بكثافة العمالة من أجل ضمان التوزيع والاستيعاب الاكبر للقوى العاملة (ص ١١٨) ، ويتأكد تجاهل الخطة لهذه المشكلة فى الفصل الرابع منها الخاص بالسكان والقوى البشرية والتوظف حيث تؤكد الخطة خلال الجدولين ١٠٦ و ١٠٧ (ص ٣٢٣ و ٣٢٤) أن تقدير الخطة للمشتغلين يطابق تقدير فرص العمل المتاحة أى أن البطالة تساوى صفر · فالمخطط بحساباته لا يرى أن هناك مشكلة بطالة ، وان ما يخلق باستثماراته من فرص العمـــل يساوى الداخلين الجدد الى سوق العمل ، وتأكد ذلك أيضا فى خطة العام الجارى ١٩٩٠/٨٩ حيث يذكر المخطط ذلك صراحة ص ١٩٨ من الخطة رغم ما أبداه من تحفظ فى فقرات تالية ، وهو تقدير أثبتت التطورات عدم صحته ، ومن ثم فانى أعتقد ـ عكس مارأت الباحثة أن الخطة لم تولى اعتبارات البطالة أهمية قصوى(*) ·

تقرر الباحثة فى ص ١٢ أن انخفاض تكلفة فرصة العمل من الاستثمار فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة لا يعنى التضحية باعتبار الكفاءة الاقتصادية ، ونرى أن هذا التقرير ليس له ما يدعمه بل هناك تضحية ·· والا ما معنى القول الوارد فى الفقرة التالية من أن انتاجية العامل فى الصناعات الكبيرة أكبر منها فى الصناعات الصغيرة ، وهو ما أكدته الدراسة

(*) انظر :

ـ وزارة التخطيط ـ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول · القاهرة مايو ١٩٨٧ ·

ـ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٠/٨٩ ـ العام الثالث من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) الجزء الاول مايو ١٩٨٩ ·

الاقتياسية التى نقلت عنها الباحثة ، وحيث تقرر أيضا فى نفس الصفحة أن عنصر العمل يدار بكفاءة أقل فى الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة ٠

وتريد الباحثة أن تقول فى ص ١٣ أن الصناعات الصغيرة تتفوق على الصناعات الكبيرة فيما يتعلق بخلق فرص العمل المباشرة والغير مباشرة بالنسبة للوحدة من رأس المال المستثمر ، واذا جاز قبول هذا القول فيما يتعلق بفرص العمل المباشرة ، فمن الصعب التسليم بهذا التفوق فيما يتعلق فرص العمل غير المباشرة ٠ وما أوردته الباحثة من اعتماد الصناعات الصغيرة أكثر على المدخلات المحلية وتخفيض تكاليف التدريب لا يكفى ٠

ثم تشير الباحثة أيضا ص ١٣ الى أهمية الصناعات الصغيرة فى دعم قدرة القطاع الخاص ٠ وتريد الباحثة أن تقولهنا أن نمو الصناعات الصغيرة سوف يمثل دفعة تسرع من نمو القطاع الخاص ٠ بيد أن هذه العبارة ليست صحيحة على اطلاقها ، فعنصر عدم اليقين والهشاشة فى الصناعات الصغيرة أكبر واذا زاد هذا العنصر فقد تشتد التقلبات وتفضى الى تعثر العديد من مشروعات الصناعات الصغيرة وافلاس البعض منها الأمر الذى من شأنه أن ينعكس على القطاع الخاص ، وفى هذه الحالة فبدلا من أن تسهم هـــذه الصناعات فى نمو القطاع الخاص نراها مصدرا لهشاشةهذا القطاع واضطراب أحواله ٠ فخلال تزايد درجة التركيز سوف تتقلص نسبيا الصناعات الصغيرة من حيث النـــاتج والعمالية ٠ وربما تفيد تجربة أمـــريكا اللاتينية فى التصنيع فى اعطاء ضوء على ذلك ففى كولونيا فى الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٩ زاد عدد المشروعات من ٣٩٢٢ الى ٥٩٥٢ مشروع أى بنحو ٨ر٥١٪ وزاد عدد العاملين فى هذه المشروعات من ٩ر١٩٦ ألف الى ٦ر٥٠٤ ألف شخص أى ٣ر١٥٦٪ ٠ ومع ذلك ففى الوقت الذى كانت تشكل فيه مشروعات الصناعة الصغيرة (مستبعد الذى يوظف عشر أشخاص) أى من ١٠ الى ٢٤ مشتغل) فى عام ١٩٥٧ نحو ٨ر٥٩٪ من كل المشروعات و ٦ر١٧٪ من

J.S.

Julio Silva Colnenares : Trans la Ma'scara del Subdersarrollo : Dependencia y Monopolios, Bogota, 1983, pp. 176-177.

نقلا عن ترجمة روسية ، موسكو ١٩٨٦ ٠

حجم المشتغلين ويتيح ٧ر١٠٪ من الناتج الصناعى نجد أن الوضع تغير بشكل حاد فى عام ١٩٧٩ : فصارت المشروعات الصغيرة تشكل ٢ر٤٠٪ من عدد المشروعات و ٧٪ من حجم المشتغلين وصار وزنها النسبى فى حجم الانتاج الصناعى يساوى ٧ر٣٪ والعكس بالنسبة للصناعة الكبيرة زاد الوزن النسبى لعددها من ٩ر٨ الى ٢ر١٨٪ وحجم المشتغلين من ١ر٥٤٪ الى ٦ر٦٩٪ وزاد وزنها النسبى من ٩ر٥٦ الى ١ر٨٠٪ ٠

وفى صفحة ٢٣ تستنتج الباحثة أن الصناعات الصغيرة بحكم كونها نشاطا خاصا فسيظل دورها وتطورها محكوما بحدود الدور الذى تحدده الدولة للنشاط الخاص والسياسات التى تضعها لها ٠ وهذا استنتاج يحتاج الى مزيد من التدقيق ، فاذا كانت الصناعات الصغيرة تغذى القطاع الخاص وتتغذى منه فحسب يصح الحديث عن أداءها وتطورها محكوما بهذا القطاع والدور المنوط به ، أما اذا كان لهذه الصناعات روابط أمامية وخلفية أكبر مع القطاع العام حيث يسوق منتجاتها ويمـــدها بمستلزماتها فان أداءها وتطورها سوف يكون محكوما بالقطاع العام أكثر منه بالقطاع الخاص ٠

وهذه الملاحظات لا تقلل من جهد الزميلة الباحثة التى أعرف أن قدرتها البحثية أعلى بكثير مما يعكسه هذا البحث ٠

تعقيب على بحث

« دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى »

الدكتورة هبة أحمد حندوسة

تتناول هذه الورقة قضية فى غاية الأهمية وهى دور الصناعات الصغيرة فى توفير فرص عمل منتجة فى حاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى ٠ وتطرح الباحثة عدة تساؤلات فى أشد الحاجة الى اجابة ألا وتتلخص فى الآتى : ماهى حقيقة وضع قطاع الصناعات الصغيرة من حيث الحجم ومعدل النمو والكفاءة الاقتصادية وهل تتناسب سياسات التنمية فى مصر مع الدعوة الى تنمية هذا القطاع ؟

وفى بداية الأمر فنلاحظ أن الباحثة قد اختارت تعـــريف للصناعات الصغيرة فى مصر قد لا يتفق مع الغرض من التعريف وهو تحديد فئة متناسقة من الوحدات الصناعية التى تنفرد بخصائصها فيما يتعلق بتكلفة متواضعة لرأس المال للعامل واستخدام تكنولوجيا ملائمة فى ظروف وفرة اليد العاملة٠ وكما ذكرت الباحثة فى مستهل البحث فان مفهوم الصناعات الصغيرة لا يجب أن يتحدد فى غيبة عن الظروف الخاصة بكل اقتصار ومن المستحسن ان يترك اختيار التعريف للمعنيين بدراسة القطاع الصغير فى ضوء المعايير المناسبة واذا كان المعيار هو الحجم الصغير نسبيا لكثافة رأس المال بالنسبة الى مصر ليبدو لى أن حجم التوظيف للمنشأة من ١٠ الى ٥٠ عامل والذى حـددته الباحثة أكبر من المطلوب وكذلك اختيار حد أقصى ١٠٠ ألف جنيه لرأس المال الثابت قد لا يميز بين الكبير والصغير ٠

فمن المعروف فى مصر أن الصناعات الصغيرة الحرفية والتى يعمل بمنشآتها أقل من ١٠ عامل هى أهم وأكبر فئة من بين المنشآت الصناعية المختلفة ويقدر نسبة التوظيف فى هذه الفئة بأكثر من ٤٠٪ من اجمالى العمالة فى القطاع الصناعى الاجمالى ومن المعروف أيضا أن متوسط حجم رأس المال فى هذا القطاع الضخم لا يتعدى ألفين جنيه للعامل وان معظم المنشآت فى هذه الفئة تتميز بدرجة عالية من التخصص وبارتفاع كفاءتها الانتاجية ٠

فكيف نتجاهل هذا القطاع الهائل والذى يعتبر أهم قاعدة صناعية توفر فرص عمل فعلية فى الصناعة ونأتى بمفهوم يكاد أن يكون خاليا من حيث الحجم أو من حيث الدلالة ؟

أما بالنسبة الى عنصر رأس المال الثابت فليس من الممكن فى ظروف مصر اعتبار ١٠٠ ألف جنيه حد أقصى معقول اذ أنه يفوق بكثير الحد الأقصى على افتراض أن الوحدات تستخدم الطرق الفنية الملائمة ٠ ويبدو لى أن المشروعات التى تستخدم هذا القدر من رأس مال أقرب للمنشآت التى تستخدم رأس مال يصل الى ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف جنيه ٠

واذا كانت هناك بعض الوحدات كثيفة استخدام العمالة فى الفئة المختارة فمن الممكن أن نتعرف على اعداد كثيرة من المنشآت التى يصل فيها عدد العمال الى ١٠٠ أو ٢٠٠ أو ٥٠٠ عامل ولا يتجاوز رأس المال الثابت أكثر من ١٠٠ ألف جنيه ويعتبرها المفهوم المختار خارج الفئة الصغيرة ٠

والمطلوب فى اختيار المجموعة الفئوية أن نكون أكثر حذرا لكى نميز بطريقة مفيدة وفعالة بين خصائص الكبير والصغير وحتى لا نتجاهل الواقع المصرى ٠

كما نأخذ على الباحثة اعتمادها الكامل على بعض الابحاث المقدمة فى ندوة ومؤتمر اختصا بموضوع الصناعات الصغيرة دون الرجوع الى أى مصادر أولية للاسترشاد عن صحة البيانات الواردة فى الدراسات المشار اليها ٠ فبالرجوع الى أول جدول فى بحث الدكتورة منى وهو مأخوذ من ملف ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، نجد أن الأرقام لا تنطبق على على الاطلاق مع البيانات الواردة فى الاحصاءات الرسمية مثل تعداد السكان أو تعداد المنشآت اذ أن الجدول يعطى فئة المنشآت التى يعمل بها أقل من عشرة أفراد أهمية نسبة أقل من ١٪ بينما نعرف من تعداد ١٩٧٦ هذه الفئة تمثل بالفعل ٤٥٪ تقريبا من العمالة الاجمالية فى قطاع الصناعة وأكثر من ٨٠٪ من العمالة فى القطاع الخاص الصناعى ٠

كذلك نلاحظ أن هناك تضارب فى البيانات التى جاءت فى الابحاث المختلفة التى استخدمتها الباحثة اذ أنه من المستحيل أن تقفز ثم تتباطىء

ا لأهمية النسبية لأى فئة من المنشآت الصناعية من حيث اسهامها فى التوظيف بالصورة التى تتضمنها الفقرة الخامس من ص ٥ (من ٣٣٪ الى ٤٥٪ ثم ١١٪ و ٥١٪ للفئة المختارة) ٠

ومع أنه ليس من السهل تفسير هذا التناقد بين البيانات المختلفة ، كان من المفيد أن تركز الباحثة بعض الشىء على الارقام وصحتها وان تعطينا على الأقل فكرة عن المصادر المستخدمة فى تلك الدراسات التى أعتمدت عليها فى البحث ٠ وللاسف اننا لم نجد فى البحث رقم واحد عن حجم العمالة لأى فئة من فئات التشغيل فى أى سنة من السنوات لكه نستطيع أن نحكم على سلامة البيانات المستخدمة فى الفصل الخاص بالتحليل ٠

وعلى الرغم من هذا القدر من التحفظ على ماجاء فى القسم الأول من البحث فانى مؤيدة تماما للمنهج المتبع فى القسم الأخير للورقة والخاص بالتحليل ٠ كما يبدو لى أن المؤشرات المختلفة المحسوبة لكثافة رأس المال للعامل ومتوسط الانتاجية والأجور تتفق مع نتائج عدد من الدراسات الموثوق بمصدر بياناتها٠ ومن ثم فيبدو لى أن أهم نتيجة توصلت اليه الباحثة هو ان الكثافة النسبية للعمالة ليست على حساب وحتى نقدم صورة ملخصـــة لقطاع الصناعات التحويلية فنجد أنه فى منتصف الثمانينات ينقسم الى أربعة أقسام رئيسية حسب الحجم والملكية هناك أولا القطاع العام الصناعى والذى يحتوى على ٢٠٠ شركة تقريبا موزعة على ٩٣٦ منشأة يعمل بها أكثر من ٧٠٠ ألف عامل ٠ ثم هناك القطاع الخاص التقليدى المنظم ويشمل ٤٧٢٩ منشأة يعمل بها ١٦٠ ألف عامل وكلها فى الحجم الاكبر من ٩ عامل ثم هناك أيضا القطاع الخاص الجديد والتابع لقوانين الاستثمار (قانون ٤٣) ويضم ٨٣ مشروع صناعى بدأ الانتاج ويعمل به ٩٤ ألف عامل كلها منشأت كبيرة الحجم وكثيفة استخدام عنصر رأس المال (متوسط رأس المال للعامل ٤١ ألف جنيه أما القطاع الصغير فيتضمن ٢٧٨ ألف منشأة يعمل بها ٦٠٠ ألف عامل ٠

(الموارد البشرية)

نسبة القطاع الأقل من ١٠ الى القطاع الخاص :

٦٦٪ فى الأغذية
٨٩٪ فى النسيج
٩٨٪ فى الخشب والنجارة
٦٧٪ فى الصناعات الكيماوية
٨٩٪ فى الصناعات المعدنية

دراسة التعبئة والاحصاء
رأس المال ٥ر١ الى ٧ر٥ ألف جنيه للعامل فى القطاع الصغير

الانتاجية الاجمالية للصناعات الصغيرة بل ان مستوى الانتاجيـــة الاجمالية لعوامل الانتاج ٠

وأخيرا فبالرجوع الى التساؤلات التى طرحتها الورقة أود أن أوؤكد انى اتفق تماما مع النتائج التى جاءت فى هذا البحث بخصوص الايجابيات الكثيرة التى تتسم بها الصناعات الصغيرة وأود أيضـــا أن اكرر تأييدى لضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والتحليل لكى نستطيع أن نقف على حقيقة حجم الصناعات الصغيرة فى الفئات المختلفة من حيث التوظيف ولكى نتعرف على معدلات النمو الفعلية للفئات المختلفـــة واحتمالات نموها فى المستقبل كما يجب علينا كباحثين أن نقدم الحلول والتوصـــيات بخصوص أثر السياسات المختلفة ٠

البحث الحادى عشر

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

د٠ ســـامى السيد فتحى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقـــــدمة :

يدخل العالم الآن حضارة جديدة ، تسمى حضارة مابعد الصناعة أو حضارة الخدمات والمعلومات ٠ فقد مر العالم بحضـــــارتين متميزتين هما الحضارة الزراعية ثم الحضارة الصناعية ، ويمر الآن بالتغيرات التى تنقله الى الحضارة الثالثة ٠ وأهم ما يميز الحضـــارة ، أية حضارة ، نوعيـة الأنشطة الرئيسية التى يقوم بها السكان والقيم السائدة لهؤلاء الســكان ٠ ففى ظل الحضارة الزراعية كانت النسبة الغالبة من السكان تعمل بالزراعة ، ومن ثم كانت القيم السائدة هى قيم المجتمع الزراعى والتى تمثل قيم الفئة الكبرى من السكان ٠ وعندما انتقل العالم الى الحضارة الصناعية اشتغل معظم السكان بمهنة الصناعة ، وأصبحت القيم الغالبة الســـائدة هى قيم المجتمع الصناعى ٠

وهنا يجب أن نتوقف عند ملحوظتين أساسيتين وهامتين ، يجب فهمها جيدا ٠ الأولى خاصة بانتقال النسبة الأكبر من السكان من الاشتغال بالزراعة الى العمل بقطاع الصناعة ٠ فليس معنى ذلك اهمال قطاع الزراعة أو انخفاض الانتاج الزراعى فى ظل الحضارة الصـــناعية ، بل على العكس تماما ٠ فالانتقال من الحضارة الزراعية الى الحضارة الصناعية وانتقال الفئة الأكبر من السكان للعمل بالقطاع الصناعى ، قد صاحبه تحســن وزيادة الانتاج الزراعــى ٠

ففى بلدان العالم المتقدم ، عندما جاءت النهضة الصــناعية وانتقلت

هذه البلاد الى الحضارة الصناعية زاد الاهتمام بالقطاع الزراعى ، حيث تم استخدام كل ما توصلت اليه الحضارة الصـــناعية من تقدم تكنولوجى لخدمة القطاع الزراعى · حيث استخدمت أحدث الأساليب الفنية فى الانتاج وأحدث الآلات والمعدات وتم ميكنة معظم العمليات الزراعية ، بما أدى فى النهاية الى زيادة الانتاج الزراعى فى ظل الحضارة الصناعية ·

أما الملحوظة الثانية الهامة ، فهى الخاصة بتغير القيم والانتقال من قيم المجتمع الزراعى الى قيم المجتمع الصناعى · حيث يجب أن نفرق هنا بين القيم الخالدة والقيم المتغيرة ، فالقيم الخالدة مثل الصـــدق والأمانة والأخلاق ·· الخ هى قيم خالدة ثابتة مطلـــوبة لكل مجتمع وفى كل زمان ومكان ، ويجب أن تبقى ثابتة عند الانتقال من حضارة لأخرى · أما النوع الآخر من القيم ، وهو ما يمكن تسميته بالقيم المتغيرة ، فيقصد بها تلك القيم التى تميز مجموعة معينة من الأفراد أو فئة معينة منهم عن فئة أخرى طبقا لطبيعة العمل أو المهنة التى يمتهنها هؤلاء الأفراد · ومن ثم ـ ومن الطبيعى ـ تغير هذه القيم مع تغير المهنة الأساسية لغالبية أفراد المجتمع ، فقيم العمل الزراعى تختلف بطبيعتها عن قيم المجتمع الصناعى · أى أن المقصود بتغير القيم مع تغير الحضارة ، هو تغير القيم التى ترتبط أساسا بنوعية العمل الذى تمتهنه الفئة الغالبة من السكان ·

بعد توضيح هاتين الملحوظتين الهامتين ، نجد أنه يجب أخذهما فى الاعتبار عند الحديث عن الانتقال من الحضارة الصناعية الى حضارة مابعد الصناعة وهى حضارة الخدمات والمعلومات · فسوف تحول النسبة الغالبة من السكان الى العمل بقطاع الخدمات(١) ، كما تسقط القيم المتغيرة التى ارتبطت أساسا بالحضارة الصناعية والعمل الصناعى لتحل محلها مجموعة قيم جديدة تنشأ من عمل الفئة الغالبة من السكان بقطاع الخدمات ·

كانت هذه المقدمة ضرورية لدراسة ظاهرة البطالة الســـافرة لعنصر العمل فى الاقتصاد المصرى ، والتى بدأت فى الوضوح منذ النصف الثانى من عقد السبعينات(٢) وتزايدت حدتها خلال سنوات الثمانينات(٣) · حيث يهدف هذا البحث الى دراسة ظاهرة البطالة فى ضوء الحقائق الاقتصادية العالمية الجديدة ، وانتقال العالم من الحضارة الصناعية الى حضارة مجتمع

مابعد الصناعة أو حضارة الخدمات والمعلومات · فقد أدى هذا الانتقال الى حضارة جديدة الى تغيرات كبيرة فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة ، وفى هذه الدراسة نحاول القاء الضوء على أثار هذه التغيرات على معدلات البطالة فى الاقتصاد المصرى ·

وتتمثل مشكلة البطالة فى المقارنة بين عرض الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى · ويتوقف عرض الباحثين عن عمل على كل من معدل نمو السكان والهيكل العمرى لهم وكذلك المستوى التعليمى لفئاتهم المختلفة(٤) ، فى حين تعود فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى الى كل من حجم الاستثمارات الاجمالية ونمط توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ونوعية الفنون الانتاجية المستخدمة(٥) ·

ومن ثم فان مشكلة البطالة فى مصر ترجع الى عوامل ديمجرافية وتعليمية(٦) من ناحية ، وعوامل تتعلق بقدرة الاقتصاد القومى على امتصاص العمالة المتاحة(٧) من ناحية أخرى ، والى عوامل كيفية تتعلق بالمقابلة بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة من ناحية ثالثة ·

أى أنه يمكن اجمال أهم أسباب البطالة فى مصر فى العوامل التالية :

١ ـ ارتفاع معدلات النمو السكانى وتركز السكان فى فئات عمر العمل (١٥ ـ ٦٥ سنة) (٨) ، ومن ثم زيادة معدلات نمو القوى العاملة وازدياد عدد الراغبين من القادرين على العمل ·

٢ ـ قصور الاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل الكافية لملاحقة الزيادة فى عرض العمل(٩) ، مع الاتجاه الى تطبيق الوسائل الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة(١٠) ومن ثم عدم التوسع فى خلق فرص عمل ·

٣ ـ عدم تكيف عرض العمل مع فرص العمل المتاحة ، وهو مايعود بدوره الى عدم الربط بين خطة التعليم والتدريب فى المجتمع واحتياجات الاقتصاد القومى(١١) ، مما أدى الى الاختلال أو عدم التكيف بين مخرجات النظام التعليمى والتدريبى وبين احتياجات سوق العمل(١٢) · كما يعود أيضا الى عدم توفر المرونة الكافية لدى الأفراد للتكيف مع احتياجات

الاقتصاد القومى ، اذ يرغب كل فرد فى العمل فى مجال تخصصه بغض النظر عن مدى حاجة الاقتصاد القومى والمجتمع لمثل هذا التخصص ٠

نخلص من ذلك ، الى أنه يمكن التمييز بين جانبين رئيسيين لمشكلة البطالة ، الأول هو الجانب الكمى والثانى هو الجانب الكيفى أو النوعى ٠ ويقصد بالجانب الأول ، زيادة عرض الباحثين عن عمل بالمقارنة بفرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى ٠ أما الجانب الثانى ، فيقصد به عدم تكيف عرض العمل مع فرص العمل المتاحة ، أو بمعنى آخر اختلاف نوعية عرض العمل من حيث الكفاءات والمهـــارات عن نوعية فرص العمـــل المتاحة فى الاقتصاد القومى ٠

ولدراسة العلاقة بين التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ، طوال سنوات العقود الثلاثة الماضية الستينات والسبعينات والثمانينات ، وظاهرة البطالة السافرة التى يعانى منها هذا الاقتصاد ، والتى تفاقمت وتزايدت حدتها فى السنوات الأخيرة ، نجد أنه يمكننا تناول هذه العلاقة من جانبى مشكلة البطالة السابق الاشارة اليهما ٠ ومن ثم ، يمكن تقسيم البحث الى قسمين رئيسيين على النحو التالى :

أولا : التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة « الجانب الكمى »

ثانيا : التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة « الجانب الكيفى أو النوعى » ٠

أولا

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

الجانب الكمى

لا شك أن ظاهرة البطالة أصبحت من المشكلات الرئيسية التى تواجه الاقتصاد المصرى(١٣) ، بل هى أحد أضلاع مثلث المصاعب الأساسية التى تواجهه ، ألا وهو مثلث البطالة والتضخم والمديونية الخارجية ٠ فبغض النظر

عن معدلات البطالة وأعداد المتعطلين ، ومدى التضارب فى البيانات المتاحة عنها والاختلافات فيما بينها ، فنحن جميعا نشعر بحدة هذه المشكلة ٠

فقد بدأت هذه المشكلة فى التفاقم منذ النصف الثانى من عقد السبعينات، لتصل الى ذروتها مع نهاية سنوات الثمانينات ٠ وهو ما دفع الاقتصاديين المصريين الى الاهتمام بهذه الظاهرة ودراسة جميع جوانبها(١٤) حتى يمكن التوصل الى الأسباب الحقيقية لها ، ومن ثم امكانية طرح الحلول المختلفة التى يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه المشكلة ٠

وقد تنوعت مداخل دراسة هذه الظاهرة(١٥) ، وتعددت الآراء والافكار الخاصة بالأسباب ، وكذلك الحلول المقترحة لمواجهتها(١٦) ٠ وفى هـــذه الدراسة رأيت أن استخدم المدخل القطاعى لدراسة ظاهرة البطالة ، بمعنى دراسة مدى مسئولية التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة المصرية خلال الثلاثين عاما الماضية عن تزايد معدلات البطالة ، وتحول هذه الظاهرة الى مشكلة أساسية يعانى منها الاقتصاد المصرى ٠

وفى البداية ، وقبل دراسة أسباب ظاهرة البطالة ، نستعرض بيانات الجدول التالى والذى يوضح تطور معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ ٠

جدول رقم (١)

تطور معدلات البطالة فى مصر
فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠

السنوات	اجمالى القوى العاملة (بالالف الفرد)	أعداد المتعطلين (بالالف فرد)	معدل البطالة (نسبة المتعطلين الى اجمالى القوى العاملة) ٪
١٩٦٠	٧٧٢٧	١٧٥	٢ر٢
١٩٦٢	٧٩٣٤	١٤٨	١ر٨
١٩٦٤	٨١١١	١٥٤	١ر٩
١٩٦٦	٨٣٣٤	٢٢٥	٢ر٧
١٩٦٨	٨٥٤٧	٢٦٤	٣ر١
١٩٧٠	٨٦٩٨	٢١٨	٢ر٤
١٩٧٢	٨٨٥٧	١٣٥	١ر٥
١٩٧٤	٩٠٣٠	٢٠٩	٢ر٣
١٩٧٦	١٠٢٥٧	٧٨٩	٧ر٧
١٩٧٨	١٠٨٨٤	٣٥٤	٣ر٣
١٩٨٠	١١٤٣٩	٦١٧	٥ر٤
١٩٨٢	١١٦٤٢	٦٥١	٥ر٦
١٩٨٤	١٢٥٦٦	٦٣٤	٥ر-
١٩٨٦	١٣٦٨٠	٢٠١١	١٤ر٧
١٩٨٨/٨٧	١٣٧٥٣	٧٧٣	٥ر٦
١٩٨٩/٨٨	١٣٨٥٢	٩٧٢	٧ر-
١٩٩٠/٨٩*	*١٣٩٩٥	*١٠٨٢	٧ر٧*

★ بيانات تقديرية

المصـادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ٠

ـــ التعدادات العامة الثلاثة ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠

ـــ أبحاث القوى العاملة بالعينة ٠

(٢) وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة ٠

الجدول السابق رقم (١) ، يوضح تطور معدلات البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠ ٠ وقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ ، وبيانات وزارة التخطيط للفترة ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٠/٨٩ ٠

وبقراءة بيانات هذا الجدول ، يتضح لنا ارتفاع معدلات البطالة خلال سنوات التعدادات العامة الثلاثة ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ بشكل ملحوظ عنها فى السنوات الأخرى والتى اعتمدت على بيانات أبحاث القوى العاملة بالعينة وبيانات وزارة التخطيط ٠ وهو ما يعود الى سببين رئيسيين : الأول هو اختلاف الفئة العمرية التى تعتمد عليها بيانات التعدادات العامة الثلاثة عن الفئة العمرية التى تحللها أبحاث القوى العاملة بالعينة ووزارة التخطيط ٠ فالتعدادات العامة تعتمد على قياس معدلات البطالة بين القوى العاملة فى الفئة العمرية ٦ سنوات فأكثر(١٧) ، فى حين أن غيرها من الدراسات تعتمد على قياس معدلات البطالة فى الفئة العمرية ١٢ ـ ٦٤ سنة(١٨) ٠ وهو ما يجعل معدلات البطالة فى التعدادات العامة أكبر منها فى الدراسات الأخرى ، حيث أنها تشمل حالة القوى العاملة فى الفئة العمرية ٦ ـ ١٢ سنة وهى فئة يفترض أن يكون أفرادها فى مرحلة التعليم الالزامى ٠

أما السبب الثانى لارتفاع معدلات البطالة فى التعدادات العامة عنها فى غيرها من الدراسات ، فيكمن فى أن التعدادات العامة تعطى حالة القوى العاملة فى وقت معين هو يوم اجراء التعداد(١٩) ٠ ومن ثم نجد أن البطالة التى تتحدث عنها التعدادات العامة ليست كلها بطالة سافرة ، كما هو الحال فى غيرها من الدراسات عن البطالة ، بل هى تتضمن أيضا أنواع أخرى من البطالة كالبطالة الجزئية أو الموسمية ، خاصة وأن توقيت اجراء التعداد وهو شهر نوفمبر يأتى بعد شهور ذروة العمل الزراعى(٢٠) ٠

ولدراسة الأسباب الحقيقية لظاهرة البطالة ، وتزايد معدلاتها وتفاقم حدتها خلال سنوات الثمانينات ، فى ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية السابق الاشارة اليها والخاصة بانتقال العالم من الحضارة الصناعية الى حضارة مابعد الصناعة ، نستخدم الجدول التالى والذى يوضح توزيع اجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٩/٨٨٠

جدول رقم (٢)

توزيع اجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٨/٨٩

السنوات	نسبة العاملين فى قطاع الزراعة الى اجمالى القوى العاملة ٪	نسبة العاملين فى قطاع الصناعة والتشييد الى اجمالى القوى العاملة ٪	نسبة العاملين فى قطاع الخدمات الى اجمالى القوى العاملة ٪
١٩٦٠	٥٧ر٤	١١ر٥	٣١ر١
١٩٦٦	٥٣ر٤	١٥ر٦	٣١
١٩٧١	٥٣ر٢	١٤ر٧	٣٢ر١
١٩٧٢	٤٧ر٤	١٥ر٩	٣٥ر٦
١٩٧٣	٤٦ر٩	١٦ر١	٣٦ر٧
١٩٧٤	٤٦ر٦	١٦ر٢	٣٧ر٢
١٩٧٥	٤٤ر٧	١٦ر٤	٣٧ر٦
١٩٧٦	٤٥ر٦	١٧ر٨	٣٨ر٦
١٩٧٧	٤٢ر٢	١٧ر٢	٣٩ر٧
١٩٧٩	٤٨ر٤	١٧ر٨	٤٢ر٧
١٩٨١/٨٠	٣٦ر٧	١٧ر٤	٤٥ر٩
١٩٨٣/٨٢	٣٤ر٩	١٨ر١	٤٦ر١
١٩٨٤/٨٣	٣٣ر٦	١٧ر٥	٤٨ر٩
١٩٨٨/٨٧	٢٩ر٧	١٦ر١	٥٤ر٢
١٩٨٩/٨٨	٢٩ر٤	١٦ر٠	٥٤ر٦

المصادر : جمعت وحسبت من :

(١) د٠ سلوى سليمان واخرون ، حق العمل فى الاقتصاد المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ٠

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتب الاحصائية السنوية ٠

(٣) وزارة التخطيط ، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ ٠

من الجدول السابق ، يتضح لنا مدى التغيرات فى توزيع اجمالى القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠-٨٨/١٩٨٩ حيث نلاحظ الانخفاض المستمر فى النصيب النسبى لقطاع الزراعة من القوى العاملة طوال هذه الفترة ، فقد بلغ هذا النصيب حوالى ٤ر٥٧٪ عام ١٩٦٠ واستمر فى الانخفاض طوال العقود الثلاثة الماضية ليصل الى نحو ٤ر٢٩٪ عام ٨٨/١٩٨٩ . كما أن النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من اجمالى القوى العاملة تزايد بشكل محدود خلال هذه الفترة ، حيث ارتفع من نحو ٥ر١١٪ عام ١٩٦٠ الى حوالى ١٦٪ عام ٨٨/١٩٨٩ .

وفى المقابل نجد أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من اجمالى القوى العاملة ، كان فى تزايد مستمر وبشكل محسوس طوال تلك الفترة . فقد ارتفع من ١ر٣١٪ عام ١٩٦٠ ، ليبلغ حوالى ٦ر٥٤٪ عام ٨٨/١٩٨٩ . أى أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من اجمالى القوى العاملة قد ارتفع من أقل من ثلث العمالة الاجمالية عام ١٩٦٠ ، ليصبح أكثر من نصف هذه العمالة عام ٨٨/١٩٨٩ .

نخلص من هذا الجدول ، الى أنه خلال الثلاثين عاما الماضية تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد يتصف بتركز أكثر من نصف قوته العاملة فى قطاع الزراعة ، الى اقتصاد يستوعب فيه قطاع الخدمات أكثر من نصف القوى العاملة الاجمالية . أى أنه اذا اتخذنا من النصيب النسبى من اجمالى القوى العاملة مقياس لمدى سيطرة وقيادة أحد القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومى ، فانه يمكن القول أن الاقتصاد المصرى قد تحول من اقتصاد يعتمد أساسا على قطاع الزراعة الى اقتصاد يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات .

ومن ثم ، نجد أن التحولات فى الاقتصاد المصرى تجاه توسع وسيطرة قطاع الخدمات تقع فى دائرة التحولات الاقتصادية العالمية ، والانتقال من الحضارة الصناعية الى حضارة الخدمات والمعلومات . وهنا يجب التوقف لالقاء الضوء بشكل مختصر على التغيرات القطاعية فى الاقتصاد المصرى ، ومدى علاقتها بتتابع الحضارات العالمية الزراعية فالصناعية ثم حضارة الخدمات والمعلومات .

فمع انتقال الدول الأوربية من الحضارة الزراعيـــة الى الحضـــارة الصناعية فى الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، ابان النهضة الصناعية التى عمت هذه الدول فى تلك الفترة ، بدأ العالم كله يتأثر بهذه الحضارة الواعدة فجاءت تجربة محمد على الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر ، والتى حاول بها أن ينقل مصر من الحضـــــارة الزراعية الى الحضـــارة الصناعية · ولكن هذه التجربة لم يكتب لها الاستمرار ، لأسباب لا يتسع المجال هنا للخوض فيها · الى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكانت تدشينا لدخول مصر الى الحضارة الصناعية ، كما كانت فترة الستينات من هذا القرن هى فترة ازدهار الحضارة الصناعية فى مصر(٢١) ·

ولكن خلال سنوات الخمسينات والستينات من هذا القرن ، وأثناء اكتمال تجربة مصر للانتقال الى الحضارة الصناعية ، كانت دول العالم المتقـدمة ـ والتى انتقلت الى الحضارة الصناعية منذ ما يقرب من مائتى عام ـ على مشارف حضارة جديدة ، حضارة ما بعد الصناعة أو حضـــارة الخدمات والمعلومات وبدأ الاقتصاد العالمى يتحول الى توسع وسيطرة قطاع الخدمات والمعلومات كقطاع رئيسى يستوعب النسبة الغالبة من اجمالى القوى العاملة ومع التقدم الهائل فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات بين جميع مناطق العالم ، كان لابد لمصر أن تتأثر ـ مثلها مثل باقى دول العالم ـ بهذه الحضارة الجديدة الوافدة(٢٢) ·

ومن هنا كان تأثر مصر بارهاصات الحضارة الجديدة منذ منتصف السبعينا ت، وتحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد زراعى بالدرجة الأولى حتى أواخر الخمسينات واقتصاد زراعى صناعى طوال سنوات الستينات وأوائل السبعينات الى اقتصاد يسيطر عليه قطاع الخدمات خلال النصف الثانى من السبعينات وسنوات الثمانينات(٢٣) · وهو ما يتضح بجلاء من بيانات الجدول السابق ، حيث أصبح قطاع الخدمات يستوعب أكثر من نصف اجمالى القوى العاملة المصرية فى نهاية الثمانينات ·

معنى ذلك أن الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية قد تأثر بتحولين كبيرين ، الأول خاص بالانتقال من الحضارة الزراعية الى الحضارة الصناعية ، والثانى يتعلق بالانتقال من هذه الحضارة الصناعية الى حضارة الخدمات والمعلومات · واذا كان التحول الأول قد جاء متأنيا ومتأخرا عن

دول العالم المتقدمة ، فانه نتيجة لثورة المعلومات وتقدم وازدهار وسائل الاتصال بين جميع مناطق العالم فان التحول الثانى الذى شهده الاقتصاد المصرى نحو حضارة الخدمات والمعلومات كان سريعا وعنيفا · فلم يعد الاقتصاد المصرى بمعزل عن الاقتصاد العالمى ، فأصابته جميع التغيرات العنيفة والسريعة التى واكبت انتقال العالم من الحضارة الصناعية الى الحضارة الجديدة ·

وهنا يثار التساؤل حول مدى علاقة هذه التغيرات العالمية الخاصة بالانتقال الى حضارة الخدمات والمعلومات بمشكلة تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدتها فى مصر · وبشكل أكثر تركيزا ، يمكن أن نعيد صياغة التساؤل السابق على النحو التالى : ماهى علاقة التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة والتى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية بمشكلة البطالة ؟

وقبل الاجابة على هذا التساؤل ، يجب التفرقة بين علاقة هذه التغيرات بمشكلة البطالة من الناحية الكمية ، وعلاقتها بمشكلة البطالة من الناحية الكيفية أو النوعية · بمعنى آخر ، يجب أن نفرق بين آثار هذه التغيرات على التقابل الكمى بين أعداد القوى العاملة وحجم فرص العمل المتاحة ، وأثارها على مدى تكييف كفاءات ومهارات القوى العاملة مع نوعية فرص العمل المتاحة · وفى هذا القسم الأول سوف تنصب دراستنا على الجزئية الأولى والخاصة بعلاقة هذه التغيرات بمشكلة البطالة من النحية الكمية ، أما الجزئية الثانية والخاصة بعلاقة هذه التغيرات بمشكلة البطالة من الناحية الكيفية أو النوعية فهى المحور الأساسى للقسم الثانى من هذه الدراسة ·

ومن ثم يصبح السؤال المطلوب الاجابة عليه الآن هو : هل انتقال الاقتصاد المصرى وتحوله فى اتجاه التوسع فى قطاع الخدمات خلال السنوات السابقة هو المسؤول عن عدم خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة فى أعداد القوى العاملة خلال تلك الفترة ؟ · وللاجابة على هذا السؤال ، نستخدم الجدول التالى رقم (٣) والذى يوضح نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ٨٨/١٩٨٩ ·

جدول رقم (٣)

نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الزيادة فى قوة العمل

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨

البيـــان / القطاع	الزراعة	الصناعة والتشييد	الخدمات
عدد العاملين عام ١٩٦٠ (بالألف عامل)	٤٤٠٦	٩٩٣	٢٤٢٧
النصيب النسبى عام ١٩٦٠ (٪)	٥٧ر٤	١١ر٥	٣١ر١
عدد العاملين عام ١٩٨٩/٨٨ (بالألف عامل)	٤٠٧٢	٢٢١٦	٧٥٦٣
النصيب النسبى عام ١٩٨٩/٨٨ (٪)	٢٩ر٤	١٦	٥٤ر٦
الزيادة فى عدد العاملين خـلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ (بالألف عامل)	(٣٣٤)	١٢٢٣	٥١٣٦
النصيب النسبى من الزيادة الاجمالية فى أعداد القوى العاملة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ (٪)	(٣ر٥)	١٩ر٥	٨١ر٩

★ الأرقام بين الأقواس سالبة ٠

المصادر : جمعت وحسبت من :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتب الاحصـائية السنوية ٠

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العام الثالث ١٩٩٠/٨٩ ، مايو ١٩٨٩ ٠

من الجدول السابق ، نتبين نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيسية من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ ٠ حيث يتضح لنا أن قطاع الخدمات قد استطاع أن يستوعب ٨١ر٩٪ من هذه الزيادة خـــلال الفترة محل الدراسة ، فى حين لم يستوعب قطاع الصناعة والتشييد سوى ١٩ر٥٪ فقط من الزيادة خلال نفس الفترة ٠ أما القطاع الزراعى ، فقد شهد انخفاض لأعداد العاملين به خلال تلك الفترة ، من حوالى ٤٤٠٦ ألف عامل فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٤٠٧٢ ألف عامل فى عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

معنى ذلك أن قطاع الخدمات قد خلق العديد من فرص العمل خـــلال الفترة محل الدراسة ، واستطاع أن يستوعب النسبة الغالبة من أعداد العاملين الجدد الداخلين الى سوق العمل خلال تلك الفترة · لقد تعدى نصيب قطاع الخدمات ٨٠٪ من الزيادة فى قوة العمل خلال الثلاثين عاما الماضية ، ومن ثم لا يمكن اتهام هذا القطاع بعدم قدرته على خلق فرص عمل جديدة · أى أن تحول الاقتصاد القومى من سيطرة القطاع الزراعى الى التوسع فى قطاع الخدمات ، لا يمكن اعتباره المسؤول الأول عن تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدة هذه المشكلة خلال سنوات الثمانينات ·

قد يكون القطاع الزراعى ـ بصفة عامة ـ أقل القطاعات الاقتصادية تعرضا لظاهرة البطالة السافرة(٢٤) ، وهو ما يعود بالأساس الى أن هذا القطاع كان غالبا ما يعانى من ظاهرة البطالة المقنعة(٢٥) · ومن ثم ، فان التحول من سيطرة القطاع الزراعى على الاقتصاد القومى الى توسع وسيطرة غيره من القطاعات قد يزيد من ظاهرة البطالة السافرة(٢٦) ، ولكن بيانات الجدول السابق تؤكد لنا أن التحول فى اتجاه قطاع الخدمات خلال الفترات الماضية قد قابله استيعاب هذا القطاع لمعظم الزيادة فى القوى العاملة خلال تلك الفترات ·

ولمزيد من التوضيح لتلك النقطة ، الخاصة بمـــــدى استيعاب قطاع الخدمات للزيادة فى القوى العاملة خلال الثلاثين عاما الماضية ، فاننا سوف ننتقل لاستعراض نصيب القطاعات الاقتصادية الرئيســـية من الاستثمارات خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٩/٨٨ والتى يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

النصيب النسبى للقطاعات الاقتصادية الرئيسية من الاستثمارات
خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ - ٨٩/١٩٩٠

السنوات	النصيب النسبى لقطاع الزراعة من الاستثمارات	النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من الاستثمارات	النصيب النسبى لقطاع الخدمات من الاستثمارات
	(٪)	(٪)	(٪)
٦٠/١٩٦١	٩ر٧	٣٨ر٨	٥٠ر٤
٦٥/١٩٦٦	٨ر٤	٣٧ر٤	٤٢ر٩
٧٠/١٩٧١	٩ر١	٣٦ر٩	٤١ر٤
١٩٧٥	٣ر٦	٣٣ر٨	٥٥ر٨
١٩٨٠	٥ر٩	٢٤ر٤	٥٧ر٢
٨٥/١٩٨٦	٥ر٨	٢٣ر٤	٤٨ر٣
٨٨/١٩٨٩	٥ر٩	٢٨ر٧	٥٢ر٤
٨٩/١٩٩٠*	٥ر٦	٢٧ر٤	٥٤ر٦

★ بيانات تقديرية ٠

المصـــادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصـائى السنوى ، أعداد مختلفة ٠

(٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، العام الثالث ٨٩/١٩٩٠ ، مايو ١٩٨٩ ٠

من الجدول السابق نتبين تطور النصيب النسبى للقطاعات الاقتصادية الرئيسية من الاستثمارات خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ - ٨٩/١٩٩٠ ٠ حيث نجد أن النصيب النسبى لقطاع الخدمات من الاستثمارات ، قد تراوح حول ٥٠٪ منها طوال الفترة محل الدراسة فى حين انخفض النصيب النسبى لقطاع الصناعة والتشييد من هذه الاستثمارات ، من حوالى ٣٨ر٨٪ عام ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٢٧ر٤٪ عام ٨٩/١٩٩٠ ٠ وبالمثل نجد أيضا أن النصيب النسبى

لقطاع الزراعة من هذه الاستثمارات قد انخفض ، من ٧ر٩٪ عام ١٩٦١/٦٠ الى ٦ر٥٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ٠

نستنتج من ذلك أن قطاع الخدمات ، والذى كان نصيبه النسبى من الاستثمارات القومية فى حدود النصف تقريبا خلال الثلاثين عاما الماضية ، قد استطاع أن يستوعب أكثر من ٨٠٪ من الزيادة فى قوة العمل خلال نفس الفترة ٠ فى حين أن قطاع الصناعة والتشييد ، والذى تراوح نصيبه النسبى من هذه الاستثمارات ما بين ٨ر٣٨٪ - ٤ر٢٧٪ خلال هذه الفترة ، لم يستوعب سوى ٥ر١٩٪ من الزيادة من قوة العمل خلال تلك الفترة ٠ كما أن قطاع الزراعة ، والذى تراوح نصيبه النسبى من هذه الاستثمارات مابين ٧ر٩٪ - ٦ر٥٪ خلال الفترة محل الدراسة ، لم يستطع أن يستوعب أية زيادة فى القوى العاملة ٠ بل على العكس ، فقد انخفضت أعداد العاملين فيه بنحو ٣٣٤ ألف عامل خلال الثلاثين عاما الماضية ٠

ومن ثم ، فان التحول فى اتجاه التوسع فى قطاع الخدمات قد صاحبه استيعاب هذا القطاع لنسبة كبيرة من الزيادة فى قوة العمل خلال الفترات الماضية ٠ فقد استطاع قطاع الخدمات أن يستوعب نسبة من الزيادة فى قوة العمل خلال الثلاثين عاما الماضية ، أكبر بكثير من النسبة التى تمثل نصيبه النسبى من الاستثمارات القومية ٠ أى أن أى توسع فى قطاع الخدمات خلال تلك الفترة ، قد صاحبه توسع أكبر فى استيعاب هذا القطاع للزيادة فى قوة العمل ٠

نخلص من ذلك ، الى أن التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة والتى شهدها الاقتصاد المصرى خلال الثلاثين عاما الماضية لا تعد هى المسؤول الأول كميا عن تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدة مشكلتها خلال السنوات الأخيرة ٠ فالتحول من سيطرة القطاع الزراعى الى التوسع فى قطاع الخدمات ، قد صاحبه استيعاب هذا القطاع الجديد لنسبة من الزيادة فى قوة العمل تفوق بكثير نصيبه النسبى من الاستثمارات ٠

ثانيـــا

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة
الجانب الكيفى أو النوعى

فى القسم الثانى من الدراسة ، نحاول التعرف على أثر التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة ، والتى شهدها الاقتصاد المصرى طوال سنوات العقود الثلاثة الماضية ، على تزايد معدلات البطالة من الناحية الكيفية أو النوعية · أو بمعنى آخر ، مدى مسئولية هذه التغيرات عن عدم تكيف كفاءات ومهارات أفراد القوى العاملة مع فرص العمل المتاحة فى ظـــل الأوضاع الجديدة · فالتحول من سيطرة القطاع الزراعى على الاقتصاد القومى قبل سنوات الستينات الى التوسع والاهتمام بالقطاع الصناعى فى عقد الستينات ثم الى الاتجاه نحو قطاع الخدمات فى عقدى السبيعنات والثمانينات ، لابد أن يتطلب تغييرات فى كفاءات ومهارات ومســـتويات تدريب أفراد القوى العـــاملة(٢٧) ·

وهنا نجد أننا لابد أن نتطرق الى موضوع القيم المتغير المرتبطة بكل حضارة وبكل مجتمع ، فمثل هذه القيم هى التى توجه الأفراد الى اكتساب كفاءات وخبرات ومهارات بعينها ، تختلف مع اختلاف تلك القيم · ففى ظل الحضارة الزراعية ، كانت القيم المتغيرة المرتبطة بها تتجه نحو التأكيد على أهمية الملكية وبصفة خاصة ملكية الأرض ، وضرورة الارتباط الأسرى والعمل الجماعى واعتماد الأفراد على بعضهم البعض ·

ثم جاءت الحضارة الصناعية ، واكتملت ملامحها فى مصر خـــلال سنوات الستينات ، فأرست قيما جديدة تتعلق بها · كان من أهم هذه القيم ما يخص عملية التشغيل واستغلال الموارد البشرية ، حيث أصبح الارتباط بين التعليم والعمل ارتباطا وثيقا(٢٨) · فقد اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بالتعليم وشجعت عليه بكل الوسائل (٢٩) ، ثم التزمت بتعيين الخريجين وتوفير فرص العمل الملائمة لهم (٣٠) ، كما وضعت لكل مستوى من مســـتويات التعليم والتدريب أجرا محددا يرتفع كلما ارتفع مستوى التعليم والتدريب(٣١) · وهو ما بدأ يرسخ فى وجدان الأفراد أهمية التعليم للحصـــول على وظيفة

وعمل ، وأصبح الطريق الى مستويات العمل المختلفة هو الحصول على المراحل المتعددة من التعليم والتدريب ٠

ونقف هنا عند الجدل الذى يدور كثيرا حول علاقة التعليم بالعمل ، وهل التعليم هو وسيلة للثقافة والعلم والمعرفة أم هو الطريق الى الوظيفة وضمان الحصول على عمل ؟ ٠ ودون الخوض فى تفاصيل هـــذا الحوار الممتد ، أو محاولة ترجيح أحد الآراء ، فانه بلاشك لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط الضرورية لعملية التعليم لتصبح من أجل الثقافة والمعرفة ٠ أبسط هذه الشروط هو ما يتعلق بالأعداد ، فلكى تكـــون العملية التعليميـة على الصورة المثلى وبالشكل الذى يؤدى الى استفادة الطلاب الاستفادة الكاملة يجب أن يكون هناك تناسب مقبول بين أعداد الطلاب وأعداد هيئات التدريس الخاصة بهم(٣٢) ٠

فاذا كان هناك اتفاق على أن مرحلة التعليم الأولى أو الالزامى هى مرحلة تعليم من أجل المعرفة والثقافة ورفع مســـــتوى الوعى لدى أفراد الشعب(٣٣) ، فان الجدل يبقى قائما حول مراحل التعليم مابعد الأولى ، وهى مراحل التعليم المتوسط والجامعى والدراسات العليا ٠ فهل تترك هذه المراحل لرغبات الأفراد واختيارهم لفروع التعليم المختلفة أو لابد من ربط القبول بأنواع التعليم فى هذه المراحل بالخطة الاقتصادية للدولة ومدى احتياجاتها من الكفاءات والمهارات والتخصصات المختلفة ؟ (٣٤) ٠

فى البداية يجب أن نعترف بأن مدارس التعليم المتوســـط والجامعات المصرية تعانى من تكدس الطلاب بها ، وعدم التناسب بين أعدادهم وأعداد هيئات التدريس الخاصة بهم(٣٥) ٠ فعلى سبيل المثال ، اذا قارنا بين أعداد هيئات التدريس ومعاوينهم فى الجامعات المصرية عام ١٩٨٨/٨٧ بأعداد طلاب الجامعات ، نجد أن عدد أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم كان حوالى ٢٧ ألف فرد فى حين كان عدد الطلاب نحو ٥٦٨ ألف فرد ، أى أن النسبة بينهما هى أستاذ لكل ٢١ طالب تقريبا فى المتوسط(٣٦) ٠ ولمزيد من التفصيل ، نستخدم الجدول التالى والذى يوضح نسبة عدد الطلاب لكل من أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم فى الكليات العملية والكليات النظرية عام١٩٨٨/٨٧ ٠

جدول رقم (٥)

نسبة عدد الطلاب لكل من أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم فى كليات ومعاهد الجامعات المصرية عام ١٩٨٨/٨٧

الكليات العملية			الكليات النظرية		
الكلية أو المعهد	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	عدد الطلاب لكل معاون عضو هيئة تدريس	الكلية أو المعهد	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	عدد الطلاب لكل معاون عضو هيئة تدريس
العلوم	٧	١٠	الآداب	٦٢	٥١
الطب البشرى	١٣	٢٨	الحقوق	٢٥٤	٧٩٠
طب الأسنان	١٢	١٣	الاقتصاد	١٥	١٣
الصيدلة	١٣	١٧	التجارة	٣٤٣	١٦١
الزراعة	١٢	٢٢	التربية	٥٧	٣٦
الطب البيطرى	١٢	٢٨	الخدمة الاجتماعية	٢٨	١٠
الهندسة	١٩	١٩	دار العلوم	١٦٤	١٨٨
معهد الأورام	—	—	الاعلام	٤٠	٣٥
المعهد العالى للتمريض	٢٢	١١	الآثار	٥٥	٣٥
المعهد العالى للعلاج الطبيعى	٢٥	٩	**الدراسات الاحصائية**	—	—
معهد التخطيط العمرانى	٣٥	١٨	الدراسات الافريقية	—	—
المتوسط	١٣	٢٠	المتوسط	١٣٠	١٠٢

المصدر : جمعت وحسبت من مجموعة بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من :

(١) مركز المعلومات والتوثيق بجامعة القاهرة ٠ (٢) المجلس الأعلى للجامعات ٠

(٣) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ـ الادارة المركزية للمعلومات

من الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع نسبة عدد الطلاب لكل من أعضاء هيئات التدريس ومعاوينهم فى الكليات العملية والنظرية عام ١٩٨٨/٨٧ ، وان كانت هذه النسبة فى الكليات النظرية أعلى منهـــا بكثير فى الكليات العملية · ففى الوقت الذى تراوحت فيه نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى الكليات العملية بين ٧ ـ ٣٥ ، نجدها فى الكليات النظرية قد ارتفعت لتصل الى ٣٤٣ فى بعض الكليات · وفى المتوسط نجد أن عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى الكليات العملية كان ١٣ فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، بينما كان ١٣٠ فى الكليات النظرية فى نفس العام · وهو ما يتكرر أيضا عنـــد استخدام مقياس عدد الطلاب لكل معاون عضو هيئة تدريس ·

نخلص من الجدول السابق ، الى أن الجامعات المصرية ـ بصفة عامة ـ تعانى من تكدس الطلاب بها وارتفاع عدد الطلاب لكل عضو تدريس ، وهو ما يعنى عدم قدرة هذه الجامعات على تقديم العلم بالأسلوب الذى يجعله وسيلة للثقافة وارتياد الطلاب للكليات التى يرغبون الالتحاق بها · ومن ثم لابد من تخطيط العملية التعليمية بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد القومى، وبما يفى بمتطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجاتها خلال السنوات القادمة·

معنى ذلك أنه بغض النظر عن الجدول السابق الاشـــارة اليه ، فان ظروف التعليم فى المدارس المتوســـطة والجامعات المصرية تجعلها مدارس وجامعات الأعداد الكبيرة ، والتى لابد من ربط تخصصاتها وكفاءات خريجيها باحتياجات الاقتصاد القومى ·

وفى الستينات ، بدأ التوسع الكبير فى التعليم المتوسط والجامعى ، كما كان هناك توفير فرص عمل للخريجين بحيث تستوعبهم قطاعات الاقتصـــاد القومى · ولكن خلال عقدى الســـبعينات والثمانينات ، بدأت الفجوة بين خريجى التعليم المتوسط والجامعى وفرص العمل المتاحة لهم ، كما أخذت هذه الفجوة فى الاتساع طوال سنوات هذين العقدين حتى تحولت معدلات البطالة المرتفعة الى مشكلة أساسية تواجه الاقتصاد المصرى(٣٧) ·

ولتوضيح نمط توزيع البطالة فى الاقتصاد المصرى وفقا للمستوى التعليمى للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، نستخدم الجدول التالى :

جدول رقم (٦)
نمط توزيع البطالة فى الاقتصاد المصرى
وفقا للمستوى التعليمى
للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦

المستوى التعليمى	تعداد ١٩٦٠ (٪)	تعداد ١٩٧٦ (٪)	تعداد ١٩٨٦ (٪)
أمى لا يقرأ ولا يكتب	٤٤ر٢	١٦ر٤	١٤ر٧
يقرأ ويكتب	٢٨ر٢	٧ر٧	٩ر٤
تعليم ابتدائى وأقل من المتوسط	٧	٣٥ر٩	٢٩ر٨
تعليم متوسط	١٦ر٨	٢٤ر٤	٢٩ر٦
تعليم جامعى ودراسات عليا	٣ر١	٦ر٧	٩ر٢

المصادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات التعدادات العامة ٠

(٢) وزارة القوىء العاملة ، تقديرات محسوبة من موازنات العرض والطلب ٠

الجدول السابق يوضح لنا التغيرات فى نمط توزيع البطالة وفقا للمستوى التعليمى فى الاقتصاد المصرى بين السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ٠ حيث نتبين انخفاض نسبة المتعطلين الأميين الى اجمالى المتعطلين بشكل كبير ما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٦ ، وكذلك انخفاض نسبة المتعطلين ممن يعرفون القراءة والكتابة ولم يحصلوا على أية مراحل للتعليم أو أية شهادات الى اجمالى المتعطلين خلال نفس الفترة ٠

فى حين نجد أن نسب المتعطلين ممن أكملوا مرحلة التعليم الابتدائى

أو التعليم المتوسط أو التعليم الجامعى وفوق الجامعى الى اجمالى المتعطلين كانت فى تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٦ ٠ وهو ما يدل على انخفاض البطالة بين الأميين وتزايدها بين المتعلمين ، لدرجة أن أطلق عليها البعض حالة التحول من بطالة الأميين الى بطالة المتعلمين(٣٨) ٠ ففى فترة الستينات ومع اهتمام الدولة بالتوسع فى التعليم ، نجد أن التعليم قد امتص أعداد كبيرة كان يمكن أن تدخل سوق العمل بدون تعليم(٣٩) ، وهو ما أدى الى امتصاص أعداد كبيرة من فائض القوى العاملة فى مراحل التعليم المختلفة ٠ ومن ناحية أخرى التزمت الدولة بتعيين الخريجين وايجاد فرص عمل لهم طوال مرحلة الستينات ، مما أدى الى عدم وجود بطالة سافرة واسعة بين المتعلمين ٠

ولكن عندما تباطأت الدولة فى تعيين الخريجين منذ سنوات السبعينات(٤٠) ، وبعد أن أقبل عدد كبير من الأفراد على مراحل التعليم المختلفة ، فقد تبلورت واتضحت ظاهرة بطالة المتعلمين ٠ فبعد أن كانت نسبة المتعطلين المتعلمين والحاصلين على مراحل تعليمية كاملة حوالى ٩ر٢٦٪ من اجمالى المتعطلين عام ١٩٦٠ ، ارتفعت هذه النسبة لتصل الى نحو ٦ر٦٨٪ عام ١٩٨٦ ، ومن هنا كان يمكن أن نطلق عليها وبحق بطالة المتعلمين ٠

فاذا أخذنا التعليم الجامعى كمثال لمدى تزايد أعداد الخريجين منذ الستينات ثم خلال سنوات السبعينات والثمانينات ، فانه يمكن توضيح ذلك بالجدول التالى والذى يستعرض تطور العدد السنوى للخريجين من الجامعات المصرية خلال الفترة ٦٤/١٩٦٥ ـ ٨٧/١٩٨٨ ٠

جدول رقم (٧)

تطور العدد السنوى للخريجين من الجامعات المصرية

خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٨٨/٨٧

السنة	أعداد الخريجين	السنة	أعداد الخريجين	السنة	أعداد الخريجين
١٩٦٥/٦٤	١٦٢٦٨	١٩٧١/٧٠	٢٥١١٥	١٩٨١/٨٠	٧٩٨٦٨
١٩٦٦/٦٥	١٧٧٤٢	١٩٧٢/٧١	٢٧٣٤٤	١٩٨٢/٨١	٨٦٨٤١
١٩٦٧/٦٦	٢١١١١	١٩٧٣/٧٢	٢٩٥٩٨	١٩٨٣/٨٢	٩٣٦٦٠
١٩٦٨/٦٧	٢٠٧٣٩	١٩٧٤/٧٣	٣٧٥٧٤	١٩٨٤/٨٣	١٠٦٦٢٢
١٩٦٩/٦٨	٢١٤٧٤	١٩٧٥/٧٤	٤١٩١٦	١٩٨٥/٨٤	١١٥٧٤٤
١٩٧٠/٦٩	٢٣٠١٦	١٩٧٦/٧٥	٥٥٤٣٠	١٩٨٦/٨٥	١١٩٢١٦
		١٩٧٧/٧٦	٦٦١٨٦	١٩٨٧/٨٦	١٢٥٠٥٦
		١٩٧٨/٧٧	٦٩٢١٠	١٩٨٨/٨٧	١٢٤٢٣٢
		١٩٧٩/٧٨	٧٥٦٩٥		
		١٩٨٠/٧٩	٧٦١٢٥		

المصـــادر :

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتب الاحصـــائية السنوية ، أعداد مختلفة ٠

(٢) المجلس الأعلى للجامعات ، بيانات غير منشورة ٠

من الجدول السابق ، يتضح لنا التزايد الكبير فى العـــدد السنوى للخريجين من الجامعات المصرية طوال سنوات العقود الثلاثة السابقة ٠ ففى حين كان عدد الخريجين عام ١٩٦٥/٦٤ هو ١٦٢٦٨ فرد ، فانه ارتفع الى ٢٣٠١٦ فرد عام ١٩٧٠/٦٩ ٠ أما خلال سنوات السبعينات فقد تضاعف هذا العدد لأكثر من الثلاثة أمثال ، ليصبح ٧٦١٢٥ فرد فى عام ١٩٨٠/٧٩ ٠ كما واصل عدد خريجى الجامعات المصرية تزايده سنة بعد أخرى خلال سنوات عقد الثمانينات ، ليصل الى ١٢٤٢٣٢ فرد عام ١٩٨٨/٨٧ ٠

هذا التوسع الكبير فى أعداد خريجى الجامعات المصرية خلال الثلاثين

عاما الماضية ، هل تم ربطه باحتياجات خطة التنمية الاقتصادية واحتياجات الاقتصاد القومى خلال هذه السنوات ؟ · وهل تم مراعاة التغيرات القطاعية التى شهدها الاقتصاد القومى ، والتحول من سيطرة القطاع الزراعى الى الاهتمام بالقطاع الصناعى ثم التوسع فى قطاع الخدمات ، عند التخطيط لقبول هذه الأعداد فى الكليات والتخصصات المختلفة ؟ ·

وقبل الاجابة على هذا التساؤل ، نعود لما سبق طرحه فى بداية هذا القسم من الدراسة عن القيم المتغيرة المرتبطة بكل حضارة · فكما سبق القول ، فانه عند الانتقال من الحضارة الزراعية الى الحضارة الصناعية واكتمال ملامحها فى مصر فى سنوات الستينات ، بدأت قيم الحضـــارة الصناعية تعم وتنتشر · وكان من أهم قيم هذه الحضارة الارتباط الوثيق بين التعليم والعمل ، وأصبحت شهادات المراحل التعليمية المختلفة هى التى تحدد المستوى الوظيفى ومن ثم الأجر لكل فرد · كما اهتمت الدولة بالتوسع فى التعليم ، وكذلك توفير فرص العمل للخريجين ·

ولكن بالانتقال الى سنوات السبعينات ومابعدها من سنوات الثمانينات، بدأ العالم ينتقل الى حضارة الخدمات والمعلومات ، وهى حضارة جديدة ترتبط بها قيم جديدة تختلف عن قيم الحضارة الصناعية · حضارة يتوسع فيها قطاع الخدمات ويصبح القطاع الرئيسى ضمن قطاعات الاقتصاد القومى ، ومن ثم يصبح هو القطاع القائد الذى يستطيع خلق المزيد من فرص العمل أمام الزيادة المتتالية من القوى العاملة التى تدخل سنويا الى سوق العمل ·

ويترتب على ذلك ضرورة أن يعاد تخطيط القبول بمراحـــل التعليم والتدريب المختلفة بما يتمشى مع احتياجات هذا القطاع الجديد ، وبما يوفر الكفاءات والمهارات والتخصصات لعنصر العمل التى تتلاءم مع فرص العمل الجديدة التى يخلقها هذا القطاع(٤١)·

ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، وهو ما يعود الى سببين رئيسيين :

الأول هو صعوبة قبول التغيرات الجديدة والتكيف معها ، أى صعوبة قبول قيم الحضارة الجديدة حضارة الخدمات والمعلومات والتخلص من القيم الراسخة فى الوجدان من عصر الحضارة الصناعية · فمن أهم قيم الحضارة

الجديدة المرونة ، بمعنى أن يستطيع الانسان أن يغير من مستوى معارفه وكفاءاته ومهاراته بشكل مستمر عن طريق مزيد من التلعيم والتدريب ليتكيف مع أية فرصة متاحة من فرص العمل · ولكن خريجوا مراحل التعليم المختلفة يعتبرون أن انتهاء مرحلة التعليم هى نهاية المطاف ، وأنه لابد من الحصول على عمل يتلاءم مع مؤهلاتهم وكفاءاتهم ، وليس المطلوب منهم أن يتكيفوا هم مع فرص العمل المتاحة(٤٢) ·

والسبب الثانى لعدم الربط بين تخطيط التعليم والتغيرات التى نشأت نتيجة للانتقال الى الحضارة الجديدة حضارة مجتمع مابعد الصناعة أو مجتمع الخدمات والمعلومات ، تكمن فى طبيعة الأعمال التى وفرها هذا القطاع الجديد فى مصر والفرق بينها وبين الأعمال التى وفرها نفس هذا القطاع فى الدول المتقدمة عند التوسع فيه ·

ففى الدول المتقدمة كان التوسع فى قطاع الخدمات والمعلومات لخدمة قطاعى الزراعة والصناعة ، وترتب على ذلك خلق فرص عمل فى أنشطة متقدمة وراقية للغاية تعتمد على تميز الأفراد وذكاءهم ومهاراتهم · وتشبع لكل فرد رغباته فى نوعية وأسلوب العمل ، دون التقيد بشروط وبيروقراطية العمل فى القطاع الصناعى والتى كانت تقتضيها طبيعة عمل هذا القطاع · أما فى مصر ، وغيرها من الدول النامية ، فقد شهد التوسع فى قطاع الخدمات منذ النصف الثانى من عقد السبعينات مجموعة من أعمال الوساطة والسمسرة والتجارة سريعة الربح قليلة الفائدة للاقتصاد القومى ، مما جعلها أعمالا غير مقبولة من عديد من أفراد القوى العاملة والنظر اليها على أنها أعمال أقل مستوى من طبيعة الأعمال التى يوفرها القطاع الصناعى ·

من هنا كان عدم تقبل أفراد القوى العاملة للاعمال الجديدة التى يتم التوسع فيها فى ظل الحضارة الجديدة ، ومن ثم عدم تغير تخطيط التعليم نتيجة لهذه التغيرات ، وعدم التغير فى نظرة الأفراد لأهمية مراحل التعليم المختلفة للحصول على الوظائف اللائقة(٤٣) ، وقد نتج عن ذلك عدم التكيف بين كفاءات ومهارات وتخصصات خريجى مراحل التعليم المختلفة وبين فرص العمل المتاحة فى ظل هذه التغيرات الجديدة(٤٤) ·

وكمثال واضح على ذلك ، يمكن أن نعقد مقارنة بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وأعداد المشتغلين منهم خلال سنوات السبعينات والثمانينات والتى يوضحها الجدول التالى ٠

جدول رقم (٨)

المقارنة بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وأعداد المشتغلين منهم خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٨

البيـــان	العـــدد
(١)	
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٧٠	٢٥٤٣٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٧٤	٣٤٦٢٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٨٠	٦٣٠٨٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٨٤	٧٩٤٧٠٠
عدد المشتغلين حتى مايو ١٩٨٨	٩٩١٠٠٠
(٢)	
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤	٩١٩٠٠
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٥	٢٨٤٦٠٠
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤	١٦٣٩٠٠
عدد المشتغلين خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨	١٩٦٣٠٠
(٣)	
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤	١١٩٦٢١
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٨٠	٣٨٤٥٦٢
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤	٣٦٦٩٩١
عدد الخريجين خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨	٤٨٤٢٤٨

المصادر : (١) تم الحصول على بيانات الجزء الأول من :

ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحوث العمالة بالعينة٠

ــ وزارة القوى العاملة ، بيانات غير منشورة ٠

(٢) تم حساب بيانات الجزء الثانى من الجزء الأول ٠

(٣) تم حساب بيانات الجزء الثالث من الجدول السابق رقم (٧) ٠

من الجدول السابق يمكن لنا أن نقارن بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وأعداد المشتغلين منهم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨ ٠ فخلال سنوات الستينات وأثناء الالتزام بتعيين الخريجين ، لم تكن هناك مشكلة تذكـــر بالنسبة لخريجى الجامعات فى الحصول على عمل ، وكانت فرص العمل التى تتاح لهم كافية لاستيعاب الغالبية العظمى منهم ٠ ولكن فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، ومن بيانات الجدول السابق ، نجد أن المقارنة بين أعداد الخريجين والمشتغلين تبين لنا أن هناك نحو ٢٧٧٢١ فرد زيادة فى أعداد الخريجين عن أعداد المشتغلين ٠ هذه الفجوة ترتفع الى ما يقرب من ١٠٠ ألف فرد خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، كما تصل الى ما يزيد عن ٢٠٠ ألف فرد خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، وتزايد أكثر فأكثر لتقترب من ٣٠٠ ألف فرد خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ ٠

معنى ذلك أن هناك فجوة كبيرة بين أعداد خريجى الجامعات المصرية وبين أعداد المشتغلين منهم ، هذه الفجوة بدأت مع بداية سنوات السبعينات وأستمرت فى التزايد طوال العشرين عاما الماضـــية ٠ وبالرغم من ظاهرة البطالة السافرة التى تعانى منها القوى العاملة ، وفى مقدمتها المتعلمين منهم، فان الاقبال على التعليم الجامعى مازال كبيرا ومتزايدا ٠ والدليل على ذلك بيانات الجداول السابقة ، والتى توضح مقدار التزايد المستمر فى أعداد الخريجين من الجامعات المصرية حتى السنوات الأخيرة القريبة ٠

وهو ما يتطلب ضرورة ربط خطة التعليم والتـــدريب بخطة التنميـــة للاقتصاد القومى ، حتى تفى خطة التعليم والتدريب بمتطلبات خطة التنمية من حيث التخصصات والكفاءات والمهارات(٤٥) ٠ وهو ما يؤدى الى التكيف بين قدرات الموارد البشرية واحتياجات الاقتصاد القومى ، ومن ثم التكيف بين نوعية القوى العاملة وفرص العمل المتاحة ٠ وهذا بدوره يتطلب دراسة التغيرات القطاعية فى الاقتصاد القومى الحالية والمستقبلية ، وطبيعة فرص العمل التى تتيحها هذه التغيرات ، حتى يمكن التخطيط لتوجيه الموارد البشرية لنوعيات التعليم والتدريب التى تتلاءم مع فرص العمل التى يحتاجها الاقتصاد القومى فى السنوات القادمة(٤٦) ٠

نخلص من ذلك ، الى أن التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى خلال سنوات العقود الثلاثة الماضية ، يمكن اعتبارها

مسئولة الى حد بعيد من الناحية الكيفية أو النوعية عن تزايد معدلات البطالة وتحولها الى مشكلة أساسية تواجه الاقتصاد القومى فى السنوات الاخيرة٠ فالتحول من سيطرة القطاع الزراعى الى الاهتمام بالقطاع الصـــناعى فى الستينات ثم الى التوسع فى قطاع الخدمات خـــلال ســـنوات السبعينات والثمانينات ، أدى الى اختلاف نوعية فرص العمل المتاحة عن نوعية كفاءات ومهارات أفراد القوى العاملة ٠ ونتيجة لعدم قدرة هؤلاء الأفراد على التكيف مع النوعية الجديدة من فرص العمل المتاحة ، فقد تزايدت معدلات البطالة خلال تلك الفترة ٠

خاتمـــــة :

بدراسة العلاقة بين التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى طوال الثلاثين عاما الماضية وظاهرة البطالة السافرة التى بدأت وتصاعدت منذ منتصف عقد السبعينات ، وجدنا أن هذه التغيرات لا تعد مسئولة من الناحية الكمية عن تزايد معدلات البطالة وتفاقم حدة هذه المشكلة فى الاقتصاد المصرى ٠ حيث أن هذه التغيرات والتى أدت الى التحول نحو التوسع فى قطاع الخدمات ، قد صاحبها امتصاص هذا القطاع لنسبة كبيرة من الزيادة فى القوى العاملة خلال الفترة محل الدراسة ٠ أى أنه مع التحول من سيطرة القطاع الزراعى واستيعابه للنسبة الأكبر من القوى العاملة فى الاقتصاد القومى ، الى الاهتمام بالقطاع الصناعى ثم التوسع فى قطاع الخدمات ، فقد استطاع قطاع الخدمات أن يخلق العديد من فرص العمل لاستيعاب العمالة الجديدة ٠

ولكن من ناحية أخرى ، يمكن اعتبار التغيرات فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى طوال الفترة المذكورة مسئولة الى حد بعيد من الناحية الكيفية أو النوعية عن تفاقم مشكلة البطالة ٠ فهذه التغيرات قد أدت الى عدم التكيف بين نوعية عرض العمل المتـــاح من حيث الكفاءات والمهارات والتخصصات ، ونوعية فرص العمل المتاحة ٠ فتحول الاقتصاد المصرى من سيطرة القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى ثم قطاع الخدمات خلال الفترة السابقة ، لم يصاحبه التغير الكافى فى مهارات وقدرات أفراد القوى العاملة بما يتناسب مع طبيعة الأعمال الجديدة التى يوفرها القطاع

الجديد الذى يتم التوسع فيه · من هنا كانت مسئولية هذه التغيرات عن ظاهرة البطالة من الناحية الكيفية ، وعن عدم التناسب بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة ·

من هنا كانت ضرورة الارتباط والتنسيق بين خطة التعليم والتدريب وبين احتياجات الاقتصاد القومى ، حتى يمكن القضاء على التناقض بين نوعية القوى العاملة والموارد البشرية - مـــن حيث الكفاءات والمهارات - وطبيعة ومتطلبات فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى ·

ويتطلب ذلك دراسة التغيرات الحالية والمستقبلية فى التوزيع القطاعى للقوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ، حتى يمكن التوصـــل الى معلومات شاملة عن امكانيات التوظف وطبيعة ومتطلبات فرص العمل المتاحة والمتوقعة

خلال الفترات القادمة ، واحتياجات الاقتصاد القومى من كفاءات وقدرات ومهارات الموارد البشرية ، ومن ثم تستخدم هذه المعلومات كمؤشرات واضحة لاحتياجات الاقتصاد القومى من القوى العاملة بنوعياتها المختلفة ، عند تخطيط برامج التعليم والتدريب ·

كما أنه عن طريق اعادة التدريب ، يمكن العمل على مزيد من التكيف بين نوعية عرض العمل ونوعية فرص العمل المتاحة(٤٧) · وهو ما يتطلب التوعية المكثفة لأفراد القوى العاملة ، حتى يقتنع هؤلاء الأفراد بضرورة اعادة التدريب والتكيف مع احتياجات الاقتصاد القومى · فخريجى الجامعات العاملين فى غير مجال تخصصهم يعتبرون أنفسهم متعطلين وفى انتظار فرص عمل فى تخصصاتهم ، حتى لو مارســـوا أعمالا حقيقيـــة تضيف الى الانتاج القومى ·

كل ذلك يتطلب منا دراسة التغيرات المستقبلية المتوقعـــة ومتطلباتها المختلفة ، والعمل على توعية أفراد القوى العاملة ومدهم بالبيانات الكافية عن هذه التغيرات وتلك المتطلبات · حتى يستطيع هؤلاء الأفراد أن يتكيفوا مع فرص العمل الجديدة ، والاستعداد لها بالتعليم والتدريب والحصول على الكفاءات والمهارات اللازمة لها(٤٨) ·

الهـــوامش :

(١) يمكن استخلاص ذلك من بيانات :
ILO : World Labour Report 3, Geneva, 1987.

(٢) انظر :
R. ASSAAD, "The Structure of the Construction Labour Market and its Development Since the Mid 1970's," Paper Commissioned by the International Labour Office and Presented at the National Conference on Employment Strategy : Egypt in the 1990's Cairo, 1988.

(٣) I.M.F., Arab Republic of Egypt, Recent Economic Developments, May 1988.

(٤) The World Bank, Egypt, Population and Human Resources, Report No. 3175, EGT, Washington, 1980.

(٥) M. Ellman, Eurosclerosis in "Unemployment internal perspectives" edited by M. Gunderson, N. M. Meltz and S. Ostry, University of Toronto Press, London, 1987.

(٦) D. Foot, "Demographic Determinant of Unemployment", In Morley Gunderson, "Unemployment : International Perspectives", Toronto Baffalo, London University, Toronto Press, 1987.

(٧) M.J. Mc. Crostie, "Unemployment in the Eighties", Occasional Paper in Employment Studies No. 2, The University of Backingham, 1984.

(٨) M.H. Nagi, "Labour Force and Employment in Egypt", Egyptian National Population Council, Cairo, 1985.

(٩) D. Turnham and I. Jaeger, "The Employment Problem in less developed countries", OECD, 1971.

(١٠) H. Handoussa, Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector", Paper Presented to Conference on Employment Strategy in Egypt, Cairo, 1988.

(١١) J.B. Wood, "How Little Unemployment", Hobart Paper 65, The Institute of Economic Affairs, London, 1985.

(١٢) د٠ نادر فرجانى ، « طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر » ، مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ، منظمة العمل الدولية بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة والتدريب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(١٣) H. Handoussa, "The Burden of Public Service Employment and Remuneration : A Case Study of Egypt", Monograph Commissioned by the International Laboure Office, 1988.

(١٤) د٠ نجيب حسن غيته ، « بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرى » ، المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام القوى البشرية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(١٥) المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، « نحو سياسة عامة لتوفير فرص العمل » ، ١٩٨٨ ٠

(١٦) Hansen & Radwan, "Employment Opportunities and Equities in Egypt, ILO, 1982.

(١٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ » ، النتائج الأولية ، ١٩٨٧ ٠

(١٨) د٠ عبد الفتاح منجى ود٠ محمد كمال مصطفى ، « تأصيل وتشخيص أسباب مشكلة نقص فرص العمل فى مصر » ، ندوة تنمية فرص العمل ، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية ، ١٩٨٧ ٠

(١٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ » ، النتائج التفصيلية ، ١٩٧٨ ٠

(٢٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، « سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد » ، ١٩٨٥ .

(٢١) R. Mabro and S. Radwan, "The Industrialization of Egypt, 1339-1973", Clarendon Press, Oxford, 1976.

(٢٢) انظر فى ذلك :
وزارة التخطيط ، « تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ٨٦/١٩٨٧ » ، الادارة العامة لمتابعة الخطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٢٣) World Bank, Arab Republic of Egypt : Current Economic Situation and Economic Reform Program, 1987.

(٢٤) وزارة الزراعة ، « الوضع الحالى والتطور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى » ، ورقة مقدمة الى مؤتمر استيراتيجية الاستخدام فى مصر، القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٢٥) Samir Radwan and Eddy Lee, "Agrarian Change in Egypt, An Anatomy of Rural Poverty", ILO, 1986.

(٢٦) Wayne C. Rohrer, "Developing Third World Farming : Conflict Between Modern Imperatives and Traditional Ways", Economic Development and Cultural Change, Vol. 34, No. 2, 1986.

(٢٧) Lyn Squire, "Employment Policy in Developing Countries, Survey of Issues and Evidence", a World Bank Publication, Oxford University Press, 1981.

(٢٨) Ragui Assaad, "The Employment Crisis in Egypt : Trends and Issues', "The American University in Cairo, 1989.

(٢٩) د. سامى عفيفى حاتم ، « ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات (الموارد البشرية)

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جمهورية مصر العربية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ، ١٩٨٩ ٠

(٣٠) Heba Handoussa, "Public Sector Employment and Productivity in the Egyptian Economy, ILO, Geneva, 1983.

(٣١) Bruce Vermeullen, "Labour Markets & Industry in Egypt, Analysis Z Recommendations for Employment Oriented Growth", Boston University, 1981.

(٣٢) الجهاز المركز للتنظيم والادارة ، الادارة المركزية للمعلومات ، ملف حول نظم التعليم والتوظف فى مصر ، ١٩٨٦ ٠

(٣٣) د٠ السيد عليوه، «الاثارة السياسية والاجتماعية لظاهرة البطالة»، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٨٩ ٠

(٣٤) A.I.D., Country Development Strategy, Employment Policy and Strategy : Looking Ahead, Egypt, Washington, 1982.

(٣٥) د٠ عبد المنعم محمد حمودة ، « ربط التعليم والبحث العلمى بالمجتمع » ، المؤتمر القومى لتطوير التعليم ، المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٨٧ ٠

(٣٦) د٠ نادية جمال الدين ، « سياسة التعليم فى مصر فى الثمانينات»، ندوة تقويم السياسات التعليمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(٣٧) M.M. El Imam and B. Hansen, "Employment Strategy : Egypt in the 1990's (An Issues Paper)", Papers and Proceedings of the National Conference on

Employment Strategy : Egypt in the 1990's, Cairo, 1988.

(٣٨) د٠ أحمد عباس عبد البديع ، « مأزق البطـــالة بين الاعتبارات القومية والحلول العاجلة » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ، ١٩٨٩ ٠

(٣٩) بنت هانسن وسمير رضوان ، « العمل والعدل الاجتماعى ـ مصر فى الثمانينات ـ دراسة فى سوق العمل » ، مكتب العمل الدولى دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ٠

(٤٠) N. Fergamy, "A Characterisation of the Employment Problematique in Egypt", National Conference on Employment Strategy : Egypt in the 1990's, Cairo, 1988.

(٤١) World Bank, "Some Issues in Population & Human Resources Development in Egypt", World Bank Report No. 3176, EGT, 1981.

(٤٢) د٠ حسين بشير ، « سياســـــات التعليم فى مصر منذ مطلع السبعينات » ، ندوة تقويم السياسات التعليمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٨ ٠

(٤٣) الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، « العمالة فى الجهاز الادارى للدولة » ، مؤتمر استيراتيجية الاستخدام فى مصر ، وزارة القوى العاملة والتدريب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ٠

(٤٤) The World Bank, "Labour Force, Employment and Labour Markets in the Course of Economic Development", Staff Working Paper, No. 336, 1979.

(٤٥) George Psacharopulous and Maureen Woodhall, "Education for Development. An Analysis of Investment Choices", A World Bank Publication, Oxford University Press, New York, 1985.

(٤٦) Harold Lubell, "Egypt : Employment Issues", A.I.D., M.S., 1980.

(٤٧) Y. Weeks, "Policies for Expanding Employment in the Informal Urban Sector of Developing Economies", International Labour Review, Vol. 3, No. 1 January 1975.

(٤٨) C. Driver, "Towards Full Employment : A Policy Appraisal", Routledge & Kegan Paul LTD, 1987.

تعقيب على بحث

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

د٠ محيـــا زيتـــون

شكرا سيدى الرئيس أود أولا أن أتوجه بالشكر للباحث على ما بذله من مجهود فى اعداد هذه الدراسة وعلى اثارته للعديد من القضايا التى تستوجب المناقشة ويجب أن أقر منذ البداية أن عرض د٠ سامى لبحثه يختلف بعض الشىء عن ما قرأته فى البحث من حيث اضافة بعد مبررات وتوضيح بعض النقاط التى لم تكن واضحة فى البحث وهذا واختصارا للوقت سوف أبدأ بالتعقيب من الجزء الثانى من الدراسة حيث يتساءل الباحث فى هذا الجزء حول ما اذا كان الانخفاض فى معدلات البطالة خلال الستينات يرجع الى نمط توزيع الاستثمارات القطاعية والتوسع فى خلق فرص عمل منتجة ويصل الى النتيجة التالية ان سياسات الاستثمار لم تكن المحدد الاساسى لخلق فرص عمل جديدة ولكن السياسات التى انتهجتها الدولة هى التى لعبت الدور الأساسى ويقصد بذلك سياسات التعليم والتعيين هو يخرج بهذه النتيجة دون الاستناد الى تحليل موضوعى للمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة الستينات وقد كان بامكانه الرجوع بهذا الشأن الى العديد من المؤلفات العلمية التى ناقشت الاوضاع الاقتصادية فى هذه الفترة وقد شهدت الخمسينات والنصف الأول من الستينات تحولات كبرى فى الاقتصاد المصرى لاي مكن أن ينكرها أحد فقد أعطى التصنيع أهمية كبيرة وتوسع القطاع العام ليتحمل الجزء الاكبر من عبء التصنيع فى ذلك الوقت وتمت أول محاولات جدية لاستصلاح مساحات واسعة من الأراضى الزراعية وشهدت هذه الفترة أيضا مشروعات تنموية كبرى وعلى رأسها موضوع السد العالىكما تم الأخذ بنظام التخطيط القومى الشامل بما يتطلبه ذلك من كوادر ادارية وفنية عالية التعليم وكل هذا انعكس بلاشك على سوق العمل وعلى استغلال الموارد البشرية ولا أزعم أن نظام التعليم فى ذلك الوقت كان مثاليا أو أنه كان هناك ربطا وثيقا بين احتياجات التنمية وبين تخصصات الخريجين لكن على الرغم من ذلك فان التحولات التى تمت لهذه الفترة كانت كافية لاستيعاب قوة العمل من المتعلمين وأن جهود التنمية ونمط الاستثمار بصفة عامة كان متسقا الى حد معقول مع المعروض من العمل

ولا أدل على ذلك من أنه طوال الستينات كان نظام تكليف المنهدسين ساريا ..
أما النقطة التالية فى البحث فتتعلق بالتعليم وعلاقته بالبطالة فنجد أن الباحث يذكر أن سياسة مجانية التعليم تعد المسئول الأول عن تزايد مشكلة البطالة من الناحية الكيفية نظرا لتزايد الطلب على التعليم وتوفر قدر كبير من المتعلمين لا يحتاجه سوق العمل وأعتقد أن مجانية التعليم براء من هذا الاتهام فالمجانية لا تعنى سوى تكافؤ الفرص وتوسيع القاعدة التى يتم من خلالها اختيار الاكفأ للتعليم الجامعى وهى لا تؤدى بالضرورة للتوسع فى أعداد المقبولين فى الجامعات لأن ذلك تحكمه احتياجات الجامعات من جهة والسياسة العليا للدولة من جهة أخرى وفى جميع الحالات يبدو أنه من الواجب التروى قبل أن نفرض احكاما مبالغا فيها حول مسئولية التعليم عن البطالة فمن ناحية يمكن الاستعانة ببيانات تعداد سنة ١٩٧٦ لاعطاء صورة عما أفرزت عنه سياسة التعليم عامة ومجانية التعليم خاصة فى حقبة ماقبل منتصف السبعينات فتبلغ نسب التعليم فى قوة العمل كالتالى جامعى ٥٪ ـ متوسط ١٠٪ يقرأ ويكتب ٢٦٪ أمى ٥٠٪ . والحق يقال أنه قد حدث ارتفاعا ملحوظا فى نسبة المتعلمين تعليما جامعيا ومتوسطا الا أن القاعدة العريضة من قوة العمل لا تزال من الأميين أما اذا استخدمنا مؤشرا اخر وهو نسبة الطلبة المقيدين بالجامعات الى عدد السكان فى سن ٢٠ الى ٢٤ عاما نجد ان مصر لا تمثل على المعدلات وأن هناك العديد من دول العالم الثالث التى ترتفع فيها نسبة الجامعيين كثيرا بالمقارنة بمصر ونذكر منها تايلاند والفلبين وكوبا والاردن وسوريا واسرائيل نخرج من ذلك اذا أنه لم يحدث افراط فى التعليم الجامعى فى مصر سواء قسنا ذلك بمؤشرات على المستوى المحلى أو الدولى انما مصر حققت نسبة معقولة من التعليم الجامعى خاصة أنها تعد مصدرا هاما من المتعلمين فى كافة المجالات على مستوى العالم العربى ومن ناحية أخرى يجب التأكيد على أن مشكلةالبطالة ليست فى التعليمالجامعى فحسببل هى أكبر فى التعليم المتوسط وهو يشمل خريجى التعليم الفنى والتجارى والزراعى والصناعى ويلاحظ أن هؤلاء هم أكثر الناس صلاحية بل واستعداد لقبول العالم اليدوى فلماذا اذا ترتفع معدلات البطالة بينهم الا اذا كان فرص العمل فى مجالات الصناعة والزراعة محدودة للغاية اما عن الانخفاض الشديد لمعدلات البطالة بين الاميين فيجب الا يغرينا مظهرهم فالأمى ينتمى فى الغالب الى فئة اجتماعية دنيا بمعنى أنه لابد أن يتكسب لكى يعيش وعليه بالتالى أن يقبل أى نوع من العمل وكثيرا من الاعمال التى يقوم بها الاميون قد تكون

أعمال هامشية غير منتجة متقطعة منخفضة الدخل الى حد كبير لا تشملها التأمينات الاجتماعية وبمعنى اخر فان مواصفات العمل الحقيقى لا تنطبق على مثل هذه الأعمال وقد يقول البعض أن المشكلة ليست فى عدد المتعلمين المطلق ولكن فى العديد مقارنة لاحتياجات سوق العمل وهنا يجب أن نتساءل ماهى المعايير التى يتحدد وفقا لها احتياجات سوق العمل من المتعلمين وهل اذا تراجعت جهود التنمية وتراجع القطاع العام ولم يمثل القطاع الخاص مكانة قيادية تمكنه من تشغيل قوة العمل فهل نقيس احتياجات سوق العمل وفقا لهذا المستوى الهزيل للتنمية الاقتصادية ، وهل يتكيف نظام التعليم لاحتياجات سوق العمل اذا كانت هذه الاحتياجات أساسا من الاميين وغير المتعلمين لأنهم أرخص سعر أو لأن نمط التنمية أصبح يتركز حـول مجالات انتاجية بسيطة أو مجالات خدمية لا تحتاج الى متخصصين على درجة عالية من التعليم ثم اذا كنا نعتمد بشكل مكثف على الخارج فالجزء الاكبر من استهلاكنا مكون أجنبى مرتفع وبالتالى فنحن نخلق دخولا وعمالة للاجانب بدلا من أن نخلقها للاقتصاد الوطنى ومشروعاتنا الكبرى التى تستنزف قدرا هائلا من مواردنا مثل مشروعات الكهرباء تأتى من الداخل تسليم المفتاح كما أن معظم الاعمال الهندسية كما ذكر فى مؤتمر بطالة المهندسين من تصميم وتخطيط العمـــل ودراسات جدوى وتصنيعيقوم بها المهندسون الاجانبواذا كنا أيضا نستضيف الشركات العالمية عابرة القوميات ونغدق عليهـــا الاعفاءات والحـــوافز والتسهيلات الائتمانية ثم نجد أن هذه المشروعات لا تساهم الا بنسبة ضئيلة فى الغاية فى التشغيل هل نقيس احتياجات سوق العمل بناء على هذه المعايير المختلة وبمعنى آخر هل نهبط بالتعليم فى مثل هذه الظروف لمستوى سوق العمل أم يصبح التحدى هو كيف نصلح الاختلالات لنرفع مستوى سوق العمـــل ليستوعب متعلمين أم اذا انتقلنا الى الجزء الاخر من الدراسة ويتعلق بمواجهة مشكلة البطالة فقد تناول الباحـــث جانبين الأول خاص بالتوزيع القطاعى للاستثمارات والثانى يتعلق بنظام التعليم وفيما يخص التعليم ان التوصيات لا جديد فيها كما اننا تعرضنا لموضوع التعليم من قبل أما عن الاستثمارات فيبدو تشاؤم الباحث الشديد وذلك بتحفظه حول امكانية زيادة التشغيل من خلال زيادة الاستثمارات فى ظل ظروف الاقتصاد المصرى الحالية ويرى بالتالى ضرورة التركيز على اعادة توزيع الاستثمارات والتغيير قدر المستطاع من نوعية الفنون الانتاجية مع استغلال الطاقات العاطلة الا أنه لم يعطنا أى دلالات حول ماهى الحدود التى يمكن خلالها تخفيض حجم البطالة اعتمادا

على اعادة توزيع الاستثمارات والعوامل الاخرى وهل هذه الحدود تسمح بمعالجة مشكلة البطالة بشكل جذرى أم انها تؤدى الى انخفاض هامش فقط فى عدد المتعطلين فى الاجل القصـــير أم عن أســـلوب اعادة تخصيص الاستثمارات فهو يرى أنه ينبغى زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة على حساب قطاع الصناعة وهذا ما قاله بالنص دون التمييز بين عامل وأخر وهو يأخذ هنا بمعيار سطحى جدا ألاوهو أن الاستثمارات الموجهة للزراعة نسبتها ضئيلة بالمقارنة بنسبة العمالة التى يستوعبها هذا القطاع كما يستند الى أن المشكلة الاساسية هى التى تواجه قطاع الزراعة والتى ينبغى حلها هى تعديل أسعار المنتجات الزراعية وقد تجاهل الباحث تماما مشكلات الزراعة المصرية الأساسية الاخرى والتى تقف عقبة فى سبيل نمو الانتاج الزراعى مثل محدودية الأرض الزراعية وتفتت الحيازة وغيـــرها كما لم يناقش الى أين تتجـــه الاستثمارات الاضافية فى الزراعة وماهو معامل الاستثمار فى العمل المتوقع أما الصناعة فقد حرمها من الاستثمارات الاضافية دون أن يأخذ فى اعتباره أنها القطاع الديناميكى فى الاقتصاد وأن نموها غير مقيد بعناصر ثابتة وحدود قصوى وأن تشابكاتها فيما بين الصـــناعات بعضـــها لبعض وبينها وبين القطاعات الاخرى يمكن أن يخلق قدرا كبير من التشغيل فى المستقبل وأخيرا هل يعلم الباحث أن معدل نمو الاستثمار فى الصناعة قد انخفض انخفاضا ملحوظا بالذات خلال النصف الأول من الثمانينات ليصل الى ٦ر٪ فقط وان هذا الانخفاض الشديد تزامن مع ازدياد معدل البطالة الى هذه المعدلات التى تنبؤ بالخطر وكل ما أرجوه فى النهاية الا تؤدى الصورة البارزة لبطالة المتعلمين الى أن يتحول اهتمام الباحثين من دراسة مشكلة البطالة فى اطارها العام والمرتبط بهيكل الاقتصاد القومى الى الاطار الخاص المتعلق بالتعليم وشكرا سيادة الرئيس ٠

تعقيب على بحث

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

د٠ أبو بكر متـــولى

فى الواقع عند قراءة الورق كان من المتوقع أن الباحث يعطينا تعريف ما هو المقصود بالاستغلال الأمثل وماهو المنهج القطاعى الذى سيتخدمه وماهى الطريقة البحثية عن طريق هذا المنهج القطاعى الذى يوصـــلنا الى فكرة الاستغلال الأمثل هذه خارج الموضوع لم ترد بتاتا فى الورقة ٠٠ ولكن الذى استخدمه هو نسب التوزيع توزيع العمالة والاستثمار والناتج القومى على القطاعات المختلفة هذا التوزيع لا يمكن أن يسمى بالمنهج القطاعى لأنه كما سنرى فيما بعد انه كان ممكن يستخدمه بطريقة أفضل بحيث أنه يوصـــل للمقصود لأنه هو يحدد بها البطالة وليس العمالة فى القطاعات المختلفة وعلى هذا الأساس كنت متوقع أن يكون الفصل الأول أو حتى النقطة الأولى معالجة لمفهوم الاستغلال الأمثل للموارد ودور هذا المنهج فى ذلك ٠ النقطة الأخرى أنه أخذ هذا المنهج ثم صادر على المطلوب لأنه قال ان سياسة التوظيف التى حدثت فى الستينات خاضعة لقرار حكومى اذا هذا التوزيع لا يخضع الى مفهوم اقتصادى أو الى السببية الاقتصادية التى ندرسها فى الاقتصاد بناء على حاجة القطاع الى عمالة اذا هذا المنهج لا يمكن أن يعطى صورة حقيقية وبالتالى كان يجب أن يرفضه أصلا ٠٠ كان ممكن أن يستخدم معدلات النمو القطاعية فى الناتج والعمالة ويقيس الانتاجية الحدية والتعرف على حسن أو سوء التوزيع سواء بالنسبة لرأس المال أو بالنسبة للعمالة فى القطاعات المختلفة والأمر الاخر نجد أنه فى وضع سياساته لابد انها مختلفة تماما على منهج التحليل وعلى النتائج التى يمكن أن نستقيها من هذا المنهج لأنه فى مواجهة مشكلة البطالة فيما يخص الجانب الكمى رأى الباحث أن عادة توزيع الاستثمارات لصالح القطاع الزراعى لأنه رأى أن القطاع الصناعى يأخذ استثمارات كبيرة والقطاع الزراعى يأخذ استثمارات صـــغيرة والقطاع الخدمى ٠٠ اذا كان التوزيع هكذا كيف يمكن أن نقول أن القطاع الزراعى ممكن تضع فيه استثمارات وبالتالى هذه الاستثمارات ممكن تؤدى الى العمالة من قال هذا ٠٠ ومن قال ان القطاع الزراعى ممكن يستوعب العمالة بالطريقة

التقليدية القديمة اليوم أراضى زراعية بطرق استغلالها الحالى انتهى محدودة ٠٠ اذا لدينا أراضى أما صحراوية اما أقل انتاجية والاستغلال فى هـــذه الأراضى مختلف تماما لأنه معامل رأس مال العمل يختلف تماما بالنســـبة لاستغلال الزراعى الحالى وبالتالى الأمر الاخر الذى يقول حتى الاستغلال الزراعى فى القطاع الخاص لا يتجرأ عليه من قال هذا ٠٠ الشـــواهد ٠٠ المزارع يغلقوها التى تجرأ عليها القطاع الخاص والأمر الاخر أيضا ان يقول ان فى القطاع الصناعى ان رأس المال ليشجع فيها وبلامس ســـمعنا أنه الصناعات الكبيرة لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها من قال هذا ٠٠ شركات بنك مصر دليل ٠٠ والعالم كله دليل على ان القطاع الخاص يستطيع أن يقوم بالصناعات الكبيرة والضخمة ٠٠ الخ ٠٠ القضـــية قضية مناخ استثمارى وأيضا قضية ثقة واذا تولد هذا أمكن لرأس المال الخاص أنه يأخذ دوره فى الاستثمارات وفى المجالات المختلفة وهو ينظر للعائد وقطعا العائد مازال أمر ضرورى لعملية الاستغلال الاقتصادى ٠٠ الامر الثانى أنه يتكلم عن الصناعات الصغيرة المستوعبة للعمالة وهذه مقولة أيضا قد نخطأ فيها كثيرا أو أنا فهمتها خطأ ٠٠ فأهم عندما يكون صناعات صغيرة المشكلة قد حلت لكن بالتفكير أن الصناعات الصغيرة أول ما يأتى فى الذهن الصناعات التقليدية وهى المقشات والسلات وغيرها ٠٠ هـــذه من جهة الصـــناعات الصغيرة ٠٠ صناعات حرفية ريفية لكن المقصود بالصناعات الصغيرة فى واقع الأمر هى الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة وهذه الصناعات المغذية ليست شرطا أن تكون كثيفة العمل ٠٠ تطورها الحالى أنها تميل أيضا الى تكثيف رأس المال فالقضية اذا قضية وأنا مع د٠ محيا زيتون بالنسبة للاخ سامى أنه يلقى مسلمات دون اختبار ودون توضيح جوانبها المختلفة حتى الانسان لو شك يستخدم كلمة « قد » وربما لأن هذا بدلا من أن يؤكد المعنى ، وفى الواقع فى النهاية قال ان هذه التوجهات هى مسألة وضع السياسة لا تتم بمفهوم التشجيع ولكن أنه لابد ان تتم كما ذكر بتعديل هيكل الاسعار النسبية لعوامل الانتاج والسلع لكنلميذكر كيف يتم ذلك هو قال انه فى الماضى الأسعار النسبية كانت تميل لصالح السلع الصناعية والسلع الزراعية ولهذا انخفض الاستثمار الزراعى ٠٠ الحقيقة ان الاستثمار طالما أنه تم توزيعه لا نستطيع أن نأخذه قياس انخفض أو زاد ٠٠ هذا توزيع مبنى على أولوية لأصحاب أو واضعى الخطط أو متخذى القرار وليس هنا نستطيع أن نقول أنه المفهوم الاقتصادى فى عملية التوزيع هو الاساس فى هذا ٠ على أى حال نستطيع

بالنسبة لمجانية التعليم قال انها مسئولة عن هذا الكيفى وفى الواقع أنه فرق بين مجانية التعليم وسياسة القبول ممكن أن يكون لديك سياسة قبول معينة ولكن مجانية التعليم هذا أمر اخر ٠٠ ثم من قال أن فيه مجانية تعليم٠٠ هل المقصود بمجانية التعليم ما يدفع فقط للكلية ٥ر٤ جم أو للمدارس الثانوية ٥ر٧جم ٠٠ أو مجموعات التقوية أو الدروس الخصوصية هى تكلفة التعليم تدفع ولكن لغير مصادرها الشرعية وهذا كله يدخل فى Hedeneconemy هل حتى نحافظ على هذا المفهوم نعمل كله فى Hedeneconemy أو سنعمل بوليس على كل الناس ٠٠ الواقع انه هذه قضية تحتاج الى مفاهيـــم دون التمسك بالشكليات أو المكاسب ٠٠ ويمكن أن نخرج من البحث والتعقيب ببعض الملحوظات اللازمة بتفسير بمدى ملائمة السياسات لمواجهة المكلة ٠٠ أولا وهذا ما خرج به الباحث وأنا أتفق معه فيها ان توزيع العمالة القطاعين فى الستينات كان عامل مستقل خارج عن الدائرة السببية فى التوظف قرار حكومى ناشىء التزام سياسى ساعد على تنفيذه تملك الدولة لأغلب الوحدات الانتاجية والخدمية هل ستستمر فى هذا الدولة لا تستطيع أن تستمر فى هذا وبالتالى هل الاجراءات التصحيحية المطلوبة فى توزيع الاستثمارات ستسير أيضا على أساس الاسعار المشوهة القائمة أو يجب أن يكون هناك سياسة لاعادة تصحيح الأسعار ٠٠ اذا ماهى الطريقة أتدخل بتدخل آخر ليزيد من الخلل خللا أم نجعل لعوامل العرض والطلب دور فى هذا الأمر حتى تصحح ذلك ٠٠ والواقع أيضا كما أشار د٠ أحمد جامع ألا أن عملية الاصلاح ليست فقط فى هذا المضمار وانما فى مضمار ادارة الاقتصاد القومى والمسيطر على اتخاذ القرار بهذا الشأن وشكرا ٠

البحث الثـــانى عشر

مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر

د٠ محمود حســـن حســنى

مدرس بقسم التجارة الخارجية
كلية التجارة وادارة الأعمال
جامعة حلوان

يعانى الاقتصاد المصرى ، مثله فى ذلك مثل الكثير من دول العـــالم المتقدمة منها والآخذ فى النمو ، من مشكلة البطالة ٠ وغنى عن البيان أن أسباب البطالة فى الدول المتقدمة تختلف فى واقع الأمـــر عن أسبابها فى البلدان الآخذة فى النمو ٠

واذا كان اصطلاح البطالة يشير الى كون الفرد لا يعمل ويبحث عن عمل ، فهناك من يقترح اعتبار هؤلاء الذين لا يحصلون على أجـــر منتظم كمتعطلين ، أو افتراض مستوى دخل أدنى ، يعتبر الفرد بمقتضاه متعطلا اذا حصل على دخل أقل منه(١) ٠

ويعانى الاقتصاد المصرى من كافة صور البطالة التى أشار اليها الأدب الاقتصادى ٠ فمن حيث موقف الافراد تجاه العمل ، يمكن أن يكون الفرد فى حالة بطالة اختيارية أو ترفيهية Voluntary or Luxury (٢) وهى تنتشر بين أصحاب الأصول الكبيرة نسبيا والذين ارتفعت طموحاتهم بالاتجاه الى مستويات عالية من التعليم ٠ كما تنتشر كذلك بين بعض فئات العمالة المصرية بالخارج حيث يميلون عند عودتهم الى البقاء عاطلين حتى تنفد مدخراتهم ، وعندئذ يلجأون الى الهجرة مرة أخرى ، وكذلك بعض المودعين لأموالهم فى شركات توظيف الأموال ٠ وقد يكون الفرد فى حالة بطالة اجبارية عندما

لا يسمح نطاق الانتاج أو الأساليب الفنية للانتاج باستيعاب فائض عرض القوة العاملة · ويتمثل هذا النوع من البطالة فى تلك السائدة بين بعض تخصصات خريجى الجامعات والتعليم فوق المتوسط والمتوسط ، وهى ما اصطلح على تسميتها ببطالة المتعلمين ·

ومن حيث مدى احساس المجتمع بوطأة البطالة ، يمكن تقسيمها الى بطالةسافرةأومفتوحة Open Unemployment وبطاله مقنعة Disguised .

ويتمثل النوع الأول فيما أشرنا اليه فى الفقرة السابقة من بطالة اجبارية ، والتى تشير الاحصاءات الى تفاقمها ، فقد ارتفعت معدلاتها من ٢ر٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ ،ووصلت الى ٧ر١٤٪ عام١٩٨٦(٣)·

أما الشكل الثانى وهو البطالة المقنعة ، فهو يمثل احدى صور التشغيل الناقص Underemployment ـ ويتمثل هذا الشكل من البطالة فى القطاع الحكومى المصرى ، القطاع الزراعى ، والى حد ما فى القطاع العام ، بعض المشروعات القائمة على أساس عائلى · وتقدر بعض الدراسات حجم البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى بحوالى ٤٠٪ من جملة العاملين ، وفى القطاع الزراعى قدرتها احدى الدراسات بحوالى ٣٨٪ من جملة المشتغلين ، بينما قدرتها أخرى بما يتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠٪(٤) ، كما يلاحظ اتجاه كثير من وحدات القطاع العام الى تضييق فرص التوظف الجديدة لديه حتى يمكنه تقليل حدة البطالة المقنعة ، كما تشير احدى الدراسات الى أنه اذا كان لدينا فى وحدة ادارية حكومية عشر موظفين يعملون بطاقة مقدارها ٨٠٪ من قدرتهم الفعلية ، فان النقص فى معدل التشغيل لهم ، يعادل وجود عاملين متعطلين لكل الوقت(٥) ·

كما يعانى الاقتصاد المصرى كذلك من البطالة الاحتكاكية أو الجزئية Frictional والتى تحدث فى الأجل القصير عندما ينتقل العمال بين الأعمال المختلفة ، ويبرز هذا النوع من البطالة بصفة خاصة فى القطاع غير الرسمى Informal sector ، وان كان قليل الحدوث فى القطاع الرسمى فيما عدا ما حدث من انتقال قدر كبير من الكفاءات الادارية والفنية الى مشروعات الاستثمار الأجنبى MNCs ، والقطاع الخاص الحديث فى أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادى ·

أما البطالة الهيكلية Structural والتى تبرز عادة من التغيرات طويلة الأجل كتطوير الاساليب الفنية للانتاج ، وتغيير نسب اشتراك عوامل الانتاج (تغير كثافة استخدام العوامل) ، وهى البطالة التى عانى منها الاقتصاد المصرى منذ الستينات مع تركيز قدر كبير من الاستثمارات الصناعية فى صناعة الكيمائيات والبتروكيمائيات وغيرها والتى تتسم بارتفاع كثافة رأس المال فيها نسبيا ، واشتدت حدة هذه البطالة مع قدوم الشركات متعددة الجنسية MNCSs والتى استجلبت معها فنون الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية(٦) ٠

وأخيرا يعانى الاقتصاد المصرى من البطالة الدورية Cyclical والتى تنتج عن قصور مستوى الطلب نتيجة ركود محلى أو عالمى ، فقد نتج عن الركود العالمى فى أوائل الثمانينات ، والهبوط الدرامى فى أسعار النفط ، انحسار موجات الهجرة الى الأقطار العربية البترولية بل وعودة الكثير من العمالة المصرية من هذه البلدان نتيجة السياسات التقييدية التى طبقتها ، وبالتالى انخفاض فى دخول هذه الفئات وذويهم بالداخل ، كل ذلك نتج عنه هبوط فى مستوى الطلب الكلى ومن ثم الطلب المشتق على العمل بحيث أصبح قاصرا عن استيعاب المعروض من الأيدى العاملة ٠

وقد ترتب على اشتداد حدة مشكلة البطالة بصورها المختلفة ، الكثير من المضاعفات السياسية والاجتماعية والنفسية الخطيرة(٧) ، الأمر الذى جعلها من أبرز القضايا التى تحتاج الى تكثيف الجهود للتخفيف من حدتها فى الأجل القصير ، والعمل على تطوير استراتيجية التنمية بحيث تأخذ أبعاد التوظف والبطالة فى الأجل الطويل ٠

ولقد طرحت على الساحة العديد من السياسات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة بعضها قصيرة الأجل ، والأخرى متوسطة وطويلة الأجل ٠

وتهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على مدى اسهام المشروعات الصغيرة بصفة عامة ـ والصناعات الصغيرة بصفة خاصة ـ فى خلق الوظائف واستيعاب فائض القوة العاملة المتاح ٠**ويتمثل ذلك فى بحث وتمحيص الفرضية القائلة بأن المشروعات الصغيرة تستخدم طرائق انتاج**

أكثر كثافة فى العمل ، ومن ثم ينتج عن تشجيعها - بتوفير المناخ الاستثمارى الملاءم - زيادة الطلب على الأيدى العاملة بنسب أكبر من عوامـــل الانتاج الأخرى النادرة ، مما ينتج عنه تخفيف حدة البطالة ٠

وفى ضوء الفرضية السابقة يمكن وضع الاطار التالى للبحث :

١ - ماهية المشروع الصغير ٠
٢ - خصائص المشروع الصغير ٠
٣ - المعوقات التى تواجه المشروع الصغير ٠
٤ - الخلاصة والتوصيات ٠

١ - ماهية المشروع الصغير(٨) :

بادىء ذى بدء ، نود الاشارة الى صعوبة الوصول الى تعريف جامع مانع للمشروع الصغير ، يصلح للمقارنات الدولية أو القطاعية ٠ فالمشروع الصغير فى بلد كالولايات المتحدة أو البرازيل قد يكون كبيرا فى دولة مثل مصر وكوريا وهو يختلف بالتأكيد عنه فى جيبوتى وتوجو ٠

كما أن المشروع الصغير فى صناعة الكيماويات - مثلا - سوف يختلف بالتأكيد عن مثيله فى تجارة التجزئة والاحذية(٩) ٠

ومع ذلك فهناك عدة معايير يمكن على أساسها تحديد حجم المشروع بطريقة تحكمية ، أبرزها عدد العمال فى المشروع ، رأس المال ، عدد الآلات ، كمية وقيمة المواد الخام ، كمية وقيمة الانتاج وغيرها ٠

ويعتقد أن عدد العاملين بالمشروع هو أنسب معيار لما له من صـفات أبرزها(١٠) :

(أ) البساطة وسهولة المقارنة بين المشروعات والدول على أساسه ٠

(ب) الثبات النسبى حيث لا يتعرض للتغيرات فى قيمة النقود بفعـــل التضخم والانكماش ٠

(جـ) توافر البيانات الى حد كبير ، وسهولة الحصـــول عليها من المشروعات ورجال الأعمال حيث لا ينطوى على حساسية أو سرية مقارنة بغيره من المعايير ٠

ومع ذلك فلا يخلو هذا المعيار من مثالب ، أهمهـــا التحيز لصـــالح المشروعات الصغيرة ، حيث يلاحظ فى الغالب ارتفاع معامل العمل/رأس المال فيها بالمقارنة بالمشروعات الأكبر التى تميل الى استخدام فنون انتاج موفرة للعمل ، بالاضافة الى صعوبة المقارنة بين المشروعات المختلفة نتيجة اختلاف معامل العمل/رأس المال ٠

كما تثور مشكلة أخرى وهى مشكلة التصـــنيف الفرعى للمشروعات الصغيرة ، فهناك المشروعات القـــزمية Dworf or Cottage Firms والتى تعتمد على قوة عمل صاحبها وأسرته وفى الغالب الأعم لا يزيد فيها عدد العمال عن خمس ، وكذلك توجد الورش الحرفية Handicraft Shops والتى قد يصل فيها عدد العمال الى عشر ، وهناك المشروعات الصغيرة الحديثة Modern Small Firms والتى يتراوح عدد العمال فيها بين عشر وخمسين عاملا ، وقد يصل فى بعض البلاد الى مائة عامل ، وأحيانا مائتين(١١) ٠

ومن الأمور الجديرة بالايضاح أيضا ، تلك التى ترمى الى التفرقة بين مفهوم المنشأة أو المصنع ، ومفهـــوم المشروع ٠ فالمنشـــأة أو المصـــنع Establishment or plant يشير الى الموضع الذى يقام فيه النشـــاط الاقتصادى ، وتحديد حجمه الأمثل أمر يتصل بالتكنولوجيا المستخدمة ٠ أما المشروع Firm or Business فهو الكيان القانونى للنشاط وهو أقل خضوعا للتكنولوجيا ، لذا فهو أمر يتصل بالتنظيم الاجتماعى ٠

ولكن هذه التفرقة لا تمنع وجود أنشطة يحتوى المشروع فيها على مصنع أو منشأة واحدة ٠ كما قد تمتلك المشروعات الكبيرة العديد من المصانع أو المنشآت الصغيرة(١٢) ٠

والجدول التالى رقم (١) يوضح الاختلاف فى مفهوم الصناعة الصغيرة باختلاف الدول ٠

(الموارد البشرية)

جدول رقم (١)

تعريف الصناعة الصغيرة فى مجموعة مختلفة من الدول
حسب معيار « عدد العمال »

حجم الصناعة / الدول	صغيرة جدا (صناعات قزمية وحرفية)	صغيرة
المملكة المتحدة	١ ـ ٢٠	٢٠٠
الولايات المتحدة	١ ـ ١٠	٢٥٠
اليـــابان	١ ـ ١٠	٣٠٠
المانيا الاتحـــادية	١ ـ ٢٠	٤٩
الدنمـــارك	١ ـ ٦	٢٠
ايرلنـــدا	١ ـ ٦	٥٠
بنجلاديش	١ ـ ١٠	١٠٠
الهنـــد	١ ـ ١٠	٥١ ـ ١٠٠
الصـــومال	١ ـ ١٠	٥٠
الســـودان	١ ـ ١٠	٣٠

المصدر : د٠ سامى عفيفى حاتم ، « تجارب بعض الدول فى مجـــال المشروعات الصغيرة » ، **الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة** ، كلية التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص (٥) ٠

كما يشير الجدول رقم (٢) الى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادى ٠

جـدول رقم (٢)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادى فى اليابان

حجم المشروع / النشـاط	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
مشروعات تجارة الجملة	٥ أفراد فأقل	١٠٠ فرد فأقل
مشروعات تجارة التجزئة	٥ أفراد فأقل	٥٠ فرد فأقل
المشروعات الصناعية	٣٠ فـرد فأقل	٣٠٠ فرد فأقل
مشروعات المناجم والمحاجر والمـاصـلات	٣٠ فـرد فأقل	٣٠٠ فـرد فأقل

المصدر : د٠ نجله حسين مرتجى ، « فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية (تجربة اليابان) » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال ـ جامعة حلوان، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٨ ٠

وفى ضوء الجدولين السابقين ، يمكن القول بأن المقصـود بالمشروع الصغير هو ذلك الذى يوظف من (١ ـ ٥٠) عاملا ، وهذا التعريف يضم تحت لوائه المشروعات الحرفية ٠

وللتعرف على الأهمية النسبية للمشروع الصغير ، بالمفهوم المتقدم ، فان الجدول التالى رقم (٣) يمكن أن يلقى مزيدا من الضوء ٠

جـــدول رقم (٣)

الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة فى القطاع الصناعى فى عدد من الدول (النسبة المئوية للعمال الى اجمالى القوة العاملة الصناعية)

حجم المشروع / الدولة	صغير جدا (١ـ٥) عاملا	صغير (٦ـ٥٠) عاملا	جملة المشروعات الصغيرة (١ـ٥٠) عاملا
كولمبيا (١٩٧٣)	٤٩ر٠	١٦ر٠	٦٥ر٠
تركيـــا (١٩٧٧)	٥٠ر٠	١٤ر٠	٦٤ر٠
المانيا الاتحادية (١٩٧٠)	ـــ	١٢ر١	١٢ر١
فرنســـا (١٩٧٦)	ـــ	١٤ر٦	١٤ر٦
كينيـــا (١٩٧٥)	ـــ	٢٠ر٠	٢٠ر١
سيراليون (١٩٧٤)	ـــ	٩٥ر٦	٩٥ر٦

المصدر : بالنسبة لكولومبيا وتركيا ، حسب من :
Anderson, D., A Small Industry in Developing Countries : A Discussion of Issues", **World Development,** Vol. 10, No. 11, 1982, p. 916.

وبالنسبة لباقى الدول ، استخرج من :

د٠محمد عبد الحافظ غرس الدين ، « الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية فى مصر : دور المنظم والسياسة الصناعية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال ـ جامعة حلوان، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٦ ٠

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) ارتفاع نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة من جملة القوة العاملة الصناعية فى الدول الآخذة فى النمـــــو باستثناء كينيا ، كما أن انخفاض النسبة فى المانيا الاتحادية وفرنسا لايعكس انخفاض أهمية هذه الصناعات بقدر ما يعكس حدود التعريف ، بحيث لو تم

توسيع مفهوم الصناعة الصغيرة ليصبح من (١ ـ ١٠٠) عامل لأصبح نصيب المانيا الغربية والولايات المتحدة ٢ر١٦٪ ، الدنمارك ١ر٣٥٪ من جملة العمالة الصناعية(١٣) ٠

وباستطلاع موقف الصناعات الصغيرة فى مصر ، فان الجدول التالى رقم (٤) قد يفيد فى هذا الصدد ٠

جـــدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للمشروعات الصناعية بحسب عدد المشروعات والعاملين والقيمة المضافة بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١ (قطاع عام وخاص)

البيـــان	عـام ١٩٨١/٨٠			عـام ١٩٨٢/٨١		
	٪ عدد المنشآت	٪ عدد العاملين	٪ القيمة المضافة	٪ عدد المنشآت	٪ عدد العاملين	٪ القيمة المضافة
فئات عدد العاملين						
١ ـ ٤٩	٧٢ر٨	١٠ر١	٣ر٨	٧٨ر٧	١٠ر٠	٢ر٤
٥٠ ـ ٩٩	١٠ر٠	٣ر٧	١ر٢	٧ر٤	٣ر٤	٠ر٨
١٠٠ ـ ٤٩٩	١٠ر٣	١٠ر٩	٤ر٢	٩ر١	١٢ر٠	٣ر٢
٥٠٠ فأكثر	٥ر٩	٧٥ر٣	٩٠ر٨	٤ر٨	٧٤ر٦	٩٣ر٦
الاجمـــالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسب من : الجهاز المركزى للتعبئة العـــامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعى السنوى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ ٠

ويتضح من الجدول السابق رقم (٤) ضآلة اسهام قطاع الصناعة الصغيرة فى القيمة المضافة والعمالة على الرغم من ارتفاع النصيب النسبى لها من حيث عدد المنشآت ، مما يشير الى ضخامة عدد المشروعات الصناعية الحرفية ، مع انخفاض متوسط العمالة بها ٠

والجدول التالى رقم (٥) يقارن بين متوسط العمالة فى الصناعات المختلفة فى القطاعين العام والخاص ٠

جـــدول رقم (٥)
متوسط عدد العمال فى بعض الصناعات فى مشروعات
القطاع العام والخاص بمصر

الملكية الصناعة	قطاع عام متوسط العاملين	قطاع خاص متوسط العاملين
صناعات غذائية	٢٥٢	٢٥
منســوجات	٢١٥١	٣٥
مصنوعات خشبية	٢٥٤	٣٠
صناعات معــدنية	٢١٨٣	٥٠
صناعات كيماوية	١٧٥٥	٤٥
صناعات البلاستيك	٧٩٨	٦٥
صناعة الجـــلود	٨١٣	١٩
آلات غير كهربائية	٧٤٣	٥٨
مشـــــروبات	٥٣٤	١٠٢
معدات ووسائل النقل	٢٠١٠	٤٥
المتوسط العام فىقطاع الصناعة	٧٥٠	٣٤

المصدر : د٠ محمود أحمد موسى الخطيب ، « مدى اسهام الصناعات الصغيرة فى خلق فرص عمالة لخريجى الجامعات » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الاعمال ـ جامعة حلوان ـ ابريل ١٩٨٩ ، ص ١٠ ٠

ويتضح من الجدول السابق رقم (٥) ارتفاع متوســـط العمالة فى مشروعات القطاع العام وهو ما يشير الى كبر حجم مشروعاته من ناحية ، وسياسة التوظيف الحكومية من ناحية ثانية ٠ ويمكن كذلك استخلاص نتيجة مؤداها استحواز القطاع الخاص على الشطر الأعظم من المشروعات الصغيرة فى مصر ٠

وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة عبر الزمن ، فيمكن الزعم بأن المشروع الحرفى الصغير (المشروعات القزمية) كان هو النوع المسيطر على النشاط الاقتصادى فى جميع بلدان العالم فى الفترة التى

سبقت بزوغ الثورة الصناعية · وعلى الرغم من تضاؤل اهمية المشـــروع الحرفى فى العصر الحديث وخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة ، فمازال يهيمن على قدر هام من النشاط الاقتصادى فى البلاد الآخذة فى النمو · أما المشروعات الصغيرة الحديثة فلازالت تستحوز على شـــطر كبير من النشاط الاقتصادى حتى فى أكثر بلدان العالم تقدما كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية · ويمكن الزعم باستمرار هيمنة هذه المشروعات الصغيرة فى الدول الآخذة فى النمو ·

والشكل البيانى التالى رقم (١) يوضح المسار الزمنى للمشروعات الحرفية والصغيرة والكبيرة ·

شكل رقم (١)

المسار الزمنى للمشروعات مختلفة الحجم عبر الزمن

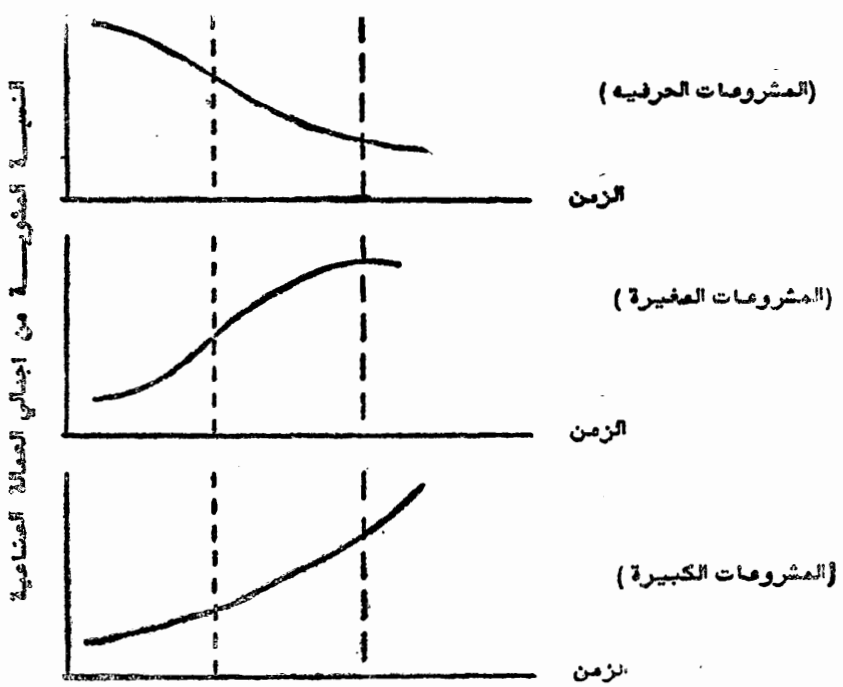

المصدر :

Andeson, D., "Small Industry in Developing Countries : A Discussion of Issues", **World Development"**, Vol. 10, No. 11, 1982, p. 918.

وتفسير ذلك المسار الذى اتخذته المشروعات الصغيرة ، والذى أستمر لفترة طويلة - وما زال فى بعض الدول - قبل ان تبدأ نسبتها فى الانخفاض لصالح المشروعات الكبيرة ، يكمن فى عدة أسباب(١٤) :

(أ) عندما تكون نسبة كبيرة من القوة العاملة مازالت فى القرى والمراكز الريفية فان أسواق سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار (كمدخل انتاجى فى الزراعة) تكون مشتتة بدرجة كبيرة ، مع انخفاض مستوى البنية الأساسية وخدمات النقل فى هذه المناطق ، فان النمط الملاءم للمشروعات يتمثل فى الوحدات الصغيرة النطاق ٠

(ب) الصناعات التى يعتقد فى تمتعها بمزايا الموطن ، مع ارتفاع نفقات النقل ، كالمنتجات سريعة التلف والتى تحتاج الى تصنيع كاللحوم ومنتجات الألبان ، واستخلاص الزيوت العطرية ، وسلع ضخمة الحجم مثل مواد البناء ، وخدمات الاصلاح ، وما شابه ذلك من أنشطة ، يكون الحجم الأنسب لها هو النطاق الصغير للانتاج ٠

(جـ) الانشطة التى يشيع فيها نظام التعاقد من الباطن Subcontracting والتجميع المحلى مثل طرق وسباكة المعادن ، تجميع المعدات الزراعية وغيرها ، يكون النطاق الصغير هو الأكثر ملاءمة ٠

(د) مجموعة الأنشطة التى يمكن وضعها تحت عنوان « المنتجات المتنوعة ذات نطاق الانتاج الأقل » ، والمنتجات التى تخدم أسواق كلية صغيرة بطبيعتها مثل الصناعات الحرفية ، صناعات الحياكة والملابس ، الأغذية المطلوبة خصيصا ، بالاضافة الى الأنشطة المستحدثة والتى مازالت أسواقها تحت التكوين ٠

وغنى عن البيان أن التحسن فى البنية الاساسية ، ووسائل النقل ، بالاضافة الى التركز السكانى الاكبر فى المدن الكبيرة ، قد سمح للمشروعات الكبيرة بأن تنشأ وتزدهر وتشهد عملية التركز ، وبالتالى انتقلت المشروعات الصغيرة الى مكانة تالية ٠

٢ - خصائص المشروع الصغير :

تتصف المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصـــائص تميزها عن المشروعات الكبيرة ، وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلى :

١/٢ الاتجاه نحو استخدام طرائق انتاج كثيفة العمل :

يعتقد أن المشروعات الصغيرة تميل نحو استخدام طرائق انتاج كثيفة العمل بالمقارنة بتلك الطرائق التى تستخدمها المشروعات الكبيرة (كثيفة رأس المال) ، ويبرز ذلك على وجه الخصوص فى تلك المشروعات الصغيرة التى تنتج سلعا تامة الصنع أو خدمات · وبالتالى فهى توظف قدرا من الأيدى العاملة يفوق ما تستوعبه الصناعات كبيرة الحجم من عمالة ·

ولا ينبغى أن يغفل عن الذهن ، ان بعض المشروعات الصغيرة قد يميل الى استخدام فنون انتاج كثيفة رأس المال فى ظل ظروف معينة ·

ومن الطبيعى أن يختلف تعريف كثافة العمل (أو رأس المال) بحسب الغرض الذى من أجله نحتاج الى ذلك الاصطلاح · فاذا كنا بصدد دراسة درجة كثافة عامل الانتاج ، بقصد الوصول الى تصور لما ينبغى استخدامه من فنون انتاج ، بهدف استيعاب فائض العمل - والعمل غير الماهر على وجه الخصوص فى الدول الآخذة فى النمو - فان استخدام رصيد رأس المال لكل عامـــل (L/K) يمكن أن يكون معيارا مقبولا لقياس درجة كثافة عنصر العمل فى الانتاج(١٥) ·

ومع ذلك ، وفى ضوء عدم تجانس وحدات عنصر العمـــل أو رأس المال ، يكون من الضرورى ترجيح وحدات كل عامل انتاجى (Ki, Li) باستخدام الأسعار المحاسبية (أسعار الظل) حتى يمكن تلافى اخطـــاء التجميع ·

وفى الدول التى ينخفض فيها معامل رأس المال/العمل نسبيا ، فان أسلوب الانتاج الملاءم ، سوف يكون كثيف العمل نسبيا · ومع ذلك ينبغى أن نلاحظ أنه فى صناعة معينة قد لا يكون الأسلوب الانتاجى المكثف جدا

لاستخدام العمل ، بالضرورة هو الأكثر ملاءمة · ففى دراسة عن الاقتصاد الاندونيسى ، وجد أن أفضل أسلوب انتاج لضرب الأرز ، هو مضارب الأرز الآلية الصغيرة بدلا من الطريقة التقليدية المكثفة جدا للعمل ، مع ملاحظة ان اندونيسيا تعتبر من الدول التى تعانى من مشكلة الاكتظاظ السكانى(١٦)· ويمكن ايضاح هذه الفكر باستخدام الشكل البيانى التالى رقم (٢) ·

شـكل رقم (٢)

اختيار الفن الانتاجى الملاءم

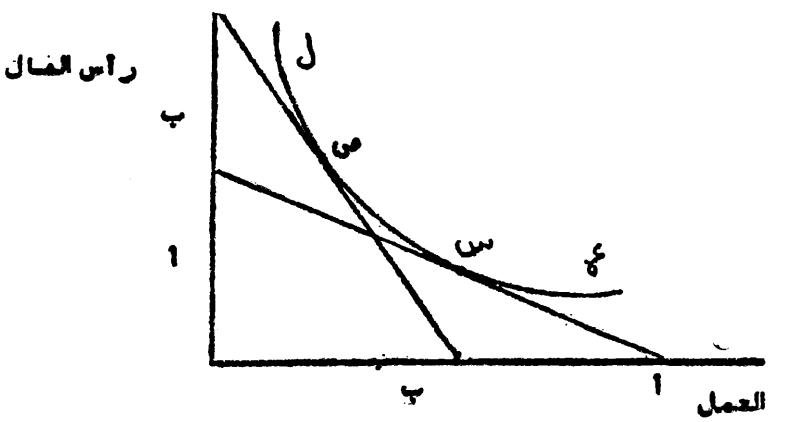

يتضح من الشكل السابق رقم (٢) أن النقاط (ع ، س ، ص ، ل) تمثل أربعة أساليب انتاج ممكنة ، تتروح بين كثيف جدا للعمـــل ، كثيف العمل ، كثيف رأس المال ، كثيف جدا لرأس المال على الترتيب · فاذا كان السعر النسبى السائد لعنصرى الانتاج العمل ورأس المال هو الخط (أ أ) ، فان الكفاءة لا تتحقق عند النقطة (س) ، وهى أكثر ملاءمة من النقطة (ع) ذات الكثافة العالية جدا للعمل ·

وقد تتسبب حكومة الدولة المعنية فى تبنى أساليب انتاج لا تتسق مع نسب عوامل الانتاج المتوافرة لديها ، بتغيير الأسعار النسبية لعاملى الانتاج عن طريق بعض الممارسات مثل أسعار الفائدة المدعمة ، فرض ضرائب على الأجور ، ونتاج ذلك أن يصبح خط السعر النسبى أكثر انحدارا (بب) ، وبالتالى تتحدد الكفاءة عند النقطة (ص) ، ويتحول المنتجون الى استخدام

فنون انتاج كثيفة لرأس المال ، ويقل الطلب على الأيدى العاملة ، وتزداد معدلات البطالة · مع ملاحظة أن النقطة (ص) تمثـــل الربحية التجارية الخاصة ، على حين تمثل النقطة (س) التطابق بين الربحيـــة التجارية والاجتماعية فى مجتمع يتوافر فيه عنصر العمل نسبيا ·

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن تقديرات كثافة العمل فى الصناعات الصغيرة والكبيرة عادة ما تقتصر على التوظف المباشر لعامل الانتاج ، وتهمل الآثار غير المباشرة · فعلى سبيل المثال يقوم صانع الأحـــذية ذو النطاق الصغير بوظيفة المنتج والناقل والموزع والمدير ، فى آن واحد ، بينما يكون لدى شركات الأحذية كبيرة النطاق ادارة منفصلة لكل وظيفة ، تستعين كل ادارة منها بعدد كبير من الأفراد · وبالتالى عند قياس كثافة عنصر العمل مثلا نجد أن الصناعة الكبيرة أكثر كثافة عمالية من المشروع الصغير ·

ومن النتائج الجذابة تلك التى وصلت اليها دراســـة (Goldar عام ١٩٨٥ أن المشروعات صغيرة النطاق تكون ذات كفـــاءة أكثر فى تلك الصناعات التى يكون فيها الاختلاف فى معامل رأس المال/العمل بين الوحدات الكبيرة والصغيرة النطاق ضئيلا نوعا ما ، ويتضـــمن ذلك أن المشروعات الصغيرة لا تستطيع أن تكون وسيلة لتوليد قدرا كبيرا من التوظف بشكل كفء · كما ذكرت دراسة للبنك الدولى أن الطريق الوحيد لزيادة كثافة العمل فى اقتصاد الدولة ، يكون بزيادة الطلب على منتجات الصناعات التى تكون بطبيعتها كثيفة العمل ، وتكون انتاجية العمل فيها مرتفعة(١٧) ·

والاعتقاد بأن استيعاب العمل يكون دالة فى تركيبة الناتج بدلا من نطاق الانتاج أمر ايدته الدراسات التطبيقية عن بعض دول شرق آسيا مثل كوريا ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافوره · ونجاح القطاع الصناعى فى هذه الدول فى امتصاص العمالة ، يرجع الى حد بعيد الى تنمية الصناعات التى تنتج سلعا كثيفة العمل أكثر منه فى الاهتمام بتنمية الصناعة صغيرة الحجم ·

ولقد أشار Soligo فى دراسته عن باكستان أن سلة الاستهلاك للشخص الفقير تكون أكثر كثافة فى العمل ، الى حد ما ، عن تلك الخاصة بالأغنياء · فالعائلات الريفية تستهلك توليفة من السلع والخدمات أكثر كثافة فى العمل عن تلك التى تستهلكها العائلات الحضرية(١٨) ·

ومع ذلك لا يمكننا قبول النتيجة السابقة على اطلاقها ، فمع ارتفاع مستويات الدخول بدرجة كبيرة يميل الأفراد الى استهلاك مجموعة من السلع والخدمات ذات كثافة عمالية مرتفعة جدا مثل محال تقديمالأطعمةوالمشروبات، خدمات اصلاح السيارات والاجهزة المنزلية ، السياحة ، وهذه التوليفة ناتجة عن التوسع فى تقديم وسائل الراحة للمستهلكين ، حيث أصبح الاستمتاع الفراغ مطلبا متزايدا لأصحاب الدخول المرتفعة(١٩) ٠

ويرتبط بالنقطة السابقة ، أن استراتيجية التنمية الاقتصـــادية التى تنتهجها الدولة تؤثر الى حد كبير فى قدرتها على امتصاص فائض الأيدى العاملة ، حيث يعتقد أن الدولة ذات الوفرة النسبية فى العمل غير الماهر أو نصف الماهر ، والتى تعانى فى نفس الوقت من ندرة نسبية فى عوامل الانتاج الأخرى ، يمكنها خلق المزيد من فرص العمـــل باتباع استراتيجية تنميـــة الصادرات ، أكثر مما تحققه لو اتبعت الاستراتيجية البديلة ، وهى الاحلال محل الواردات مع ضرورة حمايتها من المنافسة الاجنبية ٠ وتشير التجارب التاريخية لدول شرق آسيا (اليـــابان ، كوريا ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافوره) الى نجاح هذا التوجه ٠ فقد سجلت هذه الدول معدلات نمو عالية لكل من الصادرات من السلع المصنوعة والعمالة الصناعية ٠ ومن المدهش أن هذه الدول قد حباها « الرحمن » بموارد طبيعية فقيرة ، ونسبة عالية من السكان الى الأرض المزروعة(٢٠) ٠

وبالنظر الى مدى توافر هذه السمة فى المشروعات الصغيرة المصرية فان الجدول التالى رقم (٦) يمكن أن يلقى بعض الضوء ٠

جـــدول رقم (٦)

الكثافة الرأسمالية لفنون الانتاج المستخدمة فى الصناعات التحويلية فى مصر عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٢/٨١

الصناعات	الصناعات الكبيرة الفـن الانتاجى البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفـن الانتاجى الملائم (٢)	الصناعات الكبيرة الفـن الانتاجى البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفـن الانتاجى الملائم (٢)
المواد الغذائية	١ر٢	٠ر٢	٥ر٥	٠ر٨
المشروبات	٢ر٢	٠ر٦٤	١٥ر٨	٩ر٨
منتجات التبغ	٠ر٩	٠ر١٢	٢ر٦٣	٠ر٢٤
الغزل والنسيج	١٠ر٣	٠ر٤٥	٢ر٨	٢ر٩٦
الملابس الجاهزة عدا الاحذية	١ر٣	٠ر٤٦	١ر٤	ـر١
الجلود ومنتجات الجلد والفراء الاحذية عـدا المصـــنوعة من البلاســتيك أو المطـــاط أو الخشب ٠	٣ر٤	٠ر٤	ـر٨	٢ر٢٢
الخشب والمنتجات الخشـــبية والفلينية	٠ر٣٤	٠ر٢٦	٠ر٦	٣ر٨
الأثاث والتركيبات والتنجيد	٢ر٢	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٧
الورق ومنتجات الورق	٠ر٩	٠ر٣	٢ر٤	١ر٨
الطباعة والنشر	٣ر١	٠ر٦٥	٦ر٠	٦ر٤
صناعة الكيماويات الصناعية	٠ر٥	١ر٢	١ر٧	٤ر٤
صناعة المنتجـــات الكيمـاوية الأخرى	٨ر٠	٠ر٩٥	١٤ر٠	٥ر٥
صناعة منتجات المطاط	١ر٥	١ر٤	٥ر٨	٣ر٤
صناعة منتجات البلاستيك	٢ر٥	٠ر٤٤	٦ر٢	٣ر٩
صناعة الخـــزف والصـــينى والفخار	١ر٤	٠ر٨	٢ر٨	٠ر٦
	١ر٨	٠ر٥٣	٦ر٠	٨ر٤

تابع جدول رقم (٦)

الصناعات	الصناعات الكبيرة الفن الانتاجى البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفن الانتاجى الملائم (٢)	الصناعات الكبيرة الفن الانتاجى البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفن الانتاجى الملائم (٢)
صناعة الزجاج ومنتجات الزجاج	٠ر٩٥	٠ر٣	٢ر٦	١ر٧
صناعة منتجات خامات تعدينية	٥ر٢	٠ر٣	٣٤ر٨	١ر٨
صناعة المعادن غير الحديدية الأساسية	٠ر٦١	٠ر٦	١٤ر٤	١٦ر٠
صناعة المنتجات المعدنية غير الماكينات والمعدات ٠	١ر٥	٠ر٥	٤ر٠	٣ر٢
صناعة الماكينات عدا الكهربائية	١ر٨	٠ر٥٣	٥ر٧	٢ر٧
صناعة المكينات والاجهزة والأدوات الكهربائية ٠	١ر٥	٠ر٤	٤ر٠	١٢ر٥

المصدر : د٠ محمد منير الطوخى ، « الاختيار التكنولوجى ودور الصناعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الاعمال ـ جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، الملحق الاحصائى ص ٢٢ ـ ٢٣ ٠

ومن الجدول السابق رقم (٦) ، يمكن القول بأن الصناعات الصغيرة مالت الى استخدام فنون انتاج أقل كثافة فى رأس المال (أكثر كثافة فى العمل) ، بالمقارنة بفنون الانتاج المطبقة فى الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية الاعلى ، وهو ما يشير الى استخدام الصناعات الصغيرة لفنون انتاج أكثر ملاءمة لنسب توافر عوامل الانتاج فى الاقتصاد المصرى ٠

ولكن بمقارنة درجة الكثافة الرأسمالية فى الصناعات الصغيرة بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٢/٨١ ، نلاحظ اتجاه هذه المجموعة من الصناعات

طـــرائق انتاج أكثر كثافة رأســـمالية مما كانت عليه ، بحيث اقتربت الى حد كبير من درجة الكثافة الرأسمالية فى الصناعات الكبيرة ، بل وتخطتها فى بعض الصناعات مثل (المشروبات ، الغزل والنسيج ، الاحذية ، الخزف والصينى ، الماكينات والاجهزة والأدوات الكهربائية(٢١) ٠

ويمكن أن نعزو النتيجة السابقة الى الخلل فى سوق العمل المصرى ، فقد كانت العمالة المصرية رخيصة الى درجة كبيرة حتى منتصف السبعينات ، ثم حدثت مجموعة من التطورات المحلية والاقليمية أدت الى ارتفاع معدلات الأجور وتكلفة العمل وتتمثل تلك التطورات فيما يلى(٢٢) :

(أ) تحسين مستويات الأجور الحكومية ٠

(ب) ظهور الشركات متعددة الجنسيات بكثافة فى السوق المصرى ، واجتذابها العمالة المؤهلة والماهرة بأجور عالية ٠

(جـ) الهجرة الواسعة للعمالة المصرية الى البلدان العربية النفطية للاستفادة من الفوائض النفطية هناك ٠

وقد ترتب على هذه التطورات حدوث ازدواجية فى سوق العمل المصرى، مع ازدياد تأثير القوى العاملة على ارتفاع الأجور ٠

ويمكن أن نعزو ذلك أيضا الى التشريعات الجامدة التى تحكم سوق العمل المصرى ، من حيث الحد الأدنى من الأجور ، التأمينات الاجتماعية ، عدم القدرة على الاستغناء عن العمالة الزائدة عند انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى دون آثارة مشاكل ، بالاضافة الى احتمالات التغيب والتمارض بهدف الضغط على أصحاب الأعمال لرفع الأجر ٠

٢/٢ انخفاض الحجم المطلق لرأس المال :

يعتقد بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال المطـــلوب لاقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة ، قياسا الى تلك المتطلبـــات فى المشروعات الكبيرة ٠ ويترتب على ذلك انخفاض تكلفة فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة ٠ فهناك دراسة تقدر حجم رأس المال المستثمر بالصناعة بحوالى (٧) مليار

جنيه ، ويقدر نصيب قطاع الصناعات الصغيرة بحوالى (٢٢٦) مليون جنيه ، أى حوالى ٣٪ من اجمالى رأس المال المستثمر بالصناعة ٠

وقد انتهت نفس الدراسة الى أن متوسط تكلفة فرصة العمل من رأس المال المستثمر فى الصناعة الصغيرة تقل بمعدل ٣ مرات عن متوسط تكلفة فرصة العمل فى الصناعة ككل ٠ وينتج عن ذلك أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد فى الصناعة الكبيرة والمتوسطة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال فى الصناعات الصغيرة ٠ كما تقدر الاستثمارات المطلوبة لتشغيل مائة ألف عامل فى الصناعات الصغيرة بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه ، وهو مبلغ غير كبير ويمكن تدبيره دون عوائق(٢٣) ٠

٣/٢ الملكية والادارة شخصية :

انطلاقا من الخصيصة السابقة ، وهى ضآلة حجم رأس المال المطلوب للتأسيس والتشغيل ، نجد أن المشروعات الصغيرة تتلاءم مع انماط الملكية التى يغلب عليها الطابع الشخصى والعائلى ٠ وتتمثل ملكية هذه المشروعات فى الأغلب الأعم ، فى الملكية الفردية ، أو الملكية العائليـــة (الأقارب) ، شركات الأشخاص (الأصدقاء) ٠ وهذه الأشكال من الملكية تكون أكثر جاذبية للمدخرات الصغيرة ، والتى تتواجد لدى أصحابها قدرات تنظيمية ، يفضلون من خلالها الاشراف المباشر على أموالهم ٠ كما أن الطابع العائلـــى لهذه المشروعات يعطى لها القدرة على الاستمرار ، من خلال توارث الحرفة بين الآباء والابناء (٢٤) ٠

وتعتبر هذه المشروعات بمثابة المفرخة التى تحتضن صغار المنظمين ، ويكتسبون من خلالها القدرة على اتخاذ القرار والسيطرة على ، وتوجيه مقادير معينة من عوامل الانتاج الأخرى ٠

كما تساعد هذه الانماط من الملكية على استقلالية المشروع من الناحية القانونية ، بمعنى أن هذا المشروع الصغير ليس مملوكا لمشروع أكبر ٠

وهذا النوع من المشروعات يلاءم صغار المدخرين المصريين ، والعمال السائدة من الأقطار النفطية ، بشرط توافر المناخ الاقتصاد الاجتماعى الملاءم٠

والجدول التالى رقم (٧) يشير الى توزيع المنشآت فى مصر بحسب الكيان القانونى ٠

جـــدول رقم (٧)

توزيع المنشآت فى مصر حسب الكيان القانونى (١٩٨٦)

الاقلـــيم	الكيـــان القانونى							
	فـــردية	تضـــامن	توصية بسيطة	مساهمة	توصية بالأسهم	ذات مسئولية محدودة	أخرى	الاجمالى
المحافظات الحضرية ((*)	٣٠٤٢٩٠	٣٩٥١٨	٣٦٨٢	٧٧٣٦	٣٩٣	٩٥٦	١٠٣٣٨	٣٦٦٩١٣
٪ من الاجمالى	٨٢ر٩٪	١٠ر٨٪	١ر٠٪	٢ر١٪	١ر٠٪	٣ر٠٪	٨ر٢٪	١٠٠ر٠٪
محافظات الوجه البحرى	٤٦٤١٣٦	١٨٧٨٤	٦٨٤	٦٨٥٥	٨٣١	١٤٥٤	١٢٤٧٨	٥٠٥٢٢٢
٪من الاجمـــالى	٩١ر٩٪	٧ر٣٪	١ر٠٪	٤ر١٪	٢ر٠٪	٣ر٠٪	٤ر٢٪	١٠٠ر٠٪
محافظات الوجه القبلى	٣٠٧٩٢٢	١٧٤٠٠	٩١٣	٤٩٨٠	٥٩١	١٠٤٣	١٢٤٠٨	٣٤٥٢٥٧
٪ من الاجمـــالى	٨٩ر٢٪	٥ر٠٪	٣ر٠٪	٤ر١٪	٢ر ٪	٢ر٠٪	٦ر٣٪	١٠٠ر٠٪
محافظات الحدود (**)	١١٣٧٢	٤٦٠	١٦	٨٧٢	٦٨	١٣١	٦٥٠	١٣٥٦٩
٪ من الاجمـــالى	٨٣ر٨٪	٣ر٤٪	١ر٪	٦ر٤٪	٥ر٠٪	١ر٠٪	٨ر٤٪	١٠٠ر٠٪
الاجمـــالى العام	١٨٠٧٧٢٠	٧٦١٦٢	٥٢٩٥	٢٠٤٤٣	١٨٨٣	٣٥٨٤	٣٥٨٧٤	١٢٣٠٩٦١
٪ من الاجمالى العام	٤ر٨٨٪	٢ر٦٪	٤ر٠٪	٦ر١٪	٢ر٠٪	٣ر٠٪	٩ر٢٪	١٠٠ر٠٪

(*) المحافظات الحضرية هى : القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس ٠

(**) محافظات الحدود هى : البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء ، جنوب سيناء ٠

المصدر : حسب من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ (النتائج الاولية) ، ابريل ١٩٨٧ ٠

ويتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن الكيان القانونى الغالب للمنشآت فى مصر هو الشركات الفردية ، حيث يصل متوسطها العام الى ٤ر٨٨٪ من الاجمالى ، وتصل الى حوالى ٩٢٪ من الاجمالى فى محافظات الوجه البحرى · ويلى ذلك فى الأهمية شركات التضامن وهى احدى أشكال شركات الأشخاص أيضا ، ويصل متوسطها العام الى ٢ر٦٪ من الاجمالى ، وتصل الى أعلاها فى المحافظات الحضرية ، حيث تبلغ ٨ر١٠٪ من الاجمالى على مستوى المحافظات الحضرية · وتأتى الشركات المساهمة فى المرتبة الثالثة بمتوسط عام ٦ر١٪ ، وهو ما يشير الى انخفاض التفضيل النسبى لصغار المدخرين لهذا النوع من الكيانات القانونية ، ويمكن أن نعزو ذلك الى عدم انتعاش حركة التعامل بسوق الأوراق المالية بمصر ·

٤/٢ المساعدة على تغيير الهيكل الصناعى :

يقصد بتغيير الهيكل الصناعى فى هذا الصدد ، العمل على تخفيف حدة التركز الصناعى (بمعنى الاتجاه ناحية الاشكال الاحتكارية المختلفة) ، والتركز هو عملية طبيعية تحدث عند اختلاف معدل نمو المشروعات ، فالمشروعات التى تسجل معدل نمو أسرع من غيرها تستأثر بنصيب أكبر من الناتج والتوظف ، وتزداد بالتالى قوتها الاحتكارية ، ما لم يتم اتخاذ تدابير تحول دون حدوث ذلك(٢٥) ·

ويرجع التركز فى بعض الأنشطة أساسا ، الى وجود عقبات تحد من حرية دخول مشروعات جديدة الى نوع النشاط الذى تمارسه الصناعة · وعادة ما ينسب ارتفاع معدل تركز الانتاج ، الى السياسات الحكومية التى تحابى المشروعات الكبيرة من ناحية ، أو تكون تلك المشروعات مملوكة للدولة من ناحية أخرى(٢٦) ·

وفى ضوء ما سبق ، يعتقد ان اقامة حشد من المشروعات الصغيرة ، حتى وان كانت ذات كفاءة منخفضة بالقياس الى المشروعات الكبيرة ، سوف يحافظ على بقاء الضغط التنافسى وبالتالى تمنع أوجه القصور فى كفاءة السوق من خلال تقليل حدة التركز من ناحية ، وتقلل من بعض ممارسات السلوك الاحتكارى كالتواطوء والاندماج الاحتكارى ·

وبدراسة الهيكل الصناعى فى مصر ، نجده يتسم بالتركز ، وينسب ذلك بشكل مباشر الى سياسة الحكومة (فى اعقاب عمليات التأميم والتمصير) التى تسيطر على أغلب مجالات النشاط الاقتصادى بمصر • كما يتسم أيضا القطاع الصناعى فى مصر بالاتجاه نحو التكامل الرأسى الذاتى ، أو بالاشتراك مع مشروعات أخرى مملوكة للدولة • وعلى السياسة الصناعية أن تتخذ من التدابير وا لاجراءات ما يقلل من حدة التركز ، اذا كانت الرغبة صادقة فى تشجيع ولوج المشروعات الصغيرة الى حلبة الانتاج •

٥/٢ انخفاض القدرة الذاتية على القيام بالبحوث والتطوير :

يعتقد بأن انخفاض الطاقة الانتاجية والتمويلية للمشروع الصغير تؤدى الى انخفاض قدرتـــه الذاتية على القيام بأنشـــطة البحـــوث والتطـوير Research and Development وبالتالى فليس من المحتمل أن تكون منبعا للاختـراع Invention أو لتحديث المنتجات Innovation وآية ذلك ما اشارت اليه دراسة Williamson عام ١٩٧٥ من أن أنشطة البحوث والتطوير (R & D) تبدو أقل برهانا على اثبات عوائدها الاقتصادية بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، حيث تحتاج هذه الأنشطة الى رصد مبالغ كبيرة على أنشطة ترتفع فيها مخاطر الوصول الى اختراعات أو تحسينات قابلة للتطبيق(٢٧) •

ومع ذلك فيمكن اعتبار المشروع الصغير وعاءا هاما لتقديم التغير الفنى ، عن طريق استخدام نطاق انتاجه الصغير • وعلى ذلك فان دعم المشروعات الصغيرة من قبل المشروعات الكبيرة والحكومات يمكن أن يؤدى الى معدلات أسرع من الاختراع والتجديد داخل الاقتصاد ككل(٢٨) •

٣ ـ المعوقات التى تواجه المشروع الصغير :

تواجه المشروعات الصغيرة مجموعة من المعوقات تحد من نموها وانتشارها ، وتؤثر على اختيارها لفنون الانتاج الملاءمة ، وينعكس ذلك الى حد كبير على قدرة هذه المشروعات على استيعاب القوة العمالية ، وعلى اسهامها فى حل مشكلة البطالة •

وبعض هذه المعوقات يرجع الى عوامل داخلية خاصة بتلك المشروعات ، وبعضها الآخر ينسب لعوامل خارجية مرجعها المناخ الاستثمارى الذى تعمل فى ظله هذه المشروعات وفيما يلى نستعرض بايجاز ابرز تلك المعوقات :

١/٣ العوامل الداخلية :

وترجع هذه المجموعة من العوامل الى طبيعة المشروع الصغير ذاته من حيث رأس المال والهيكل التنظيمى والكوادر التى يستعين بها · ومن أهم هذه العوامل :

١/١/٣ نقص القدرات والمهارات التنظيمية :

أن طبيعة المشروعات الصغيرة تتيح حرية الدخول للنشاط للافراد على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية · وان من ابرز سمات المشروعات الصغيرة هو بساطة الهيكل التنظيمى ، فعادة ما يدار المشروع الصغير بواسطة صاحبه (أو أصحابه) ، الذى يتخذ تقريبا كل القرارات الهامـــة ويشـرف على تنفيذها ·

وهذا الاعتماد المباشر على صاحب المشروع فى كـــل مناحى ادارة النشاط ، يعتبر فى الغالب ، مصدر قوة ذلك المشروع ، وفى نفس الوقت مصدر العديد من أوجه الضعف · ويتمثل الوجه الايجابى لذلك فى سرعة اتخاذ القرار ، أما الوجه السلبى فيتمثل فى ان قدرات وخبرة أى شخص واحد ، تكون بالضرورة محدودة ·

والعديد من أصحاب المشروعات الصغيرة ، قد لا تكون لديهم الخبرة التنظيمية للمحترفين ، ويديرون نشاطهم ، فى الغالب الأعم ، على أساس من الخبرة والفطرة ·

وعادة ما يشار الى أن الوظيفة التنظيمية تنقسم الى شقين(٢٩) :

الشق الأول منها وهو يرتبط بصنع القرار الاستثمارى ويتضـــمن : التعرف على فرص السوق ، تطوير وتقديم طريقة الانتاج ، الاشراف على

تركيب الاستثمارات ، التعامل مع الجهـــــاز الادارى الحكومى من حيث التراخيص والامتيازات ٠

الشق الثانى منها ويتعلق بالناحية الادارية ، ويشتمل على : الوقت المنفق على التسويق وتدبير المدخلات ، العلاقات مع العملاء والموردين ، تدبير وادارة التمويل ، مجالات الاصلاح ورقابة الانتاج ، التعامل مع الجهاز الحكومى من حيث الضرائب ، الأمن الصناعى ، قوانين العمل ٠

وكلا الشقين ليس مستقلا عن الآخر ٠

وتظهر أهمية ذلك وبصفة خاصة فى المشروعات الصغيرة ، فعلى المنظم فى المشروع الصغير أن يقوم بالشقين السابقين بكفاءة ، فالفشل فى أداء تلك المهام بكفاءة قد يؤدى الى فشل المشروع بالرغم من القدرة على التحديد وحسن اختيار الاستثمار ٠

٢/١/٣ نقص القاعدة المحاسبية لتخطيط وادارة النشاط :

وهى تعتبر من أكثر صور عدم الكفاءة شيوعا للمشروعات الصغيرة فى الدول الاخذة فى النمو ، ويرجع ذلك من ناحية ، الى تخلف حرفة المحاسبة فى كثير من الدول الاخذة فى النمو ، وحتى أن توافرت بشكل مرض فهى قليلا ما تستخدم ، ويبدو أنه لا يرجع اليها الا عندما يصعب تجنب دفع الضرائب ، أو عند طلب ائتمان مصرفى ويشترط المصرف تقديم قائمة المركز المالى لاعتماد الائتمان ٠

وفى دراسة عن كوريا والفلبين ، وجد على سبيل المثال أن أقل من ثلث المشروعات الصغيرة (٢٠ ـ ٤٩ عاملا) تطبق نظام القيد المزدوج ، وأقل من نصفها لدية شكل معترف به من السجلات والدفاتر المحاسبية وفى دراسة عن أفريقيا وجد أن أغلب المنظمين فشلوا فى الاحتفاظ حتى بالسجلات المالية البدائية(٣٠) ٠

ويترتب على ذلك ، تقليل قدرة المنظم الصغير على ادارة الاستثمارات القائمة بكفاءة ، وتوقع النفقات والايرادات المرتقبة من الاستثمار الجديد ٠

٣/١/٣ نقص رأس المال اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة :

يعتبر هذا الأمر من أبرز عوائق الدخول الى النشاط بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، فارتفاع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط بالنسبة لمدخرات أصحاب المشروع ، لا يمكن من تدبير المبانى والملحقات اللازمة لبدء النشاط ، مع صعوبة الحصول على تمويل مصرفى لمشروع لم يبدأ العمل بعد ٠

وبافتراض التغلب على العقبة السابقة ، فهناك الحاجة الى رأس المال المتداول لتمويل المخزون من المواد الخام وقطع الغيار لتنفيذ الطلبيات ٠ ويقدر حجم رأس المال العامل بنسبة تتراوح بين ٥٠ ـ ٧٠٪ من هيكل الأصول فى معظم الصناعات الصغيرة(٣١) ٠

٢/٣ العوامل الخارجية :

وترجع هذه المجموعة من العوامل الى المناخ العام ، الذى من خلاله تمارس المشروعات الصغيرة أنشطتها المختلفـــة ٠ وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلى :

١/٢/٣ السياسات الحكومية المتحيزة :

ان المشروعات الصغيرة تكون فى حالة تخلف نسبى بالنسبة للمشروعات الكبيرة ٠ ومن الأمور التى تعمق ذلك الوضع ، تلك الممارسات المتحيـــزة للسياسات الحكومية لصالح المشروعات الكبيرة وضد المشروعات الأصغر ٠ فأنشطة القطاع الرسمى (قطاع المشروعات الكبيرة) تحصل على المنافع المباشرة التى تقدمها الحكومة مثل الصرف الأجنبى ، الامتيازات الجمركية ، التدابير الحمائية كالتعريفات والحصص ٠ بل ان ممارســات السياســـة الحكومية لا تحمى المشروعات الكبيرة من المنافسة الأجنبية فحسب ، بل من منافسة المشروعات الصغيرة أيضا ٠

كما أنه على المشروعات الصغيرة ذات الفريق الادارى الصغير جدا (عادة المالك) أن يواجه نفس اللوائح الحكومية والمطالب البيروقراطية مثل المشروعات الكبيرة ٠

ويرى Bamnock أن حل هذه المشكلة لا يمكن فى اعطاء المشروعات الصغيرة ممارسات تمييزية لصالحها ، بل من الأفضل أن تسعى الحكومى الى ضمان المساواة فى المعاملة ، بحيث يكون المشروع الصغير قادرا على التنافس مع غيره من المشروعات الصغيرة الأخرى ومع المشروعات الاكبر(٣٢) ٠

ومن الأمثلة على الممارسات المتحيزة للسياسات الحكومية لصالح المشروعات الكبيرة ، ذلك الدعم الهائل الذى تقدمه الدولة لشركات القطاع العام المتعثرة ، على حين لو تعثرت عشرات المشروعات الصغيرة ، فمن النادر أن نجد الحكومة تمد لها يد المساعدة ٠

٢/٢/٣ الدخول غير المتكافىء الى أسواق المواد الخام والائتمان والمنتجات :

ان الصعوبات فى الحصول على المواد الخام أمر معتاد بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، فبالاضافة الى نقص رأس المال المتداول لديها ، تواجه أيضا هذه المشروعات الصغيرة التميز الحكومى لصالح المشروعات الاكبر عند تخصيص المواد الخام ومستلزمات الانتاج ، مما يترتب عليه وجود طاقات عاطلة من ناحية ، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التعاقدية من ناحية أخرى مما يضعف من وضعها التنافسى وقدرتها على المساومة ٠

ولقد أشارت دراسة عن السنغال الى أن الصناعات الصغيرة فى مجال الأحذية قد تحولت من استخدام الجلد الطبيعى الى الصناعى بسبب احتكار احدى الشركات متعددة الجنسية لشراء الجلود الطبيعية ، بالاضافة الى حصولها على حماية حكومية كبيرة(٣٣) ٠

كما تعانى المشروعات الصغيرة من صعوبات جمة عند الولوج الى أسواق الائتمان ٠لمؤسسات الائتمان التجارية تنظر بعين الحذر عند تقديم قروضها للمشروعات الصغيرة ٠ لأنها تعتبر أن الضمان الذى تقدمه الاخيرة غير كاف ٠ ويترتب على ذلك ، ان تلجأ تلك المشروعات الى مصادر الاقراض غير الرسمية ذات التكلفة الباهظة ٠٠ وحتى فى حالة امكان الحصول على قروض رسمية ، فان أسعار الفائدة التى تدفعها تكون أعلى بالقياس لما تدفعه

المشروعات الأكبر ، وعادة ما تفسر هذه الفروق بالتكاليف الادارية العالية التى تتعرض لها البنوك عند اقراض المشروعات الصغيرة ٠

وفيما يتعلق بالقدرة على الدخول التنافسى فى أسواق المنتجات ، نجد أنه فى الأسواق التى تتسم بالتركز ، يصعب على المشروعات الصغيرة الاتجاه نحو توسيع حجم نشاطها ، بل هناك مؤشرات تدل على فقدان هذه المشروعات لأسواقها بشكل منتظم ٠ كما أن تواجد الشركات متعددة الجنسية، أو الشركات المحلية الحائزة لتراخيص أو علامات تجارية أجنبية ، يمثل عائقا أساسيا أمام نمو المشروعات الصغيرة ٠

فاذا اتجهت السياسة العامة للدولة الى تعديل ذلك الوضع اللامتكافىء للمشروعات الصغيرة فى مواجهة المشروعات الكبيرة ، فمن المعتقد أن ينخفض جدول النفقة الحدية لعرض رأس المال ، وترتفع الكفاية الحدية لرأس المال على النحو الذى يبينه الشكل التالى رقم (٣) :

الشكل رقم (٣)

آثار تعديل الوضع اللامتكافىء للمشروعات الصغيرة

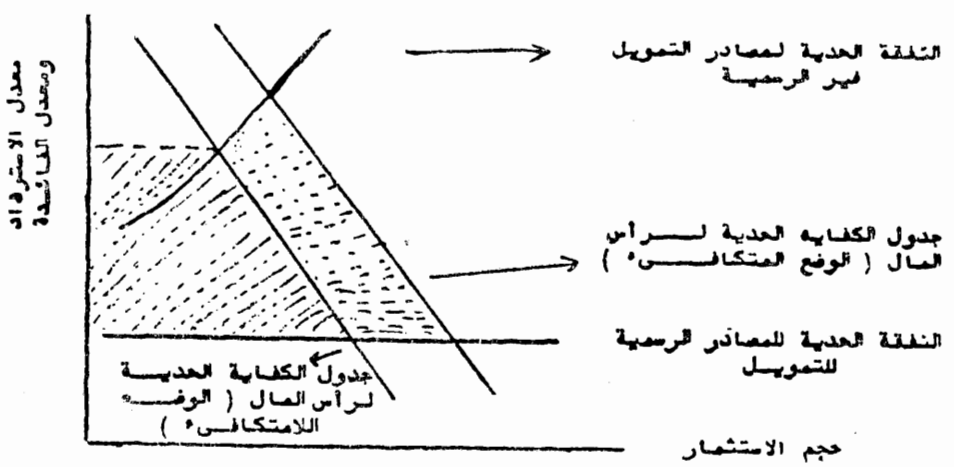

٣/٢/٣ ارتفاع مخاطر الازاحة :

من المعتقد أن المشروعات الجديدة هى أكثر العناصر ديناميكيـــة فى المشروعات الصغيرة ، حيث يتولد عن نشأة مشروع جديد خلق مجموعة من الوظائف • ولكن لوحظ أيضا أن تراجع المشروعات واغلاقها يطيح بالعديد من الوظائف •

فعندما يتم انشاء وظائف جديدة ، فان بعضها قد يزيح عدد من الوظائف القائمة فعلا ، الى الدرجة التى يكون فيها الكسب الصافى ممثلا فى الرصيد الموجب لعملية خلق وازاحة الوظائف يكون محل تساؤل •

وعلى ذلك فان التوسع الكبير فى انشاء المشروعات الصغيرة ، ليس من الضرورى أن يترتب عليه كسبا وظيفيا صافيا ، اذا أخذنا آثار الازاحة فى الحسبان • ولقد صنف تقرير فى عام ١٩٧١ Bolton Report المشروعات الصغيرة بالنسبة لاثر الازاحة الى ثلاثة أصناف(٣٤) :

(أ) المشروعات الصغيرة كتوابع ، ويقصد بها المشروعات التابعة التى تدور فى فلك المشروعات الكبيرة ، وتنفذ العقود من الباطن نيابة عن المشروعات الكبيرة •وتكون فى الغالب كثيفة الاعتماد على عميق واحد كبير (وقدر التقرير نسبة هذه المشروعات بحوالى ٦٪ من جملة المشروعات الصغيرة) •

(ب) المشروعات الصغيرة كمتخصصة ، وهى تلك المشروعات التى تقوم بالانشطة التى لا تجد المشروعات الاكبر ربحية فى القيام بها ، (وتقدر نسبتها بحوالى ١٦٪) •

(جـ) المشروعات الصغيرة المنافسة ، وهى التى تعمل فى ظل منافسة مباشرة مع المشروعات الاكبر ، (وتصل نسبتها الى حوالى ٧٨٪) •

ومن الملاحظ أيضا أن المشروعات الصغيرة تكون بطبيعتها أكثر احتمالا لأن تغلق عنها بأن تنكمش مقارنة بالمشروعات الكبيرة •

وفى ضوء ذلك نستعرض توزيع المنشآت فى مصر من حيث حالة العمل ، والجدول التالى رقم (٨) يمكن أن يلقى بعض الضوء :

جـــدول رقم (٨)

توزيع المنشآت حسب حالة العمل فى مصر (١٩٨٦)

البيـــــان	اعـداد المنشآت العاملة	اعـداد المنشآت المغلقـة مؤقتا	المنشآت المغلقـة بصفةدائمة	المجموع	٪ ٤ : ٢	٪ ٤ : ٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)		
جملة المحافظات الحضرية(*)	٣٦٠٧٤٤	١٩٢٢٩	٦٥٣١٨	٤٤٥٢٩١	٤ر٣	١٤ر٧
جملة محافظات الوجه البحرى	٥١٦٥٩١	٣٠٠٥٤	٦٨٠٥٧	٦١٤٧٠٢	٤ر٩	١١ر١
جملة محافظة الوجه القبلى	٣٥٢٩٦١	٢١٨١٨	٥٢٨٤٩	٤٣٧٦٢٨	٥ر١	١٢ر٤
جملة محافظات الحدود(**)	١٧٤٥٥	١٢١٦	٢٩٩٨	٢١٦٦٩	٥ر٦	١٣ر٨
الاجمـالى العـــام	١٢٤٧٧٥١	٧٢٣١٧	١٨٩٢٢٢	١٥٠٩٢٩٠	٤ر٨	١٢ر٥

(*) المحافظات الحضرية هى : القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس ٠

(**) محافظات الحدود هى : البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح، شمال سيناء ، جنوب سيناء ٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العـــام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ (النتائج الاولية) ، ابريل ١٩٨٧ ٠

ومن الجدول السابق رقم (٨) يمكننا اعتبار اغلاق المنشآت بصفة دائمة ، انما هو نتيجة لأثر الازاحة ، والتى تصل نسبتها فى الاجمالى العام الى ٥ر١٢٪ تقريبا · كما يتضح أن أعلى معـــدل للتوقف التـــام فكان فى المحافظات الحضرية حيث بلغت ٧ر١٤٪ ، وكانت أقلها محافظات الوجـــه البحرى حيث وصلت الى حوالى ١ر١١٪ ·

واذا جمعنا النسبة الاجمالية للتوقف (الدائم ، الموقت) نجدها تتراوح بين ١٦٪ ـ ٥ر١٩٪ وهى نسبة ليست بالضئيلة فى ضوء مشكلة البطالة التى تعانى منها مصر ·

وفى ضوء التصنيف الســـابق للمشروعات حســـب أدوارها ، فان المشروعات المتخصصة تقوم بملء فجوة فى السوق ، وعلى ذلك فان آثار الازاحة على التوظف من المحتمل أن تكون عند حدها الأدنى ، ويلى ذلك المشروعات الصغيرة التابعة ، وفى ضوء ذلك ، يكون من المرغوب فيه مراعاة ذلك عند اعطاء دفعة للمشروعات الصغيرة ·

٤/٢/٣ الاســـــتغلال :

من أخطر الأمور التى تواجه المشروعات الصغيرة ذلك الاستغلال الذى يقع عليها من التعامل مع المشروعات الكبيرة ، حيث تقدم الأولى الســـلع والخدمات للاخيرة بأسعار رخيصة جدا ، بما يمكن الاخيرة من الحصول على أرباح عالية ·

وتعتبر العقود من الباطن أبرز صور ممارسة الاستغلال من قبـــل المشروعات الكبيرة · وهذا النوع من العقود يتواجد بشـــكل فى صناعة الانشاء ، الاحذية ، الملابس ، وبالرغم من ذلك وجد أيضا فى قطاعات غير متوقعة مثل تصنيع الثلاجات ووسائل النقل ·

ولن ينكبغى أن نلاحظ أنه اذا كانت العقود من الباطن تشـــكل عائقا شديدا أمام المشروعات الصغيرة فى بعض الدول كالهند والبرازيل ، فان ذلك النوع من العقود يعتبر من أبرز دعائم نجاح المشروعات الصغيرة فى اليابان· فلقد أشار Watanabe الا أنه من الأمور الفريدة المميزة للصناعة اليابانية ،

ليس فقط المدى الكبير للعقود من الباطن ، بل أضـــا الاســـتخدام الكفء للمشروعات الصغيرة من خلال تلك التعاقدات فى مدى واسع من الصناعات الحديثة · كما تشير التجربة اليابانية أيضا الى أهمية تلك العقود فى مجال نقل التكنولوجيا من المشروعات الكبيرة الى الصغيرة(٣٥) ·

٥/٢/٣ اللايقـــيـن :

يعتبر عنصر اللايقين أو عدم التأكد من العوامل التى تقف حجر عثرة أمام نمو وازدهار المشروعات الصغيرة ، والتى تسهم فى ارتفاع معدلات الازاحة الناجمة عن فشل بعض هذه المشروعات ·

ان عدم توافر البيانات عن الأسواق والموردين ، وبصفة عامة عن توقعات نشاط الأعمال ، يؤدى الى اتساع الهوة بين التوقعات التى تبنيها هـــذه المشروعات فى ظل غيبة أو ضآلة وعدم دقة البيانات وما تسفر عنه الممارسة الواقعية للنشاط ·

وتعتبر كثرة اصدار القوانين وتعديلاتها من أبرز العوامل التى تزيد من درجة اللايقين التى تعيش فيها المشروعات ، كما أن عدم الاســـتقرار السياسى ، وعدم تحديد توجهات السياسة العامة تجاه المشروعات الصغيرة ، وخصوصا فى حالة التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجذرية ، يزيد المناخ الاستثمارى العام تدهورا ·

يضاف الى ذلك ـ وبصفة خاصة فى الدول الآخذة فى النمو ـ عدم وجود مؤسسات تتولى التأمين ضد المخاطر التى تتعـــرض لها المشروعات الصغيرة ، وعلى وجه الخصوص المخاطر السياسية · مما ينتج عنه أحجام الكثير من المشروعات عن الدخول فى استثمارات ، كان من الممكن القيام بها بافتراض أن القيمة الحالية للعوائد الصافية المرتفعة تفوق القيمة الحالية للنفقات المتوقعة(٣٦) ·

٦/٢/٣ العقبات التسويقية (٣٧) :

يعتقد أن العقبات التسويقية تعد من أكثر محددات استمرارية المشروعات

الصغيرة · فاذا فشل المشروع الصغير فى ايجاد نوافذ يستطيع من خلالها تصريف انتاجه ، فانه يتعرض لا محـــالة لاحتمـــالات التوقف المؤقت والنهائى أيضا ·

ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعى التسويقى على مســتوى المشروعات الصغيرة من ناحية ، وعدم توافر المهارات القــادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية ثانية ، وعدم وجود صيغة جماعية ملاءمة تحمل عن هذه المشروعات المهمة التسويقية ·

ومن أبرز ما يواجه المشروعات الصغيرة من مشاكل تسويقية ، تشابه منتجات هذه المشروعات من الناحية القطاعية مما أورث درجة عاليـــة من التنافسية الضارة · تذبذب الانتاج من عام لآخر ، أو من موسم لآخر مما يؤدى لظهور مشاكل فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى ـ وان ارتبط ذلك بمدى انتظام تيار المواد الخام اللازمة للصناعة · الاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصيين فى ادارة النشاط التسويقى ، أما لضيق امكانات هذه المشروعات وعدم القدرة على الاستعانة بالخدمات الاستشارية التسويقية ، أو للحفاظ على أسرار وخصوصية النشاط ·

٤ ـ الخلاصـــة والتوصـيات :

كان المناخ الاقتصادى العام خلال السيتنات والسبعينات يميـــل الى تشجيع المشروعات الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم من ناحية ، ولأنها مركز التغير الفنى وتراكم الثروة من ناحية أخرى · وكانت النظرة الى المشروعات الصغيرة باعتبارها رمزا للتخلف وعدم الكفاءة ·

ومع أوائل الثمانينات تغيرت النظرة ، وقامت العديد من البلاد بتبنى سياسات لتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة · ومرد ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة والتشغيل الناقص فى الدول المتقدمة والاخذة فى النمو على السواء ·

والتبرير الأساسى لتشجيع المشروعات الصغيرة يرجع الى الاعتقـــاد بقدرتها على استيعاب اعداد متزايدة من الأيدى العاملة والاسهام فى حل مشكلة البطالة · ولكن ينبغى أن نلاحـــظ أن خلق الوظـــائف والمشروعات

الصغيرة ليسا بالضرورة متلازمين · فهناك العديد من المشروعات الصغيرة تميل الى استخدام أساليب انتاج كثيفة رأس المال ، سواء كان ذلك باختيارها أو نتيجة للخلل القائم فى أسعار عوامل الانتاج ·

والخلاصة التى ينتهى اليها البحث أن تشجيع المشروعات الصغيرة شرط ضرورى وان كان غير كاف لخلق المزيد من الوظائف ·

وينبغى على السياسات الحكومية أن تستهدف تشجيع استخدام أساليب انتاج أكثر كثافة فى العمل فى المشروعات من كافة الأحجام ، بحيث يكون الأثر على عملية خلق الوظائف أكثر وضوحا · ويمكن تحقيق ذلك باعادة تشكيل تركيبة الناتج بحيث تزداد الاهمية النسبية للسلع كثيفة العمل سواء كانت للاستهلاك المحلى أو للتصدير ·

وعلى السياسة الحكومية أن تسعى لعلاج أوجه الخلل فى أسعار عوامل الانتاج ، بحيث تعكس الندرة الفعلية للعوامل · وسوف يسهم ذلك فى زيادة الاتجاه نحو تبنى أساليب انتاج تتفق مع نسب عوامل الانتاج فى مصر ، والتى تشير الى الوفرة النسبية فى عنصر العمل ـ مع ارتفاع نسبة العمل غير الماهر ـ والندرة النسبية فى عنصر رأس المال ·

ويرتبط بالنقطة السابقة أن المطالبة بامداد صغار المنظمين بالائتمان والصرف الأجنبى عند نفس معدلات الامتيازات التى تحصل عليها المشروعات الكبيرة ـ والحكومية منها بصفة خاصة قد يؤدى الى تدهور عملية خلق الوظائف بتشجيع هذه المشروعات ـ مثلها فى ذلك مثل المشروعات الكبيرة ـ على استخدام أساليب انتاج أكثر كثافة فى رأس المال والواردات ، حيث يكون من الأفضل تقديم عوامل الانتاج والمدخلات بأسعارها النسبية الحقيقية والتى تعكس نفقة الفرصة البديلة الاجتماعية وليست السوقية · ولكن لا مانع من اعطاء نفس المزايا الضريبية للمشروعات الصغيرة أسوة بما تحصل عليه المشروعات الكبيرة ·

كما أنه من المرغوب فيه مراعاة البعد الاقليمى عند انشاء المشروعات الصغيرة ، بحيث تمتد برامج تشجيع هذه المشروعات الى الاقاليم الريفية، ومحاولة ربطها ببرامج التنمية الزراعية ، ويستند ذلك الى نقطتين :

ـــ أن أنواع وكميات السلع التى تطلبها الغالبية العظمى من سكان الريف يمكن مقابلتها من خلال نطاق الانتاج المحلى الصغير ٠

ـــ ان مهمة تحديث القطاع الزراعى يمكن أن تولد مجالا واسعا من الطلب على خدمات التصنيع والمدخلات المصنعة ، والتى يمكن تقديمها من خلال نطاق الانتاج الصغير ٠

ومن المرغوب فيه كذلك اعطاء دفعة قوية للمشروعات الصغيرة كثيفة العمل التى توجه الشطر الأعظم من انتاجها للتصدير ، ولنا فى تجربة دول جنوب شرق آسيا ـ كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة ـ القدوة الحسنة فى كيفية تشجيع المشروعات الصغيرة العاملة فى حقـــل التصـــدير ٠

كما أن تشجيع المشروعات الصغيرة يرتبط الى حد كبير بالتغلب على ما يواجه هذه المشروعات من عقبات داخلية وخارجية ٠ فمن حيث التعليم والتدريب يلاحظ أن المشروعات الصغيرة تهتم بتوظيف أما العمل الماهر أو العمل الرخيص عالى المرونة وغير الماهر ولذلك ينبغى اعادة هيكلة التعليم ـ وهو ما بدأته الحكومة فعلا ـ بحيث يزيد الوزن النسبى للتعليم الحرفى والفنى ، مع ادخال مادة تعليمية حرفية فى التعليم الاساسى والعام ٠ مع التوسع فى برامج اعادة التأهيل والتدريب التحويلى ٠ فهناك شكوى من المشروعات الصغيرة من عدم توافر تخصصات حرفية معينة ٠

وبالنسبة لمشكلة نقص رأس المال الثابت والمتـــداول ينبغى تدعيـــم المؤسسات المتخصصة التى تتولى أقراض المشروعات الصغيرة ، وتسهيل دخول هذه المشروعات الى أسواق التمويل الأخرى ٠ ومن المفضل أن تقوم المؤسسات المتخصصة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بعمل خريطة للانشطة الاستثمارية مصحوبة بدراســة للجدوى الاقتصادية ، بحيث يعرف المستثمر الصغير الفرص المتاحة للاستثمار والمكان الأمثل لتوطن المشروع ٠ حتى لا تتم الاستثمارات بشكل عشوائى مثلما حدث بالنسبة لانشاء مزارع الدواجن ، مما أدى الى افلاس الكثير منها أو الاتجاه نحو التشغيل بأقل من الطاقة المثلى (نتيجة لمخاطر الازاحة) ٠

الاهتمام ببرامج التأمين على الصادرات بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات التوجه الخارجى ، فان وجود هيئات متخصصة فى تحمل الخطر عن هذه المشروعات ، يساعد المنظم الصغير على تركيز جهده على عمليـــات التصنيع ورقابة الجودة ٠

وفيما يتعلق بمشكلة الحصول على المواد الخام بشكل منتظم والعقبات التسويقية ، فيمكن الاستعانة بالتجربة اليابانية فى هذا الصدد ، بحيث تقوم الجمعيات التعاونية الانتاجية بدور مماثل لنظـــام الزعيم التابع الأمـــين Boss Henchman system فهذا النظام يقوم على وجود شخص يقوم بأداء وظيفة المنسق للعديد من صغار المنظمين فى صناعة معينة ، وهو يقوم بتقديم المواد الخام ، كوسيط فى الائتمان ، يعتنى بقنوات التسويق ، ويقوم بتخصيص الأوامر الانتاجية فيما بين المشروعات الصغيرة ، وكان أسلوب التعاقد من الباطن ـ مع كفاءة التنفيذ ـ هو المحرك الأساسى لذلك النظام ٠

وبالنسبة لمشكلة عدم توافر البيانات ـ وهى مشكلة الدول الآخذة فى النمو بشكل عام ـ ينبغى على الجهات المعنية بشئون التموين والصناعة والزراعة ، ان تتولى عمل دراسات عن اتجاهات الطلب فى السلع المختلفة ٠ وحجم الطاقات الانتاجية المتاحة ، بحيث يمكن للمستثمر أن يتعرف على الأنشطة التى تعانى من التشبع ، وتلك التى مازالت فى حاجة للمزيد من الاستثمار الجديد أو توسيع القائم منه ٠

وفى الختام نكرر القول بأن مجرد التوسع فى اقامة المشروعات الصغيرة ليس حلا فى حد ذاته ، ولكن من الضرورى توفير المتطلبات الاساسية التى تكفل حسن اختيار هذه المشروعات لفنون الانتاج الملاءمة ، واستمرار نموها ٠

الهوامش :

1 — Martin Godfrey, **Global Unemployment : The New Challenge to Economic Theory**, S.T. Martin's Press Inc., 1986, p. 137.

2 — Alan T. Udall and Stuart Sin Clair, "The Luxury Unemployment Hypothesis : A Review of Recent Evidence", **World Development**, Vol. 10, No. 1, 1982, pp. 49-62.

٣ - د٠ سامى عفيفى حاتم ، « ظاهرة البطالة بين خريجى الجامعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جمهورية مصر العربية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة «كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٦ ٠

٤ - المرجع السابق مباشرة ص ٣

5 — K.G. Knight, **Unemployment : An Economic Analysis**, Croom Helm Ltd., 1987, p. 9.

٦ - قارن :

د٠ هبه أحمد نصار ، « سياسات الاستثمار والبطالة » ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، فبراير ١٩٨٩ ، ص ٧ ٠

Moussa, M.A., **Manpower Utilisation By FDI Manufactur Egyptian Education System**, Unpublished Ph.D., the Faculty of Technology, the University of Manchester, 1988, p. 22.

٧ - انظر :

د٠ أحمد عباس عبد البديع ، « مأزق البطالة بين الاعتبارات القومية والحلول العاجلة » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ٠
(الموارد البشرية)

د٠ السيد عليوه ، « الاثار السياسية والاجتماعية لظاهرة البطالة » ، ورقة عمل للمناقشة ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ٠

٨ - كثيرا ما يطلق على قطاع المشروعات الصغيرة تسمية القطاع غير الرسمى Informal وفى احيان أخرى يطلق عليه القطاع غير المنظـم Unorganised .

٩ - قـــارن :

— Storey, D.J. & Johanson, S., **Job Generation and Labour Market Change,** the Macmillan Press Ltd., 1987, pp. 9-10.

— Morawetz, D., "Employment Implications of Industrialisation in Developing Countries : A Survey", The Economic **Journal,** 1974, pp. 524-525.

١٠ - د٠ محمود أحمد موسى الخطيب ، « مدى اسهام الصناعات الصغيرة فى خلق فرص عمالة لخريجى الجامعات » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٥ ٠

١١ - قـــارن !

— Storey, D.J., & Johanson, S., **Job Generation**..., op. cit., p. 12.

— Hoselitz, B.F., "Small Industry in Underdeveloped Countries, **Journal of Economic History,** Vol. 19, 1959, p. 600-603

12 — Ibid., p. 11, and Hosetitz, p. 619.

13 — Storey, D.J., & Johanson, S., **Job Generation**..., op. cit., p. 12.

14 — Anderson, D., "Small Industry in Developing Countries", **op. cit.**, pp. 921-923.

15 — Morawetz, D., "Employment Implications"... **op. cit.**, pp. 497-.

16 — Nelson, G.C., "Lobor Intensity, Employment Growth and Technical Change", **Journal of Developement Economics,** vol. 24, 1986, pp. 112-113.

17 — Kashyap, S.P., "Growth of Small — Size Enterprises in India : Its Nature and Content", **World Development,** vol. 16, No. 6, 1988, pp. 674-675.

18 — Morawetz, D., Employment Implications...", **op. cit.,** p. 506.

19 — Stares, R., "The Role of Demographic Factors in U.S. Job Creation Performance Since 1970", **Programme for Research and Actions on the Development of the Labour Market, Commission** of the European Communities, 1987, p. 41.

20 — Morawetz, D., Employment Implications..., **op. cit.,** p. 507-511.

٢١ ـ ينبغى أخذ هذه القياسات بشىء من الحذر فى ضوء الفروض التحكمية التى استندت عليها ٠

22 — Moussa, M.A., **Manpower Utilisation**..., **op. cit.,** pp. 22-27. Steel, W.F., & Takagi, Y., "Small Enterprise Development and the Employment out-put Trad. off", **Oxford Economic Papers,** Vol. 35, 1983, pp. 427-428.

٢٣ ـ د٠ محمد عبد المجيد الخلوى ، « دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر » ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر ، معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٤٣ ـ ٤٤ ٠

٢٤ - قـــارن :

د٠ نادية الشيشينى ، « سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة فى مصر »، مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٩٤ ٠

د٠ محمود أحمد موسى الخطيب ، « مدى اسهام الصناعات الصغيرة مرجع سابق ، ص ٦ ٠

25 — Driver, C., **Towards Full Employment : A Policy Appraisal,** Routledge & Kegan Paul Ltd., 1987, pp. 127-128.

٢٦ - قـــارن :

د٠ أحمد رشاد موسى ، اقتصاديات المشروع الصناعى ، الجزء الأول، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ١٣٠ ، ١٣٨ ٠

د٠ محمد عبد الحافظ غرس الدين ، « الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية فى مصر : دور المنظم والسياسة الصناعية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ١٩ - ٢٦ ٠

27 — Driver, C., Towards Full Employment..., **op. cit.,** pp. 130-133.

28 — Storey, D.J. & Johanson, S., **"Job Generation**... **op. cit.,** p. 208.

29 — Anderson, D., Small Industry..., **op. cit.,** pp. 926-928.

30 — **Ibid.,** pp. 929-930.

31 — **Ibid.,** p. 30.

31 — **Ibid.,** p. 930.

32 — Storey, D.J. & Johanson, S., **Job Generation**..., **op. cit.,** pp. 206-207.

33 — Schmitz, H., "Growth Constraints on Small — Scale Manufacturing in Developing Countries : A Critical Review", **World Development,** vol. 10, No. 6, pp. 337-341.

34 — Driver, C., **Towards Full Employment...**, **op. cit.**, pp. 141-142.

٣٥ ـ قـــارن :

— Schmitz, H., "Growth Constraints...", **op. cit.**, pp. 433-436.

د٠ نجلة حسين مرتجى ، « فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال ـ جامعـة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ١٥ ـ ٢٠ ٠

36 — Anderson, D., "Small Industry in Developing Countries" **op. cit.**, pp. 934-935.

٣٧ ـ د٠ محمد عصام المصرى ، «امكانيات التعاون التسويقى بين المصانع الصغيرة (دراسة استطلاعية) » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال ـ جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ١ ـ ٣ ٠

تعقيب على بحث

مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر

د٠ عثمان محمد عثمان

لا شك عند فى أهمية البحث العلمى لآداء دورين متكاملين هما تنوير الرأى العام حول قضية واقعية تواجهه ولم يتبلور حولها موقف ضاغط نهائى، من ناحية ، ولفت أنظار راسمى السياسة الاقتصادية الى أبعاد قد تكون غير ظاهرة ،أو تلمس نتائج قد لا تكون مدركة تماما من جراء حلول محددة لمشكلة ما من ناحية أخرى ، وفى هذه الحدود لا يمكن لباحث علمى أن يدعى انفصاله أو انعزاله عن مجال التأثير فى السياسة العامة ، أو لأن يتصور أحد عدم جدوى البحوث والمؤتمرات العلمية وابتعادها عن الواقع ٠ غير أن ذلك لن يتحقق حينما يجىء البحث ضمن (موجة) عابرة تحركها رياح سريعة تثير كثيرا من الجلبة سرعان ماتهدأ ويضيع أثرها ٠

وفى مواجهة مشكلة حقيقية ، ذات طبيعية بنيوية فى الاقتصاد والمجتمع المصرى ، وأعنى بها تفجر ظاهرة البطالة على النحو الذى كشفته بيانات تعداد السكان عام ١٩٨٦ ، برزت (موجة) أو (موضة) الصناعات الصغيرة ٠ لا أقول ذلك نقدا للبحث الذى قرأه علينا الزميل د٠ محمود حسنى وانما لمن يهدأ بالهم ويطمئنوا طالما أن الباحثين قد أولوا المشكلة عنايتهـــم ، أو لمن سيشمرون سواعد القدح والإستابة لعدم واقعية الباحثين العلميين ، وتحليقهم فى آفق الخيال ، وتقصيرهم عن تقديم النصيحة القاطعة ٠

وربما بجد هؤلاء وأولئك فى البحث المقدم الى مؤتمرنا هذا بغيتهم ٠ فلدينا ورقة بحثية جيدة ، تخيرت موضوعها بعناية وطرحت مشكلته بدقة وعالجته فى سلاسة وانتهت الى توصيات متعددة ٠ فماذا نبغى أكثر من ذلك ؟ ولكن قد يتبقى السؤال أيضا : وماذا بعد ؟ أو ما الذى يمكن ـ ويجب ـ عمله بالتحديد كى نتصدى لمشكلة خطيرة كالبطالة ؟

لقد خصص الباحث مقدمة البحث لتعريف وتحديد مشكلة البطالة فى مصر٠ورغم أنه نبهنا الى أن أسباب البطالة فى الدول المتقدمة تختلف عنهافى البلدان الآخذة فى النمو ، فقد فاجأنا بأن مصر تعانى من كافة صور البطالة التى أشار اليها الأدب الاقتصادى ـ وفضلا عن أن ذلك غير متصور منطقيا سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، فانه لا يفيد فى تحليـــل الأسباب الحقيقية ، أو تحديد سبل العلاج الفعالة ، لمشكلة البطالة المتفجرة ٠

ـــ فمن ناحية يقرر الباحث أن فى مصر بطالة اختيارية أو ترفيـه (وليست ترفهية كما جاء فى النص) فهل أصبح لدينا العاطلون بالوراثة ؟ وما الحيلة مع أمثالهم ؟ وهل يجوز اعتبار العاملين العائدين من الهجرة المؤقتة متعطلين اختياريا ؟ ولم أعرف أن ـ المودعين فى شركات توظيـــف الأموال آثروا ـ كما يدعى الباحث ـ الخروج من سوق العمل ٠

ـــ ومن ناحية ثانية يكتفى الباحث باقتطاف أرقام عن حجم البطالة تتناقض فى مدى جديتها دون أن يخضعها لتقييم أو مراجعة ٠ فبينما يشير الى أن البطالة الاجبارية وصلت الى معدل ٧ر١٤٪ فى ١٩٨٦ ولأنها بيانات التعداد العام للسكان فقد يتعلل ٠ بحجيتها ، رغم أن هناك مصادر رسمية أيضا ترى أن نسبة البطالة ليست بهذا الارتفاع ٠ ولكنه ـ فى نفس الوقت ـ يورد نسبا للبطالة المقنعة فى قطاع الادارة الحكومية ، وفى القطاع الزراعى تتراوح بين ٢٠ الى ٤٠٪ ٠ ولست فى موضع اقناع الباحث ـ والمؤتمرين ـ بعدم دقة هذه البيانات ، فمؤشرات ذلك كثيرة ويجدر بالباحث تمحيصها ٠

ـــ ومن ناحية ثالثة يشير الباحث الى أن مصر تعرف كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الدورية ٠ وبينما لا ينازع أحد فى أن البطالة فى البلدان النامية ـ ومن بينها مصر ـ تعود الى الاختلال على مستوى الموارد وعناصر الانتاج ، أى من طبيعة هيكلية ، فان تصور الباحث بوجود بطالة دورية ترجع الى انخفاض مستوى الطلب الكلى قد لا تقوم عليه شواهد مؤكدة ٠ هل هناك طاقات عاطلة فى وسائل الانتاج المادية (آلات ومعدات ٠٠الخ) ؟ وهل يرجع تعطلها الى قصور الطلب أم نقص المستلزمات ؟ هل ينعكس نقص الطلب وانخفاض الانتاج فى تقليص مستوى التشغيل وطرد العمال ؟ هل تسمح قوانين العمل بذلك ؟ ما علاقته بوجود بطالة مقنعة ؟ ربما تظهر بعض أعراض البطالة الكينزية فى الاقتصاد المصرى ، ولكن المؤكد أن علاج مشكلة

البطالة - أيا كانت - لن يتأتى عن طريق زيادة الطلب الكلى · وربما يكون العكس صحيحا · ولم يكن الباحث فى حاجة الى اطلاق التعميم على هذا النحو بأى حال ·

يخصص الباحث القسم الأول من دراسته لتحـــديد ماهية المشروع الصغير · وقد اتفق الباحث مع كثيرين فى اعتقادهم بأن عدد العاملين يمثل أنسب معيار لتحديد المشروع الصغير وبعد مناقشة لبعض البيانات فى دول متفرقة فقد خلص الباحث الى أن المقصود بالمشروع الصغير هو الذى يوظف من ١ الى ٥٠ عاملا ·· وان هذا التعريف يضـــم تحت لوائه المشروعات الحـــرفية ·

وأود هنا أن أوجز عددا من الملاحظات :

١ - أن الباحث لم يحاول التمييز - ثم التركيز - على مفهوم محدد لطبيعة المشروع الصغير ، فهو يشير أحيانا الى المشروعات الصغيرة عامة ، وأحيانا أخرى يشير الى المشروعات الحرفية ، وتارة يستخدم مفهوم الصناعات الصغيرة ، والمشروعات الصناعية الحرفية ، المشروع الحرفى الصغير ··الخ· ولا يساعد هذا فى تحديد الخصائص المميزة بوضوح ، ومن ثم الامكانيات الكامنة للتطوير فى المستقبل والسياسات المطلوبة لاحداث هذا التشجيع ·

٢ - لم يظهر من البيانات المشار اليها ، وهى ذات طبيعة انتقائيـــة محضة الأساس الذى يستند اليه تحديد رقم ٥٠ لعدد العاملين كشرط لاعتبـــار المشروع صغيرا · ورغم أن الباحث يكتفى بالاشارة الى ٦ دول (منها اثنتان أوروبيتان) يعمم استنتاجا حول ارتفاع نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة من القوة العاملة الصناعية فى الدول الآخذة فى النمو ، ولا يستثنى الا دولة هى كينيا · ومن ناحية أخرى فان البيانات التى أوردها عن مصر لا تميز بين القطاعين العام والخاص رغم استنتاجه بأن القطاع العام المصرى يتميز بكبر حجم مشروعاته · وكان من الأجدر الرجوع الى بيانات أكثر تفصيلا ودقة حول تقسيم الصناعات والمنشآت حسب العاملين ، لمحاولة تحديد أدق لمفهوم الصناعة الصغيرة ، وتمييزها عن الصناعة الحرفية ، فحسب المسح الذى أجراه البنك الدولى بلغ نسبة المنشآت الصناعية التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغلا حوالى ٨٥٪ من اجمالى منشآت القطاع الخاص الصناعى يشتغل

بها حوالى نصف عدد العمال ، كما أن بيانات بنك التنمية الصناعية تشير الى أن انتاج الصناعات الصغيرة فى القطاع الخاص تصل الى حوالى ٢٥٪ من الانتاج الصناعى لهذا القطاع ٠

٣ ـ لا اتفق مع الباحث ـ وغيره من الباحثين الذين يكتفون بمؤشر واحد لتحديد المشروعات أو الصناعات الصغيرة ٠ ان الباحث كغيره من الباحثين ينبهون الى محظور الكثافة الرأسمالية الذى يحد من واقعية معيار عدد العاملين ٠ وعندما يكون الغرض الرئيسى من دراسة امكانيات قطاع الصناعات الصغيرة هو الاستفادة من أحد سماته الأساسية المتعلقة بقدرته على خلق فرص عمل كثيرة فان تجاهل طبيعة الصناعات الصغيرة ودرجة الكثافة الرأسمالية قد تأتى بنتائج عكسية ٠ ومن القراءة المتأنية للبحث يبدو لى أن الكبر والصغر فى المشروعات يتعلق بحجم رأس المال وليس العكس ٠ وكما يظهر من سياسة الاستثمار فى مصر ، فان القطاعين العام والخاص على حد سواء يميلان الى استخدام أساليب انتاج ذاتكثافة رأسمالية عالية ٠ ويفسر ذلك ـ فى رأيى ـ باعتبارين ، أولهما السياسة الاقتصادية التى تؤثر فى الأسعار النسبية للعوامل ، مثل المغالاة فى سعر الصرف المستخدم فى تقدير واردات السلع الرأسمالية ، أما الثانى فيتعلق بالاختيار التقنى الذى يميل الى استيراد تكنولوجيا جاهزة ، قد لا تكون مناسبة لظروف الوفرة النسبية للعوامل فى مصر ٠

٤ ـ ويرتبط بهذه النقطة أيضا ما يشيع لدى البعض من أن المقصود (سواء بمعيار عدد العاملين أو حجم رأس المال والاستثمارات) هو المصنع صغير الحجم ، أى منشأة من خط انتاجى أو خطين قد يستخدم ١٥ ـ ٢٠ عاملا باستثمارات تصل الى ٢ مليون جنيه مثلا (كما هو الحال فى عدد من الصناعات الغذائية والمشروعات) ٠ وأعتقد أن المفهوم للصناعات الصغيرة يلزم أن يرتبط بالخصائص الاقتصادية والتكنولوجية التى تتعلق بطبيعة العملية الانتاجية للصناعات الصغيرة ، وتلتصق بالصناعات المغذية (الوسيطة) والتجميعية ، وغالبا ما تبتعد كثيرا عن السلعة النهائية ٠

ويؤيد ما أذهب اليه من عدم الاكتفاء بمؤشرات عدد العاملين أو درجة الكثافة الرأسمالية ٠ قول الباحث بأن الدراسات التطبيقية عن بعض دول

شرق آسيا تبين ان نجاح القطاع الصناعى فى هذه الدول يرجع الى تنمية الصناعات التى تنتج سلعا كثيفة العمـــل أكثر منـــه الى الاهتمام بتنمية الصناعة صغيرة الحجم ٠

وقد طور الباحث هذه القضية بجـــدية عندما ناقش حقيقة اتجـــاه الصناعات الصغيرة الى استخدام طرائق انتاج كثيفة العمل ، ضمن عرضه لأهم خصائص المشروع الصغير فى القسم الثانى من الدراسة ٠ وبعـــد أن استنتج - على استحياء ميل الصناعات الصـغيرة الى استخدام فنون انتاج أقل كثافة فى رأس المال ، فانه عاد الى التأكيد بأنه فى أوائل الثمانينات اتجهت هذه الصناعات الى تبنى طرق انتاج أكثر كثافة رأسمالية مما كانت عليه من قبل ، بحيث اقتربت الى حد كبير من درجة الكثافة الرأسمالية فى الصناعات الكبيرة ، بل وتخطتها فى بعض الصناعات ، وأود أن ألفت نظركم الى أن هذا البعض هو ٩ فروع صناعية من بين ٢٢ فرعا تضمنها الجدول الموجود بالدراســـة ٠

ومما لاشك فيه أن الباحث كان محقا فى تفسيره لميل الصناعة فى مصر (سواء من جانب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة) الى استخدام أساليب انتاج كثيفة رأس المال نتيجة اختلال يوق العمل المصرى ، وارتفاع تكلفة العمل ٠ ولكن يبقى أيضا السؤال ذو شقين : -

فمن ناحية لا يفسر لنا هذا الاعتبار وحده عدم تشـــجيع أو نجاح الصناعات الصغيرة فى فقرات لم تكن فيها تكلفة العمل مرتفعة ، بل كانت رخيصة نسبيا ٠ ومن ناحية ثانية فان الباحث لم يبين - فى هذا الخصوص - لماذا لم تتحقق امكانية اتباع الدولة ذات الوفرة النسبية فى العمل غير الماهر لاستراتيجية تنمية الصادرات وما اذا كان رخص اليد العاملة يضمن تلقائيا نجاح هذه الاستراتيجية ، لماذا لم يحدث ذلك فى مصر مثلا ؟

ان المشكلة لا ترجع الى الاختيار بين الصناعات الصغيرة أو المشروعات الكبيرة ، أو بين الفنون الانتاجية المختلفة ، وانما الى طبيعة استراتيجية التصنيع المتبعة التى ركزت على الاستهلاك عموما واستهلاك الطبقة المتوسطة بصفة خاصة ٠ وأخشى أن يكون الحديث المتكرر حول الصناعات الصغيرة صرفا للانظار عن المناقشة الجادة للاستراتيجية الملائمة فى ظل نقص الموارد

الطبيعية والتى يتوجب بالتالى أن تستند الى التصنيع · ولعله يحضرنى هنا سؤال ضرورى : هل كان من المكن اقامة عشرات المشروعات المصنعة لمنتجات الالومنيوم مالم يتم انشاء مجمع صناعة الالومنيوم مثلا ؟

فى القسم الثالث من الدراسة يناقش الباحث المعوقات التى تواجـــه المشروع الصغير · ويبرز هنا أيضا أثر عـــدم وضـــوح مفهوم الصناعات الصغيرة ، والميل الى اعتبارها المصانع أو المنشآت ذات الحجم الصـغير ، وذلك عندما يخلص الباحث الى أن المشروعات الصغيرة تكون أكثر احتمالا لأن تغلق من ان تنكمش فى مواجهة أثر منافسة المشروعات الكبيرة · وأثير هنا ملاحظتين :

الأولى : لو أن المشروعات الصغيرة قامت استنادا الى ميزتها النسبية الحقيقية المتمثلة فى الكثافة العالية للعمل ـ فى ظل الرخص النسبى للعمالة، فانها تستطيع الانتاج بتكلفة أقل تمكنها من المنافسة عندما تنتج سلعا ذات كثافة عمل مرتفعة ، أو تخفيض تكلفة المنتج النهائى للصناعة الكبيرة التى تتكامل (من خلال التعاقد) معها مما يؤدى الى زيادة الطلب على منتجاتها فى النهاية ، ودخول مشروعات أخرى فى الصناعة الصغيرة ·

الثانية : وتتعلق بتسجيل الباحث لتوزيع المنشآت حسب حالة العمل واستنتاجه بأن ٥ر١٢٪ من المنشآت مغلقة نتيجة لأثر الازاحة ، ولم يتبين لنا ما اذا كانت كل هذه المنشآت تقع فى نطاق المشروعات الصغيرة ، كمـــا لم يوضح لنا أساس اعتقاده بأن السبب يكمن فى أثر الازاحة وليس فى ضعف الجدوى الاقتصادية للمشروع أصلا ، أو فساد الادارة وسوقها ، أو فى قصور المدخلات ·· الخ ، مما ينطبق على المشروعات الصغيرة والكبيرة معا ·

يخلص الباحث الى نتيجة منطقية قد لا ينازعه فيما أحد ، وهى أن خلق الوظائف والمشروعات الصغيرة ليسا بالضرورة متلازمين ، اذ هناك العديد من المشروعات الصغيرة تميل الى استخدام أساليب انتاج كثيفة رأس المال · ومن ثم يرى أن تشجيع المشروعات الصغيرة شرط ضرورى وان كان غير كاف لخلق المزيد من الوظائف · وربما يكون العكس صحيحا فى نظرى واستنادا الى استخلاص الباحث نفسه ذلك أن الشرط الضرورى هو أن ـ يتم اختيار المشروعات الصناعية أيا كانت على أساس سليم من الاسعار الاقتصادية

النسبية ، واذا كانت الصناعات الصغيرة تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل أكثر فيكفى أن تتجه الدولة الى تشجيعها ضمن اطار أشمل لاستراتيجية تصنيع ملائمة · وفى ضوء هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون التوصـــيات المتعددة التى أوردها الباحث فى ختام دراســـته مفيـــدة ليس فقط لتشجيع الصناعات الصغيرة ، وانما تحفيز التصنيع عموما ·

تعقيب على بحث

مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر

أ٠ د٠ محمـــد فتحى صـــقر
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

تتناول الدراسة المقدمة من الدكتور / محمود حسن حسنى بحث مدى اسهام المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر باعتبارها من المشكلات الرئيسية التى أبرزت احصاءات التعداد الاخير (١٩٨٦) مدى خطورتها وفداحتها كما ونوعا على حد سواء ٠ ويعد اختيار موضوع البحث اختيارا موفقا حيث تشكل المشروعات الصغيرة احدى ركائز استراتيجيات التنمية التى تستهدف مواجهة مشكلة البطالة وتحقيق التوظف الكامل ٠

ويستعرض البحث فى مقدمته) كمدخل تمهيدى ـ أشـــكال البطالـة وصورها المختلفة (بطالة اختيارية / جبرية ـ بطالة مقنعة / صريحة ـ بطالة دورية /هيكلية / احتكاكية ٠٠٠) ٠ مؤكدا تواجدها بكافة نوعياتها فى الاقتصاد المصرى بصورة أو بأخرى ومسترشدا فى ذلك ببعض التقديرات الواردة فى بحوث أخرى قدمت هذا العام فى الندوة القومية الاولى للمشروعات الصغيرة (كلية التجارة / جامعة حلوان) ، وفى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد (كلية الاقتصاد / جامعة القاهرة) ، ويخلص الباحث من هذا التمهيد الى ضرورة التصدى لهذه المشكلة من خلال اتباع سياسات متفاوتة الاجال أى من خلال سياسات قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة المدى ، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع الذى يتعرض له البحث ٠

ومع تسليمنا بانتشار البطالة بكافة أشكالها وصورها وبدرجات متفاوتة فى الاقتصاد المصرى الا أن الاعتبارات التى ذكرها الباحث لتفسير لبعض أشكال البطالة تعد قاصرة بعض الشىء ٠

فبطالة المتعلمين على سبيل المثال لا ترجع الى الأساليب الفنية للانتاج كما ذكر الباحث بقدر ما تعكس الاختلال الهيكلى القائم بين النظام التعليمى من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى اذا ما نظرنا الى تحيز النظام لصالح التعليم الجامعى وعدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل ٠

وبالمثل تجد البطالة الاحتكاكية تفسيرها فى تراخى الموارد البشرية المتاحة عن مسايرة التقدم السريع فى تقنيات الانتاج والتنظيم والادارة،وهذه الظاهرة قد تنتشر فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى طـــالما يمر بتطورات تكنولوجية سريعة لا تقترن باعادة تأهيل أو تدريب فى المجالات التخصصية الجديدة ، ومن ثم يتعذر الجزم بأن الظاهرة أكثر شيوعا فى القطاع غيـر الرسمى كما يشير الباحث ، أضف الى هذا أن ما ورد ذكره بشأن انتقال قدر كبير من العاملين الى مشروعات الاستثمار الأجنبى والقطاع الخاص الحديث فى أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادى لا يعـــد سببا أو مظهـــرا للبطالة الاحتكاكية ، ــ بل يعكس على نقيض ذلك قصورا فى العرض نتيجة ندرة العمل الفنى والماهر بالقياس على الطلب على هذه النوعية من خدمات العمل٠

وكذلك بتعين التحفظ على بعض التفسيرات التى أوردها الباحث لتفشى ظاهرة البطالة الهيكلية والتى يقرنها بارتفاع الكثافة الرأسمالية وتحيز الهيكل الصناعى لصالح الأنشطة كثيفة رأس المال فى فترة الستينيات ، واعتمـاد الشركات متعددة الجنسية على تقنيات مدخره لعنصر العمـــل فى فتـــرة السبعينيات ، فهذه الاعتبارات تعد هامشية فى واقع الأمر ، فانكماش حجم القطاع الخاص ودائرة نشاطه لعب دورا لا يستهان به فى ظهور البطالة فى فترة الستينيات وان كانت السياسات الاجتماعية التى انتهجتها الدولة حينذاك فى مجال التوظيف ساعدت على التخفيف من حدة الظاهرة والوصول بمعدلاتها الى ٢ ــ ٣٪ فقط مع تحويلها من صورتها الصريحة السافرة الى بطالة مستترة أو مقنعة ، وكذلك لا ينبغى أن نعول كثيرا على الشركات عابرة القوميات TNC ٠ وهو تعبير أدق من مصطلح الشركات متعددة الجنسيات ــ فى تفسير انتشار ظاهرة البطالة الهيكلية فى السبعينيات نظرا لضعف الوزن النسبى لهذه الشركات فى هيكل الاقتصـــاد المصرى والذى لا يتعدى ٣٪ من جملة الاستثمارات القومية وفقا لاحصائيات الهيئة العامة للاستثمار ، هذا مع ملاحظة أن مشكلة البطالة لم تكن قد اشتدت بعد خلال

هذه الفترة (٧٪ فى عام ١٩٧٦) ، وكان من الاجدى التركيز على تقصى أسباب تفاقم المشكلة فى فترة الثمانينيات والذى يعزى الى محدودية فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد المصرى مع انتشار الكساد الاقتصادى وانكماش فرص الاستثمار وانحسار حركة العمالة المصرية فى الأسواق العربية وعودتها الى الانضمام مرة أخرى لسوق العمل بالداخل ٠

واذا انتقلنا الى هدف الدراسة كما ذكره الباحث ألا وهو « التعرف على مدى اسهام المشروعات الصغيرة بصفة عامة ، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة فى خلق الوظائف واستيعاب فائض القوى العاملة المتاح » ، فاننا نلاحظ أن صياغة الهدف من الدراسة جاءت مبهمة الى حد كبير حيث يفهم من واقع عنوان البحث ومقدمته ، أن الدراسة تختص بعرض التجربة المصرية كحالة تطبيقية ، بينما نجد أن الباحث قد تعرض الى الصناعات الصغيرة فى كثير من الاحيان بوجه عام مستشهدا بأمثلة من دول أخرى متقدمة ونامية مع الاشارة أحيانا الى التجربة المصرية ، كما أنه لا يتضح من هدف الدراسة ما اذا كان التحليل المقدم سيتناول دور الصناعات الصغيرة فى خلق مزيد من التشغيل فى اطار مجموعة السياسات قصـــيرة الأجل لمعالجة الاختلالات الوقتية فى سوق العمل أم كجزء من استراتيجية انمائية شاملة متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تعظيم فرص العمل فى الاقتصاد المصرى ٠

أضف الى ما تقدم عدم ارتباط مقدمة البحث ارتباطا مباشرا بالهدف الرئيسى منه ، حيث ينصرف الهدف الى تبيان مدى اسهام الصناعات الصغيرة فى مواجهة فائض العرض وخلق مزيد من الوظائف ، أى أنه يتعرض لبحث نوعية محددة من البطالة الصريحة الناشئة عن محدودية سوق العمل عن استيعاب الغرض المتزايدة والتى تختلف تماما فى أسبابها ومظاهرها عن الصور الاخرى من البطالة ، كما أن سبل علاجها لا ترتبط بالضرورة بنشاط الصناعات الصغيرة ٠ ولذا كان من الأجدى الاكتفاء باستعراض مشكلة البطالة التى يتوقع أن تتصدى لها الصناعات الصغيرة دون غيرها من صور البطالة التى قد تستلزم حلولا أخرى بحسب طبيعتها تخرج عن نطاق البحث ٠

ولتوكيد أهمية الصناعات الصغيرة فى توفير المزيد من فرص العمل ، يستند الباحث الى الفرضية القائلة « بأن المشروعات الصغيرة تستخدم طرائق انتاج أكثر كثافة فى العمل » ويحاول تمحيص هذه الفرضية مسترشدا ببعض

الاحصاءات الخاصة بالكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة والكبيرة ٠ وبرغم عمومية هذه المقولة ودلالتها ، الا أنها لا تكفى وحدها لتأكيد فاعلية الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة أو لتقرير أفضليتها بالمقارنة بالصناعات ذات الاحجام الكبيرة ، فالتركيز على معامل العمل / رأس المال وحده انما يتجاهل معايير أخرى لا تقل أهمية مثل امكانات النمو المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والتى تتقرر فى ضوء نمط توزيع الدخل وهيكل الطلب على الأنشطة المختلفة ، ومثل استراتيجية التصنيع وطبيعة الهيكل الصناعى ومدى التكامل بين الصناعات والأنشطة ، كما تلعب المحددات التكنولوجية والاقتصادية دورا هاما فى تقرير امكانات توسع الصناعات الصغيرة ، مثل اعتبارات عدم القابلية للتجزئة ووفورات النطاق ٠

واذا نظرنا الى عناصر البحث نجد أنها تتناول تعريف المشروع الصغير وخصائصه الرئيسية ومعوقاته وكذا مقترحات زيادة فاعليته مستقبلا ٠ والباحث يقدم عرضا جيدا لهذه النقاط وان كان يميل الى التعميمات نقلا عن دراسات أخرى ، وكان من الأفضل التركيز على دراسة الحالة المصرية وتدعيم النتائج المستخلصة باحصاءات موءيده لها ، خاصة وأن هدف الدراسة ـ كما هو وارد بالعنوان ٠ هو بحث مدى واقعية الامال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، وهو التساؤل الذى لم تجب عنه الدراسة صراحة على نحو محدد ٠ ودليل ذلك أن الدراسة لم تقدم تحليلا للمشكلات التى تواجه الصناعات الصغيرة فى مصر على وجه الخصوص ولم تشر لانجازاتها أو لمعدلات النمو المحققة فى الفترات السابقة أو ما يفيد موقع الصناعات الصغيرة على الخريطة الاقتصادية لمصر ومكانتها فى الهيكل الصناعى القائم ، وكذلك لم تتناول الدراسة بحث امكانات النمو المتاحة أمام الصناعات الصغيرة وقدرتها الاستيعابية من العمالة وعلاقتها بعرض قوة العمل مستقبلا ومن ثم دورها فى امتصاص فائض القوى العاملة ٠ ولاشك أن هذه التساؤلات على درجة بالغة من الاهمية وتشكل لب الموضوع ويتعذر بدون الاجابة عليها الوقوف على مدى واقعية الآمال المعقودة على الصناعات الصغيرة فى التصدى لمشكلة البطالة ٠

وفى الجزء الأول من الدراسة ، يثير الباحث مشكلة تعريف الصناعات الصغيرة ويأخذ التعريف الذى يستند الى معيار عدد العاملين نظرا لشيوع

وسهولة استخدامه بالمقارنة بالمعايير الاخرى ، الا أنه يحدد حجم المشروع الصغير بفئة المشتغلين (١ ـ ٥٠ عامل) ، ويســـتدل على ذلك من بعض الاحصاءات التى أوردها بالجدولين رقم (١ ، ٢) ، فى حين أن البيانات المشار اليها لا تدعم الحجم الذى تبناه الباحث لتحديد نطاق المشروع الصغير، فالجدول رقم (١) يشير الى أن المشروعات الصغيرة يمكنها أن توظف فى الدول المتقدمة حتى ٢٠٠ عامل (المملكة المتحدة) أو ٢٥٠ عامل (الولايات المتحدة) أو ٣٠٠ عامل (اليابان) ، كما يمكن للعمالة فى المشروعات الصغيرة فى بعض الدول النامية أن تصل الى ١٠٠ فرد (بنجلاديش) أو ما بين ٥١ ـ ١٠٠ عامل كما هو الحال بالنسبة للهند ٠ أما احصاءات الجدول رقم (٢) الخاص بالمشروعات الصغيرة باليابان فتضم خمسة أفراد فأقل فى مجال تجارة الجملة والتجزئة وثلاثين فرد فأقل فى مجال التعدين والصناعة والمواصلات (هذا مع ملاحظة وجود تعارض بين أرقام هذا الجدول والجدول السابق فيما يختص بحجم المشروعات الصناعية الصغيرة فى اليابان) ٠

وتجدر الاشارة أيضا الى أن الدراسة لا تتعرض الى المعايير المطبقة فى مصر لتعريف الصناعات الصغيرة والتى تتفاوت من جهة لأخرى وكان يتعين الاشارة اليها ، فجهاز الصناعات الحرفية ، على سبيل المثال ، ينظر الى الأنشطة التى توظف أقل من عشرة عمال على أنها أنشطة حرفية وتتبنى وزارة التخطيط معيار (٥٠ عامل فأقل) لتحديد المشروع الصغير ، بينما تعرف وزارة الصناعة المشروع الصغير بأنه المشروع الذى يوظف أقل من ١٠٠ فرد ولا يزيد رأس ماله المستثمر فى الآلات والمعدات عن نصف مليون جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمبانى ٠ علاوة على ما تقدم ، نجد أن الدراسة اكتفت باستعراض بعض المعايير الكمية لتحديد حجم المشروع الصغير دون التنويه الى المعايير غير الكمية التى تعتمد على الفروق الوظيفية مثل النمط الفردى فى الادارة ونوعية النشاط والمنتج واعتماد التعامل على العنصر الشخصى وطبيعة نظام الانتاج (عائلى / ورش / حرف يدوية / صناعة منزلية / ٠٠٠ الخ) ، برغم أهمية هذه المعـــــايير الوظيفية فى توصيف المشروعات الصغيرة ٠

وفى تقويم مكانة الصناعات الصغيرة ، يقرر الباحث « أن المشروعات الصغيرة مازالت تستحوز على جزء كبير من النشاط الاقتصـــادى ويمكن

الزعم باستمرار هيمنة المشروعات الصغيرة ... » الا أنه لا يدعم هذه المقولة باحصاءات بل على نقيض ذلك يقدم لنا ما يفيد ضآلة الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة وتواضعها الشديد ، اذ تشير الدراسة من واقع الجدول رقم (٤) الى محدودية مساهمة الصناعة الصغيرة فى القيمة المضافة والعمالة الصناعية الكلية ، حيث لا تتجاوز هذه المساهمة ٣٪ ، ١٠٪ على التوالى ، كما أن المسار الزمنى الذى يصوره الشكل رقم (١) عن المشروعات مختلفة الحجم يعكس التناقص المستمر فى الاهميـــة النسبية للمشروعات الحرفية وتباطوء بل وتراجع نمو المشروعات الصغيرة لصالح المشروعات الكبيرة التى تنمو بمعدل متزايد ٠

وعند التعرض لخصائص المشروعات الصغيرة يشير الباحث الى اتجاه هذه المشروعات الى استخدام طرائق انتاج كثيفة العمل وينتهى بذلك الى القول بأن هذه المشروعات توظف قدرا من الايدى العاملة يفوق ما توفره المشروعات كبيرة الحجم من العمالة ، « وهذه المقولة لا تصدق فى واقع الأمر الا اذا تحققت فروض معينة ، مثل ثبات حجم رأس المال المستثمر فى كلا النوعين من المشروعات وتجانس المنتج وتماثل الطلب وخضـــوع الانتـاج لقانون ثبات أو تناقص الغلة مع الحجم ، ولكن اذا ما استبعدنا هذه الفروض وأخذنا فى الاعتبار اختلاف نطاق الانتاج فان كبر حجم المشروع قد يقترن بتوظيف عمالة أكثر ناهيك بالعمالة غير المباشرة التى تتولد فى الصناعات المغذية وفى الصناعات الأخرى التى تعتمد على انتاجه ، ومن ثم،فان اعتبارات اقتصاديات التشغيل والانتاج ووفورات النطاق ودرجة التشابك الصـناعى وعلاقات الارتباط والاعتماد المتبادل يجب أن تأخذ مكانها جنبا الى جنب مع اعتبارات الكثافة الرأسمالية عند اجراء المفاضـــلة بين الاحجام المختلفة للمشروعات حتى من منظور التوظف البحت ، كما ننوه أيضا أن ما ذكره الباحث من ضرورة ترجيح وحـــدات عناصر الانتاج باســـتخدام الاسعار المحاسبية لتفادى مشكلة عدم التجانس لا يعد أمرا حتميا بل أن الاسعار المحاسبية تستخدم أساسا لحساب تكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختيار كى تعكس الندرة أو التكلفة الحقيقية للموارد من المنظور الاقتصادى ولا سيما فى حالة وجود اختلالات واضحة فى السوق Market Distortions وليس لتفادى أخطاء التجميع كما ذكر الباحث ٠

بالاضافة الى ما تقدم ، يستشهد الباحث ببعض الاحصاءات الواردة بدراسة أخرى قدمت فى الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة لتأكيد انخفاض الكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة مقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم ، (جدول رقم ٦) ، الا أن بيانات الجدول ذاته لا تؤكد مقولة الباحث حيث نجد أن الكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة تزيد فى صناعة المشروبات والغزل والنسيج والجلود والاحذية والورق ومنتجاته والطباعة والنشر وفى صناعة الخزف والصينى والمعادن الأساسية وفى صناعة الماكينات والأدوات الكهربائية بالمقارنة بالكثافة المناظرة فى المشروعات الكبيرة ، كما تتساوى معاملات الكثافة بينهما فى صناعة الخشب ، علاوة على هذا ، فانه توجد تحفظات كثيرة على التعريفات والمفاهيم المستخدمة التى يشوبها الكثير من القصور · فما هو المقصود بالفن الانتاجى البديل والفن الانتاجى الملائم ، وما هى دلالة الارقام المذكورة ، بمعنى هل هى تعبر عن معاملات كثافة رأس مال/عمل ، واذا كان الأمر كذلك ، هل يقصد برأس المال اجمالى التكاليف الاستثمارية أو تكلفة الأصول الثابتة دون رأس المال العامل او تكلفة الآلات والمعدات فقط ؟؟ وهل المقصود التكلفة الاجمالية شاملة الاهلاكات ؟؟ أم التكلفة الصافية ؟ وهل قدرت بالأسعار الجارية أم الثابتة ؟ وهل هى القيمة الدفترية للاصول أم القيمة السوقية الجارية ؟ ، وهل المقصود بعنصر العمل وحدات العنصر ذاته أى عدد العمال ؟ أم قيمة الاجور المناظرة؟ وبالتالى تحسب الكثافة لكل جنيه أجر مشتغل · أضف الى هذا عدم تحديد الجدول لنطاق الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة ·

أما الخاصية الثانية التى ذكرها الباحث والمتعلقة بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال ومتوسط التكلفة لفرصة العمل من رأس المال المستثمر فى الصناعة الصغيرة بالمقارنة بالصناعة الكبيرة ـ فهى مجرد تكرار للخاصية الأولى سالفة الذكر ، والمتعلقة بانخفاض الكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة ·

وكذلك أشار الباحث الى دور الصناعات الصغيرة فى تغيير الهيكل الصناعى ، وهذه النقطة لا تعد من الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة كى يدرجها الباحث تحت عنوان « خصائص المشروع الصغير » بل هى من الوظائف التى يمكن أن يضطلع بها المشروع الصغير اذا ما توفرت له

المقومات الاقتصادية وتهيء له المناخ الاستثمارى الملائم لنمو والتأثير فى الهيكل الصناعى القائم • ونحن نتفق مع الباحث فى دعوته الى التقليل من حدة التركز ومن الممارسات الاحتكارية لبعض الشركات وفى أهمية فتح الباب أمام المشروعات الجديدة الراغبة فى الانضمام الى الصناعة لتدعيم المنافسة السوقية الا أننا نؤكد هذه الدعوة عامة يمكن أن تستفيد منها كافة المشروعات بصرف النظر عن الحجم ولا تختص بالمشروعات الصغيرة فحسب •

وفى مجال المعوقات التى تواجه المشروع الصغير ، يستعرض الباحث مجموعة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على كفاءة التشغيل والنمو ، الا أنه يعرض هذه المعوقات بشكل عام مع الاسترشاد أحيانا ببعض الأمثلة لدول أخرى مثل كوريا والفلبين والسنغال ودون التعرض لطبيعة هذه المعوقات ودرجة خطورتها فى حالة التجربة المصرية ، ويشير الباحث الى مخاطر الازاحة بالنسبة الى المشروعات الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة عموما ويستشهد فى ذلك ببيانات الجدول رقم (٨) التى توضح توزيع المنشآت حسب حالة العمل فى مصر لتأكيد هذه المقولة فى حين أن البيانات المشار اليها لا تفصح عن حجم المنشآت المتوقفة عن العمل ، كما أنه قد يرجع التوقف لاعتبارات أخرى لا علاقة لها بمزاحمة المنشآت الكبيرة مثل السفر للعمل بالخـــارج •

وبرغم ما أوردناه من تحفظات على الدراسة الا أننا نتفق مع الباحث فى الخلاصة التى انتهى اليها وهى أن تشجيع المشروعات الصغيرة وان كان شرطا ضروريا لخلق مزيد من الوظائف الا أنه غير كاف وحده وانما يستلزم الأمر تشجيع استخدام الاساليب الانتاجية كثيفة العمل بوجه عام واعادة تشكيل تركيبة الناتج بحيث تزداد الاهمية النسبية للسلع كثيفة العمل سواء أكانت للاستهلاك المحلى أم للتصدير ، كما نتفق معه أيضا فيما أورده من توصيات للتغلب على المعوقات الداخلية والخارجية التى تواجه الصناعات الصغيرة ضمانا لزيادة فاعليتها مستقبلا فى المساهمة فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى مصر •

البحث الثالث عشر

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠ د٠ عصـــام منتصر

مقـــــدمة :

تفاقمت مشكلة البطالة فى مصر بمعدلات متزايدة فى السنوات الأخيرة، جاء هذا التفاقم فى وقت تزايدت فيه الموارد المالية ، سواء محولة من الخارج أو محققة فى الداخل ، وكذلك بشكل مطرد لم يسبق له الحديث فى مصر من قبل ٠ مما أثار التساؤل لماذا لم تستخدم هذه الفوائض فى تكوين رأسمالى منتج يفتح مجال العمل لاعداد متزايدة من راغبى العمل وبالتالى يؤدى الى زيادة معدلات استخدام الطاقة البشرية المتاحة ٠

من ناحية أخرى فان ارتفاع معدلات التدفق المالى من الخارج أدى الى زيادات كبيرة فى معدلات الانفاق ليس فقط فى مكوناتها ، وفى الانمـــــاط السلوكية بصورة عامة ٠ هذه الاوضاع كانت بطبيعة الحال مؤقته ولم يكن من الممكن أن تستمر على المدى الطويل ٠ وقد بدأت بالفعل معدلات التدفق المالى الخارجى تتباطأ مع بداية الثمانينات ٠

ولذا فان مواءمة التغير فى الاوضاع الخارجية تتطلب تغيرا موازيا فى أنماط النمو وسياساته بل وسلوكياته ، والسبيل الى ذلك هو تخفيض معدلات نمو الطلب من ناحية ، وزيادة معدلات نمو الانتاج ومروناته من ناحية أخرى بقصد انقاص فجوة الطلب الكلى وتحقيق نمو أكثر توازنا واستقرارا على المدى الطويل ٠

ان ارتفاع معدلات البطالة جعل تنفيذ الاصلاح الاقتصادى المطلوب ، وما قد يتطلب من سياسات اجمالية انكماشية على المدى القصير ، أمر من غير السهل تحقيقه ٠

وترمى هذه الدراسة الى القاء بعض الضوء على العلاقة بين زيادة البطالة فى مصر ومعدلات الادخار والاستثمار على وجه الخصوص · ونظرا لارتباط الادخار والاستثمار بالمتغيرات الاقتصادية الاجمالية بصفة عامة Macro-economic فان التحليل سوف يتم من خلال اطار تحليلى اجمالى يتناسب مع هيكل الاقتصاد المصرى · Variables

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة أجزاء فى الجزء الأول تقدم عرضا مقارنا ومختصرا لأهم النظريات الاقتصادية الاجمالية التى تقدم اطارا تحليليا لمناقشة مسألة البطالة ومسبباتها وكيفية التأثير عليها وغرض هذا العرض السريع هو تقديم اطار تحليلى يصلح لمناقشة البطالة فى مصر · وفى هذا المجال يتم عرض ومناقشة ومقارنة نظريات النمو والعمالة فى الفكر الكلاسيكى (بايديولوجيته الرئيسيتين : الاقتصاد الحر والاشتراكية الماركسية) وفى الفكر النيو كلاسيكى والكينزى · كما يتضمن التحليل ليس فقط المناهج التاريخية لهذه النظريات ، بل أيضا امتداداتها المعاصرة ·

أما الجزء الثانى فيقدم عرضا سريعا لمشكلة البطالة فى مصر يركز هذا الجزء على جانب العرض من العمل والعوامل المؤثرة فيه · ويناقش أيضا بعض المشاكل التحليلية والاحصائية لقياس وتحديد حجم البطالة فى مصر · ينتهى هذا الجزء الى وجود فائض كبير غير مستخدم من قوة العمل فى مصر · وبالتالى يلزم التركيز على جانب الطلب على العمل واقتصادياته الاجمالية لفهم ومعالجة مشكلة البطالة فى مصر ·

والجزء الثالث يقدم سردا تاريخيا تحليليا لنمط ومعدلات النمو فى مصر فى العقدين الماضيين · يركز هذا الجزء على المتغيرات الاقتصادية الاجمالية المؤثرة فى الطلب على العمل وعلى وجه الخصوص يتم تحليل معدلات نمو الناتج والدخل الاجماليين والادخار والاستثمار والعوامل المؤثرة فيها · يتم ذلك بالاستعانة بالاطار التحليلى الذى سبق تقديمه ·

١ ـ نظريات العمالة ـ اطار تحليلى اجمالى :

أجمعت المدارس الاقتصادية الفكرية المختلفة ، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية فى انجلترا ، على أهمية عملية التراكم الاقتصادى الرأسمالى

Capital accumulation ونتائجها بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصادية ٠ وهذا ينبع ضمنيا من الدور الاساسى التاريخى الذى قام به التراكم الرأسمالى فى نمو الدول الرأسمالية وارتباطه العضوى بطبيعة هذا النظام ٠ لذلك نجد كل النظريات الاقتصادية : ريكاردو ماركس ، النيوكلاسيكيون ، كينيز وما يعدهم يعطون مكانا أساسيا للتراكم الرأسمالى وعلاقته بتحقيق معدلات عمالة كاملة وما ينجم عن ذلك من تحقيق معدلات مثلى للنمو ٠

أيضا هناك اجماع بين هذه النظريات على الارتباط العضوى بين التراكم الرأسمالى وتوزيع الدخل بين عناصر الانتاج ٠ هذا الارتباط هو نتيجة للعلاقة بين التراكم الرأسمالى والادخار من ناحية ، واختلاف معدلات الادخار طبقا لأنماط توزيع الدخل القومى من ناحية أخرى اذ أن تغير عوائد عناصر الانتاج أثناء عملية النمو مع اختلاف معدلات نمو العرض والطلب على هذه العناصر يؤثر بطبيعة الحال فى أنصبتها فى الدخل القومى ٠ ومعرفة توزيع الدخل القومى بين عناصر الانتاج ، يمكن من معرفة توزيعه بين الفئات الداخلية المختلفة فى ضوء توزيع الثروة بين عناصر الانتاج « لذلك تركز هذه النظريات المختلفة على تحديد العلاقة بين توزيع الدخل بين عناصر الانتاج المختلفة ، والتراكم الرأسمالى فى نفس الوقت ٠

ويلزم التنويه هنا أنه وأن كان توزيع الدخل فى النظرية النيوكلاسيكية لم يقم بنفس الدور الأساسى الذى قام به فى النظريات الأخرى الا أنه يمثل ركنا أساسيا من أركان النظرية ٠ وينبع هذا من أهمية تحديد الاسعار النسبية لعناصر الانتاج والدور الرئيسى الذى تمثله فى تحديد تكلفة وأسعار السلع والخدمات مع معرفة الدور الرئيسى الذى يقوم به النظام السعرى فى توزيع الموارد الاقتصادية يمكن تحديد أهمية عوائد عناصر الانتاج ، وبالتالى أنصبتها فى الدخل القومى فى هذه النظرية ٠ ناهيك عن أن زيادة نفوذ التنيظمات العمالية فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وتنافسها مع الدول الاشتراكية الأخرى ، أدى الى اعطاء اهتمام متزايد من المنظرين النيوكلاسيكيين لمسألة توزيع الدخل القومى وعلاقته بالنمو ٠

وهكذا يمكن أن نخلص الى أن العلاقة بين التراكم الرأسمالى وتوزيع الدخل ومعدلات العمالة والنمو أصبحت أمرا متفقا عليه فى كل النظريات

الاقتصادية التى تعاقبت على اختلاف مراحل النمو الاقتصادى فى الدول الأكثر نموا · فاذا كان الأمر كذلك فان مسألة توزيع الدخل ودورها فى التنمية الاقتصادية للدول النامية تصبح أكثر جدارة بالاهتمام · هذه الدول ، تختلف عن سابقاتها ، بمحاولتها الاسراع بعملية التنمية التى تتطلب ارتفاع أنصبة الادخار والاستثمار فى الدخل القومى · وأيضا فان سوء توزيع الثروة المشاهد عند بداية عملية التنمية يجعل مشكلة توزيع الدخل مسألة ذات أهمية ليس فقط اقتصادية بل وسياسية ·

النظرية الكلاسيكية :

أدخلت هذه النظرية مسألة نمو السكان فى التحليل الاقتصادى والنموذج الاقتصادى الاجمالى لأول مرة Malthus ومنذ ذلك الحين أصبح معدل نمو السكان أحد المتغيرات الاساسية فى نماذج النمو الاقتصادى·

تتلخص نظرية توزيع الدخل الكلاسيكية فى الاتى : أن ارتفاع معدلات نمو السكان بالمقارنة بمعدلات نمو مصادر رزقهم ـ خاصة من الغذاء Subsistence تؤدى الى وجود فائض فى قوة العمل متاح للاستخدام فى القطاع الرأسمالى · لذلك يتحدد أجر العمل الحدى والمتوسط فى القطاع الرأسمالى بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات الأساسية للعمال · وأن مستوى الأجور المنخفض هذا يقل كثيرا عن الانتاجية الحدية للعمل · والفرق بين اجمالى الانتاجية الحدية للعمل واجمالى الأجور يمثل الربح الرأسمالى أما عائد الأرض (الريع) فيتحدد بالفرق بين الأجر المتوسط والحدى ·

ويترجم الكلاسيكيون نظريتهم لتوزيع الدخل القومى بين عناصر الانتاج الثلاثة الرئيسية الى ميكانيكية للنمو · وتزايد نصيب الربح والدخل ، وارتفاع معدلات الادخار والاستثمار الرأسمالى تؤدى الى معدلات متزايدة للتراكم الرأسمالى ، والطلب على العمالة والنمو ·

والدروس المستفادة هنا تتلخص فى أمرين هامين من وجهة نظر التنمية الاقتصادية المعاصرة ، كما أوضح الفكر التنموى الحديث (و٠أ٠ لويس)وهما:

أولا : العلاقة العضوية بين زيادة نسبة الربح فى الدخل القومى وارتباطها بازدياد معدلات نمو الادخار والاستثمار ٠

ثانيا : العلاقة بين تكلفة المعيشة (خاصة الغذاء) ومستوى الأجور وأثر ذلك على معدلات الربح والتراكم الرأسمالى ٠

هذه النظرية فى نفس الوقت لم تعط اهتماما كبيرا لأثر التطور التكنولوجى على توزيع الدخل والتراكم والنمو ٠ أيضا لم تأخذ فى اعتبارها ضيق نطاق السوق والقيود التى يفرضها جانب الطلب على معدلات نمو الانتاج ٠ وأخيرا لم تأخذ فى حسبانها دور الافتراض الخارجى كمكمل للادخار المحلى فى تمويل الاستثمار والتنمية ٠ أنقص ذلك من قدرة النظرية على الاستخدام المباشر كاطار لتحليل مشاكل الدول النامية ٠

النظرية الماركسية :

ارتكز شرح ماركس لكيفية توزيع الدخل فى النظام الرأسمالى أثناء عملية النمو على نفس الأساس الذى ارتكزت عليه النظرية الكلاسيكية وهو الفائض الاقتصادى Surplus value ومع ذلك فان هناك بعض الاختلافات فى المنهج التحليلى للنظريتين ٠ مثلا لم يعط ماركس أ ىاهتمام لنظرية ريكاردو فى تناقص العائد الحدى لعناصر الانتاج ٠ كما قسم عوائد عناصر الانتاج الى عنصرين فقط وهما الاجور والفائض ، ويمثل الاخير ما يتبقى بعد دفع الأجور ٠

فى نفس الوقت يتحدد الأجر بسعر عرض العمل ، والذى عرفه على أساس تكلفة المعيشة اللازمة لتكاثره واستمراره فى العمل Reproduction ومرة أخرى لما كان الانتاج الحدى للعمل فى القطاع الرأسمالى يفوق كثيرا تكلفة العمل ، فان الفائض يمثل المصدر الرئيسى للادخار والاستثمار ٠ من المهم أن تذكر هنا أن فائض العرض من العمل بالنسبة لماركس لم يكن نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان ـ بالمقارنة بالموارد ـ كما قال مالتس ـ بل يأتى من ارتفاع معدلات نمو عرض العمل على معدلات نمو الطلب عليه نتيجة لعملية الاحلال الرأسمالى للعمل فى القطاعات غير الرأسمالية ٠

وهكذا نرى أن النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية متقاربتان فى

أسلوبهما التحليلى فيما يتعلق بتوزيع الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادى فى القطاع الرأسمالى ودوره بالنسبة للتراكم الرأسمالى والنمو • وأن كانا ، كما نعلم ، يختلفان فى أمور كثيرة أخرى سواء فى الاهداف أو النتائج •

قدم أوسكار لانج ، مستخدما المنهج التحليلى الماركسى ، تعريفا للبطالة فى الدول النامية وكيفية معالجتها قد يكون من المفيد ذكره هنا(١) يقيس لانج التخلف الاقتصادى بالنسبة بين العمالة الفعلية (N) وقوة العمل المتاحة N_o • وفى نفس الوقت فهو يعرف العمالة الفعلية كالآتى :

$$\alpha = \frac{c}{v}$$

$$V = N - W$$

$$N = \frac{c}{\alpha . W}$$

حيث :

C = قيمة رأس المال المتاح Value of available capital stock

N = قيمة العمل المستخدم Value of total labor force employed

W = متوسط الأجور Average wage rate

c = درجة التركيز الرأسمالى Average degree of capital intensity

وفى الواقع فان النسبة $\frac{c}{v}$ تمثل نسبة رأس المال للعمل capital/labor مع قياس الاخير بالأجر الكلى فاذا كان هناك فائض عمل ، أى $N > N_o$ ، فان زيادة معدلات العمالة تتطلب أما انقاص الأجر المتوسط W وهو أمر غير ممكن بسبب انخفاض مستوى الأجور فى الدول النامية ، أو انقاص نسبة رأس المال / عمل (α) ، مع ما ينجم عن ذلك من انخفاض فى الانتاجية •

الحل الثالث طبقا للانج هو زيادة درجة التركيز الرأسمالى C وهو الحل الاكثر واقعية والذى يتفق مع أهداف النمو والتحديث •

الزيادة فى درجة التركيز الرأسمالى المطلوبة (أى معـــدل التراكم الرأسمالى اللازم تتحدد بنسبة فائض العمل للعمالة القائمة) $\left(\frac{N - N_o}{N}\right)$

يرى لانج أن الزيادة اللازمة فى الكثافة الرأسمالية يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار العام · وفى نفس الوقت يستبعد امكانيـــة اتبـاع النمط التاريخى للدول الاوروبية الذى اعتمد فى التراكم الرأسمالى على موارد الطبقة المتوسطة الصناعية للاختلاف الكبير فى ظروف الدول النامية كما استبعد أسلوب الاقتراض من الخارج الذى يمثل فى رأيه ، نزيفا للموارد فى نهاية الأمر ، وليس اضافة لها ·

والتجربة الفعلية للدول النامية ذات النظم الاقتصادية المختلطة أثبتت أن الاستثمار العام لم يستخدم فى كثير من الاحيان لزيادة الفائض الاقتصادى والارتفاع بمعدلات الادخار والتراكم الرأسمالى بل أسيىء استخدامه كأداة لتوزيع الدخل،ولم يكن ذلك فى معظم الاوقات فى صالح الفئات (ذات الدخول المنخفضة) · وأدى ذلكفى نهاية المطاف الى انخفاض ربحية المشروعات العامة ، مما أدى بدوره الى انخفاض معدلات الادخـــار المحلى ، وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجى لتمويل الاستثمار والتنمية ·

النظرية النيو كلاسـيكية :

يعتمد توزيع الدخل بين عناصر الانتاج ، طبقا لهذه النظرية ، على مبدأ الانتاجية الحدية والعلاقة بين العرض والطلب لعناصر الانتاج · قامت النظرية على أساس مجموعة من الافتراضات وان كانت انعكاسا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا وأولوياتها فى ذلك الوقت ، الا أنهـــا أضعفت من صلاحية النظرية كاطار لمعالجة مشاكل النمو فى الدول النامية · ومن بين الافتراضات الهامة للنظرية أنها لم تعد تفترض وجود فائض فى العمالة ، بل قامت على أساس تحقيق العمالة الكاملة ، فضلا عن ذلك فانها قامت على أساس سهولة الاحلال بين عناصر الانتاج · ذلك الى جانب تركيزها على عملية الانتاج والاستهلاك فقط وكيفية تحقيق الانتاج الأمثل والتوازن مستخدمة فى ذلك الأسلوب الرياضى لتحقيق التساوى الحدى بين العرض والطلب فى الأسواق المختلفة ·

اذن استبعدت النظرية البعد الاجتماعى للنمو الاقتصادى الذى قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والماركسية عند معالجتهما للنمو الاقتصادى وفضلا عن هذا فان الربح فى صورة فارق بين التكلفة الحدية والمتوسطة ، طبقا لهذه النظرية ، يمكن أن يتحقق فقط على المدى القصير لثبات المتاح من رأس المال Quasi-rent · أما على المدى الطويل فان نسب الأجور والارباح تتوقف على المعدل الحدى للاستبدال بين العمل ورأس المال · كان من نتيجة ذلك أن الثبات التاريخى الملاحظ لنسبة الأجور للدخل فى الدول الأكثر تقدما فسر على أنه دليل على أن مرونة المعدل الحدى للاستبدال بين العمل ورأس المال ·

ان وجود فائض فى العمالة ، وغياب المنافسة الكاملة نظرا لطبيعة السوق ، والاوضاع الاجتماعية والسياسية القا ئمة فى البلاد النامية ، يتطلب تعديلات جذرية فى الافتراضات التى قامت عليها النظرية قبل تطبيقها لمعالجة مشاكل البطالة والنمو فى الدول النامية ، الا أنه فى نفس الوقت فان تطبيق النظرية فى ظل المنافسة غير الكاملة تشكل مدخلا أكثر واقعية لتحديد معدلات الربح وبالتالى توزيع الدخل فى الدول النامية · هذا مع مراعاة أن التنظيم الاحتكارى للاسواق فى الدول النامية يمثل فى كثير من الاحيان الأساس وليس الاستثناء كما افترضت النظرية النيوكلاسيكية ·

نظـــرية كينـــز :

تقوم نظرية كينز على افتراض فائض فى العمالة مثله فى ذلك مثل النظرية الكلاسيكية والمراكسية ولكنها بخلاف هاتين النظريتين تفترض أيضا فائض فى رأس المال : وهى بذلك تعكس الاوضاع التى سادت فى أوروبا أثناء فترة الكساد فى الثلاثينات ·

كان من نتيجة ذلك أن ركزت النظرية أولا على الفترة القصـــيرة ، وثانيا على جانب الطلب الاجمالى فقط وليس العرض الاجمالى مفترضة أن الزيادة فى الطلب الاجمالى تؤدى تلقائيا الى زيادة فى العرض دون ما حاجة للزيادة فى الأسعار نتيجة للبطالة السائدة لكل من العمل ورأس المال · فضلا عن هذا فأن القيد على النمو على المدى الطويل طبقا لهذه النظرية هو زيادة معدلات الادخار مع الزيادة فى الدخـــل والنقص فى الطلب الفعال الذى تؤدى اليـــه ·

ومع هذا فان الكينزيين طوروا النظرية فيما بعد واستخدموها لمعالجة النمو على المدى الطويل • فى نفس الوقت عدلت النظرية النيوكلاسيكية أيضا اقتراحاتها لتأخذ فى الاعتبار بعض الاضافات التى قدمها كينز • وبالتالى تم تدريجيا استيعاب نظرية كينز داخل الاطار التحليلى العام للنظرية النيوكلاسيكية وكان من نتيجة هذا التزاوج بين النظريتين قيام نموذج عام للتحليل الاقتصادى الاجمالى يمثل مزيجا من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية ويعطى هذا النموذج اطارا لتحليل العوامل المؤثرة فى التوازنات الاقتصادية الاجمالية ، والسبيل الى تحقيق العمالة الكاملة باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية • ومع هذا لا يدخل توزيع الدخل ضمن الاطار التحليلى لهذا النموذج المهجن (أو المركب) ذلك لأنه فيما يتعلق بالعرض الكلى يأخذ بالمدخل النيوكلاسيكى الذى يتعرض لكيفية تحديد أسعار عناصر الانتاج ولكن ليس أنصبتها فى الدخل القومى •

نماذج النمو الحـــديثة :

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تم تقديم بعض نماذج النمو التى تحاول معالجة أوجه النقص فى نموذج كينز بادخال جانب العـرض الكلى ومحددات نموه على المدى الطويل وعلاقته بالدخل والطلب الكليين وخاصة الادخار والاستثمار • من بين هذه النماذج يمكن الاشارة على وجه الخصوص الى نموذجى هما (هارود ـ ودومار) نظرا لصلاحيتهما كاطار لتحليـــل العلاقة بين معدلات النمو والعمالة من ناحية والادخار والاستثمار من ناحية أخرى ، ولو أن بعض افتراضات هذين النموذجين لا تتفق مع الواقع خاصة فى البلاد النامية الا أنه يمكن تطويرهما ليفيا بالغرض المطلوب من حيث الاستخدام لتحليل مشاكل التنمية •

ونموذج هارود يميز بين معدل النمو « الطبيعى » Natural Rate وبين معدل النمو «الممكن» Warranted Rate اذا افترضنا أن معدل النمو الطبيعى للدخل هو ذلك المعدل الذى يحقق العمالة الكاملة ، وآخـــذين فى الاعتبار معدل الانتاجية القائم لرأس المال ، يمكن تحديد رأس المال المطلوب لتحقيق هذا المعدل هذا من جانب العرض الكلى •

ولكن حتى يتحقق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى أثنـــاء عملية النمو ، فلا بد من أن نأخـــذ فى الاعتبار مـعـــدل نمو آخر للدخـــل Warranted يرتبط بمعدل الادخار وبالتالى الطلب الكلى · التوازن الكلى يتطلب تساوى معدلى النمو الأمر الذى قد لا يتحقق تلقائيا ، ويتطلب اتباع سياسات معينة ·

ويتميز هذا النموذج بأنه يمثل اطارا شاملا لجانبى العرض والطلب أيضا يمكن أخذه كمكمل للنماذج الاجمالية المستخدمة والتى تركز على تفاصيل جانب الطلب والقائمة على الاطار التحليلى لكينز · بذلك يمكن الربط بين سياسات الطلب وأدوات التأثير فيها كالسياسات المالية والنقدية ، وجانب العرض والانتاج وعلاقاته بمعدلات نمو السكان والعمالة · كذلك يمكن تقسيم كل من العرض الكلى والطلب الكلى الى مكوناتهم القطاعى وبالتالى تدخل فى التحليل الجوانب الهيكلية لسياسات التنمية ·

الخلاصـــــة :

ان النظريات التى استعرضناها أعلاه تمثل أدوات تحليلية قائمة تلقى الضوء على جوانب مختلفة للتنمية · وان كان لكل منها اطار ايديولوجى متميز وبالتالى تختلف كثيرا فى أهدافها ونتائج تحليلها الا أنها تقدم أيضا أدوات فنية تحليلية يمكن استخدامها فى اطارات ايديولوجية مختلفة · من هذا المنطلق يمكن اعتبار هذه النظريات وأدواته التحليلية كأصول تحليلية يمكن أن تكمل بعضها البعض ·

٢ ـ نمو السكان وقوة العمل فى مصر (عرض العمل) :

أن من أهم العوامل المؤثرة فى تحديد قوة العمل معدل هو نمو السكان وخصائصه الديمغرافية من ناحية ، ومعدل المساهمة فى قوة العمل من ناحية أخـــرى Labor force participation rate وهذا الاخير يؤثر فيه متغيرات عديدة ذات صلة بنمط التنمية الاقتصادية وما يصاحبها من تغير فى الهياكل الاجتماعية والثقافية ونسب التحضر الخ · ولما كان من بين المعايير التى يمكن أن تقاس بها درجة التنمية الاقتصادية مؤشرات مثل : متوسط دخل الفرد ، معدل النمو الصناعى ، التطور التكنولوجى الخ فقد لوحظ من النمو التاريخى

لعدد من الدول أنه كلما زادت درجة التنمية مقاسة بالمعايير السابقة كلما ارتفع معدل الاشتراك فى قوة العمل ٠

هذه العلاقة المطردة بين معدلات التنمية ومعدلات الاشتراك فى قو العمل يمكن أيضا النظر عليها ، بل وتحديد طريقة قياسها ، بالتغير الذ يحدث فى التنظيم الاجتماعى للانتاج ٠ فى المجتمعات التى مازالت فى المراح الأولى لتنميتها الاقتصادية ، يتم الانتاج فى اطار تنظيم اجتماعى اشتراكى غير متطور ينتج أساسا للاستهلاك المباشر

مع التقدم الاقتصادى تزيد نسبة الانتاج للسوق والتخصص(٢) ٠ نتيجة لازدياد حجم القطاع الرأسمالى فى الاقتصاد مع تقلص القطاع الاشتراكى البدائى Communal subsistence والموارد التى يعتمد عليها فى العمل والمعيشة وزيادة المنافسة بين القطاع الرأسمالى واستبدال انتاجه بالانتاج الرأسمالى (عن طريق السوق) ، يزداد نسبة الراغبين فى العمل وبالتالى نسبة الراغبين فى الاشتراك فى قوة العمل(٣) ٠

النظرية الكلاسيكية ونظريات التنمية الاقتصادية الحديثة التى قامت على أساسها بنت تحليليها على أساس فائض العمالة فى القطاع التقليدى Subsistence sector والمتاح للعمل فى القطاع الحديث (الرأسمالى) ٠ مع تقدم التنمية ينمو هذا الاخير ليستوعب الاقتصاد بأكمله كما هو الأمر فى الدول الاكثر نموا فى الوقت الحالى ٠ مع التطور الاقتصادى وازدا حجم ودور الاقتصاد الرأسمالى والاقتراب من العمالة الكاملة بشكل ف العاملين « بطالة » وليس « فائض عمل » ٠

تعريف البطالة اذن فى الدول التى يغلب عليها القطاع التقليدى يختلف عنه فى الدول التى يمثل فيها القطاع الرأسمالى الجانب الاكبر للانتاج ٠ البطالة فى القطاع التقليدى فى هذه الحالة غير منظوره ، والتنظيم الاجتماعى للعمل يسمح بها حيث أن الاستهلاك ، مثله فى ذلك مثل الانتاج يكون جماعيا ٠ فى مصر تتعايش « البطالة » وفائض العمل » معا حسب القطاع والتنظيم المؤسس للانتاج فيه ٠

أما بالنسبة للخصائص الديمغرافية للسكان فالذى يهمنا هنا بالدرجة (الموارد البشرية)

كبر هو التوزيع العمرى للسكان · فعندما يكون معدل نمو السكان مرتفعا ، ن نسبة السكان فى الاعمار الصغيرة تكون مرتفعة · مع ارتفاع الدخل سب التحضر وغير ذلك من الظواهر التى تصاحب التنمية ، ومع ما تتطلبه · تغيرات اجتماعية وحضارية وسلوكية ، تنخفض معدلات نمو السكان · ا يؤثر بدوره على التوزيع العمرى له ، حيث تقل نسـبة السكان فى عمار الصغيرة (صفر ـ ١٥) وتزداد نسبتهم فى الاعمار المتقدمة (فوق ـ ٦٥ عام) هذا بطبيعة الحال يؤثر أيضا على العلاقة بين السكان وقوة مل ومعدلات نموهما مائلا نحو زيادة نسبة قوة العمل للسكان · فى ظل تحليل السابق والقائم على الانماط العالمية المشاهدة تاريخيا علينا تحليل العلاقة بين السكان وقوة العمل فى مصر · الجدول رقم (١) يعطى صورة احصائية لتطور اعداد السكان وقوة العمل ومعدلات نموها من بداية هذا القرن حتى عام ١٩٨٦ م · يتضح من هذه البيانات أن معدلات نمو السكان التى تباطأت فى الستينات بدأت تتزايد مرة أخرى منذ السبعينات لتصل فى الوقت الحالى الى ٨ر٢٪ فى السنة بعد أن كانت قد انخفضت الى ٤ر٢٪ هذا يختلف عن الانماط المشاهدة فى الدول الاخرى والتى تصـاحب التنمية كما سبق لنا أن ذكرنا ·

من الملاحظ أيضا أن معدل المساهمة فى قوة العمل الذى كان قد وصل فى أوائل القرن الحالى الى ما يزيد على ٣٠٪ قد هبط الى ٢٨٪ فقط حسب تعداد العام لـ ١٩٨٦ هذا أيضا يختلف عما كان متوقعا مع تطور التنمية صادية والاجتماعية ، ونسب التحضر ، تعليم المرأة الخ · فضلا عن هذا فانه فى السنوات الاخيرة مع زيادة معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة زادت نسبة الراغبين فى العمل ، خاصة من النساء ، لمشاركة أزواجهم أو ذويهم عامة فى تحمل أعباء المعيشة المتزايدة · لكل هذا وطبقا لكافة المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، يتوقع أن يكون معدل الراغبين فى الاشتراك فى قوة العمل قد ارتفع كثيرا عن معدله فى أوائل القرن (على الاقل بـ ٥٠٪) · تفسير الأمر أن معدل الاشتراك فى قوة العمل الذى تظهـره الاحصاءات ولا يقيس نسبة الراغبين فى العمل (Ex-ante) بل أنه يقترب أكثر من نسبة المشاركين فعلا فى العمل (Ex-post)

اذا كان الأمر كذلك ، فان انخفاض هذا المعدل الى ٢٨٪ فى السنوات

الأخيرة تعكس عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب ازدياد اعداد الراغبين فى العمل أى أن العجز هو من جانب الطلب على العمل وليس من جانب العرض.

خلاصة الأمر أنه فى تقديرى وبناء على استقراء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فان نسبة الراغبين فى الاشتراك فى قوة العمل فى مصر تزيد كثيرا عن ٢٨٪ . اذا أضفنا الى ذلك فائض العمل فى القطاع التقليدى (Subsistence) ذا الانتاجية المنخفضة ، والبطالة المقنعة فى بعض القطاعات الأخرى بما فى ذلك قطاع الحكومة فاننا نخلص الى أن هناك نسبة كبيرة من طاقة العمل فى مصر غير مستغلة . العائق الذى يحول دون استخدام هذه الطاقة العاطلة . هو تباطؤ النمو الاقتصادى والتكوين الرأسمالى وبالتالى قدرة الاقتصاد على استيعاب قدرة العمل الفائضة .

يلزم الاشارة هنا أيضا الى أن التوزيع القطاعى لطاقة العمل الفائضة فى مصر تغيرت كثيرا بينما كان هذا الفائض مركزا فى البداية فى القطاع الزراعى ، أصبح الأمر يختلف الأن . عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية أدت الى ترك العمالة لقطاع الزراعة . من هذه العوامل تناقص رقعة الأرض الزراعية والموارد المتاحة لهذا القطاع عامة وانخفاض العائد ، صعوبة العمل، ولكن هناك أيضا عوامل غير اقتصادية مثل الرغبة فى المعيشة فى مناطق حضرية حيث تركز الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل ، بل والاجور .

كان من نتيجة ذلك أن الجانب الاكبر لفائض العمالة يتركز الان فى المناطق الحضرية . فى كثير من الاحيان يمثل هذا الفائض بطالة مقنعة أو ظاهرة فى القطاع غير المتطور (أو غير المنظم) Informal ، والقطاع الحكومى ، وقطاعات الخدمات بصفة عامة .

ممكن أن نخلص من التحليل السابق بنتيجتين :

الأولى : وهى الأهم ، أنه فيما يخص قوة العمل فى مصر ، يوجد فائض عمل بالمعنى التقليدى وكما أوضحنا أعلاه ، « وبطالة » بالمعنى الحديث فى نفس الوقت ، الفجوة بين قوة العمل المتاحة والمستخدمة كبيرة ، بل قد تصل الى ضعف المستخدم . قد يكون من المفيد هنا اضافة بعض المؤثرات

الاحصائية المقارنة التى قد تلقى مزيد من الضوء على ما خلص اليه التحليل السـابق ٠

التعريف الدولى لقوة العمل يتحدد بنسبة السكان فى سن العمل والمقدر بـ ١٥ الى ٦٤ ٠ طبقا لهذا التعريف ارتفعت قوة العمل فى مصر فى الفترة ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ من ٥٥٪ الى ٥٧٪ ٠ أى أن نسبة اعداد السكان فى تلك المرحلة السنية قد زاد ٠ ناهيك عن أن هذا يتأتى فى المعتاد عندما تنخفض معدلات نمو السكان وليس العكس كما حدث فى مصر مما قد يحتاج الى تفسـير(٤) ٠

هذا أيضا يثير التساؤل : اذا كانت نسبة السكان فى سن العمل قد زادت ، لماذا انخفضت نسبة هؤلاء الذين يرغبون فى العمل ؟

من ناحية أخرى تستخدم أجهزة الاحصاء فى مصر تعريفا مخالفا لما تطلق عليه قوة العمل المتاحة وهى : من يقلون عن ١٢ سنة(٥) من العمر ، ربات البيوت ، وغير الراغبين فى العمل والمعوقين ، ومن يزيدون عن ٦٥ عاما من العمر ٠ فضلا عن ذلك فانها تستبعد العاملون بالخارج ٠ بنسبة ما تبقى Residual الى اجمالى السكان تحدد قوة العمل المتاحة داخل مصر (كفائض) ٠

بطبيعة الحال تحدد أعداد المستبعدين من قوة العمل هى مسألة تقديرية بحته ولا يمكن تحديدها بدقة٠ من أمثلة ذلك « ربات البيوت » أو العازفون عن العمل » كيف يمكن تقدير ذلك تقديرا موضوعيا ثابتا ٠ بعض هذه التقديرات تتم أيضا بناء على معدلات مستقاة من مسوح القوى العاملة بالعينة التى تعانى من أوجه نقص كثيرة(٦) ٠

يضاف الى ذلك الحاجة الى تقدير العاملين بالخارج ٠ هذا أمر أكثر صعوبة حيث أنه لا توجد بيانات دقيقة فى هذا الشأن ٠ وهكذا يمكننا أن نخلص الى أن تقديرات قوة العمل فى مصر مسألة تقريبية بحته وتخضع لمعدل تغير كبير وعشوائى ، وفى حالة محاولة مقارنتها على مدى مدة طويلة من الزمن ، حتى اذا افترضنا أن العاملين المصريين بالخارج يصلوا الى حوالى

٢ مليون شخص فى السنوات الاخيرة ، فان ذلك يمثل نسبة ليست بالكبيرة من السكان ولا تغير من الصورة التحليلية التى خلصنا منها الى وجود فائض عمل كبير فى مصر ٠

بالنسبة لتحديد معدلات البطالة الواردة بالاحصـــاءات المصرية فهى تختلف حسب المصدر ٠ حيث يعطى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نسبة تصل الى ١٥٪ ، بينما تذكر بيانات وزارة التخطيط نسبة أقل من ذلك بكثير (حوالى ٥٪) ولعله من المسموح به أن نفترض أن هذه التقديرات لم تقم على تفرقة نوعية ، وطبقا لتعـــريف علمى للتنظيم الاجتماعى للعمل فى القطاعات المختلفة بين « البطالة » و « فائض العمل » ٠

من حيث التوزيع القطاعى للعمل أورد تقرير البنك الدولى السابق الاشارة اليه أن نسبة قوة العمل فى قطاع الزراعة انخفضت من ٥٨٪ عام ١٩٦٠ م الى ٥٠٪ عام ١٩٨٢ ٠ أما النسبة المقابلة فى قطاعى الصناعة والخدمات فهى : الصناعة ارتفعت من ١٢٪ الى ٣٠٪ خلال نفس الفترة ، بينما انخفضت فى قطاع الخدمات من ٣٠ الى ٢٠٪ ٠ انخفاض قوة العمـــل فى قطـاع الخدمات بما يقرب من الثلث أمر يستلفت النظر ٠ لقد كان قطاع الخدمات خلال فترة الانفتاح الاقتصادى أكثر القطاعات نموا وحظا بالجانب الاكبر من الاهتمام والموارد هو أيضا القطاع الذى يستوعب عادة فائض العمالة كبديل لقطاع الزراعة خاصة فى المناطق الحضرية ٠

لا أود أن أستطرد أكثر من ذلك فى مناقشة الاحصاءات أعتقد أن كافة المؤشرات تؤيد وجود فائض كبير فى قوة العمل متاح للاستخدام فى الداخل او التصدير للخارج ٠ فضلا عن هذا جانب كبير من قوة العمل المصرية التى عملت بالخارج بدأت تعود ، ولربما فى المرحلة الحالية يكون حجم التيار المتدفق من الخارج الى الداخل Inflow يفوق حجم التيار المتدفق من الداخل الى الخارج Out flow ، وبذلك يكون هناك زيادة صافية فى قوة العمل المتاحة للعمل بالداخل ٠ طبيعة عمل المصريين خارج مصر ، خاصة فى البلاد العربية البترولية ، هى أنه عمل مرحلى

خلاصة الحديث السابق هو أنه من زاوية التحليل الاقتصادى لمشاكل

العمالة والبطالة فى مصر ومحدداتها فأنه من المقبول أن نعتبر أن العرض من العمل فى مصر يمكن وصفه بأنه « غير محدود » Unlimited Supplies of labor وان كان هذا لا ينطبق على كل القطاعات سواء نظرنا اليها من حيث طبيعة الانتاج ، أو التنظيم الاجتماعى للانتاج ، الا أنه يمثل الصفة الغالبة على الاقتصاد المصرى ككل · هذه فرضية هامة لما لها من نتائج على أسلوب تحديد الأجور ، والارباح وأنماط نمو المتغيرات الاقتصادية الاجمالية عامة ·

والثانية : اذا رغبنا فى تشخيص أكثر دقة يمكن أن نقول أنه لا يوجد فى مصر سوق موحد للعمل Integrated ، بل توجد عدة أسواق مميزة أو متقطعة Segmented وان كانت هذه الاسواق لها خصائصها المختلفة الكمية والكيفية ، ودوالها التى تعبر عن أوضاعها ، الا أنها ليست منفصلة عن بعضها البعض بل معتمدة على بعضها البعض Interdependent بدرجات متفاوتة بعض هذه الاسواق labormarkets ينطبق عليها التحليل النظرى الكلاسيكى برافديه (المدرسة الكلاسيكية الانجليزية - ريكاردو ، والمدرسة الماركسية - ماركس) · هذا المنهج يوضح طبيعة النمو وتوزيع الدخل فى هذا القطاع · وهناك فى نفس الوقت أسواق أخرى ينطبق عليها الفكر النيو كلاسيكى أو الكينزى من حيث أن الطلب على العمل والأجور تتحدد طبقا لانتاجية العمل ، ويمكن التمييز فيها بين « العمالة » و « البطالة » بطريقة أكثر تحديدا ودقة ·

الصعوبة هنا هو أن هذه الأسواق (أو القطاعات) معتمدة على بعضها البعض وتتعامل مع بعضها البعض أثناء عملية النمو وذلك داخل اطار اقتصاد قومى موحد مما يجعل التحليل أكثر تعقيدا ·

قبل أن ننتهى من تحليلنا فى هذا الجزء نود أن نتعرض بايجاز لبعض الجوانب النوعية لقوة العمل فى مصر بايجاز شديد · نود على وجه الخصوص أن نشير الى الأثر السلبى على نوعية العمل وسلوكياته وتكلفته التى نتجت منذ منتصف السبعينات عن التدفقات المالية من الخارج والزيادة فى الدخل من مصادر تفوق كثيرا الجهد المستخدم (Unearned) لقد أتت السبعينات (بعد حرب ١٩٧٣ م) بمصادر اضافية ضخمة للدخل فى مصر

منها : قناة السويس ، البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، المعونات العربية والأجنبية الخ · لقد أدت هذه الموارد المالية الاضافية الى زيادات كبيرة فى الدخول ربما أدت الى زياتها فى المتوسط الى أكثر من الضعف وبالنسبة لبعض الفئات الدخيلة الى مضاعفتها لما كانت هذه المصادر الدخلية لم تتطلب أى زيادة ذات قيمة فى قوة العمل أو انتاجية أو الادخار والاستمثار الخ فهى كانت أقرب منها للريع عن الناتج أو الانتاج ·

لقد خلقت هذه الأوضاع الجديدة والطفرية · أنماطا سلوكية جديدة : أهمها الاتجاه المتزايد الى الاستهلاك التظاهرى Conspicuous consumpation وتدهور نوعية العمل وزيادة تكلفته · هذا الأمر الأخير نجم الى حد ما عن غياب نسبة غير قليلة من العمالة الماهرة المدربة وذهابها لعمل فى الخارج · ولكنه أيضا جاء نتيجة للزيادة الطفـــرية فى الانفـــاق المحلى والانخفاض المحسوس للقيمة الحدية للنقود ·

معالجة هذه المشاكل المرحلية والمتعلقة بنوعية العمل وانتاجيته وتكلفته سيكون له أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادى فى المستقبل وامكانية المنافسة الخارجية والاصلاح الاقتصادى عامة · وان كنت من المقتنعين أن العمالة الفنية هى أحد افرازات التنمية والتراكم الرأسمالى ، وليست شرطا لها ، الا أنه على المدى القصير والمتوسط سيتطلب هذا الأمر تحليل وتقييم دقيق لرسم العلاجات اللازمة له ·

أيضا يلزم التنويه هنا بانخفاض مستوى التعليم على كل مستوياته وما سوف يكون له من أثر على قوة العمل ، الانتاجية والنمو على المدى الطويل · التكوين الرأسمالى السلعى لن يستطيع أن يتقدم كثيرا دون تكوين رأسمالى بشرى موازى له · النمو عامة ، والنمو المتوازن خاصة ، يتطلب أيضا نظرة فاحصة على هذا الجانب الاساسى من جوانب التنمية البشرية والاقتصادية فى مصر ·

٣ ـ معدلات ونمط نمو المتغيرات والطلب على العمل :

تعرضنا فى الجزء السابق بالتحليل للعلاقة بين نمو الســـكان وقوة العمل فى مصر · انتهينا من تحليلنا الى أن النظرة الفاحصة للاحصاءات من

حيث : التطور التاريخى فى مصر ، والانماط المتعارف عليها دوليا ، فضلا عن التحليل الاقتصادى ، كل ذلك يشير الى أن فائض العمالة فى مصر بصفة عامة ، ومن غير الفنيين بصفة خاصة ، يفوق بكثير الطلب عليهم · من هنا يمكن استخدام هذا التشخيص المبدئى كنقطة انطلاق لتحليل سوق العمل فى مصر وعلاقاته التشابكية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ·

انتهينا أيضا الى أن التطور الاقتصادى والاجتماعى التى مرت به مصر فى السنوات السابقة وصل بها الى مرحلة وسط من حيث التنظيم الاجتماعى المؤسس للانتاج · ولذلك فبينما يوجد بمصر قطاعات تقليدية يصعب القول بالنسبة لها بوجود سوق عمل منظم تتحكم فيه بالدرجـــة الاولى الدوافع الاقتصادية المتعارف عليها فى النظريات الاقتصادية ، فأنه يوجد بها أيضا قطاعات تقترب فى سولكياتها الى ما يمكن أن يطلق عليه صفة الرأسمالية · هذه القطاعات ، بالرغم من أنها مازالت محدودة الحجم ، الا أن رقعتها تتسع داخل الاقتصاد القومى · ولذلك فأنه يوجد فى الاقتصاد المصرى الى جانب « فائض العمالة » بمعناه التقليدى الاجتماعى والاقتصادى ، « بطالة » ظاهره عادية وهيكلية ، بالمعنى الاقتصادى البحت ·

وأخيرا ذكرنا أن أسواق العمل فى مصر متقطعة Segmented وهذا التقطع تحدده عوامل اقتصادية ، واجتماعية بل ومكانية · ولذلك يصعب الحديث عن سوق قومى موحد للعمل · بل يلزم عند التحليل أن نأخذ فى الاعتبار تباين الاوضاع فى الأسواق المختلفة · هذا التباين يغطى جوانبها المختلفة بدءا من اطاراتها القانونيـــة والتنظيمية ، تركيباتها الاجتماعية والطبقية ، مؤهلاته العمالة الفنية وكفاءاتها الاقتصادية ، ومنتهيين الى معدلات نمو العرض والطلب فيها ، ومستويات الأجور وعلاقاتها بالانتاجية · يلزم التنبيه هنا الى أن « تقطع » هذه الأسواق لا يعنى أنها منفصلة عن بعضها البعض Cut off from each other متصلة الى درجة ما وانما يعوق الانسياب الكامل بينها من حيث فائض أو نقص العمالة ، ومستويات الأجور الخ العوامل الهيكلية المشار اليها أعلاه ·

من هنا يمكنا الانتقال الى تحليل معدلات ونمط نمو المتغيرات الكلية بما فى ذلك عنصر العمل · الهدف هو تقديم تحليل تاريخى بقصد القاء

الضوء على العوامل التى أثرت فى حركة الاقتصاد المصرى وعلاقة ذلك بتفاقم مشكلة البطالة بكل أنواعها ٠

معدلات نمو عناصر الانتاج الأخرى غير العمل - التكوين الرأسمالى :

فيما يتعلق بمساحة الأرض الزراعية والتوسع فيها سواء أفقيا بزيادة هذه المساحة بواسطة اضافة أراض جديدة ، أو رأسيا بزيادة المساحة الاجمالية للمحاصيل « المساحة المحصولية » فقد وصلت الى حد كبير الى نهاياتها الحدية Extensive and intensive margins هذا القرن ٠ النمو الحقيقى فى الانتاج الزراعى منذ ذلك الحين أتى عن طريق رفع الانتاجية الحدية الرأسية بزيادة عدد المحاصيل التى تزرع كل عام على الأرض الزراعية ٠ الجدول التالى يلقى الضوء على ذلك :

(١) نمو مساحة الأرض الزراعية والمحصولية فى مصر
١٨٨٠ - ١٩٨٦ - بالمليون فدان

	الرقعة الزراعية	الرقعة المحصولية
٨٤/١٨٨٠	٤ر٨	٥ر٨
١٩٠٧/١٩٠٦	٥ر٤	٧ر٧
١٩١٧/١٩١٦	٥ر٣	٧ر٧
١٩٢٧/١٩٢٦	٥ر٥	٨ر٧
١٩٣٧/١٩٣٦	٥ر٣	٨ر٤
١٩٤٧/١٩٤٦	٥ر٦	٩ر٢
١٩٥٧/١٩٥٦	٥ر٦	١٠ر٣
١٩٦٧/١٩٦٦	٥ر٧	١٠ر٥
١٩٧٧/١٩٧٦	٥ر٧	١١ر١
١٩٨٦	٥ر٤	١١ر١

المصدر : للسنوات القديمة : انظر

للسنوات الحديثة : انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب السنوى للاحصاء : ١٩٥٢ - ١٩٨٧/١٩٨٨م ٠

النمو فى الانتاج والدخل الزراعيين جاء أساسا من التوسع المحدود فى الرقعة المحصولية كما يظهر الجدول · أيضا جاء نتيجة لزيادة المساحة المزروعة بمحاصيل ذات قيمة أعلى مثل الفواكه أى عن طريق زيادة انتاجية الأرض محسوبة بالقيمة المضافة وليس بالانتاج الكمى
value added productivity

زيادة الرقعة المحصولية لم تكن بدون تكلفة · الزراعة المكثفة كان لها آثار سلبية على خصوبة التربة من ناحية ، وعلى ارتفاع منسوب المياه تحت الأرض الزراعية من ناحية أخرى · كان من نتيجة ذلك انخفاض الانتاجية الكمية للارض بالنسبة لمعظم المحاصيل · لمواجهة هـــذا التطور اضطرت الحكومة الى توجيه جانب كبير من استثماراتها فى قطاع الزراعة لعلاج مشكلة ارتفاع منسوب المياه ببناء شبكة للصرف المغطى لخـــدمة الأرض الزراعية بأكملها · أيضا زادت معدلات استخدام المخصـــبات الصناعية والعضوية للتربة لتعويض انهاكها بالزراعة المكثفة طول العام ·

الخلاصة ، أن الانتاج الكمى المتوسط لمعظم المحاصيل الزراعية انخفض فى العقدين الماضين وذلك باستثناء المحاصيل المستديمة كالفواكه · هذا بينما ارتفعت تكاليف الانتاج الزراعى المتوسطة بالأسعار الثابتة والجارية بمعدلات سريعة · أيضا استنفذت الاستثمارات فى نظم الصرف والرى معظم الانفاق على التكوين الرأسمالى فى قطاع الزراعة ، مما أثر علىبرامج التوسع الأفقى وأدى الى انخفاض المساحة الزراعية من جـــراء التوسع العمرانى وعدم تعويض الأرض المفقودة عن طـــريق اســـتصلاح الاراضى بالسرعة والقدر اللازميين ·

انعدام أو بطء النمو الحقيقى فى قطاع الزراعة سواء مقاسا بالموارد الزراعية المتاحة ، أو مقاسا بمتوسط الانتاج أديا الى انخفاض قدرة هذا القطاع على الاستيعاب السكانى وفائض العمل · بذلك أصبح قطاع الزراعة طاردا للعمل وليس جاذبا له · السياسات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التى تعرض لها القطاع الريفى عامة والزراعى خاصة فى العقدين الاخرين حول هذا القطاع من سلوكياته التقليدية Subsistence الى سلوكيات أقرب شبها بتلك السائدة فى القطاع الحضرى من حيث الاعتماد على السوق فى الانتاج والاستهلاك · اضاف ذلك سببا آخر لضعف قدرة القطاع الزراعى

على استيعاب العمـــل الفائض والاطـــار الاجتماعى والاقتصادى التقليدين اللازمين لذلك · صاحبها تغيرات موازية ، التغييرات الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى ، فى القطاع الحضرى ومدى اجتذابه للعمل · ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م وما تلى ذلك من زيادة كبيرة فى التدفقات المالية لمصر أديا الى زيادة الانفاق ، خاصة فى المناطق الحضرية والنشاط الاقتصادى عامة مما خلق فرص عمل فى القطاع الحضرى أيضا زاد الطلب فى البلاد العربية على العمالة المصرية ، بما فى ذلك العمالة الزراعية ، بوجه الخصوص منذ أواخر السبعينات فى العراق ·

هدف المتغيرات وتفاعلاتها ، بالاضافة للاتجاهات الجديدة لسياسات الاصلاح الزراعى ، والاوضاع الاجتماعية والتنظيمية لقطاع الزراعة أوجدت مناخا جديدا لاقتصاديات الانتاج الزراعى · من بين النتائج الرئيسية لذلك الاتجاه نحو الميكنة الزراعية وتكنولوجيا الانتـــاج الزراعى ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى · ظهرت أيضا مشروعات رأســـمالية للانتاج الزراعى والحيوانى واستصلاح الأراضى ·

معدلات نمو ونمط التكوين الرأسمالى :

السلاسل الزمنية للاستثمار المحلى الاجمالى فى مصر تعود لما قبل الحرب العالمية الثانية ، هذه البيانات تعطى أيضا توزيعا للاستثمار على القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى ·

باستخدام هذه البيانات ، وبافتراض معامل رأس مال/ناتج للقطاعات الاقتصادية فى مصر أمكن تركيب سلاســـــل زمنية طويلة المـــدى للتكوين الرأســـمالى Gross Capital stocks أيضا بافتراض معدلات اهلاك رأســـمالى Capital consumption طبقا للمعدلات التى نص عليها الجهاز المركزى للمحاسبات أمكن حساب سلسلة زمنية للتكوين الرأسمالى الصافى ·

لتحويل السلاسل الزمنية للاستثمار من الأسعار الجارية الى أسعار ثابتة تم استخدام « المكمش الضمنى » للناتج القومى · وان كان هذا الاسلوب ليس بالأمثل للاختلاف الكبير للمضمون السلعى لكل من الناتج والاستثمار من ناحية ، وتغير الأول خصوصا زمنيا · الا أنه نظرا للاستقرار السعرى

عامة فى الفترة من ١٩٥٢م الى ١٩٧٣م فأنه يمكن القول بأن السلاسل الزمنية لرأس المال المقدرة بهذه الطريقة تمثل مؤشرا حقيقيا لمعدلات نمو التكوين الرأسمالى والاصول الرأسمالية فى مصر خلال هذه الفترة ٠

المشكلة هى فى السنوات التى تلت حرب أكتوبر أى بعد عام ١٩٧٣م ٠ لقد حدث منذ ذلك الحين ، ليس فقط ارتفاع كبير فى الاسعار ، ولكن أيضا تغيرات أساسية فى هيكلها ٠ ولذلك فان اتباع الأسلوب المستخدم فى الفترة السابقة لا يعطى صورة واقعية لنمو الاصول الرأسمالية ٠ أثناء هذه الفترة زاد الانفاق القومى بمعدلات تفوق كثيرا الناتج القومى الكلى ، بفضل تحويلات مالية لم تأتى عن طريق القنوات الرسمية ولذلك لم تدخل فى اعداد الحسابات القومية ٠ كان من نتيجة ذلك أن معدلات الزيادة فى الأسعار التى يعكسها « المكمش الضمنى » للناتج القومى لا تمثل الزيادة الفعلية فى الاسعار ٠

للحد من الخطأ الذى قد ينجم عن هذا فقد تم استخدام « مكمش»بديل لتقدير معدلات التكوين الرأسمالى الحقيقى للفترة ما بعد ١٩٧٣م ، ٠ تم بناء هذا المكمش على أساس أسعار مواد البناء والتشييد التى ينشرها الجهاز المركزى للاحصاء ٠ يمثل التشييد حوالى نصف حجم الاستثمار الثابت الاجمالى ، أما باقى المكون السلعى للاستثمار فيتمثل أساسا فى السلع الاستثمارية المستوردة ، الزيادة فى أسعار هذه السلع الاخيرة وفى أسعار صرف الدول المصدرة لها مقابل الجنيه المصرى تفوق كثيرا الزيادة فى أسعار مواد البناء التى جاءت فى بيانات الجهاز ٠ يلزم أخذ هذا فى الاعتبار عند تحليل نتائج هذه العملية ٠

فى ضوء ذلك تم استخدام الرقم القياسى لأسعار مواد البناء لتكميش سلاسل الاستثمار القطاعية بالأسعار الجارية للفترة منذ عام ١٩٧٣م ٠ يربط هذه السلسلة ، بسابقتها للفترة ١٩٥٢ ١٩٧٣ أمكن تقدير سلسلة موحدة للتكوين الرأسمالى على مدى الـ ٣٥ عاما الماضية ٠ والجدول التالى يعطى سلسلة زمنية لمعدلات التراكم الرأسمالى الاجمالى والصافى لهذه الفترة ٠

جدول (٢) معدلات نمو الاستثمار الحقيقى والتراكم الرأسمالى
فى مصر : ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٩/٧٠
وبالمليون جنيه

	الاستثمار الثابت الاجمالى		التكوين الرأسمالى الحقيقى		معدلات النمو السنوى
	بالأسعار الجارية	بالاسعار الثابتة	الاجمالى	الصافى	٪
٥٣/١٩٥٢	١١٩	١٥١	٤٢٨٤	٤١٢٣	٠٥ر-
٦٠/١٩٥٩	١٧١	١٨٥	٤٤٣٠	٤٢٦٠	٢ر٣
٦٥/١٩٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٥٠٠٨	٤٧٩٤	
٧٠/١٩٦٩	٣٥٤	٣٥٤	٥٥٤٨	٥٣٠٦	
١٩٧٣	٤٦٥	٤٢٣	٥٧٧٧	٥٥١٤	١ر٥
١٩٧٩	٣٧٦٣	٩٦٥	٧٤٥٤	٧٨٩٧	٦ر-
٨٤/١٩٨٣	٧٧٨٣	١٢٥٧	٩٤٢٦	١٠٠٢٤	٦ر٤

المصدر : بيانات الاستثمار : وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة لعدة سنين ومذكرات « تطور الاقتصاد المصرى » لفترات مختلفة خاصة بالنسبة للفترات التاريخية القديمة ٠

ملاحظات : بدأت السلسلة من عام ١٩٣٩ بافتراض معامل رأسمال/ناتج للاقتصاد المصرى الكلى (مقدر من المعاملات القطاعية) تساوى ٥ر٠٢ نظرا لطول المدة فان النتائج فى السنوات التى أكثر حداثة لاتتأثر كثيرا بمعامل رأس المال المفترض مبدئيا : أما عن معدلات الاهلاك فقد بنت على أساس المعدلات المستخدمة فى الجهاز المركزى للمحاسبات (القطاعية) والتى تعطى معدل اهلاك اجمالى موزون يساوى تقريبا ٥٪ ٠

كما يتضح من الجدول السابق فأن معدل النمو التراكمى لرأس المال الصافى للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٤ يصل الى حوالى ٤٪ فى العام بالأسعار الثابتة ٠ بالنسبة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣ كان المعدل السنوى ٦ر٢٪ ، تسارع بعد عام ١٩٧٣ الى حوالى ٩ر٥٪ للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ٠ فى السنوات

الاخيرة ، أى بعد ١٩٨٣م تباطأ النمو فى الاستثمار الثابت الاجمالى بالاسعار الثابتة بدرجة كبيرة ٠

اذا أخذنا معدل النمو طويل المدى للتكوين الرأسمالى (٤٪ فى السنة) فانه يفوق معدل نمو السكان ولكنه يقل عن معدل نمو قوة العمل المرغوب فيه (Ex-ante) ٠ وبالتالى فان معامل الرأسمال/عامل المتوسط لابد وأن يكون قد مال الى الانخفاض ٠

يلزم أن نأخذ فى الاعتبار هنا بعض الجوانب المتعلقة بالتوزيع القطاعى للاستثمار ٠ فى عام ١٩٨٦/٨٧ بلغ حجم الاستثمار الثابت الاجمالى بالأسعار الجارية ٨٥٢٩ مليون جنيه مصرى طبقا لتقرير المتابعة لهذا العام ٠ وصل حجم استثمارات القطاع الخاص منها الى ٢٥٩٥ مليون جنيه (أى ٣٠٪ من اجمالى الاستثمار) ، أما باقى الاستثمار فقد قام به القطاع العام ٠ بلغ حجم استثمار القطاع الخاص فى الاسكان فى هذا العام ١٥٠٠ مليون جنيه أى ٥٨٪ من الاستثمار الاجمالى لهذا القطاع ٠ مثل هذا الاستثمار وان كان يضيف للانتاج ، الا أنه لا يمثل اضافة للطاقة الانتاجية (productive capital capacity)

أما بالنسبة للقطاع العام فأن أكثر من ٥٠٪ من استثماراته الاجمالية الثابتة أنفقت على مبانى (سكنية وغير سكنية) ، وتشييدات (بما فيها المرافق العامة) ذهب نصفها للاحلال والتجديد ٠

وان كانت هذه الاستثمارات حيوية لبناء الهياكل الاساسية والنمو الاقتصادى على المدى الطويل ، الا أن اضافتها فى المدة القصيرة ، بل والمتوسطة ، للانفاق الكلى يفوق اضافتها للقدرة الانتاجية التى تتطلب على وجه الخصوص توجيه نسبة أكثر من الاستثمار للقطاعات السلعية الاساسية٠ فى نفس الوقت بلغ نصيب الصناعة فى الاستثمار حوالى ٢٤٪ (شاملا قطاع التعدين) وفى الزراعة ٣٪ فقط ٠

من كل ذلك يمكن أن نخلص الى أن معدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالى السابقة لا تتفق مع الحاجة الى تحقيق زيادة فى الطلب على العمالة تفوق الزيادة فى عدد السكان ٠

هذا فضلا عن البطالة المقنعة وانخفاض المستوى العام لانتاجية العمل وما تحتاجه من زيادة فى معامل رأسمال/عمل لرفع الانتاجية · أما عن توزيع الاستثمار بين القطاعات فأنه لم يأخذ فى الاعتبار الحاجة لزيادة الطلب على العمل وانما ركز بدرجة كبيرة على قطاعات الخدمات ، خاصة الاسكان وبناء وتجديد الهياكل الاساسية التى كانت قد تهالكت بدرجة كبيرة ·

معدلات ونمط نمو الدخل والانفاق الكلين :

خلال الفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٣) حقق الدخل القومى المحلى بالاسعار الثابتة معدل نمو سنوى متوسط وصل الى حوالى ٣ر٩٪ · حيث وصل أعلى معدل نمو له أثناء فترة الخطة الخمسية الاولى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٥/١٩٦٤ وهو ٨ر٥٪ ، أما الفترة التى تلت ذلك ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ فقد غلب عليها الركود الاقتصادى ·

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بثره من أحداث تزايد معدل نمو الدخل المحلى حيث حقق معدل نمو خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ وصل الى ٦ر٩٪ تباطأ النمو فى الدخل بعد ذلك بعض الشىء الى ٥ر٧٪ فى الفترة ٧٩ ـ ٨٤ ، واستمر هذا التباطؤ فى السنوات الاخيرة ·

·· بغض النظر عن الرقم المطلق لمعدل النمو ، يمكن القول بأن الفترة بعد عام ١٩٧٣ تميزت بنشاط اقتصادى متزايد وزيادة كبيرة فى انتاج قطاعات جديدة كان دورها فى النمو محدود فى السابق · مثال هذه القطاعات على وجه الخصوص : البترول وقناة السويس والسياحة ، بل وقطاعات التجارة والمال · نتيجة للزيادة فى الدخل فى هذه القطاعات ، وأثره الفعال على الانفاق والدخل القوميين حدث نمو أيضا فى بعض القطاعات الأخرى خاصة قطاع التجارة والمال ـ خارجيا وداخليا ·

الأمر الذى يهمنا هنا هو أن الزيادة الكبيرة فى الناتج والدخل القوميين نشأت فى قطاعات ذات طبيعة انتاج أولى وهى على وجه التحديد قطاعى البترول وقناة السويس · فكلاهما يمثلان استغلال لموارد طبيعية والزيادة فى انتاجهما لم يتطلب أى زيادة محسوسة فى الطلب على عناصر الانتاج المحلية سواء عمل أو رأسمال ، مما يجعل الجزء الاكبر من الدخل المحقق فيها يمثل

« ريع » أكثر من أن يمثل عائد عمل أو حتى رأسمال · أهمية هذا التوصيف تأتى من أن الزيادة فى دخلهما وحتى فى استثماراتهما لم تخلق طلبا محسوسا على العمالة المحلية · أيضا شكلت الزيادة الكبيرة فى انتاجهما دخلا مباشرا للحكومة مكنها من تمويل زيادة طفرية فى انفاقاتها الجارية والاستثمارية · الا أن حتى هذه الزيادة الكبيرة فى موارد الحكومة لم تكن لتكفى لتمويل التوسع الكبير فى انفاقاتها الكلية مما أدى الى استكماله عن طريق الاقتراض الخارجى والداخلى ·

الزيادة فى دخل وانفاق الحكومة واكبها أيضا زيادة كبيرة فى دخل وانفاق القطاع العائلى · زيادة الطلب على العمالة فى البلاد العربية المنتجة والمصدرة للبترول أدى الى زيادة كبيرة فى أعداد المصريين العاملين ثم تحويل جزء كبير من دخولهم لمساعدة عائلاتهم ، ولتمويل انفاقهم الاستهلاكى والاستثمارى العائلى ·

النتيجة أن كل عناصر الانفاق الداخلى : الاستهلاك الجماعى ، الاستهلاك العائلى والاستثمار زادت بمعدلات تفوق كثيرا معدلات الزيادة فى الناتج المحلى للسلع الاستهلاكية والاستثمارية المحلية محل الانفاق · الزيادة فى انتاج البترول وقناة السويس ذهبت للتصدير ، وباضافة التحويلات الجارية والمعونات الخارجية والاقتراض من البنوك داخليا وخارجيا أمكن تمويل الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستيراد ·

الزيادة فى الطلب والانفاق المحلى لم يصاحبها أى زيادة تذكر فى انتاج القطاعات السلعية خاصة قطاع الزراعة · كما رأينا فقد عانى هذا القطاع من تناقص ، وليس زيادة ، فى طاقاته الانتاجية · أما بالنسبة لقطاع الصناعة فمع توافر ، وعدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة السلع الصناعية المستوردة أو على الوفاء بحاجات الطلب الداخلى نوعيا وكيفيا ، انقصا من قدرة هذا القطاع على الاستفادة من التوسع الكبير فى الطلب المحلى لتحقيق معدل نمو مرتفع ، بالاضافة الى ذلك فأن الاطار التنظيمى الحكومى وسياسات الأسعار والضرائب وغيرها كان لها أيضا أثر سلبى على مرونات عرضها وبالتالى على معدلات نموها وقدرتها على التكيف لتغيرات السوق ·

الفارق الكبير بين معدلات نمو الدخل المحلى (العرض الكلى المحلى)

والانفاق المحلى (الطلب الكلى المحلى) اديا الى اختلال كبير فى التوازن القومى بين العرض والطلب الكليين · مما أدى الى تصاعد العجز فى الميزان التجارى الخارجى وفى ميزانية الحكومة الى مستويات أصبح من الصعب تمويلها خارجيا أو داخليا · عدم القدرة على الحصول على تمويل حقيقى للعجز الخارجى والداخلى أديا الى اللجوء الى تمويلها عن طريق الاقتراض والتوسع النقدى · الفجوة التضخمية بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، والتوسع فى كمية النقود أديا بطبيعة الحال الى زيادة كبيرة فى معدلات التضخم ·

نمط توزيع الدخل والادخار :

التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية التى تعرضنا لها أعلاه ، وعوامل أخرى هيكلية ، أدى الى نمط فى توزيع الدخل يتميز بدرجة تركيز عالية فى توزيع الزيادة الكبيرة فى الدخل منذ عام ١٩٧٣ · من بين العوامل المؤثرة فى هذا المجال ما يلى : -

أولا : الزيادة الكبيرة فى الدخل للعاملين بالخارج ·

ثانيا : ضيق قاعدة الثروة المحلية ودرجة تركزها العالية فى المانطق الحضرية ·

ثالثا : السياسات الاقتصادية وما أدت اليه من ارتفاع متزايد فى معدلات التضخم ·

(أخيرا وليس آخر) : التنظيم الاقتصادى الاحتكارى للاسواق وخاصة فى قطاعات وسيطة وحاكمة كقطاع التجارة ·

وان كانت أعداد العاملين المصريين بالخارج كبيرة ، الا أن الدخول التى حققوها تفاوتت من حيث حجمها بدرجة كبيرة · القاعدة الكبرى للعمالة كانت من غير الفنيين · بينما حقق هؤلاء دخولا مرتفعة نسبيا ، بل وفوائض بعد تغطية حاجاتهم الاستهلاكية وحاجات ذويهم فى مصر ، الا أن معظم فوائضهم هذه استنفذت فى الانفاق على استيراد سلع استهلاكية كمالية، أو انفاق استثمارى فى مصر لا يزيد من طاقاتهم الانتاجية أو يحقق لهم دخلا اضافيا · بينما كانت هناك نسبة أقل من العمالة الفنية والمهنية حققت دخولا

وفوائض تفوق تلك التى حققتها القاعـــــدة الكبيرة بكثير · أيضا أنماط استخدام هذه الفوائض كانت أكثر انتاجية مما عاد عليهم بعوائد مرتفعة أضافت الى دخولهم وفوائضهم المرتفعة ·

مع ارتفاع معدلات التضخم ، والاختناقات الهيكلية فى الأسواق المحلية، وضعف قدرة الاقتصاد المحلى واطاراته التنظيمية على اســـتيعاب زيادات كبيرة فى الاستثمار فى مشروعات انتاجية جديدة ·

اتجه جانب كبير من الاستثمارات ، خاصة للقطاع العائلى ، الى أصول قائمة سواء فى القطاع الريفى (أرض زراعية) أو الحضرى (أراضى بناء أو مبانى)(٧) · بل اتجه أيضا الكثيرون الى بناء المساكن التى زاد عليها الطلب بدرجة كبيرة · كان من نتيجة ذلك ارتفاع كبير فى أسعار العقارات والأراضى· ولما كان توزيع هذه الأصول متفاوتا بدرجة كبيرة ، فقد أدى هذا أيضا الى زيادة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل ·

أما العامل الأهم من وجهة نظر توزيع الدخل فهو التنظيم الاحتكارى للسوق خاصة فى قطاع التجارة · لما كان قطاع التجـــــارة هو من أكثر القطاعات نموا خلال عام ١٩٧٣ (نتيجة للزيادة الطفـــــرية فى التجارة الخارجية خاصة الواردات) فقد استغل البعض هذا الموقف وحققوا هوامش تجارية ربوية · وزاد من هذا الاتجاه تزايد الاختناقات فى الاسواق المحلية وعدم قدرة قطاعات التوزيع على مواجهة معدل زيادة فى الطلب يتضاعف سنويا ، مما مكن هذا القطاع من تحقيق معدلات ربح تصل الى أضعاف رأس المال المستخدم وفى فترات قصيرة ·

الزيادة الكبيرة فى دخول وفوائض ذوى الدخل المرتفع سواء محققة فى الخارج أو الداخل أدت بطبيعة الحال الى زيادة مماثلة فى معـــدلات ادخارهم · وان كان جانب من هذه الزيادة فى معدلات الادخار انعكست فى معدلات الادخار المحلى أو القومى ، بل وفى الاستثمار المحلى ، الا أن جزء كبيرا منها أيضا تم تحويله للاستثمار فى الخارج فى أصول مالية أو عينية · من العوامل الهامة التى زادت من هذا الاتجاه ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع فى الأسواق المالية العالمية · بالاضافة الى أن الاتجاه التضخمى فى

مصر أدى الى انخفاض مستمر فى سعر الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية العالمية ٠

دفع هذا البعض للاتجاه نحو شراء العملات الأجنبية لايداعها بالخارج مما زاد الضغط على الجنيه المصرى واتجاه سعره للانخفاض ٠

النتيجة الحتمية لمثل هذا الاتجاه المضاربى للاستثمار هو أن جانبا غير قليل من الادخار القومى تم تحويله واستثماره فى الخارج ٠

من كل هذا نرى أنه بالرغم من ارتفاع معدلات زيادة الدخل والادخار القوميين ، الا أن معدلات الادخار المحلى المتاحة للاستثمار كانت ضعيفة حيث تراوحت بين ٨ الى ١٢٪ من الدخل٠أما الوجه الآخر لهذه الصورة للتوازن الداخلى والعلاقة بين الاستثمار والادخار المحلى فهو زيادة الاعتماد على الادخار الخارجى والعجز فى ميزان المدفوعات لتمويل العجز الداخلى ٠ الجدول رقم ٣ يوضح العلاقة بين معدلات نمو الادخار والاستثمار أثناء الفترة المذكورة ٠

من العوامل الهامة التى ساهمت فى انخفاض معدلات الادخار الاجمالى هو العجز المتزايد فى ميزانية الحكومة الجارية ٠ سبق أن أشرنا الى المعدل المرتفع لنمو الاستهلاك الحكومى فى صورة انفاق على الاجور والمهايا واستهلاك سلعى وخدمى ٠ يضاف الى هذه الزيادة فى الاستهلاك الحكومى الارتفاع الكبير الذى حدث بعد عام ١٩٧٣ فى الانفاق على بنود التحويلات الجارية ٠ مع اتجاه معدلات الأسعار للسلع المحلية والمستوردة للارتفاع (نتيجة للتضخم العالمى والانخفاض المستمر لسعر صرف الجنيه المصرى) لجأت الحكومة لزيادة انفاقها فى صورة دعم مباشر لأسعار السلع الاستهلاكية والانتاجية ٠ الهدف من ذلك كان الاحتفاظ بمستويات تكلفة المعيشة خاصة للفئات محدودة الدخل ، وأيضا عدم زيادة تكلفة الانتاج المحلى خاصة لقطاع الاعمال العام ٠

التناقض فى السياسات المالية وسياسات الاسعار التى اتبعتها الحكومة لم يساعد على تحقيق أى من الأهداف المرجوة ٠ من ناحية ، الزيادة المستمرة فى الانفاق الحكومى وتمويلة بالعجز دفعت بمعدلات التضخم للزيادة ٠ ومن

جدول رقم (٣) نمط الادخار والاستثمار والتوازن الداخلى
(بالأسعار الثابتة (٨٠/٨٢) وبالمليون جنيه)

	الدخل المحلى الاجمالى	الاستثمار الاجمالى	الادخار المحلى	صافى الدخل المحول من الخارج	الميزان التجارى الخارجى	النسب المئوية الادخار / الدخل٪	النسب المئوية الاستثمار / الدخل٪
١٩٧٤	١٠٤٨١	٢٣٧٨	(ـ)٢٤٨	٧٢	(ـ)١٣٢	ـ٢ر٤	٢٢ر٦
١٩٧٩	١٦٥٦٥	٥٢٠٣	١٨١٢	١٢٧٢	٣١٦٦	١٠ر٩	٣١ر٤
٨٥/١٩٨٤	٢٣٦٦٠	٦٤٤١	٣٣٠٤	٨٩	٣٤١١	١٣ر٩	٢٧ر٢

المصدر : The World Bank, **Current Economic Situation**, 1986

ناحية أخرى ، الدعم السعرى وان كان يهدف لخفض الاسعار ، أدى الى زيادة الانفاق والحاجة للتمويل بالعجز وزيادة الأسعار ٠

الزيادة فى الاعتماد على الاقتراض الخارجى لتمويل العجز الداخلى فى الميزانية ، وعجز الميزان التجارى الخارجى أدى الى زيادة حجم الدين الخارجى ٠ تراكم الدين الخارجى أضاف بندا جديدا للانفاق الحكومى فى صورة تحويلات للخارج لخدمة الدين الخارجى ٠ وصل حجم هذه التحويلات فى السنوات الاخيرة لما يزيد على تحويلات المصرين من الخارج ٠

معدلات ونمط النمو واتجاهات العمالة والأجور :

العرض من العمل فى القطاعات الحضرية سبق تشخيصه بأنه « غير محدود » (unlimited) ٠ هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على كل أنواع العمل٠ هناك تخصصات وخبرات فنية تعانى من نقص فى عرضها ٠ الا أن الزيادة فى العرض من هذه النوعيات من العمـــــــل ترتبط بعملية النمو والتكوين الرأسمالى نفسها ٠

أما عن تطور الطلب على العمل ، فى ظل نمط النمو فى الدخل والانفاق السابق التعرض له ، فيتطلّب أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الطلب على وجه الخصوص : الطلب الحكومى (بما فى ذلك قطاع الاعمال العام) ، وطلب القطاع الرأسمالى ويشمل شركات الاستثمار (القانون ٤٣) وشركات قطاع الأعمال الخاص المنظم (الخاضعة لقانون الشركات) ٠ أما القطاع الاخير فيمثل الفائض (residual) كالقطاع غير المنظم ، والقطاعات الحرفية والخدمات الخ ٠ التفرقة هنا قائمة ليس على نوع المنتج ولكن على أساس الاطار التنظيمى لكل قطاع وأهدافه ٠

الطلب على العمل فى القطاع الحكومى مرتبط أساسا باعتبارات سياسية وغير مرتبط بانتاجية العمل (حدية أو متوسطة) ٠ الزيادة فيه تمثل زيادة تاريخية نمطية يتوقف معدلها على مصادر التمويل فى الميزانية وعلى الضغوط السياسية ٠ فى الماضى استوعب هذا القطاع الجانب الأعظم من الزيادة فى العمل فى الأسواق المحلية ٠ الا أنه فى السنوات الاخيرة ومع زيادة العجز فى الميزانية وصعوبة الحصول على موارد تمويل لها تباطأ نموه بدرجة كبيرة٠

سياسة الأجور فى قطاعى الحكومى والاعمال العام ليست مرتبطة أيضا بالانتاجية وانما ، تتحدد بدرجة كبيرة طبقا لمعدل زيادة زمنية تدريجية · العامل الرئيسى المؤثر فى زيادة متوسط الأجور هو ارتفاع تكاليف المعيشة · ومع ذلك فمن الملاحظ أن الأجر المتوسط لفئات العمل المختلفة فى هذا القطاع نمت بمعدلات أبطأ بكثير من معدلات الزيادة فى الاسعار وتكلفة المعيشة · وبالتالى فان متوسط الأجر الحقيقى انخفض بنسبة محسوسة فى الخمسة عشرة عاما الماضية ·

اذا أخذنا فى الاعتبار المستوى المنخفض نسبيا للاجور فى هذا القطاع بادئا ذى بدء لأمكننا تقدير أثر انخفاض متوسط الأجر الحقيقى على مستوى معيشة العاملين بهذا القطاع وعلى انتاجيتهم · ومع هذا ، فقد خفف من أثر هذا التطور السماح للعمل بالخارج لفترات مختلفة لأعداد كبيرة من العاملين فى هذا القطاع ، وتحقيقهم لفائض ساعدهم على سد العجـــز المتزايد بين دخلهم الوظيفى وانفاقهم أيضا قام الكثيرون منهم بأداء أعمال اضافية هم وأفراد عائلاتهم لتحقيق دخل اضافى بالقدر الذى تسمح به أسواق العمل ·

ان كانت التكيفات السابقة لمواجهة تناقص الدخل الحقيقى فى القطاع الحكومى ايجابية ، الا أنه كانت هناك أيضا تكيفات سلبية وبدرجة متزايدة مثل ذلك استخدام المركز الوظيفى وما يقدمه سواء من خدمات أو سلع كنوع من الاحتكار ومصدر للدخل يمكن تصويره اقتصاديا « يشبه ريع » مع ازدياد مستويات الاسعار دون زيادة مماثلة فى الأجور تزايد حجم مثل هـــذه الممارسات بدرجة كبيرة مما يمكن تقييمه حاليا بأنه واسع الانتشار · أيضا وصلت نسبة هذا المصدر غير المنظور للدخـــل فى القطاعات الحكومية الى نسبة محسوسة ·

النظرية الاقتصادية النيو كلاسيكية لم تنظر على « شبه الريع » الناتج عن وجود منافسة « غير حرة » (Imperfect) على أنها تمثل تكلفة اجتماعية صافية Net social cost بل اعتبرتها أساسا على أنها تمثل نوع من التمويلات Transfers لصالح القطاعات الاحتكارية وبالتالى لا تمثل أى نقص صافى للرخاء أو الدخل الاجتماعى (Welfare) · الا أنه فى حالة البلاد النامية، كالوضع فى مصر ، فان مثل هذا النوع من الدخل « الريعى » يؤدى الى تكلفة

« شبه ضريبية » على المستهلكين ، بل أيضا زيادة فى تكلفة الانتاج حيث أن الخدمات الحكومية وانتاج القطاع العام يدخل كسلع وسـيطة فى الانتاج عامة · فضلا عن ذلك فانها تؤدى بطريقة مباشرة وغير مباشرة الى النقص فى الانتاجية فى قطاع الحكومة وخارجه · مع اتساع انتشار هذه الظاهرة فقد أصبحت تكلفة اجتماعية عالية ·

الطلب على العمالة فى القطاعات الرأسمالية ، من ناحية أخرى ، ينطبق عليه الفكر النيو كلاسيكى،فهو يخضع للانتاجية الحدية بدرجة أكبر·نفس المبدأ ينطبق على تحديد الاجور فيه والتى ترتبط الى حد ما بالانتاجية · ولكن نظرا لأن هذا القطاع لا يعمل فى ظل منافسة كاملة فأنه يحقق معدلات فائض مرتفعة تزيد كثيرا عن الربح العادى يتمثل فى الفرق بين انتاجية العمل · فائض هذا هذا القطاع يتجه الى الاستخدام فى الاستثمار اذا سمحت ظروف السوق والنشاط والمناخ الاقتصاديين بذلك · من هذا المنطلق يمكن القول بأنه يمثل بداية للتوسع الرأسمالى فى مصر · وان كان قطاع الاعمـال المنظم ، والمشروعات الكبيرة ذات التكنولوجيا الحديثة · قد نمت فى مصر من قبل وخاصة منذ الخمسينات الا أنها لم تكن لتمثل قطاعا رأسـماليا بالمعنى الصحيح · ذلك لأنها كانت تعمل فى ظل نظام يغلب عليه الطابع الاشتراكى وبالتالى لم تكن تهدف أساسا لتحقيق الربح ·

القطاعات الأخرى المتبقية يمكن معاملاتها كقطاعات فائضة (residual) حيث أنها تتكيف لحركة وتطورات القطاعات الأساسية الأخرى وطلبها على العمل · أيضا هذه القطاعات القائمة تضم أنواعا مختلفة من الطلب العمل ليس من السهل جمعها تحت نمط موحد أو تحليلها فى هذا المجال ·

نخلص من كل ما سبق الى أن الطلب الداخلى على العمل فى مصر فى الفترة محل التحليل ارتكز أساسا على الطلب الحكومى · معظم العمالة التى استوعبها هذا القطاع كانت مع ذلك فى صورة عمالة زائدة وغير منتجة حيث أن انتاجيتها الحدية تقرب من الصفر · ولذلك فان العمالة فى هذه الحالة أضافت للاجور والانفاق الحكومى (الطلب الكلى) دون أن تمثل أى اضافة مذكورة للعرض الكلى من السلع والخدمات ·

أما الطلب على العمل فى القطاع الرأسمالى فهو مازال محدودا للغاية

لصغير حجم هذا القطاع · مع تحسين المناخ الاقتصادى واصلاح السياسات الاقتصادية يمكن لهذا القطاع أن ينمو بمعدلات متزايدة · أيضا فى حالة اصلاح القطاع العام ، وفصل الادارة فيه عن الملكية ، يمكن لهذا القطاع أن ترتفع انتاجيته ومعدلات ربحيته وبذلك ينضم للقطاع الرأسمالى حيث أن هذه التسمية لا صلة لها بمن يملك رأس المال · بذلك يتسع حجم قاعـــدة الانتاج الرأسمالى الحـــديث فى مصر بحيث يصبح أداة للنمـــو والتراكم الرأسمالى على المدى الطويل ، كما أوضح لنا الكلاسيكيون ·

أخَيرا ، خلق المناخ الاقتصادى المنتج والمستقر فى مصر ، وما يتطلبه من اصلاحات اقتصادية وسياسية ، يمكن أن يكـــون له تأثير كبير على المدخرات المصرية التى تسربت للخارج للاستثمار هناك · عودة هذه المدخرات للاستثمار فى مصر فى مشروعات انتاجية يعطى دفعة اضافية لنمو القطاع الرأسمالى فى مصر · نمو هذا القطاع واتجاهه نحو التراكم الرأسمالى والتوسع يؤدى تدريجيا الى زيادة حقيقية فى الطلب على العمل المنتج ·

النتيجة : ملامح سياسة للعمالة فى التسعينات :

من التحليل السابق يمكن أن نخلص الى ما يلى :

أولا : أعتمد معدل النمو فى مصر فى الخمسة عشرة عام الماضـــية ، واستراتيجيته وسياساته على التصدير الأولى سواء للانتاج (البترول) ، أو عناصر الانتاج (العمالة ـ للدول العربية ، ورأس المـال ـ للاســـواق المالية العالمية) ·

ذلك بالاضافة الى الاتجاه نحو الاقتراض المتزايد من الخارج ·

ثانيا : عنصر الانتاج الرئيسى فى مصر هو مواردها البشرية التى يمكن استخدامها استخداما فعالا لتحقيق التنمية · يلزم أن نذكر هنا أن الدولتين الرائدتين فى مجال التصنيع ســـواء فى أوروبا (انجلترا) أو فى آســـيا (اليابان) لم يكونوا أغنياء فى الموارد الطبيعية بل أعتمدوا أساســـا على مواردهم البشرية كأفراد وكمجتمع · التنظيم الاجتماعى والسياسى للسكان من أجل التنمية هو المدخل الأساسى والمبدئى للتقدم ·

ثالثا : هناك ارتباط عضوى بين توزيع الدخـــل ، معدلات التراكم الرأسمالى والطلب على العمالة والنمو · يمكن تحقيق الربط بين هـــذه الجوانب المختلفة للنمو عن طريق تشجيع وتوسيع قاعدة القطاع الرأسمالى سواء عام أو خاص حتى يصبح « محرك النمو » (Engine of growth)

رابعا : الاستثمار فى الموارد البشرية ، خاصة فى مجالات التعليم ، عنصر أساسى لعملية التراكم الرأسمالى والتنمية ·

خامسا : يلزم الاتجاه نحو دمج وتوحيد أسواق العمل خاصة من ناحية القوانين التى تحكمها واطاراتها التنظيمية ·

سادسا : زيادة استيعاب قوة العمل فى الانتـــاج المحلى ، خاصـــة الصناعى ، وتوجيهه بدرجة كبيرة نحو التصدير يمثل استراتيجية أفضل كثيرا من الاستراتيجية المتبعة حاليا والقائمة على تصدير العمل كسلعة أولية ·

هذه التوصيات تمثل لبنات هامة فى أثناء اســـتراتيجية للتسعينات متمركزه على تنمية واستغلال الموارد البشرية ، بدلا من الاستراتيجية الحالية القائمة على التصدير الأولى ـ سلعى أو خدمى والاقتراض من الخـــارج · (primary export and debted growth) .

الهـــوامش

١ - See Oskar Lampe (1970)

٢ - يعرف القطاع الرأسمالى هنا على أنه ذلك القطاع الذى يقوم باستخدام العمل المؤجر من أجل الانتاج والبيع فى السوق (وليس الاستخدام المباشر) بقصد تحقيق الربح ٠

٣ - مع تز ايد معدلات نمو الراغبين فى العمل فى المناطق الحضرية بمعدلات تفوق معدلات الطلب عليهم يبدأ فائض عمل كبير Surplus labor فى القطاع الحضرى يقترب فى خصائصـــه من القطاع التقليـــدى فى الريف ٠

The World Bank, World Development Report 1984, Table 21, p. 258.

٥ - اختلطت التقديرات بين المصادر الاحصائية فى اختيار بداية الســـن لتقدير قوة العمل فالبعض يبدأ بـ ٦ سنوات كحد أدنى ، بينما يصل والبعض الآخر الى ١٥ سنة ٠

٦ - انظر : نادر الفرجانى (طبيعة مشاكل التشغيل فى مصر ١٩٨٨م) ٠

٧ - اتجاه أسعار هذه الأصول للارتفاع ، بالاضافة الى الاتجاه التضخمى فى المستوى العام للاسعار بصفة عامة ، أدى الى ، وتأثر بزيادة الاتجاه لشراء هذه الأصول بعنصر المضاربة ٠

— Howard, M.C., **Modern Theories of Income Distribution,** London, Macmillan, 1979.

— Oskar, Lauge, "An Introduction to the Theory of Economic Development" in **Papers in Economics and Sociology,** Trans. by P.F. Knights Field, N.Y., Pergam on Press, 1970.

— Lewis, W.A., "Economic Development with Unlimited Sup-

plies of Labour," **The Manchester School,** May 1954, pp. 139-91.

— Mazundar, D., **Segmented Labor Markets in LDCs,** World Bank Reprint Series No. 267, 1983.

— Miani, R. and Ono, A., **Wages and Employment in Dualistic Development : Japanese Experience,** Center Paper No. 224, Yale University, Economic Growth Center, May 1975.

— Steward, F., and Streeten, P.P., "Conflicts between Output and Employment Objectives in Development Countries", **Oxford Economic Papers,** Vol. 23, 1971, pp. 145-68.

— Tollison, R.D., "Rent Seeking : A Survey", **Kyklos,** Vol. 35, 1982, pp. 575-602.

(ب) مراجع عربيـــة :

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : **التعداد العـــام والاسكان والمنشآت ١٩٧٦م** ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٧م ٠

— نادر فرجانى : **طبيعة مشكل التشغيل فى مصر** ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، سبتمبر ١٩٨٨م ٠

جدول (١)

ملحق احصائى

السكان والعمالة ومعدلات نموهما (بالمليون شخص)

	السكان (١)	العمالة (٢)	(٢) ÷ (١) (٣)
١٩٠٧	١١ر٣	٣ر٤	٣٠ر-
١٩١٧	١٢ر٨	٤ر٣	٣٤ر-
١٩٢٧	١٤ر٢	٥ر٢	٣٧ر-
١٩٣٧	١٥ر٩	٥ر٨	٣٦ر-
١٩٤٧	١٩ر-	٦ر٦	٣٥ر-
١٩٦٠	٢٦ر١	٧ر٨	٣٠ر-
١٩٦٦	٣٠ر١	٩ر-	٣٠ر-
١٩٧٦	٣٨ر٢	١١ر٥	٣٠ر-
١٩٨٦	٥٠ر٥	١٤ر١	٢٨ر-
معدلات النمو المتوسطة (٪) :			
١٩٤٧ - ١٩٦٠	٢ر٤	١ر٣	
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢ر٣	٢ر٣	
١٩٦٦ - ١٩٧٦	٢ر٣	٢ر٤	
١٩٧٦ - ١٩٨٦	٢ر٨	١ر٩	

جدول رقم ٢

تطور الناتج القومى الاجمالى (GNP) (أ) ١٩٥٢ - ١٩٧٣

بتكلفة عناصر الانتاج الجارية والثابتة (لعام ١٩٧٥) - مليون جنيه

	الناتج والدخل المحلى الاجمالى		معدلات النمو ٪
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	
٥٣/١٩٥٢	٨٥٤	١٣٠٣	٦٠/٥٩-٥٣/٥٢ ٣ر٦
٦٠/٥٩	١٣٢١	١٦٩٢	٦٥/٦٤-٦٠/٥٩ ٥ر٨
٦٥/٦٤	١٩٧٣	٢٢٧٨	١٩٧٣-٦٥/٦٤ ٣ر٢
٧٠/٦٩	٢٦٦٣	٢٦٦٣	
١٩٧٣	٣٤٦٥	٣٠٥٨	

(ب) ١٩٧٤ - ١٩٨٥

بالأسعار الجارية والثابتة لعام ٨٢/١٩٨١

١٩٧٤	٤١٩٧	٩٧١٥	١٩٧٤ - ١٩٧٩ ٦ر٩
١٩٧٩	١٢١٠١	١٥٧٧٦	٨٤/٨٣ - ١٩٧٩ ٥ر٩
٨٤/١٩٨٣	٢٥٩٦١	٢١٢٥٧	٨٥/٨٤-٨٤/٨٣
١٩٨٤	٣٠٩٤٥		
٨٦/١٩٨٥			
٨٧/١٩٨٦			

جدول رقم ٣

معدلات ونمط نمو الانتاج القطاعى (٥٣/١٩٥٢ - ٧٠/١٩٦٩)

(بالمليون جنيه - وبالأسعار الثابتة لعام ٧٠/١٩٦٩)

	٥٣/١٩٥٢	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	١٩٧٣
١ - **الزراعة :**	٦٥٥	٨٢٥	٩٦٥	١٠٧٥	١١٤٥
- الغذاء	(٣٨٧)	(٤٩٩)	(٦١٩)	(٦٨٦)	(٧٥١)
٢ - **الصناعة :**	٨٣٥	١٢٥٠	١٧٢٨	٢١١٧	٢٥١٧
- بترول		(١١)	(٢١)	(٦٢)	(٣٧)
- صناعة تحويلية		(١٢٣١)	(١٦٩٥)	(٢٠٤٣)	(٢٤٦٨)
٣ - **الكهرباء :**	٧	٢٣	٤٨	٦٠	٦٨
٤ - **تشييد :**	٦٣	١٠٦	١٨٨	٢٦٦	٢٤١
٥ - **خدمات :**					
اجمالى الانتاج	٢٢٧٦	٣١٢٤	٤٢٥٢	٥٢٠١	٦١٠٤

- معدلات النمو(٪)	٥٣/٥٢ ٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ ٦٥/٦٤	٦٥/٦٤ ١٩٧٣	١٩٧٣ ١٩٧٧	٥٣/٥٢ ١٩٧٧
١ - **الزراعة :**	٣ر١	٩ر٢	٨ر١	٩ر-	٣ر٢
- الغذاء	(٥ر٣)	(٤ر٣)	(٢ر١)	(١ر٢)	(٨ر٢)
٢ - **الصناعة :**		٤ر٦	١ر٤	٦ر٥	٤ر٥
بترول		(١ر١٢)	(٣ر٢)	(٢٢ر٨)	(١١ر٩)
تحويلية		(٦ر٢)	(٤ر١)	(٦ر٣)	(٥ر٢)
٣ - **الكهرباء :**	١٣ر١	١٤ر٦	٣ر٨	١١ر٤	١٠ر٨
٤ - **التشييد :**	٧ر٤	١١ر٤	٢ر٧	٧ر٣	٦ر٥
٥ - **الخدمات :**					
اجمالى الانتاج	٤ر٤	٦ر١	٣ر٩	٦ر٣	٤ر٩

جدول رقم (٤)

معدلات ونمط الناتج القطاعى (١٩٧٤ - ٨٧/١٩٨٦)
بالأسعار الثابتة لعام ٨٢/١٩٨١ ، وبالمليون جنيه

	١٩٧٤	١٩٧٩	٨٤/٨٣	٨٧/٨٦
١ - الزراعة :	٣١٢٢	٣٥٨٩	٣٩٣٧	٤٦٧٠
٢ - الصناعة والتعدين :	١٥٤٥	٢١٥٤	٢٩٩٤	٤١٢٩
٣ - البتـــرول :	٤٨١	٢١٤١	٣٤٢٧	٣٨٦٧
٤ - الكهرباء والمرافق العامة	٨٠	١٥٤	٢٢١	٢٤١
٥ - التشـــييد :	٤٨٣	٨٩٦	١١٧٧	١٢٤٢
٦ - مجمـوع القطـاعات السلعية :	٥٧١١	٨٩٣٤	١١٧٥٦	١٤١٤٨
٧ - مجموع القطـــاعات السلعية بدون البترول:	٥٢٣٠	٦٧٩٣	٨٣٢٩	١٠٢٨١
٨ - النقل والمواصلات :	٢٦٧	٦٩٦	٩٦٦	٢١٧٧
٩ - قناة الســويس :	٧٠	٥٢٥	٦٢٧	٦٦٣
١٠ - التجارة والمال :	١٥٤٤	٢٨١٦	٣٩٨٠	٥٣٤٩
١١ - مجمـوع قطـــاعات التـــوزيع :	١٨٠٤	٤٠٣٧	٥٥٧٣	٨١٨٧
١٢ - قطاعات التـــوزيع بدون قناة السويس :	١٨١١	٣٥١٢	٤٩٤٦	٧٥٢٤
١٣ - الاسـكان :	٢٠٧	٢٨٤	٤٧٠	٥٨٠
١٤ - خدمات أخـرى :	١٩٩٣	٢٥٢١	٣٤٥٨	٤٧٤٢
١٥ - الســياحة :	(١٦٣)	(٢٤٨)	(٢٥٧)	(٢٩٩)
١٦ - الخدمات الحكومية :				
١٧ - مجمـوع قطـــاعات الخـــدمات :	٢٢٠٠	٢٨٠٥	٣٩٢٨	٥٦٢١
١٨ - الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الانتاج :	٩٧١٥	١٥٧٧٦	٢١٢٥٧	٢٧٩٥٧
١٩ - الناتج المحلى الاجمالى بدون البترول : وقناة السويس	٨١٧٧	١٣٠٩٧	١٧٦٣٦	٢٣١٦٥

تابع جدو رقم (٤)

— معدلات النمو السنوى :	١٩٧٤-٧٩	١٩٧٩-٨٣/٨٤	٨٣/٨٤-٨٦/٨٧
	٪	٪	٪
★ القطاعات السلعية بدون البترول :	ـر٥	ـر٤	١ر٥
★ الناتج المحلى الاجمالى بدون البترول وقناة السويس :	٩ر٤	٧ر٣	٦ر٧
★ الاستهلاك الحكومى :	ـر٤	١٥ر٩	—
★ الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة: عناصر الانتاج :	٩ر٦	٧ر٥	٧ر١

قائمة المراجـع

BIBLIOGRAPHY : مراجع أجنبية (أ)

— Assaad, Ragui, **The Employment Crisis in Egypt : Trends and Issues**, The American University in Cairo, January, 1989.

— Berry, A. and Sabot, R.H., "Labour Market Performance in Developing Countries : A Survey", **World Development**, vol. 6, 1978, pp. 1199-1242.

— Bhagwat, A., "Main Features of the Employment Problem in Developing Countries", **IMF Staff Papers**, vol. XX, March 1973, pp. 78-99.

— Edwards, E.O., **Employment in Developing Nations**, N.Y., Columbia University Press, 1974.

— Fankert, F., "Income Distribution at Different Levels of Development : A Survey of Evidence," **International Labor Review**, vol. 108, pp. 97-125.

— Fei, J.C.H. and Ranis, G., **A Model of Growth and Employment in the Open Dualistic Economy : The Cases of Korea and Taiwan**, Center Paper No. 233, Yale University, Economic Growth Center, 1976.

— Fergany, N., **A Characterisation of the Employment Problematique in Egypt**, National Conference on Employment Strategy : Egypt in the 1990s, Cairo, December 1988.

— Friedmann, J., and Sullivan, F., "The Absorption of Labor in the Urban Economy : The Case of Developing Countries", **Economic Development and Cultural Change**, vol. 22, April 1974, pp. 385-413.

— Hansen, B., **Long-Term Treads in the Egyptian Labour Market From Labour Surplus to Labour Shortage,** ILO Doc. 4, Employment Strategy Mission to Egypt : 1980, September 1986.

— Harrod, R.F., **Towards a Dynamic Economics,** London, Macmillan, 1948.

— Heady, C., "Alternative Theories of Wages in Less Developed Countries : An Empirical Test", **Journal of Development Studies,** vol. 24, October 1987, pp. 5-15.

تعقيب على بحث

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠ فـــؤاد ســـلطان

أشعر بسعادة غامرة كلما دعيت للاسهام فى نشاط هـــذه الجمعية العريقة ، ذلك أن للجمعية منزلة خاصة فى نفسى لما تسهم به من نشاط علمى وعملى بناء فى المجالات الاقتصادية المختلفة فى مصر ٠ وكنت أود أن أكون بينكم اليوم لولا اضطرارى للسفر الى خارج مصر ٠ وكنت أعلم ذلك مسبقا ٠ وما قبولى للتعقيب ـ فى ظل هذه الظروف ـ الا دليلا على مدى اعتزازى وتقديرى للجمعية ولمؤتمر الاقتصاديين المصريين الذى أشرف بأن أكون أحدهم٠

كما زادت سعادتى عندما اطلعت على عنوان الورقة التى طلب الى أن أعقب عليها وهو « الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر » للاستاذ الدكتور/عصام منتصر ، اذ أن العلاج السليم والنظرة الصحيحة لمشكلة البطالة ـ وهى الموضوع الرئيسى لمؤتمرنا هذا العام ـ يجب أن ينبع من الدراسة الكلية للاقتصاد المصرى والتى ينبغى أن تعالج كلا من عدم التوازن الداخلى الممثل بعجز الموازنة العامة للدولة ، والاختلال الخارجى المتمثل فى العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ٠

لقد قسم الكاتب ورقته الى ثلاثة أجزاء ٠ تناول فى الجـــزء الأول « نظريات العمالة ـ اطار تحليلى اجمالى « وعرض فيه للنظريات الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية والكينزية ثم نماذج النمو الحديثة ٠ وقد استفدت كثيرا من قراءة هذا الجزء النظرى وان كان لى عليه الملاحظات التالية :

١ ـ ان العرض كان مقتضبا ، وربما ما يغفر للكاتب أن هذا الجزء ليس أساسيا للبحث ، وقد يكون من المفيد أن يعرض لهذه النظريات بطريقة مفصلة فى بحث آخر ٠

٢ ـ لم يستفد الدكتور/منتصر من هذا الجزء عند اجراء التطبيق على مصـــر ٠

٣ - ورد فى ص ٥ أن النظرية النيوكلاسيكية « استبعدت البعد الاجتماعى للنمو الاقتصادى » وقد لا يكون هذا تعبيرا دقيقا عن هذه النظرية. فكما تعلمون فان أصحاب هذه النظرية تحدثوا فى اطار التوازن الجزئى Partial Equilibrium والمتغيرات الوحدية Micro . كما اعتبرت توزيع الدخل مسألة تحددها تفضيلات المجتمع . وهناك فرق كبير بين القول باستبعاد البعد الاجتماعى وترك تحديده للمجتمع . ولعل دراسة شروط التوازن فى نموذج باريتو للرفاهة تظهر هذا بجلاء .

والجزء الثانى من البحث فهو بعنوان « نمو السكان وقوة العمل فى مصر » (عرض العمل) . ويعرض الكاتب فيه عرضا شيقا للعوامل المحددة لقوة العمل ونحن نتفق مع التحليل الوارد فى هذا الجزء بصفة اجمالية . غير أن تفسير الباحث لانخفاض معدل المساهمة فى قوة العمل من ٣٠٪ الى ٢٨٪ فقط من السكان بحسب التعداد العام لسنة ١٩٨٦ بأنه يعكس « عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب ازدياد أعداد الراغبين فى العمل أى أن العجز هو من جانب الطلب على العمل وليس من جانب العرض » صفحة ٨ .

أقول أن هذا التفسير قد لا يعكس الحقيقة كاملة ، حيث أن هناك عوامل أخرى قد اسهمت فى هذا الانخفاض منها : الصغر النسبى لأعمار السكان - وقد أشار الكاتب الى هذا فى موضع آخر - وكذلك اندفاع الأفراد الى التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية بدرجة متزايدة لم تكن مشاهدة فى أوائل القرن الحالى .

أما الجزء الثالث والذى يعرض فيه لأساسيات البحث فكان تحت عنوان « معدلات ونمط المتغيرات الكلية والطلب على العمل » واستعرض فى هذا الجزء معدلات نمو ونمط التكوين الرأسمالى ، ومعدلات ونمط نمو الدخل والانفاق الكليين ونمط توزيع الدخل والادخار ، ومعدلاتونمط ونمو واتجاهات العمالة والأجور . والملاحظات الأساسية على هذا الجزء هى :

١ - بالنسبة للجدول رقم ١ صفحة ١٣ لم يسعفنى الوقت فى الرجوع الى الكتاب السنوى للاحصاء لعام ١٩٨٨ للتدقيق فى الأرقام الواردة عن الرقعة الزراعية . وأعتقد أن هناك لبسا حيث تمثل هذه الأرقام المساحة

المنزرعة محاصيل صيفية أو شتوية وليس الرقعة الزراعية التى تزيد على ٦ مليون فدان فى عام ١٩٨٦ وليس ٥ر٤ مليون فدان كما هو وارد بالبحث · ولكن هذا لا يؤثر على التحليل الوارد بالورقة ·

٢ ـ أعتقد أن المصطلح الانجليزى لاهلاك رأس المال (صفحة ١٤) هو Depreciation وليس Consumption

٣ ـ القول بأن الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٣ فترة « استقرار سعرى عامة » غير محددة · ولكن بالتأكيد أن معدل التضخم لم يكن صفرا خلال هذه الفترة وخاصة فى أواسط الستينات · وقد يؤدى ذلك الى توصل الباحث الى نتائج غير صحيحة ·

٤ ـ لم يتضح لى المقصود بالجدول رقم ٢ وذلك من عدة جوانب :

(أ) المعروف أن الفرق بين التكوين الرأسمالى الحقيقى والاستثمار الثابت الاجمالى (بالأسعار الثابتة) هو التغير فى المخزون ولكن الفرق بين الأرقام الواردة بالجدول لا يمكن أن تمثل ذلك · ولابد أن هناك خطأ ما فى هذا الجدول ·

(ب) لعل المقصود بالتكوين الرأسمالى الحقيقى هو رأس المال كرشيد وليس الاستثمار كتدفق · واذا كان الأمر كذلك فليس من المتصور أن اجمالى الاستثمار منذ ١٩٧٣ الى ٨٣/١٩٨٤ هو ٣٦٤٩ مليون جنيه بأسعار عام ٦٩/١٩٧٠ مهما كانت الأرقام القياسية المستخدمة فى تكميش الأرقام الجارية·

٥ ـ ان التحليل الذى أجرى فى جزئية التكوين الرأسمالى لا تساند النتيجة التى خلص اليها الباحث وهى « ان معدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالى لا تتفق مع الحاجة الى تحقيق زيادة فى الطلب على العمالة تفوق الزيادة فى عدد السكان » (صفحة ١٦) وهنا اختلف مع الكاتب حيث أن مستوى الاستثمار الذى تحقق فى الاقتصاد المصرى مرتفع وكاف لاحتياجات نموه · بدليل وجود طاقات عاطلة ملموسة · وأن تفسير البطالة يحتاج الى البحث عن متغيرات أخرى كما سيرد بعد قليل ·

٦ ـ بالنسبة لنمط توزيع الدخل :

(أ) قرر الباحث أن نمط « توزيع الدخل يتميز بدرجة تركيز عالية · منذ عام ١٩٧٣ » وهذا انطباع لا يوجد ما يسانده من احصاءات وربما يوجد من الدلائل التى تشير الى عكس ما استخلصه الباحث ·

(ب) ان ارجاع « العامل الأهم » فى نمط توزيع الدخل الى التنظيم الاحتكارى للسوق » (صفحة ١٩) ليس صحيحا وهناك عوامل عدة اسهمت فى زيادة دخول فئات عريضة من الشعب منها : ارتفاع أثمان أراضى البناء بعد نصر ١٩٧٣ ، وتحسن دخول الحرفيين والمهنيين زيادة دخول المتكسبين من الزراعة ، وغيرها من الفئات ·وعموما فان مسألة نمط توزيع الدخل تحتاج الى دراسة متعمقة ·

٧ ـ ومن التحليل الخاص بالأجور والاسعار فى الحكومة والقطاع العام (صفحة ٢١) كنا نود لو أن الدكتور/منتصر قد أظهر العلاقة بين الأجر الحقيقى والانتاجية ولم يكتف بالعلاقة بين الاجر النقدى والأسعار ·

٨ ـ اما عن ضرورة تحسين المناخ الاقتصادى فاننا نتفق تماما مع ما أورده الباحث ·

نأتى أخيرا للنتائج التى توصل اليها الباحث · واحد المحاور الرئيسية التى دار حولها البحث هو الارتباط العضوى بين توزيع الدخل ومعدلات التراكم الرأسمالى · وأود أن أتشكك فى صحة هذه المقولة حيث أنه من الممكن أن يكون هناك عدم عدالة صارخة فى توزيع الدخل ومع ذلك يكون معدل التراكم الرأسمالى منخفضا وذلك اذا ما اتسم سلوك أصحاب الدخول العليا بالاستهلاك الترفى والتبذيرى · ومن الناحية الأخرى يمكن أن يكون معدل التراكم مرتفعا فى ظل عدالة أكبر فى توزيع الدخل اذا كانت القيم الاجتماعية والسلوك الفردى تحبذ الادخار وتحض عليه ، فضلا عن أن عدالة التوزيع قد ترفع الانتاجية ومعدل النمو نظرا لما توفره من نمط تغذية أفضل تنعكس على قدرة وكفاءة الايدى العاملة على الانتاج · وأعتقد أن هذه النقاط قد تناولها ـ كما تعلمون كل من فبلن ودوزنبرى وغيرهما ·

وفى الختام اشار الباحث الى أمرين :

أولهما : تفاقم مشكلة البطالة فى الوقت الذى تزايدت فيـــه الموارد المالية (ص ١) ٠

وثانيهما : صعوبة تطبيق الاصلاح الاقتصادى فى ظل انتشار البطالة٠

وأود أن أقول أن تفاقم مشكلة البطالة ظهر مع تراجع معدل نمـــو الموارد المالية والتى لم تظهر خلال السبيعنات عندما كانت هذه الموارد متزايدة٠ وكذلك فان صعوبة تطبيق الاصلاح نظرا لانتشار البطالة يجب أن تدفعنا الى الاسراع بالاصلاح قبل استفحال المشكلة ٠ بل ان عدم تطبيق الاصلاح هو الذى يؤدى الى النتائج الوخيمة ٠

وفى الاقتصاد كما فى الطب يمر العلاج بمراحل ثلاث هى : الاعراض والتشخيص ثم العلاج ٠ وفى الطب قد يختلف الاطباء على التشخيص وطرق العلاج ٠ أما المشكلة فى الاقتصاد فهى أننا كاقتصاديين قـــد نختلف على الاعراض أيضا ٠

ان علاج مشكلة البطالة يتطلب سياسات اقتصادية شاملة ـ ماليـــة ونقدية وسعرية وتجارية وغيرها ٠ ومن وجهة نظرى ، فاننا نحتاج الى مزيد من التحرير فى ادارة الاقتصاد القومى لمواكبة التغيرات التى تطـــرأ على الاقتصاد العالمى ٠ وهذه السياسات التحريرية تختلف عما درجنا اتباعه فى الماضى بحيث تستخدم المؤشرات الاقتصادية بدرجة متزايدة بدلا من الاوامر المباشرة والتدخل الادارى ٠ كما يلزمنا افساح مجال أكبر أمـــام القطاع الخاص كى يسهم فى النشاط الاقتصادى وذلك فى ظل الامكانات المتوافرة له وفى ضوء عجز موازنة الدولة ٠ وبدون هـــذين العنصرين ـ السياســـات التحريرية الملائمة ومساهمة أكبر للقطاع الخاص ـ لن نستطيع حل مشكلة البطالة حلا جذريا ٠

هذا ماكنت أود أن يتعرض له الدكتور/منتصر ٠ وأمل ان يفعل ذلك فى ورقة اخرى ٠ وكل هذه الملاحظات السابقة لا تنقص من أهمية الورقة ولا تقلل من جودة التحليل الذى أهنىء الكاتب عليه ٠

تعقيب على بحث

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠ د٠ اسماعيل صبرى عبدالله

تجاوز زميلنا د٠ عصام منتصر مرحلة ارتقاب الثناء على عمله ٠ وهو بالقطع يتطلع الى آراء أقرانه الناقدة لأن أى عمل علمى لا يمكن أن يصل الى مستوى الكمال دون مثل تلك المناقشات ٠ لهذا لن أقرظ البحث ٠ وأنا فى مجال عرض الرأى أقول اننى متفق معه تماما فى التوجهات التى طرحهافى نهاية بحثه ٠ كما أننى سعدت بمحاولته الوجيزة للتذكير بوضع مشكلة البطالة فى علم الاقتصاد النظرى بمدارسه الأساسية والربط بين البطالة وتوزيع الدخل بنوع خاص ٠

ثم أقدم فيما يلى بعض المواقع التى رأيت كلامه فيهامازال صحاجة الى التدقيق أو التحقيق أو التعليق :

١ ـ آراء أرثر لويس فى العلاقة بين التنمية ونمط توزيع عوائد الانتاج:

أثبتت الدراسات التالية أن مسلك الفئات الرأسمالية فى بلدان التخوم Periphery يجافى هذا الفهم التاريخى لدور تزايد الربح فى تنظيم الادخار والاستثمار ٠ وقال فى هذا الصدد الاقتصادى الكبير راؤول بريبش ان رأسمالية الدول الغربية كانت طبقة مدخرة فى حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة ومبددة ٠ وهذا ما ينعاه الدكتور عصام نفسه على الأوضاع فى مصر ٠

وكذلك فيما يخص العلاقة بين تكلفة المعيشة ومستوى الأجور لابد أن يؤخذ فى الاعتبار فى عصرنا هذا أنها لا تقتصر على الغذاء ٠ والدليل على ذلك أن الحد الأدنى للاجور الذى تطبقه أحيانا الدول الرأسمالية المتقدمة يتضمن الى جانب الغذاء تكلفة المسكن والصحة والتعليم ٠

٢ ـ **عيوب النظرة الكلاسيكية التشاؤمية :** (مالتس وريكاردو) أرجعها الدكتور عصام الى اهمال أولئك الاقتصاديين لعنصر التقدم التكنولوجى ٠

والواقع أن هذا التقدم كان يجرى فى عصرهم على وتائر بطيئة (أكثر من ستين عاما بين اختراع آلة النسيج واختراع قطار السكك الحديدية ، حوالى خمسين عاما بين القطار والسيارة ٠٠ الخ) ٠ والمأخذ الأساسى على الكلاسيكيين فى تقديرى هو اغفال عنصر هجرة العمل الى الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا وغير ذلك من المستعمرات الاستيطانية التى بلغت أقصى معدلات لها خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وخلصت أوروبا من ملايين كثيرة من الفقراء ومن لا يجدون عملا ٠ ومن ناحية أخرى أدى تدفق المنتجات الغذائية من تلك القارات على أوروبا الى ضمان توفيرها بأسعار زهيدة لعشرات السنين ٠

٣ ـ **فيما يخص كارل ماركس** قال الدكتور عصام أنه « لم يعط أى اهتمام لنظرية ريكاردو فى تناقص العائد الحدى لعناصر الانتاج » والذى أعرفه هو أن كتاب رأس المال يتضمن بابا طويلا فى شرح ما أسماه « ماركس قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض المطرد » ، وقد كتب كثير من الاقتصاديين المعاصريين ـ متأثرين بتزايد أرباح الشركات الكبرى ـ فى نقد ماركس فى هذا الصدد ٠

٤ ـ **كينز والاستثمار العام** : ينقد الدكتور عصام ما قاله كينز من ضرورة تدخل الاستثمار العام لسد فجوة الاستثمار الخاص مؤسسا كلامه على سوء نتائج المشروعات العامة فى بلدان كثيرة ٠ وخطأ الممارسة لا يكفى دليلا بذاته على خطأ المفهوم النظرى ٠ فالرأسمالية الأسبانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر عجزت عن التصدى للتطوير التكنولوجى الهام التمثل فى استحداث واستخدام طاقة البخار لأنها خلطت بين التكاثر المالى (وفرة الذهب والفضة فى ذلك الوقت) وبين التراكم الرأسمالى (تزايد الأصول الانتاجية) ٠ ولكن ذلك لا ينفى الحقيقة النظرية القائلة بأن التراكم البدائى للارباح هيأ الظروف للثورة الصناعية ٠

٥ ـ **البطالة وفائض العمل** : هذه تفرقة هامة فى كل بلدان العالم الثالث ٠ ويقصر الكاتب تعبير البطالة على أشكال البطالة التقليدية التى تظهر فى المجتمعات المتقدمة اما نتيجة للتطور التكنولوجى واما بسبب الدورات الاقتصادية ٠ أما ما يسميه « فائض العمل » فهو ما أسميته فى بحث لى « البطالة البنيوية » التى ترتبط بواقع تخلف الاقتصاد القومى وعجزه المستمر

على استيعاب مجمل قوة العمل فى أعمال انتاجية · وبغض النظر عن الخلاف فى التسمية - وهو أمر جزئى - تعد هذه التفرقة أمرا جوهريا لأنها تؤدى الى ظاهرة تنفرد بها بلدان العالم الثالث هى ظاهرة « المهمشين » أولئك الذين يمضون حياتهم كلها أو جلها دون عمل مستقر أو دخل ثابت لأن دورة الانتاج والتوزيع داخل الاقتصاد القومى لم تتسع لاستيعابهم · ووجود الفئات المهمشة عامل اضطراب اجتماعى وعدم استقرار سياسى دائم كما أوضحته فى بحثى المذكور(*) ·

٦ - **مشكلة غير الراغبين فى العمل :** ناقش الدكتور عصام هذه المشكلة عند مناقشة نسبة البطالة الى قوة العمل المتاحة فى الاقتصاد القومى · وما أريد أن أضيفه لكلامه هو أن البيانات المتاحة ليست مبنية على استقراء أو مسح مباشر لغير الراغبين فى العمل لمعرفة أسباب عدم رغبتهم فيه · والأغلب أن عدد عدم الراغبين فى العمل يؤخذ بطريق الطرح الحسابى للراغبين فى العمل من قوة العمل · هذه مشكلة جدية لأن محاولات تفسير الأرقام المتاحة حاليا تتعدد وتثير قضايا آخرى مثل « الاقتصاد الخفى » ·

٧ - **مفهوم عرض العمل غير المحدود :** الذى صاغة أيضا أرثر لويس (وأنا من المعجبين بهذا الاقتصادى الكبير) · ولكنى أعترض عليه من حيث أنه يفترض أن العمل عنصر متجانس بحيث يمكن أن يحل بعضه محل بعض فى سيولة ويسر · ومصداق اعتراض هو ما أوضحه الدكتور عصام نفسه بعد ذلك من افتقاد وحدة سوق العمل فى مصر وتفرق العمالة فى أسواق متعددة · والواقع أن من أهم أسباب هذه الظاهرة العلاقة بين العمل والتكنولوجية · فتأهيل عامل أمى لكى يخدم كومبيوتر مثلا يكاد أن يكون أمرا مستحيلا وهو أمر صعب حتى بالنسبة لخريج الجامعة الذى لم يألف التعامل مع المفاهيم الرياضية ·

٨ - **نسبة العاملين بقطاع الخدمات :** أشارك الدكتور عصام فى التوقف عندما جاء فى تقرير « التنمية فى العالم ١٩٨٨ » من أن نسبة هؤلاء العاملين الى اجمالى قوة العمل تعد ضئيلة فى مواجهة الحقائق الاقتصادية التى أشار

(*) انظر : اسماعيل صبرى عبد الله : « الخصائص المشتركة فى ظاهرة البطالة فى العالم الثالث » فى : قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة « البطالة فى مصر ١٩٨٩ » تحرير : د· سلوى سليمان · ص ٢٦ وما بعدها ·

اليها · وان كان واقع بيانات البنك الدولى المتاحة لى يقول ان نسبتهم زادت من ٢٠٪ فى ١٩٦٥ الى ٣٤٪ فى ١٩٨٠ · كما لاحظت بصفة عامة تدنى النسبة فى عدد كبير من بلدان العالم الثالث · وربما كان السبب هو عدم القدرة على التوصل لأعداد العاملين فى بعض قطاعات الخدمات حيث العاملون فيها يتراوحون بين الفئات المهمشة وبين العمالة المنتظمة (قطاع الخدمات المنزلية مثلا) ·

٩ ـ **تقدير الزيادة فى الدخل الزراعى :** كنت أود لو تحفظ الكاتب حول تقديرات الدخل الزراعى · فبيانات وزارة الزراعة فيما عدا المحصولات الرئيسية لا تستند الى مسح واقعى · بل أن المساحة المحصولية حتى من المحصولات الزراعية الرئيسية مازالت محل خلاف بين وزارتى الرى والزراعة· كما أن الخمس عشرة سنة الأخيرة تميزت بنمو أنشطة غير زراعية بعضها متصل بالزراعة (مثل المفارخ) بل وأنشطة لا علاقة لها بالزراعة (مثل قمائن الطوب) ·

١٠ ـ **الدخل المحلى والناتج المحلى الاجمالى :** يستخدم الدكتور عصام فى الدراسة بشكل منتظم تعبير الدخل المحلى · ولكنه فى بعض المواقع على الأقل (تلك التى يستند فيها الى بيانات وزارة التخطيط) كان المقصود هو فى الحقيقة الناتج المحلى الاجمالى ·

١١ ـ **شركات الاستثمار :** وأخيرا أعتب على الاقتصادى القدير عصام منتصر لاستخدامه دون تحفظ لتعبير « شركات استثمارية » الذى بدأ بتفرقة بين الشركات التى يحكمها قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فى ١٩٧٧ وبين تلك المؤسسة فى ظل قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ (الشركات المساهمة) فصفة الاستثمار لا مبرر لها علميا · وكل شركة انتاجية ـ أيا كان وضع ملكيتها ـ تمارس نشاط الاستثمار · كما أن تعبير شركة أو بنك استثمار يشير الى شركات مالية تستثمر ما تحت يدها من أموال (مملوكة للغير عادة) فى الاستثمار بنظام محفظة الأوراق المالية أو بالاشتراك فى انشاء شركات جديدة · والخطأ الشائع فى التعبير يخفى قضية سياسية هى أن تكون الشركات الاستثمارية ، أو القطاع الاستثمارى كما يقال الطفل المدلل للدولة مادامت مشكلة التنمية هى الاستثمار · وهذه المقولة خاطئة أيضا لأن الأساس الذى ترتكز اليه التنمية هو الادخار ، والاستثمار ليس الا جمع وتحريك مدخرات لتشغيلها فى الانتاج ·

جدول أعمال المؤتمر

١ ـ الجلسة الافتتاحية الخميس ١٩٨٩/١١/٢٣

١٠ ـ ١٠ر٣٠ صباحا أ٠د٠ عاطف صدقى ـ كلمة الافتتاح
أ٠د٠ سلطان أبو على ـ كلمة أمين عام المؤتمر
١٠ر٣٠ ـ ١١ استراحة

٢ ـ الجلسة الأولى :

١١ ـ ١٢ر١٠ أ٠د٠ أحمد فتحى سرور ـ رئيس الجلسة
أ٠د٠ محمد محروس اسماعيل

التعليم العالى والبطالة فى مصر

التعقيب : أ٠د٠ صقر أحمد صقر
أ٠د٠عبد المنعم راضى
أ٠د٠ يسرى مصطفى ـ رئيس الجلسة
١٢ر١٥ ـ ١ر٣٠ د٠ سهير معتوق

المفاضلة بين التضخم والبطالة «دراسة نظريةتحليلية»

التعقيب : أ٠د٠ رفيق سويلم
أ٠د٠ جودة عبد الخالق

٣ ـ الجلسة الثانية :

أ٠د٠ حازم الببلاوى ـ رئيس الجلسة
٥ر٣٠ ـ ٦ر٤٠ د٠ عبد المطلب عبد الحميد

نمط توزيع الاستثمار وأثره على البطالة

التعقيب : أ٠د٠ عشرى حسين درويش
أ٠د٠ أحمد الدرش
٦ر٤٥ ـ ٨ أ٠د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ـ رئيس الجلسة

د٠ محمد محمد البنـــا

البطالة فى مصر بين فائض العمالة وعجز الصناعة فى استيعابها

التعقيب : أ٠د٠ جـلال أمين
أ٠د٠ عـــرفان شـافعى

أ٠د٠ مصطفى الســـعيد - رئيس الجلسة

٨ر٠٥ - ٩ر١٥ د٠ محمد يوسف سلطان
د٠ فاطعة الزلاقى

تحليل البطالة المقنعة فى الزراعة المصرية

التعقيب : أ٠د٠ هنـاء خـير الدين
أ٠د٠ محمـد أبو مندور

الجمعة ١٩٨٩/١١/٢٤

٤ - الجلســة الثالثة : أ٠ عبد المنعم رشدى - رئيس الجلسة

٩ر٣٠ - ١١ر٠٠٠ د٠ مصطفى عـز العرب

مستقبل مشكلة البطالة فى ضوء المتغيرات المحلية والاقليميةوالعالمية

التعقيب : أ٠د٠ ابراهيم العيســـوى
أ٠د٠ عبد الهادى النجار

٥ ـــالجلســـة الرابعة : أ٠د٠ أحمد الغنـدور - رئيس الجلسة

٥ر٣٠ - ٦ر٤٠ د٠ سـمير رياض مكارى

دور الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة

التعقيب : أ٠د٠ أحمـــد الجويلى
أ٠د٠ محمـود عبد الفضيل

أ٠د٠ محمـد حلمى مـراد - رئيس الجلسة

٦ر٤٥ - ٨ر٠٠ أ٠د٠ مختار هـــلودة

البطالة فى مصر قياسها وأساليب علاجها

التعقيب : أ٠د٠ عبد المجيـــد فـــراج

أ٠د٠ أحمـــد جامع

٨ر٠٥ - ٩ر١٥ وزارة القوى العـــاملة

تحليل ظاهرة البطالة على المستوى القومى

الســـبت ١٩٨٩/١١/٢٥

٦ - الجلســـة الخامســة : أ٠د٠ على لطفى - رئيس الجلسة

٩ر٣٠ - ١٠ر٤٠ أ٠د٠ رجاء عبد الرســـول

التغيرات الهيكلية فى الريف المصرى واثارها على العمالة الزراعية

التعقيب : أ٠د٠ فؤاد مرسى

أ٠د٠ سعد نصـــار

أ٠د فؤاد هاشـــم - رئيس الجلسة

١٠ر٤٥ - ١٢ د٠ منى العيوطى

دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى

التعقيب : أ٠د٠ رضـــا العـــدل

أ٠د٠ هبـــة حنـــدوسة

ـــر١٢ - ١٢ر١٥ اســـــتراحة

أ٠د٠ ســـعيد النجـــار - رئيس الجلسة

١٢ر١٥ - ١ر٣٠ د٠ ســـامى السيد فتحى

التوزيع القطاعى للقوى العاملة وعلاقته بالبطالة

التعقيب : أ٠د٠ محيـــا زيتـون

أ٠د٠ أبو بكر متـولى

٧ - **الجلســـة الســادسة :** أ٠د٠ أحمد أبو اسماعيل - رئيس الجلسة

٣٠ر٥ - ٤٠ر٦ د٠ محمود محمد حسنى

مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة

التعقيب : أ٠د٠ عثمان محمد عثمان

أ٠د٠ محمد فتحى صقر

٤٥ر٦ - ٨ أ٠د٠ حـامد السايح - رئيس الجلسة

أ٠د٠ عصـــام منتصر

الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

التعقيب : أ٠ فـؤاد ســـلطان

أ٠د٠ اسماعيل صبرى عبد الله

٨ - **الجلســـة الختـــامية :**

٠٥ر٨ - ٠٥ر٩

جـــدول المحتـــويات

تقـــديم المحرر : أ٠د٠ سلطان أبو على ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١

كلمة الافتتاح : أ٠د٠ عاطـــف صـــــدقى رئيس مجلس الوزراء ورئيس المؤتمر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣

البحث الأول : التعليم العالى والبطالة فى مصر

أ٠د٠ محمد محروس اسماعيل ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٧

التعقيب : أ٠د٠صقر أحمد صقر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٥

« أ٠د٠ عبد المنعم راضى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٣

البحث الثانى : المفاضلة بين البطالة والتضـــخم : دراسة نظرية تحـــــليلية

أ٠د٠ سهير محمود معتوق ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٧

التعقيب :أ٠د٠ رفيق سويلم ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٩٩

« أ٠د٠جودة عبـــد الخالق ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٠١

البحث الثالث : نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة فى مصر

د٠ عبد المطلب عبد الحميد ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٠٧

التعقيب : أ٠د٠ العشرى حسين درويش ٠ ٠ ٠ ١٥٤

« أ٠د٠ أحمد الدرش ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٥٦

البحث الرابع : البطـــالة فى مصر بين فائض العمالة بالـريف ـ وعجز الصناعة عن استيعابها

د٠ محمد البنـــا ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٦٣

التعقيب : أ٠د٠ جلال أحمد أمين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٩٣

« أ٠د٠ عرفان شـــافعى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٩٩

البحث الخامس : تحليل البطالة المقنعـــة فى الزراعة المصرية فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٦

د٠ محمد يوسف سلطان ، د٠ فاطمة الزهـــراء

أنـــور الزلاقـــى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٠٣

التعقيب : أ٠د٠ هناء خير الدين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٢٩
« أ٠د٠ محمد أبو مندور ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٣٦

البحث السادس : مستقبل شكل البطالة في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية

د٠ مصطفى محمد عز العرب ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٤١

التعقيب : أ٠د٠ عبد الهادى على النجار ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٧٧
« أ٠د٠ ابراهيم العيسوى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٨٢

البحث السابع : دور الصناعات الريفية فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر مع اشارة خاصة الى صناعة الأغذية المحفوظة

أ٠د٠ سمير رياض مكارى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٢٩٥

التعقيب : أ٠د٠ أحمد الجويلى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣٢٩
أ٠د٠ محمود عبد الفضيل ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣٣٣

البحث الثامن : البطالة فى مصر : قياسها وأساليب علاجها

أ٠د٠ عوض مختار هلودة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣٣٩

التعقيب : أ٠د٠ أحمد جامع ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣٨٤
« أ٠د٠ عبد المجيد فراج ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣٨٨

البحث التاسع : التغيرات الهيكلية فى الريف المصرى وآثارها على العمالة الزراعية

أ٠د٠ رجاء عبد الرسول ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٣٩٥

التعقيب : أ٠د٠ سعد نصار ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٢٣
« أ٠د٠ فؤاد مرسى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٢٦

البحث العاشر : دور الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد المصرى

أ٠د٠ منى عيسى العيوطى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٣١

التعقيب : أ٠د٠ محمد رضا على العدل ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٥٩
« أ٠د٠ هبة أحمد حندوسة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٦٥

البحث الحادى عشر : التوزيع القطاعى للقوى العـــاملة وعلاقته بالبطـــالة

أ٠د٠ سامى السيد فتحى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٤٦٩

التعقيب : أ٠د٠ محيـــا زيتون ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٠٣

« أ٠د٠ أبو بكر متولى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٠٧

البحث الثانى عشر : مدى وآقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر

أ٠د٠ محمود حسن حسنى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥١١

التعقيب : أ٠د٠ عثمان محمد عثمان ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٥٣

« أ٠د٠ محمد فتحى صقر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٦٠

البحث الثالث عشر : الاقتصاديات الكلية لمشكلة البطالة فى مصر

أ٠د٠ عصـــام منتصر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٥٦٩

التعقيب : أ٠فـــؤاد ســـلطان ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٦١٣

« أ٠د٠ اسماعيل صبرى عبد الله ٠ ٠ ٠ ٠ ٦١٨

جـــدول أعمال المؤتمر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٦٢٢

رقم الايداع ٧١٠٨ / ١٩٩١